

بسم الله الرحمن الرحيم

قد طبعت بحاشي كفاية محل عويعات الشرح والحاشية قوة بين الطالعات العليمين

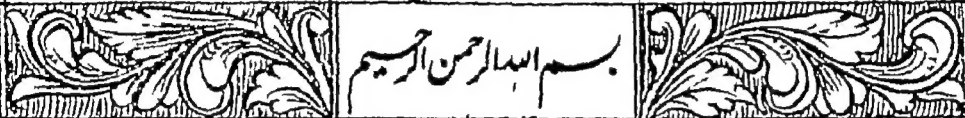
الحاشية على

على حاشي شرح أشية المعية وقمة بالاسم النبوي

الحاشية على

من البحر القديم المولى الفعيم عبد الحكيم السيالكوفى الموزون ميزان شاهجان سلطان

في المطبع المسمى المسمى المسمى المسمى المسمى المسمى المسمى المسمى المسمى المسمى



ان اجل منطق افصح به لسان البليغاء
و اولی مدرک از رسم فی اوهان لافکيه

و اولی مدرک از قسم فی اذہان الاولیاء

۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱
 ۴۷۲
 ۴۷۳
 ۴۷۴
 ۴۷۵
 ۴۷۶
 ۴۷۷
 ۴۷۸
 ۴۷۹
 ۴۸۰
 ۴۸۱
 ۴۸۲
 ۴۸۳
 ۴۸۴
 ۴۸۵
 ۴۸۶
 ۴۸۷
 ۴۸۸
 ۴۸۹
 ۴۹۰
 ۴۹۱

القدسية وارث الله بآيته كاسر اعناق الاكاسرة مالك رقاب لقياصرة مرفوح المنة الخفية
 البيضاء موسس محابد الشريعة الغرا ظل الله في الارضين غياث الاسلام والمسلمين حامى بلاد الهندية
 رسول الله المونيد بالناييد والنصر الرباني امير المؤمنين ابو المظفر شهاب الدين شاه جهان بادشاه
 غازى صاحب القرائى لآزاله سر اوقات دولته ركنية الاوقات وقباب سلطنته مرفوعة الى يوم الثاني
 موافقا لما يحبه الله ويرضى ومقتضيا للنبيه وجه المصطفى صلى الله عليه وسلم ما دامت السموات والارض
 يرحم الله عليه قال آيينا قوله هكذا وجدناه كذا مركب من كات التشبيه واسم الاشارة وليس ببناء يعين
 غير العدد لان دخول بار التشبيه على غير اسم الاشارة لم يثبت على ما في الرضى وما في موقع الحال او المفعول
 الثاني يوجد وليس بمبتدأ لعدم العائد في الخبر والمعنى وجد عبارة المتن في كثير من النسخ مما لا نقل في الشرح
 وهما مختلفان من حيث الوجود والكتباى متحدان من حيث الذات وهو معنى التماثل ولم يقل كذا عبارة المتن
 لعدم الجزم بكونه من المصنف وفي زيادة لفظ عبارة المتن اشعار بان ضمير قوله راجع الى الشرح لانه على تقدير
 رجوعه الى المصدر كفى ان يقال هكذا وجد في كثير من النسخ وهذه الجملة اعتذار من قبل الشارح لاختياره
 وهذه النسخة مع استلزامها التكرار وفي هكذا حروف التنبيه والكاف التشبيه واسم الاشارة فيكون معنى الكلام
 انه تنبيه مثل ذاكى مثل ما نقلت وجد عبارة المتن قوله من اى في تعداد الاجزاء قوله قدس آه فيه مباينة
 نسب السهو الى القلم دون الكاتب في لفظ النسخ رمز الى ان هذه الزيادة نسخ بعبارة المتن قوله يدل على
 ذلك لان اما موضوعه للتفصيل والتاكيد ونزوم ما بعد الفاء لما قبله بقائمة الملزوم القصدي بمقتضى الملزوم
 الاو عاى اعنى الشرط المحذوف وكل من في كات يقتضى بكمال عنايته شككم باكم يكون المقالات متبناه وعدم العلم
 به سابقا فيكون الثالث المذكور سابقا لثانيه فانه في قول ان التكرار حصل بان في فاعلم بزيادته اولى على
 ما فهم لان شفايا لزيادة ليس لزوم التكرار بل اقتضاء هذا القول عدم علم الخاطى بثلثة المقالات وكذا قيل
 ان الاعادة لبعده العدد وما قبل ان المقصود احكام بالنسبة لانه المقيدة يكون اولها في المفردات اى في الثلاثة
 لكونها معلومة ما سبق لاصح ان يكون مقصودة ولو قيد بالثبوت مع ان تركها لاحتفت في المقالات الثانية
 والثالثة يابى عن كات ما ذكرنا نظرون في توجيه الدلالة يكون ثلث في الاول فصله وفي الثاني عهدا وكون الاول
 اجمالا والثاني تفصيلا والاتفاق للنسخ في الثاني دون الاولى وكون سهو في الاول في لفظ ثلث فقط وفي الثاني
 فيه في اتصال الفاعل كونه مما لا يدل عليه عبارة السيرة انما التغير اولوية الحكم بزيادة الاول ووجه جوابه قال
 الش الرسالة مرتبة بآية المقدمة تهيئ لبيان ما هو المذكور في الاجزاء الخمس لان بيان المحصر الذى المقصود بالذات
 متوقف عليه بيان المرجح الضمير المراد من الرسالة تسمى الرسالة على ما هو الشارح من كات لفظ واردة معناه وما قالوا

على ما في المتن
 لفظ قوله يدل على
 لفظ قوله يدل على
 فاعلم بزيادته

من ان اضماعا كلها راجعة الى الكتاب فشاره قلته التمدد في المتن فانه قال اشار الى من بعد بلطف الحق ثم راجع الى
 في المنطق جامع لقواعد فبادرت الى مقتضى اشارة وشرعته في مثله وكنت به مطمئنا ان لا دخل في تقدير مع زيادة
 شريفة الى ان قال وسيمية بالرسالة التسميته في القواعد المنطقية وتبتهاه فان الضمير في مثله وكنت به راجع الى
 مقتضى اشارة لانه اقرب في سمية الى الشروع فيه فانه السمي لا المشار اليه لانه مفهوم كلي وليس فيه زيادة في
 رتبته الى السمي بالرسالة وهذه الضمائر على طريقة الضمائم السرودة في خطبة الفوائد الضيائية حيث قال الحمد لله
 اه وبما ذكرنا ظهر ان الخطبة فيه ابتدائية وليست بالواقعية وان التسمية وافقت لما في الذهن بعد الشروع في كتاب
 وكذا الترتيب يصح تقييده بقوله محتصا ومتوكلا كما لا يخفى وانما اخر الترتيب في الذكر ليكون تفصيل الاجزاء متصلا
 باجماله جعل كل شيء في مرتبه وهو بحسب الظاهر يقتضي ان يكون التعدى بتضمنين معنى الاشتغال قوله اما المقدمة فنفى
 ما بهية المنطق الخ فخصار لعبارة المتن حيث قال اما المقدمة ففيها بحثان الاول في ما بهية منطق الخ بعدم دخل
 التفصيل المذكور في وجه المحصر وذلك لان ظرفية المقدمة للبحثين ظرفية الكل للبحثين فيها لا شتاها عليها باشتغال نظر
 على المظروف ومظروفية للبحثين لما بهية المنطق وبيان الحاجة والموضوع ومظروفية الالفاظ للمعاني يستلزم منظر
 المقدمة لما فاقيل عبارة الشرح مخالفت للمتن حيث جعل المقدمة في الترتيب مظروفية وفي المتن نظر فالنوع وفق وعلم
 ان بين اللفظ والمعنى علاقة تصح جعل كل منهما ظرفا للآخر باعتبار انه ايراد التكلم الالفاظ على وفق المعاني
 المدبرة في الذهن من غير زيادة وحفظها بها كانهما مظروفة للمعاني وباعتبار اخذ السامع المعاني عنها
 فهمانها كانهما ظروف لمعان ولذا اشتهر الالفاظ قوالب للمعاني والاشغال هو الاول لدلالة على عدم زيادة
 الالفاظ قوله واما المقالات فاولها التعريض للمصباح باللائق بعد ذكر عدد المقالات جعل الحكم بالتفصيل
 والتعيين مقصودا بالافادة لا العدد وليس مقصوده الاشارة الى ان لفظ ثلث في الثاني زائد لما عرفت و
 بهذا يتبين فساد ما قيل ان الشارح بقوله واما المقالات فاولها الخ الى ان لفظ ثلث في الثاني زائد لما عرفت و
 زائد اذ به حصل التكرار فاعترض السيد عليه بان الصواب ان الاول زائد وكيف ولو كان مقصوده ذلك
 لجعل مناط هذه الحاشية قوله واما المقالات فاولها قوله قد يطلق المفرد اه في التاج الافرادتها كرون
 فاذا ذكره هي المعاني المستعملة بين ارباب العلوم وزاد في الاولين لفظ الارادة لكونها معنى مجازيا فهو مشروط
 بالارادة لقلته الاستعمال فيها بالقياس الى ما يقابل المركب ووجود العلاقة به وهو الاشارة الى اشتراك في استعمال
 التركيب وان كان في الاولين مع الشير اعني علامته التثنية والجمع ومع المضاف اليه وفيما يقابل المركب
 في ذاته قوله اعني الواحد اشار بذلك الى ان المفرد بهذا المعنى مفهوم وجودي اعني اللفظ الدليل على
 ما يتصف بالوحدة وليس امر اعدى بالالكان تعريف ثلثي والجموع بما يحق باخر مفردة ووربا فالنقائيل

بينهما تقابل التضاد قولنا هي ليس بمضاف فالقابل بينهما تقابل الايجاب والسلب وشمله بهذا المعنى
 المركبات التقييدية والانشائية والجزئية لا يستلزم استعماله فيها ولا يجب استعمال اللفظ في جميع افراد معناه
 انما اللازم جواز الاطلاق وهو غير مستبعد كيف وقد قال الشيخ ابن الحاجب والمضاف اليه كل اسم نسب
 اليه شئ بواسطة حرف الجر لفظاً او تقديره فاودخل مررت في قولنا مررت بزيد في المضاف وجعل التقابل بينهما
 تقابل العدم والمملكة باعتبار تقديرهما من شأنه ان يكون مضافاً اليه مع مخالفة نظائر العبارة لا يفتح اشهر
 المذكور على ما فهم لان الاضافة شأن المركبات المذكورة باعتبار جنسه اعني اللفظ الموضوع قوله قد
 يطلق آه اطلق الاطلاق اشارة الى انهما معنيان حقيقيان على ما في شرح المختصر للعضدي الذي
 النحويون غير الجملة مفردا ايضا بالاشتراك بينه وبين غير المركب قوله والتعريفات ايضا اه فلا يرد على اسم
 انه لا يصح حصر المقالة الاولى في المفردات لاشتغالها على التعريفات التي هي مركبات والحصر من مستفاد
 من المقام لان المقص من تعيين الابواب والفصول تميز الباحث بعضها عن بعض وهو انما
 يحصل بحصر العنوان في العنوان والمعنون في العنوان قوله او عن المركبات هذا القول في الشرح
 مؤخر عن مناط الحاشية الآتية قدمه السيد لنا سببه لما قبله قوله والدليل عليه آه لما كان المعنيان الاول
 مجازيين لا يحتاج نفى ارادتهما الى دليل وذكر الدليل على ارادة المعنى الاخير لان المشترك لا بد له من
 قرينة تعيين احد معنييه بالارادة قوله انه جعل المفردات في مقابلة القضايا فلا يمكن ان يراد بها ليس
 بركب مطلقا ولا طرح البحث عن المركبات التقييدية عن نفسيهما فان يراد بها ما ليست بقضايا
 باستعمال المطلق في المقيد بخصوصه فيكون مجازا مستقرا على المعنى الاخير ويكون المركبات الانشائية
 داخلة فيها والفصل الاول داخل في مقاصد المقالة الاولى وان يراد بها ما ليست بجملة فيكون حقيقة
 هو الظاهر ولا يشار الى الجواز الا عند تعذر الحقيقة ولذا اختار السيد عدم دخول المركبات الانشائية
 فيها لا يضر لان مباحث الالفاظ ليست من مقاصد المقالة الاولى بل هي من المقدمة ذكرها المصم
 فيها لشدة ارتباط اللفظ بالمعنى ولذا لم يتبرض السيد حله نحو لما واقتصر على اندراج الكليات الخمس
 والمركبات التقييدية كيف لا ولو جعلت مباحث الالفاظ داخلة فيها بطلت المقابلة بينهما وبين القضايا
 لانه ذكر في الفصل الاول القضية ايضا حيث قال المركب ان احتمل الصدق والكذب فجزء الاثبات
 فتدبر فيما ذكر حق التدبر ليندفع الشكوك التي عرضت للناظرين قوله اراد بها المركبات التامة آه فان
 قيل صح لا يصح حصر البحث عنها في الاجزاء الثلاثة لجواز ان يكون البحث عن المركبات الانشائية
 قلت هو داخل فيها يتوقف عليه الشروع لكونه من المقدمة او هو خارج عما يجب ان يعلم في المنطق

لان ما يجب علمه فيه ما له تعلق في الالهيال او شروع موقوف عليه والمركبات الانشائية خارجة عنها وهذا جواب عن
 سوال مشهور وهو انه اذا كانت المقالة الثانية في المركبات فلا بد بحث عنها الا في تلك المقالة وقد بحث في المقالة الاولى ايضا
 عن المركبات وهي المعرفات فلا يصح المحصر قوله ما ذكرناه يعني لما علم ان المقدم ههنا ما يقال بل يعلم ان المركب لذى يقابل به ههنا
 التام فان احده من المركبات لا يصح ان يكون قسما له لان احده داخل في المفرد بهذا المعنى قوله فلا اشكال في كلام
 الشيخ من انه لا يصح حصر المركبات في المقالة الثانية لذكر التعريفات التي هي مركبات في المقالة الاولى قوله ايضا
 لا اشكال في كلام المصنف حيث قال لثانية في القضايا اي في تعريفات القضايا وانقسمها واحكامها من العكس من نقض وحس
 النقض لانه يلزم ان يكون وجها للحصر دليل الاشتمال على الامور المذكورة قال وانما ترتيبها عليها في النظام من ترتيب ثبوت
 ولم يتحرك كترتيب وترتيبها ترتيبا فالمعنى رتب الرسالة واقرا على هذه الاركان وفي النتائج الترتيب يكاد يكون فركون
 ويقال رتب لطلوع موضع كذا والترتيب يدل على الاستقرار والانتصاب يحكون متعلقات امور متعددة فيحتاج الى
 التقدير اي رتب جزاء الكتاب على هذه المراتب على التقديرين الاستقلال وعلى كما في علمه من كانه يحل ليقوله ويركبا قيل
 انه لا يتعلق كلمة على بالترتيب بشئ الحسين اللخوي والاصطلاحى المتضمن معنى الاشتمال او الحصر او الجعل او تقديره ليس
 بشئ لما عرفت من جهة التعلق ولانه يلزم ان لا يكون وجها للحصر دليل الترتيب بل لاشتمالها على الاجزاء المذكورة ولا
 شاع استعماله على في عباراتهم واعتبار التضمن والتضمن او التقدير في الكل كلف كما في عبارة القاضي في تفسير
 قوله تعالى الذين يؤمنون بالغيب حيث قال مرتبة عليه ترتيب التولية على التولية قوله قبل عليه البطل توجه الحصر بانه
 يستلزم جزئية المقدمة المستلزقة للحال ومدار هذا الاعتراض بالاعتراض من ظاهر عبارة اشس من كون كلمة في الظرفية
 بلا توسع ومتعلقا بعلم اذ لا معنى للجوب في المنطق والمنطق بمجناه اذ جعلت في التعليل متعلقا بنجس اسمى ما يجب
 الحصول المنطق علمه وحملت الظرفية على التوسع بان يجعل ما يجب علمه في تفصيل المنطق واحكامه فيه ليتوقف عليه
 او يجعل المنطق شاملا لما يتوقف عليه ايضا لا يريد كما لا يخفى وقال بعض الافاضل انما توجه السؤال على تقدير ان يكون
 قوله في المنطق متعلقا بقوله يعلم اذ اجل متعلقا بقوله فلا يجب قوله لا يعلم فيه قطعا آه ان قيل اعلم ان يقال لان
 ما هو خارج عنه لا يجب ايضا ان يعلم فيه قلنا ان قطعا ليس المقصود بل النفي اي اصلا اذا الخارج عن الشئ ولا يكون في شئ فافق
 ان يعلم فيه فضلا عن ان يجب قوله وح اى حين اذا كان ما يجب ان يعلم في المنطق جزء منه يكون المقدمة جزوا منه لكونه
 مما يجب ان يعلم فيه قوله هو بطلان كون المقدمة جزءا منه باطل وجهين مخالفة للاجماع ولزوم الدور قوله كان الشرع فيها
 اى ان كان بوجه قصد تفصيل الاجزاء الباقية للمنطق لان الشرع في الجزء انما يكون شرعا في الكل اذا قصد معه تفصيل
 الكل لا مطلقا قوله اذ لا معنى للشرع فيه آه اى لا يتحقق الشرع في المنطق الا بالشرع في جزء من اجزائه انما هي
 ذوات اجزاء فلا بد ان الشرع فيه يتحقق باحد جزئ من اجزائه لا بالشرع فيه عبر عن عدم تحقق الكل بدون فرد

من افاده بان لا معنى له لا ذلك مبالغة وليس ذلك تفسيره فضلا عن ان يكون جامعا وانما فاقطع حرف التانيات التي
عرضت لنا ظن قول موقوف على المقدمة بناء على ما ذكر في وجه المحصول فيكون الشروع في المنطق اه لان المقدمة
توات اجزاء ونظريته لا يمكن حصولها الا بالشروع فيها فان قيل لا حاجة الى هذه المقدمة اذ يكفي ان يقال الشروع في المقدمة
شروع في المنطق وهو موقوف على مقدمة فيكون الشروع في المقدمة موقفا على المقدمة فيكون تخصيص المقدمة موقفا
على حصولها وهو محال قلت لان احتماله ان يحصل المقدمه على وجه يكون الشروع فيها شرعا في المنطق موقوف
على حصولها بوجه ما لان الشروع فيه امر اختياري يتوقف على تصور الوجود والتقدير بفاعلة تترتب عليها
نعم لو لم يكن كون الشروع في المقدمة موقفا على حصولها من الوجه الذي قصد تخصيصها بالشروع فيها لكان محال
قوله فتقول اه اى اذا علمت مضمون مقدمات القياس فتقول في تركيبها قوله الشروع اه فان جعل بعد الشروع
بحسب اجزاء المقدمة والمنطق تعددا حقيقيا كانت القضيتان كلبتين ان جعل اعتبارا كانتا شخصيتين
والشخصية في حكم الكلية في الشكل الاول قوله الشروع في المقدمة شروع في المنطق وهي المقدمة التي نزلت
من فرض جزئية المقدمة المشار اليها بقوله اذا كانت المقدمة من اجزاء او منه اه قوله والشروع في المنطق اى مطلقا
موقوف على الشروع في المقدمة بناء على ما ذكر في وجه المحصول وقيد الشروع بوجه البصيرة لا يلزم الدور لانه
يصير القياس بهذا الشروع في المقدمة شروع في المنطق مطلقا والشروع فيه على وجه البصيرة موقوف
على الشروع في المقدمة فلا تكرر الا وسط ولا يصح التقيد المذكور في الصغرى كما لا يخفى قيل ان اللازم ما تقدم
ان الشروع في المقدمة مع قصد تخصيص المنطق شروع فيه وهو موقوف على الشروع في المقدمة مطلقا
فلا يلزم الدور وليس شئ وان تلقته القوم بالقبول لان تغاير الجنتين في الموقوف والموقوف عليه انما يفيد
اذا كانت موثرتين في التوقف وكان الموقوف والموقوف عليه هما الجنتان وهما لا تاتيان لثباته قصد تخصيص
المنطق في التوقف قوله وذلك محال لانه سيلزم تقدم الشئ على نفسه وحصوله قبل حصوله قوله اى
ما يجب ان يعلم في كتب المنطق اى في جميعها قلما تترك في كتاب منه وهو ما يكون جزو من المنطق او مرتبطا
اربتا تاما وفيه احتراز عن الخطبة ومسئلة اجزاء العلوم اذ لا اختصاص لها بالمنطق فظهر بذلك وجه اولية
جعل المقسم ما يجب ان يعلم به دون المذكور لا حيتاجه الى التخصيص قوله فيلزم ان يكون اه لما عرفت من
انه لا تترك ذكر ما يجب ان يعلم في الكتب الا نادرا فلا يرد ان ما يجب ان يعلم في الكتب لا يلزم ان يكون مذكورا
فيها لان الوجوب استحسان قوله فاندفع المخدور ان معاى بغير واحد لانها مبنيان على جزئية المقدمة للفن
وهما مخالفتة القوم وتوقف الشروع في المقدمة على الشروع فيها قوله لان المقصود بيان المختار الراس
اه وليس يلزم ان يكون كل ما هو جزء الفن مذكورا في الرسالة ولا ان يكون كل ما في الرسالة جزء الفن فلو لم يقدر المتضاف

لم ينفرد الوجه المذكور بالخصار الرسالة في الامور الخمسة قوله يليق به ان يترتب شارة الى ان الوجوب استفاد
 مما يجب استحسانه واللباقة بالنظر الى الوجه الذي ذكره الش فلا جبر ذاته يلزم ان يكون الترتيبات لواقعته
 في الكتب غير لا ثقة قال اما ان يتوقف عليه اي ذوان يتوقف عليه اوصفة ذلك وتقس على
 ذلك ما عداه ولك ان تفرق بين المصدر والفعل المصدر لان عدم حجة حمل الاول على ما يجب
 لا يستلزم عدم صحة حمل الثاني قال فهو المقدمة الحمل على المساواة بشدة الارباط بين اللفظ
 والمعنى والمراد فهو مدلول المقدمة وكذا فيما سياتي قال اما ان يكون البحث عن المفردات والبحث
 في اللغة التفتيش وفي الاصطلاح اثبات المحمول للموضوع فالمعنى ان ما ثبت فيه احوال المفردات
 لها بان يكون عنوان المسائل مفهومات يتعدى الحكم ههنا الى المفردات وتقس على ذلك ما سياتي
 وبذلك اندفع الشكوك التي اورد بها الناظرون قال عن الحركات الغير المقصودة بالذات اس
 في المنطق فان المقصود بالذات البحث عن احوال الموصول وهو الوجه والبحث عن القضايا لتوقفها
 عليه قال اما ان يكون النظر فيها من حيث الصورة اي ثبت لما احوال تعرض لها من حيث
 الصورة او من حيث المادة فالحكم فيها على الاقيسة فلا يراد ان البحث عن القضايا ايضا بحيث عن
 الاقيسة فكيف يكون غير مقصودة بالذات قوله اورد عليه البطلان لوجه الوجه لاستلزامه خروج بعض
 المباحث لانه ذكرت او لا اي في تعداد اجزاء الرسالة ان الخاتمة مشتملة على امرين وذكرت ههنا
 انها مشتملة على امر واحد او منع لاستلزامه للدعي لان المقصود اشتمالها على الامرين ولم يثبت ذلك
 قوله هو المادة وحدها فلا يخرج خروج اجزاء العلوم من وجه المحصر لان المقصود حصرا هو مقصود في الكتاب
 قوله فانما ذكرت فيها تبعا اي لما سبقتها بالمنطق في عدم الاختصاص بعلم من العلوم وفي الخاتمة لما سبقتها
 بمواد الاقيسة فانه كما ان العلوم مركبة من اجزاء العلوم كذلك الاقيسة مركبة من مواد الاقيسة بخلاف المقدمة فانها مقصودة
 في الكتاب لشدة ارتباطها بالمقصود بالذات اعني العلم لتوقف البشرى عليه عليها قال والمراد بالمقدمة
 اه لما كان معنى المقالة الاولى والثانية والثالثة والخاتمة ووجه اطلاقها على مباحثها ظاهرة بخلاف المقدمة
 لم يتعرض لها وبين المراد بالمقدمة ووجه اطلاقها على الامور الثلاثة فاقبل انه علم ما تقدم ما هو المراد بالمقدمة
 فاعادة تكرر افعالها عنده اشتغال بها لا يعني قوله انما قال ههنا الخ يعني ان قوله ههنا اي في اوائل كتب
 مشعر بان لها معنى آخر في غير هذا الموضوع عند ارباب هذا الفن فلا يكون فائدة الاشارة الى انها في
 اللغة بمعنى مقدمة الجيش والا انها قد يراد بها ما يتوقف عليه المباحث الآتية كمقدمة المقالة الثانية
 لعدم اختصاصها برباب هذا الفن وانه يقال للاشارة الى مثل هذه الفائدة عندهم ولذا اقتصروا

سره على بيان المعنيين المحققين بآداب المنطق قوله لا نهما في مباحث القياس أه الجار والمجرور متعلق
بمطلق قدم للاهتمام لان المقصود بيان فائدة ههنا لا الحصر قوله جعلت جزء قياس اوجته هذه عبارة الاشارة
والنزول للاشارة الى تعدد الاصطلاح فقيل انها مختصة بالقياس وقيل انها غير مختصة به ويقال لها جعلت
من التمثيل والاستقراء ايضا قد يستطاع في حاشيته حاشي شرح المطالع به لا مزيد عليه قوله ما يتوقف حجة
الدليل اى بلا واسطة كما هو المتبادر فلا يراد الموضوعات والمحمولات واما المقدمات البعيدة للدليل فانها
هى مقدمات لدليل مقدمه الدليل قوله فمتناول أه فنى بهذا المعنى الا عم من الاول قال ووجه توقف شروع
أه على صيغة الماضى المجهول من التوجيهية فى التناج البهيمى التوجيهية رايك نسق كردن فلا يحتاج
الى تقدير الجبر ويصح تعلق لام التعليل بقوله اما على تصور العلم فلان أه من غير كلفة اذ كان اصل الكلام
وجه توقف شروع على تصور العلم لان أه زيدا اما والبقاء لتفصيل التوقف والتاكيد واما قرأه على
صيغة الاسم وتقدير الجنب اى متحقق وجعل اللام زائدة او مفتوحة او جعل لفظ الوجه زائدا فلا يخفى ركا كنه على
ان المقصود بيان وجه لتوقف نفسه لا الحكم عليه بشئ منه المتحقق وغيره قال اما على تصور العلم أه زاد لفظ
التصور ههنا والبيان فيما سياتى اشارة الى ان المراد بما يتوقف عليه شروع ما يتوقف على علمه تصور
او تصديقا فيخرج عن الحد ما يتوقف شروع على حصوله وتحقيقه مثل التلبس بالجبر وقصد الباقى وغير ذلك
قال فلان الشارح أه قد تقرر فى الحكمة ان الفعل الاختيارى للحيوان مسبق ببادئ اربعة مترتبة بالتصور
الحرشى لذلك الفعل ثم التصديق بالغالطة المختصة مطابق او غير مطابق فان الراى الكلى لا ينبعث عنه
الفعل الجزئى ثم الارادة المنبثقة منه ثم صرف القوة المودعة فى الاعضاء ومن هذا العلم ان تصور المشروع
فيه مقدم على شروع ذاتا وزمانا وانه لا يمكن بدون تصور بوجه مخصوص فكلام الشئ بشئ على انه قد
يندفع الطلب الى شئ مخصوص باعتبار تصور بوجه اعم او اخص من حيث انه مما يوجد فيه ذلك لوجه الاعتبار
خصوصه فلذا قال لو لم يتصور او لا اى قبل شروع زمانا ذاتا لكان طلبه وفقده متعلقا به حال عدم
تصوره بوجه من الوجوه فكان طالب للمجهول المطلق فى زمان طلبه وهو محال لاقتناع توجه النفس الى القول
سها على ما لم يتصوره فضلا عن الطلب الذى هو عبارة عن قصد تحصيل والغرض اليه فاندفع الشكوك
التي عرضت للنظارين قال لان قوله شروع يعنى المدعى الذى ذكره بقوله اما على تصور العلم قال
فبسم اى مسلم بثبوت بالدليل المذكور قال فلا تيم التقريب عرفوا الدليل بما يلزم من العلم به العلم
بشئ آخر معنى اللزوم ان يكون بينهما مناسبة مستحقة الانتقال ليشتمل الظنى والجهلى والجذلى فاذا لم
يوجد اللزوم اصلا ففسادة المادة والصورة لم تيم الدليل واذا وجد اللزوم فى الجملة لكن

لا في المدعى بان يكون المدعى عاما والدليل يستلزم الخاص او بالعكس او يكون المدعى
 ساطعا والدليل ثبت المقيد او بالعكس لم يتم التقريب ومعنى ما بينه الدليل او التقريب ان لا يكون مدخلا
 فيه كما كان نصيب مسائل الدخول فيه شائع في عباراتهم فلا يتم الدليل ولا يتم التقريب دون فلا دليل
 ولا تقريب اذ ورود الاعراض لا يستلزم النفي قوله فهو ساقط الدليل اي التقريب اجراء الدليل على وجه
 يستلزم المدعى وقد عرفت ان الدليس يعنى الاستقراء والتمثيل فالاستلزام عبارة عن المناسبة المستحقة
 الانتقال والتطبيق عبارة عن ايراد الدليل على وجه يوافق المدعى فالاختلاف بين التفسيرين بالعبارة وما قبل
 ان الاول مختص بالقياس اذا الاستلزام فيه والثاني شامل للاستقراء والتمثيل فالاختلاف فيه
 معنوي وهم قوله اراد به خلاصته ان اللام في العلم والكلام للبعد قوله المراد لفتح معناه العربي اعنى
 ما قيل الشروع في المقصود فلا يريد ان الرسم ليس نذكره في المفتح قوله في اثناء المقدمة جمع غنى بالكسر
 الصراح النفي بالكسب تارة اذ تارة اى في اجزاء المقدمة والجملة فاقيل ليس المقصود ايراد في اثناء
 المقدمة بل ايراد في المقدمة سنوا كان في اولها وفي خاتمتها واثباتها بهم قوله ولا يمكن تحصيله اه
 اذا العام لا يحصل الا في ضمن الخاص قوله لا استلزامه دليل لا يصل لتعلق الاختيار والقصدية اما اختيار
 على آخر فلم يرجح مثل كونه موجبا للتميز التام على راي الحكماء او مجردة الارادة على ما هو راي المتن فحوله لا يختص
 بمعنى توقف الشروع عليه توقفه على نوعه كما قيل في مبادئ العلم اعنى ما يتوقف عليه المسائل انه ما يتوقف
 على نوعه اذ لا توقف للمسألة على دليل خاص فلا يريد ان التصور بالرسم مستغن عنه في تحصيل ما هو الواجب
 لحصوله بتصور المرسوم لم يكن تحصيله بالرسم لان معنى التوقف ح استلزامه لما يتوقف عليه وهو لا ينافي الاستغناء
 عنه واليه اشارة قدس سره بقوله وكون غيره مستلزما كذلك الواجب اه وان كان ذلك الغير سابقا على التصور
 بالرسم كما في التصور بالوجه المخصوص غير الرسم اذا كان كسبيا قوله فانه تختار احدهما بعينه فاعل اختياره لا تكرر
 ما هو الواجب لا بخصوصية وترجيح بمرج سوى الارادة او نفسها قوله حيث قال فلاولى فان الظاهر ان
 اولوية بالنظر الى المذكور سابقا فلذلك قال اشارة اولاه لا يستعمل الاولى بمعنى الصواب ايضا قال
 وان اراد به تصوره برسمه اى بالتصور تصور العلم برسمه فيكون المراد بقوله فلم يتصور ايضا التصور برسمه
 ليصح قياس الخلف فح لا يتم الملازمة المذكورة بخلاف ان يكون من تصور اوجه غير الرسم فلا يلزم طلب المجهول
 المطلق انما يلزم ذلك اذا لم يكن متصورا اصلا قال لا بد من تصور العلم برسمه اى رسم كان كما يدل عليه
 العنوان حيث قال البحث الاول في ماهية المنطق اى تصور ماهية الرسم لاقتناع الحمد ودواعي اعتبار الرسم
 المخصوص الاتفاق عليه كما يشعر به قوله ورسومه فلا يريد ما قيل ان السؤال واراد عليه ايضا لانه ان راو بالتصور

بالرسم مطلقاً فلا يتم التعريب اذ المقصود بيان سبب يراد الرسم المخصوص وان اراد به التصور بهذا الرسم فلان
 الملازمة لجواز حصول البصيرة برسم آخر على ان الشئ لم يدع توقف البصيرة عليه بل حصولها حيث قال يكون على
 بصيرة في طلبها فالمقدمة على ما يستفاد من كلامه ما يفيد البصيرة قبل الشروع في العلم قال ليكون اه اى
 وجب تصور العلم برسمه قبل الشروع لتخصيل الشروع على وجه البصيرة فاللام للسميعة وهو ما غايته مرتبة عليه لالة
 غائية له حتى يرد ان علم الغاية انما يكون الفعل الاختياري ووجوب التصور ليس كذلك قوله الوجه السابق
 اذ يعنى ظاهر كلام الشيخ يقتضى ان الوجه الثانى قائم مقام الوجه الاول ثبت لما ثبت وليس كذلك فلا بد
 من الغاية في عبارة الشيخ بان يقال مراده فالاولى ان يفيد المقدمة بما يتوقف عليه الشروع على
 وجه البصيرة او بما يفيد الشروع على وجه البصيرة ويقال لا بد من تصور العلم برسمه اه قوله وهذا الوجه
 يدل اه وذلك لان لكل علم مسائل كثيرة لما جهته واحدة مختصة بها تعد علماء واحد او افراد بالتدوين فاذا علمه
 تلك الجهة امتاز عنده عما عداه تميزاً تاماً وان علمه وجه اعم او اخص لم يحصل التمييز التام فان لم يتصور العلم
 برسمه التصور لوجه يفيد تميز عما عداه سواء كان محمولاً او لا بد شيئاً او كسبياً فالوجوب المستفاد من قوله لا بد عقلي
 لاشتناع حصول البصيرة بحيث يمتاز عما عداه بغيره وان اخص التصور باللازم النظرى كما هو المتعارف
 فالوجوب استحسانى فاندفع الشكوك التى عرضت للناظرين قوله علم اه او وصيغته المفردة اشارة الى ان الوحدة مجتمعة
 فلا يرد النجوح غير نقضاً لقوله باصول اى بقوا يعرفون بها اى يشتر بسببها على معرفته احوال الجزئية
 المعارضة للكلمات المستعملة في لغة العرب من حيث انها معرفة او مبنية وفائدة القيود ظاهرة فلا حاجة الى
 الاطالة قوله حصل عنده مقدمة اه بناء على ان افرادها بالتدوين من هذه الجهة وهذا هو المراد من الوقوف
 على جميع المسائل اجمالاً قوله يمكن بذلك اه بضم مغرى سلة الحصول مما قيل انه يجوز ان يكون اندراج هذه
 المسائل تحت موضوع الكبرى نظراً عرفياً فاجاب عنه ان المراد سلة الحصول بعد العلم بالكبرى اذ لا يحتاج
 الى الا الى تخصيص صدق مفهوم موضوع الكبرى المعلوم على فردة بخلاف ما اذا لم تعلم قوله وكل مسألة كذلك
 فى من النجوى قبل هذه المقدمة غير مقدمة السابقة والجواب ان المقدمتين مثلاً مثلاً لما ان جهة الوحدة
 مختصة بالعلم الا ان الاولى لما كانت لازمة للتعريف صيرها ذكره اولاً والثانية صيرت في الانتاج ذكره ثانياً
 قوله وكذا اذا تصور المميز ان ادور ومثاليين اشارة الى ان جهة الوحدة التى تؤخذ بالقياس اليها
 اللازم قد يكون موضوع العلم كما في تعريف النجوى وقد يكون غائبة كما في ما نحن فيه واما جواز كونها جهة
 اخرى كالامر العام لمحمولات او المسائل فتتم الا ان المعنى عند القوم هاتين الجهتين قوله وبالجملة الى آخر
 بيان اجمالى في جميع العلوم بعد التفصيل في جزئى اى اذا تصور العلم برسمه فقد عرفه بخاصة حصل

خاصته في رتبته فاذا توجه اليها عرفت انها خاصة وعلم منه ان كل مسئلة منها لها مدخل في تلك الخاصة لكونها
 مأخوذة من جهة الواحدة المشتركة قوله فكان قد علم آه فالمراد يقول الشئ علم انها من ذلك العلم تمكن من علمه
 عليها تمكننا ما و التمكن المذكور لا ينفي في عدم حصول التمييز بالفعل في بعض المسائل كما ان التمكن من الاجتهاد
 لا ينفي وقوع الادري في بعض المسائل من المجتهد وهذا التمكن يشاء كون التعريف مأخوذا من جهة الوحدة التي
 يشترك فيها جميع المسائل لا اشترط كونه جاسعا لجميع اجزاء الحدود والعلم ونقول غير ما فيلزم اشتراط امر
 آخر في التعريف اهمه القوم في بيان الشرط او التزام ان خروج مسئلة او دخول غير بالشئ لم صدق الحد و
 على غير افراد الحد او بالعكس بناء على ان هذا مجموع غير العلم قوله اذا اردت عليه ظرفا يعلم اليقيد فان القدرة
 حاصله غير مشروطة بالاياد وقال واما على بيان الحاجة زاد لفظ البيان اشارة الى انه مفهوم تصديقي وكذا
 في الموضوع اى توقف الشروع في العلم على اثبات ان للناس تحياجون اليه لاجل كذا فهو في الحقيقة تصديق
 بالغاية المرتبة عليه مع العلم باعتداده بالدليل قال فلانه لو لم يعلم غاية العلم اى لو لم يعقده ما جزم ما وظيفنا بغاية
 اى بالغاية التي لما مزيد اختصاص بتبان يكون تدوينه لاجلها ولذا عطف الغرض عليه وهي الغاية المعتمدة
 بها المرتبة عليه كان طلبه عتقا وتفصيله ما ذكره السيد قدس سره قوله يعني ان الشروع اراداه ان امتناع اصل
 الشروع بدون التصديق بفائدة المحو والمنظور في نظم كلام الشرح لكن لم يصح به اعتماد على ظهوره قوله
 فلا بد من ان يعلم آه اى يعتقده فائدة اما جزم ما وظيفنا مطابقا او غير مطابق بان لذلك العلم فائدة مخصوصة اى
 فائدة كانت ليس له وان يعلم بالفائدة المبهمة فانه لا يمكن الشروع بذلك في العلم لا امتناع الترجيح بلا مرجح
 على ما تقر في الحكمة وما قيل انه قد يوجد الفعل الاختياري يتوهم الفائدة كمراد العاشق في سكة المعشوق فيتم
 رتبة فبني على عدم الفرق بين توهم الفائدة والتصديق بالفائدة المتوهمه المتحقق في الصورة المذكورة
 قوله والا لا يمنع الشروع فيه ونظيره لم يتعزز له الشئ كذا ذكره السيد قدس سره في شرح المواثيق قوله
 وان يكون تلك الفائدة معتد بها اى في اعتقاده سواء كانت معتد بها في نفس الامر سواء كانت او لا
 مرتبة عليه الا قوله والا كان طلبه آه اى ان لا يكون معتد بها في اعتقاده بالنظر الى المشقة كان شرعه فيه
 وطلبه لذلك العلم عتقا فانه فعل لا يترتب عليه فائدة معتد بها في اعتقاده وكما انها شانه فهو عتبت
 عرفا اما الصغرى فظاهرا وبالكبرى فلما ذكره قدس سره فيما نقل عنه على حواشي شرح المختصر العتبت بحسب المعن
 ما لا يترتب عليه فائدة اصلا معتد بها او غير ما و يترتب عليه ما لا يصدق نظر الى ذلك الفعل الشئ على المشقة
 انتهى اى لا يترتب عليه في اعتقاده فائدة اصلا لا يفيد به في اعتقاده ان كان في نفس الامر معتد بها بناء
 على المتعارفين المشهور في الاطلاق ان الفاعل اذا فعل فعلا لم يترتب عليه غرضه يقال فعل فلان اعتبا

والجبت فائدة وما ذكرنا من التقييد اندفع التذرع بين ما نقل عنه وبين ما في المتن حيث يفهم من الحاشية ان الفعل الذي يترتب عليه لا يعتد به عيش عقاوان اعتقد الفاعل الفائدة المعتدة بها وفيهم من الممن ان الفعل الذي اعتقد فيه فائدة لا يعتد بها عيش وان يترتب عليه الفائدة المعتدة وان دفع ما قيل ان العيش العرفي بالمعنى المذكور فيما نقل عنه لا يمكن وجوده في تحصيل العلوم لانه يترتب عليها الفائدة المعتدة بها التي وضعت لها قوله وبذلك لا يترتب عليه اى سبب اعتقاده فائدة غير معتدة بها في اعتقاده ليضعف سعيه في تحصيل ذلك العلم فاما ان يتركه او لا يسمي فيه حق اسمي فاما ان في شروحه على بصيرة قوله ان يكون تلك الفائدة المعتدة بها التي اعتقده الشارح قوله لعدم المناسبة بينهما اى بين ما اعتقده وبين العلم فان كان عدم المناظرة ظاهر ازال الاعتقاد وان كان خفيا بقي فلذا قال لربما قوله فيصير سعيه انا انه يجوز ان يعتد به عزوال الاعتقاد الاول فائدة المترتبة عليه وتكون ثمته له فيسمى في تحصيله لاجل هذه الفائدة فلا يصير سعيه السابق خفيا فلا يغير لان قوله فيصير الهم واخلت تحت ربا فاذا صار سعيه السابق عشا علم انه لم يكن على بصيرة في شروحه قوله عشا في نظره وهو العيش العرفي فلاننا في ما في شرح المواقف من جعل هذا القسم عشا عريا قوله فانه قليل انه علم من ذلك انه كان على بصيرة في شروحه وبما حررنا لك عبارة الشرح والحاشية لانه على قواعد القبول لم يلزم لك اندفاع شكوك المناظرين في هذا المقام واعلم ان كل حكمة وصلة يترتب على فعل اسمي غاية من حيث انها على طرف الفعل ونهاية وفائدة من حيث ترتبها عليه فيتحققان اعتبارا وبعمان الافعال الاختيارية وغيره او اما الغرض فهو لا جلسه اقدام الفاعل على فعله يسمى عليه عائية له ولا يوجد في افعاله تعدوان جبت فائدها وقد نجالت الغرض فائدة الفعل كما اذا اخطا في اعتقاده بالذات في الحاشية الشرفية الشرفية على شرح المختصر قال فلان تمايز العالم بم تمايز الموضوعات اى التمايز الذاتي للعلوم على قدر تمايز الموضوعات ان كان تمايزها بالذات كان تمايزها بالذات كذلك وان كان بالاعتبار فبالاعتبار كما جزم العالم فائدها من حيث الشكل بموضوعه للذات من حيث الطبيعة موضوعه للسماء والعالم من الطبيعي ولذلك قد يتفق اتحاد بعض المسائل فيها بالموضوع والمحمول واختلافها بالبراهين بما نقول بان الارض مستديرة قوله ولذلك اى كون تمايز العلوم بحسب تمايز الموضوعات ثابت لان المقصود من تدوين العلوم سواء كانت آليته او غير آليته فلا يرد ان الواجب ان يقول المقصود في العلوم بيان احوال الاشياء اى اثبات العوارض الذاتية للموجودات بالدلائل والمقصود من ذلك لبيان خرفة احكامها اى انسيبة بحسب العارضية للاشياء بالقياس الى الاحوال وذلك لان كمال النفس الانسانية في القوة الادراكية هو التشبيك بحسب الواجب ان تعلم علم التشبيك انما يحصل بحسب احوال الموجودات على سبيل عليه بقدر الطاقة وكانت معها اختلافه متكررة متغيرة فافروا كل طائفة من الاحوال لراحتهم الى شئ واشياء متمايزة بالتدوين جعلها عالما على شئ مثلا

للتعليم وهو اذ كذا شئ او الاشياء مخرج العلم لانه وضع لان يبحث عن احوال واولان موضوعات مسائله واجته اليه
 وهذا معنى قوله فاذا كانت طائفة من الاحوال والاحكام قوله متعلقة بشئ واحد كس كاحوال العدد في الحساب
 او اشياء ونسبته ومعنى التناسب شئ كذا في امر ذاتي كاشتراك الجسم التعليمي السطح والخط في المقدار او غير ذلك
 كاشتراك الاول والاربع في استنباط الاحكام اشتراكا معتدرا به بان يرعى جهة الاشتراك في جميع المسائل قوله
 كان كل واحد منها اي من الطائفتين علما براسة واطلاق العلم على طائفة من الاحوال على سبيل المبدأ لانها
 المقصودة من تدوين العلوم والافا العلوم المدونة عبارة عن المسائل قوله ولو كانت اي الطائفتان لا تكونان
 ولذا كسا ورد كل واحد لوالدانه على انه فرض محض قوله من جهة واحدة اشارة الى ان اختلاف الجهة موجب لاختلاف
 العلمين كما عرفت قوله لكانتا علما واحدا فعلم ان تمايز العلوم بحسب تمايز الموضوعات قوله ولم يستحسن آه اشارة الى
 انه استحسان في استقضاء حسن التعلیم وسيله ولا استحالته عند العقل في ان بعد كل مسألة علما علمية او كل العلوم علما واحدا قوله علم
 ان آه بيان للفرق بين الامور الثلاثة بعد اشتراكها في توقف اشروع على وجه البصيرة عليها بان الامرين بالامرين
 يتوقف اصل الشروع على نوعها بخلاف الثالث ولا شئ مما هو الواجب في الشروع وعدم الترتيب بينهما جعل كل
 واحد منهما مفيد الاصل البصيرة بخلاف الموضوع فانه لتاخره في المرتبة عنهما جعل مفيد الزيادة البصيرة بان الامرين
 الاخيرين من قبيل التصديق بخلاف الاول فانه تصور قوله با بعد عتبا اي عرفانها ايضا مفيد للبصيرة اذ الخروج من الجهل
 من البصيرة قوله اذا كانت الفائدة متممة اي موجبة زيادة اعتناء بشئ مما كما يقال الهني الامر اذا اقلتك وخرتك قوله
 واما معرفته بان موضوعه آه اي معرفته بالواقع جوابا عن هذا السؤال اي معرفته بان موضوع ذلك الشئ قوله فليست
 بواجبة للشروع اي لاصل الشروع لا بخصوصه ولا بنوعه قوله اراد به انه لو لم يتميز آه وزيادة البصيرة ايضا البصيرة فيصدق
 عليه انه ما يتوقف عليه الشروع على وجه البصيرة قوله تصور العلم بوجه اعلى التوجيه الاول او برسم على تقدير قوله فالاولى
 قوله على معرفته احوال الالفاظ من الوضع والدلالة والافراد والتركيب والاشتراك والتراؤف وغير ذلك وكونها مبنية
 في مبادئ اللغة لا ينافي توقف الاستفادة والافادة عليها قوله الا ان المصروه او ردها آه اي الشدة الارتباط
 بين اللفظ والمعنى حتى انه قلنا شيعكس تعقل المعاني عن تحصيل الالفاظ قوله بيان مرتبة العلم اي في التحصيل بالتقديم
 والتاخير بالقياس الى علم آخر قوله فيا بين العلوم اعلم ان العلوم باعتبار موضوعاتها ثلاث مراتب على وهو ما يكون
 موضوعه اعم من موضوعاته لاسائر علوم واوسط وهو ما يكون موضوعه اعم من البعض واخص من البعض الآخر واولى
 وهو ما يكون موضوعه اخص من موضوعات العلوم الآخر قوله وبيان شرفه ولهجات الموضوع فما كان موضوعه
 اعم فهو اشرف والدلائل فما كان دلائلا قويا فهو اشرف والغاية فما كان غايتها النفع فهو اشرف قوله والاسن في اعم
 آه اشارة الى دفع ما اورده الشئ التقائنا في من ان البصيرة ليست امر متبسطا سعي يقال انه يتوقف

على الاسرار الثلاثة ولا يحصل بواحد منهما وبأكثر منها قوله الاول آه انما قال ذلك لانك قد عرفت ان ما لم يتوقف عليه الشرع على وجه البصيرة هو الاغاة الا ان هذه العبارة اظهر واسلم من الناقشة والمراد بها المعلوم كما هو السابق الى النعم قال فان علمه تصوير الحكم الكلي في جزئي كما يدل عليه قوله مثلاً وليس باستدلال قوله افعال المكلفين آه اشارة الى ان ليس موضوع فعل المكلف مطلقاً والاما جاز البحث عن افعال المخصوصة قال من حيث تخلص وتحرم الظاهر تعلقه بحجب ليكون بياناً للاحوال والحق انه متعلق بالعرض المفهوم من الكلام وانه قيد للموضوع والقيود مطلق الكل والحكمة والمجرب عنه الحل والحكمة المخصوصان فلا يرد ان الحاشية تتم الموضوع لا يكون موجباً عنها قال من حيث انها تستلزم اي يصح الاستنباط عنها لان نفس الاستنباط مجرب عنه فيه قال ولما كان بيان الحاجة ينساق آه في التاج الانساق روان شدة فني اختياره دون السوق اشارة الى ان استلزام اياه من غير مدخل لتحرير المصداق والعرض قدس سره لاستلزامه اياه في نفسه من غير تخصيص ببيان المصداق دكون الاسم لازماً له من غير احتياج الى تصرف وذلك لان آخر ما ينساق اليه بيان الحاجة انه ليست الحاجة الى قانون يفيد عصمة الذم عن الخطا في الفكر وهو لازم معمول مساو للمنطق ولذا قال وهو المنطق وكونه مستلزماً اياه لا يقتضي اكتسابه منه حتى يلزم اكتساب التصور من الجهة ومفهوم الشئ بيان نكتة جمع بيان الحاجة والرسم في بحث واحد مع ان الظاهر ادكل او الكل في بحث ونكتة تقديم بيان الحاجة عليه مع ان العنوان يقتضي العكس وخلاصتها ما ذكره قدس سره من ان بيان الحاجة يتضمن الرسم فلذا تقدم البيان ونما ذكرنا اندفع ما قيل من ان بيان الموضوع ايضا يتضمن الرسم لان ذلك باعتبار انه يمكن ان يؤخذ منه لازم معمول يعبر به على ان النكتة انما هي لجمعها بعد الوقوع قوله وعرضه اي عرض المدون قوله ويحصل بذلك آه لانه يحصل منه انه علم يفيد هذه الغاية وهو لازم مساو له شامل لجميع اجزائه والاما كان غايته له بل لبعضه من الثبوت بعد اقامة الدليل وهو معنى تصور الشئ بالرسم ولو اريد بالتصور الرسم المعنى الاسم اعني تصور الشئ بامر خارج كان ادفع الشعب قوله شئ آه كان يقال علم بحيث فيه عن المعلومات التصورية والتصديق والايهيم منه استلزام الرسم بالغاية لبيان الحاجة فان مقصوده ايراد صورة الاجتماع فيه فيهما في الوجود قوله فلذلك اي لضرورة بيان الحاجة اصلاً متضمناً لبيان المباشرة بالرسم والاشارة الى استلزام البيان له دون العكس يحمل قوله فيعبر مستدركاً قوله شرع آه تفسير بقوله وابتداء بيان الحاجة اي ابتداء بيان شرع وفيه اشارة الى ان قول الشئ وصدر البحث آه معطوف على قوله وادها ومرتب على الشرط باعتبار ان تقدير البحث بالتقسيم اي جعله في اوله كما هو معنى صدرت الشئ بالشئ

بعضهم التقدير ببيان الحاجة لان التقسيم من مقدماته فكانه في الحقيقة حكما لا تقديرا لبحث بيان الحاجة وشرع
 في التقسيم كواحد منها معلل عليه ومن لم يفهم المقصود وقع في تكلفات باردة قوله لتوقفه عليه أي لتوقف
 بيان الحاجة على الشرع في التقسيم لان مقدمات بيان الحاجة مقدمات مترتبة وآخرها شغل اليه هو التقسيم
 فان التقسيم يتوقف عليه قوله وليس الكل من كل منها ضروريا ولا نظريا المتوقف عليه قوله بل البعض من
 كل منها ضروري والبعض الآخر نظري يحصل بالفكر المتوقف عليه قوله وذلك الترتيب ليس بصواب المتوقف
 عليه قوله ليست الحاجة أه على هذا الضمير في قول الشئ عليه راجع إلى التقدير وذلك ان ترجيح الضمير
 إلى التقسيم فيكون المراد يتوقف بيان الحاجة لجميع مقدماته أي ما سوى التقسيم على التقسيم وعلى التقديرين
 اندفع ما قيل ان التوقف لا يقتضي التقدير يتوقف بيان الحاجة على كل واحد من مقدمات قوله فان كانت
 أه منع للتوقف والجواب اثبات للمقدمة المنوعة قوله أعني الموصول أي مباحث الصوليين فلا يخرج
 مسكنة من مسائله من بيان الحاجة اليه قوله فلو لم يقسم العلم أولا أي قبل سائر المقدمات لما عرفت من
 ترتب مقدمات بيان الحاجة وأما تقسيم العلم أولا إلى الضروري والنظري ثم بقسمته إلى التصوري والتصديقي
 أو تقسيم كل من الضروري والنظري اليهما مع كونه موجبا لتظم المقدمات وموجبا أي إعادة والنظري
 من كل منهما يحصل من الضروري قلب للمعقول لان التقسيم باعتبار كيفية حصول التقسيم باعتبار الحصول
 نفسه قوله لجأه ليس المراد الجواز العقلي لان معناه عدم الحكم بشئ من الطرفين بل يجوز الوقوع والمراد
 الجواز بالنظر إلى الشرط المذكور في نفس الامر حتى يرد ان اللازم امكان جواز الجواز قال ينقسم العلم
 إلى التصوري فقط والتصديقي هذا بناء على ان التصور مع الحكم تصديقي عند ارباب هذا التقسيم كما يتوقف
 في عبارة الطالع حيث قال العلم ان تصور فقط ان كان ادراكا ساذجا واما تصديقي ان كان تصورا
 مع العلم وان قوله ويقال للجمهور تصديقي بيان لذهب الأناطمة ولذا ذكر الجمهور خلا يردانه قسم العلم إلى
 التصوريين ودون التصوري والتصديقي قال فالعلم الفاء للتفسير بتقدير قال معطوف على قوله وصدر
 قال لا حكم معه لما كان قيد فقط مقابلا بقوله مع حكم كان معناه فائته عن اعتبار قيد المذكور في القسم
 الثاني فيكون بمنزلة لا حكم معه وصدره على الحكم توهم لان قوله لا حكم معه قضية سالبة والسلب لما يتصور
 فيما يتصور فيه الإيجاب ولا امكان للإيجاب في الحكم فلا سلب واستغناء الواسطة بين التقيضين المراد
 به ما سوى التقيضين فيما قيل الاولي ان يقال تصور مع عدم الحكم توهم قال ويقال لا التصور السابق
 افاد بهذا الإطلاق ان المراد بقوله فقط التفسير بعدم الحكم مع أي بشرط لا شيء لا عدم التقييد يكون الحكم معه
 أعني بشرط شيء فإنه يستلزم انقسام الشيء إلى نفسه وإلى غيره وأما إطلاق التصور السابق على مطلق التصور

مع كونه بعيدا عن اللفظ اذ التوصيف لصفة زائدة على ما يستفاد من الموصوف ليقيد التقيد دون الاطلاق
 بخلاف المتعارف وان احتمل اللفظ له في الجملة كما صرح به في حاشية الطاع قال من غير الحكم عليه اى لا
 بالحكم عليه كما في ضربى من غير حيزم فلا يستدعى وجود غير يكون مستالا للتصور قال من غير حكم عليه المناسب
 من غير حكم معه او زيادة لفظويه لان الاعتبار في القسم الاول عدم مقارنته الحكم مطلقا و كانه اراكتصورنا
 للانسان فيما وقع محكوما عليه قال بنفى او اثبات تفصيل للحكم وليس صلة له على تأويلها بمثبت او
 بنفى لانه يخرج عنه الحكم السلبى قال كما اذا تصورناه ما كافته على ما هو الشائع في امثال هذه العبارة
 ولم يقل كتصور الانسان وحكناه اشارة الى ان القسم الثانى يتحقق في هذه الصورة اعنى مجموع تصوى
 الطرفين الذين اعتبر اسنادا احدهما الى الآخر بالنفى او الاثبات وجعل ما موصولة او موصوفة بالجملة
 انظر فنية والمراد كتصور حادث اذا تصورناه او مما لا يرتضى المصوره اذا تصور عنده والتصور ان المتعلقان
 بالطرفين اذا قار بهما الحكم ولا يقول بحدوث تصور آخر اعنى المجموع المركب مما التصورات الاربعة
 والمشرى لان مقصوده مجرد بيان مقصود المص مع قطع النظر عن صحته وفساده وجملة على احد المتضمنين
 وبسبب حقيقة وما قيل ان هذا التقسيم يستدعى ان لا يوجد فرد للقسم الاول اذ لا تصور الامعة حكم ولا اقل
 عن الحكم بان هذه الصورة مقصورة له فخصه انه على تقدير تسليمه فرق بين الحكم الصريح والضمنى والمراد هنا
 الحكم الصريح كما هو المتبادر ولو استلزم كل تصور حكما لزم التسلسل قوله ان التصور قد يكون تصور اواحدا او
 بيان ما يصدق عليه الشئان حتى يظهر الاختصار ويوضح حالهما اتضاحا تاما قوله وقد يكون متعدد او كون المتعلقين
 لا يكون موهبة بنفى افراد القسم الاول لانها فى باعتبار الوحدة فى القسم لان التعدد يخصى لا ينافى الوحدة النوعية
 قوله اما ليقيد به كان الظان يقول اما غير تامة الا انه لما لم يكن لها فرد غير التقيدية اقامها مقامها
 اختصارا فى العبارة والمراد بالتقيدية ان لا يقيد فائدة تامة فيدخل لا يمتزجة ايضا قوله تامة غير خبرية كان
 انط الشائبة اختار بالتصبيح لعدم الواسطة قوله يشك فيها او ينوبها قوله يجلبها عن الحكم اى
 النفى والاثبات وتفسير الحكم بالوقوع او اللا وقوع او الايقاع او الاثر اى خروج عن مذاق لمص قوله
 واما اجزاء الشرطية فليس آه فصلا عما تقدم لكونها ذو حمتين بخلاف ما معنى حرف الشرط اخرج المقدم والتالى
 عن كونها قضيتين بالفعل فلا حكم فى شئ منهما انما الحكم بينهما بالانصال والانفصال كما صرح به فى تعريف
 الشرطية قوله الا فرضا بخلاف اداة الشروط واعتبار كل منهما قضيتيه براسها فادراكها ليس تصديقا بالفعل
 لعدم اقترانها بالحكم اى بالنفى والاثبات بالفعل بل بالقوة قوله بالقوة القرينة منه اذ لا يحتاج الى تفسير النسبة بل
 الى عدم اعتبار معنى حرف الشرط بخلاف ما تقدم فانه يحتاج الى تغيير النسبة وتأويلها بالخبرية فاندفع الشك

التي عرضت لبعض الناظرين قوله هذا التصور اى ما يصدق عليه هذا التصور لا بد ان يكون متعدداً في نفسه كما يدل عليه قوله حتى يمكن اه وبعد الاقتران يصير نوعاً مغايراً للقسم الاول فان اقتران الحكم به كاقتران الشيء للسري يخرج عن التعدد ويصير مرامياً غير اللفي الاحكام فلا يرد ان وحدة المقسم معتبرة وان هذه تصورات متعددة لم يعتبر بعضها ثبوتية حتى يصير نوعاً مغايراً للاول قوله حتى يمكن اقتران الحكم اى قصداً فان اقتران الحكم اى النفي والاثبات بالنسبة من حيث انها متعلقة بالطرفين والله لتعرف حالهما فلا بد من تصورات متعددة واقترانه بالنسبة فقط او مع احد الطرفين اقتران بالطرف فتر فانه من المذاق قوله مشتمل على شيئين اراد به تعين محل يستدعيه كونه اما ان المذكور تفصيل لمذالك المحل وبالشك في الشكين المحتاجين الى البيان بقرينة قوله فاجب فلا ينقض بالهيئة التركيبية كون معناها معلومة من اللغة وبالاشمال لا شمالي بلا واسطة فلا يصحكون الجزء الثاني مشتملاً على اجزاء كالعدم والحكم والكون والاضافة قوله كونه بلا حكم الظاهر لا حكم معه لكن لما كان المقصود من تقييده بلا حكم كائن متع كونه بلا حكم مجرد عنه به وكذا الحال في كونه وكونه مع الحكم قوله فان عدم الحكم اى تعليل لتخصيص الاصيل الى بيان الامر مع اشمالاً على ثلثة امور قوله يعرف بالمقابلة اليه في التاج القيس والقياس اندازة كردن چیزی را بچیزی ويعيدى الى المفعول الثاني بالبناء ولعل بقرينة بالي يتبين معنى الاضافة اى يعرف بالتقدير حال كونه مضافاً الى الحكم قوله وحيث يصح اه اى حين بيان الجزئين يتضح القسمان باعتبار جبرفتها مجتمعتين فانضح القسمان غاية الاضاح لكونه علماً بالشيء بكنهه قال فهو حصول صورة الشيء في العقل ان جعل تعريفاً للمعنى الاعم الشامل للحضوري والحصولى بانواعه الاربعة ولما يكون نفس المدرك وغيره قائماً او بالعقل الذات المجردة فالصورة ما عيم الخارجية والذهنية وبالحصول الحضور سواء كان بنفسه وبمثاله وبالمخاطبة المستقلة من النظرية اعم من الذاتية او الاعتبارية وبقي معنى عند كما اختاره المحقق الدواني ولا يخفى ما فيه من التكلفات البعيدة عن الفهم وان جعل تعريفاً للتفعل الحصولى بقرينة ان المقصود تعريف العلم المكتسب والمكتسب كان التعريف على ظاهره والراد بالعقل قوة يدرك الغائبات بنفسها والمحسوسات بالوساطة وبصورة الشيء ما يكون آلة الايتياز سواء كان نفساً ماهية الشيء او شيئاً والظرفية على الحقيقة ثم العلم ان كان من مقوله الكيف فالمراد بالصورة الحاصلة وفائدة جعله نفس الحصول لتبين على لزوم الاضافة له وان كان من مقوله الافعال فهو على ظاهره لان المراد بحصول الصورة في العقل اتصافه بهذا وقوله ايها واما من قال ان العلم يتعلق بين العالم والمعلوم او صفة حقيقية ذات اضافة فلم يقل بالصورة الا لان العلم الراضى بهذا هو القدر بالضرورة في هذا المقام والتعرض لتفصيله خروج عن الكلام قال فليس معنى انه يكون

للمعنى الكلي في مادة جزئية بالإيضاح والتفسير بالحصر للردي من ذهب الى انه مجرد اضافته قال الامام يرسنم
 الاريسام في اللغة الاشكال والتكثير والدعاء وشئ منها لا يناسب لمقام ولعلم اخذوه من الرسم بمعنى العلاقة
 واستلوه بمعنى الايضاح والانتقاش والمراد ان يحصل الانتفاء الانطباع حقيقة واختياره للتصوير العقول
 بالمحسوس قال صورة منه متعلق بصورة تتضمنه معنى الاشعار والحكاية اي صورة حاكية منه لانا شئ
 منه لانه يحسرج العلم العقلي وفيه اشارة الى انه لا يجب مطابقة وان يجوز ان يكون مساوية واعم واخص في شبهة
 وفي عادة في العقل من غير تغيير اشارة الى ان النظرية على الحقيقة قال بما يتنازع صفة كاشفة بصورة و
 اشارة الى وجه اطلاق الصورة على المعنى الحامل في العقل فانه في اللغة بمعنى تكسيري كما ان صورة اشئ
 الشئ سبب للتأني في الخارج كذلك ذلك المعنى سبب للتأني في العقل قال من غيره اي من جنس
 الغير سواء كان من جميع الاعتياد او لا ولا يشكل بتصويره بالشيء او الممكن العام لان زيدا محتاز بهذا الوجه
 عالم لعقل بهذا الوجه وان كان متصفا به في الواقع قال كما ثبت صورة اشئ آه في الصراح ثبوت وثبات
 برجاي بدون تشبيه الحصول العقلي بالحصول الحسي وهو متحقق عند الطبيعيين فان الروية عندهم بالانطباع
 خيل عند الرياضيين القائلين بالانعكاس قال الامثل المحسوسات في الصراح مثال بالاكسار ما تد مثل
 بصمتين وسكون جماعية والمراد بالمحسوسات المبصرت قال مثل المحسوسات الاقتصار على ذكر ما يدل على
 ان التعريف للتصور العقلي والمراد بالثاني اعم من ان يكون نفس ماهية العقول او شأله قال فقول تعرج
 على تعريف التصور بما ذكرنا قال اشارة لان الظم كونه تعريفا للتصور السابق قال لانه لما ذكره
 اي لما ذكره اللفظ ذكر امران ولما كان المراد من التصور فقط التصور السابق كان ذكره بذكره مبينا لذلك
 يتعرض لبيان بخلاف التصور المطلق فان في كونه مذكورا بذكره خفاء لان المطلق نيا في العقيد وبه على ذلك
 بانه ضروري ومشاء الاشتباه عدم الفرق بين ذات المطلق وبينه مع وصف الاطلاق قوله فان قيل
 لم لا يجوز آه منع حصر العدد فيما ذكره والجواب البطل للسند المساوي اذ لا احتمال للعدد الى رابع ولذا اورد
 الفارابي قوله فلا معنى احي لوجاد الى العلم فلا معنى آه والحل على اثبات المقدرة المنوعة وهم قوله لتوسط
 تعريف بين القسمين لم يقل لتوسط القسم بين العلم وتعريف مع تلازمها بسبعة القسم في المذكور وكون التقسيم
 مقصودا بالذات قوله بل ينبغي اضراب عن قوله لا معنى آه للتبعية على ان احد تخليق افي التباخير وان كان
 جائزا لكن لا ينبغي لان القسم ان كان معلوما بالوجه يكتفي للتقسيم بتركيب تعريفه وان كان مجهولا لا بد من تعريفه
 او لا يمكن تقسيمه والاولي ان يكون اوضح مطابقا للطبع فينبغي التقديم في الذكر وما قيل ان التوسط
 يجوز ان يكون للاهتمام بالتقسيم فما لا ينبغي ان يوسط به في الكلام قوله فان قلت آه استغفار بترتيب

على اعتبار العود الى مطلق التصور ان كان الاستفهام على حقيقته وان جعل انكارها كان البطلان بطريق النقص
 باستلزامه امر باطلا وهو عدم الفائدة ويجوز ان يحل معارضة قوله فالفائدة فان المعارف لقديم التعريف
 على التقسيم ان لم يكن معلوما بوجوبه على التقسيم او تركه ان كان معلوما واما الافتتاح بالتقسيم المشعر بمعلومية
 المقسم ثم الايمان بتعريف مرادفه الذي هو تعريف في الحقيقة المشعر باحتياجه الى التعريف مع توسيط المراتب
 فلا فائدة فيه قوله الفائدة في ذلك اي الفائدة في ذلك المذكور اما التنبيه على كون التقسيم عدة فيه وهو حاصل
 بالافتتاح بالتقسيم لان شأنهم تقديم الاءم وعدم كون تعريفه عدة وذلك حاصل من تعريف مرادفه
 لانه لو يعرف العلم ولو بعد التقسيم لدل على كونه محتاجا اليه بخلاف ما اذا عرفت مرادفه الذي هو مذكور تحتها
 لنفسه فان تعريفه يكون مذكورا يتبع تعريف نفسه فقوله دون تعريفه بيان لما بالنسبة اليه انقص قوله
 لانه اخر دليله والمقصود دفع ما يتوهم من انه كيف لا يكون التعريف عدة والتقسيم موقوف عليه قوله او التنبيه
 على آه لان الافتتاح بالتقسيم مع ان الشائع لتقديم التعريف تنبيه على ان تفسيره به مشهور لا حاجة
 الى ذكره واذا كان العلم غير محتاج الى التفسير فيه مطلق التصور ليعرفه القسم بذلك التعريف لا غيره
 ليعلم انه مرادفه فانه يحصل مع المعرفة القسم فائدة وهو العلم بالمرادفه فقوله ففسر معطوف على قوله
 التنبيه على ان آه يتفقد بشرطه اذ هو التوجيه انظر الحقيق بالقبول ولناظرين كلمات لا يليق ان
 ينقل قوله فان قلت آه اجترأ على قوله ففسر مطلق آه وحاصله انه لا حاجة للعلم بالمرادفه الى ذلك
 قوله ففقد علم بالتعريف تنبيها على المرادفه مع حصول المقصود وهذا غير ما ذكره السيد قدس سره بقوله ففسر
 مطلق التصور ليعلم انه مرادفه قال مقصوده قدس سره انه فسر مطلق التصور دون العلم بديل عليه عبارة الاول
 قال واما الحكم فهو اسناداه عدل لقوله واما التصور بيان الجزء الثاني من القسمين في الصراح الاسناد
 تكمية دادن چیزی را چیزی وفي العرف ضم امر الى آخر بحيث يفيد فائدة تامة وقد يطلق بمعنى النسبة
 مطلقا فعلى الاول قوله ايجابا او سلبا بيان لنوعيه وعلى الثاني تقييد لاجراء ما سوى النسبة الجبروتية
 في الصراح وجوب لازم شدن الايجاب تعديته والسلب ربودن في التناج الايقاع فلذلك الاشرع
 بر كندن والمناسب لاختيار المص آه اعني كون الحكم فعلا ان يفسر كلها بالمعاني اللغوية المنبئة عن كونه فعلا ولا
 يتعرض للتفصيل هنا فان التفصيل بعده مذكور قوله هذا ليعلم الحكم الحمل آه قد عرفت ان الحكم في اطراف الشرطية
 انما الحكم ههنا لا اتصال او الانفصال فالحكم عنده ثلاثة اقسام قال ايجابا او سلبا تفصيل للاقسام الثلاثة
 اي ايجابا كان ذلك الحكم او سلبا فانهم اصطلموا على ذلك وان كان في السلب رفع الحمل والاتصال
 والاتصال قال فاذ قلنا تصوير لمعنى الحكم في جزئي واختار الحكم الحمل لانه اكثر قال وليس بكاتب

مسطوف بتقدير قلنا على قلنا وليس بمعطوف على كانت فانح يغيد الترديد لا الحكم قال فقد اسندنا اى
 اخذنا بهذا القول الاسناد المذكور وكذا فى او قلنا اى اخذنا القياس نسبة اى ثبوت الكتاب الى الله والنظم
 ثبوت الكتاب الى الله لتسامح بذكر مبدأ الاشتقاق بمقام المشتق لانه المقص بالذات وكذا فى رفعنا قوله
 وقلنا اور قلنا تفسير لاسندنا فانه ليس الاسناد فيها سوى الايقاع والوضع قوله ولا بد منها ان فى اسناد
 الكتاب الى الانسان قال ان يدرك الانسان اولاً لم يقل مفهوم الانسان للاختلاف فى كون الموضوع
 المفهوم من حيث اتحاده مع الافراد والافراد المفهوم دالة بملا خطتها على الاول لا بد من ادراك
 المفهوم وعلى الثانى لا بد من ادراك الذات من حيث المفهوم قال ثم نسبته ثبوت الكتاب الى ثبوت
 الكتاب من حيث انه رابط بينهما وان انضمام احد لهما الى آخر هو اتحاد الاتصال او بالاتصال لان
 معنى التقسيم ضم قيود مختلفة او متساوية الى المقسم وهنا قد ضم القيود الى التقدير فلو لم يكن مرادف للعلم لم يكن
 التقسيم تقسيماً للعلم واما الاعتراض بان اللازم من ذلك ان يكون المراد فيها واحداً الا ان يكون المعنى الموضوعين
 له واحداً فمرفوع بان الظن فى الاطلاق الحقيقة وذلك كافى فى المقام الظنى قوله فلا حاجة فى ذلك الى
 فى العلم بالمرادفة الى تعريف مطلق التصور الذى هو غير مقصود وشرک تعريف التصور فقط الذى هو المقصود
 قوله داماً اطلاق آه جواب دخل مقدر وهو ان المقصود من تعريف مطلق التصور تنبيه على اشتراك المعنيين
 ومرادف للعلم والتقسيم بالفيض الا الاخر كما يدل عليه قول الشارح عليها على ان التصور حيث اور وكذا الامم تنبيه
 قوله ولا تقسيم لا دخل له فى دفع السؤال المقدر بل افادة امر بالارتباط بالمقدم قوله على ما ذكرت
 من ان التقسيم كافى للعلم بالمرادفة قوله لكن التعريف تنبيه على المراد بالعلم بقوله ليعلم انه مرادفة العلم المستفاد بآية
 قوله لهذا التنبيه فائدة وهى عدم ورود الاعتراض الوارد على التقسيم المشهور قال الاجاب ان يعود ان
 قول الربح معنى من القسم الثانى للمبتدأ وان قول الربح كما هو المشهور فهو اسم المرتبة وان يعود خبره والمعنى
 لا من جائز عوده ولا يجوز ان يكون ان يعود فاعله فكلية لا استغنت بفاعل الاسم عن الخبر كما استغنت
 المبتدأ فى ما قائم زيد بالفاعل وان ما تحرجا بعض الاذكياء لان معلما عمل ان فهو نواسخ القسم الاول
 من المبتدأ وان سقوط تنوينه بالبناء وذا لا يجوز لان شرط البناء ان لا يكون اسما فاعلا داما لا اضافته
 فما بعده فى موضع المقص فلا يكون فاعلا سادسا للجزء قال وانما عرف مطلق التصور مع سبق بيان المصحح
 كونه تعريفاً لمطلق التصور دون التصور فقط مع انه المقص بالتعريف تنبيه على ان المرادفة مع حصول المقصود هذا
 غير ما ذكره السيد قدس سره بقوله فمفسر مطلق التصور ليعلم انه مرادف فان مقصوده قدس سره انه فمفسر مطلق التصور
 دون العلم كما يدل عليه عبارة السؤال قال ثم وقع تلك النسبة اى ثم ادراك وقوع تلك النسبة اى اصله فى المتن

بينما في نفس الامر مع قطع النظر عن الحصول في الذهن اذ ادراك عدم وقوع تلك النسبة مبني على نفس الامر
 قال فادراك تفصيل وتمييز التصديق والقضية فانه قد اشتمل على البعض مما حصل ان القضية من قبيل الحكم
 والتصديق من العلم والتقى عن بيان المغايرة في النسبة بالنسبة على الطرفين قوله تاخر ادراك آه اي
 التأخر الزماني الذي يقتضيه لفظ ثم بناء على وصفه ليس امراً واجباً في الحكم لجواز ان يدرك مفهوم الكاتب
 قبل ادراك الانسان واما جواز ادراكها معا فباطل لانه لا بد من احتضار الطرفين في الحكم والنفس لا يقدر على
 احتضار امرين قوله فان الاولى ان يلاحظ الذات آه وكذا التقدم لكونه ملزوماً والتالي لازماً في المنفصلة تصريحا
 وفي المنفصلة استلزاما والمراد بالذات ما يقابل الصفة المعتبرة بما يحل على الشيء كما نص عليه السيد في شرح المصنف
 في بحث الحال فيتناول الذاتي والعرضي وفي ايراد صيغة الجمع في قوله ثم مفهوم المصفات اشارة الى جواز
 تعدد الحصول بالنسبة الى ذات واحدة قوله وانا ادراك آه يعني ان تأخر ادراك النسبة من ادراك
 الطرفين بحسب الزمان واجب لا لتنازع اخطار النسبة الا بعد اخطار الطرفين وان كان تأخره عن ادراك
 مفهوم الكاتب المتأخر عن ادراك الانسان استحسانا فالمراد بقول شر لا يذم اليم الوجوب والاستحسان لان
 مقصوده بيان الترتيب بين الادراكات الثلاث في النفس ما لا مأخوذة بوصف التأخر قوله ان يدرك
 آه اي يدرك ان النسبة المدركة بين الطرفين واقعة بينهما في حد ذاتها مع قطع النظر عن ادراكنا ايها و
 هو الاذعان بمرطابقة النسبة الذمينة لما في نفس الامر وفي الخارج اعني النسبة مع قطع النظر عن ادراك
 المدرك بل من حيث انها مستفادة من البديهية او الحسن او من نظر محال قولنا ان النسبة واقعة وقولنا انها
 مطابقة واحد او امر اذ به الحالة الاجمالية التي يقال لها الاذعان والتسليم المعبر عنه بالفارسية بگرویدن لا ادراك
 هذه القضية فانه تصور تغلق لما يتعلق به النقصين يوجد في صورة التمثيل والتوهم ضرورة ان المدرك في جانب
 الوهم هو الوقوع او اللا وقوع الا انها ليست على وجه الاذعان والتسليم ولا التفصيل المستفاد من ظه اللفظ
 لانه خلاف الوجدان ولا استلزامه ترتيب تصديقات غير متناهية وفيه اشارة الى ان الحكم ادراك متعلقة
 النسبة التامة التجربة فانها لما كانت مشعرا بالنسبة الخارجية كان ادراكها على جبين من حيث انها متعلقة
 بالطرفين رابطة بينهما ومن حيث انها كذلك في نفس الامر وذا هو الحكم وهو متخالف بالذات لتصور والى
 ان اجزاء القضية ثلاثة المحكوم عليه والنسبة التامة التجربة لا كما ذهب اليه المتأخرون في ان اجزاء القضية
 اربعة المحكوم عليه وبه وسببته تقييدية ووقوع تلك النسبة او لا وقوعها ان الاختلاف بين نوعي العلم باعتبار
 يتعلق بالاشياء احدها ان ليس في القضية سوى المحكوم عليه وبه ثبوته له او انتفاءه وان الاذعان امر مفاد
 بالذات المتصور مع قطع النظر عن المتعلق وما ذكرنا من اظهر اندفاع الشكوك التي ادروها الناظرول في هذا المقام

الذي

قوله حكايا من قبيل النسبة التي الى البرمين وكذا في السلبى وقد تكلف بعضهم في بيان النسبة بما لا ينبغي ان يطعن
 السليم قوله عن ادراك النسبة الحكيمية اي عن ادراكها من حيث انها متعلقة بالطرفين وهو ادراك ان النسبة التي يعبر
 عنه بادراك النسبة الحكيمية التي هي صورة الحكم قوله عن ادراك طرفيها اي عن ادراك ذاتها وان لم يجب تناخر عن
 ادراك الحكم به التناخر عن ادراك الحكم عليه كما عرفت قوله لا خفاء في ثابته ادراكه انما يترتب لها ذاتها بالذات
 بخلاف ادراك النسبة الحكيمية والحكم فان متعلقها النسبة الخبرية بالا اعتبار بين تير ودين وقوعها اي بين ان النسبة
 متعلقة بنتيجتها في نفس الامر ولا قوله وتوهم آه في العطف اشارة الى ان النظم ادراك سببها والتوهم امر
 مغاير له حاصلة بعد ملاحظة الطرف الآخر وما قالوا ان النظم ادراك تحصيل النقيض فالمراد انه كذلك بالقوة
 نص عليه السيد في الحواشي العنصرية قوله ولم يحصل له آه لانه عبارة عن الاذعان والسليم قوله فادراك النسبة
 الحكيمية مغاير للحكم السلبى والايجابى ايضا كما ان انه مغاير للحكم السلبى واذا ثبت مغايرته لنحو الحكمين مغايرته للحكم
 مطلقا فصورته الوهم دليل ثان لاثبات المغايرة الا انه استدلال بمغايرته للنوعين على مغايرته للحكم مطلقا بخلاف
 صورة الشك فانه استدلال على المغايرة ابتداء فاعلم ان التعرض لاثبات المغايرة بالحكم الاجابى
 والسلبى بصورة الوهم بعد اثبات المغايرة بالحكم مطلقا بصورة الشك الغوليس بشئ قوله لكن التصديق آه
 عطف على قوله را بما يحصل اثبت بالمقدمة الاولى مغايرته لادراك النسبة بالمقدمة الثانية انه لا بد منه في
 التصديق واورد كلمة لكن لرفع توهم حصول التصديق عند ادراك النسبة الحكيمية وان لم يحصل الحكم كما توهم
 البعض من ان الشك والوهم من قبيل التصديق حيث لم يفرقوا بين تصور ان النسبة واقعة او ليست بواقعة
 وبين الاذعان به ولقد اشكل على الناظرين حل هذه العبارة فوقه وان تكلفنا بارادة قال وعند مناخره
 المنطقيين معطوف على مقدم راي هذا هو التحقيق من ان الحكم ادراك واذا كان للنسبة خبرية وعندنا اخرى لطيفة
 فعل قوله بناء على ان آه والاشارة الى ذلك فسرنا الحكم باليقاع النسبة او انشراحها وحكم اليه بقوله فعل من
 افعال النفس لكن تحقيق عندي ان القول بفعلية الحكم التي ذهب اليه الامام ومن يتبعه بناء على المعنوى وهو ان
 الايمان مكلف به ومعناه التصديق بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم والمكلف بلائذ ان يكون فعلا اختياريا
 فالصدق لا بد ان يكون فعلا اختياريا فاعلموا ان الحكم الذي هو شرط في التصديق اعني ايقاع النسبة او
 انشراحها وهو ان تنسب اختيارا الصديق الى الخبر والخبر تسليم فعل اختياري والتكليف باعتباره وقال
 القاضي الآمدي ان التكليف بالايمان تكليف بالفعل بل يجوز ان يكون من مقلود اخرى والتكليف يكون اعتبار
 بتحصيلة الذي هو اختيارى وقال بعض الذين الايمان مجرد التصديق بل مع تسليم تحقيق هذا المقال مقام آخر

تأليف

قوله لم يحصل لنا سوى ادراك ذلك لقسم ان يقول ان اردت انه لم يحصل ادراك سوى ذلك نسلم لكن لا يجدي ذلك نفعا وان اردت انه لم يحصل شئ سوى ذلك مطلقا فمتنوع اذ لا يحصل التصديق بمجرد ان يحصل في ذنبك كون الشئ منسوب اليه الوقوع في نفس الامر بل لا بد من الايقاع وهو ان تنسب اليه الوقوع في نفس الامر باختيارك فان العالم بالوقوع بالعبادة لا يسمي صدقا كالكفار العالمين بصدق الرسول عليه السلام معاندين واورد هذا النسخ على الكلام الى الرجوع الى الوجدان قوله فلا يصدق اشارة الى ان المراد بقوله والفعل لا يكون انفعالاً ان ما يصدق عليه الفعل لا يصدق عليه الانفعال بناء على ما تقر من ان المقولات العشرة متباعدة بالذات قوله فانما يصح آه حكم الشارح بانه انفعال على طريقة التمثيل دون التبيين قوله فلا يكون فعلاً اي لا يكون الادراك على هذا التقدير فعلاً كما لا يكون على تقدير كونه انفعلاً وفيه اشارة على ان القياس المذكور في الشرح قياس على تهئية لشكل الثاني من الموجبة الكلية والسالبة الكلية منتج ان الادراك لا يكون فعلاً وبه النتيجة اذا ضمت الى الموجبة الكلية الاستفادة من قوله الحكم من انفعال النفس تصير القياس بهذا الحكم فعل ولا شئ من ادراك يفعل فلا شئ من الحكم بادراك وهو المظهر وبهذا القول على تقدير كون الادراك كيفاً والادراك كيف والفعل لا يكون كيفاً فالادراك لا يكون فعلاً وهو بضم قولنا الحكم فعل منتج لظن ومن قال معنى مقوله ايضاً كما انه لا يكون انفعلاً لم يأت بشئ اذ لا دخل لنفي الانفعالية فيما هو لظن قال فلو قلنا آه اي اذا تقرر انه لا بد في التصديق من امور اربعة وان الحكم مما اختلف فيه قال هذا اي المذكور قريبا اي الامام وفيه اشارة الى ان الاول مجرد احتمال لم يذهب اليه واحد وان قولنا ليقال للمجموع اي المجموع المتصور والحكم بيان لما لا يمتنع ان الامام قال وتصور الذي هو الحكم لم يبين متعلقا اشارة الى ان متعلقه تلك النسبة المتصورة لكن من حيث الوقوع واللا وقوع كما مر قال دبا على راي الحكماء ان جميع القول يتركب التصديق قول الامام ومن يتبين المتكلمين قوله هذا هو الحق اي ما ذهب اليه الحكماء هو الحق لانه قادر اليه الدليل قوله لان تقسيم العلم آه اي تقسيم العلم في المنطق الى اثنين تقسيم دون اقسام اخرى كالفعل والانفعال والاجمالي والخاصي لانهما لهما هو مقصود من المنطق وهو بيان الطرق الموصلة الى المجموعات وذلك لا يتياز كل منهما بطريق خاص كما ينبغي من ان الموصل الى التصور يسمى قولاً وشارحاً الموصل الى التصديق جزمياً واصله ان العرض كان اعم ابياً من كل واحد من القسمين فاذا جعلت التصورات داخلية في التصديق كما هو مذهب الامام لا يحصل تمايز دخول جزميين تحت الآخر قوله ثم ان الادراك المسمى بالحكم اي ادراك ان النسبة واقعة لا طريق خاص هو الجهة المنقمة الى القياس التمثيل والاستقرار لقسم ان منج ذلك ويقول ان ادراك النسبة الواقعة اولية بواقعة اذا كان مع الايقاع وهو ان تنسب

باختيارك لوقوع اليها فطريقة الحق اما اذا حصل في ذمتك كونه منسوبة اليها لوقوع من غير اعتبار فلا يحتاج الى الحجة
 فالمكتسب بالحجة الادراك المذكور بشرط الحكم وليس كذلك الادراك لنفس الحكم كما زعمت بل الحكم فعل مغاير من قولك اني فعلت
 وهي ثلاثة الاشياء والتمثيل والقياس قوله فلا فائدة في ضمنها الى الحكم هذا مسلم على تقدير كون الحكم ادراكا اعلى لتقدير كونه
 فعلا فلا ادراك النسبة من حيث الابقاع الذي هو فعل النفس لطريق خاص لا ادراك من حيث الذات ثم التماس
 ان يقول ان ذلك الادراك لكونه متعلقا بالنسبة المتعاقبة بالطرفين من حيث انها ان لملاحظة بمنزلة الهيئة للسرير حصلت
 للامر الواحد الحقيقي فكما ان الحاصل في الخارج السرير مع ان العمل لم يتعلق بالابدية فكذلك الحاصل بعد الحجة هو المجموع
 وان كان الاكتساب متعلقا بالادراك المذكور كما ان متعلقه اعني النسبة الجزئية بمنزلة النسبة للقيضية نسبتها لادراك الكل اعني
 الطرفين والنسبة امر واحد حقيقيا مغاير لكل واحد من الطرفين والنسبة مع ان الحاصل بعد الطرفين ليس الا
 النسبة فكما جعلوا الطرفين والنسبة اجزا من العلوم فكذلك العلم وما وجد على الفقه العلم بالعلوم وجعل الامور شرطا
 في الاول مشطرا في الثاني واثبت باحاطتك بما قلنا ظهر لك ان النزاع في التصديق لفظي فمن نظر الى
 ان الحاصل بعد الحجة ليس الا الادراك المذكور قال لبطاطته من نظري ان الادراك المذكور بمنزلة
 الجزئية المصورة والى الحاصل بعد اقامته الحجة ادراك واحد متعلق بالقضية قال بتركيبه ومن نظري انه لا يكفي
 في التصديق مجرد الادراك المذكور بل لابد فيه من نسبة المطلقة بالاختيار والالكان ادراكا تصوريا متعلق
 بالقضية سمي بالعرفه قال انه ادراك معروض الحكم سواء قلنا انه الادراك المذكور او مجموع الادراكات الثلاث
 فيصح تقسيم العلم الى التصور والتصديق باي معنى تريد منه واما النظر الى مقصود الفقه اعني بيان
 طريق الاكتساب فلا يرج شيئا من ذلك لتفرد التصديق على جميع التقادير بالاكساب اما باعتبار
 نفسه او باعتبار جزئية فتدبر قوله واما ان يكون ادراكا بغير ذلك اي ادراكا واحدا ولا يرد ان المقسم لانه مدرک
 واما ادراكه فهو داخل في القسم الاول والاستحالة فيه متعلقاتها مع ان النسبة الحاصلة في الذهن واقعية
 في نفس الامر سواء كان متعلقا بان النسبة واقعة على سبيل التصور كما في الشك والتوهم او متعلقا بالعبارة
 فلا فرق بين ان يقر ادراكا بغير ذلك او ادراكا غير ذلك في افادة المقصود قوله على مذهب الامام اي
 على القول بالتركيب فلا يرد ان الامام لا يقول بكون الحكم ادراكا على انه قد نقل لبعض ان الامام
 متردد في كون الحكم ادراكا او فعلا وفي حصر تقسيم على هذين الوجهين اشارة الى بطلان القول بتركيب التصديق
 مع فعلية الحكم كما هو المشهور من الامام قوله ادراكا لا امورا رابعة اي ادراكا واحدا متعلقا بامور اربعة
 من حيث حصل الواحدة بحيث يمارت فنسبة فلا يرد ان وحدة القسم معتبرة بحيث يندرج الادراكات
 الاربع تحت العلم الواحدة للفتية على ذلك قال ادراكا بلقا المفرد قوله ادراكا بغير ذلك الادراك المذكور

اى ادراكا واحدا سواء كان من تلك الادراكات الاربعية او غير بالى الحكم داخل فى التصور قوله قلنا اشارة الى
 بداهة عدم انطباقه على مذهب الحكماء بخلاف مذهب الامام قوله وبيان ذلك اى بيان انه لا ينطبق على
 مذهب الامام قوله ادراك غير مجامع الحكم لان التصور فقط فى مقابلة مع الحكم قوله ادراك مجامع الحكم
 بناء على ان الظان يكون الطرف نوعا قوله ويرد عليه اه لا يخفى ان المتبادر من المعية المقاربية بلا
 واسطة والتصور الذى يقارنه الحكم اعنى القابض النسبة او اثر اعمالها واسطة ادراك النسبة الجزئية او مجموع
 الادراكات الثلاث ان قلنا ان الادراك الحاصل حين الحكم ادراك واحد متعلق بالقضية والمقارن
 باعدادها بالعرض فلا انقاض على ان وحدة المقسم معتبرة فلا يصدق الا على تصور واحد مجامع الحكم نعم يلزم
 خروج الحكم عن التصديق وكونه مترطبا وهو ملزم لذلك ومعارض على الامام بانه جعل المركب
 من الادراك والفعل قسما من العلم قوله فلا يكون آية نتيجة لليلين المذكورين على عدم صحة انقسام المذكور
 على المنهيين اعاد الدعوى بطريق النتيجة للاضراب عنها بانها غير صحيحة فى نفسها فقوله ويرد عليه تنبيه
 له ليل عدم الانطباق على مذهب الامام قوله لان التصديق اه وهو خلاف ما تقرر عندهم من الموصل
 الى التصور القول الشارح والموصل الى التصديق هو الحجة وتقابل ان يقول ان ادراك ان النسبة
 واقعة او لا اذا كان مجامعا للايقاع كان مستفادا من الحجة واذا لم يكن مجامعا له كان مستفادا من
 القول الشارح فلا يلزم ما ذكره لو قيل ان الحكم مستفاد من الحجة والتصور المجامع له مستفاد من القول
 الشارح يلزم ما ذكره لكن لم يثبت لعل وليس مستفادا من شئ قوله ومنهم من قال وهو الشارح الطوائع
 الاصفها فى معنى ليس المراد المجامعة مطلقا بل المجامعة على وجه العروض قوله وان كان معروضا له
 فهو التصديق ليس معنى العروض بهما القيايم فانه بهذا المعنى معروضة النفس بل شبه ذلك المعروض
 يعنى كما ان قيام العروض بالحل يوجب كماله وتمييزه فى الخارج بحيث لا يلتبس بغيره لك مقارنته الحكم
 يكون موجبا للكمال وتمييزه متعلقه فى الذهن بحيث لا يبقى لتردد الخفاء ولا شك انه بهذا المعنى عارض
 بالذات للنسبة الجزئية وللمجموع بالطبع وليس عارضا لما عداها قوله فلا يلزم ان يكون اه اى لا يلزم على
 هذا المعنى دخول ما ليس بتصديق من تصور كل واحد وكل اثنين منهما فى التصديق لكن يلزم اطلاق التصديق
 على ما ليس بتصديق عند الامام وان كان مستلزما لعدم الانطباق باق قوله ان يكون مجموع التصورات
 اه لان عروض الحكم لنفسه لكونه من حيث قيامها بالظرفين عروض بالمجموع بسبب جزئية قوله بل يلزم اه
 الاضراب عن لزوم كون المجموع تصديقا بل لزوم كون تصور النسبة منفردا تصديقا او للترقى فان عدم
 الانطباق على مذهب الامام اظهر لاستفاد التركيب مطلقا قوله فان قلت قد صح اه منع لزوم كون التصديق

عند الادراك المجامع الحكم سند انه قال المجموع المركب من الادراك والحكم يسمى بالتصديق وذلك حسب الامام بعينه فانطبق التقسيم على مذهبه لان المراد بالمعينة في قوله واما تصور معه حكم معية الكل بالجزء قوله قلت ذلك لا يجديه نفعا اي لا يجدي نسبية المجموع بالتصديق لا يجدي نفعا صحة التقسيم على راي الامام قوله لان تقسيم الثاني الخارج من التقسيم آه اي المراد بالمعينة معية المتقارنين لان الحاصل من التقسيم الادراك المجامع الحكم لا المجموع المركب منهما دليل انه قال يقال للمجموع ولم يقل ويقال له او يقال قوله فان قلت آه منع لقوله فيرتقى عدد تصديقا اي سبعة ويكون الحكم خارجا لانه صرح بان المجموع المركب من الادراك والحكم يسمى تصديقا حيث قال وبق المجموع تصديق وهو مذهب الامام نعم يلزم ان يرتقى عدد تقسيم الثاني اي سبعة ولم يسميه تصديقا لقوله ذلك لا يجديه نفعا اي انطبق تقسيمه على مذهب الامام قوله لا المجموع آه قيل فيه بحث لانه يجوز ان يكون مراده بقوله تصور معه حكم المعية الزمانية الدائمة لانهما المتبادران في فهم الكامل ليس تلك المعية لا المجموع ليكون الحكم خبرا او خبرا منه واما قال للمجموع ولم يقل له تنصيصا على المراد فان المعينة تحتل المقارنة بالخارج ايضا فيكون الخارج من التقسيم المجموع المركب منها وانت خبير لسما فته مدار التوجيه لان التعبير في التقسيم بما يؤهم خلاف المقصود بل بما هو صريح فيه ثم تدارك صريحته في المخالفة ايضا لان زيادة لفظ المجموع ظني ان التقسيم الثاني الادراك المجامع ليس داب المحصلين فضلا عن العالمين قوله فان كان التصديق آه كما يدل عليه عبارة المطالع حيث قال العلم اما تصور ان كان ادراكا ساذجا او تصديقا ان كان مع الحكم نفيا او اثباتا وحيث يكون قوله وبق للمجموع تصديق بيان لمذهب الامام قوله وان كان عبارة عن المجموع آه فيكون قوله وبق للمجموع تصديق بياناً للتسمية باسم التصديق قوله لم يكن التصديق قسما من العلم والاما انحصار العلم في القسمين ولان الحكم على هذا التقسيم فعل والابطال المحصر فلا يكون التصديق المركب منه ومن العلم علما قوله وذلك باطل لا طباقهم على ان التصديق قسم من العلم انما الاختلاف في حقيقته فلا يصح التقسيم فضلا عن الانطباق قوله وايضا يصدق آه عطف على قوله لم يكن التصديق قسما من العلم اي يصدق في قولنا الانسان كاتب قوله فيرتقى عدد التصديق الى سبعة ايضا اي كما كان يرتقى الى سبعة اذا كان التصديق عبارة عن القسم الثاني ولا فرق بينهما الا ان احدهما هو المجموع المركب من الادراكات الثلاث والحكم مذهب الامام بخلاف السبعة السابقة فانه ليس شئ منها مذهب الامام لكون الحكم خارجا فيها فلا ينطبق والتقسيم على كلا التقديرين على مذهب الامام قال والفرق آه بنية على الفرق المفهوم مما تقدم قال بسط عند الحكماء او قد عرفت ان المراد بقولنا ادراك ان النسبة واقعة ولا حاجة ادراكية اجمالية هي مبدا هذا التفصيل فليست مركبة من الاجزاء والغير المحمولة كما هو راي الامام ولا نفي

هذا التركيب من الجنس والمفصل لكونه داخل تحت العلم الداخل تحت مقولة من المقولات قال ان تصور طرفين
 آه وكذا التصور النسبة الا انه يفرض في بيان الفرق بما هو اظهر وجودا قال ان الحكم نفس التصديق ولا يخفى
 عليك الفرق بين الوجه الثالث من حيث المتساو وعدم الاستلزام واحد منها الآخر من حيث المفهوم
 وان كانت متلازمة في التحقيق قال ان المشهور فيما بين القوم في القاموس المشهور المعروف المكان
 المذكور اى معروف المكان في كتب في بين القوم ومن قال اى في بيان حاجتين القوم فقد اتى
 بتقدير صحيح قال الى التصور السافج والتصديق عبر عن تصور مع حكم بالتصديق استارة الى انه يسمى
 بالتصديق عنده والا لزم عدم الاختصاص في القسمين او عدم كون التصديق علما وكلاهما باطل والى ان عدم
 ورود الاعتراض للعدول في القسم الاول دون الثاني بل المعدول فيه لكون الحكم فعلا عنه قوله قسم
 الشئ في القاموس القسم بالكسر النصب او الجز من الشئ المقسوم وقاسمه الشئ اخذ كل كل قسميه والقسم
 المقاسم والمناسبتين بين المعنى الغوى والاصطلاحى في كلا اللفظين ظاهرة قوله ما يكون مندرجا آه لما كان
 قسمة الكل الى جزئياته عبارة عن ضم قيود متباينة او متباينة الى الامر لا بد فيها من حصول مقيدين متباينين او
 مختلفين بالا اعتبار فيكون كل منهما مندرجا تحت القسم وحصل منه مطلقا بصدق القسم على كل واحد منهما دون
 الآخر ولو اعتبر ارمضى الاندرراج تحته ان يكون محمولا عليه شمل البادى وانما اعتبر مع ان الاختصاف معنى
 حينئذ يتبين على انه معتبر في مفهوم القسم كما ان الاندرراج تحت الثالث معتبر في مفهوم التقسيم وان بطلان كون
 القسم قسما وبالعكس لا يستلزم ان اندراج وعدم الاندرراج والاختصاف واليهائنة والمراد بالاندرراج بلا واسطة
 فلا يرد انه يصدق على فرد القسم والمجموع القسمين وليس مندرجا تحت اعتبار وحدة القسم والاطل لا خصا
 والقسم يكون المجموع المركب من القسم والقيود وقد يكون المقيد لا تعرف عليها ذلك القسم فانه مع شكوك لنا ظن من قوله
 واخص منه قبيل لا فائدة في قوله واخص منه لان قوله مندرجا تحت معنى عنه قوله ونهى كون قسم الشئ آه بين معاهجا
 ليظهر وجه تخصيص كل منهما باحوال ذلك لان الاصل في الاضافة العهد معنى قسم الشئ ما هو معلوم كونه شئاً منه
 ولزوم كونه قسما له ان التقسيم يقتضيه وهو معنى الجمل وعكس ذلك حتى كون قسم شئ قسما منه فاقبل ان يكون
 التقاطع بين القسمين عكس ذلك ايضا الا ان بيان الشئ يقتضى لما ذكر قدس سره ليس شئاً وكذا انما لا يعتبر قدس
 سره اعم واهم نظر الى الواقع كان ان انا اول فلانة المتبادر من كون قسم شئ قسما له وبالعكس اما انما فلانة
 في لزوم التقسيم دلالة من دون الاشارة الى انما فلانة فلان لزوم شئ من القسم دلالة عليه في التقسيم بما يدل عليه دون
 الاشارة الى ان المتبادر من قوله فلانة كما عرفت ثم لو قيل يلزم كون شئ واحد قسما وشما كان لا يتبادر
 ما ذكره انما فلان كل واحد من الاولين لا يستلزم ان اندراج وعدمه واليهائنة وعدمه وان التقسيم والى عليه

كما بينه الشارح فان قلت التصديق باي معنى كان قد حصل في التقسيم المشهور مقابل المطلق التصور واما العلم كما
 برادفه فقد حصل في التقسيم شئ واحد فما قسمنا فلم نلقى الشارح ان التقسيم فاسد لانه جعل شئ واحد قسمنا
 من شئ وقسمنا له مع انه احضرنا ظهر الى نفسه الى غيره قلت بان جعل شئ واحد قسمنا من شئ وقسمنا له جعل المقسم
 نفس القسم فيكون التقسيم الشئ الى نفسه والى غيره وهو مذكور في الوجه الثاني قوله هذا بناء آه يريد ان الحكم
 اذا كان ادراكا سواء قلنا ان التصديق هو الحكم والادراكات الاربعة يلزم الى التقسيم المشهور كون قسم شئ
 قسمنا له لكن لا يصير ذلك سببا بعدول المصروفه او بزيادة قيد فقط لانه لا يقول باذراكه الحكم وان كان فعلا
 فلزم كون قسم شئ قسمنا له انما هو على تقدير ان يفسر التصديق بالادراك الجاهل بالحكم او المعروض للحكم لانه
 كونه قسمنا من التصور في الواقع ح معلوم ظاهر لان المقيد فرد المطلق بلا شبهة وقد حصل في التقسيم قسمنا له
 او اما اذا فسر التصديق بالمركب منها كما هو رأي الامام فلا يلزم ذلك لان كونه ح قسمنا من العلم غير مطلق
 متقين عدمه كما سيحكي الا انه اكتفى بعدم الظهور لانه كاف في المقصود فح يحتاج في بيان فساد التقسيم المشهور
 الى ان يتسبك بما ذكره الشارح في التصديق بمعنى الحكم وانكم تفيض الشك لكونه في حكم الاحتمال الثاني واليه
 يشير قوله كما انه بمعنى الحكم قسم له وما قيل من ان التصور مع الحكم قسم من التصور في الواقع سواء
 اريد بالتصور مع الحكم تصور مركب من الحكم او تصور قارن للحكم لان المقيد قسم من المطلق فاندفع ما قاله
 السيد قدس سره ان هذا يعني اه فهو مبني على عدم الفرق بين المقيد والمركب قوله كما يدل عليه عبارة حاشية
 الكشف اي على كون التصديق عبارة عن كون الادراك المقيد بالحكم على احد الوجهين فلا يرد ان ظ العبارة
 لا يدل على العوض قوله اذ لا يلزم اه لقي الملزوم اشارة الى انه قد يكون كالمركب من الوجود والمعدوم
 ومن الداخل والخارج ومن المستقل وغير المستقل غير مستقل قوله التصديق بمعنى المجموع المركب كما ان قسم
 للتصور وذلك لان المركب من المقتولتين هما كائنا تتركب امر اعتباري ليس له وجود في الخارج والمقولا
 التسع موجودات خارجية والذات الاول ان الله عز وجل الذي هو جوهر عبارة عن الخشب المعروض للهية المخصوصة
 واما المركب منها فهو امر اعتباري قوله كما انه بمعنى الحكم قسم له باعقاد المصروفه بناء على ما عزم من ان الحكم فعل قال
 وهذا الاعتراض في ذلك لا بهام التقسيم انما هو التقسيم والتقسيم قال الى التصور السابق اي التصور المقيد قال
 والى التصديق اه لم يقل الى التصور مع حكم الملايوتيم ان المعدول في القسم الثاني ايضا خلية في عدم الورد قال
 كما فعل المص اي جعل القسم الاول مقيد بقيد فقط قال فلا وورد له اي لا يتوجه الاعتراض اصلا قال
 لانا نختار اني على تقدير تقسيم الى التصور السابق والتصديق لا على تقسيم المصرفه لاجته فيه الى
 هذا الاختيار قال قوله التصور اه مبتدأ محذوف الخبر لا يرد الجملة استنفادية كانه قيل على السبب

ورود الاعتراض على ذلك الاختيار فاجاب بان قوله والنصور اه ولك قلناه استيناغية جواب سوال نشأ
 من الجملة الاستيناغية الاولى وما قيل ان قوله خبر لقوله قوله تبصير في دفعه توهم لان حذف العائد
 المحرور قياسا لا يجوز الا في موضع مخصوص نص عليه الرضي ولان عدم صحة الحمل باق بحاله لا تما قلنا لا يحل
 على القول وان قيد بالفت قيد قال فظ انه ليس لك واذا كان ظاهرا فلا يمكن توهم كونه قسما من بقابل
 حتى يتوهم لزوم كون القسم قسيما قال لكن قسم المقيدين اي في التقسيم المذكور ليس مطلقا للنصور وبما
 جعل القسم قسيما على ذلك بل للسابع فلا يتوهم من التقسيم المذكور لزوم كون قسم الشيء قسيما له فعلم انه لا توجه
 للاعتراض المذكور على تقدير تقيد القسم الاول بالقيد فهذا ما عندي في حل عبارة الشرح و احسن التوجيهات
 التي ذكرها الناظرون وما قيل انه لا ورود للاعتراض على تقسيم المصداق لاننا نختار في دفع الاعتراض عن
 تقسيم القوم ان التصديق عبارة عن التصور مع حكم متبين عدم لزوم كون شيء قسم شيء قسيما له بهذا التبريد المبني
 على اعتبار تعدد التصور وهذا صريح في تقسيم المصداق فلا ورود له على تقسيمه اصلا و قد ان القوم لم يقولوا بان التصديق
 عبارة عن التصور الجامع للحكم سواء اريد مجامعته الكل مع الجزء او المعروف مع العارض فان التصديق عندهم
 هو الحكم فكيف يدفع الاعتراض عن تقسيمهم بالليس نذهبهم وان دفعه مبني على ان التصور يظن على معينين و
 لا يكفي مجرد تعدد التصور لانهم جعلوا القسم وقسم واحدا وانه لا يختص لدفعه عنه الى اختيار كون التصديق عبارة
 عن التصور مع الحكم اذ لو اختر الشق الثاني اعني كونه نفس الحكم منع كونه قسيما للتصور ثم الجواب وانه لا يصح قوله
 ولكن قسم التصديق ليس مطلقا للتصور بل التصور السابح الا بان يصرف عن الظن ويقال معناه لكن لم يرد
 تقسيم التصديق مطلقا للتصور بل السابح قوله من قسم العلم اه بيان لدفع الاعتراض المذكور عن تقسيم القوم
 وتوطئة لما سيجي من قوله هذا الكلام يدل اه قوله ادراك ما عدا ذلك اي ان النسبة واقعة او ليست بواقعة
 فالاضافة لامية او ادراك ان النسبة واقعة او لا فالاضافة بيانية اي ادراك ما عدا ذلك قوله متقابلا ان
 التقابل متعلقهما او لتيانيهما في حد ذاته قوله ليس احدهما متنا دلا لاخر اه اي في الواقع بوجهين الوجه فلا يتم كون
 احدهما قسما للآخر حتى يلزم كون قسم الشيء قسيما له قوله فهو معنى الظاهر ان يقال فله معنى آخر قوله معنى آخر شامل
 للقسمين شمول العلم بايهما وليس التصديق قسيما حتى يلزم كون قسم الشيء قسيما له لكونه قسما من مراد قوله ولفظ
 التصور اه بيان لمنشاء الاعتراض اعني انه لو لم يعلم ان التصور يطلق على معينين والتصديق قسم منه المعنى الاول
 وقسم له بالمعنى الثاني بل فهم منه معنى واحد اعني مطلق الادراك فاورد ما ورد قوله فلا يلزم اه متفرع على مجموع
 ما تقدم من قوله ولا اشكالي ههنا قوله او اراداه عطفت على اراد الاول قدم التوجيه الاول لانه مبني على ان التصديق
 عبارة عن الحكم وهو المذهب الحق وانما كونه مجموع الادراكات مجرد احتمال لم يذهب اليه احد قوله للتصور

الاراد

عبد

بالمعنى الاخص وهو التصور الذي ما عدا ذلك المجموع قوله بالمعنى الاحم وهو الادراك مطلقا قوله نعم ظاهر تقديره
قبله اي الامر كذا او تقرير لما بعده والجملة على التقديرين مستأنفة كانه قيل بل فرق بين تقسيمين قوله لو لم
القباسا لعدم تقييد القسم الاول فيه تقييد لشعير بتغاير القسمين فلا بد من اعتبار التغاير بينهما من الخارج
بخلاف تقسيم المصنفاته صريح في تغايرها قوله هذا الكلام اه يعني ان اختيار اشتقاق الاعتراض وبيان
عدم لزوم الترتيب عليه على تقسيم المصنفات ان ذلك لا اعتراض متوجه على ذلك التقسيم لكنه من دفع بالجوهر
ولما كان هذا الكلام في مقابلة قوله وهذا الاعتراض انما يرد عليه لا يدل على انه وارد عليه غير من دفع عنه وليس
اذا قدر عرفت اندفاعه عنه ايضا قول اندفاع ما ذكر قدس سره على كلام الشارح بما قرناه سابقا فلا يفيد قوله
الا ان اندفاعه اه توجيهه بعبارة الشارح من غير عن الظهيرة الاندفاع عن تقسيم المصنفات بعدم الوجود
مباغتة في الاظهرية بخلاف تقسيم القوم فانه وارد عليه ظاهر قال الثاني ان المراد منه نشأ الوجه الاول
حمل التصور على معناه التبادروا ^{للتفتيش} عن التصديق وانه بالمعنى الاول قسم واقعي من التصور وقيل
قسما له وبالمعنى الثاني قسم واقعي له وقد جعل قسما منه فجملة قسما من مرادفه وليس في هذا الوجه ملحوظا
حال التصور وان كان يلزم بعد الملاحظة قسمته الشئ الى نفسه والى غيره ولذلك قال الشارح لا اعتراض
من وجهين ولم يقل يرد اعتراضا ونشأ الوجه الثاني لتفتيش عن التصور وانه ان حمل على معناه
التبادر يلزم قسمته الشئ الى نفسه والى غيره وان حمل بقرينة المقابلة التصديق على معنى مقابلة يلزم
عدم اعتباره فيه ولا يلزم على هذا التقدير جعل التقسيم الواقعي للتصور قسما منه اذ التصديق ليس قسما له
في الواقع بل بالجعل وان جعل التقسيم الواقعي منه قسما له فالتصديق ليس قسما له في الواقع
عند المصنفه فلا يصح كونه وجه العدول وبما حررنا لك ظهر اندفاع ما قيل ان الوجه الاول يدل على جزم
المعترض فان التصور معنى واحد او توريده في الوجه الثاني يدل على تروده فيه وعلى انه عالم بان له معنيان
والجواب يدل على انه جاهل به وان قسمته الشئ الى نفسه والى غيره يستلزم كون الشئ قسما له لان التصديق
قسم في التصور وقد جعل قسما له ويستلزم كون قسم الشئ قسما منه لانه قسم من العلم وقد جعل قسما للتصور المرافق
له وحده الدفع ظ من ملاحظة تقدمه فلا تكذره قال او المقيد بعدم الحكم بقرينة المقابلة التصديق
اذ لا ثالث يطلق عليه التصور وما قيل ان المراد بالمقيد بعدم الحكم ان لا يكون نفس الحكم او مركب من التصور
والحكم ولا يكون لمخوق الحكم وليس بشئ لانه ينبغي على التفتيش عن حال التصديق وقد عرفت انه غير ملحوظ
في الوجه الثاني قال فلو كان التصوراه مبناه على عدم الفرق بين مفهوم التصور المقيد بعدم الحكم بين
ما يصدق عليه او على توهم ان هذا المفهوم ذاتي لافرادته والا فلا يلزم من اعتبار ما يصدق عليه اعتبار مفهومه

فضلاً من اعتبار عدم الحكم وما ورد عليه من انه اذا كان التصور مقيد بعدم الحكم كان عدم الحكم خارجاً عنه
 فلا يلزم من اعتبار التصور في التصديق اعتبار عدم الحكم فيه الا يلزم من جعل الشيء جزءاً للشيء جعل قيده الخارج
 عنه جزءاً له فليس بشئ لانه ان اراد خروج عدم الحكم عن مفهومه فذلك بين البطلان وان اراد خروجه
 عما يصدرق عليه فلا معنى لقوله لا يلزم من جعل الشيء جزءاً للشيء جعل قيده الخارج جزءاً له قوله معتبر في التصديق
 اي فيما يصدرق عليه قال لكان عدم الحكم معتبر فيه لان المعتبر في شيء معتبر في ذلك الشيء قال
 والحكم معتبر فيه ايضا لانه عبارة عن مجموع ادراكات الثلاثة والحكم او الحكم المشروط بالتصورات على ما ينبغي
 في قوله لان كل تصديق لا بد فيه من تصور المحكوم عليه وبه والحكم لا يتناع الحكم من جعل باحد هذه الامور
 والظرفية على التقديرين الاولين ظاهراً على الثالث باعتبار المغايرة بين نفس الحكم وكونه مشروطاً
 بالتصورات فلا يرد ان الظرفية لا يصح على راسي الحكيم اذ لا معنى لظرفية الشيء بنفسه ولا لظرفية تحقيقه
 بنفسه فلا ينفك تقدير التحقق في قوله فيه بمجولها ما تقول له قيل تجاهد حاصله ان الوجه الثاني متجه على
 تقسيم المصرد به ايضا فلا يصير وجهاً للعدول وانت خير بان الشق الاول بعيد عن الارادة الاتناويل
 بعيد لا يسبق اليه الفهم بان يكون قيد فقط مع كونه في مقابلة مع علم بيان لا إطلاق مع كونه مستقداً
 بدون ذكره بل ذكره موتهما بخلافه وان الشق الثاني متعين الارادة وتقسيم المصرد في اعتبار التصور
 المطلق فلا اتجاه له على تقسيمه اصلاً فان قلت قد اوردته اشراره الوجه الثاني على عبارة المطالع مع
 موافقتها للعبارة المص حيث قال العلم ان تصور ان كان ادراكاً ساذجاً او اما تصديق ان كان ادراكاً مع
 الحكم قلت في عبارة المطالع وقع التصور من غير قيد في مقابلة التصديق وقيدته بالادراك لسافج
 فيمكن ان يجعل الاطلاق التصور قرينة على تفسير السافج بالاطلاق وان يجعل بالعكس بخلاف عبارة المص
 ره فانه جعل فيها المقيد في مقابلة المقيد وذكر القدر المشترك بينهما صريحاً قوله فان قلت انه اي في
 جواب قيل وحاصله ان الجواب المذكور جواب عن قيل المصرد وقيدته اشارة الى ان الوجه الثاني
 وارد على تقسيمه من دفع بهذا الجواب بخلاف تقسيمهم وح يكون هذا الكلام على الطبق بالتقديم في الوجه
 الاول قوله قلنا حاصل منع قوله غير مندفع واذا اشتراك الورد والاندفاع فلا يكون وجهاً للعدول
 قوله بل هو بكلامهم انسب احزاب عن التسوية الاستفادة من قوله كما يدفع الاعتراض الثاني
 اي ليس هذا الجواب واقعاً على الكلامين على السوية بل بكلامهم انسب لاختلاف اشتراك فيه وانما
 هو ليظهر من كلامهم اي تقسيم بناء على اطلاق فهم التصور فيه على التصور السافج مع كون اطلاقه على مطلق
 التصور مشهور او يحتاج اليه في تسج تقسيمهم لعدم دلالة على تعدد التصور بخلاف كلام المصرد فانه لكونه صريحاً

في مقابلة مغايرة المقابل والمعتبر لا حاجة فيه الى اعتبار اطلاق التصور الى التصور فقط ولا دلالة لكلامه
 عليه قوله قل تصور عنده معنيان اشارة بذلك الى ان الاستفاد من كلامهم مجرد استعماله في المعنيين و
 قيد الاشتراك في عبارة الشرح بيان للواقع بناء على استعماله فيها على السوية قوله وبهذا الاشتراك يندفع
 نقول الشواهد جواب عن قبل القوم والضمير راجع الى الاعتراض من وجهين لا الى الوجه الثاني
 اذ لا دخل لاطلاق التصور على معنيين في دفعه بل يكفي ان المعتبر فيه المطلق دون المقيد انما يحتاج اليه في
 دفع الاول قوله واما اندفاعهما وهذالم يتعرض الشواهد لدفع الثاني وقد عرفت انه لا اتجاه للاعتراض
 على تقسيم المسألة قوله لانه يلزم تركيب الشئ اى التصديق قوله من النقيضين اى من الحكم وعدمه اى يلزم
 ذلك من مجرد الاعتبار المذكور وان كان يلزم من توقف الحكم على التصورات الثلاث اشتراط الشئ
 بنقيضه ايضا وكذا الحال في اشتراط الشئ بنقيضه فانه يلزم من مجرد الاعتبار وان كان يلزم من توقف
 تحقق المجموع على الحكم تركبه من النقيضين وكلاهما محالان لاستلزام اجتماع النقيضين في الواقع نعم
 ربما جاز ذلك في احتمالات واما نحن فليس من هذا في حواشي المطالع وفيه ان المحال اجتماع
 النقيضين في المفردات بمعنى حملها على شئ واحد لا يتوهم في الواقع الا ترى ان الانسان مع الانسان
 مستحقان في الواقع واما نحن فبمعنى قيل الثاني دون ذلك ان نقول لاستلزام اجتماع النقيضين
 من القضاة اى صدق قولنا الحكم معتبر في التصديق وقولنا الحكم ليس بمعتبر فيه قوله واشتراط الشئ
 اى الحكم بنقيضه اى عدم الحكم المعتبر في التصور الذي هو شرط فيه واما على المذهب المستحدث فيلزم
 اشتراط الشئ بنقيضه جزئيه وانما لم يتعرض له اذ لا محال يحمل عبارة القوم الا على مستحدث قوله والمعتبر
 والتصديق اى قوله والمعتبر جعل لمناط مجموع ما ذكر ان المجت وارد على الاخير اشارة الى ان الجواب
 عن الوجه الثاني قوله والمعتبر في التصديق ليس هو الاول بل الثاني وان قوله والحاصل التفصيل
 لهذا الجمل وبيان له بان المراد به ان مفهوم الاول معتبر فيما صدق عليه التصديق لان الشرط او شرطه
 لا للمفهوم وبهذا ظهر ان تحرير الوجه الثاني بان المراد انه على تقدير ارادة التصور المقيد لعدم الحكم فليزم
 ان لا يعتبر مفهومه في مفهوم التصديق مع انه معتبر فيه الاعتبار العلم الذي هو المقسم المراد في التصور
 فيه وج تيم الجواب المذكور بلا شبهة غير صحيح وما قيل في توجيهه بانه لم يرد بقوله شرط او شرط الاشارة الى
 بندى الابام والحكيم بل الى احتمال كون التصديق ذاتيا لما تختمه فيكون التصور المعتبر في مفهومه جزئيا
 التصديقات وان يكون عرضا له فيكون التصور شرط له فمع كونه بعيدا عن الفيتية لا يسلم انه اذا كان
 التصديق عرضيا لما تختمه فيكون التصور المعتبر في مفهومه شرط اذ ليس العارض شرطاً للمعرض غفلاً

عن جزئية بل الامر بالعكس قوله وكل واحد من هذه اه وكون النسبة قائمة بالطرفين منصورة من حيث
 رابطة بينهما لا يستلزم ان يكون تعقلها وبرايتها ونظريتها تابعا للطرفين على ما فهم والالزام ان يكون
 المقولات بالنسبة كلها كذلك وكذا كونها فردا من الوجود المطلق البدعي لا يستلزم بداهتها لان
 بداهته العالم اذا كان ذاتيا لا يستلزم بداهته الخاص فضلا عن ان يكون عرضيا قوله فقد اعتبره في تفرعه
 على ما تقدم نظر لان كون كل واحد منهما تنصورا ساذجا لا يقتضي اعتباره من حيث انه تنصورا ساذج لم
 لا يجوز ان يعتبر من حيث انه تنصور مع قطع النظر عن القيد بل الحى ذلك لانا اذا رجعنا الى وجدنا اننا علم
 بالضرورة ان المحتاج اليه في التصديق تنصور ذات الحكم عليه المتصنف في نفس الامر بعدم الحكم لان
 حيث اتصافه به فذات المقيد معتبر دون القيد فصيح ان المعتبر في التصديق شرط او شرط هو التنصور
 لا بشرط شئ وان كان موصوفا بعدم الحكم فرجع الجواب المذكور في هذا الشرح الى ما هو مذکور في شرح المطالع
 فذكر برفاهه مما خفي على الفحول قوله فالاشكال باق اه لا يخفى ان بيان لزوم اعتبار الحكم وعدمه في التصديق
 بهذا الطريق يجعل قوله ان يقال عدم الحكم اه عني بعدم الحكم المنع اعتبار التنصور في التصديق اتفاقية لان
 اقتناع الاعتبار المذكور لازم على هذا البيان هو عني به المقيد بعدم الحكم او عني المطلق بل لا تعلق له باس
 اصلا فضلا عن تقسيم القوم فلا يثبت به فساد تقسيم القوم الذي هو مقصود المعتبر من تصدير سببا
 للعدول فلا بد ان يكون مراده المنع اعتبار مفهوم التنصور السابق فيه امانا على عدم الفرق بين اعتبار
 مفهومه وبين اعتبار ما يصدق عليه ولو فهم كونه ذاتيا لما تحته وح نتيجة المنع باننا لا نسلم بطلان التالي
 فان المعتبر فيه مفهوم التنصور مطلقا دون مفهوم التنصور السابق قوله وليس كون تلك لقطع جزء منه
 ليس وجود تلك لقطع جزء منه والا كان السير معدوما لان الوجود امر اعتباري على باحق في موضعه
 مع كون وجود الخشب صفة وفيدرا لها قوله ولا استحالة في ذلك لان الالزام حصول شئ وتقيضه شئ
 موصوفين وهذا لا يستلزم اجتماع التقيضين بخلاف ما اذا كان الصفته داخلته في ما بينه التصديق
 فانه يلزم اجتماع التقيضين عني ان الحكم معتبر في التصديق والحكم ليس بمعتبر فيه وكذا الحال اذا كان الموضوع
 شرطا دون المصنفه قوله وانما بنى الكلام ههنا اه حيث قال المعتبر في التصديق شرطا هو التنصور
 لا بشرط شئ قوله تقريبا الى فهم المتبدي اه اي تقريبا للجواب يمنع اعتباره التنصور السابق في التصديق
 بتأنيده وسندان المعتبر فيه مطلق الصور كما في سائر التقسيمات الى فهم المتبدي لانه معتقده
 المعتبر فيه فالمنافسة في السند اذ لم يكن مساويا للمنع ان غير صحيح غير مانع في المقص فان دفع ما قيل
 ان التقريب الى فهم المتبدي بمقدومه باطلية وشارك الجواب الحق اذلاله ونزوح الباطل فكيف

يكون عذرا من قبل الشك قوله فمن شنع عليه اراد به سقار الساتر والدين القناتاني من حيث شنع على الشك
 في شرحه للرسله قال العلم ابايدي لما كان الدعوى المذكور في المتين يتضمن الكون ككل واحد من
 البديهي والنظري موضوعا لمعنى واحد مشترك بين التصور والتصديق لعدم الواسطة بينهما والا لزم تفسير
 عن الكل الانقسام بين الشك ذلك قال وهو الذي لم يتوقف اى العلم المعنى الصدور في الخسلة الذي لم
 يتوقف لحصول المعنى في مفهومه فلا يلزم ان يكون لحصول حصول والتوقف في اللغة درك كرون
 فتقاربه على شخصين معنى الترتيب فيفيد بعد التوقف انه لولاه لما حصل وقيد الترتيب المتقدم فيقول الى
 معنى الاحتياج ولذا وقع في بعض الكتاب الذي لا يحتاج في حصوله الى نظربا القيد الاقل دخل العلم
 الضروري حصل بالنظر ايضا كالعلم بان ليس جميع التصورات والتصديقات بديهي ولا نظري ولا بقيد
 الثاني العلم الضروري التابع العلم النظري اذ قلنا انه ضروري بمعنى البديهي كالعلم بالعلم النظري فانه و
 ان كان يصدق عليه انه لولا النظر لما حصل لكنه ليس مرتبا على النظر بل العلم المستفادة من النظر فان
 المتبادر من الترتيب الترتيب بلا واسطة وبما ذكرنا نظرا ان تعريفها بما لا يكون حصوله بدون النظر والسبب
 وبما يكون حصوله به مقتضان طرد او عكسا بالعلمين المذكورين فظهر انه لا يرد على التعريفين ان العلم النظري
 يمكن حصوله بطريق الحدس فلا يصدق تعريف النظري على شئ من افراده لانه انما يرد لو فسر التوقف
 على النظر بمعنى انه لولاه انتج العلم اما اذا فسرنا بما ذكرنا اعني لولاه لما حصل فلا تفصيل ذلك ان طرق
 حصول الحكم مخصرا بالاستقراء في البدايه والاحساس والملائمة والتجربة والحدس والنظر فاذا كان حصوله
 بشئ سوى النظر لم يكن النظر محتاجا في حصوله الى النظر ولا يصدق انه لولاه لما حصل اذ لم يكن حصوله بما
 عداه كاف في حصوله محتاجا اليه ولا يصدق انه لولاه لما حصل له العلم ثم ان البديهي والنظري يختلفان بالنسبة
 الى الاشخاص فربما يكون نظري شخص بدهسا لا خروا بالعكس فقيد الحديثية معتبرة في التعريف على ما تقر
 من انه يعتبر في تعريفات الامور الاعتبارية قيد الحديثية وان لم يذكر او اما اختلافا فاما بالنسبة الى شخص
 واحد بحسب اختلاف الاوقات فعمل بحيث لان الحلول معتبر في مفهومها او لا وهو اما بالنظر او يدونه
 وبما حررنا لك اندفع الشكوك التي عرضت للنظرين فتدبر قوله البديهي بهذا المعنى اه دفع عنهم ان
 التقابل للنظري الضروري دون البديهي يعني ان البديهي بهذا المعنى مرادف للضروري فذكره في
 مقابلة النظري كذكره فظهر فائدة تقييد الضروري بالمقابل النظري وفيه اشارة الى ان الضروري
 قد يطلق بمعنى آخر لا يقابل والنظري اعني مرادف البديهي بالمعنى الاخص قوله وقد يطلق اه بيان
 فائدة التقييد بقوله بهذا المعنى والمراد بالمقدمات القضايا باعتبار ان من شأنها ان يميز بين قياس

وقد فسرها السيد قدس سره في قول المواقف المقصد السادس في المقدمات وايراد صيغة الجمع مع بطلان
الجمعية بلام الجنس للاشار بان اطلاقه عليها اطلاق الكل على افرادها فان مفهومه كلفي تصور الطرفين مع
ملاحظة النسبة في الحكم وقد يطلق البديهي على ما شبه الفعل مجرد التغير اليه من غير استعانة بحس او غيره تصور ان
او تصديقا ذكر قدس سره في شرح المواقف الا ان اطلاق الاول شائع فلذا ذكره ولم يتعرض لثاني لعدم تعلق
الفرض بضبط معانيه قوله تنبيهاه ففي ذلك اشارة الى ان الدعوى المذكورة بدعينة كلفي في التنبيه عليها التمثيل
وان اثباته بالدليل مبني على التمثل عن ذلك قوله فلا اشكال قد استفيد من تعريف البديهي
والنظري المطلقين ومن التمثيل بهما من التصور والتصديق تعريف كل واحد من البديهي والنظري
من التصور والتصديق قوله فان البديهي منه ما لا يتوقف على نظرا اصلا اي لا بالذات ولا بواسطة
بالامور النسبة التي يكون المنسوب اليه نظريا نظريا وان كان ادراكها في نفسها بديهيا كالاعدام الملمات
وكذا النسبة الحكمية اذا كان احدها فيها نظريا واما قيل ان كونها نظريا تحكم لان النظري ما يستفاد من النظر
في مباديته النظر لم يقع في مبادي تلك العلوم بل في مبادي علم نظري آخر يتوقف عليه هذا العلم
مدفوع بان مبادي الموقوف عليه مبادي الموقوف ولا يرد التصورات الضرورية التابعة للتصورات
النظرية لان معنى كونها ضرورية انها اضطرارية لا انها بدينية قوله ومثل هذا التصديق اه لا اعتبارهم
في بدايته التصديق ونظرية الاحتياج الى موصلة قوله كالحكم بان اه فان من التصور الممكن بعنوان
ما يتسادي وجوده وعدمه بالنظر الى ذاته ومعنى الاحتياج الى المؤثر ما يرجع احدها على الآخر جزم بثبوته لم يكن
تصور كلفي الميزان باسما فتساويان لا يرجحان لاحدهما على الآخر في ذاته جزم بانه يحتاج في الرجحان
الى امر خارج عنه قوله وهذا هو المراد اه لانه المتباور الى الفهم عند الاطلاق وان كان التوقف
في نفسه شاملا لما بالذات ولما بالواسطة قوله فقد قوى هذا الاشكال اي المذكور على من اعترف
بكسبية التصور حيث لا يفتح له دفع المذكور فان التوقف ليس الاعتبار بالاجزاء او لا فرق بين
جزء وجزء قوة الاشكال لا يقتضي عدم اندفاعه حتى يروا ان التصديق البديهي عند الامام ثم لا يتوقف
على النظر اصلا والنظري ما يتوقف عليه في الجملة فالتصديق المذكور عنده نظري ولذا يستدل ببداية
التصديق على بدايته تصورات اطرافه هذا ولك ان تفرق ما ان الحكم هو الجزء الاخير للتصديق بخصوصية
الصورة وتصورات الاطراف سابقة في الحصول فمدار البديهي والنظرية عنده ايضا هو الحكم لا يلزم
الانساب التصديق من القول الشارح واما استدلاله ببدايته التصديق على بدايته تصورات اطرافه
فتصديق لا يكون موقوفا على النظر اصلا حاصلا اليه والصبيان كالتصديق باننا موجودا مثقال

كالتمهيد بان النفي والاثبات اى ثبوت شئى بشئى او انتفاءه سواء كان مفهوم الوجود او غير ذلك وليس المراد
 بهادركى الثبوت والانتفاء لانا بينهما تضاد باعتبار التصاف انفس بهما يرتفعان عند التردد قال
 واذا عرفت هذا اى معنى البديهي والنظري بحيث لا واسطة بينهما فنقول فى تحرير المدعى والاستدلال
 عليها قال ليس كل واحد من كل واحد اشار الى ان اللازم فى قوله الكل عوض عن اللفظ الى المنكر
 والمقصود منه استغراق الافراد ومن الثانى استغراق الانواع بقدرية قوله منهما وان لو اسقطا احدهما
 لم يحصل المقصود اسقط الاول وقيل ليس كل واحد منهما لا فادان ليس مفهوم كل واحد منهما بهما ولو
 اسقط الثانى وقيل ليس الكل منهما لا فادان ليس كل فرد من مجموعهما قال فانه لو كان جميع التصورات
 الموافقة لما ذكر فى تحرير المدعى ان يثبت بانه لو كان كل واحد من التصورات والتمهيد ليقاات لكنه اشار
 الى انه لا يجوز ان يكون اللفظان الى المحدثات جميعا معرفاى ليس كل الافراد من كل واحد منهما
 وان حكم الكل الافرادى والمجموعى بهما واحد قوله يريد تفصيل لقوله ليس كل واحد منهما فى من الاجمال
 وبيان لفائدة تكرار لفظ كل واحد بان الاول لافادة شمول الافراد والثانى لافادة ان الحكم
 على افراد كل واحد منهما مع قطع النظر عن الآخر حتى يثبت المطا كما سيفصله فى الحاشية المنوطة على قوله
 اما ان يكون جميع التصورات آه ثم دفع التوهم الناشى من هذا البيان بانه لو كان المقصود ذلك لما
 جمع بينهما فى قوله والا لكان جميع التصورات والتمهيد ليقاات بدرييا بقوله لكنه جميع آه بانه للاختصاص
 الاشتراك والمقصود هو افراد كل منهما بالحكم ثم بين الاشتراك بال دليل بقوله فانه قال هكذا ينبغي ان يفهم
 هذه الحاشية للملايتوهم ان قوله فانه قال اعادة لما سبق وان مفاد هذه الحاشية بعينه ما ذكره
 فى قوله اما ان يكون جميع التصورات آه قوله قد فسرنا آه اى العبارة المذكورة وجه التفسير ان المطلق
 منصرف الى الكامل قوله فتأمل لعل وجه التامل منع قوله فكان مالا يحتاج الى نظر معلوم لئلا
 يحتاج الى التجربة والحدس وليس اسهل حصوله من يحتاج الى النظر قال فالصواب متفرع على قوله
 فالبداهة لا تستلزم الحصول اى فالصواب فى نفس الامر هذا فان حمل عبارة المتن على هذا صحيح و
 الا فلا والمراد بالصواب فى العبارة فان التفسير المذكور نصف كما صح فيه فى حاشية المطالع فلا بد ان
 اللائق ان يقول فالا الاول لما مر من توجيه المتن قال لما كان شئى من الاشياء قوله فهو لا لاؤنما
 ولا وجودهما فلا يريد ان بطلان التالى ممنوع لان كل شئى معلوم لنا ولو توجه كل شئى قوله عطفت
 على بديهي وكلمته لالتأكيد النفي للملايتوهم ان المنع المستفاد متوجه الى مجموع كونه بدرييا ونظريا قوله
 هذا البرهان موقوف آه قبل اتما مبدون ذلك بان يثبت لو كان الكل من كل واحد منهما نظريا

لا يمنع الاكتساب لتوقفه على تصور المطر وعلى التصديق بالقائمة ولما سبته المبادي فيلزم الدور والتسلسل
وفيه نظرا لانه انما يلزم ذلك لو كان كل نظر صادرا منها بالتقصير والاختيار لم لا يجوز ان يقع نظر منا من غير
قصد فيحصل به تصور والتصديق من غير تقدم شيء مما ذكر قوله على امتناع اكتساب آه بناء على ان لزوم
الدور والتسلسل معناه امتناع انفكاكها عنه وهو موقوف على امتناع الاكتساب اذ لو امكن لا مكن عدم
الدور والتسلسل فاندفع ما قيل انه موقوف على انتفاء الاكتساب المذكور لا على امتناعه قوله فان قلت
آه انظر انه نقض اجمالي يعني انه دليلكم بجميع مقدماته ليس بصحيح لاستلزامه لانه قياس استثنائي
مشمول على مقدماته الملازمة والاستثناء على تقدير نظريته الكل يكون التصديق بتلك المقدمات
والتصورات التي يشتمل عليها نظريته فلا بد من تحصيلها ليتم الاستدلال فيحتاج الى مقدمات آخرو
يلزم الدور والتسلسل المحال ان فقي قوله فيحتاج في تحصيل هذه التصورات والتصديقات الى الدور
او التسلسل مسامحة والمراد الى تحصيل معلومات يلزم منه الدور والتسلسل ويمكن ان يكون مناقضته بمنع
المقدمة التي مدعيها المستدل ضمنا وهي ان المقدمات معلومة قوله قلت هذه المقدمات آه وكذا
استلزامها النتيجة امر معلوم بلا شبهة في ذلك وفيه اشارة الى ان منع معلوميتها مكابرة قوله نعم الاستدلال
لانه انما يتوقف على معلوميتها في نفس الامر لا على التقدير المذكور فلا يضر عدم معلوميتها على التقدير وفي
ايراد الفاء اشارة الى ان الحجة انما يقوم على من اعترف بمعلوميتها في نفس الامر لا على من يجحد
معلوميتها في نفس الامر وعلى التقدير ايضا لان كل ما يورد على اثبات معلوميتها يتجسس عليه منع المعلومية
اذ لم يثبت بعد ضروري لا يقبل المنع وحاصل الجواب منع قوله فيحتاج الى الدور والتسلسل على
تقدير كون السؤال نقضا باننا نسلم انه على تقدير كونها نظرية يلزم الدور والتسلسل لانها معلومة في
نفس الامر وهو كاف للاستدلال واثبات المقدمة المنووعة على تقدير كونها مناقضة بان تلك المقدمات
معلومة في نفس الامر بلا شبهة ونظريتها على التقدير لا نظريتها في الاستدلال لانه انما يقتضي المعلومية في
الواقع قوله نعم يلزم ايضا بناء على ان نظريته الكل يستلزم امتناع المعلومية فلا يجابها والاستدلال
بشيء على تقدير فرص المجامعة قوله وهذا موعيد لمطلوبنا لانه لما لم يجامع التقدير المذكور لما هو في
نفس الامر لم يكن واقعا في نفس الامر وهو المطر قال والدور يتوقف آه حقيقة الدور توقف كل
واحد من الشككين على الآخر كما يدل عليه بيانه في التمثيل وعبارة المواقف نص في ذلك ويلزم
توقف الشيء على ما يتوقف عليه فهو تعريف باللازم اختاره لكونه اظهر استلزاما للتقدم الشيء على
نفسه فاندفع مخالفت البيان والتعريف وما قيل ان هذا التعريف يقتضي ان يستلزم كل دور ودورين

قال اما برتبة واحدة متعلق بتوقف عليه وتوقف الشيء على معناه المتبادر اعني ما يكون بلا واسطة
فالمعنى توقف الشيء بالذات على ما يتوقف عليه توقفاً بدرجته واحدة بان لا يتخلل بينهما ثالث فيكون التوقف
واحداً او بدرجتين بان يتخلل بينهما ثالث فيكون هناك توقفاً والاول مصرحاً والثاني مضمر افاذا توقف
اعلى ب وب على ج وح على اصدق عليه التعريف المذكور سواء اعترف توقف اعلى ب بلا واسطة
وتوقف ب على ا بلا واسطة او اعتبر توقف اعلى ج ب بلا واسطة وتوقف ج على ا بلا واسطة وكذا اصدق
على ما كان التوقف فيه بلا واسطة بان يتوقف اعلى ب وب على ج وح على ا ودو على ا وان اعتبر
فيه كل واحد من التوقفين بلا واسطة بان يعتبر توقف اعلى ج وح وتوقف ج على ا وحفاً ذلك لصدق
على الناظرين قال بعضهم انه متعلق بكلا التوقفين على التنازع اذ لو تعلقت باحدهما يدخل الدور
المضمر بلا واسطة في المصرح ولا يخفى انه وان خرج من المصرح لكنه لم يدخل في المضمر اذ ليس فيه الاثلاث
توقفات فلا يكون كل واحد من التوقفين بمراتب وقال بعضهم انه ليس ببياناً لنوعى الدور بل اشارة
الى ان شيئاً من التوقفين لا يلزم ان يكون بلا واسطة كما يتبادر من التوقف اذا اطلق ولا يخفى ان
اشكال التعلق باق لا يدفع بهذا البيان على ان كلا التوجيهين لا يرضى به التمس فانه قال في بحث المعرف
ومنها تعريف الشيء بما يتوقف عليه اما برتبة واحدة ويسمى دوراً مصرحاً واما بمراتب ويسمى دوراً مضمر
فانه صريح في تعلق الجار بمتوقفه وانه بيان لنوعى الدور قال والتمس آه سواء وصفياء او عقلياً هذا معنى
التمس عند الحكماء والاستحالة مطلقاً شروط متفق عليها كالوجود والاجتماع ومختلف فيما مثل كونه جانباً للكل
دون العلويات والمراد بقوله واللازم التمس اللازم ههنا لان الدليل يقتضيه فاقبل الاول
ترتب علل غير متناهية يصح قوله واللازم بطان ترتب معلولات غير متناهية وان كان تسلسلاً لكنه
ليس بباطل عند الحكماء ليس بشئ قوله واما الملازمة صورة الاستدلال بهذا لو كان نظراً يلزم الدور
والتمس عند التحصيل واللازم بلا استلزامه اقتناع بتحصيل مع انه واقع فالملزوم مثله فلا يستلزم احدهما
فلذا قال حاشا وليس نظرية الكل في نفسها مستلزماً للدور والتمس وهو نظم فاقبل نظرية الكل تستلزم
الدور والتمس في الواقع تحقق العلم بشئ من الاشياء فلا حاجة الى التقييد بقوله اذا حاولنا ليس بشئ
لان اعتبار تحقق العلم لا يجعل الدور والتمس لازماً لنفس نظرية الكل بل عند تحصيله قال وذلك العلم
ايضاً نظري فاما ان يكون حصوله بالاول فيلزم الدور المصرح ولها رتبة مبطانة لم يتعرض له فيكون حصوله
بعلم آخر ولم يجز افاً ان يذهب السلسلة وهو التسلسل او يعود التمس فيلزم الدور المضمر واذا لم يقل وهو
الدور واما منع لزوم الدور والتمس لجواز الانتهاء الى نظري بمنع الاكتساب والى علم حضورى فمنع

لا يفر المستدل كما لا يخفى قال ويلزم آه لاجابة الى هذا بل محل لانه يلزم ان لزوم الدور بعد الجرح وليس
 لك قوله اذا كان الدور آه دفع لما عسى ان يحتاج في ذم المبتدئ انه اذا كان الدور بمرتبة يلزم تقدم
 الشيء على نفسه بمرتبة فقال لا بل للآزم منه التقديم بمرتبتين واذا كان الدور بواسطة كان التقدم بثلث
 مراتب وهكذا يريد مراتب التقدم على مراتب الدور بل واحدة وما في قوله كما اذا توقفت كانه قوله يلزم ان
 آه الشرط مقيد بالنظر فلذا جعل الجرح لزوم تقدم على نفسه للآزم تقدم الشيء على نفسه قال وانه
 مع لانه لا يمكن تصور حصول الشيء قبل نفسه اذا التقديم لا يتصور الا بين اثنين فاستحال ان يتقدم على من انه
 معين بانه يلزم وجود الشيء حال عدمه وانه اجتماع النقيضين قال الموقوف على المح اي ما لا يكون
 التحصيل واقعا مع انه واقع قال استحضار ما لا نهاية له اي طلب حضورها في الذهن مفصلة سواء
 كانت مرتبة او غير مرتبة حاصلته قبله او حال الاستحضار ولا يتصور في الآن لكونه بالقصد والطلب
 وان كان يمكن حضورها فيه كبرق خاطف فهو في زمان فاما ان تكون مجتمعة فيكون في زمان واحد
 او متعاقبة فاما في ازمنة متناهية وكلاهما مع اما الاول فلان النفس لا يقدر على التوجيه من نظر في زمان
 واحد الى شيئين واما الثاني فلما فيه عدم تناهيتها او متعاقبة في ازمنة غير متناهية كل امر في زمان و
 استحالة غير ظاهرة قوله دفعة اي في زمان واحد بطريق الاجتماع او في زمان متناه بطريق التعاقب
 او ظهور بطلانه لكونه منافيا للمعروض لم يتعرض له الشرح ذكره السيد قدس سره توضيحا للمرام قوله
 منعنا الملازمة والسند ما ذكره في الشرح وما قيل بطلان الآزم مسلم واورده عليه انه يجوز ان يحصل
 للنفس امور غير متناهية كبرق خاطف فمن فصول الكلام قال معدات لحصول المطامع ما يجب
 الاستعداد والاستعداد لا يباح الفعل فهو ما يتوقف الشيء على عدمه بعد وجوده وقد تقرر في الحكمة ان الفكر
 الصحيح معد فيضان المطم من المبدأ قال الامور الغير المتناهية معدات قرينة او بعيدة لحصول المطم وكذا
 بعضها معد لبعض لكون كل واحد منها مطلوبا من جهة وسبب من جهة المعدات لا يلزم اجتماعها
 في الوجود مع المطم ولا بعضها مع بعض كالخطوات الموصل الى المقصد فلا يلزم استحضارها في زمان واحد
 قوله قبل عليه هذا السؤال دليل على اثبات المقدمة المتنوعة كما يدل عليه آخر الكلام وهي انه يتوقف حصول
 حصول المطلوب على استحضار امور غير متناهية قوله اعني الانتقالات اشار بذلك الى انه ليس الحركة ههنا
 بالمعنى المصطلح لانهما يقتضي المسافة المتعاقبة للانقسام الى ما لا نهاية بل المراد مجرد انتقال الذهن من علم الى
 علم آخر دفعا ولذا قال الشيخ في اول برهان الشفاء ان الفكر كالحركة للنفس قوله والانتقال من بعضها الى
 بعضها عند الترتيب فاما فان العلم باجزاء المعرفة لا بالعرف بانه علم تفصيلي لا يباح العلم بالعرف الذي

اجمالي بخلاف العلم بالاجزاء اى بكل واحد فانه حاصل في ضمن العلم بالعموم قوله واستعدادا لشيء اى الاستعداد
لشيء لا يكون الشيء مستعدا ليصح الحمل قوله نعم بيان المنشأ وغلط السائل قوله فالعلوم السابقة اما ان
ما يتوقف عليه المعلول اما ان يتوقف على وجوده وهى الحيل والشروط فلا بد من اجتماعها معا وعلى عدمه
وهو المنع او على عدمه بعد وجوده وهو المعد ولا شك ان العلوم ليست بمنع من حصول المطول ولا معد لها
سبق قوله ففى اما على موجهة اى لما دخل فى ايجاب وجود المعلول او شرطه والتقييد بالموجبة احتراز عن المعد
فانه لا يوجب وجود المعلول بل استعدادا وفي ايراد الفاء اشارة الى ان ما ذكره سابقا من ابطال كون العلوم
معدات لتوطية هذه المقدمات وليس الغرض منه ابطال استعداد ان كان يلزم منه ذلك ولذا قال قيل عليه
قوله احبب بانه لا شك ان هذه المقدمة مجرد توطية لقوله واما ما يقع لادخل له فى الجواب قوله واما ما يقع فيه
او فى هذا العبارة اشارة الى ان انتفاء كونها معدات لا يقتضى ان يكون عللا موجبة او شرطاً فانها مما يقع
فيه المعد ففى ليست مما يتوقف عليه وجود المعلول بلا واسطة والمختصر فى الاقسام المذكورة ما يتوقف عليه
وجود المعلول بلا واسطة فلا يرد ما قيل ان هذا البيان لا يدفع الاستدلال فانه تنسك بحصر العلة فى الاقسام
المذكورة والبطال كونها معدات قوله تلك المسائل الباطنة متعلق بالتصديق لا بالمطلوب حتى يتوهم ان مفهوم
هذا ان المسائل عبارة عن المبادئ ومن قوله فى المسائل الهندسية عبارة عن المذيعات قوله نعم يعلم اجمالا
يعلم علما بالفعل متعلقا بجميع المقدمات من حيث هى مجموعة كالروية الواقعة على الجماعة وليس المراد به العلم بالقوة القوية
من الفعل كما توهم قوله لانها محال لحدوث اى كالحال لها فى تعلقاتها انما تعلق النظرية لان المحل الحقيقي لها
النفوس الناطقة فيكون مجازا مرسل قوله ووفى حكمها فيكون استعارة وانما لم يحل معدات على معناها الحقيقي
بان يرد بالامور الغير المتناهية العلوم من حيث وقوع الانتقال فيها كما جعل البناء من حيث صدور الحركات
عنه معدا واذنه جزو له فى حاشية المطالع لانه يصير التزديد المذكور فى الشرح قبيحا اذ لا معنى لقوله ان عنيتم بقولكم
انه يتوقف على استحضارها من حيث انها كانت فمرة واحدة قوله فى عدم لزوم الاجتماع ولذا اكتفى الشئ على ذلك
قوله مفصلة اى بالفعل هذه العلم التفصيلى لا الاشياء عبارة عن صور متعددة بعد تلك الاشياء والعلم الاجمالي
عن صورة واحدة متعلقة بالكل من حيث هو كل قد يكون مبدءا لتفصيل وقد لا يكون فالاول علوم متعددة
بالفعل والثانى علوم متعددة بالقوة فلذا قسمه قوله مفصلة بقوله اى بالفعل قوله بحيلة بقوله اى بالقوة والا فافهم
الاجمالي ايضا علم بالفعل بالكل من حيث هو كل قوله مفصلة اى كل واحد بصورته قوله بحيلة اى الكل بصورة
واحدة قوله جازان لا يكون اى لما عرفت ان العلم الاجمالي لا يجب ان يكون مبدءا لتفصيل الاحاد كالروية الواقعة على
الجماعة قد يكون مبدءا وقد لا يكون قال بنى على حدوث النفس لا يمكن بناؤها على قدم النفس وحدث البدن

وبطلان التناسخ لان بطلان التناسخ مبنى على حدوث النفس كما تقر في الحكمة لانه ليس مذهب احد من الحكماء
 فان مذهب افلاطون القدم مع التناسخ ومذهب ارسطو والمحدث مع بطلان التناسخ ولانه يستلزم ان يكون
 النفس عقلا لعدم احتياجه الى البدن وجودا وبقاء فان قيل لو فرض قدم النفس مع التناسخ يحكم ابطال
 نظرية الكل بان النفس بعد انتقاله من بدن الى آخر لا يبقى له علم بشئ من الاحوال السابقة فلا يمكن تحصيل
 شئ قلت عدم بقاء العلوم السابقة غير معلوم بقينا انما المعلوم عدم العلم بها وهو لا يستلزم عدمها قوله قد يتوهم آه
 اشارة اثبات المقدمة المشعوعة بحيث لا يثبت على حدوث النفس لتوهم انه لا بد من استحضار المبادئ كلها بعد المقصد
 وقبل الحصول وهو زمان محدود وقوله وفساد هذا التوهم ظاهرا ونشأ لعدم الفرق بين الحصول والاستحضار الواجب
 استحضار المبادئ القريبة فترتيبها تحصيل المطر والانيادى البعيدة فانما يجب حصولها ولو في ازمته متعاقبة
 لا استحضار بالعدم وقوع النظر فيها قوله والاولى ان يلق اه اى اذا اريد ابطال نظرية الكل استقلالها ليرتب
 عليها مع انضمامها الى ما سبق من ابطال بداهة الكل انقسام كل من التصور والتصديق الى الضروري
 والنظرى واما اذا اريد اثبات الانقسام ابتداء فالاولى رفع فوته ابطال الايجاب الكلى فى الشقين
 من البين وان يلق وينقسم الى الضرورى والنظرى بالوجدان قال اما ان يكون جميع التصورات
 اه لما ضرب المصاهرة عن ابطال بداهة الكل ونظرية الى دعوى انقسام كل منهما الى ضرورى ونظرى تحصيل
 منه فالتوهم من غير اقامته الدليل عليها اشارة اشره الى ان هذه الدعوى مركبة من حكمين احدهما
 لازم مما تقدم وهو الانقسام والثانى بدئى وهو ان كان تحصيل نظرى بلا اكتساب البدئى فلا حاجة
 الى الدليل وبما حررنا لك ظهر فساد ما قيل انه نتيجة لما تقدم وان الظاهر ان الفاء لانه اور وكلمة الا ضربا تنبيها
 على ان المقصود من الدليل نتيجة لعدم لزومها لما تقدم فضلا عن كونها نتيجة لهما واما كونه اضرا با على الاستدلال
 الى اثبات الانقسام بالوجدان محقق بان يضرب عنه لان العبارة لا يساعده قوله يعنى ان التصورات
 اه خلاصته ان اشره جميع ههنا ايضا فى التصورات والتصديقات فى الحكم للاختصار والمقصود الحكم
 على كل منها بالانفراد فالاحتمالات منحصرة فى الثلاثة فبطلان الاولين يستلزم بثوت الثالث بلا شبهة قوله
 ولما كان آه جواب سوال مقدر وهو ان يلق لا نسلم ان بطلان الاولين يوجب تعيين الثالث لجواز ان
 يكون صدق السالبيين لانه كونه ثلثين باتفاق الموضوع وخلاصته الجواب ان الموضوع موجود فلا يمكن صدق
 السالبيين الا باعتبار رفع المحمول واذا انتهى عن الكل ابتداء والنظرية تعين الانقسام قوله فان النظرى
 بمعنى اللابديى فهو نقبض له بمعنى العدد لا بمعنى السلب حتى لا يتصور بينهما واسطة لكون القضيته
 سالبة المحمول وهى مساوية للسالبة البسيطة كان يلق الشئ اما بدئى او ليس بدئى قوله وجاز ان لا يكون

أه بان لا يكون ذلك الشيء اوصدق العدول على وجوده قال وانظري يمكن تحصيله تغيير قول المصنف
يحصل منه بالفكر بامكان التحصيل لان اثبات الاحتياج الى المنطق يكفي امكان التحصيل بالفكر فانه اذا امكن و
ذلك مع ان الفكر ليس بصواب دائما فتخرج اذا اريد الاكتساب به الى قانون يفيد العصمة عن الخطا ولا يتوقف
ذلك على تحصيل نظري به بالفعل وبما حره الشره من جعل قوله يحصل بالفكر مقدمة بدئية غير مستفادة مما تقدم
اندفع ما قيل ان الثابت مما تقدم هو ان البعض من كل منها ضروري فيجزا فيكون البديهي تصورا وان التصديق
واحد متعارف وغير مناسب للخطا او تصورات بديهية وعلى جميع التقادير لا يمكن تحصيل النظرى بالفكر قوله او رد
الدليل اه يعني ليس اقتضاره على دليل اكتساب التصديقات لاجل انتفاء في التصورات فلا يثبت الاحتياج
الى جزى المنطق بل لان البيان في التصورات يحتاج الى كشف شبهة يطول الكلام بذكرها ولا يليق و
بحال المبتدى ايراد ما قوله وفي تمثيل اي تمثيل الفكر قوله توضيحا اي توضيحا يحري ان الفكر فيها قال بالضرورة
متعلق بقوله حصل له من العلمين اه والمقصود ان كون العلم بوجود اللازم حاصل من العلمين معلوم لنا بالضرورة
فائدة النظر للعلم معلوم بالضرورة فلا يحتاج الى نظر آخر حتى يلزم الدوراد لتسلسل المانحان من الاكتساب قال
والفكر هو ترتيب اموره الترتيب فعل اختياري لا بد له من علته غائية فان الباعث في ذلك التادى
الى المجهول يقينا او ظنا او اجمالا فهو الفكر فخرج منه المقدمة الواحدة لان الترتيب فيها ليس للتادى
بل لتحصيل المقدمة ودخل فيه ترتيب المقدمات المشكوكه المتناسبة لوجود غرض للتادى الى المجهول بوسطة العلم
لانه فكر مبعونه الغير وكذا الاسم الكامل لان المط في ذلك هو الماهية على الوجه الاكمل والمعلوم الواحد لا
بدله من علته واحدة على ما نص عليه في شرح الاشارات فالترتيب من جميع الذاتيات والعرضيات
موصول اليها مادكان كل واحد من الترتيبين اللذين يشملهما في نفسه فكل واحد منهما موصلا الى الكنه والثاني
الى الوجه وكذا قياس المساواة والاستلزام بواسطة عكس النقيض داخل فيه وان اخرجها عن القياس
لعدم اللزوم لذاته وكذا النظر في الدليل الثاني لان المقصود منه العلم بوجه دلالة وهو مجهول المصادمة
انما قال للتادى ولم يقل بحيث يودي بشمل الفكر الفاسد صورة او مادة ويشترتب عليه قوله وذلك الفكر
ليس بصواب دائما فيشتمل المغالطات المصادمة للبديهيات كالتشكيك في نفى الملزوم لان الغرض منها
التصديق بالاحكام الكاذبة وان لم يحصل بلا سؤوته هذا تعريف الفكر عند المتأخرين وعند المتقدمين مجموع كثير
حركة من المطلوب المشعور به الى المبادئ وحركة الى المطلوب المجهول بوجه آخر قال كما اذا حاولنا ما كافته
واذا شرطية وربتناها جزاء وهو المقصود بالافادة ليست موصولة او موصوفة واذا نظر فيه على وجه آخر
بان الواجب الواو في قوله وربتناها وكذا قوله كما اذا اردناه قال فالترتيب جعل كل شيء اه في شرح

شأنه لا ولا العلم

المطالع وضع كل شئ والمآل واحد والمعنى ان الترتيب بين الاشياء وضع كل شئ منها في مرتبة التي عند الترتيب
 فيشبه الفكر الفاسد وفيه اشارة الى انه لا بد في الترتيب من اعتبار الترتيب تلك المرتبة فلو وضع شئ منها في
 مرتبة ولم يلاحظها لا يكون ترتيباً قبيحاً ان الضمير اما ان يرجع الى كل او الى شئ وعلى التقديرين يعني
 اذا الترتيب ليس وضع كل شئ في مرتبة كل شئ ولا في مرتبة شئ ما وفيه تخير الناظر في حله والجواب انه
 ذكر الرضى في بحث المعرفة ان الضمير يرجع الى الكلمة المذكورة لا حكم سابقا عليه معرفة بصيرورة منهود
 فتبين ان الضمير يرجع الى كل شئ والمعنى وجعل كل شئ من الاشياء في مرتبة كل شئ يتعلق به الوضع
 ولا شك ان الاوضاع متعددة بحسب تعدد الاشياء ولكل واحد منها مرتبة متفصلة به عند الوضع ليس
 بغيره فاندفع الخدوران وصار مال المعنى ما في النتائج الترتيب هنا دون چیزی را پس وديگری والاظهر ان
 ين وضع كل شئ بعد شئ ولا يه ناد لفظ كل اشارة الى ان الترتيب اللغوي انما يتحقق اذا وضع كل شئ منها
 في موضوعة شئ او انتفى في شئ منها انتهى الترتيب فاندفع ما قيل ان هذا التعريف يقتضي تعدد الترتيب
 بحسب تعدد الاشياء الموضوعه قال الاشياء المتعددة وفي التوصيف اشارة الى ان ابقاء تعدد ما
 حال الترتيب فاذا جعل الماء الذي في الانابيب في اثناء واحد لا يكون ذلك ترتيباً ذلك لا يكون الترتيب
 من الاجزاء المجموطة عند من قال لوجود الكلي في الخارج ترتيباً لانه ليس الترتيب باختيار حال الترتيب قال
 بحيث يطلق اهـ اي يعتبر فيها الضمان بعضها الى بعض بحيث يتوقف بالوحدة الحقيقية او الاعتبارية فيطلق عليها
 لفظ الواحد قوله فالاضافة بيانية على ما هو المشاع في اضافة الاسم واللفظ الى ما بعدهما والمطابق كما وقع في بعض
 النسخ بالتوصيف وكما في شرح الاشارات وشرح المطالع بدون ذكر لفظ الاسم قوله هذا داخل اهـ تذكير
 تقوم ما هيته الترتيب بدون التاليف على اثر ازالة ذلك يمكن وجود الاشياء مع ابقاء تعدد ما بدون التقديم
 والتأخير منها حساً وعقلاً فالتاليف اعم منه مفهوماً واما صدقاً فمتساويان وقيل معناه لا يصح ان يبق بعد
 جعلها شيئاً واحداً ان هذا تقدم ذاك متأخر يخرج بتحقيق العموم من حيث الصدق في الحقيقة المركبة
 من الشكل والكون والحركة المدحرجة من الذاتية والوضعية والامور الذاتية الملحوظة دفعة واحدة اما الجسم
 المركب من الهوى والصورة ففي كل منها تقدم وتأخر عقلي من وجه قال وكذلك كل جمع اهـ هذا اكثر من
 على ما تقدم من عام الا وقد يخص هذه البعض فلا يرد ان المجموع الماخوذة في تعريف النوع والنسب ليست
 لك ولعل وجهه ان الاصل في الفن مباحث الموصل الى التصور والتصديق وفي تحقيقها يكفي الامرين
 فالجمع مستقل في تعريفها بمعنى ما فوق الواحد فلك في ما بينهما الاناذا قوله وانما اعتبر في الامور يعني ان
 هذا القيد ليس اختيارياً بل بنفياً ذكر بينهما الترتيب قال وبالمعلومة الترتيب بالذات لا بالصفات

مع كونه كلفاً مخالفاً لعبارة الشبهة ليستلزم أن يكون الالحاق الفاعل والغاية مجازاً لأن فاعل المعرفة والحكمة
المبدء والقياس دون المراتب والعلية الغائية إنما يكون للصادر بالاختيار قوله كل مركب أي موصوف
بالتركيب في نفسه مع قطع النظر عن اعتبار المعبر كما هو المتبادر سواء كان موجوداً خارجياً أو ذهنياً وهو
المراد بالمركب الحقيقي الواقع في بعض تضائيفه فلا بد أن في كل أمرين جوهرين اعتبر الترتيب بينهما فإنه مركب
وليس له مادة ولا صورة فغير المركب لأن البسيط لا يكون له علة مادية ولا صورته سواء كان جواً أو
مختاراً أو موجباً وبالصادر عن المختار لأن الصادر عن الموجب لا يكون له علة غائية سواء كان مركباً أو بسيطاً
وإدخال الفكر في هذه الكلية على التشبيه وهو على إثبات المادية والصورة كما سمحي قوله من علة مادية
لأن المتصف بالتركيب في نفس الأمر لا بد له من الأجزاء التي بها بالقوة من الانضمام به بالفعل ولا
يعني بالماوية والصورية إلا ما به الشيء بالقوة وما به الشيء بالفعل بخلاف المركب الاعتباري إذا الانضمام فيه
في نفس الأمر بل يحيد الاعتبار قوله داخلان فيه تقدمتان لما بهيته وكذا سميتها على الماهية قوله
أو من علة فاعلية لأنه ممكن والممكن لا بد فيه من فاعل قوله وعلة غائية وهي بالاجلية الفعل لأن
الصادر بالاختيار لا بد له من مرجح يرجح أحد طرفي الفعل على الآخر لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح على ما تقر
في الحكمة والاشاعة نيكرونه قوله خارجتان عنه أي عن ماهيته يتوقف وجوده عليها ولذا خص العقل
الوجود قوله كان ذلك لحمل آه فالاختصاص المستفاد من إضافة اللطائف إلى هذا التعريف حقيقياً
يل إلى الأقسام الثلاثة قوله وليس المراد به بيان الفائدة اعتبار قيد الاشتغال وظل لما وقع في عبارات
أنه تعريف بالعقل الرابع قوله قول تحقيق من حقيقت لا مراداً تحقيقه ويتقننه أي قول فليس هو إلى اثنين
بلا شبهة فيه قوله فهو قول على سبيل التشبيه أي التشبيه ما به الفكر بالقوة المادية وتبنيه ما به الفكر بالفعل
بالصورته وإنما خارجتين عن ماهيته ومن هذا الظاهر أن كونه قولاً بالتشبيه يحتاج إلى التعليل لكونه معلوماً بما ذكره
سابقاً من كون المادية والصورية داخلتان في المركب فالتعليل لقوله لأن النظر آه على سبيل التنزيل
أما باعتبار أنه قد يطلق النظر على مجموع الأمور المرتبة بخصوصه كما وقع في عبارة المختص وأما باعتبار أن
المادية قد يطلق على ما به الشيء بالقوة مطلقاً حيث جعلوا الموضوع داخل في المادية كما في المحاكات قوله
من الأعراض النفسانية أي المختصة من الأجسام بذوات النفس الحيوانية سواء قلنا أنه الترتيب المختص
أو المرتب لخصوص قوله والمادة والصورة آه صح به الحق الطوسي في شرح الآثارات حيث قال
وأما قال أي الشيخ كأنها علمانية المادية والصورية ولم يقل بها علمانية لأن المثلث للمادة لا صورة
فإنه كم والمادة والصورية تكون للأجسام انتهى فإنه صح في أنها المعنى المادة والصورة المختصين بالأجسام

فان قلت عدم كفاية البداهة لا يقتضي الاحتياج الى القانون لجواز ان يكون محمداً يسوي البديهي الاولى قلت
معلوم بالضرورة انه ليس التمييز من الحيات والتجربات والحدسيات فلو كان ضرورياً كان بديهياً ومن قضايا
قياساً بينهما وعلى التقديرين يكفي البداهة في ذلك لانه لم يقل ان مجرد التوجيه لا يكفي تمييز الخطأ عن الصواب
قوله عن العقلاء الطالبيين انه في التوضيح إشارة الى دفع ما يتوهم من انه يجوز ان يكون الخطأ وعدم طلبهم بصواب
بل مجرد التشكيك والتعليق وهذا الوصف مستفاد من لفظ العقلاء فان شأن العقلاء طلب الصواب والتشكيك
والتعليق قوله لانه اظهر ان اطلاق الشخص على حال نفسه يظهر من اطلاعه على حال غيره قوله فلو كان اه اسي في المتن
والشرح والجواب المرجح متعلقين بقا قض بضمين معنى التفكير قوله واما التبعثان اه فلا يرد ان بشرط التباس
اتحاد الزمان فكيف يصح قوله بناقض في وقتين قوله واقتصر على بيان الخطأ اه اسي الشرحه حيث قال فمن
واحداه قوله لعدم ظهور ذلك في الخطأ في التصورات لان كل تصور معنى من المعاني لانها قضاة الخلق
بينها انما التماثل بين الاحكام الضمنية اللازمة لها او الكسب في التصورات بناء على شبهة الامام فذكر المتن
بيان الخطأ فيها ليس لعدم وقوعه فيها حتى لا يثبت الاحتياج الى جزئ المنطق بل الاحتياج الى بيان البديهي
بهذا المختصر المدول للبديهي قوله يريد اياه يريد دفع ما يرد من اللازم من وقوع الخطأ في الأفكار وعدم كفاية
البداهة في التمييز الاحتياج الى معرفة احوال تلك الأفكار الجزئية لا الاحتياج الى القانون وحاصل ان
هنا مقدمة مطلوبة ثم كما اشتهر بظهور ما كانه قال فمستحاجة الى قانون التعزيز معرفة تفصيلاً لما عرفت
ان بداهة العقل لا في ذلك التمييز فلا بد من معرفة جميع الأفكار الصحيحة والفاصلة التي لا ينحصر في عدد حتى يمكن
الحكم بان هذا الفكر الجزئي الواقع مناصح او فاسد ولا شك في تعذر تلك المعرفة واللام لجعل بلزوم الدور او التسلسل
لانه يحتاج كل فكر الى آخره بلزوم احاطة الذهن بامور غير متناهية لجواز الانتهاء الى فكر جزئي يكون صحة وتميزه
عن الخطأ بديهياً اولياً وقد عليل بان معرفة صحة الفكر الجزئي الواقع معرفة يقينية لا يحصل الا من القانون الكلي
الذي يندرج فيه لان الطريق المقدر لنا ليس الا الاستدلال بحال لكل على الجزئي او بحال جزئي على الكلي
او احوال جزئي على الجزئي والاخير ان لا يفيد ان اثنين اثنين الاول وعلى كلا التعيين لا يثبت الاحتياج
الى المنطق في تفصيل نظري يكون صحة فكره بديهياً اولياً مادة وصورة ولا خسر في ذلك فتعبر برفاهة حاله في هذا
الناظرين قوله يرجع اليه في معرفة اى في معرفة صحة الفكر بخصوص مادة وصورة قوله لم يرد ان اكتساب حتى يرد
ان اللازم مما تقدم هو الاحتياج الى القانون يفيد معرفة طرق الاكتساب للحوالات من العلوات ومن
الضروريات وما قيل ان قانون اكتساب النظريات من النظريات يصدق عليه انه قانون اكتساب النظريات
من الضروريات فلا حاجة الى التعميم الذي ذكره قدس سره فقيهنا يستلزم استدراك قوله من الضروريات

قوله واقتصر
بيان الخطأ وقول
لا عاقل في العالم
بما جاز سوال
انه لا بد من دليل
المذكور وهو قول
بعض العقلاء
معنا انما هو الخطأ
في الأفكار الكائنة
والتصدق والكمي
ثبوت الحكماني
الافكار الكائنة
التصورات العقلية
الحكم تثبت المنطق
الى قسمي المنطق
فلا تميز بينهما
وجاء في المتن

ن آنا

ن الحكم

قوله قد عرفت انه يريد به بيان معنى صحة الفكر وفساده قوله فاذا اريد آه الفاء تفصيل صحة المادة والصورة
المذكورتين سابقا وسببين لما ذكره قدس سره ان المراد بطريق اكتساب النظريات اقسام المعرفة والحجة
ومعنى وقوع الافكار فيها اندراجها تحتها وكونها جزئيا منها من جزئياتها وحمل طرق الاكتساب على المواد
معنى افادة المنطق اياها افادة مناسبتها وبالافكار الترتيبات الواقعية فيها توهم وخروج عن المعاني
الاصطلاحية عن غير ضرورة قوله لما مناسبتها مخصوصة آه كونه مثل كونه ذاتيا له او خارجا مجموعا للتساقيين
قوله وكذا الحال في التصديقات فانه لا بد فيها من مقدمتين مشتملتين على الحدود الثلاثة قوله فكل
مطلوب اه وبهذا هو صحة المادة قوله من طريق مخصوص مثل الحى الرسم فى التصورات والقياس كتمثيل
والاستقرار فى التصديقات قوله لا شرطا مخصوصة كساواة المعرفة وكونه اصل او ايجاب الصنعى
وكيفية الكبرى مثلا قوله لم يجب اى لم يلزم الاصابة الى المطلوب الصحيح وان اتفق فى بعض الاحيان
كما فى قولنا زيد حمار وكل حمار حمير وما قيل ان اللازم ههنا هو المحسنة التى فى ضمن الحمار ففيه انه على تقدير
تسليمه لا يجزى فى نحو كل انسان فرس ولا شئ من الفرس بحمار قوله والتكفل اه اما التكفل بتحصيل المبادى
التصورية فبيان اقسام الكلى وبيان خواصها التى تميز بعضها من بعض واما للطريق فبيان اقسام المعرفة
وشرائطها واما للمبادى التصديقية فبيان ما يتألف عنه الصناعات الخمسة وبيان ما يتميز به بعضها عن
بعض وبيان القضية واقسامها وشرائطها واما للطريق فبيان اقسام الحجة وشرائطها قوله كما ينبغي
انما قال ذلك لان كل حكم متكفل ببيان صحة مباديه لكن لا حق التكفل لان العلم اليقيني بالجوزى انما يحصل
عن العلم بالكل فان التمثيل والاستقراء لا يقيدان اليقين قوله ادراك العقولات اى الامور الغائية
عن الحواس قوله يقوى الاول لان التكلم على وفق المعانى المدبرة فى الذهن فاذا كان تدبير المعانى
شديدا كان التكلم شديدا قوله وليس كذلك بالثانى آه الباء للتعدي لان تحقظه عن عروض الخطاء فيه
قوله يتقوى ويظهر اه فى عطف يظهر على يتقوى اشارة الى ان الظهور فى الشرح بمعنى ذلك يافتن
على ما فى التاج وفى التعبير بالنفس الانسانية الى ان القوة النطقية عبارة عنها وفى التوضيح بقوله
بالنطقة الى وجه التعبير بالقوة النطقية فان التسمية المذكورة يشير الى كونها مبدء للنطق وهو معنى القوة
النطقية قال آه قانونية اختيار صيغة المفرد اشارة الى كونها علما واحدا مفردا بالتدوين قال هـ اى الوا
اه هكذا فسر الامام فى شرح الاشارات فالواسطه كالجنس شمل كل ما يتوسط بين الشئين كوسط القلادة
والنسبة المتوسطة بين الطرفين ويقول بين الفاعل ومنفعلة خرج الوسائط المذكورة محالا يكون طرفاها
فاعلا ومنفعلا وظهور فائدة هذا القيد لم يتعرض له الشره وتعرض لفائدة القيد الاخرى فى جملته اشارة الى

نحو

نحو

نحو

نحو

نحو

نحو

نحو

الموانع
نوا والايجاب

وما قيل أنه يقصد في التعريف على الشرط وارتفاع المانع والمعدلانها وسائط بين الفاعل والمنفعل في
وصول الاثر اذا لايجاد لا يحصل بدونها فتوهم لانها شتمات الفاعلية فان الفاعل انما يصير فاعلا بالفعل بسببها
لاوساط في الفاعلية قوله اذ عليه حلة الشيء اه لتعليل لقوله فانها واسطة اه اي ان يرجح ضمير منفعلها الى الفعل
بتأويل العلة وان يرجع الى العلة المتوسطة فهو لتعليل لمقدمة مطوية فيكون واسطة بين فاعلها ومنفعلها
ايضا لان فاعل الفاعل فاعل له بالواسطة له خلية في الفاعلية على ما قالوا من ان مطلق العلة ينصرف
الى الفاعل اولان الشيء اذا كان محتاجا اليه لا مخرج محتاج اليه الاخر كان الشيء الاول ايضا محتاجا اليه لا آخر
بالضرورة فهو اثبات لكونه منفعل العلة المتوسطة منفعل فاعلها باثبات الفاعلية بالواسطة له وبمقدمته
كافية ضرورة ليشمل الفاعل وغيره وليس صادرة على ما فهم قال لانها اه استدراك من قوله فانها واسطة
بين فاعلها ومنفعلها قال فضلا عن ان يتوسطه اه يعني ان المتوسط في الوصول فرع تحقق الاصل في التقاضي
الاصل تنفي الفرع بطريق الاولى باو فضلا مصدر فضل من حد نصر وسع وضرب مجنى زاد وبقى على ما في
شمس العلوم يقع بعد تنفي صرح او ضمنى للتبينة من نفى الاولى على ما في الاعلى فعمل الثاني معناه اتقى الوصول مطلقا
حال كونه تعبئة عن المتوسط اي عن الوصول بالتوسط وجزء آمنه فيكون انتفاءه اظهر وعلى الاولى
معناه اتقى الوصول مطلقا حال كونه زائدا ومتجاوزا عن المتوسط اي عن انتفاء المتوسط فهو متعقب اولاً
قال انما الوصل اليه كلمة انما التأكيد النفي السابق صريحاً للاشهاد ببيان قال لانه الصادر منها اه اي
المعلول معلوم الانصاف بالصدور من المتوسط لكونه اشياء والمتوسط معلوم الانصاف بالصدور من
البعيدة لكونها الذي هو اثرها ومعلوم ان الشيء الواحد لا يتصف بالصدورين ولا يقوم صدور واحد
بصدورين فثبت ان الوصل اليه اثر المتوسط دون البعيدة فالتعريف في قوله الصادر منها من قبيل
وذلك العبارة خلاصة كلامه ان المعلول منفعل البعيدة لكونها فاعلة له وليس صادرة عنه فلم يصل اثرها اليه تحقق ذلك
قوله الواحد لا يصدر عنه الا الواحد مع ان الفاعل على ان الواجب تعالى فاعل لكل الممكنات بلا واسطة
او بواسطة ولنا ظن ان ههنا كلمات او هي من شج العنكبوت تشكفت لك حالها كما ذكرنا لك فلا حاجة الى
التصريح قوله قيل عليه فعلى هذا اي على تقدير عدم وصول اثر العلة البعيدة الى المعلول ومعنى الاعتراض
على استلزام الانفعال بوصول الاثر فاذا اتقى الوصول اتقى الانفعال قوله اولاً اي سابقاً فلا يقتضي
وجود التصريح ثانياً قوله والجواب اه خلاصة ان الانفعال لا يستلزم الوصول فالمعلول منفعل البعيدة
مع عدم وصول اثره اليه وذلك لان البعيدة لما بدخل في وجود المعلول لتوقفه عليه وليس كذلك لانها فاعلة
اذ لا جهة لتوقف وجوده عليها سواها فيكون فاعلة له فيكون منفعلها ايها ايضا لكونها فاعلة له والمنفعلية من الاثر

لكنه فاعل بعينه وتلك بعينه وبين منفعله لما فاعل آخر يسببه يصل اثره اليه لما عرفت من انه صا من المتوسطة دون البعيدة قوله شارحاً بقوله آه قد عرفت تفصيل ذلك لمجل بما لا مزيد عليه قوله فاعل امر بالناسل لدفعه حتى يظهر لك فاع ما يتوهم من ان المتبادر من منفعله المنفعل القريب فلا حاجة الى القيد الاخير فان المتبادر هو المطلق ولذا قيد المحقق الطوسي التعريف بالقريب فقال ما يتوسط بين الفاعل ومنفعله القريب قوله في وصول اثره اليه ولو سلم فالمتبادر من المنفعل القريب ما لا يكون بينه وبين فاعله واسطة اصلاً لان لا يكون بينهما فاعل آخر فيخرج عن التعريف آله الضرب الذي يكون بين الضارب والمضروب حائل قوله اذا قلت كل فاعل مرفوع اه تمهيد للتفسير المذكور بقوله فقول له امر كل آه كما يدل عليه الفاء فتعرض اولاً لما يتبادر الى الوهم من لفظ الكلي ومن انطباقه على الجزئيات ونسبته الجزئيات اليه من غير تقييد ولذا ذهب اليه بعض الناظرين الى ان القاعدة هو المفهوم الكلي كما صح به في جاشية المطالع وثانياً لما هو المراد ببيان معنى الانطباق وان نسبة الجزئيات اليه بالتشريح ثم اشار الى بطلان الاول بقوله والقانون والقاعدة والاصل آه بانه خلاف الاصطلاح مع عدم مسانعة العبارة له قوله وهذه القضية اه ايضاً كلى اى حكم كلى وليس مختصاً بالفاعل كما سبق الى الوهم من تذكير الكلى قوله قد حكم آه تفسير لمعنى الكيفية اذا وصف بها القضية قوله هي الاحكام اه اى المحولات الواردة على خصوصيات الجزئيات مع تلك الجزئيات كما يدل عليه التمثيل قوله وهذه الفروع آه اشارة الى ان الانطباق بمعنى الاشتمال لا المحل كما سبق الى الوهم مع نسبتها الى الجزئيات قوله بالقوة القريبة من الفعل متعلق بالمشتملة والمراد بالاشتمال وجوده فيها ولا شك في كونه بالقوة القريبة اذا حاصل بالفعل حكم واحد وليس المراد به كونها بحيث يستخرج منها حتى يردانه بالفعل قوله والقانون والقاعدة آه يعنى ان هذه الفاظ مترادفة يطلق في الاصطلاح على هذه القضية مثلاً من حيث اشتمالها على تلك الفروع والاشارة الى الخشبة وصف الامر الكلى بالانطباق مع انه لا يكون الا لك وبهذا ظهر عدم صحة حمل الامر الكلى على موضوع تلك القضية لان صدقها على جزئياتها لازم له فلا حاجة الى الذكر وليس بمعتبر في مفهوم القاعدة حتى ينق انه ذكر للاشارة الى الخشبة وايضاً لا معنى لاستخراج احكام جزئياتها منه لا بتقدير المضاف اى من حكمه اذا كان الاستخراج من الحكم يكون هو الاصل لا الموضوع قوله بهذا العمل وهو تحصيل الصغرى وصمه الى القاعدة قوله وقس على ذلك اى على استخراج الفرع المذكور من تلك القاعدة استخراج فروع آخر لهذه القاعدة وغيره بقوله على جميع احكام اه بخلاف المضاف بقرينة قوله لم يعرف احكامها والمضاف اليه بقرينة ان ليس للقضية جزئيات قال يتعرف في بعض نسخ الشرح بدون اللام فهو جملة لا محل لها من الاعراب في بعضها باللام المعاقبة

دون التحليل في صيغة الفعل استارة الى ان تلك المعرفة بالكلفة والمشقة فخرج من التعريف القضية الكلية
 التي يكون فروعا لها بدورها غير محتاج الى التخرج كقولنا الشكل الاول نخرج فيكون ذكره في الفن بطريق المبرق
 لمسائل اخرى قيل ما ذكره قدس سره كلف مستغن عنه بان يقي معنى قضية كلية يشتمل على جزئيات يعتبر
 فيها باعتبار تحققاتها لا باعتبار تعقلها ويندعي تحققاتها فخرجت الشرطيات اذ لا جزئيات لها والسوال
 اذ لا يشتمل على الجزئيات المعبرة في تحققاتها على ان السالبة لا يستدعي وجود الموضوع قالوا لولا ان يكون
 الا قضية كلية جلته موجبة وانما ضيفت الجزئيات الى الامر الكلي مع ان الواضح ان ما فيها الى موضوعها
 للدلالة على ان المراد الجزئيات بحسب نفس الامر لانها جزئيات القضية بمعنى الجزئيات المعبرة دون الاعم
 الشامل للجزئيات الفرعية المعبرة في معنى الكلي اقول وفيما ذكره كلفان الاول ان يرد بانها
 على الجزئيات ان يكون الحكم فيها على تلك الجزئيات الثاني ان يرد بجزئيات الجزئيات المعبرة في تحققاتها
 ولا والله اللفظ عليه مع ان المتبادر من اضافة الجزئيات الى شيء ان يكون جزئية بالقياس اليه والا ان
 يكون ذلك الشيء كليا الثالث انه يستلزم ان لا يكون قوله نقبض المتساويين متساويان ونقبض الاعم
 اخص من نقبض الاخص قانونا لاشتمالها على نقبض الامور الشاملة نحو الاشياء والامور الممكنة شيء من الامور
 العرضية الرابع انه يستلزم ان لا يكون المسائل التي موضوعها الكليات المنصورة في فرد واحد كبحر
 الواجب والعقول والافلاك لعدم الجزئيات فواين لها في نفس الامر بل بالفرض ثم لا يفي على ابطال
 ان المعنى الذي ذكره قدس سره اسبق الى الفهم ما ذكره هذا الفاضل بلا شبهة لكن المراد مشغوف بنتائج
 ذكره وايضا ما قيل ان المراد بالجزئيات الفروع تشبيها لها بها في الاندراج وباحكامها الاحكام التي
 يشتمل على تلك الجزئيات عليها حاج لا حاجة الى الحذف والاظهر عندى ان المراد قضية كلية تنطبق على
 يحتمل موضوعها على جزئيات عند تعرف احكامها منهل فيكون التعريف شتملا على بيان التفريع ايضا
 ولا يكون ذكر الانطباق بعد ذكر الكلي محتاجا الى التوجيه ويكون الجزئيات محمولا على معناها المتبادر
 من غير لزوم الحذف لان ضمير ينطبق وجزئيات راجع الى الموضوع المفهوم من الكلي اذ معناه
 ما يكون الحكم فيه على جميع افراد موضوعه وليتذكر ما وقع في عباراتهم عند تعريف احكامها فان تعلق
 عند على التوجيهات المذكورة يحتاج الى التكلف واللام في ليتعرف كما في اكثر النسخ يكون
 للوقت يعني ان التعريف على التوجيهات المذكورة غير ما ذكره ذلك الفاضل يصدق على القضية
 السالبة مع انهم صرحوا بان مسائل العلوم قضايا موجبة وجوابه ان القضايا السالبة من القوانين
 او استنباط الفروع كما يكون من الموجبات يكون من السوال والتاويل المذكور انما تركبوه

فكره وانظاهر

ر
يجعل

لان البحث في العلوم لا يكون الا من العوارض الذاتية قوله لا فاعلة لما اي لا الذات لا لا اثر يتعلق بها
لان الترتيب الذي هو فعلها انما يتعلق اثره اعني النتيجه المخصوصه بمبادئها فلا يكون المنطق واسطه في
وصول اثره اليها فلا يريد ان يكون الطالب الكسبيه متفعلة لا يتوقف على كون العاقله فاعلة لما
فان الخشب منفعل للنجار والنجار ليس فاعلا له قوله فلا اشكال في التصديقات لان المنطق يكون واسطه
في حصول التصديق هو اثر الايقاع الذي هو فعل النفس بهذا القدر كيفينا في كونه آله ولا يجب جريانه في
التصورات ايضا قوله بناء على ان المتبادر آه من الاوراكات لما كانت فاعله بتوسط فعل صادر
عن نفس اعني الاحساس في التوجه والنظر يسبق الى الفهم انها افعال لها ولا ضمير في بناء اطلاق اللفظ
على شئ باعتبار ما يتبادر الى الفهم والكان خلاف الواقع انما يفرض ذلك في المطالب العلميه قوله واما
بناء آه فكلام اثره على حذف المضاف اى بين مبادئ المطالب الكسبيه قال في الاكتساب
آه اى في حال الاكتساب قال لان مسائله قوانين بل اطلاق القانون عليه كما استفاد من قوله
وهو المسن باعتبار ان اجزائه قوانين الابرار باعتبار ذاته وبهذا اظهر وجه كونه قانونيه لكونه منسوبا الى القانون
نسبه الكل الى وصف الاجزاء ووصف القوانين بالصفه الكاشفته لاثبات كونها قوانين لان
صدق الحد دليل على صدق المحدود ولم يذكر لتعرف احكامها لانه خارج عن البيان ثمرة الانطباق
ولفظ السائر بمعنى الجميع على ما في القاموس وان انكره النعمشري وقال انه في اللغة بمعنى الباقى واستحال
بمعنى الجميع توهم وان وقع في كلام المصنفين قال من العلوم اى العلوم الكسبه كما يقتضيه السياق والعلوم
الحكميه على ما هو الغرض من عموميه قال ليس نفسه نعم اى ليس كافيا في العمومه بل لابد من المرات قال
العلوم القانونيه التي لا يحسم آه بان لا يكون غايه نعمته كالعلوم اللائيه واما ان يكون غايه نعمته لكل الاعمال
بل عما يضار عن الخطا ولكن لا في الفكر بل عن الخطا في اللفظ قال فان لذاتي الشئ آه معناه انه اذا اخطأ شئ
في نفسه وقطع النظر عما سواه يجب ثبوت الذاني له وهو ظاهرا في ذلك كون النسبه ذاتيا لا امور لنسبه كالمقدار
النسبيه قال حقيقه كل علم بمعنى ما به الشئ هو هو ولا علم الماهيه اليها واعتبار وضع الاسم لما لكونها حقيقه
اعتباريه باعتبار وضع الاسم بازائها قوله اسماء العلوم المخصوصه آه المقص منه دفع التداخل بين
كلامي اى حيث ذكرته اولا ان حقيقه كل علم مسائله وثانيا ان العلم هو التصديقات بالاسائل فلان
الحصر انما يقع بالنسبه الى المعنى الحقيقي وهو الحقيقه الاسمييه فلا يريد ان يطلق اسماء العلوم على الملكة
الحاصلة من التصديقات ايضا فلا وجه للتخصيص بهذين المعنيين قوله ان العلم تلك المعلومات اشارة
بال تفسير الى ان النحو الذي هو اسم العلم في هذا القول بمعنى المعلومات المخصوصه فلا ينافي ما وقع في كلامهم

٩٤
وضوح
شك
منه
بغير
كلام
بما
ان
من
منه
قطي
قطي
داده
ورق
وارد
منه
بما
شكل
سلیم

منه
منه
منه

ان العلم فيه عبارة عن الملكة قوله وهو وظائف هذا الاطلاق اكثر في العرف وشائع بالقياس الى الاول
ولهذا يقال في تعريف كل علم علم بأصول وان كان الاطلاق الاول ايضا حقيقة عرفية قوله او لا حيث
قال الشارح ان حقيقة كل علم مسائل ذلك العلم قوله كما صرح به ثانيا حيث قال العلم هو التصديقات
بالمسائل فان حضر العلم عليها صرح في انها حقيقة عرفية اذ لا يصح الحصر على المعنى المجازي قوله بان اجزاء
العلوم آه فلا يصح ان حقيقة كل علم مسائله وكذا ان حقيقة العلم بها لانه العلم بالموضوع والمبادئ والمسائل
قوله المقصود من هذه الثلاثة اي من جملة هذه الثلاثة لان الغرض منها المسائل لان ندوين العلم
لاجل العلم بها والموضوع والمبادئ مقصودان بالغرض فالقول بان حقيقة العلم المسائل قول حقيقي في
اجزاء العلوم الثلاثة قول مبنى على المسامحة قوله واما الموضوع آه او وعليه ان تصور الموضوع والتصديق
بوجوده داخلان في المبادئ والتصديق بالموضوعية من مقدمات الشروع خارج عن العلم فلا معنى
بعد الموضوع جزء العلم والقول بان المراد نفس الموضوع في العلم كما هو قوله لا يرتبط بسببه فان الرباط
وجوه الوحدة الذاتية للمسائل نفسية لا معنى لا يرتبط بالموضوع في العلم والاجاب انه ان اريد بالمبادئ
ما يتوقف عليه المسائل والتصديق بالوجود داخل فيها لان ثبوت الشيء للشيء فرع ثبوت المثبت له على
ما قيل وان اريد بها المقدمات التي تتركب عنها اول المسائل فهو خارج عنها فاعل من جعل جزء علمه اراد
بها المعنى الثاني وقيل انه وان كان داخل في المبادئ الا ان الاختصاص لمبدئية مثلثة دون مثلثة فلكونه
مبدأ لجميع المسائل عدوه جزءا من المسائل قوله لا يرتبط آه ارتباطا ذاتيا لكون موضوعات المسائل اجزاء
فلا يراد الغاية قوله فالاولى والانسب اه تميز بين ما هو مقصود بالذات عما هو مقصود بالعرض وخطاله
عن مرتبة قوله فمن جعل آه معطوف على قوله ان المقصود بالذات مقدمة ثانية من الجواب قوله
انه يجوز آه طرف متعلق لقوله فالاولى والانسب اي الاولى والانسب بحيث تترك المسائل على حد مع ليجوز ان
يعتبر المقصود بالذات مع ما يحتاج اليه فيكون الامور الثلاثة اجزاء العلوم حقيقة ويكون القول بان حقيقة
العلم المسائل مبنيا على المسامحة بقصر النظر على المقصود بالذات قوله لكن الاول اولى يعني جعل الموضوع والمبادئ
جزءا من المسائل اولى من جعلها جزءا حقيقة فهذا الاولى غير الاولى السابقة فانه عبارة عن ان اعتبار المسائل
على حد اولى من اعتبارها مع الموضوع والمبادئ وهما متغايران في المضمون كما يدل عليه فاء التفسير
في الموضعين ان كانا متساويين في الوجود قوله ان مسائل العلوم آه لا يخفى ان الشارح ادعى الموجبة الكلية
فيكون في الاستدلال ثبوت تزايد المسائل في بعض العلوم فلا يرد ان بعض العلوم لا تستزيد مسائله كعلم الجبر
والقالبية قوله لا يتوقف على تخصيصه في الخارج لتحقيق الوضع للعدومات التي لا يمكن التحصيل الاجمالي اذ لا

ورغم

رغم

حيث

حيث

اعمال

اجمال العلوم فلا يرد ان بعض العلوم لا تنزله مسائل في الوجود في الخارج بل على تحصيله في الذهن في الذهن
 تحصيلها ان تفصيلي واجمالي والكراديهنا الاجمالي فانه قد اخرج الاعتراض فظهر لك ما قيدنا ان تقرير الجواب لا يتوقف
 على ان يكون للمسائل تحصيل في الخارج وان التعرض لا يثبت بان الوجود الاصل لها في الذهن بمنزلة الوجود
 الخارجي للاعيان في حق ترتيب الآثار التزام لما يلزم وتدقيق للاحاجة اليه يدل على ما ذكرنا ايراد قدس سره
 لفظ المعنى منكروا تفرغ فلم يرد على التحصيل في الذهن قوله لو خطت اجمالا وسميت بذلك لاسم فالله لا خطته
 الاجمالية باعتبار الموضوع او الغاية مثلا آله للوضع والموضوع له جميع المسائل المشتركة في جهة الموضوع
 المستخرجة وغيره المستخرجة وحيث لا يكون العلم الذي تميز ايد مسائله متحققا بجميع اجزائه في وقت ما والعلم بها
 انما يسمى عالما باعتبار الملكة لا باعتبار التصديقات بالمسائل وليس من قبيل اوضع العالم والموضوع
 له الخاص لعدم التعدد في الموضوع بل اوضع والموضوع له شخصيان ضرورة كون اللفظ والمعنى شخصيين
 الا ان آله اوضع مفهوم كلي يندرج فيه الاجزاء المستخرجة وغير المستخرجة كما اذا قدر الرجل ان ياد وضع
 له اسما ثم ان لم يعتبر تعدد المسائل والتصديقات باعتبار تعدد الحال كما في العرف كان علما شخصيا وان
 اعتبر ذلك كان علما جنسيا فلما تنافى بين ما ذكره ههنا وبين ما ذكره في حواشي الشرح العنصرية من ان اصل
 الفقه علم للجنس قال لا يحصل الا بالعلم بجميع مسائله اذ لا حقيقة له سواه لا جعل نفسها احدا له بناء على
 ان احد يكون بالاجزاء العلوم الممثلة ايضا ويؤخذ منها الجنس والفصل بتحليل والانتزاع على اختلاف
 الرتب فلا يرد ان المحصر ممنوع بوزان يحصل معرفته بجده بالجنس والفصل على ان الجنس والفصل
 يؤخذان من امر مشترك ومختص بهما جردان خارجيان للمركبة العلوم المدونة لك قال وليس ذلك
 مقدمة للشروع اه اي ليس العلم بجميع المسائل في الواقع مقدمة للشروع انما هي بصورة بوجه ممتاز
 عما عده عند الشارح على ما مر واما انه لا يمكن ذلك قبل الشروع لانه يستلزم الدور او يمكن فاشتغال
 بما لا دخل له في المقصود قال فلماذا اي لان مقدمة الشروع معرفة بالرسم قوله لم يكن صحيحا لانه ليس
 مقدمة الشروع واما ان المذكور رسم كما بينه الشرح فوجه صحته رسمه للاختيار رسمه على حدوده قوله
 لكنه عن التنبيه المذكور لا استدراك ليدفع لوهم من يتوهم انه اذا لم يكن في نفسه صحيحا لا يكون الترتيب
 في التنبيه بان عدم صحته لا ينافي خلوه عن التنبيه المذكور قوله اي ذلك القانون اشارة الى انه لو اورد
 الضمير كان راجعا الى القانون دون المنطق مع قربان المراد به اللفظ قوله عاراي خال عن التنبيه المذكور
 لشمولها الحد والرسم قال العلم بالمسائل اه يعني ما ذكر في بيان الفائدة يدل على ان معرفته بجده يحصل
 من العلم بجميع المسائل الا انه ليس مقدمة للشروع وليس لك لانها تصور العلم بالمسائل

والجواب

نحو

سواء

تصديق بها والتصور لا يستفاد من التصديق بالاتفاق وانما الاختلاف في احكامها وانما كان العلم بالسائل
 هو التصديق بها لان المسئلة من حيث انها مسئلة مركبة جزئية والعلم المتعلق بالمركب الجزئي من حيث
 هو تصديق ولو تعلق التصور بها ايضا يلزم ان يكون شي واحد معلوما تصوراً وتصديقاً من جهة واحدة
 ويصح بما ذكرنا ظاهر ان لا يمكن ان يثبت في الجواب ان المراد بالعلم بجميع مسائله تصوراً ولا شك ان ليس
 بمقدمة الشروع والمراد التصديق بها والمعنى ومعرفة بجهده وتحقيقه لا يحصل الاسباب التصديق
 بجميع المسائل لان تصور المسائل يتوقف على حصولها وحصولها ليس الا التصديق بها كعدم وجودها
 في الخارج وعلى التقديرين لا حاجة الى تغير الدليل واعتبار اطلاق العلم على التصديقات بالمسائل اه
 قال العلم بالتصديق بالمسائل اى مع قطع النظر عن خصوصية الحمل لان اسماء العلوم المدونة لا يستعمل الا
 في التصديقات بالمسائل مع قطع النظر عن خصوصية حاصله عن قياها بغيره من شخص من الاشخاص
 والاختلافات الحاصلة من تعدد المحال لا يضر في تشخصها لانها غير معتبرة في الوضع كالاختلافات الحاصلة
 في زيد بحسب العوارض المتبدلة بحسب الاوقات لا تدخل فيها ما قيل ان تعريف النحو مثلاً لا يصدرق لما
 على التصديقات الحاصلة لكل شخص دون التصديقات الكلية فوسم اذا ليدخل في تعريف غاية النحو
 على تلك التصديقات للحصول لشخص معين بل للحصول في الذهن مطلقاً وهو معتبر في مفهوم التصديق
 انما الكلام في الحصول الشخصي قوله هذا المعنى اه بيان ما ذكره سابقاً بوجه ما صرح به بما نيا قوله
 لما كان الشروع في الدليل على ان تصور العلم بجهده يتوقف اه قوله فاذا تصور تلك الاجزاء اه
 نفسها او باجزاء المحمولة منها بالتحليل او بالانزعاج ان امكن قوله فقد حصل تصوراً لم بجهده قد يقال من غير
 الشئ بجهده لا يحصل بجزءه اجزاء الغير المحمولة عليه لاشئ من هذه التصديقات محمولات على العلم فكيف يكون
 معرفته بجهده يتصور جميع تلك التصديقات والجواب عنه ان المحققين قالوا انه كما يكون بالاجزاء المحمولة
 كذلك يكون بالاجزاء الغير المحمولة قوله لا تصور بجهده جميع اجزاء المحمولة او غير ما كمال نص عليه في شرح المطالع
 ناقل عن شيخ الرئيس قوله لا تصور امر لا يجر فيه الاستبعاد وان يتعلق التصور بالتصديق فانه تعلق احد الطرفين
 بالآخر وفيه توهم اجتماع الضدين قوله بان يتعلق بكل شئ ولو لو جبهه فلا يرد كنهه الواجب فرض اشتراك الجزئي
 على انه قد تقرر عندهم انه باس عام الا وقد خص منه بعض قوله وان يتصور التصديق ان كان علم التصديق
 حضوراً يتصور بجمعه الالتفات اليه والتحصن بما وان كان حصولاً فهو باعتبار الوجود الاصل في الذهن
 تصديقات وبالا اعتبار الوجود الكلي تصورات مع الاتحاد بالذات واختلاف الاحكام باختلاف الوجودين
 كالموجودات العينية فانه قد توهم لزوم عدم اتحاد العلم او العلوم او لزوم كون شئ واحد تصوراً وتصديقاً مع ثباتها

قوله ولما كان الخ دفع دخل مقدر لتفريده انه ما وجه كون معرفته العلم برسمه مقدمة للشروع ولم يكن محترفة العلم بجمده مقدمة للشروع حاصل الدفع ان تصور العلم بجمده يتوقف على تصوير جميع التصديقات بالمسائل كما تقر آنفا وكان تصور جميع تلك التصديقات امرا متعذرا او الموقوف على المتعذر متعذرا فيكون تصور العلم بجمده متعذرا ولهذا لم يحل مقدمة للشروع قوله امر متعذر اى قبل الشروع فيه سواء كان متعذرا في نفسه ايضا كما في العلوم التي تنزايد مسائلها او لا والقرينة على ذلك انه قال لو لم يكن تصور العلم بجمده مقدمة للشروع فيه ولم يزل لم يكن تصور العلم بجمده قوله اذا استدرك الاستدلال دليل كرفتن كذا في التلج فذكر الدليل بجمده تضرعت لما علمت نعمنا وبنينا على التجريد لا رجاء الضمير الآتية الا انه قوله ان مع آه المنع بانداش ان زكاري والمراد بهما منعنا عن الشروع بان طلب ليل على ثبوتها واما منعها بالابطال فليس بمقبول بل غضب لنصب المستدل قوله وكل واحد منها كلمة للتعميم يعني ان المنع ليس مختصا بمنع مقدمة واحدة فقط وليست للتفريق فلا يرد ان قوله كل واحد منها مستدرك لانه ليس قسما للمنع مقدمة واحدة لانه ممنوع متعددة لا منع واحد فيصدق على منع كل واحدة منها ان منع مقدمة معنية قوله لسي سمي منا ووصفها بثبات المقدمة المنوعة بالدليل او بدعوى بدايتها واذالة خفاؤها واما مجرد دعوى بدايتها فلا يدفع المنع الا ان يكون بدايتها في غاية الظهور فيكون اشارة الى ان المنع مكاتبة او بتغيير الدليل وشرک تلك المقدمة قوله ومناقضته اه في الصراح المناقضة نحن برخلاف يكدر كرفتن النقض بان ذكره بناب وبناب من المناقضة ظاهرة وسي نقضا تفصيليا لتعيين محل النقض فيه قوله ولا يحتاج اه لان معنى طلب دليل عليها اظهرها للجمل في ذلك لا يقتضي الشاهد قوله لسي سند المنع ومستند في الصراح سند بالتحرير بخلاف بوي بانها زبلندي وكوه وتكسيكاه والكلام على السند بالمنع غير مقبول وبالابطال مقبول مطلقا ونافعا وان كان مساويا بالمنع اى تقيض المقدمة المنوعة لان الابطال احد المتساويين يستلزم البطل الاخر بخلاف اذا كان اعم فان ابطاله ليعز المستدل لانه يستلزم ابطال المقدمة المنوعة وكذا اذا كان اخص لان ابطاله لا يستلزم ثبوت المقدمة المنوعة قوله بان يقول ليس اه واما منعها بمعنى طلب الدليل عليها واظهارها للجمل لهما فلا معنى له قوله نقضا اجماليا لكونه نقضا في اجمال اعم تعيين متعلقة ودفعها اما بالمنع او بتغيير الدليل قوله ولا يرد هناك من شاهده لانه لو اعتبر مجرد الدعوى عدم صحة الدليل يلزم السداد باب المناظرة وحصر الشاهد في خلف الحكم او استلزام الخ قوله وان لم يمنع اه ليس مراده ان عدم المنع شرط في المعارضة حتى يرد عليه ان المعارض يجوز ان يكون مانعا وناقضا بل مراده ان المعارض من حيث انه معارض لا يكون مانعا وناقضا قوله مقابل الدليل المستدل بان ثبت خلاف ما ثبت دليله والتقييد بالمستدل لان الاصل في مباحث المناظرة الاستدلال ولذا قال قدس سره اذا استدلل على مطلوب بدليل والا فقد اقام

بداية الدعوى مقام الاستدلال ويعارض بالدليل قوله على تقيض مدعاه آم بلا واسطة او بلا واسطة دلالة على
ظاهر مدعاه ولو قال على خلاف مدعاه لكان مثل اذ اقامت على حدوث العالم في مقابلة دليل قدم العالم
معارضته مع انها ليسا متناقضين قوله فذلك اى الايراد المخصوص قوله يسمى معارضته في الصراح
معارضته مكافات كردن بدراجه ديگرى كند ومقابلة كردن كتاب بكتاب و دفعه بالمنع والنقض لا
بالمعارضته لان الدليل الواحد يعارض اوله كثيرة اذ لا ترجح بكثرة الادلة فلا فائدة في المعارضته
قال فلا حاجة الى ثقله لانه عبارة عن تعلم مسائل العلم والمسئلة لا يكون الاحكام نظريا على ما تقرر عندهم
فلا يتوقف هذا الحكم على كون التعلم كسبيا ولا يرد عليه انه يجوز ان يكون محتاجا الى التعلم باعتبار اطرافه
لان ذلك ليس احتياجا الى تعلم المنطق بل الى تعلم اطرافه قال فالتج في تحصيله وذلك القانون الى
قانون آخر لكونه نظريا محتاجا الى نظر والنظر مجموع تركبتين حركة تحصيل المبادئ المناسبة وحركة
لترتيبها والاشك ان تحصيل المبادئ وترتيبها محتاجان الى القانون يعرف به صحتها كذا ذكره المشهور
في شرح المطالع ولا يمكن ان يكون ذلك القانون هو القانون الاول لا متناع تحصيل الشيء من نفسه
اذ لا تغاير حتى يتصور التحصيل والسببية بينهما فاحتج الى قانون آخر ويرد عليه انه يجوز ان يكون في مرتبة من الترتيب
مبادى مناسبة ضرورية وترتيبها يدعى الاحتياج فلا يحتاج في صحة ذلك الفكر الى قانون نعم يجب ان يكون
ذلك الفكر الجزئى مندرجا تحت قانون وموافقا له ولا يجب استخراج منه شئ ثبت الاحتياج اليه
كذا استفاد من كلامه قدس سره في حواشى المطالع قوله لان الاكتساب اما للتصور اه فان
قل قد علم ان القانون الذى يفيد معرفة طرق اكتساب النظريات من الضروريات هو المنطق فما
الحاجة الى اقامته الدليل على ان المنطق مجموع قوانين اكتساب فقلت اللازم مما سبق ان
المنطق جميع القوانين التى يحتاج اليها فى اكتساب النظريات واما ان القانون الذى يحتاج
اليه فى اكتساب المنطق داخل فيه فلذا تعرض قدس سره فلا الاشبات ان المنطق مجموع قوانين
الاكتساب مطلقا قال والتقدير ان الاكتساب اه بناء على ما مر من قولنا من شرح المطالع وقد حقت
ما يرد عليه وانما يتعرض بهذه المقدمة اذ بها يثبت المقدمة المتنوعة اعنى لزوم الدور والتسلسل قال
ولتقديم الجواب اه خلاصته ان احد المذورين انما يلزم اذا كان كله بدويا او نظريا لم لا يجوز ان يكون
بعضها بدويا وبعضها نظريا فلا يلزم شئ من المذورين فاللايق ان يقول حتى لا يلزم الاستغناء عن
يلزم الدور والتسلسل الا انه اورد بطريق الدعوى والاستدلال للدلالة على ان الاحتمال الثالث
محقق فى نفس الامر وليس مجردا احتمال عقلى قوله فان انتاجه اشارة بذلك الى ان فى قوله كاشك

الاول تسامح والمراد قولنا الشكل ينتج قوله لا يحتاج الى بيان اى اثبات الدليل تفسير القولين قوله
 بل كل من تصوراته اضراب عن قوله بين ابانه بديهي اولى يكفي في الجزم تصور الطرفين الذي يكفي في النتيجة
 على مفهومات اصطلاحية وانتشار بيان بدايته المضروب الاربعه الى ان معنى قولنا الشكل الاول ينتج ان ضرب
 الاربعه ينتج لان بعض ضروبه تعقيد قوله جزم بديهية باستلزامها لان تصور المحتين كالتين على هئيه اضرب
 الاول يستلزم العلم باندرج كل الاضرب تحت الاوسط وكل الاوسط تحت الاكبر وذلك يستلزم بالضرورة العلم
 بلزوم اندراج كل الاضرب تحت الاكبر وانتشار لقوله باستلزامها اياها الى ان المراد بقولهم انه ينتج انه النتيجة لازمه
 له متشع الفك كما عنه قوله هكذا حال باقى الضروب فان تصور ما وتصور النتيجة الحاصلة منها يستلزم الجزم
 باستلزامها اياها وقوله علم وجود لازم قطعاً بيان للانتاج وقوله وعلم معطوف عليه وبيان لكون انتاجه
 عيناً كافياً فيه تصور القياس الاستثنائي اعني المقدمتين في تصور النتيجة الحاصلة منها اعني وجود لازم
 يعني حكم بديهية من غير احتياج الى بيان بل يجزى تصور المقدمتين وتصور النتيجة باستلزامها لهما فما قيل
 يستفاد من كلامه قدس سره ان الانتاج لازم بين الشكل الاول بالمعنى الاعم والقياس الاستثنائي المتصل
 بالمعنى الخاص لو لم يقله اذا استثنى لقيض الثاني نحو ان كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه ليس بحيوان ينتج
 انه ليس انسانا قوله وكذا الاستثنائي المستعمل بديهي الانتاج وكثيره فان الحكم فيها بعد تصور الطرفين على نحو
 الذي هو مناط الحكم بديهي اولى قوله هذه المباحث لم يقل المسائل لان المسئلة لا تكون الا نظرية كما صرحوا به
 قوله ان يكون في بعضها اشارة الى ان هذه الفائدة غير مطردة بخلاف الثاني قوله ان يتوصل بها
 ولم يجعل من المبادئ المبينة لا يتصلها الى المطالب الكسبية ايضا لا قربيا ولا بعيدا قوله انما يكون بطريق النظر
 اذ ليس من القضايا التي قياساتها منها ولا من الحديسات فيكون بالنظر كان بين الشكل الثاني
 شكل الاول بالرد وكل شكل اول ينتج فحتاج في معرفته صحة هذا النظر الجزئي الى قانون آخر ان
 التقدير ان الاكتساب لا يتم الا بالمنطق فيعود لزوم الدور والتسلسل قوله ذلك النظر اه اى لا نسلم ان
 ذلك النظر يحتاج الى قانون آخر انما يلزم ذلك لو كان ذلك النظر الجزئي الواقع في البعض البديهي نظريا
 انتاجه بل هو بديهي الانتاج فالكسبي من المنطق يكتسب من بعضه البديهي بطريق جزئي بديهي الانتاج
 ولا يخفى انه يمكن الجواب باختبار ان كلمة نظري ومنع لزوم الدور والتسلسل يجوز ان يكون استفادة من
 مبادئه البديهية بطريق جزئي بديهي الا انه لما كان ذلك خلاف الواقع لم يتعرضوا لهذا الجواب بل على ما حققه
 قدس سره من انه يمكن تفصيل نظري بنظري بديهي ولا يحتاج الى المنطق كما مر وما على ما ذكره الشرح من
 ان كل نظري يحتاج في اكتسابه الى قوانين المنطق فلا يتم كما لا يخفى وقد ذكره قدس سره في حواشي المصالح

قال ههنا متفانين اى دعوتين فالمقام بفتح الميم لانه محل القيام المدعى والنصم ونصم من قرر بنصم الميم
فاحتاج في تطبيق عبارة الشم عليه الى تكلفات قال وان نرضنا اتماما اى في نفسها بان قطع النظر
عما يرد على مقدمتها لا من حيث انها معارضة فلا يثبت في قوله لا يصلح للمعارضة قوله فيل عليه القائل
مولانا سعد الملة والدين التقنا زانى وعبارته هكذا يمكن ان يكون جوابا عن معارضة تقريه بها
ان يقال لو افقر ككتاب النظريات الى المنطق لزم المحال لانه ليس بدیهيا والا لاستغنى عن تعلمه
دالتاى باطل ضرورة افتقار الفوائين المذكوره الى تعليم قعین ان يكون نظريا والتقدير ان الكتاب
النظري يحتاج الى المنطق فيحتاج المنطق الى قانون آخر فيقل الكلام اليه حتى يلزم الدور او التسلسل
وهذا انيدفع ما يقال ان المذكور في معرض المعارضة لا يصلح للمعارضة انتت قوله يدل على انتفاء
آه لان المنطق سواء كان عبارة عن المسائل او التصديقي بها لا وجود لها الا في الذهن فاذا لم يكن
حاصلا فيه يكون متفانيا في نفسه فاندفع ما قيل هذا غير مسلم بوزان يكون ثابتا في نفسه ويكون ممتنع
الحصول فلا يتصف باحد هما اصلا قوله ولا تعلق له بكونه محتاجا اليه لا اثباتا ولا نفيا فيكون قضينه
الملازمة اعني لو كان محتاجا اليه لكان بدیهيا او كسبيا التافيه والاتفاقية لا ينتج في القياس الشثنائي
قوله اذ يصح اه دليل لقوله ولا تعلق له بكونه محتاجا اليه يعني كما يصح كون المنطق غير محتاج اليه مقدما
لكونه بدیهيا او نظريا يصح كون المنطق محتاجا اليه مقدما له فلا يكون كونه بدیهيا او نظريا لازما لشي منهما
بخصوصه بل الوجود المنطق في نفسه سواء كان محتاجا اليه او لا فلا ينتج استثناء نقبض الثاني نقبض
احد المقدتين على التعيين قبل ان انتفاء في نفسه يستلزم عدم الاحتياج اليه فلا يصح لقوله لا تعلق له
بكونه محتاجا اليه لانه حصل له التعلق بالواسطة بان يقي المنطق لا يحتاج اليه اذ لو كان محتاجا اليه
لكان موجودا ولو كان موجودا لكان اما بدیهيا او كسبيا وكلاهما باطوانجاب انا لا نسلم انه لو كان محتاجا
اليه لكان موجودا لجزا الاحتياج اليه في كونه بدیهيا مع انتفاء في نفسه غايته عدم وجودها لاجله
يحتاج اليه اعني التمييز بين الافكار الصحيحة والفاصلة يدل على ذلك ما سيحي من قوله ويمكن ان يقي
لما بين آه حيث نرد بعد ثبوت الاحتياج اليه في كونه بدیهيا او نظريا ممتنع التخصيل وما قيل
في الجواب ان العقلاء لا يكتفون باقامته ما يدل على نفى وجود الشئ على نفى صفة مخصوصة والمقصود بعد
هذا الجمل واستبعاد قصد المعارض ذلك فليس بشئ اما اول قال ان الكتب مشحونة بالاستدلال نفى
وجود الشئ على نفى صفة مخصوصة اذا كان ذلك النفي مقصودا كاستدلالهم بلزوم نفى وجود الواجب
على نفى زيادة وجوده واستدلالهم على عدم زيادة الوجود مطلقا بعدم كونه موجودا امثال ذلك

لمن تتبع الكتب الكلامية والحكومية وأما ثانياً فلان المقصود رفع ما ذكره الشرح من انه لا يصلح للمعارضته وكونه
 مستبعدا لا يضره قوله المنطق آه تقريره اذا عرضت على قوانين الاستدلال انه لو افتقرت الى المنطق
 لزوم الدور او التسلسل والثاني باطل بيان الملازمة انه كسبي وكل كسبي محتاج في تحصيله الى قانون وهو
 ايضا كسبي لكونه من المنطق فيدور او تسلسل بيان الصغرى انه لو لم يكن كسبيا لكان بدسيا وهو بطلان
 لا يستغنى عن تعلمه وهذا التقرير اوردته المحقق التفتازاني في شرحه للرسالة قوله المحتاجة الى المنطق اى على
 زعم المستدل فان المعارض لا يعترف الاحتياج الى المنطق قوله ولم يلفت الشرح آه اشار به الى
 انه معلوم لا شمر حيث ذكره في شرح المطالع الا انه لم يلفت اليه هنا لعدم مناسبة للمتن اذا كان المناسب
 ح تقديم ذكره في النظرى لانه الذى جعله المعارض ملزوما للدور والتسلسل المستلزم لعدم الاقتصار واما
 نفى البداهة فالخصم معترف به لا يثبت النظرية فاجاب غير محتاج اليه انا ذكره للاشارة الى المعارضة فالتسا
 تاخير قوله وان يشير الى لزوم آه ليكون اشارة الى التقرير المذكور قوله لان يقتصر آه كما هو المتبادر
 من عبارته قوله لعني ان المعارض آه اى مطلقا لا بالتقرير المستفاد من ظاهر عبارة المتن كما وهم
 لان التقرير المذكور في شرح المطالع آه المعارض غير هذه التقرير فاقبل ان هذا اعتذار عن جميع التقريرات
 المذكورة ايضا وهم قوله مقابلة الدليل بدليل آه في التاج المقابلة روى فراروى كرون والممانعة
 كسى را از چيزى بازداشتن والباء في بدليل للتعدي فالمعنى روى كرون دليل مستدل را دليل ديگر
 كه باز دارند است دليل مستدل را از ثبوت مقتضاه او وهو عينه ما قبل المعارضة اقامه الدليل
 على خلاف ما اقام عليه المستدل فماتوهم من اختلاف المعنيين وجعل احدهما تعريفا مبنيًا على المسامحة
 ليس بشئ وكذا قيل المعارضة فى الاصطلاح دليل يدل على نقض المدعى لان قوله عورض ويعارض
 ومعارض متشابه على كونها فى الاصطلاح بالمعنى المصدرى والكان فذيل على الدليل مسامحة قوله
 التمييز عند العقل تمييزا آه اى ليس المقصود حصر مطلق التمييز التام حتى لا يصلح بل التمييز بل التام اى التمييز الذى
 هو للعلم فى نفسه واعتبر فى جملة على علو منفرد عن علم آخر وكذا المراد من زيادة البصيرة زيادة فى حدودها
 وليس المراد التمييز التام من التمييز الاول والزيادة على البصيرة السابقة اذ لا يلزم سبق شئ مما يوجب
 التمييز على العلم بالموضوع وما قيل انه يفيد تمييزا تاما باعتبار الترتيب الذى اعتبره المصنف فى مقدمات الشرح
 وانه كاليزوالاخير من العلل التامة مما لا يفوه به عاقل لان الكلام فى تمايز العلوم مطلقا قوله عن التصديق
 آه لعني ان المراد بقوله ان موضوعه ما يقع فى جواب هذا السؤال اذ ليس الاستفهام المذكور موجبا
 للتمييز قوله كما اشرنا اليه فى بيان قول الشرح فلان تمايز العلوم بحسب تمايز الموضوعات حيث قال

وذلك لان المقصود من العلوم آه وقد حمل بعض الناظرين الاستارة الى ما ذكره قدس سره من ان التمييز يحصل
 بتصور العلم بغايته ولعله كان في نسخة لما اشترنا اليه بالام فنجعل التعليم التقييد التمييز بالتمام وهو سهو لان حصول
 التمييز بغير الموضوع في الجملة بين الاحتياج الى برهان ثم اعترض بان تصور العلم بالغايته لا يتميز به مسائل عن مسائل
 العلوم الاخر لجواز اشتراك العلمين في المسائل والاختلاف بينهما البحث فغاية العلم بالغايته ان يعلم ان هذه
 المسئلة من علم كذا ولا يلزم ان يكون من علم آخر ولما دخل في غايته كل منهما فقول الشا اذا تصور العلم بغيره
 وقفت على جميع مسائله اجمالا آه لا نيا في ما ذكره ههنا من ان العلم لا يتميز عند العقل الا بعد العلم بموضوعه حتى يحتاج
 الى الاعتذار بان زيادة التمييز لا يحصل الا بعد العلم بالموضوع اقول تمييز العلم حاصل بالعلم بالغايته واما تمييز
 كل مسئلة عن مسائل العلوم الاخر فلا يحصل بالعلم بالموضوع ايضا لجواز اشتراك العلمين في الموضوع والاختلاف
 بينهما البحث على ما قالوا قوله بهذا كلام القوم وليس مرضي الشا حيث علل في شرح المطالع تقديم تعريف
 الموضوع المطلق بما ذكره قدس سره بقوله بل الحق انه لما كان المقصود آه قوله ويتبادر منه آه حيث نسب
 المخصوص والعموم الى المفهومات التصورية قوله فلذلك اى لما يتبادر الى انفسهم اعترض عليه فان
 لو كان المقصود التصديق بالموضوعية لم يتوجه الاعتراض قوله علما بالكنه اى بتفصيل اجزائه وانما
 فسرنا بذلك لان العلم بالكنه قد يطلق على حصول الشئ في الذهن بنفسه لا بام صادق عليه قوله ذاتيا
 للخاص اى دخلا في ما بينه سواء كان محمولا او لا قوله وكلاهما ممنوعان اى لا نسلم ان مقدمته الشرع
 تصور موضوع المنطق بالكنه ولا نعم ان مطلق الموضوع جزء منه لا بد لكل منهما من دليل قوله بان الخاص
 ههنا اعني موضوع المنطق بتقييد الجواب للمعرض يعني ان الخاص ههنا مفيد العام مطلق او ان المراد بالخاص
 ههنا المفيد وبالعام المطلق سبيل على التخيير ولا شك في ان معرفة المفيد من حيث انه مفيد مسبوقة بمعرفة المطلق
 لتحقيق الشرطين المذكورين قوله حتى يصح اه اى حتى يكون مفيدا فيصح توقفه على معرفته اه قوله بل المط
 اه لانها مقدمته الشرع اذ بهما يتميز العلم عما عداه لا تصور مفهوم موضوع المنطق قوله وليس ذلك
 مفيدا بل ما يصدق عليه المفيد والجواب ولما كان بناء الاعتراض ان المراد تصور الموضوع و
 في الجواب تسليمه لكن المراد بالخاص والعام المفيد والمطلق وفي الرد التصريح بذلك لان المراد تصور
 ما يصدق عليه المفيد جعل قدس سره كلها تحت قوله فلذلك وعطفت البعض على البعض قوله بل الحق
 اه ضرب عايفهم من قوله فسقط ما ذكرتم اى فسقط ما ذكرتم من جواب الاعتراض ولفي الاعتراض فلا يكون
 ما يتبادر من كلام القوم حقا بل الحق ان الحق وجه ايراد تعريف مطلق الموضوع انه لما كان المقصود من
 قوله العلم بالموضوع مقدمته الشرع والتصديق بان الشئ الفلاني اه وهذا الحق يمكن حمل كلام القوم

عليه بان يكون المراد بقوله لا بعد العلم بموضوعه التصديقي بانه موضوع العلم فلا بد في المنطق من التصديقي بان
الشيء القلاني موضوع المنطق ولما كان موضوع المنطق الذي هو محمول في هذا التصديقي لكونه مقيدا لخص
من مطلق الموضوع والعلم بالمفيد من حيث انه مفيد مسبق بالعلم بالمطلق لانه هو المطلق مع المفيد وجب
اولا اي قبل الشروع في البرهان تعريف مطلق الموضوع فلاشأرة الى ذلك التاويل خص قدس سره
الا عراض بما يبادر منه قوله والحاصل اه اي حاصل قوله بل الحق واقا وبه امرين اتحد بها اذا ثبت
كون المتبادر من كلاهما غير حق ليصح الاضراب فان اللازم مما سبق بقا لا اعتراض على دليله ولا يلزم من
عدم تمام الدليل ان لا يكون المدعي احقا والثاني ان ما سبق من كون الموضوع محمولا في التصديقي
المذكور انما هو بطريق التمثيل ولا يتعين ذلك قوله في هذا المقام اي في مقام ان العلم بموضوع المنطق مسبق
بالعلم بالمطلق الموضوع قوله اصلا سواء كان ذلك التصور بالكنه او بالوجه قوله لانه عارض له اذ وصف
الموضوعية انما عارض بعد تدوين المنطق والبحث عن احواله فيه قوله الى بيان مقومته اي تعريف مفهوم
مطلق الموضوع قوله سواء جعل اه لكونه ما خذاني التصديقي وصفنا عنوانيا ومحمولا قال بحيث فيعين
عوارضه الذاتية اي يحل عليه او على انواعه او على اعراضه الذاتية او على انواعها على ما سيحكي في التاميم قوله
عن عوارضه الذاتية اي جميع عوارضه بمعنى ان عارض له ذاتي يستخرج من القوة الى الفعل بحيث عنه
فلا يرد النقض على تعريف الموضوع بالمساوي له على ما توهم قوله موصولة لان الشيء الذي لاجله الحق
متعين في نفسه قوله احد الضميرين اه من غير تعين لان الاتحاد حاصل من الجانبين واختار في التفسير
رجوع الاول الى ما يفكر به منه قوله وحاصله اه لان المراد الاتحاد في المفهوم فقوله بجزء عطف على ما هو
هو ولو اريد الاتحاد في الصدق يدخل منه ما يلحق بجزءه او لما يباويه فيكون ح قوله او بجزء عطف لذاته
قال في موضوع كل علم انما يظهر ان بقول موضوع العلم زاد لفظ كل للتخصيص على ان التعريف لا اختصاص
له بموضوع علم دون علم قال في ذلك العلم اشارة الى ان الضمير في عبارة المصباح الى علم باعتبار
معلومية بانتساب الموضوع اليه سابقا فلا يرد انه لا يصح ارجاع الضمير الى كل ولا الى علم كما مر في تعريف
الترتيب ولك ان ترجع الضمير الى علم وتعتبر العموم بعد ارجاع الضمير كانه قيل موضوع كل علم كما مر في تعريف
الذاتية اي علم كان قبل عن عوارضه الذاتية لتفصيل الكلام ان كمال الانسان معرفته احيانا الموجودات
من تصوراتها والتبصيرات باحوالها على ما هي عليه بقدر الطاقة ولما كان معرفتها بخصوصها مستعدة مع
عدم افادتها كما لا معتد بها لتغيرها وتبدلها اخذوا المفهومات الكلية الصادقة عليها ما ذبته كانت او عرضية
وخرجوا عن احوالها من حيث انطباقها عليها ليفيد عليها الوجه كلي علما باقبا ابدالها بها ولما كان احوالها متشعبة

ونسبها منتشرة متخلطة متعسرة الاعوجاج والاحوال الذاتية المفهوم ومفهوم جعلوا علما منفردا بالشرع والدين وعمدة الاحوال
 الذاتية ونسبوا بها ما يكون محمولا على ذلك المعوم اما الذات او الجزئية الام المساوي فان له اختصاصا بالشي من حيث
 كونه من احوالها ومن احوال مقدمته والخراج المساوي له سواء كان شاملا لجميع افراد ذلك المفهوم على
 الاطلاق او مع مقابلة التضاد والعدم والملكية دون مقابلة السلب والايجاب اذا المتقابلين في تقابل
 الايجاب والسلب ولا اختصاص لهما المفهوم دون مفهوم ضبطا لا انتشار بقدر الامكان فاستنبوا
 الاحوال شاملة على الاطلاق لنفس الموضوع والشاملة مع مقابلتها لانواعه واللاحقة للخراج المساوي لعرض
 الذاتية ثم ان تلك الاعراض الذاتية اما عوارض ذاتية شاملة لها على الاطلاق او على التقابل فانسبوا
 العوارض الشاملة على الاطلاق لنفس الاعراض الذاتية والشاملة على التقابل لانواع تلك الاعراض او
 لك عوارض تلك العوارض وهذه العوارض في الحقيقة قيود للاعراض المثبتة للموضوع ولانواع
 لانواعها لكثرة مباحثها جعلت محمولات على الاعراض وهذا تفصيل ما قالوا معنى البحث عن الاعراض
 الذاتية ان ثبتت تلك الاعراض لنفس الموضوع ولانواعه ولا عرضة الذاتية ولانواعها واعراض
 انواعها وما ذكرنا اندفع ما قيل انه ما من علم الا وبحث عنه عن الاحوال المختصة بانواعه فيكون بحثا عن الاعراض
 الغريبة للموضوع بالواسطة امر اخص كما يبحث في الطبيعي عن الاحوال المختصة بالمعاون او النباتات والحيوان
 وذلك لان المبحث عنه في الطبيعي ان الجسم اما ذو طبيعة او ذو نفس المختصة او غير التي وهي من عوارضه
 الذاتية والبحث عن الاحوال المختصة بالعناصر والمركبات التامة وغير التامة كلها تفصيل بهذه العوارض
 وقيودها ولا يستعاب الفاضل المحقق الدواني هذا الاشكال قال معنى قوله يبحث عن عوارضه الذاتية
 ان يرجع البحث فيه اليها بان ثبتت اعراضه الذاتية او ثبتت لنوعه ما هو عرض ذاتي لذلك النوع او لعرضه
 الذاتي ما هو عرض ذاتي لذلك او ثبتت النوع العرض الذاتي ما هو عرض ذاتي لذلك النوع ولا يحصى
 عليك انه يلزم مع دخول العلم الجزئي في العلم الكلي علم الكثرة المتحركة في علم الكثرة وعلم الكثرة في علم الطبيعي للشي
 يجب فيها عن العوارض الذاتية لنوع الكثرة او للجسم الطبيعي او لعرضه الذاتي او لنوع عرضته الذاتية
 قائل بل من حيث الصحة والمرض قيد المعروض المستفاد من اضافته احواله وليس بياننا للاحوال فاما
 من حيث استعداد الصحة والمرض لانه يبحث عنها في الطب وقيد الخيشية من تنتم للموضوع لا يبحث
 عنه في العلم وكذا الحال في قوله من حيث الاعراب والنبات قائل كان يجب ان يدرك الامور الغريبة
 الحقيقية السببية فانه لا يحسن الانسان لذاته لا الجزئية اعني الناطق على ما فهم لان الغريبة تقتضي الحدودث و
 هو من خواص المادة فيكون للحيوان ايضا وغل في عروضة وان اريد به الانفعال الذي يمنع ذلك لادراك

بحث

فقولنا حتى تساوية فلذا وقع في الكتب مثالا لها قوله ما يكون محمولا عليه لان مسائل العلوم قضايا حليته و
 لذا فسر البحث بالحل ومعنى بالبحث الشيء ما يحل على الشيء قوله خارجا عنه بناء على ان ثبوت الذاتي للشيء بعد العلم
 بكونه ذاتيا والمسئلة لا بد ان تكون نظرية قوله يتباحثون اه السببية على ان المراد المفهوم لا ما يصدق عليه
 قوله واعلم اه دفع لما سبق الى الوهم من انه اذا كان العرض الاول عارضا للشيء لذاته يكون بين الثبوت
 له فلا يكون اثباته مطلوبا في العلم لوجوب كون المسائل نظرية وحاصل الدفع ان انتفاء الواسطة في الثبوت
 في الواقع لا يستلزم عدم انتفاء الواسطة في الاثبات اى العلم بالثبوت فيجوز ان يكون العارض لذاته غير
 بين الثبوت فيطلب في العلم بالبرهان واعلم ان معنى كون الشيء واسطة لثبوت وصف الامر ان يكون ذلك
 الشيء عليه لثبوت ذلك لوصف لذلك الامر وهو على قسمين احدهما ان لا يثبت ذلك لوصف الواسطة اصلا فكل
 هناك عارض واحد وعروض بالذات والا اعتبارا كنقطة العارضة للخط الواسطة التناهي وكلا عارض القاطن
 بالممكنات الواسطة الواجب وثانيهما ان يثبوت الواسطة بذلك لوصف ولبواسطة تاتى بصف ذلك الامر
 لا بمعنى ان هناك الصافين حقيقتين لا تتنازع قيام الوصف الواحد بموصوفين حقيقة بل انصاف واحد بالحقيقة
 الواسطة ويتبعها لذلك الامر والاعتبار على جواز تعدد الشيء بالا اعتبار وهذا القسم يسمى واسطة في العروض
 ثميرها عن القسم الاول ثم ان المعبر في العرض الاول عدم الواسطة في العروض لضعف عليه قدس سره
 في حواشي المطالع وذلك لانه لو اعتبر عدم الواسطة في الثبوت بالمعنى الاعم يكون المعبر في العروض الذاتي
 الغير الاول وجود الواسطة في الثبوت اعني الجزاء والاستادى فيلزم اخصار مسائل العلوم في القضايا الضرورية
 لان الاعراض الذاتية مقتضى ذات الشيء اوجبه او مساوية فيمتنع انفكا كما عنه ويلزم ان لا يكون العرض
 الذاتي اخص من الموضوع مع انهم صرحوا بجواز ذلك وكونه لاحقا لامر اخص فالمراد بقوله لا يكون
 واسطة في ثبوتها القسم الثاني منه لا الاعم فلا تخالفه بين كلاميه الا ان حمل ههنا لان مقصوده دفع الالتماس
 المذكور ونشأه عدم الفرق بين الواسطة في الثبوت والواسطة في الاثبات قال كالحركة بالارادة
 الاحقة اه اى المتحرك بالارادة بالقوة وعده من الاعراض بناء على ان الحساس والمتحرك بالارادة
 لا يجوز ان يكونا فصلين للحيوان اذ الماهية الحقيقية لا يكون لها فصلا في مرتبة واحدة فالحال زمان
 للفصل اقيام مقامه بجالته قال بواسطة التعجب اى المتعجب بالفعل فانه مساو للانسان اذ لا يوجد فرد
 منه لا يكون متعجبا فانه يعرض الاطفال في الهند ولذا ايضا يكون وكون المتعجب سببا للخوف والفرح مثلا
 لانها في كون المتعجب معروضا للضاحك بلا واسطة قوله التي تبحث عنها في العلوم التقييدية الاشارة الى
 انه المتنازع فيه لا يكونها اعراضا ذاتية بمعنى استنادها الى الذات واختصاصها بمفهومية قوله ليست

بصحة لعل التانيث بتاويل المقدمة والاظهار وليس اى الجعل المذكور لصحح ذكر اسم في شرح المطلاع
لعدم الصحة ^{جملتين} الاول ان المبحث عنه في العلم الآثار المطلوبة له اذ المقصود معرفة حال التوخيغ والاما
هو اعم منه والآثار المطلوبة له هي الاعراض المعينة المختصة التي بمعرفة بسبب استعدادها المختص به واللاحق
بواسطة الجزر والاعم بعمده وغيره وفيه نظر لاننا نسلم ان الآثار المطلوبة بين الاعراض المختصة فان ما يختص
بمقدمته ايضا من الآثار المطلوبة لاستناده الى ما يتجدد معنى في الجعل والوجود بخلاف الخارج الاعم
قال الشيخ في الشفاء وانما سميت اعراضا ذاتية لانها خاصة بذات الشيء او جنس ذات الشيء فلا يتخلو عنها
ذات الشيء او جنس ذاته اما على الاطلاق واما بحسب المقابلة ولو سلم فيجزان يختص بقيود مختصة فمميز
من الآثار المختصة بخلاف اللاحق بواسطة الخارج الاعم فانه لا يجوز تخصيصه لانه مجرد تخصيص نسبة فقط
والمعتبر تخصيص الامر لوجوب ذلك التخصيص كالقديم نص على ذلك في الشفاء الثاني ان علم الحساب مما جعل علما
علمية لان له موضوعا عليا وهو العدد فينظر صاحبه فيما تعرض له من جهة ما هو عدد فلو كان الحاسب
ينظر فيه من جهة ما هو كم كان موضوعه الكم لا العدد وفيه بحث ظان مجرد النظر فيه من جهة الكم لا يقتضي
كون الكم موضوعا له انما يلزم ذلك لو لم يبحث فيه عن الاحوال التي لحقته لكونه عددا ولذا عدل عنه السيد ^{قطبي}
قدس سره الى انه يلزم اختلاط مسائل العلم الاعلى والادنى اذا كان الاعم موضوعا بعلم كما في الكرة مطلقا
والكرة المتحركة وفيه ايضا نظر لان غايته ما يلزم ما ذكره ان لا يبحث عنه في العلم الادنى لكونها سبحانه
عنها في العلم الاعلى وذلك لا يقتضي ان يكون من الآثار المطلوبة بموضوع العلم الادنى على ان لزوم
الاختلاط ايضا مما لا يحل في العلم الادنى على الاخص وفي العلم الاعلى على الاعم قوله اول ما يساويه اى
في الوجود سواء كان محمولا عليه او لا على ما قال قدس سره في حاشية شرح المطلاع من انه يبحث في الطبيعي
عن الالوان مع انها محمولة عليه بواسطة سطح الذي يساويه في التحقق فان الجسم ابيض بواسطة ان سطحه
ابيض ^{قَالَ} ان العوارض اى العوارض باعتبار انقسامها الى الذاتية وعدمها مستقلة فلا يزدادها
بالقسمته الاولى اثنان وبالقسمته الغير الاولى يزيد على الستة ^{قَالَ} لاستنادها الى ذات اى نسبتها
الى الذات نسبة قوية بناء على ان الاستناد في اللغة توكيد كقولهم ان لها خصوصية بالذات لازمة كانت
او مقارنته ليست بما عداها من العوارض والكائنات لازمة كالسواد للغراب وهي كونه لا حقيقة بلا واسطة
او بواسطة لها خصوصية بالتقويم او بالمساواة ^{قَالَ} مستندة الى الذات في الجملة اى بواسطة مقومة
والكم يكن الواسطة مستندة اليه بل الامر بالعكس بخلاف الخارج المساوى فانه مستند اليه لكونه عارضا
له مساوياياه ^{قَالَ} بواسطة انه جسم اه فان الحركة عارضة لذات الجسم والكان لقيضها الطبيعة او الارادة

اذ الفاسر **قال** الخارج الاخص اى مطلقا كما الضحك لعارض الحيوان بواسطة الانسان او من جهة كمال الصالح العارض
 للابيض بواسطة الانسان **قال** بواسطة الانسان وان كان عروضة للانسان بواسطة التعجب **قال**
 وهو اخص من الحيوان وخارج عنه ضرورة خروج الكل عن الجز **قال** كالحركة العارضة آه هذا المثال تخيلي
 لان النار ليست واسطة في العروض بل في الثبوت اذا الحرارة القائمة بالما غير الحرارة القائمة بالنار والمثال
 الصحيح كاللون العارض للجم بواسطة سطح كذا في شرح المطالع **قوله** ^{يعني} ان الثلثة الاول اه تحقيق لوجوده
 في هذه الثلثة بل بالقياس الى الثلثة الاول حتى يصير وجهها ^{تخصيصها بهذا الاسم} **قوله** لما استندت الى الذات
 يعني ان الثلثة الاول لما كانت قوية النسبة الى الذات نسبت الى الذات بخلاف الثلثة الباقية فانها
 ليست بهذه المشابة والكانت عارضة له فكان فيها عزائه بالقياس اليه **قال** لا يبحث فيها الا عن
 الاعراض الذاتية اى لا عن الاعراض الغريبة كما يقتضيه السياق فالمراد المحصر الاضافي وان كان في الواقع
 تحقيقا اذ لا يبحث عن الذاتيات ايضا **قال** الشيخ في الشفاء ان المحمول في المسئلة لا يجوز ان يكون طبيعة
 جنس او فصل او شيئا مجتمعا منها اذا كانت طبيعة الموضوع محصلة وقدير بهن على وجودها بشئ اما اذا
 كان عرف بعوارضه ولم يكن تحقق جوهره وح لم يكن المحمول جنسا للموضوع بل كان جنسا لشئ آخر محمول
 يعرض له هذا الذي يطلب له المحمول **قوله** ^{يعني} الا عن الاعراض الذاتية لا عن الاعراض الغريبة كما يقتضيه
 السياق فالمراد المحصر الاضافي **قوله** لان المقصود اثبات المحصر المذكور باثبات جزئية وتقريره ان قوله المقصود
 في العلم اى ما يبحث عنه فيه يكون تعريف المسند اليه مفيدا للقصر تضييقا من حكمين وهما احوال الموضوع يبحث
 عنه في العلم وليس من احواله لا يبحث عنه فيه فيحصل قياسا ان احوال الاعراض الذاتية احوال احواله
 احواله يبحث عنه في العلم فالاعراض الذاتية يبحث عنه في العلم وهو الجزئية والثاني ان الاعراض
 الغريبة ليست من احوال الموضوع وليس من احواله لا يبحث عنه في العلم فالاعراض الغريبة لا يبحث
 عنه فيه وهو الجزئية **قوله** ^{يعني} بيان احوال موضوعها اى اثباته بالدليل الاني ان كانت محمولة الانسية
 وبالدليل اللمى ان كانت معلومة الانية نص عليه الشيخ في الشفاء **قوله** في الحقيقة لما عرفت من ان
 استنادها اليه كما انها احوال في الظاهر لكونها محمولة عليه وليس الحقيقة بمعنى نفس الامر او مقابل المجاز
 على ما توهم لان الاعراض الغريبة ايضا احوال له في نفس الامر كمالها عليه والحقيقة المقابلة للمجاز صفة للفظ
 او الاسناد وكلاهما متفق بهنا **قوله** ^{يعني} في الحقيقة اه لا استنادها اليها وان كان في الظاهر احوالا كمالها عليه **قال**
 اشارة حال من قاعل قال فلا يلزم تقليل المعلل ويصح عطف اقامته عليه من غير تكلف **قال** واقامة
 للمدقاة آه عطف على اشارة لكن البحث عن الاعراض الذاتية لا يوجب اقامته الى مقام المدقاة وكما

يوجب اشارة الى الاعراض الذاتية قال اذا تم هذا اي تصوير مفهوم مطلق الموضوع قال موضوع
 المنطق اه راعى مطابقة المتن يجعل موضوع المنطق موضوع المدعى وكس في النتيجة لانه لا لازم من القياس اشارة
 الى انه لا فرق بين عين التعبير قال لان المنطق اه كان الاطلا منها بحيث في المنطق عن حواضها الذاتية
 وما يبحث فيه عن عوارضه موضوع لانه اقام القضية الاولى المستند منه للصغرى مقامها تنبها على ان
 اعراضها الذاتية غير محصورة فيادونت اقام القضية الشاملة للكبرى مقامها لانها المستفادة من تعريف
 مطلق الموضوع لتكثير الفائدة قوله ليس المراد اه تحقيق للمقام ورفع لما يترى من عدم التقيد بالحيثية
 ان يكون موضوع المعلومات التصورية والتصدىقية مطلقا ترك الشارح اطلاق المتن اشارة الى ان تقدير
 الشرع هو التصديق بموضوعيتها وانما ليعين جهة موضوعية فامر زائد اذا علم اشارة المنطق في الموضوع
 ممتازا عنه بالحيثية حتى لا يتميز عند المطالب بدون العلم بالحيثية المعبرة فيه وانما قيل من انه اطلاق الدعوى
 او مقدمات الدليل عن الحيثية فيتم على الدعوى انه خلاف الواقع وعلى الصغرى المنع اذ المنطق لا يبحث
 عن المعلومات مطلقا فدفع لان الاطلاق عن التقيد بالحيثية لا يقتضى العموم لجميع الحيثيات قوله بل
 هي مقيدة اه حال عن المبتدئ فان اميت فعن الضمير المفعول للفعل المستفاد من انتساب الخبر اليه
 اى ينسب اليه موضوع قوله باعباراه متعلق بالعروض المستفاد من اضافة احوالها قوله وكونها
 مطابقة اه اى كون المعلومات التصورية والتصدىقية امورا ثابتة في نفس الامر مع قطع النظر عن اعتبار
 المعبر او اعتبارية مختصة كانياب الاغوال والقضايا الذهنية وتفسيرها بكونها صادقة او كاذبة او بكونها
 مطابقة لبعض الحقائق دون بعضها كالجوالات الناطق فانه مطابق لما هيته الانسان دون النفس خروج
 عن العبارة فان الشائع في الاول التفسير بمطابقة الواقع وعدمها والواجب في الثاني لما هيته بعض
 الاشياء دون بعض قوله فلا يبحث للمنطق اه وان كان عروض ما يبحث المنطق عنه موقوف على بعض تلك الاحوال
 كالوجود الذهني لكن لا دخل له في الاتصال فان من ينكر الوجود الذهني معترف به ايضا قوله فهو موضوع اه
 مشفر على قوله بل عن احواله باعتبار صحة الاتصال وتلك الاحوال هي الاتصال اه قوله لا ينفس الاتصال
 حتى يرد عليه ان قيد الموضوع من تتمه لا يبحث عنه في العلم والاتصال مجرث عنه في المنطق فكذلك الحال
 في كل حيثية وقع عنه البحث عنها في العلم وفي حواشي المطالع ان قيد الموضوع مطلق الاتصال بالبحث عنه
 الاتصال المخصوص اعني الاتصال الى التصورات والتصديق فيكون الاعراض الذاتية اخص من الموضوع
 شاملة له على المقابلة قوله والاى وان كان نفس الاتصال قيد الموضوع المنطق ولا يكون عارضا من عوارضه
قوله من الاعراض الذاتية ابدار لما تعين من كون الاتصال قيد الموضوع وكونه عرضيا ذاتيا والقيدين تتمه

الموضوع جزئ منه وكونه مجوذا عنه والقيديكون مسلم الثبوت **قال** لا يثبت عننا من حيث أنه متعلق به بحيث
بيان للمجوز عنه كما يدل عليه قوله وبالحكمة ان المنطوق **قوله** احوال المعلومات التصورية اه افاد قدس سره
في هذه الحاشية صور الثلثة الاول حصرا لاقسام الايضال القريب وما يتوقف عليه اقتصار الشرح على الحد السام
والقياس وكونه موضوعات ومجولات على طريق التمثيل كما أوضحه عبارة والثاني تعيين باب كل قسم من تلك
الاقسام والثالث ان كونها موضوعات ومجولات من احوال العلوم التصورية وذكره في باب الايضال
البعيد التصديقي لتوقفه عليه لا من احوال العلوم التصديقي كما يوهى به عبارة الشرح من ذكره تحت اقسام
ما يتوقف عليه الايضال التصديقي **قوله** كما في الحد الثاني في شرح المطالع كالحمد والرسم فانه اذا حكم على العلوم
التصورية بانه حد او رسم كان معناه انه موصل الى المجهول التصوري الايضال بلا واسطة شبيهة وهو معنى
الايضال القريب سواء كان بالكنة او بالوجه فلعله قدس سره اراد به هنا حصول الكلي في الجزئي **قوله** توقفا
قريبا اي بلا واسطة ما يتوقف عليه الايضال توقفا بعيدا **قوله** وجنسا وفصلا وخاصة فذكر النوع والعرض
العام استطرادى الاذ دخل لهما في الايضال نعم من نفس الايضال بكونه موصلا او موصلا اليه حيث يجب
في المنطق ان البسيط لا يحد في رسم مجرد به رسم جعل مباحث النوع مقصودا بالذات والاختلاف في الايضال
القريب **قوله** فان الموصل الى التصوري اي ما يصدق عليه الموصل الى التصور تتركب مما صدق عليه
هذه الامور من حيث انها يصدق عليه تلك الامور فلا بد من معرفتها وفي قوله تتركب من هذه الامور إشارة
الى ان الفصل والخاصة من حيث تتركب موصل منهما كما يتوقف عليه الايضال توقفا قريبا واما باعتبار
يوز التعريف بهما او احدهما فدخلان في الايضال **قوله** بلا واسطة لكون ما يصدق عليه تلك الامور الجزئي
للموصل الى التصور بلا واسطة وان كان عرض بعض هذه الامور بتوسط بعض آخر كالجنس والفصل فانه ليس
للمعلوم التصوري بتوسط الذاتي فمن قال ان الذاتي والعرض مما يتوقف عليه الموصل الى التصور توقفا بعيدا
فقد بعد عن المرام **قوله** هنا اي في بيان التوقف القريب لموصل الى التصور على سبيل الاسطرادى ينبغي ذكر
الكليته اذا جزمي ليست بكاسنة ولا مكتسبة **قوله** اي بواسطة فان ما صدق عليه الموصل الى التصور تتركب
من القضايا المركبة من الموضوعات والمجولات فلا ييضال بتوقف على معرفته هذه الاحوال بواسطة
توقف معرفته القضايا عليها **قوله** في ضمن باب القضايا لان الاحتياج اليها بواسطة القضايا **قوله** ان مقتضى ان
الايضال موقوف على القضايا الشرطية وهي موقوفة على المقدمات والتوالي **قوله** بالقوة القريبة فانه بعد خبرنا
اواة الشرط يحصل قضيتان بالفعل **قوله** فما بعد وان آه نظر الى حالها بالقوة في تحقيق التوقف البعيد لا بالفعل
التصديقي بالقياس الى العلوم التصديقي لوجوبهم نظرا الى حالها بالفعل فعملها كالموضوع والمجهول من قبل المحل

التصورية وما قيل ان البحث عن العلوم التصديقية لا يخفى فأتوقف عليه الموصول التصديقي توقفاً بعيداً بل بحث
عنه من حيث يتوقف عليه الموصول الى التصديقي توقفاً قريباً كما لبحث عن موضوع الكبرى فانه يجب ان يكون لعبه
محمول الصغرى فانه يتوقف على ذلك الاتحاد كما لا يصلح توقفاً قريباً لا بعيداً فتوهم محض اذ ليس ما ذكره من المنطق
اصلاً بل انه لا بد من تكرير الاوسط وذلك مما يتوقف عليه الصغرى والكبرى قوله وذلك مباحث القياس
اه لم يقل باب القياس والاستقرار والتشليل لعدم ايراد ما في باب واحد حطاً لمرتبتهما من مرتبة القياس قوله
وذلك مباحث القياس لم يقل وذلك باب انقضاء الاشياء على بحث الموضوع والمحمول قوله لكونها مقدمات
وتوابع وما قيل لا يخفى البحث عن العلوم التصديقية من هذه الجشينة اكثر من ان يحصى فان مقتضى القياس
من حيث انها تتركب منهما القياس يتوقف عليها الاتصال توقفاً قريباً ومن حيث يتوقف عليها صورته في
يتوقف عليها الاتصال توقفاً بعيداً لانه ليس في القضايا الا اجزاء مجزوءة فموضوع اذ ليس لنا احوال للمقدمات
بحث عنها في المنطق من حيث يتوقف عليها صورة القياس يتوقف صورة القياس نفسها عليها لا ينفع
في ثبوت التوقف البعيد بالقياس الى العلوم التصديقية وكون العلوم التصديقية عند الحكماء باطل تنصريحهم
بان المصدق به عبارة عن القضية قال من حيث انها كيف يتركبان متعلق بقوله حيث والمراد ما يقع في جواب
السؤال وكيف وهو الهيئة المخصوصة التي بها يحصل الحد التام بالفعل وكذا في قوله من حيث انها كيف هو
ليصير قياساً قال ولك ما يبحث اه يعطوف على قوله كما يبحث قال لندواتها هي لامر غريب عنها اذ ليس جميع
هذه العوارض بالحققة لما هو هو لان الذاتية لغرض للعلوم التصديقية بواسطة ما يساويه اعني كونه خير الماهية
والفصلية بواسطة كونه جزءاً مختصاً بها وفن على ذلك حال الجنس والخاصة والعرض العام قوله اشارة الى
اي ليس اشارة الى الاحوال التي يتوقف عليها الاتصال كما توهمه لفظ هذا ولو تركب لفظ الاحوال كان
اسم اخر قوله لا ما يخفى قد تقررت ايرادها وحطت جزءتان بشروط واجه بالاولاه فقد يكون كل واحد منهما جزءاً
مستقلاً وقد يكون الثاني جزءاً له بواسطة الاول وهما من قبيل الثاني والاول كان ذكر اختصاص العلوم
في المتصور والمصدق به مستدركاً قوله لا يخفى المعلوم ثم ان اختصاص العلوم من حيث انه معلوم في المتصور
والمصدق به بسبب اختصاص العلم فيما لا يتناهي ما ذكره في خواشي المطالع من ان اختصاص العلم فيها انما
هو لاختصاص العلوم لانه حيث ذاته لا باعتبار وصفه المعلوماتية فانه ان كان اذعاناً للنسبة فتصديقي والا
قوله اذ علم وادرك ذكر اول العلم نظراً لفرعه على ما قبله ثم فسره بالادراك للتبصيص على المراد قوله بتحصيل
اي تناسب للمطاف النظر فيه بتوحيش مناسبتة لا بتحصيل نفسه فانه يكون النظر فيما يحصل به لافيه قوله ذلك
لان الدليل على ان المعروف في اغلب الاوقات مركب جاصل ان اقسام المعروف ست اربعة منها مركبة

واثنان منها غير مركب قوله فليفت بجزلانه على هذا التفسير بحيث ان يكون في القول اشراج امور حتى يتحقق
 ترتيبها فيوجد النظر ثم يوجد ايضا لانه موصل بطريق النظر قوله قد اشراج في العبارة فكرت كراحمه في النظر
 في التحليل لكونه قليلا ناقصا ليس للصناعة فيه كثير مدخل قوله فاعتبر اه الفاء تعليلية كانه قال حيث اعتبره
 قد عرفت ان مباحث ماثير كيان مبني من شتمها التوقف عليها قال ان الغرض اه اي الغرض الاصيل فانه
 المقصود من العصمة عن الخطا في الفكر قال عناية في القاموس العادة ديدان وفي الصراح ديدان فمعداة قال
 فاشترج ما هيئات الاشياء ما بالكتابة وبالبوصية قال استدلالا يعني ان الغلبة لازم للحجة حال الاستدلال لهادون
 عال الفهم مثلاً قال من رجع رجع اي من باب النظر لانه مشتق منه قال اذا غلب المنهج اذا قصد قال رجب
 اي يستحسن قوله ذلك لان الموصل القريب اه ليس مقصوده قدس سره ان الموصل في عبارة الاشراق مقيد بالفكر
 والبعيد لان الموصل ههنا عبارة عن القول اشراج والحجة كما يدل عليه السياق فلا معنى للتقييد وايضا
 التقييد في الموصل الى التصور لغو اذا موصل البعدية وفي الموصل الى التصديق للاحتراز عن الموصل
 الاخر علة لان كون التصور موصلا الى التصديق لا يضر في تقديم مباحث التصور على مباحث
 التصديق بل يوكده بل مقصوده قدس سره بيان فائدة ايراد صيغة الجمع في التصورات والتصديقات
 وعدم الاكتفاء على ان الموصل الى التصور تصور والموصل الى التصديق تصديق وهي الاشارة
 الى ان الموصل الى التصور تصور باعتبار ذاته وباعتبار ما يتألف منه وكذا الموصل الى التصديق فحده
 فانه من المهمات قوله هو الكليات الخمس لا يقال ان النوع من الكليات خمس ليس بموصل الى التصور
 لا قريبا ولا بعيدا لان القول للاكثر حكم الكل فلما كان الاكثر ههنا موصلا قال هو الكليات الخمس وان
 لم يكن فرد منها وهو النوع موصلا قوله والموصل البعيد وهو الكليات الخمس هذا الكلام لا فائدة احصر
 من الجانبيين يقتضي ان لا يكون الموصل البعيد الى التصور غير الكليات وان لا يكون الكليات غير الموصل
 البعيد ولا يقتضي ان يكون كل واحد منها موصلا بعيدا حتى يزد النقض بالنوع والعرض العام على ما فهم
 قوله اي لا يكون هو شرآه يعني ليس المراد في العلة مطلقا والام يكن محتاجا اليها بل العلة الموشرة
 الكافية في حصوله فانه اذا كان فاعلا كافيا اي مستجما بجميع ما يحتاج اليه المحلول كان التقديم بالعلية لا
 بالطبع فيفيد التاثير ودخل ما بعد الفاعل على ما يحتاج اليه ولقد التناوب دخل الفاعل وحده فان جميعا
 متقدم بالطبع والاعلة الثامنة بمعنى جميع ما يتوقف عليه فان لم يكن المادية والصورية معتبرة فيه فلم
 تقدم بالعلية عند الجمهور واليه شئني عبارة قدس سره حيث قال المحتاج اليه ولم يقل الفاعل وقال في
 المحامات عندي ان التقديم بالعلية وهو الفاعل المستجمع لا المجموع والكانا معبرين فيه فني متاخره

عبر المحلول لكونه جزءا منها فافهم ولا تنزع الى ما قاله الناظرون فانهم يحرمون في حل هذه العبارة قوله فان لم يحتاج
 آه انما لا يخبر بحرم المتوثرية والكتانية في التقدم بالطبع قوله ولما ثبت آه دفع لما يتوهم من ان اللازم مما ذكره
 انتم تقدمهم التصورات الثابتة على التصديق والكلام في تقديم مباحث التصور مطلقا على مباحث التصديق
 وحاصل الدفع انه ثبت مما ذكر ان النوع التصوري قدما على نوع التصديق ولو في ضمن بعض الافراد فكان
 المناسب ان يقدم مباحث النوع المتقدم على مباحث النوع المتأخر قوله اعني التصورات اشار ههنا
 الرجوع الى ان التقدم النوع باعتبار تحققه في ضمن الافراد وكذا في التصديقات قوله كما ان التصديق آه افاد بهذا
 التعميم ان تخصيص الشئ تصورا لمحكوم عليه بالذكري ليس لاختصاص الحكم المذكور به بل على طريقة ايدل على
 ذلك عبارة المتن حيث قال والمحكوم به ك قال كذلك عاد المتبادر باسم الاشارة لبعده العمد وان كان
 في كما وكذلك مجرد القران في الحكم ليس للتشبيه قوله سواء كان كمنها او لا قيل تصور النسبة تابع للتصور
 الطرفين في كونها بالكنه او بالوجه وفيه بحث لان كون النسبة قائمة بالطرفين والله لا يرتباطهما لا يقتضي
 ان يكون تصورهما تابعا لتصويرهما فان اما حقيقة وراء الطرفين في كونها وجودها واعتبارات صادقة عليها
 قوله حقايق آه جمعة باعتبار تقدم المحكوم عليه استفاد من قوله ينسب اشياء الى اخرى قوله لا النسبة
 التي عليها فان الواجب في التصديق ان تصور النسبة بانه رابطة بينهما هو هو او بالاتصال وبالاقتضاء
 اما ان حقيقتها ما اذا فلا قوله معنى اى معنى صحيحا لفظي افادة اصل المعنى مبالغة لظهور فساد ما قوله لا امتناع
 النسبة الحكمية آه يعنى ان معنى قوله لا امتناع الحكم من جهل باخذ هذه الامور انه لا بد من تصور هذه الامور
 فيستفاد منه على هذا التقدير امتناع النسبة الحكمية نفسها في الواقع بدون تصور ما هو معنى لطلال النسبة
 شئ الى شئ في نفس الامر لا يتوقف على تصور متصور لا تصاف الاشياء باحوالها وان فرض عدم كل
 متصور حتى المبادئ المعاللة ولذا قال بفساد معنى وجودها نعم وجود النسبة موقوف عليه ولفظ بين طرفية
 الواقع شئ وطرفية لوجوده على ما بين في محله وما ذكرنا من ان معنى من جهل باخذ هذه الامور انه لا بد من
 تصور باظهر فساد ما قيل في بيان قول الشئ لم يكن لقوله لا امتناع الحكم من جهل معنى وذلك لان الحكم
 جعل مبنيا على ان من جهله بامتناعه منه ونسبته امر الى شخص بامتناعه منه انما يحسن اذا كان بذلك
 الامر لخلق بذلك الشخص بان يكون صالحا لان يصير وصفه والنسبة الحكمية ليست بهذه الحثية على ان
 اللازم مما ذكره عدم الجنس لا ان يكون له معنى قوله وهذا اظهر فسادا لظهور عدم وروده على المدعى
 لانه يدل على وجوب تصور النسبة لانفسها بخلافه على التقدير الاول فانه يرد على بعض المدعى وهو
 وجوب تصور النسبة وعلى وجوبه في التصديقات ليعلم مقدرة كاذبة وهي ان النسبة لا بد منها في التصديق

مع اشتركا في عدم صحة المعاني وقيل وجب الاظهر انه يرد عليه ما يرد على الاول مع شئ آخر وهو ان النسبة
 معتبرة في القضية لا في التصديق وفيه انه يدل على الكثرة الفساد لا على ظهوره وعلى فساد المدعى لافساد
 الدليل الذي هو المطوقيل لانه يدل على نقيض المدعى لانه اذا كان النسبة ممنوعة لا يمكن اعتبارها
 في التصديق وفيه ان الحكم باننا عما بدون التصور لا باننا عما في نفسها ولعل منشأه عدم ذكره قدس سره
 ههنا لفظ بدون تصورها قوله ليكون المعنى اى على تقدير عطف الحكم على المحكوم عليه واما على تقدير عطفه
 على التصور ففساده ظهر مما تقدم ولذا لم يتعرض له قوله وهو بيط قطعاً لانه يلزم منه استدعاء التصديق
 التصور لا ليقار وان لا معنى لانتاع النسبة بدون التصور لا ليقار قال هذا اى البيان المذكور للبطالان
 قال فصول التصديق آه فتبين المقدمتين المذكورتين من الشكل الاول بحمل الادلى كبرى والثانية
 صغرى قال على ان المصداق دليل آخر على الاستدعاء المذكور قال صرح به اى يتوقف التصديق
 على تصورها الحكم وجعل تصوره شرطاً للتصديق لاجزائه منه قال فنقول آه جواب عن السؤال بابطال الاحتمال
 المذكور ايضا حتى يثبت بطلان ارادة الايقاع مطلقا وليس جوابا بغير الدليل على ما ذهب قال يدل على ان
 حيث قال فيه ولم يقل له لكن الحق ان المراد لا بد في حصوله لان الدليل لا يثبت الجزئية ولا يثبت الاستدلال
 على طريقة الحكم ايضا قال بخلافه اى بخلاف كونه جزء حيث نقل عنه وجعله شرطاً قال قال الامام
 تائيد لكون قول المصداق لا بد فيه والا على جزئية تصورا الحكم ووجهه ان الامام قال من ثلث تصورات
 فلو لم يدل كلفه فيه على الجزئية يقال اربع تصورات لان الحكم عنده فعل لا بد في التصديق من تصوره فلو
 كان الحكم في عبارته محمولا على الايقاع زاد اجزاء التصديق كك في عبارة المصداق قوله المقصود من هذا
 الكلام آه يعنى ان الشره وان ذكره نظير التائيد لما تقدم لكن المقصود من مظهر ايراد الاعتراض المذكور
 بقوله قيل فرق آه ودفعه فهو تهديد وتوطئة له في الحقيقة وقيل مراده قدس سره انه من الاعتراض المذكور
 بيان المنشأ الغلط يعنى ان الشره لما راي ان الحكم في قول الامام معطوف على المحكوم عليه قطعاً ظن انه
 كك في كلام المصداق ايضا قدمه ليرجع ضمير فرق ما بين قوله ولا يخفى عليك بشبهة تقديم منشأ الغلط
 على بيان الغلط وان ايراد الضمير مشروط بتقديم المرجع فكيف يكون سبب التقديم قوله تقريه ذلك
 الاعتراض حاصله منع دلالة قول المصداق لا بد فيه آه على جزئية تصورا الحكم حتى يزيد اجزاء التصديق على اللفظ
 انما يلزم ذلك لو عطف الحكم على المحكوم عليه لا يجوز عطفه على التصور قوله حتى يصحح آه زاد كلفه لتأكيد
 معنى الغاية التي يستفاد من حتى فانه قبحي للاستيناف قوله لم يلزم محذور اصلا لفظ لم يلزم المحذور
 المذكور كما يدل عليه الاضراب الا انه اورا المنكر تروجا للكلام ومباغتة في صحته قوله لا ينفك آه هذا

الاغراض مجرد قبح فيما ذكره السائل من انه يتم فيما ذكره الامام لا دخل له في قبح المنع قوله التصور الذي هو الحكم
 اشارة الى ان الحكم يكون محطوقا على تصور المحكوم عليه والاكانت الاضافية لآلية لكونها في المحطوف
 عليه كقوله وانما تقرير الدفع آه حاصله انه وان لم يلزم المحذور المذكور على ذلك التقدير لكن يلزم محذور
 آخر وهو عدم ورود الدليل على المدعى والاستدراك في العبارة قوله لوجب ان يقول لان الجمل لا يتعلق
 الا بما يكون متصورا وههنا المتصور امر ان المحكوم عليه به قوله لو حمل آه اشارة الى ان لزوم الفساد من
 وجه آخر لازم من الحمل لا من صحته الا ان الشرح جعله لازما لصحة مباعدة قوله لغو الا ان الكلام على تقدير عدم
 كونه تصورا كما صرح الشرح قال لا شغل آه اراد به دفع توهم مباحث الالفاظ من اصد بالذات لا يراد بها
 في المقالة الاولى فاخاذه انها ليست مقاصد بالذات وايراد ههنا الشدة الاتصال بين الالفاظ
 والمعاني قوله وانما اعتبر هذه الحيثية يريد ان النفي هو الشغل بالذات بقربته قوله صار النظر
 فيها مقصودا بالعرض وانما اعتبر الحيثية في نفي الشغل بالذات عن النطق لان النطق اذا كان نحويا مثالا لشغل
 بالذات بالالفاظ فاندفع ما قيل ان قيد الحيثية استرا عن كونه مفيدا واستفيد كما يدل عليه عبارة الشرح
 لانه كونه نحويا قوله ايضا اشارة الى ان الحيثية بيان الاطلاق اى من غير ان يعتبر معنى سوى كونه منطقيا
 لانه اذا اعتبر كونه نحويا مثالا آه وليس للتفصيل كما تقرره اذا اعيد بالمبحث في الحيثية كان بيانا للاطلاق
 قال لما توقفت اخاذه المعاني اه اى الصور الذهنية لكن لا من حيث حصولها في الذهن بل من حيث
 مطابقتها لما في الخارج سواء كانت تلك المعاني من المنطقية عينه او غيره على الالفاظ اى على نفسها على ما جرت
 به السنة الآلية صارت النظر فيها اى بالمبحث عن احوالها قوله فالمنطقى آه اورد الفار اشارة الى ان المذكور
 في الشرح كلية متفرع عليه هذه الجزئية في الاكتفاء على التقييم اشارة الى ان المراد بالمنطقى العام بالمنطقى
 ان المراد بالاستفادة الاستفادة غير المفيد الذى هو لازم الافادة لاستفادته بان يكون المفيد والمستفيد
 شخصا واحدا قوله مجهولا تصوريا او تصديقا سواء كان من المنطقى او لا قوله ما اذا اراد آه يعنى انما
 قال لتوقف الافادة المعاني واستفادتها ولم يقل لتوقفها وتخصيلها آه لانه اذا اراد تخصيلها في نفسه
 لا يتوقف ذلك على الالفاظ قوله تعقل المراد بها ما يقابل الالفاظ لا تصور الذهنية قوله تعقل الالفاظ
 آه كانه يحتاجى نفسها بالفاظ مخيلة قوله صرفة اى خالصة عن قوالب الالفاظ المخيلة والمحققة قوله بل يقول
 آه مبنى الوجه الاول على ان المراد بالمنطقى العام به وان المراد افادة المعاني مطلقا وكون المفيد والمستفيد
 متغايرين ومبنى هذا الوجه على ان المراد بالمنطقى ماله اختصاص بالمنطقى سواء كان طالبا له او عالما به ويخص
 المعاني بالمعاني المنطقية وكون المفيد والمستفيد واحدا والترقي في هذا الوجه باعتبار شدة الاحتياج حذيفة

دعمونه للعالم والمتعلم قوله وكذا الحال آه فان من اراد استفادة اى علم كان او افادته يخرج الى الالفاظ
قوله فلذلك اى لاحتياج جميع العلوم اليها عدت مباحث الالفاظ مقدمة للشرح على وجه البصيرة فى
كل علم كالتمهيد بالرسوم والتصديق بالغاية والموضوعه قوله ثم ان المنطقى آه دفع لما سبق الى الفهم من انه
لما توقف افادة كل علم واستفادته على الالفاظ كان معرفته وضع الالفاظ بجواهرها وبهيئاتها المفردة والمركبة
من كل لغة يحصل بها الافادة والاستفادة مقدمة للشرح لاختصاص هذه المباحث التى اورد بها فى المنطق
وحاصل الرفع ان الافادة والاستفادة وان توقف على معرفته وضع الالفاظ المخصوصة التى بها الافادة والاستفادة
الا ان المنطقى يبحث عن احوالها الشاملة لجميع اللغات رعاية للمناسبة قوله وانما يوردها اعتذار عن وقوع
البحث عن الاحوال المختصة بلغة العرب وبلغة اليونان قوله يريد بالعلم اى فى الموضوعين والقرينة شيوع
اطلاق الدلالة على جميع الاقسام كما خصصوا العلم بالتصديق فى تعريفهم الدليل بما يلزم من العلم به العالم بشئ
آخر بقرينة شيوع اطلاق الدليل على الحق قال كون الشئ بجالته يلزم من العلم به الخ اى فى الجملة كما هو المقرر من
ان الحكم اذا اطلق عن التجربة يتبادر منه الاطلاق التام اى بعد العلم بوجه الدلالة عني فى الوضع ولاقتضاء الطبع
او العلية او المعلولية او بعد العلم بالقرينة ليشتمل دلالة اللفظ على المعنى المجازى والذموم عبارة عن امتناع
الانفكاك بين الشئين بان تحليل بينهما امر آخر سواء كان فى التحقق فى وقت واحد كالانسان والضحك وفى
وقتين مستقبلا كالنظر الصحيح والعلم بالنتيجة او فى العلم بان يعلم معا بان يكون احدهما مستقلا قصدا والثانى
بتعاقبا والافا خطأ امرين بالبال مع كفاى المتضائفين المدلول لمطابقى والتضمنى والالتزامى او يكون العلم باحدهما
مستقبلا للعلم بالآخر بلا فصل كما فى الدليل والمعرف واللفظ بالنسبة الى المدلول والمعرف والمعنى والمرد
بالعلم بهما مجرد الالفاظ والنوحيه كما صرح به قدس سره فى حاشى المطالع فلا يرد بان يلزم ان لا يكون اللفظ
دلالة عند التكرار لامتناع علم المعلوم قوله غير اللفظية عقلية نص قدس سره فى حاشى المطالع ان الدلالة الطبيعية
يتحقق للالفاظ فقط والعقلية ثم اللفظ وغيره والاكتفاء بهما على العقلية ايضا مشير الى ذلك قال المحقق الدواني
فى حاشية التهذيب وهى ان الطبيعية لا تنحصر فى اللفظ فان دلالة الحمة على الحجالة والصفرة على الوجبل
وحركة النبض على المزاج المخصوص منها ولعله قدس سره اراد ان تحققها للفظ قطعى فان تلفظ اح
لا يصدر عن الوجد وكذا الاصوات الصادرة عن الحيوانات عند دعاء بعضها البعض لا تصدر عن الحيات
العارضة لها بل لا يصدر عن طبيعتها بخلاف ما عدا اللفظ فانه يجوز ان يكون تلك الحوارض منبعثة
عن الطبيعة بواسطة الكيفيات النفسانية والمزاج المخصوص فيكون الدلالة طبيعية ويجوز ان يكون آثار
النفس تلك الكيفيات والمزاج فلا يكون للطبيعة دخل فى تلك الدلالة فتكون عقلية قال بحسب جعل عمل

لم يتعرض للمجهول اشارة الى عمومية اللفظ وغيره فقولوه هي اى ما يجعل الجاعل الوضعية يشتمل الوضعية اللفظية
 وغيره والمثال المذكور مثال للفظية الوضعية وكذا الحال في قوله هي الطبيعية وقوله هي العقلية قال الوضع جعل
 اللفظ بازاء المعنى سواء كان لوحظ اللفظ والمعنى بخصوصهما فيكون الوضع شخصيا او لوحظ اللفظ بوجه كل واحد معنى اللفظ
 بخصوصه فيكون الوضع نوعيا كما في المشتقات او لوحظ المعنى بوجه كل واحد واللفظ بخصوصه وهو الوضع العام والموضوع
 للخاص كما في المضمرات والمبهمات واما عكسه فلم توجد سواء كان جعل اللفظ بازاء المعنى بنفسه كما في الحقيقة
 او بواسطة القرينة كما في المجاز قوله هذا التعريف وضع اللفظ له لا لتعريف مطلق الوضع حتى يرد النقض
 بوضع الخط والعقد بدليل انه علم تعريف المطلق مما تقدم من قوله جعل الجاعل فان قلت اى حاجته الى
 تعريف وضع اللفظ بعد العلم بمطابقة قلت التنصيص على المقصود الاشارة الى ان التعريف المشهور
 اعني تخصيص شئ بشئ معناه التبيين والجعل لا يحصر ولا لا تنقضي بوضع المشترك والمراد من قوله واما
 تعريف الوضع اه تصرح لما علم من قوله انما يجعل الجاعل هي الوضعية قوله اذا فهم اه ادوروا ذملا الى
 باب هو المتعار عند الجمهور وان كان المناسب لاصطلاح المنطقي معنى قوله هو فتح الهمة اه في حواشي المطالع
 هو بضم الهمة وسكون الحاء المعجمة المشددة واذا فتحت الهمة دل على التحشيد قوله على وجه الصدر انظر
 على ذي الصدر كما في حواشي المطالع ويدل عليه الاستناد قوله ارج الرجل على وزن مد قال فان
 طبع الالفاظ في القاموس والطبع والطابع بالكسرة السنية التي جعل عليها الانسان وفي الاصطلاح
 يطلق على مبدأ الآثار المختصة بالشيء سواء كان بشعورا ولا وعلى الحقيقة فاذا اريد طبع الالفاظ فالمراد
 به المعنى الاول فان صورته النوعية او نفسه تفتضي التلفظ به عند عرض المعنى واذا اريد به طبع اللفظ
 اى طبع بدلوله فالمراد به المعنى الثاني واذا اريد به طبع السامع فانه يتبادى اليه عند سماع اللفظ اى
 طبع بدلوله من غير احتياج الى الوضع فالمراد به مبدأ الادراك اى النفس الناطقة او العقل وقد
 ذكر الوجه الثلاثة في حواشي المطالع واقتصر هنا على الوجه الاول لانه اظهر قوله ولهذا لا يقتضاه يعني
 الاقتضاء المذكور علاقة الدلالة قوله كما ان صدور اللفظ اه فيكون لفظا المذكور من حيث الصدور
 علاقة ذاتية بالطبع فدلالة عليه ولان الاثر على المؤثر وعلى المرض دلالة طبيعية بواسطة اقتضاء
 الطبع له فلا عرض للمعنى وبنافى بين اجتماع الدلالات بل الدلالات كما اذا فرض وضع لفظ
 ارج بمعنى ايضا قال وهي العقلية كدلالة اللفظ اى على المعنى المجازى مطابقة عند اهل العربية لان
 اللفظ مع القرينة موضوع للمعنى المجازى بالوضع النوعي كما هو جوابه واما عند المنطقيين فان تحقق
 اللزوم بينهما بحيث ينتج الانفكاك منى مطابقة والا فلا دلالة على ما خرج به قدس سره في حواشي المطالع

في دلالة المعانيات على معانيها قوله لا بدلالة اللفظ اي فقط ان قلنا ان العلم بالمشاهدة يباح العلم بدلالة
اللفظ اذ لا ينافاه بين الطرفين فخ قوله ليظهر من الظهور يعني اشكارا شدة على ماني التاج فانه اذا علم
وجود اللفظ بطريق آخر كان في تحقق دلالة اللفظ عليه نوع خفاء واشتباه ويؤيد هذا بتوجيه كصير
المستفاد من قوله واما المسموع آه او اجلا ان قلنا ان العلم بالمشاهدة لا يباح العلم بدلالة اللفظ بناء على
ان المعلوم بالضرورة لا يستفاد من الدليل فخ قوله ليظهر من الظهور يعني پیدا شدن على ماني الصراح
وكيصرح بيان الواقع قوله العلم بوجود اللفظ لا بدلالة اللفظ آه فان فهم وجوده بعد صدور اللفظ منه بسبب
كونه بحيث يلزم من العلم به علمه لكونه اثره ولولا هذه الحقيقة فيه لا يعلم وان علم اللفظ فاقيل العلم بوجوده
انما حصل من العلم باللفظ والدلالة ليست سببا فاحتج ان يلقى الالباع باللفظ ليس بشي قوله واخصار
آه اخصر اما عقلي ان كان يحزم العقل به بمجرد ملاحظة نفسه مع قطع النظر عن امر خارج عنه واما استقراره
ان لم يكن لك وبه نص قدس سره في حواشي الشرح العنصرى ومنهم من قسم القسم الثاني ما يحزم به
العقل بالدليل او التنبيه وسماه قطعيا والى ماسواه وسماه استقرائيا واخصر الجدل استقراره في الحقيقة
الا ان يجعل الجدل بدخل فيه قوله الدائر بين النفي والاثبات بحيث لا يحتمل النفي ورا ذلك القسم
فلا يرد اخصر الاستقرار الدائر بين النفي والاثبات لضبط الانتشار لكون النفي فيه مرسلًا يحتمل
عند العقل امر آخر ورا القسم قوله لا يلزم ان يكون اه وذلك لانه لا يلزم من انتفاك كون العلاقة بالوضع
او بالطبع ان يكون العلاقة بينهما ذاتية بان يكون احدهما علته للآخر او معلولا له ومعلولا لعلته واحدة يجوز
ان يكون العلاقة امر آخر قوله اي كلما اطلق فسرني بكلاما لانه نص في العموم بخلاف متى فانه ظ وكلما هما
من سواء الايجاب على الشرطي وقد عرفت ان المراد بالعلم في الموضوعين الالتفات القصدى وقد لا
ينقل الذهن من حصو اللفظ تبعًا الى المعنى المطابق ولا من المعنى المطابقة ولا من المطابق الى المعنى
بتبعًا الى المعنى اللازم لان احضار الملزوم شرط الانتقال الى اللازم وان المراد باللزوم الاستعقاب
فلا يرد لزوم الالتفات الى المثبتين في آن واحد ولا يصح الجواب الجواب بانه يجوز ان يكون الالتفات
الى احدهما بالاختار والى الآخر بالطبع وما قيل انه يشكل بما اذا كان المعنى ملتقنا اليه لانه يلزم الالتفات
الملتفت اليه فوهم اذ لا يشك احد في انه كما سمع اللفظ الموضوع لعنى يلتفت الذهن اليه والالتفات
الثاني غير الاول قوله بواسطة قرينة اي طنية الى الدلالة على تعيين المراد كما في المجازات والكنايات
المتبينة على العرف والعادة والاوعاء فما قيل ان ارادتهم لا يكملون بدلالة بدون القرينة فمسلم لكن اهل
القرينة والاصول يوافقونهم في ذلك ان ارادتهم لا يكملون بدلالة مع القرينة فم ان كون دلالة مع

كلمية وهم قابل للعلم بوضعه فاذا اطلق المشترك يلتفت السامع العالم باوضاؤه الى معانيه الى وفق
 العلم باوضاؤه ان اجبالا فاجبالا وان تقصيدا فمتقصيدا وقيل من عدم صدق الشريف على الضمائر لمهمات
 فان هذا مثالا لموضوع لكل مشار إليه مفرد مذكور واذ اسبح هذا اللفظ من هو عالم بوضعه لا يفهم جميع معانيه
 فوهم لان هذا ليس موضوعا لكل مشار إليه مفرد مذكور مطابا بل معين وقع الاشارة اليه يستعمل اللفظ فيه
 وذلك المعنى مفهوم عند الاطلاق للعالم بوضعه له بوضع عام قوله اي بوضع ذلك اللفظ مطابا مساويا كان
 لذلك المعنى او لما دخل فيه او لما هو ملزومه قوله للمحقق بالدلالة المطابقة لان فهم المعنى للعلم بوضع
 اللفظ له ليس الا في المطابقة قوله لان دلالة اللفظ آه لان دلالة اللفظ اما على نفس الموضوع له وهي
 المطابقة او لا واما ان يكون على جزئه له وهي التضمن او لا وهي الالتزام فالعقل يحزم بالاخصار بمجرد
 ملاحظة القسمه وما قيل ان حصر الدلالة في الاقسام الثلاثة المذكورة لا يقتضي اخصار ما في المطابقة وان
 والالتزام لا اعتبار قيد القيد الحثيية فيها لان قيد الحثيية انما اعتبرت للملازمة تدخل الاقسام الاخرى
 فرو من الدلالة اللفظية الوضعية من الاقسام الثلاثة وكذا ما قيل ان دلالة الالتزام مشروطة باللزوم
 الذي هي فلم يكن الحصر عقليا لانه يجوز العقل ان يدل اللفظ على الخارج الغير اللازم لان ذلك شرط لتحقيق
 الدلالة الالتزامية وليس بمعتبر في مفهومها واعتراض على الحصر بوجه الاول ان لفظي اذا كان راجعا
 الى الابدوة والبنوة مثلا يدل على المجموع بالمطابقة وعلى احد الجزئين بالتضمن وكل جزء يستلزم الآخر
 لا متناع العقل احدهما بدون الآخر فاللفظ يدل على كل بواسطة لزوم احدهما للآخر وهذه الدلالة ليست
 مطابقة وبوط ولا تضمنية لعدم اعتبار حقيية الجزئية ولا التزامية لعدم اخرج القول لا تسلم تحقيق الدلالة
 بواسطة اللزوم بينهما لان العقل احد المتضايقين انما يستلزم العقل الآخر كان محظرا بالبال والالتزام
 تعلقات غير متناهية متعلقة بالمتضايقين عند العقل احدهما وهما لما كان فهم احدهما في ضمن فهم
 مجموعها الذي هو مدلول مطابق لم يكن فهم احدهما مستلزما لفهم الآخر فلا يتحقق الدلالة فلا حاجتي في جوابه
 الى ارتكاب تكلف بان يقي المراد بالخروج في مدلول الالتزام ان يصير مدلول اللفظ من حيثية غير
 حيثية المعنية والجزئية الثاني ان لفظ ضرب مثلا اذا لم يذكر مع الفاعل يدل على الحدوث وليس
 مطابقة وبوط ولا تضمنية لانه لم يفهم في ضمن الكل ولا التزامية ولا التزام تحقيق الالتزام بدون المطابقة
 اقول لا تسلم دلالة ضرب بدون الفاعل على المعنى اذ لا استعمال بدون الفاعل اصلا ولو سلم فقول
 انها مطابقة لان دلالة الفعل على الحدوث بجزء الموضوع له ودلالتهم على النسبة والزمان بهيئة الموضوع
 ايضا الثالث انه اذا اطلق المشترك لفهم كل واحد من معانيه عند العلم باوضاؤه ويفهم جميع المعاني ايضا

ومع أنه ليس هذه الدلالة شيئا من الاقسام الثلاثة القول بالتسليم فتم تجميع المحاني من اللفظ بل ذلك لانه
لا يحتاج فهم كل واحد منها منه وعلم ان ورود هذه الشكوك على الحق المذكور لا ينافي كونه عقليا لان المبدئي
قادر على طرق الاله الشبهة بواسطة عدم تجريد الطرفين كما هو مناط الحكم قال واما التسمية للدلالة الاولى في التناج
المطابقة بالشيء موافقت كرون التضمن درميان خویش آوردن التزام در بر گزشتن فخر اشتغال
الدلالات الثلاث على المحاني اللغوية للالفاظ الثلاثة سميت بذلك لالفاظ و كما كانت هذه الدلالات توافقا
للدلالة العقلية الوضعية اللفظية جاز نسبتها اليها فيق دلائل مطابقة وتضمنية والتراخيية قال لا يقتضي
حد بعض الدلالات لم يقل حد كل واحد منها لانه لم يوجد لفظ مشترك بين الكل والخبره لازم معنى
يوجد مادة انتفاض حد التضمن بالالتزام وبالعكس فلان لم يتغير له الشرحه قال فانه موضوع آه
ولا شك في عموم الامكان العام من حيث الصدق لكن في جزئية مفهومه لمفهوم الامكان الخاص
شبهة لان كل واحد سلب مقيد وليس احد المقيدين جزا من الآخر الا ان يبق ان سلب الضرورة
عن الطرفين عبارة عن السلبين فالسلب الواحد جزء منها قال في الضور جاد اطلاق الشمس
على الضور في مثل قوله وقعت الشمس من الكوة ووقت العصر لم يتغير شمس الاصل في الاطلاق
الحقيقة قال ويتصور على صيغة المعلوم او المجهول من التصور بمعنى صورت يستعمل ويجزى صورت
كردن باخویشتن قوله يريد ان لفظ آه لما كان عبارة الشرحه يرد عليه الاعتراض من وجوه ثلاثة
الاول انه يدل على اشتراط الارادة في الدلالة وذلك باطل وان قلنا لمحقق الطوسي من الشيخ في
شرح الاشارات الثاني ان قوله كان دلالة على الامكان الخاص مطابقة لا دخل له في الانتفاض
الثالث ان قوله وعلى الامكان العلوم تضمننا ليشعر بان لا مطابقة حيث لم يذكره في محل البيان
وجه قدس سره بان ذكر الارادة بيان للواقع لا لا اشتراط في الدلالة وذكر المطابقة تمهيد لتكون
دلالة على الامكان العام تضمننا اليها اشار قدس سره بخلاف الارادة عن البين وبجمل دلالة
على الامكان الخاص حالا والدلالة على الامكان العام جزء مقصودا بالافادة وبان عدم ذكر
المطابقة بواسطة انه لا دخل لها في الانتفاض لا انتفاءه حين الدلالة على الامكان العام تضمننا
اذ لا منافاة بينهما واليه اشار بقوله وذلك لانها في قوله على الامكان الخاص اى دلالة عليه فهو
طرف مستقر اذا اطلاق معناه التولية والارسال وهو لا يتعدى لبيان قوله وذلك لانها في آه على
ما توهمه بعض شراح المطالع وقالوا في توجيه الانتفاض كان دلالة على الامكان العام تضمننا
لا مطابقة وكذا في الانتفاضات الآتية ورده الشرحه في شرحه المطالع بما ذكره قدس سره

قولهم على الامكان ايضا اى مرة ثانية باعتبار ملاحظة كونه موضوعا له ففى ذكر لفظ كل ايضا بهنا إشارة الى ان الدلائل متناثرتين بالذات للتناثر الجشئين بالذات فاقيل المناسب للسياق ان يكون قوله ايضا متاخرا عن قوله مطابقة وهم قوله دلائل آه حاصلتين من ملاحظة الوضعين ولا شك ان استحضار الموضوعين لا يكون فى آن واحد فكذا الدلائل متناثرتين مما قيل يلزم الالتفات الى العشيتين فى آن واحد وهم قوله فاذا اعتبرنا آه كلمة او الجرد النظرية لا للشرط اى يصدق عليها انهاد لالة اللفظ على تمام ما وضع له فى زمان اعتبار دلائل التضمنية وانما يقيد بذلك لانه مدار انتقاص قوله لا يرد ان الاعتبار لا يدخل له فى الصدق لان الصدق متحقق وان لم يتحقق الاعتبار قوله اى لتحقيق الدلائل التضمنية إشارة الى الدلائل المذكورة بقوله دلائل لفظ الامكان على الامكان العلم فى تلك الصورة وحاصله الدلائل التضمنية قوله ولا يدخل آه اشارته الى قوله وان فرضنا انتفاء وضعه كناية عن انه لا يدخل فيها بوضع الامكان العام ويهوط فلا يرد ان فرض انتفاء وضعه بازاء بعد تحقيق الوضع فرض مح فجاز ان يستلزم انتفاء الدلائل فان المح جاز ان يستلزم المح قوله لما كان آه فلا يتوهم من الاكتفاء على كونه دلائلها على الصور الترتيبا انتفاء للمطابقة على ما زعم بعض الشارحين فانه بط تحقيق الدلائل لا شئالة على جشئين الدلائل قوله لما عرفت من اشئالة على جشئين وان يكون هناك تضمينته فلا يتوهم من الاكتفاء على المطابقة انتفاء التضمنية فان ذلك لعدم الاحتياج اليها فى الانتقاص قوله فمائل لعله إشارة الى سوال وجواب ذكر اشارته فى شرح المطالع بقوله لايق اللفظ اذ ادل باقوى الدلائل اعمى المطابقة لا يدل ما ضعفها اعمى التضمن والالتزام لاننا نسلم ذلك وانما يكون لك لو كانت الدلائل القوية والضعيفة من جهة واحدة قوله والالتزام اى وان دل اللفظ الموضوع على كل امر خارج واكال ان جميع الالفاظ الموضوعات متساوية فى كونها موضوعات ان يكون كل لفظ دلائل على معنى غير متناهيته لشمولها الموجودات والمعدومات تفصيلا واجمالا لخروجها بالاعتبارين عن الموضوع له ويهوطاير البطلان لعدم الالتفات عند اطلاق لفظ منها الى المعانى الغير المتناهيته لا اجمالا ولا تفصيلا قَالَ فلا بد له متفرع على ما تقدم باعتبار العلم كما فى قوله تع ما احكم من نعمه فمن الله فلم لا بد لالة على الخارج من شرط اى من امر يتعلق بوجودها على ما هو المعنى للشرط لا ما يتوقف عليه وجودها اذ الدليل لا يساعده قَالَ الامر الخارجى نسبة الفرد الى الكلى والظا الامر الخارجى كما فى بعض النسخ قَالَ يلزم من تصور السمي فى الذين تصوره اى من ادراكه ادراكه سواء كانا تصورين او تصديقين او احدهما تصوبا او الاسم تصديقا قَالَ فانه لو لم يتحقق هذا الشرط كان الظان يقول فانه لو لم يتحقق اللزوم النسبى

فان الكلام في ذلك لشرط هو اللزوم الذي يتبين الا انه غير علة بهذا الشرط اشارة الى ان كلمة والا في المتن
ان كان تقديريا وان لا يشترط لكن المراد منه وان لا يتحقق هذا الشرط لان لا يحل ذلك شرطا لان عدم
جملة شرطا لا يستلزم انتفاء فم الامر الخارجي بل عدم تحققه في الواقع فالمراد بقوله ويشترط في الدلالة
الا انه امية اه انها مشروطة به في الواقع لانه يحل شرطا لما قوله فيكفي فيها اه اي اذا اطلق اللفظ الموضوع
اطلاقا صحيحا على ما هو المراد في تعريف الدلالة فلا يرد انه اذا اطلق الحرف بدون المتعلق لفعل
يدون الفاعل لا يكفي العلم بالوضع في فهم معناها المطابق والمشتقات موضوعا باعتبار الية وضعا
نوعيا باعتبار المادة وضعا شخصيا والعلم بالوضعين كاف في فهم معانيها قوله من سماع اللفظ اي و
لا يحل سماعه ومن اللفظ المسموع قوله وهذا هو الدلالة المطابقة اي الانتقال المذكور قال قدس سره
في حاشي المطالع واما تعريف الدلالة ما يفهم مضافا الى الفاعل والمفعول اعني الى السامع او المعنى
او انتقال الذهن من اللفظ الى الفهم فمن المسامحات التي لا عيب المقصود اذ لا اشتباه في ان الدلالة
صفة اللفظ بخلاف الفهم والانتقال ولا في ان الفهم والانتقال من اللفظ انما بسبب حاله فيه فانه
قبل هي حالة اللفظ بسببها يفهم المعنى منه او يتقبل منه اليه كانهم بنهوا بالتسامع على ان الثمرة المقصودة
من تلك الحالة هي الفهم والانتقال انتهى كلامه فالمراد بالدلالة في قوله واما الدلالة على المعنى الموضوع
شرتها بنا على السامعة المشهورة والافاضل الدلالة يكفي فيها الوضع ولا تعلق له بالعلم بالوضع اصلا
قوله وكذا اذا علم اه لما كان في كناية العلم بالوضع في فهم المعنى المطابق من اللفظ المشترك خفاء
نشأه عدم الفرق بين الارادة والدلالة حتى قال من شرط الارادة في الدلالة ان اللفظ المشترك لم
يوجد قرينة ارادة احد معانيه لا يفهم منه معنى لغرض لبيان حاله بان الدلالة بالنسبة الى جميع معانيه
متحققة انما المحتاج الى القرينة الارادة قوله معنى مركبا اي ذي اجزاء ومن حيث انه مركب فالمراد به
ما يقابل البسيط لا ما يقابل المفرد فان التركيب المقابل للافراد يوصف به المعنى بعد الوضع ولا تما
اعتبر الجثية لانه اذا وضع معنى مركب من حيث انه واحد لا يدل على اجزائه دلالة تضمنية قوله و
لا يمكن اه دفع لان ليق الدلالة النصحية والمطابقة لا يكفي فيها العلم بالوضع بل لابد من شرط وهو ان
لا يكون موضوعا للمعنى مركبا جزاء غير متناهية ولا يكون موضوعا للمعاني غير متناهية باوضاع غير
متناهية فقوله لا يمكن الاول متعلق بالتضمن الثاني بالمطابقة والثالث بالامكان باعتبار عدم ترتيب
الثمره المقصودة من وضع الالفاظ وهي افادة ما في التسمية استفادتها من اذ كان الواضع هو الية
تخ او غيره فلا يرد ان لفي الامكان غير مسلم اذ كان الواضع هو الية سبحانه وتعالى قوله بخصوصية اه اي

المعنى مركب من اجزاء او غير متناهية ملحوظة بخصوصيتها فاما وضعه بمعنى مركب من اجزاء او غير متناهية ملحوظة لا
 بخصوصيتها بل اجمالاً فواقع كلفظ الجملة والجمع ونحوها قوله ان يوضع لفظ واحد قيد بالواحد لان
 الالفاظ الكثيرة المستعملة في كل لغة موضوعات لمعان غير متناهية وضعا شخصيا او نوعيا او افرادا او
 تركيبا يمكن تاديه اى معنى يراد بها اما حقيقة او مجازا وقيد بالا وضاع لان وضع اللفظ الواحد لانا
 بالوضع الواحد العام متحقق ولما كان عموم الجمع المتكرر الموصوف بمعنى كل فرد فافاد الكلام كونه موضوعا
 بكل معنى لوضع لانا وصانع متعددة كما توهم فقييل الواجب ان يقول بوضع وضع من اوضاع
 غير متناهية قال ولا يشترط فيها اللزوم عطف على قوله وهو اللزوم الذهني ولا حاجة الى تأويله
 بقولنا يشترط فيها اللزوم الذهني لان عطف الفعلية على الاسمية وبالعكس جائز ولا الى تكلف انه
 عطف على ما نقله من عبارة المتن من قوله ويشترط في الدلالة الالتزامية قال يلزم من تحقق المسمى
 في الخارج ظرف للتحقق في الموعين والمراد بالتحقق الخارجى التحقق الاصلى لانا هو في خارج الذهن
 ليشتمل لزوم الصفات النفسانية بعضها البعض كالنجوة للنجوة للعلم اعم من ان يكون في نفسه او في شئ
 فيشتمل لزوم الجوهر للجوهر كزوم البيولى للصورة والجوهر للعرض العرض للجوهر كزوم التخيير للجمع وبالعكس
 ولزوم الامور الاعتبارية لما لها كزوم القيام بالذات للجمع ولزوم بعضها البعض كالألوة والبنوة
 ولزوم السلبية كزوم عدم الفرسية للانسان قال بحيث يلزم من تحقق المسمى في الذهن اى من
 وجوده الظلى وجوده الظلى واما استلزام الوجود الاصلى بشئ للوجود الظلى لاجز وعكسه متحقق
 لان طرف هذا اللزوم لا يجوز ان يكون الخارج ولا الذهن لاستلزام انبثاقه في وجود الطرفين فيه ثم
 بهنا قسم آخر من اللزوم وهو لزوم شئ بشئ في نفسه مع قطع النظر عن التحقق وان كان ظرف للاتصاف
 الذهن كزوم عدم المعلوم لعدم العلة فانه ليس باعتبار تحققهما في الخارج وهو موقوف ولا في الذهن بالمعنى
 المذكور بل بين النفسها وان كان ظرف اللزوم بينهما الذهن ولزوم الكلية للصورة العقلية والمعلومية
 للمعلوم من هذا القبيل وكذا جميع المبعولات الثانية اللازمة الاولى واما لزوم الوجود للعلم الاصلى
 بوجود المعلوم في التصور فوهم لان ههنا وجود واحد للعلم اصالة والمعلوم ههنا الوجود الكلى في الخارج
 في ضمن فردة فتميزه ولا غلط واما تعرضه لعدم اشتراط اللزوم الخارجى لان اثر الاحكام باعتبار الخارج
 قوله الدلالة التضمنية داخلية في هذا القسم لان اه لما كان استعمال اللزوم شائعا في الخارج تعرض لدخول
 الدلالة التضمنية ليصح المحرر المذكور قوله يلزم من فهم المعنى اه يعنى انه ناش من فهم الموضوع له فانه سبب
 لفهمه من اللفظ وحاصل تتبعه ولا نيا في ذلك تقدم فهم الجزئى في نفسه على فهم الكل فان فهم الجزئى من اللفظ

غيره في نفسه قوله المضاف انه مقصوده قدس سره وقع مناسق الى الوهم من انه اذا كان البصر خارجا
عن مفهومه كان مفهوم الغد المطلق فيصح اطلاقه على كل عدم بما صله ان التقيد داخل والتقدير خارج
فان المعنى العدم المضاف الى البصر من حيث انه مضاف الى البصر لا عدم من حيث ذاته قوله ومفهوم المعنى
هو العدم آه في مشرح المطالع في اوائل بحث القضايا فرق بين جزر اشئ وبين جزر مفهومه فان البصر
ليس جزر من المعنى والا لم يتحقق الا بعد تحققه بل هو جزر مفهومه حيث لم يكن العدم تعلقه الا مضافا
اليه ولا يجد الابان يقتصر البصر بالعدم فيكون احد جزئي البيان انتهى وهو مخالف لما خرج به هذا
اقول ترك ذكر البصر معه في قوله ثم صم كرم عني وقوله ثم بل هم قوم عمون يدل على دخول البصر في مفهومه
وذكره معه في نحو قوله تع لا تعنى الا بصار يدل على خروجه عنه للتاحتاج الى التجريد فلعل الشرح
له يبنى كلامه في الموضوعين على الاحتمالين اللذين يؤيد بهما الاستعمال واما استدلاله على الجزئية فيغير
تأثيره لحوال ان يكون توقفه لتعلقه ووجوب الذكر في الحد لاجل دخول الاضافه في مفهومه هكذا ينبغي
ان يفهم هذا الكلام ودفع عنك خرافات الاولاهم **قال** اراد بيان آه فهو من شتمه التعريف موجبه قدس
لمزيد انكشاف الدلالات فلا يريد ان بيان الاستلزام لا يدخل له في الافادة والاستفادة **قال** اى
ليس متى تحققت آه يعنى ان المراد لعدم الاستلزام رفع الايجاب الكلى فان متى من سوا الايجاب الكلى
وذلك لان الاستلزام عبارة عن امتناع الانفكاك في جميع الاوقات والاضاع معنى قون متى تحققت
تحقق اللزوم في جميع الاوقات لا دوام الاتصال على ما ذهبهم لانه المتبادر من الشرطية ولانه تفسير
لنفي اللزوم والمقول بانه تفسير باعتبار نفي الكلية لا باعتبار اللزوم تكلف مستغنى عنه **قال** بالاستلزام
متعلق بالسبب لا بالبيان فيدخل فيه البيان بالتوقف **قال** يجوز ان يكون آه الجواز ههنا بالنظر
الى الوضع كما هو المتبادر من قوله على النسبة بين اسم كان وخبره وانما الكفى على الجواز الكفاية في المقصود
وللشروط في تحقق الوضع للبساطه بخصوصها عدم تكلف العلم بها لك الا ان يلقى يكون الوضع هو اليه
تع او بالوضع العام وكلانها مختلف فيه واما المعنى المبسط فلا شبهة في تحققه كالتقطه والوحدة
والجبروت فانه اوضح احدا لفظا لذلك يتحقق المطابقة بالضمن بخلاف الجواز الذي في قوله جواز
ان يكون من الماهيات بالاستلزام شيئا ولكن ذلك فانه جواز بالنظر الى وجود اللازم فيقيد ذلك عدم
العلم بالاستلزام لا العلم بعدمه وقيل ان جواز الاول امكان وقوعه او امكان في نفس الامر
والاشك في منافاتها بالاستلزام لانه عبارة عن امتناع الانفكاك والثاني امكان عقلي اى لا يحكم
العقل بامتناعها وذلك لا يكفي في نفي الاستلزام لان عدم حكم العقل بالامتناع لا يستلزم عدم الامتناع

قولهم بهذا الدليل ايضا اه اتعذر عن عدم التضرع لبيان الالتزام الالتزام للتضمن ووجه كونه معلوما من
 هذا الدليل انه قال بمعنى بسيط والتكرار الموصوفه ثم فيفيد جوازا للوضع بكل معنى بسيط سواء كان له لازم
 ذهني او لا فحيثما اذا كان لازم ذهني تحقيق الالتزام بدون التضمن او قدس سره كلمه اذا كان له لازم
 على تحقيق اشاره الى تحقيق الالتزام فان عدم الانقسام خارج عن مهيته النقطة والدلالة هي معدونه
 ولازم بين لهما بالمعنى الاخص ولذا اخذوه في تعريفها وكذا كونها ذاتا وخرج وكذا في الوحدة وما قيل ان مكان
 معنى بسيط كك كاقب في عدم الاستلزام ففيه انه ان اراد الامكان في نفس الامر فم وان اراد
 العقلي فمسلم لكنه لا يثبت عدم الاستلزام بل عدم العلم به قال في غير متيقن لم يقل غير معلوم لان العلم
 شائع عندهم في مطلق الادراك ولا شبهة في تصور الاستلزام ولان المقصود في العلم الحقيقي اثباتا
 ونقيا سواء كان مشكوكا او مظنونا وان ادى الدليل الى الشك قوله فمرة واحدة اى في زمان متناه لان
 الدلالة هي الانتقال من اللفظ الى المعنى الموضوع له ومما الى اللازم في ترتيب الانتقالات فلا يكون في
 زمان واحد قوله وهو مح لان ملاحظة الامور الغير المتناهية والانتقال من كل منهما الى آخره في
 زمان متناه مح بالضرورة فما قيل يمنع استعماله لتعقل ما لا يتناهى معاد فمما لانه لا يضييق زمان عن تعقل
 المعاني الحاصلة معا وان كثر ليس بشئ قوله ورد ذلك منع لقوله وبهذا الى غير النهاية بسند جواز
 التزام بين معينين ما قيل ان مجموع المعنيين ايضا معنى فيكون له لازم ذهني فيلزم التسلسل وانه
 يلزم في صورته التاكس ان لا تشكك النفس من الانتقال عن احد التزامين الى الآخر بل ينتقل
 من احدهما الى الآخر دائما والوجدان يكذب به فمدفوع لان تحقق مجموع المعنيين لا يستلزم تصوره
 حتى يكون لازما ذهنيا لاحد المعنيين وفرق بين تعقل المعنيين وتعقل المجموع وان اللازم في صورة
 التاكس تعقل المعنيين معا كما بينه قدس سره بقوله ولا استحالة آه لا الانتقال من احدهما الى الآخر
 ان قوله لان التزام بين الطرفين آه ذكر الطرفين للتضييع على المقص فان التزام لا يكون الا من الطرفين
 قوله دورا حجازا اى دورا تقدم فانه يستلزم تقدم الشئ على نفسه وحصوله قبل حصوله
 وفيما نحن فيه دور معينه وهو لا يقتضى الاحصول لهما الى في الخارج او في الذهن واجاب قدس سره في
 حاشية المطالع عن اصل الاستدلال بان المستلزم لتصور اللازم تصور الملزوم بالاخطار فلا يلزم من
 تصور الملزوم بالاخطار تصور لازمة كك حتى يلزم تصور لازم اللازم واورد عليه ان هذا الجواب يقتضى
 خروج الدلالة الالتزامية من تعريف الدلالة لانها لو كانت للفظ بحيث متى اطلق فهم المعنى للعلم بوضعه
 والا لزم امية ليست كك بل متى اطلق وتعقل السمي بالاخطار وليس بشئ لان الدلالة مشبهة بالضرورة

الى اللفظ والتجرد عن الشواغل كما صح له المحقق التفازاني في شرحه للرسالة قوله فان صح آه يعني ان هذا استدلال بالوجودان فالمصنف يعترفه اذ ارجح الى وجدانه واليكابر نيكروه ويقول لا نسلم تحقق انه يهول عن سائر الاغياراغا المحقق الذي يهول عن الشعور وهو لا يستلزم عدم الشعور فتردده قدس سره ههنا في تماميته والجزم بعدم الاستلزام في بعض تصانيفه مبنى على المحالين من الانصاف والمكابرة وقد يستدل على عدم الاستلزام بان جميع المفومات اذا اخذت لا يشترعها شئ فمنها مطابقة وليس له لازم ذهني والالزام خلاف المفروض وقية ان تلك الجملة موصوفة بعدم التناهي وبانه لا يتعد عنها كل واحد منها خارج عنها لا تصافها به فدلالة اللفظ الموضوع عليه التزامية ولا ينال في دخوله فيها باعتبار انه مفهوم من المفومات فنذكر قوله اي سلب الغير آه السلب يطلق على ما يقابل الايجاب اعني ادراك لا وقوع النسبة وعلى ما يقابل الثبوت اعني الانتفاء واللا وقوع الذي هو المعلوم ولك المعنى يطلق على الصورة الذهنية التي هي العلم وعلى ذي الصورة الذي هو المعلوم فعلى الاول المراد بالاحصول في الموضوعين حصول نفسه وعلى الثاني حصول صورته قوله وهو باطل والالزام من ادراك امر ادراك امور غير متناهية ولان الوجدان يكذب قوله وليس يصح آه او رد المنع في صورة الدعوى والسند في صورة الدليل مبالغة قوله ولو صح اه فنقض بعد المنع قوله بيان لمنشاء الغلط الزاعم قوله لازم يبين بالمعنى الاعم آه المراد ههنا باللازم ما يمتنع انفكاكه عن شئ محمول كان او لا قوله وقد يتوهم آه منشأ هذه الشبهة ايضا اشتباه اللازم البين بالمعنى الاعم باللازم البين بالمعنى الاخص وحاصل الجواب منع كونه بيذا بالمعنى الاخص وهو المعترف في الالتزام وكلمته بل للاضراب او للترقي بالانضمام التركيب الى الامرين وقد يتوهم ايضا ان التضمن فهم الجزم حيث كونه جزوا او الجزئية مفهوم خارج عن ذات الجزم فيكون التضمن مستلزما للالتزام والجواب ان التضمن فهم الجزم بسبب كونه جزوا لا بصفت كونه جزوا فالحثية تعليلية لا تقيدية قوله ايضا كما يدعي في عدم استلزام المطابقة الالتزام قوله انا الجزم بجواز آه فهو امكان وقوعي وفي نفس الامر لدخول الجزم عليه فبعد عدم الاستلزام قوله على قياس آه حال من فاعل الجزم اي قائلين على قياس ما قيل في المطابقة فهذا في الدليل وقوله ايضا في المدعى فلا تكرر قال وفي عبارة المصنف تسامح حيث حذف المضاف اعتمادا على فهم المتعلم اي يتبين عدم تبين استلزام آه في التامح التامح آسان كرفتن بايكديك سيصلونه فيما يكون في العبارة تجوز والقرينة ظاهرة الدلالة قال لان التضمن والالتزام تابعان لان فهم الجزم واللازم من اللفظية وشط فم الكل منه وان كان فهم الجزم

مطلقاً متفرداً على فهم الكل وفهم بعض اللوازم اعني الملكات متقدم على ملزمها تعني الاعداد واما ما قيل
بتبعيته لتضمن والالتزام للمطابقة من حيث ان مقتضى الدلالات الثالث اعني الوضع يقتضي المطابقة اولا
وبالدلات والتضمن والالتزام ثانياً وبالعرض فيكونان تابعين لهذا الوجه مستلزمين لما ولا سيما في
ذلك كون المطابقة تابعة للتضمن بوجه آخر فسقط ما اوردنا في شرح المطالع من ان الامر في التبع و
بالعكس ضرورة ان فهم الجزء سابق على فهم الكل ففهمه بحث لان ماله التبعية في القصد وقد منع السيد
قدس سره عدم وجدان التابع في القصد بدون المتبوع في القصد كالسفر للحج وكذا ما قيل ان الوضع
جعل بالوضع اللفظ بحيث يلزم من العلم به العلم بالمدلول المطابق واما يستتبع هذه الحثية كون اللفظ بحيث
يفهم منه المعنى لتضمن الالتزامى بواسطة ان فهم الكل متأخر عن فهم الجزء وفهم الملزوم بدون فهم اللازم
فالامر في الدلالاتين على عكس تحقق المدلولين فالاعتراض ناش من عدم الفرق بين الدلالة والمدلول
وقيه بحث لانه ان اراد الاستنباح في القصد فمسلم لكن لا يفيد المط كما عرفت وان اراد الاستنباح
في التحقق فم لا بد له من دليل قابل احتراز عن التابع الاعم ومن متبوعه الخاص في التحقق سواء كان
معلولاً او معلولاً لعلته اخرى وسواء قلنا الواحد النوعي معلول لعلته ما ومعلول لعلل معنوية وحيثية
ليقيد الاحتراز عن دخوله في موضع الكبرى اذا كانت قيداً له وعن دخوله في الحكم اذا كانت قيداً للحكم به
قوله فان اردت آه يعني ان الحيثية اذا كانت عين الحيث كان معناه الاطلاق وانه لا قيد هناك
حتى قيد الاطلاق ايضا ولا شك ان ثبوت التضمنين مقيد بهذا الاعتبار لستفاد منه اتحاد في المفهوم
اذا الاتحاد في التصديق حاصل بدون اعتبار الحيثية فاندفع ما توهم ان اللازم ان التضمن ثابت له
مفهوم التابع لانه عينه قوله يعني ان قولنا آه حاصله اختيار الشق الثاني واشبات تكرار الاوسط جعله
متعلقاً بالمحكوم به ولما كان الجيب موجهاً لكلا مكيهية الاحتمال فلذا لم يتعرض الشره لاثباته تعرض
قدس سره لذلك لقوله ولا يخفى آه ترقياً في الجواب قوله فان اردت بالتابع يعني ان اردت
بالموضوع مفهوم التابع يلزم امران احدهما بالنسبة الى نفس الموضوع وهو كون القضية طبيعية
والثاني بالنسبة الى الحيثية وهو ان لا يكون للقضية مفهوم محصل عند العقل لانه يحل ان يكون معناه
مفهوم التابع من حيث انه مفهومه لا يلاحظ معه شيء آخر لا يوجد بدون المتبوع فانه اذا قيد
لا يوجد بدون المتبوع ايضا وما قيل في بيان من انه لا وجود لمفهوم التابع اصلاً فلا يحصل التقيد
سلب وجوده بقوله بدون المتبوع ففهمه انه يقتضي ان لا يكون لقولنا لا يوجد الا بوجه بدون الثبوت
معنى محصل لان احد المتضايفين لا يوجد الا بوجه الا انه لا يدخل له في ما نحن فيه لانه لا يبق في الاصل له في

المقام ليس معنى محصلا له قوله وان اردت اذ اى اردت به ذات التالىج والصدق عيسى فيكون
 بالحيشية غير المحيثة والترض بانها قيد للموضوع في التعليل انصاف الذات بال عنوان فيكون المعنى
 كل ذات موصوف بالتابعة لاجل انه موصوف بها فيلزم تعليل الشئ بنفسه عن تعليل الانصاف
 بالتابعة واما تفقيد انصاف الذات بال عنوان فالعنى كل ذات موصوف بالتابعة مقيد ابكونه
 موصوف بالتابعة فيلزم تفقيد الشئ بنفسه قوله فتعين اه اى اذا بطل تعلقها بالمحكم عليه تعيين
 تعلقها بالمحكم به اذ لا ثالث بان يكون جالا عن تقييد لا يوجد مقدما عليه للتوسع في النظر وتفصيل
 هذا الكلام ما ذكره قدس سره في حواشي المطالع ان قولك من حيث كذا قيد اديه بيان الاطلاق
 وانه لا قيد هناك كما في قولنا الانسان من حيث هو الانسان وقيد اديه التقييد كما في قولك
 الانسان من حيث انه لا يصح ويمرض موضوع الطلب قيد اديه التعليل كما في قولك لنا من حيث
 انها حارة سخن قوله لكن لا يخبرج اى حين اذا حل بالحيشية قيد للمحكم به قيل تفقيد المحكوم به بالحيشية
 لا اعتبار ان احدهما ان يكون قيد للحدث فح يفيد النتيجة مقيدة والثاني ان يكون قيد الانساب
 الحدث الى الفاعل فيقول ج الى المشروطة والعرفية العامين كانه قيل وكل تالىج ما دام تابعا
 لا يوجد بدون المتبوع والصغرى وانتم والدائمة مع احدى العامين شئ دائما كما هو مذكور
 في الموجبات فينتج التضمن والالتزام لا يوجد ان بدون المتبوع دائما وهو المطا قول القضية يكون
 منقوضه بالتالىج الاعم لانه بشرط كونه موصوف بالتابعة لوجود المتبوع الخاص كالحركة
 فانها بشرط انصافها بصفة التبعية لوجود النار في الشمس نعم انها لا توجد مقيدة بصفة التبعية
 له بدونه فقدر قوله ومنهم من قال اراد به تحقق التفقار الى ورده قدس سره في حواشي المطالع
 بانه ان اراد به التاخر في الوجود فقد بان بطلانه وان اراد انها مقصود ان بتأخره ان المقصود
 الاصل من وضع اللفظ للمعنى دلالة عليه واما دلالة على جزئية او على لازمة فمقصودة بالتبع وورد
 عليه ان المقصود بالتبع وقد يوجد المقصود بالذات كما في قطع المسافر للبحر انتهى وتلك تركه ههنا
 لان فهم الجزء من اللفظ متأخر في الوجود عن فهم الكل والكان فهمه في ذاته متقدرا عليه سواء قلنا
 ان فهم الكل عين فهم الجزء بالذات متغايرا له بالاعتبار كما هو ذكر في مخرج مختصر الاصول العوضى
 او قلنا بتغايرهما بالذات قال الدال بالمطابقة لم يقل الدال على المعنى المطابق لى يكون صريحا
 في ان المقسم هو اللفظ الموضوع باعتبار الدلالة بالمطابقة بخلاف الدال على المعنى المطابق فان
 يشمل الدال على المعنى التضمني والالتزامي ايضا فلا يبرح من اعتبار قيد بالحيشية لاختراجه الدال عليها قال

فان قصد بجزء منه انه لا شك في ان اللفظ انما عرض له التركيب حين الاستعمال وقصد افادة المعاني الكثيرة
 فان الواضع ابتداء انما وضع الالفاظ لمعانيها متفرقة والمركب من حيث انه مركب خاصا موضوعا
 بوضع الاجزاء كما صرح به السيد قدس سره والاستعمال عبارة عن ذكر اللفظ واردة المعنى فعلم ان المقصد
 معتبر في التركيب لما كان الافراد عبارة عن عدم التركيب كان معناه عدم القصد وان التركيب الافراد
 لا يمتحان في اللفظ في حالة واحدة فقد اعتبر المتأخرون القصد في تعريفها وليس منبأه على ان الارادة
 معتبرة في الدلالة على ما فهم اذ لو كان كذلك لما احتج الى اعتبارها واما الاكتفاء على اعتبار الدلالة وعدمها
 كما وقع في عبارة المتقدمين فيصحح لانه يستلزم اجتماع الافراد والتركيب في مثل عبد الله وتاثيرا
 وذلك يستلزم ان يجري عليه احكام الافراد والتركيب لمعنوية من كونه كلياً وجزئياً وقضية وجزئية
 وقائمة الغائبة التامة وعدمها واللفظية من الاعراب والبناء صحة كونه مسند اليه وعدمه في حالة
 واحدة وذلك بين البطلان واعتبار قيد الحيثية لا يرفع ذلك لان الحثيتين حاصلتان معا فيه انما يرفع
 ذلك انتفاص تعريف احدهما بالآخر فتدبر ولا تقع الى ما قيل ان قيد الحيثية مغن عن اعتبار القصد ولا
 الى ما قيل ان اعتبار القصد يوجب خروج المركب من تعريفه حين انتفاء القصد ولا الى ما يجيب به انه من
 ان المعتبر تقدير القصد فان ذلك من المفوات قال ان قصد بجزء منه انه قصد اجاريا على قانون الوضع
 كما صرح به الشره في شرح المطالع فلا يرد ونحوه اذا قصد بجزء الدلالة على جزء معناه على خلاف قانون
 الوضع والمراد من قصد الدلالة ان يعتبر تلك الدلالة في افادة المعنى المقصود من اللفظ سواء كان المقادير
 او باطلا فيشمل المركبات الالهية البطلان مدلولها والمركبات المجازية نحو رمي بدور ما قيل ان التعريف
 بلفظ الانسان اذ ضم اليه حمل فلا بد ان يتكفل بجزء منه فمدقوع لانه خارج عن القسم لانه الدال بالمطابقة
 او الدال بالوضع والجموع ليس بوضع لا بوضع المعين ولا بوضع الاجزاء وما قيل انه يصدر في التعريف على نحو
 ضرب القيد بالاجزاء المترتبة في السمع محال دليل عليه قد قورع بان المقصود من نحو ضرب دلاله مجموع المادة
 والصورة على مجموع المعنى لادالة الجزاء على الجزاء فلهذا المعنى ان هذا المجموع اه لما كان للقسم الدال بالمطابقة
 فلا بد من تحقق الوضع في المركب من حيث انه مركب وكان فيه خفاء اذ اذ له قدس سره لبيان ان له من حيث
 التركيب وضعاً باعتبارها يدخل في الدال بالمطابقة وهو وضع اجزاء لا جزء معناه وانما قيدنا بالحيثية
 لان للمركب وضعاً نوعياً باعتبارها منه لكن لا مدخل له في التركيب والافراد فان المعبر فيها الاجزاء المترتبة
 في السمع كما سبقي قال فان الرامي مقصود منه الدلالة اى الغرض منه تلك الدلالة وان كان موضوعاً
 بالذات ما نسب اليه الرمي وعلى ما تقر من ان الصفات تعتبر فيه النسبة من جانب الذات

دعى الافعال من جانب الحدث وذلك لان الذات المبهمة مشتركة في جميع الصفات اخذت
 في مفهومها لاقتضار النسبة اليها والغرض منها افادة الاحداث المخصوصة المنسوبة اليها ^{قال}
 الى موضوع باي ذات قائم به الرمي فالقيام ايضا مدلول له واحترز به عن تحولاته وتامر فانه دال
 على ذات ما ينسب اليه اللبن والثمرة لا على ما انصفت به فاقيل ان الصواب الى ذات ما لان الذات
 المتأخوذة في مفهومها الصفات في غاية الايهام ^{وهم قال} ومجموع المعنيين معنى رامي الحجاز اے
 معناه من حيث انه مركب فلا يرد ان له جزءا آخر اعني معنى الهيئة التركيبية ^{قال} فلا بداه اى بالنظر
 الى القيود المذكورة في تعريف المركب صريحا لا بد من تحقق اربعة امور واما كون ذلك المعنى مقصودا ^{مقصودا}
 فانما يستفاد بطريق اللزوم لان الدلالة على جزءه اذا كانت مقصودة ولم يكن المعنى الذي هو جزءه
 مقصودا اصلا كان ذكر الجزء الآخر من اللفظ الدال على الجزء الآخر من المعنى مستدركا فلذلك لم يتعرض
 له في تفصيل القيود وتعرض في بيان فوائد ما لان الاخراج حاصل بهذا القيد المستفاد ^{لزوفا}
^{قال} لكن لا دلالة له على معنى سواه كان المعنى جزءا كزيد او لا كما ساء خردف ^{الشيء} وانما لم يتعرض بهذا التفصيل
 لعدم دلالة القيود المذكورة في التعريف عليه لاصريحا ولا لزوما لان المذكور قيد الدلالة وهو يقتضي
 المعنى واما عموم ذلك المعنى بان يكون له جزءا ولا فلا دلالة عليه لان الاطلاق لا يقتضي العموم واما قيل ان
 هذا المجرد احتمال عقلي لان الحروف موضوعه لا اعداد فليس بشي لان ذلك ناهي بعد الوضع ابا جارا ^{مختصة}
 بهذه الحروف الثمانية والعشرين التي في لغة العرب لا في جميع اللغات ^{قوله} وذلك اه لما كان العبودية
 لازمة للذات المشخصة واللوازم تشبته بالذاتيات اذ لا انفكاك بقوله وذلك اه ^{قوله} وهو ظاهرا
 يتعرض له الشره ^{قال} شخص الساني انما لم يقل فردا ساني لان الشخص يقال بالنسبة الى الذاتيات
 بخلاف الفرد فانه عمم مخي الساني ان الانسان ذاتي له فيتمتع عليه قوله فان معناه ح اه بلاريته
^{قوله} يكون مفهوم اه متمم لكلام الشره بضم مقدمة مطوية في كلامه تركه لظهوره ^{قال} سواه كان
 اه يعني ان المنفى داخل على القصد المقيد والمنفى متوجه الى القيد لا الى اصل القصد ولما كان القيود متعددة
 كان لنفي القصد المقيد بها صور متعددة فاما قيل ان عبارة التعريف محمولة على خلاف ما يتبادر
 في استعمال المحاورات من توجه النفي الى القيد مع بقاء الاصل توهم على ان رجوع النفي الى
 القيد والاصل شائع في استعمالات الفصحاء والكلام الجيد ^{قال} ومخالفة التوضيح الطبعي
 من غير داع في الصراح القوة توانائي اى ليس بخطا ولكنه في قوته في الفصح ^{قال} بالنفس
 والمركب اعتبارا ان اى للفظهما اعتبارا ان عمم الاعتبارين لما اولاهم خص البيان باعتبارهما

سبعة
 تعريف
 مطاق

قوة الخلق

اشارة الى مدار الجواب تحقيق اعتباري المفرد اذ حاصله ان مفهوم المفرد هو متر عن مفهوم المركب
 والكان بالمصدق عليه مقدما والتعريف بحسب المفهوم ولم يقل لكل من المفرد والمركب مفهوم
 فما صدق عليه على طبق ما ذكر في الكتاب اشارة الى ان التقديم والتأخير والترتيب على اعتبار ذلك
 الحائزين لا على تحققهما في نفسها قال فان القيود او المراد بالوجودى ما لا يدخل السلب في
 مفهومه والعدمى بخلافه قال فلهذا اى لتحقيق الاعتبارين في المفرد قال لانها بحسب
 الذات اى المقصود منه تحصيل الاقسام والكان فيه ضم القيود الى المقصود مشترك قال
 وانما اعتبر في المقسم اه لما كان عبارة الشئ يحتمل معنيين اعتبار المطابقة وعدم اعتبار التضمن
 والالتزام بدنيا كما هو الظاهر واعتبار المطابقة وحدها وعدم اعتبارها معناه وذلك بان يكون الاطلاق
 في قوله ودلان المطابقة قرينة التقييد بقيد فقط وليستفاد منه كونه ذلك التقييد قيدهما في قوله
 لا تتضمن والالتزام خصه قدس سره بالاحتمال الثانى بقرينة ان الاحتمال الاول بعيد لا يذهب
 اليه الوهم والكان ظاهر العبادة موهاله لانه لا يسبق الوهم الى ترك ما هو المقصود بالذات واعتبار
 ما هو المقصود بالنتج قوله ولم يعتبر الدلالة مطلقا اى معنى قوله لا تتضمن والالتزام لم يعتبر
 تتضمن والالتزام معهما بان يجعل المقسم بالثبوت لا بان يجعل القسم الدالى المقيد بالثبوت
 والا خرج الدال باحدهما عن المفرد والمركب قال لان المعنى اى فى انفس الامر كما هو المتبادر
 الى الفهم عند اطلاق الحكم ومن اقامته الدليل عليه ومن قال ان المراد ان المعنى ذلك عند القسم
 وذلك ليس صريحا منهم بل فهم بسبب انه لو اعتبر غير التزام المحال فقد ركب بشرط قوله ثم اذا اعتبره
 يريد ان بعد اعتبار القسم الدال مطلقا تحقيق احتمالات اربعة احدها ان يشترط في المركب
 الجزر على جميع المعاني الثلاثة وفي الافراد ابتداء هذه الدلالة سواء كان باعتبار جميع المعاني
 او باعتبار بعضها ورجح لا يمتنع الافراد والتركيب والثانى ان يشترط فيه وجود الدلالة المذكورة
 باعتبار اى معنى كان وفي الافراد وعدمها باعتبار اى معنى كان ورجح لا يمتنع الافراد والتركيب
 فى لفظ واحد والثالث ان يشترط فى المركب وجودها باعتبار جميع المعاني وفي الافراد
 انتفاؤها باعتبار جميع ايضا والرابع ان يشترط فى التركيب وجودها باعتبار واحد منها و
 فى الافراد انتفاؤها باعتبار جميع وهذا هو الجواب باطلان لانه يستلزم لان تحقق الواسطة
 بين المفرد والمركب وان لا يكون بين الافراد عبارة عن عدم التركيب والاحتمال الاول
 بعيد جدا لانه يستلزم خروج اكثر الالفاظ المركبة من المركب ودخولها فى المفرد لان وجود الدلالة

رخصه

شك

شك

شك

المراد

المذكورة بالقياس الى جميع المعاني قليل شجداً في الاحتمال الثاني فتعرض له اثنان فبين انه يستلزم اجتماع
 الافراد والتركيب في لفظ واحد نظر الى الدلائلتين واعتراض عليه بان لا محذور في اجتماعهما
 نظر الى الدلائلتين اقول بهذا خلاصة كلامه قدس سره وهو معنى على ان وجه النظر منع بسط
 وزيد الثاني اعني لزوم اجتماع الافراد والتركيب بمعنى قوله لا دلالة جزوه على جزء معناه انه ليس
 المعتبر في التركيب تلك الدلالة على الافراد بان يكون وبجمله ومعنى قوله لزوم ان المركب من
 لفظين موضوعين البعدين بسطيين مفردا انه يلزم ان يكون في حال تركبه مفردا ولكن تجعل النظر
 مفردا بين منع الملازمة المشار اليه بقوله عايشه ما في الباب وبين منع لطلان التالي بان يقول
 ان اردت بقوله لزوم ان يكون اللفظ المركب آه انه يلزم دخول ذلك المركب في المفرد منع الملازمة
 انما يلزم ذلك لو اعتبر في التركيب وجود الدلالة المذكورة باعتبار جميع المعاني لم لا يجوز ان يعتبر
 وجودها باعتبار واحد منها وان اردت انه يلزم ان يكون المركب حال تركبه مفردا ايضا منع
 لطلان التالي اذا محذور في ذلك فيكون معنى قوله لا دلالة جزوه على جزء معناه ان التضمني والالتزام
 ليس المعتبر تلك الدلالة مع المطابقة بان يكون المعتبر وجود الدلائلتين ولا بانفرادها بان يكون كل واحد
 منهما موجبا للتركيب ومعنى قوله لزوم ان يكون اللفظ المركب آه لزوم دخول المركب في المفرد لو كونه
 مفردا حال تركبه فعلى هذا التوجيه يكون الاحتمالان المذكورين في الشرح بلا ريب فندبر قوله لا علم التركيب
 الخ لا عدم جميع افراد المركب فلا يمكن ان يكون الافراد عبارة عن انتفاء التركيب باعتبار جميع المعاني
 وما قيل ان المعتبر في التركيب دلالة الجزء على جزء واحد من تلك المعاني وهو ايجاب جزئين فيكون
 عدمه سلبا كلياً فيكون الافراد عبارة عن عدم التركيب باعتبار جميع المعاني فوهم لان النفي في التركيب
 المفرد ليس موجبا الى احد والا فادة التعريف تحقق الافراد اذا كان اللفظ جزءا والى جزء المعنى
 ولا يكون ذلك المعنى واحدا من المعاني الثلاثة وذلك بطريقه فلذلك اه تقديم الجار والمجرور
 لمجرد الاختصاص ببيان التعليل وحصول الحكم محلا لا للحصر على ما فهم فقوله وبين عطف على لم يتعرض مع
 متعلقه فلم يستلزم كون استعادة الوجه الاول عليه لبيان لطلان الثاني ايضا وعلى انه لو اريد بين
 فساد الثاني فقط صح التعليل ايضا قوله بل هذا اولي اه اضراب من السيد قدس سره يظهر الوجود
 والنظر ذلك لانه اذا جوز اجتماع التركيب والافراد باعتبار الدلائلتين الغير المجمعين كان اعتبار
 اجتماعهما باعتبار الدلائلتين المجمعين اولى قوله انما كانا في حالتين اي حاله قصد المعنى العلمي وحاله
 قصد المعنى الاضافي قوله زيادة التباس بين الاقسام بحيث يتخير في اجزاء الاحكام الافراده

والتركيب عليه اذ لا تستعمل الا في معنى واحد قوله لکنهما في حالة واحدة وهي حالة قصد المعنى المطابق
 وهو بحسب وضع واحد وهو الوضع الذي يدل باعتبارها على المعنى المطابق قوله فيلتبس الاقسام زبادة
 التباس يوجب التحير في اجزاء الاحكام لانه يتحقق التركيب والافراد في استعمال واحد قال والا ولى
 اى في بيان اعتبار اخصر المطابقة وحدها في المقسم او اعتبارها مطلقا قوله ذلك الافراد استطرادى
 في التاج الاستطراد خوشتن را از پس دشمنه بهر نیت دادن بر اسے فریقین ویراد بعدی بل
 المراد هنا ذكره لا عن قصد بل يتبعه التركيب قوله فانه اذا تحقق اه لان قولنا كلما تحقق التركيب
 باعتبارهما تحقق التركيب وباعتبار المعنى المطابق فيعكس الى قولنا كلما تحقق التركيب باعتبارها لم
 يتحقق باعتبارها وهو ملزوم لقولنا كلما تحقق الافراد باعتبارها تحقق الافراد باعتبارها وما قيل انه
 يتحقق الافراد في اللفظ الموضوع معنى بسيط غير ملزوم شئ بالنسبة الى المعنى المطابق دون التضمني
 والا التزامى فهو وهم مبنى على ان تحقق الافراد بالنسبة اليهما يقتضى وجودهما كما في تحققه بالنسبة الى المعنى
 المطابق وليس كذلك قوله لكن الترتيب اه دفع للتوهم الناشئ من كون الافراد بعكس الترتيب
 فانه يستلزم ان يجوز الاكتفاء في المقسم على اعتبار دلالة التضمن والالتزام بناء على انه اعم محققا لا
 ان الافراد باعتبار المعنى المطابق يستلزم الافراد باعتبارها قوله هو المفهوم الوجودى ولان المقصود
 بالافادة المعانى التركيبية ولان المعنى المطابق اصل فاعتبار التركيب والافراد بالنظر اليه اولى قوله و
 اعتبارها اه اى التركيب باعتبار المعنى المطابق يعنى عن اعتبارها بحسب المعنى التضمني والالتزامى اذ لا
 تخرج فرد من افراد المركب يتركب اعتبار التركيب بحسبها وليس المركب باعتبار التركيب بحسبها
 واحكام تحفه فاعتبار التركيب بحسبها بعد اعتبار التركيب بحسب المعنى المطابق مستغن عنه واعتبار
 التركيبين في المركب بلا حاجة فاندفع ما قيل ان ما ذكره يدل على ان ما لا يكون لما فرد من المركب
 بالنسبة الى المعنى التضمني والالتزامى لم يكن مركبا بالنسبة الى المعنى المطابق وهذا لا يقتضى ان يخص
 تعريف المفرد والمركب في مقام بيان الاصطلاح بالذال بالمطابقة كيف بانه يشعر بان التركيب والافراد
 لا يتحقق بالنسبة الى المعنى التضمني فظهر ان ما قيل ان ملخصه انه يفيد بحسب النظر لا بحسب الحقيقة لان التركيب
 بحسبها الیٰٰھ مندرج فيه لانه انحص من التركيب بحسب المدلول المطابق وهم يخص يتادى على فساد
 قوله لا يخفى عن اعتبارها بحسب المعنيين الاخيرين قوله فلذلك اى لكون التركيب وجوديا وكون
 اعتبارها بحسب المعنى المطابق مغنيا اعتبار المطابقة وكذا دون مطلق الدلالة التي يندرج فيها التضمن
 والالتزام لانه يلزم اعتبار امر مستغن عنه ولم يلتفت الى ما يقتضيه الافراد لكونه عدميا قوله من الاكتفاء

بيان ما يقتضيه قال لان جزوا جزوا جزوه هذه المقدمة يدعي فالتعريض لبيان اشتغال بما لا يعني فدلالة
على جزو المعنى التضمني دلالة على جزو المعنى المطابق بلا خفاء نظور هذا البيان لم يبين الاستلزام هنا بل
تتحقق التضمن بدون المطابقة وان كان تاما لانه اذا دل على جزو اللفظ على جزو المعنى التضمني لا بد
لهذا الجزو من اللفظ من معنى مطابق والجزو الآخر لا يكون ممتلا ولا مرادف له فلهذا معنى مطابق فتتحقق التركيب
بالقياس الى معنى المطابق قوله بل لنزوم تركيب اى تركيب اللفظ باعتبار المدلول الاتزامي
دون تركيبه باعتبار المدلول المطابق قوله ولا دليل آه فانه اول المسئلة قوله والالم يكن هناك
تركيب اى تركيب بين اللفظين من حيث الدلالة على المعنى فلا يكون داخل في القسم لانه الدال
على معنى بالوضع ولا وضع في هذا المجموع معنى لان نفسه ولا بوضع الاجزاء فاندفع ما قيل ان قولك حبس
مهل مركب خبري مع كونه جزؤه الاول ممتلا لان ذلك التركيب من حيث دلالة على نفسه لا من
حيث الدلالة على المعنى قيل الاظهر ان يقال ولا يجوز ان يكون الجزو الآخر ممتلا لالم يكن المجموع دالا
بالمطابقة فلا يكون دالا بالاتزام فلا يكون مركبا بحسب المعنى الاتزامي وهو المفروض ولا ريبه في
انه يتم بهذا القدر الملازمة ولا حاجة الى لقي جواز كون الجزو امرادفا لاول وفيه بحث لانا لا نسلم
الملازمة المستفادة في قوله والالم يكن المجموع دالا بالمطابقة لان تمام الموضوع له لذلك المجموع
هو المعنى المطابق لجزئية الموضوع ولم يثبت بعد ان المدلول المطابق للمجموع لا بد ان يكون مركبا
من مدلول الجزئين قوله فلا تركيب هناك اى من حيث المعنى اذ لا وضع للمجموع هناك معنى
فلا يرد انه قد يحصل التركيب من المرادفين كعطف البيان مع معطوفه بل من ضم اللفظ الى نفسه
نحو جاني زيد زيد وقرأت الكليات بابا بابا لا انتفاء التركيب بينهما من حيث المعنى انما التركيب من
حيث اللفظ لغاية التاكيد او التفضيل والا ليضاح قوله ولنزوم التركيب آه اى لنزوم من تحقق التركيب
باعتبار المعنى الاتزامي التركيب باعتبار المعنى المطابق والا لنزوم اما تحقق الاتزام بدون المطابقة
او انتفاء التركيب بين اللفظين من حيث المعنى قوله فالتحقيق اى متحقق المقدم المشار اليه بقوله
انه اذا دل جزو اللفظ على جزو المعنى الاتزامي بالاتزام فلا بد ان يكون لهذا الجزو معنى مطابق بان
المفروض دلالة الجزو على جزو المعنى الاتزامي لا مطلقا لدلالة عليه بالاتزام حتى يتحقق له معنى
مطابق فيلزم التركيب باعتبار المعنى المطابق لم لا يجوز ان يكون مدلوله تضمنيا او مطابقياً ومن
هذا يتبين ان ما قيل ان الاولى لتقديم هذا السؤال على السؤال السابق فهم وما قيل ان هذا السؤال
غير منتهى اذ ليس المقصود ان جزو اللفظ اذا دل على جزو المعنى الاتزامي لزم ان يكون تلك الدلالة

الالترامية بل المقصود انه لا بد في التركيب باعتبار المعنى الالترامي ان يكون الالف واحد الجزئين من اللفظ
 غير يقين وعلى ما يفهم منه دلالة الترامية والالف لم يكن مجموع المعنيين مدلولاً الترامياً ففهمنا اننا لنسلم الملازمة
 المذكورة بقوله والالف لم يكن مجموع المعنيين مدلولاً الترامياً بخلاف ان يكون للاحد جزئ اللفظ دلالة الترامية على الحد
 المعنى الالترامي بالتضمن او المطابقة ولا يكون للجزء الثاني من اللفظ دلالة الترامية على جزء الثاني منه اصلاً ويكون
 مجموع المعنيين لازماً بابتداء مجموع معنى اللفظ المركب كالجسم الى شئ فانه مدلول الترامى للحيوان الناطق والجزء
 الاول منه يدل على الجسم تضيقاً ودلالة للناطق على الماشى اصلاً ومجموع المعنيين مدلول الترامى لكونه
 خارجاً عن المعنى المطابق للحيوان الناطق قوله لان المركب من الداخل والخارج خارج بمعنى انه ليس
 نفسه ولا جزؤه قوله قلت آه جواب تنغير الدليل بحيث لا يرد عليه المنع المذكور قوله اما ان يكون الترامية
 آه وذلك لانه دلالة اللفظ بالوضع وهي منحصرة في الاقسام الثلاثة فاقيل انها ليست شيئاً منها لانها دلالة
 من حيث انها لازمة الموضوع لا وجزؤه او نفسه ليس بشئ لان الكلام في دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى كونه
 جزء المعنى الالترامى اى بالنسبة الى المركب لا يكفي في دلالة الجزء عليه كما لا يخفى قال اللفظ المفرد بالنظر
 الى معنى استعمال فيه فلا يرد قول بعض الحروف في النظر فيه لمخصوصته معنى في فان المراد بكلمة في فيها
 نفسها لا معناها سواء كان حقيقياً ومجازياً لا يدخل في الاداة لفظية التي في قولنا زيد هو عايم فانه دلالة
 في قالب الاسم مستفاد منه وتفصيل في السعدي فاقيل انه تقسيم اللفظ المفرد باعتبار معناه المطابق
 اذ لا يسمى اللفظ باعتبار معناه المجازى بهذه الاسماء من بدائع الاوامر ولا من بدائع الابهام قوله
 يشكل هذا بمثل الضماير المتصلة اه يعنى ان جعل عدم صلاحية الاخبار صفة اللفظ مع ان منشاء هذا
 المعنى يدل على ان الاعتبار عدم صلاحية المعنى لذلك من حيث انها في قالب ذلك اللفظ فخرج بطلانها
 بالضمائر المرفوعة المتصلة فانها لكونها فاعلة ابدالاً يصلح الاخبارية وبما تضمنه النصوبة بالفعل
 والمجوعة فانه لكونها فضلة ابدالاً يصلح لذلك ايضا وانما قال بمثل آه لانه يشكل بالاسماء اللازمة
 الظرفية ايضا فانها لا يقع الا مفعولاً فيه واما ما قيل لانه يشكل بالاعلام الشخصية فمعنى على ان يراد
 بالاخبارية الحمل الجابى والظن شموله للسلب ايضا وعلى ان الجزئ لا يصح حمله وسيصرح الشره بخلافه
 في تعريفه الجنس قوله انها لا تصلح اه بناء على انها في مقابلة كون وان صلح لذلك والمتبادر منه
 صلاحية الاخبارية في الجملة ولو برادفه قوله وهذه بخلاف الاداة فانه لا مرادف لها قوله وليس
 لفظه في النظر فيه اه فتح توهم ان الحروف لها مرادفات ايضا يعبر عنها بما عند تفسير معانيها كما يقال في النظر فيه
 ومن لا ابتداء والى الانتها قوله مطلق الظرفية فلا يكون مراداً لملاحظة حال الطرفين منعقدتهما

ان كان مستلزما بالتعلل اجمالا قوله ظرفية مخصوصه اه اى النسبة الى الطرفين مأخوذة فيها وهذا المقيدين الواقع
 ومناطق للفرق قوله معتبرة اه اى معتبرة من حيثية انه رابطة بينهما امرأة الملاحظة احدهما بالقبول اس الى الآخر
 فلا يكون مستقلة بالمفهومية صالحة للحكم عليه وبه اندفع ما قيل ان كلامه قدس سره يدل على ان مناطق الفرق
 الباطل ان والخصوصية وليس كذلك بل مناطق الاستقلال بالمفهومية وعدمه وكيف يتوهم ذلك ان
 قوله وهذه الظرفية المخصوصة المعتبرة على هذا الوجه يتبادى بان مناطق الاعتبار المذكور قوله فانه صالح
 كما يقال معنى الظرفية او الظرفية متى في قوله وقس على ذلك فان معنى لفظ الابتداء هو الابتداء المطلق يصلح
 لان يجزئه وعنه معنى لفظه من هو الابتداء المخصوص الغير الصالح بغير عنه ولا به قوله ثم يحتاج آه قبل الظم
 انه لا احتياج فيما الى التاويل لو توهم ما مجزئ عنها في قولك انك عالم وضربى زيدا وليس بشئ لان
 الضماير المنصوبة المتصلة بالفعل قسم غير المنصوبة المتصلة بالحرف على ما في الكافية وصلاحيته احدها لاخبار
 لا يستلزم صلاحيته الاخر والضمير في ضربى مجزئ عنه نعم انه مجزئ عنه من حيث المعنى والكلام في صحته
 الاخبار باللفظ وكذا الجواب من قولك علمتني مطلقا واما ما قيل من انه الصح الاخبار بالكاف في علمتني كى
 علمتني نفسك من غايته الاتحاد بيني وبينك فهو قوت على صحة هذا القول والظم عدما اذ مغلوبا افعال القلوب
 في الحقيقة مفعول واحد وهذا المصدر الماخوذ من المفعول الثاني مضاف الى الاول لان معنى علمت
 زيدا قائما او انما علمت قيامه او السانوية وفي المثال المذكور لا يمكن في لك قوله واما ان لا يصلح معناه
 يعني لو زيد لفظ المعنى في التعريف لم يحتاج الى التاويل لان يكون التعريف صريحا في ان ذلك صفة المعنى في
 نفسه لا مدخل لللفظ فيه ولا شك ان معاني الضماير المذكورة لا استقلالها بالمفهومية تصلح لذلك بخلاف الاداة
 قوله لم يحتاج الى تاويل اى لا دخل الضماير المذكورة لانه لا يحتاج الى تاويل اصلا فانه يحتاج الى تاويل الاخبار
 بالاسناد لا دخول اضرب ولا تضرب بل نقول لا تاويل لما لان الاخبار معناه في اللغة الاعلام ولا شك
 ان الانشاء استلزم ان يعلم بها النسبة التي منه قوله وان لم يصلح اه يعنى ان الايراد النسبة على ان الاداة
 قسما قوله فلا بد ان يكون في جزئه آه ذلك لان القيد جزئ من مفهوم المقيد وان كان خارجا عما يصدر
 عليه قوله كما ان لاني زيد لا جزئ من اجزاء الخبر واما ما قيل من ان معنى لا غير مستقل وضم الغير مستقل
 مستقل لا يوجب الاستقلال فلا يصلح الاخبار بلا خبر واما وقع ههنا جزئ باعتبار نقله الى النفي المطلق الذي
 هو مستقل الا ترى ان المعنى المطابق للفظين غير مستقل لعدم استقلال النسبة التي هي جزئ منه فليس
 بشئ لان المعنى الغير مستقل اذا ضم الى المحتاج اليه في الاستقلال يصير المجموع مستقلا في المفهومية
 بمعنى انه لا يحتاج الى تعلل الى ضميره نعم ضمه الى غير ما يحتاج اليه لا يوجب كضم النسبة التي في الفعل الى الحدوث

والزمان بخلاف ما لو ضم بالفاعل فانه يصير مستقلا كما لا يخفى قال وهو ان لم يصلح لا يخبر بها لانها موضوعية لتقرير
 الفاعل على ضمة فالجزم بها هو بصيغة ومدلولها التقرير وخص نقض بالافعال لان مشتقاتها مصادر بالفتح مجزئتها
 كما لا يخفى قال فيلزم ان يكون ادوات مع انها افعال قال لا بعد في ذلك في نحو لاني الادوات مع كونها
 افعالا غائية ما يلزم ان يكون ادوات عندهم افعالا لا عند النحاة قوله وهذا كلام حق اشارة الى ان الاعتراض
 حق باعتبار المعنى وما ذكره الشارح ايضاً حتى نظر الى جانب اللفظ قوله يعني ان القوم اه اى ليس مراد الشرح
 انهم قسموا الادوات صريحا الى قسمين فانه خلاف الواقع بل اراد انه لزم ذلك من كلامهم لزوم ما لا يخفى عليه
 لانهم سموه الرابطة اداة وقسموا الرابطة الى القسمين وفيهم من ان الاداة منقسم عندهم الى قسمين بلا خفاء قوله
 وقسموا الرابطة اى الرابطة التى بين اللفظ كما صح بى السعدية حيث قال اللفظ الدال على النسبة كما يشهد
 يسمى رابطة لربطها المحمول بالموضوع وزعموا انها اداة لدلالة على معنى غير مستقل فاندفع ما قيل انهم
 جعلوا الرابطة اداة بمعنى عدم الاستقلال بالمفهوم لا بمعنى انه لفظ مفرد يدل على معنى لا يصلح لان تجزئته
 بدليل انهم جعلوا الحركة رابطة وما قيل انهم لم يصروا بان الاداة قد يكون اسما وقد يكون كلمة بل انها قد يكون
 فى قالب الاسم وقد يكون فى قالب الكلمة ولون بعيد عن المعنيين وعلى تقدير تسليم يلزم ان يكون هو اداة
 فوهم لانه لا يمكن قسم الاداة الى الاسم والكلمة بل الى ما يكون فى قالبها وفى صورتها باعتبار المعنى اداة قوله
 وذلك غير لازم فيجوز تركه الا ان التطابق اولى وحسن ولا بعد في ترك الاداة الى قال لان نظريهم فى الالفاظ
 من حيث المعنى اى ينظرون الى المعنى بالذات والى اللفظ بواسطة ولا جملها والثمة بالعكس يعنى يبحثون
 عن احوال تعرض للفظ من جانب المعنى والنحاة يبحثون عن احوال تعرض للفظ نفسه فلا يرد ما قيل انهم قالوا فى
 وجه حصر الكلمة الى اقسامها لانها اما ان تدل على معنى اه لان الدلالة المذكورة حال تعرض للفظ نفسه لا حل
 يعرض من جانب المعنى كالكلمة والجزئية قوله لتمامها لتعليل البسامة بالتامة والمراد بالكلام تضمن كلمتين بالاسناد
 قوله فى كثير من العلامات متعلق بشارك وهى دخول قدر والسيد والسوف والنواصب الجوزم وكحق
 الضماير وتارة التانيث الساكنة والانقسام الى الماضى والمضارع والامر والنهى غير ذلك قوله وجودية
 لذلك اى لاجل دلالتها على الزمان كالكلمات التامة سموها القوم كلمات ولعدم صلاحيتها للاختصاص
 اليها اما لكونه وجودية اى دالة على ثبوت اخبارها لاسما قولهم ومن ثم اى لاجل كونها ذات حسيب لا يحسن
 لادراجها فى شئ منها قوله اما ان يكون معناه اعم من المطالبين والضمين وكذا فى مقابلة قوله وقد يقال ايضا
 اى كما يقال انه يلزم ان يكون الافعال التامة ادوات وتعلقه بقوله بشكل امثال الضماير متصله وهم
 قوله لا بها مما يحتاج اه فلا احتياج الى الصلة لانه لا الهام والافادة التامة لا صحة الاخبار قوله

لأن نظر الى جانب المعنى
 اى ليس يتناول معنى
 وكما يتناول معنى
 التامة الى قول القائل
 المعنى كما هو الحال
 للقيام بقطع الاقراص
 عند مثل هذا الوجه

لكون مفهومه وجودي اي مفهومه المنقش به وهو الذي به يمتاز عن قسميه والا فالغرض الذي هو المقسم معتبر في مفهومه
 وهو عدمي قوله لكن هذا القسم اه يعني تقديم الوجودي اولى اذ لم يبارضه بالعدم الانتشار والتكرار فيما بحث فيه
 واما اذا عارضه مانع فلذلك الخيار في رعاية المانع او في رعاية الوجودي فان كل منهما ترك ما هو الاخر في باب
 التعليم من وجه واثبتانه من وجه قوله احتراز عن المخدورين اي كليهما بخلاف ما اذا اخر العدمي فانه يحصل الاحتراز
 عن احدهما اه قوله شال لما يدل بهئية على الزمان الحاضرة اه دفع لتوهم ان يضرب مثال على تقدير كونه حقيقة
 في احد الزمانين مجاز في الاخرين على ما سبق الى الوهم من الدلالة على احد الزمانين عدم الدلالة على اثنين قال
 فانما ان يدرك بهئية اه اي ليتبرأ ان يكون في مادة موضوعه منصرفه فيما فلا يرد نحو حسبي وحجرفانها على بهئية ضرب
 مع عدم دلالتها على الزمان والتنبيه على ذلك قال بهئية ولم يقل بهئية قال بهئية وضعية اه الكهنية في اللغة
 نيكرونها وفي السرف، الصيغة والصيغة اسم للحالة الحاصلة من الصوغ بمعنى درك البدر بختين كراخنة را
 او يعني آماده كرون او بمعنى يبدأ كرون وفي العرف اسم للحالة المخصوصة وعطف الصيغة على الية
 المتغير لشهرته في المعنى المراد قال زمان معين اه قيد لتعيين بيان للواقع لا الاحتراز اذ لا يدل على
 الزمان غير معين قال والمراد اه لم يقل والصيغة الية الحاصلة اه لان الية يطلق بمعنى الصيغة
 والصيغة قد يطلق على مجموع الية المخصوصة والمادة قال الية الحاصلة اه تحقيق ان الصيغة الشخصية
 عبارة عن الية الشخصية الحاصلة بالا اعتبار للحروف المعينة الاصلية والزائدة بالا اعتبار المذكور
 والصيغة الصيفية عن آليته الحاصلة بالا اعتبار المذكور للحروف الاصلية والزائدة من حيث انها اصلية
 وزائدة مع قطع النظر عن خصوصيتها والصيغة النوعية عن الية الحاصلة بالا اعتبار المذكور للحروف الاصلية
 من حيث انها كذلك وهي الدال الزمان فالية الحاصلة للحروف الاصلية لاصالتها ما بهئية الصيغة
 والاختلاف فيها موجب لتوهمها وما يحصل بالحروف الزائدة او خصوصية الحروف الاصلية خارج
 عن ماهيتها والاختلاف فيها موجب لاختلافها اصنافا واشخاصا اذ عرفت هذا فنقول المراد بالية
 الصيغة وبالحروف اسم من يكون في الحال او في الاصل كق وفيه اشارة الى ان بهئية اللفظ الذي
 على حرف واحد كمرأة الاستفهام لا يطلق عليه الصيغة والى ان الية الحاصلة للكلمات باعتبار التقديم
 والتاخير بعد الله وتناوب ترتيبا على لاسي صيغة ثم ان جعل تعريفا لطلق الصيغة بالحروف على اطلاقها
 وان جعل تعريفا للصيغة الدالة على الزمان فالمراد بها الحروف الاصلية وذكر التقديم والتاخير كليهما للتنبيه
 على ان الكل منهما مداخل في حصول الية كانه قيل باعتبار ترتيبها في اللفظ وفي اضافة الحركات في اسكنات
 الى الضمير للحروف الاستنباط على التقديم الاول وحركة الحروف الاخير واطرافه ضرورة انها موجبة للاختلاف

الشخص وعلى التقدير الثاني للاختصاص أي التي لها اختصاص بذلك الحروف بأن لا يكون لحرص عارض
 لحركة أخير الكلمة وسكونه لكونها بسبب عارض البناء والاعراب وكذا تغيرات الحاصلات في الصيغة باعتبار
 الاعلال كما في قيل وباعتبالا لمجودة كما في استفتح حيث سكن الفاء للزوم توالي أربع فتحات وباعتبار
 اللواحق كما في ضربا وضربوا فان شيئا منها لا يوجب اختلاف الصيغة لوعاظم ان اعتبار الحركات
 والسكنات في الصيغة لا يقتضي اعتبارها معا حتى يخرج نحو ضرب فان الواو لمطلق الجمع لا للجمعية
 وما ذكرنا ندرج الشكوك التي عرضت لبعض الناظرين دايمج لها لكن بقي بحيث اكره قدس سره
 في حاشية المطالع وهو انه يلزم ان يكون نحو متكلم وتكلم واحدة بالنوع لعدم الاختلاف بينهما لا باعتبار
 حركة الآخر وهو غير معتبر والجواب بان الاصل في نادر المضارع عند السكون نص عليه الشيخ الرضي في
 شرح الشافعية في بحث كسر حروف المضارعة قوله فان الهيئة هناك يعني ان المراد بقوله فان دلالتها
 على الزمان بحسب موادها لا بغيرها استقلالها بالادلة بشهادة الدليل فيكون المراد بقوله فان دلالتها
 على الزمان بموادها لا بغيرها ان للمادة مدخلا فيها بقرينة المقابلة والمقصود نصب القرينة على ارادة
 خلاف الظاهر قوله كما سنذكره بقوله بشهادة اختلاف الزمان آه قوله فان آه وأيد متحدان فلا يصح
 قوله كلما اتحد الصيغة اتحد الزمان وان اختلفت المادة واما النقص بلفظ ورفست وخاست مفروا
 حيث اختلفت الصيغة مع عدم اختلاف الزمان فلا يصح قولكم كلما اختلفت الصيغة اختلف الزمان
 وان اتحدت المادة فغير وارد لاختلاف المادة فيها قال بشهادة اختلاف الزمان عند اختلاف
 الهيئة أي في الكلمات فلا يرد انه ليس اختلاف الزمان بين المصدر والماضى مع وجود اختلاف الهيئة وكذا لم
 يرد ان نحو علم يضرب وضرب مختلفان في الهيئة مع عدم اختلاف الزمان لان لم يضرب ليس بكتابة بل هو مركب
 من الاداة والكلمة وكذا الحال في قوله يعني واتحاد الزمان عند اتحاد الهيئة فلا يرد ان لا يضرب
 ولم يضرب متحدان في الصيغة مع عدم اتحاد الزمان لان كليهما من المركبات فتدبر فانه من المذايق
 قال وان اتحدت المادة الظاهر مع عدم اتحاد المادة اذ لا يكفي فرض اتحاد المادة في الشهادة وليس
 مقتضى اعني عدم اتحاد شهادة فضلا عن ان يكون ادلى بها وكذا الحال في قوله وان اختلفت المادة
 قوله اور وعليه آه قد ظهر لك مما ذكرنا في تحقيق معنى الصيغة ان دافعه لانه اختلاف صنفها اذ هو
 باعتبار حال الفاعل او باعتبار الحروف الزائدة فاما اختلاف التثاني والرابعي المجردين فهو
 من حيث المادة والصيغة والكلام في اختلاف الزمان عند اختلاف الصيغة مع اتحاد المادة و
 ما قيل في الجواب انه لا اختلاف في الصنع الماضي الا باعتبار آخر الماضي ولا اعتدابه في الصيغة

فان اراد به انه لا اعتداده في الصيغة اصلا فباطل لتحقيق الاعتداده بحيث قالوا يصح الماضي بلفظ الجمع وان اراد به انه لا اعتداده في الصيغة الدالة على الزمان فلا بد من بيان يظلم الفرق بين الصيغ الدالة وغيره حتى يتم الجواب والفرق ما حققناه وكذا الجواب بان المراد باختلاف الصيغة ان يتبدل ما عين للماضي بما عين للمستقبل اجمال لا يوجب التشتي قوله وليس هناك اختلاف الصيغة لم يقل مع اتحاد الصيغة كما هو ظاهر اشارة الى ان الشهادة المذكورة شاهدة بالرد وان وجودا وعدا بمعنى قول الشرح واتحاد الزمان عند اتحاد الصيغة انه كلما لم يختلف الصيغة لم يختلف الزمان فيرد عليه المضارع حيث قال تحقق فيه عدم اختلاف الصيغة مع اختلاف الزمان واما الجواب بانه لم يختلف الزمان فيمدان الدلالة على الزمانين معا ليس باختلاف في الزمان فمبني على ان يراد بقوله واتحاد الزمان عند اتحاد الصيغة عدم تبدل الزمان عند عدم تبدل الصيغة فيكون المراد باختلاف الزمان عند اختلاف الصيغة بقوله يتبدل وليس كذلك بل المراد منه تعدده كما في ضرب ويضرب فيكون المراد بعدم الاختلاف عدم تعدده ولذا عبر الشرح عنه بالاتحاد وذلك لان المعلوم لقوله والصيغة مع وحدة المادة واما تبدل صيغة الماضي بالمضارع او العكس فغير معلوم من اللغة وانما حذر باعتبار صر في قوله فالاولى اى اذا بطل الدليل المذكور على دلالة الكلمة بالنبية فالاولى تركيب القسم المبينة عليها وان يقال في وجه القسم آه ولم يقل فالتصوفا لان بطلان الدليل لا يستلزم به بطلان المادى قوله ان يكون لعدم صلاحيتها للاخبار عنها لان النبوة الانتماء الى الفاعل ماخوذة في مفهومها لكونها بمعنى الماضى او الامر قوله يلزم من ذلك اى من التقسيم المشهورة واما على تقسيم المصنفى داخلته في الاسم لعدم دلالتها بالنبية على الزمان بل مجموع المادة والنبية فيها موضوعه للحدث والزمان قوله ينشئ ان يكون كلمة اى عند المنطقي لان نظره في الالفاظ من حيث المعنى قوله فلا مورد لفظية من كونها صيغتها مخالفة لصيغ الافعال وعدم التصريح فيها ودخول اللام في بعضها والتنوين في بعضها وكون بعضها مركبة من الجار والمجرور واتصالها بمقدار قوله وبالجملة اى اى جملة التقسيم وخامسة بخلاف المتقدم فانه كان قسمه لقسم منه قوله حقيقة اى من غير تاويل بمعنى اسمى فان الاداة اه يصلح اذا اول بمعنى اسمى بان لا ير عنه بالاسم كان يقابل النظر فيه المخصوصة بمعنى فى كما سيبنى قوله كذا وظاير بما هو لازم النظر فيه قوله فعلى هذا آه لم يظهر لي فائدة هذا التقسيم لا الايضاح الواضح قوله وعن الاسم آه بخلاف تقسيم المصنفه فان اعتبار الكلمة عن الاسم فيه تقييد رتبة وجودى ونبو الدلالة بالنبية على الزمان واعتبار الاسم عنها بقيد عدمى وعن الاداة بقيد وجودى قوله اى مرتبه فى السمع اشارة بذلك الى ان قوله سموه حال من ضمير مرتبه حال السمع هو ترتيبها

في السمع وفائدة الاستدراك عن الحركة الاعرابية فانها والة على الفاعلية او المفعولية او الاضافية مترتبة
 في الوجود على الحرف الذي تحققة لكونها صفة له لكنها ليست مرتبة في السمع لان سماع الحركة والحرف
 سماع قولهم بان يسمع لا يانيكون مرتبة بقوة السامعة اذ لا ترتيب هناك قوله او اداة لا ما يملفط
 به كيلا يلزم استدراك او حروف وفي تمثيل المركب من القسمين اشارة الى ان ما يدره قوله او
 حروف التنبيه على تحقيق القسمين قوله لكفاه آه لكنه يخلو عن التنبيه المذكور قوله مسموعان
 سماعا لكن التنبيه يقتض الالفاظ فيكون ملحوظة بتبعها ايضا قوله جبل آه حيث قال و اماه قوله لان
 القسم اللفظ آه اى القسم اللفظ اليها ليس باعتبار ذواته فيكون جميع اقسامه متساوية في ذلك
 القسم على ما هي عليه بقوله والتشريف في ذلك بل هو وصف له باعتبار متعلقة اعني معناه فانه متصف
 بالجزئية والكلية اذ حصل في العقل واما قبل الحصول فلا يتصف بشئ منهما الا انها من العوارض الذهنية
 ولذا اذا قيد الصلاح في قوله ومعنى الاسم آه والافالنا سب للحق وان نقول بمعنى الاسم من حيث
 هو معناه متصف بها وخلاصة كلامه قدس سره ان معنى الاسم من حيث انه يعبر عنه صلاح للاتصاف
 بها فاذا لوحظ ذلك المعنى في قالب الاسم يصح قسمته الاسم باعتبارها اليها ومعنى الاداة والكلمة من حيث
 التعبير بها لا يصلح للاتصاف بها فاذا لوحظ معناها في قالبها لا يمكن للعقل قسمتها باعتبار ذلك
 المعنى اليها بل لا بد في القسمة من ملاخطة معناها في قالب الاسم فيكون القسم اى الوصف المعنوي
 في القسمة الاسم بحيث يتناول الاقسام الثلاثة والتنبيه على هذا غير الاسلوب المشهور في القسمة
 فقال و لم يقل وهو الاسم وليس مقصوده قدس سره ان الاداة والكلمة لا ينقسمان اليها
 اصلا حتى يردانه خلاف الواقع كيف وقد نص الشيخ في الشفاء بان الاسم ينقسم الى الجزئي والكلية
 بمعنى اللفظ المفرد الشامل للاقسام الثلاثة وانه لا يلزم من عدم انقسام معناها ان يخرج من التعبير بها
 عدم انقسامها مطلقا فيجوز ان يكون ذلك بملاحظة في قالب الاسم كما في الحكم عليه لعدم الاستقلال
 وان اختصاص بعض الاقسام لا يلزم اختصاص ذلك في ان الاقسام الباقية يشترك فيها
 الاقسام الثلاثة قوله صلاح للاتصاف بها آه اى الاتصاف المعنى بالكلية والجزئية في الذهن اتصافا
 اشتراعى فيشرع العقل منه يدين الوضعين بعد ملاحظة بالقياس الى كثيرين ولا شك ان انتزاع
 شئ من شئ يلزمه العلم بكونه منتزعا منه وبالعكس وكذا صلاحية بكل منهما فيما تلازم لتاكس فلذا
 استدل قدس سره بتحقيق صلاحية الحكم بها على صلاحية الاتصاف في معنى الاسم وباتسقاء صلاحية
 الحكم على انتفاء صلاحية الاتصاف في معنى الاداة والكلمة فلا يرد ان صلاحية معنى الاسم للحكم بالاتصاف

لا يستلزم الاتصاف في نفسه ولو اريد الحكم المطابق للواقع يمنع ذلك لانه موقوف على صلاحية اتصافه في نفسه
 لو سلم فلا نسلم انتفاء صلاحية الحكم بالاتصاف يستلزم انتفاء صلاحية الاتصاف لان انتفاء الملزوم لا يستلزم
 انتفاء الملازم قوله فان معناه من حيث هو معناه الخ من حيث انه يعتبر به ويعبر في قاليه ليس مستقلا
 اى لا يتجمل ذهنا ولا خارجا لا بالمستلزم والحكم عليه من حيث يعبره بقولنا لئلا الحرف لعدم الاستقلال
 الا باعتبار تغييره بنفسه فلا ينافي واذ لم يكن صالحا للحكم اصلا لا يكون متصفا بشئ في نفسه كما عرفت قوله
 ابتداء مخصوص اذ اعتبار الخصوصية بيان للواقع لا دخل له في عدم الاستقلال بل المفهوم به بل المراد
 كونه ملحوظا بها فان الابتداء المخصوص يصلح الحكم به وعليه لانه ابتداء ملحوظ فهذا قيد متعلق بمخصوص الين
 مراد تعرف حال شئ ومعنى كونه مخصوصا انه اعتبار فيه خصوصية الطرفين سواء كان جزئيا حقيقيا كما طرأ
 جزئيا حقيقيين او كليان كما طرأ كليا ان قوله على وجه يكون آله لملاحظتها اى للملاحظة السيرة بالنسبة
 الى المجموعة لا ملاحظة مجموعها وكذا قوله لتعرف حالها واطلاق الآلة والمراد عليه باعتبار التشابه بينهما في كون
 كل منهما غير ملحوظ قصد قوله فلا يصلح آه لان النفس مجبول على ان تمتنع الحكم منه ما لم يلاحظ قصد قوله
 فضلا اذ هذا بناء على ان بعض الالفاظ يصلح محكوما به لانه محكوما عليه الا فاما مساويان في اقتضائهما الاستقلال
 من غير تفاوت قوله وكذا الفعل التام احتراز عن الفعل الناقص فانه داخل في الاداة في عدم
 صحة الحكم عليه وبه قوله على حديث قال الرضى لشي بالحدث معنى قائما بغيره سواء صدر عنه كالفرد ولا
 كما طول قوله وعلى النسبة مخصوصه وهى النسبة الحكمية التى لا يتجمل ذهنا ولا خارجا لا بذكر الفاعل
 المعين بخلاف النسبة المطلقة والمخصوصة والملاحظة بالذات فانها يقع محكوما عليها وبها لا يكون
 نسبة حكمية بهذا الاعتبار مراد للملاحظة قال بالحدث بالقياس الى الفاعل قوله على انها آله لملاحظتها
 هنا لاني ما وقع في مختصر الافعال من ان الجملة موضوعة لا قاعدة النسبة او يجوز ان يكون الامر الملحوظ
 لاجل الغير المقصودة اما بالافادة من اللفظ قوله مع النسبة الملحوظة بهذا الاعتبار اى باعتبار انها آله
 لملاحظتها ومراد يعرف حالها قوله غير مستقل بالمفهومية لانه لا يتجمل معناه ذهنا الا بالفاعل المعين
 الذى هو خارج في ذلك لمجموع بخلاف الصفات فان النسبة التقييدية المعتبرة فيها من جانب الذات
 المبهمة الى الحدث وان كانت آله لملاحظتها الا ان الذات المبهمة والحدث داخلان في مدلولهما فيكون
 المجموع مستقلا بالمفهومية فيها فيصلح الحكم عليه به وكذا مدلول هذا الرجل فان يخرج اليه التبيين والتعريف
 ماخوذ معه فيكون مستقلا بالمفهومية قوله فلا يصلح لان يحكم آه قيل اعتبار الفاعل لعدم استقلاله بالمفهومية
 وكذا اجد اعتباره معه لان تلك النسبة تامة مقصودة بالافادة لا بربط الشئ الا بعد جعلها غير مقصودة محكوما

والاصح كونه محكوما عليه لا يتناع كون المسند من حيث انه مسند ومسند اليه قوله لا اظنك له كما لا مري في
 عدم صحته جعل كلمة من من مسندا اليه مسندا قوله لا يصح شي من ذلك اي الاتصاف بالكلية والجزئية
 والحكم بهما عليه قوله اي الاسم من حيث انه اسم قوله بخلاف الكلمة والاداة من حيث انها كذلك قوله
 فليس مختصا بما يختص بالاسم بل يجرى في الكلمة والاداة تخصيص الشبهة بالاسم ليعم القسم الاول والثانية
 قوله قد يكون مشتركا للاشتراك والنقل والحقيقة والمجاز في الفعل قد يكون باعتبار المادة كالمثلة المذكورة
 وقد يكون باعتبار الالبته كالمصارع المشترك بين الحال والاستقبال وضع العقود المنقولة من الماضي الى
 الانشاء وضع الماضي المستعمل في المستقبل للدلالة على تحقق وقوعه فالمعتبر في الاشتراك والنقل والحقيقة
 والمجاز تعدد الوضع اعم من الوضع الشخص لوضع المادة وعن الوضع النوعي كما في الالبته والالفاظ الموضوعة
 بالوضع العام ليس فيها تعدد الوضع اصلا لا تحديدا ولا نوعيا فلا يدخل في المشترك على ما ذهب قوله ساوية
 الاقسام لتساويها في كونها الالفاظ موضوعا للمعاني فان جسيما مستقلة في اختصار نفسها لا يحتاج الى
 اعتبار ضمنية فيصيح الحكم عليها بها قوله وقد عرفت ان معنى الاداة والكلمة اي من حيث انه معناها قوله انقسم
 يستلزم آه لانه عبارة عن ضم قيود مختلفة او ثبائية الى امر مشترك فلا بد في اعتبار صفات الصفة التي
 ينضم اليها انقسم ومن اعتبار الحكم من حيث الصورة وان كان في الحقيقة تصوير الاقسام والبياني الذين على
 ما ذكره قدس سره في حاشي شرح التجريد من ان المعتبر في تقسيم الضام امر الى المفهوم يحصل له قسم فلا يكون
 قضيه في الحقيقة بل في الصورة واذا قيد به الحكم فقد خرج عن حقيقة التقسيم وصار قضيه طبيعيه قوله فما
 يحصل لا يلتفت اليها حال التقسيم فضلا عن موصوفاتها فيجز في تفسير اللفظ الى اقسام القسم الثانية ان لا يلتفت
 الى صفات المعاني ولا الى المعاني فلا اتصاف بمعنى الاداة والكلمة بتلك الصفات نعم فيه صلاحية انه
 اذا التفت اليه العقل ولا خلاف انك لصفات واحدة متصف بها وذا لا يتوقف على ملاحظته في قابلها فيجز ان يلتفت
 في قالب الاسم قال قاما ان يكون معناه ان الموضوع له بالمعنى العام يشتمل والمجاز ايضا قال فان كان
 معناه واحدا ولا يكون ذلك الامنى حقيقيا اذ لو كان مجازا يالكان معناه كثير لا يتناع تحقق المعنى المجازي
 بدون الحقيقي فلا يرد ما قيل ان اريد بالمعنى المطابق لا يصح جعل المجاز دخلا في الاقسام وان اريد اعم لا يصح
 قوله لسي علم اذا لفظ المستعمل في شخص بخلاف الاليسي علم ان هذا التقسيم مني على راي القائلين بالمصنوعات
 واسماء الاشارات والحروف موضوعه للمعاني الكلية الا انه بشرط استعما المعاني الجزئيات فهي داخله في
 الكل واما على راي من قال بانها موضوعه بالوضع العام للمعاني الجزئية فارجحه عن اقسام القسم الاول
 لعدم كون مصداقا واحدا عن الاقسام القسم الثانية وهو هو ومن قال انها موضوعه لمعان مشخصة فقد

سهي لانهما موضوعا لمعان جزئية داخلية تحت المفهوم الكلي الذي هو آلة لوصفها سواء كانت مشخصة او لا
قال في عرفت النخالة لانهم يسمون عن اقسام المعرفة وعلمية علم الجنس تقديرية فلانها في خروجها عن تعريف العلم
واما البيانيون فوظيفة البحث عن مقتضيات العلمية قال في عرفت المنطقيين تسمية الدال باسم المدلول
واشهر ذلك فيما بينهم حتى ظن الظاهرون ان الكلية والجزئية من صفات اللفظ حقيقة ولا يفتعل
في الجزئي الحقيقي يجوز كالانسان في زيد لا يسمى جزئيا في عرفت قال هو الكلي تسمية الدال باسم المدلول
ايضا كما سيصرح به الشرح وجعل الكلي مقابلا للجزئي الحقيقي دليل على ان تسمية اللفظة فسر تسمية المفهوم
بالكلي الحقيقي لا فرع تسمية بالكلي الاضافي والقول بانه لا يسمى اللفظ الاشئ كليا وان المعتبر في التواطى
والتشكيك هو الصدق في نفس الامر والكيلات الفرضية خارجة عن القسمين ما لا شاهد عليه من كلامهم
ولا فائدة في ذلك كيف وقد قال الشيخ في الشفاء الكلي انما يصح كليا بان له نسبة ما اما الى الوجود واما
لصحة التوهم الى الجزئيات محل عليها قال في افراده الذهنية اى الفرضية وان كان يتنزع ذلك بسبب
خارج عن مفهوم اللفظ كالشمس كذا في الشفاء فالمراد بالخارجية ما يقابلها سواء كانت في الاعيان او
في الذهن فنصح ان يقال ان الانسان افراد خارجية لانه ذهنية للشمس افراد ذهنية وانه فرع تخير الذي عرض
لبعض الناظرين قال وصدقه عليها بالسوية اذ لا يصح ان يقال ان اريد اشياء واقسام اودلى
بالانسانية من عمر على ما فعل من بهين ان معيار التشكيك احتمال صيغة تفضيل ولا يتوقف ذلك
الحكم على كونه عام الحقيقة افراده وعلى كون حقيقة الحيوان الناطق او غيرا على ما فهم قال وصدقا عليها
اليط على السوية اه لان الافراد التي يفرضها العقل متفقة مع الافراد الموجودة في الخارج في جميع ماعدات الشخص فلا
مبدأ لا تتعارض امر آخر مقوم لتلك الافراد المتخالف مقوم الفرد الموجود قال اولى اى الحق واليق والقدم
اى بالذات اذ لا اعتبار للقدم الزماني في التشكيك اذ اشديدان ينتزع العقل بمعنوية التوهم ومثل
البعض الآخر قال التشكيك بالاولوية اى بسبب الاولوية والتشكيك بالمعنى اللغوي على ما سيجي
في وجه التسمية والمحل على الاصطلاح وهو عدم الاصطلاح على معنى التشكيك انما الاصطلاح على
بيان اسبابها قال وهو اى الاولوية والتذكير باعتبار الجزوار جاع التفسير الى التشكيك قسم
قال فانه في الواجب اه اى حصوله فيه ثم على طبق نظرية ثم بعدم معنى عدم عليه لاذات ولا زما او
ثبت لا اختراع زواله واقوى لا شتاع تصور الفكا له عنه لانه عين ذاته فذاته نعم الحق من الممكن
وهو معنى الاولوية قال متقدما اى بالذات قال قبل حصوله في الممكن لكونه علته لجميع ماعدات قال
فلما سمي اى لاجل انه تشكيك بل الناظرين فيه يسمى مشككا على سبيل الاسناد والجازي قال اولاد

غير مسبوق بوضع آخر للما تكرر لفظ ثم قال ثم لوحظ ذلك المعنى اعم من ان يكون تلك الملاحظة من
الوضع الاول او عن غيره ليدخل فيه الحقيقة الطارئة كلفظة الايمان فانه في الاصل بمعنى جعل الشيء
ثم استعمل بمعنى التصديق مطلقا قال ووضع معنى آخر بلا واسطة او بواسطة فيدخل فيه المجاز الذي
اشبع فيه اى يستعمل في معنى مجازى لمناسبة بمعنى مجازى كلفظة دون فانه في الاصل لادنى مكان الشيء
قاسع فيه فاستعمل بمعنى ادنى ثم اشبع فاستعمل بمعنى تجاوز حد قال بل كان وضعه آه اضراب من نفس
تحلل النقل اشارة الى ان انتفاء النقل ليس باعتبار انتفاء المعنيين او المقسم اللفظ اذا كان معناه ولا
باعتبار التاخر في الملاحظة بل ان يشترط في المشترك ملاحظة المعنيين معا لان اعتبار الملاحظة في النقل
للتوصل به الى الوضع معنى آخر وليس قيد معتبر فيه براسه فانتفاءه باعتبار انتفاء الوضع لها مناسبة
سواء كان الوضعان من واضعين او من واحد في زمان واحد او في زمانين سواء وجد المناسبة
اولا فالسبب محل داخل في المشترك بعضهم اوردوه فيما تحلل النقل واسقطوا قيد المناسبة منه وقالوا ان
تحلل النقل فانما المناسبة فهو المنقول والافعال المحل والمضمره لما يقسمه اليها وغير المضمره قيد المناسبة
فيه ليخصر القسمة قال من غير نظر الى المعنى الاول اى المعنى السابق على احد المعنيين سواء كان منها او غيرهما
فلا يشكل على تعريب المشترك بل لفظ القيس الى معنى حقيقى او مجازى ليس الوضع له مناسبة فلذلك المقس
الحقيقى بل بمعنى حقيقى آخر بهذا اللفظ واما اللفظ المستعمل في حقيقى وغير حقيقى للنسبة له معنى حقيقى يوجب خطأ
بالنسبة الى غير حقيقى فخرج عن القسم قوله لى ان المعنى آه افاد قدس سره ان قوله من غير نظر الى المعنى
الاول تفسير لقوله على السوية وادى المراد بالاستواء بين الوضعين عدم ملاحظة الاول في الثالث
لا المعنيين في الزمانية كما يتبادر من عبارة المضمره حيث جعل قوله ثم نقل في مقابلة قوله على السوية والمراد
بقوله الوضع الاخر اعم من ان يكون فيما او غيرهما لما عرفت قال لا مشترك بين المعنيين آه الاشتراك
في اللغة بمعنى المشاركة فانظم اشتراك تلك المعاني فيه فالمشترك فيه على الحذف والاصال لا انه
استعمال الاشتراك بمعنى التخصيص يجوز اقول فاما ان يترك آه اى لا يستعمل فيه اصلا بدون القرينة
لان لا يستعمل فيه اصلا فوح يجوز ان يكون متركا عند قوم دون قوم فلذا جامع المنقول المجاز والحقيقة
قال والناقل آه الاقسام المعبرة باعتبار النقل والمنقول عنه ستة عشر الا ان الموجود منها
هى الاقسام الثلاثة وهى النقل من اللغة الى الشرع والعرف العام او الخاص والبواقي غير متحققة
كما قالوا وفيه ان الحقيقة الطارئة كلفظ الايمان في التصديق ليست مجازا هو اللفظ ولا داخل في المشترك
فملاحظة الوضع الاول فيه فلو لم يدخل في المنقول بطل الاختصار فيتحقق النقل من اللغة الى اللغة

قال اما العرف العام اى بالاعتين ناقلته قال لكل ما يدرب اه الدعيب ترم رقتن في كل مبحث على الارض
هو دابة كذا في الصراح قال من اجل تخصيص لذات القوايم بما تركت على ما في القاموس غلب على
ما يركب يقع على المذكور المونث قوله وقيل ان القوس خاصة ذكره الامام في التفسير الكبير والعلامة الرازي
وعبارة المفتاح مشعرة بانها للقوس والبطل والاختار ما ذكره الشرح قوله اعلم اه لا يزيد ان اللفظ اذا اخط
بالقياس الى معنى معين فاقسام القسمة الاولى ثمانية وكذا اقسام القسمة الثانية واما اقسام القسمة الى
مع اقسام القسمة الثانية فهي مغايرة بالاعتبار فلا بد من اعتبار قيد الحيشية في قوله فان كان معناه واحدا
او اركان كثيرة قوله يقابل الكلي مقابل الايجاب والسلب اذ لم يعتبر في مفهوم الكلي المقابلة المبرورة
وليس مفهوما خارجا عنها وسيجي في كلامه قدس سره ان يقابل العدم والملكة قوله وقس على ذلك حال المنقول
لم يتفرض لبيان الحقيقة والمجاز الايراد من المنقول هي هنا حقيقة من جهة مجاز من جهة فنيانية بيانها قوله
كذا الحال بين الحقيقة والمجاز في انهما لا يجتمعان وفي الاكتفاء اشارة الى ان ابعدا ما ذكر لا يتقابلان فالتنقل
يجمع الحقيقة والمجاز وكذا المشترك كلفظ الشمس بالنسبة الى البصير ان اعتبر العلاقة يكون مجازا وان اعتبر
الوضع له كان مشتركا ولذا المنقول مع المشترك بان يوجد المناسبة بين المعنيين فلا يكون مجزوا احد هما
عنده قوم دون قوم قال والعرف الخاص اى بالاعتين ناقلته والشرع وان كان داخل قيد الالاف المخرج
المصره منه لشرافه قال كما صطلح النخاة جميع تلج بجنى النخوى على ما في القاموس انظارا وانه جميع نظر
بمعنى المنسوب الى علم المناظرة لكن لم يستعمل مفردهما بهذا المعنى اصلا قال لما صدر عن الفاعل في الصراح
فعل بالفتح كردن وبالكسرة كردار فهو في الاصل لما صدر عن الفاعل في تعريف الفعل مستعمل لما قام به
نحوز والتعريفات اللغوية تعريفات لفظية فلا باس في اخذ الفاعل في تعريف الفعل قال كالدوران
الفتح الواو مصدر داريدور والسلك مونث جمع سكة بالكسرة كوجه خرد وكذا في الصراح قوله الاولى ان
يقال في الصراح والتاج وغيرهما الدوران كدونه فعل هذا هو موضوع القدر المشترك بين الحركتين
فيكون حقيقة فيهما وفي بعض حواشي شرح الآداب السعدية انه في اللغة الطواف وقيل الحركة في السلك
فالتنقل على الاول المناسبة بين مفرد المعنى اللغوي وبين المعنى الاصطلاحي وعلى الثاني المناسبة بين
نفسهما وعلى اى تقدير الاولى ان يعتبر المنقول عنه الحركة حول الشيء كشدة مناسبة بالمعنى الاصطلاحي
قال ثم قلنا اى اصطلاح الناظرين افراد الضمير لرعاية السياق حيث جعل الناقل للوقوف الخاص
قال لترتب الاثر اى ما هو اثر في نفسه وجودا وعدما وبقال على ما صلاح العلانية اى ليصح ان يتبين اليه
ويقال انه لو اثر فيه قال سمي حقيقة اى سمي ذلك اللفظ المنقول اسمين الحقيقة والمجاز باعتبارين فلا ي

ان الحقيقة لا يلزم ان يكون معناه كثير ^{الشيء} قال ان يستعمل فيه اشارة الى انه لا بد من قيد الاستعمال في المتن فان
 اللفظ قبل الاستعمال لا يسمى حقيقة ولا مجازا لكن لما كان هذا التقسيم ساقطاً عن درجة الاعتبار لان المقصود من
 وضع الالفاظ الافادة والاستفادة لم يعتبر هذا القيد لاجراجه ولذا اسقطوه عن التقسيم ^{الشيء} قال وان لم يترك
 المعنى الاول اى غير المسبوق بمعنى آخر وهو المعنى الحقيقي وحسب انما استعمل فيه بعد النقل كما كان
 يستعمل فيه قبل النقل اى لا قرينة ^{الشيء} قال وهو المنقول عنه فرد الاول والثاني بالمنقول عنه والمنقول
 فيه اشارة الى انه ليس المراد الاول او الثاني ما يتبادر منها اعني المعنيين اللذين بينهما تقدم وتأخر
 مرتبة بل ما لا يتقدم عليه فدخل فيه اللفظ المقيس الى المعنيين نقل من احدهما الى الاخر وكلاهما
 مجازيان ^{الشيء} قوله وروح ان قبل ما بمعنى المنقول يستوى فيه المذكر والمؤنث الا اذا كان موصوفه
 غير مذكورة فانه يدخله التاء في المؤنث رفعا للالتباس نحو مرت بقبيله بنى فلان فاذا كان حقيقة
 بمعنى مفعول يجب ان يقال ان التاء فيه ليست للتأنيث بل للنقل لعلاقة كون كل منهما النقل ^{الشيء} والثاني
 فرعا ونقل ان الساكن كانت فيه قبل النقل بان اعتبر صفته لمذكر غير مذكور ثم نقل عنه قوله فلا اشكال
 في التاء لان صيلا بمعنى فاعلا لا يستوى فيه المذكر والمؤنث والحقيقة ههنا صفة للكلمة فدخله التاء
 وانما لم يعتبر هذا الوجه لان اللفظ انما يصير حقيقة بالاستعمال ففى النسب فى المشينة والمعلومة ^{الشيء} قال
 فهو ثبت فى مقامه هو المثبت الكامل بخلاف المجاز فانه ثبت فى غير مقامه فكانه غير مثبت وكذا
 فى معلوم الدلالة ^{الشيء} قال من جازى مصدر منه قوله فهو محل الجواز فيكون لفظ المجاز ظرف
 مكان وقال صاحب الايضاح انه من جازا المكان سلكه فان المجاز طريق الى تصور معناه ^{الشيء} قال
 ما من تقسيم اللفظ اى ما من تقسيم اللفظ المفرد الى الاداة والكلمة والاسم وتقسيمه الى الجوزى
 والكلى والمشتكى والمنقول والحقيقة والمجاز والقصر على الاخير تقصية فلا تكلف من القاصرين فهذا ^{الشيء} التقسيم
 مقابل للتقسيمين السابقين وثالثها على ما فى المطالع وقول المصطفى لفظ معطوف على قوله وهو ان
 لم يصلح آه والمراد بكل لفظ كل لفظ مفرد بقرينة تقديمه على تقسيم المركب وايراد لفظ كل مع ان التاء
 للتقسيم تركه للتخصيص على شموله لجميع الاقسام وادخل القاص فى جزئها على جواز دخوله فى جزئها
 مضاف الى نكرة غير موصوفة نحو كل رجل فله درهم وليس المقصود منه الفرق بين هذا التقسيم السابق
 حتى يرد ان الفرق ظلال ذلك تقسيم للاسم وهذا التقسيم مطلق اللفظ الشامل للاقسام الثلاثة على
 انك قد عرفت ان التقسيم السابق ايضا مطلق اللفظ الا ان عنوانه الاسم ^{الشيء} قال كان بالقياس
 الى نفسه اى لا بالقياس الى لفظ آخر وبالنظر الى نفس معناه لا الى حال معناه بخلاف هذا التقسيم

قائه بالقياس الى لفظ آخر وبالنظر الى حال معناه من الاتحاد والتخالف كمن لفظ آخر قوله لتقسيم اللفظ
 وضع المظهر موضع المضمرة لا يظهر وجهه **قال** اي يكون معناها واحد فخرجنا كسر المستوي والمؤكد وكذا الحذف
 الحدود وان لم يعتبر فيه قيد الافراد وكذا التتابع مع التتابع نحو عطشان وعطشان لان الاتحاد في المعنى
 الجازي وبألواحدهما يقابل المتعدد كما هو الظاهر واللفظان اللذان يكون معناهما اثنين في التقافية مترادفان
 من وجه تخالفان من وجه فنيهما اجتماع التبيين **قال** فهو مرادف لاي موصوف بالمرادفة له وفيه إشارة
 الى ان اطلاق المرادف ليس من قبيل التسمية بل على سبيل الاستعارة كاطلاق المترادفين والتخالفين
قال اخذ هذا اللفظ اخذا من الترادف متعلق بقوله واللفظان مترادفان فاذا كانا مترادفين كان
 كل واحد مترادفاً لآخر فلذا لم يتعرض له وعكس في المتخالفين حيث تقرض للمتبانية دون
 التباين تنبيها على ان كلا منهما يستلزم الآخر **قال** من الترادف الذي هو ركوب آه لم يوجد
 الترادف لهذا المعنى في كتب اللغة المشهورة والمذكور فيها التتابع وعلى هذا الحاجة الى اعتبار
 مؤنة التركيب فان المترادفين متتابعان في الاستعمال والمتخالفين متعارفان فيه والمراد
 ركوب احدهما خلف الاخر على التتابع ليتحقق الترادف ويجوز ان يكون بمعنى اصل الفعل **قال**
 ومعنى اختلفت كان الظاهر ان يقول ومعنى اختلفت المعنى تحقق المفارقة الملائمة راعى المناسبة بالترادف
 فلما تعرض لنفي وحدة المركوب قوله فيه تحقيق لشأنهم اي في هذا البيان تحقيق لشأن اي في هذا التعبير
 تحقيق لشأن الظاهرين وقال القاسمي في تفسير قوله نعم ومن الناس من يقول آمنا بالله ان المعنى
 ومن الناس ناس وارد عليه انه وذلك لان المقصود من هذه الجملة ليس مجرد الاخبار بل انه
 لا يفيد بل التنبيه على امتيازهم من جنس ساير الناس بهذه الصفات وتقديم الجزم والتمسويق
 كما يقال في المتكلمين من يقول صفاته عين ذاته اي امتيازهم عن سايرهم بهذا الحكم فاذا كان الصفة
 لغة كمال افاد تعظيمهم ودمهم كقوله نعم ومن المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليهم واذا كان صفة
 نقصان افاد تخفيفهم وذمهم كقوله نعم ومنهم الذين يؤذون النبي وفيما تحت فيه من هذا التفسير
 ظهور فساد ظنهم واثبت في وجه استفادة تخفيفهم اما التفسير في بعض السهم فانه قد يكون للتخفيف واما التعبير
 عنهم بعض الناس دون بعض الفضلاء والعلماء واما التعبير اعتقادهم بالظن اشارة الى قوله نعم ان
 بعض الظن اثم واما التعبير عن جزمهم بالظن بضعف الجزم مع عدم الاطراد في جميع سلطان هذا الكلام
 لا يخرج عن عدم الافادة فضلا عن افادة التخيير قوله موصوف بالمرادفة له وفيه إشارة
 بالآخر في الصحاح الفصاحة كشادة سخن ورويت بخارج مشددة وهو المراد ههنا وبيان

اهل المعنى على ما فهم في صفة النطق واجزائه على الناطق من قبيل متحرك مسرع قوله والفصاحة صفة للنطق
 البار للفرق بين ناطق فصيح وبين سيف صارم من ان الاولى صفة الصفة والثاني صفة الموصوف
 كما صرح به في حاشيته شرح مختصر الاصول قوله مع صدق الناطق على ذات اخرى وهو الذي في
 لغة لكنه ولا يصح مخارج الحروف قوله والبعدها آه لصدق كل واحد منهما بدون الاخر في قوله الا
 انه ليس بذلك البعد لتساويهما في الصدق فيمكن ان ينوهم من ذلك الاتحاد في المفهوم قوله
 وكان منشاره آه كما اشار اليه ثم بقوله نعم اه قوله كان متروا فاه اتحادهما في الذات بمعنى جعلها
 على ذات واحدة يقال لما فرغ عن المفرد اه اى عن تقسيم المفرد وبيان اقسامه شرع في
 تقسيم المركب بيان اقسامه متعددة وهذه الشرطية لزوميتها نظر الى الترتيب لذى الترتيب المصروف وقايدتها
 التنبيه اول الامر على ان هذا ابتداء بحث اخر وليس تمت لما قبله قوله الاظهر ان يقال اه اذ اجمع
 بين العبارتين لما فعله اشار به فالظاهر ان يقدم العبارة الثانية لاجلها ويجعل الاولى تقسية
 لما للتاويهم خلاف المراد اما على ما فعله المصنف رحمه الله من الاكتفاء على صحة السكوت فالظاهر
 عدم ذكر العبارة الثانية والاكتفاء بعدم الاستنباع المذكور وانما قال الاظهر لان الظاهر ان الثمة
 في عبارة المتن بالعبارة المشهورة بين القوم بالمركب التام ثم عطفت عليها ما هو المقص منها تنبيها
 على اتحاد مودى العبارتين والعجب ممن فسر الفائدة التامة بما لا يفهم منه ثم قال فلا يراد منه قوله
 والاظهر ان يقال قوله الفائدة الجديدة اذ الفائدة الجاهلة انما يستفاد من الاخبار معا ويذكرنا
 بنى ناقصة في كونها فائدة تامة قوله بهذا التفسير صحة السكوت آه يعنى قوله ولا يكون عطفت على
 قوله ويفيد وتفسير صحة السكوت بعد التفسير بالعبارة المشهورة قوله اذ فيه نوع ابهام لان
 المفهوم منه ان لا يقتضى الخطاب بعبارة لا وليس بمراد قوله ايضا اى كما ان فيه نوع تفسير بالنسبة
 الى الفائدة التامة او كما ان في الفائدة التامة نوع ابهام قوله اى الاستدعاء اى ليس المراد
 بالاستنباع انه يستدعى ذكره على وجه السبئية اذ كل من المسند والمسند اليه ركنان من المركب
 التام ليس احدهما تابعا للاخر بل مجرد الاستدعاء قوله بقوله متعلق باشار يعنى اشار اشار به بقوله كما اذا
 قيل آه فانه مفعول مطلق بقوله مستتبع اى استدعاء وانتظارا مثل ما اذا قيل آه قوله لان الخطاب
 ينظر آه اما لكونه مسايلا منه كما اذا قال من ضرب زيد او لان الفعل في تعمله ووجوده يحتاج اليه
 قوله ولا يكون مستتبعاه قيل يلزم ان يكون زيد وعمر في مقام التعدد مركبا تاما لانه يفيد الخطاب
 فائدة لا يتنظر معها للفظ آخر والجواب اننا لنسلم كون لاسمار البعدودة مركبة ولو سلم فالمراد نفي الانتظار

بالقياس الى المعنى ولا شك اننا من حيث المعنى مستتبع للفظ وان كانت من حيث العرض غير مستتبعة قال
 الخ اما ان يكون آية مبنى الاعتراض على ان الاحتمال في اللغة بردشثن والمتبادر من قولنا يحتمل الصدق
 والكذب ان قولك الاحتمال في نفس الامر ولا يخبر بحتملها في نفس الامر وقد صرح بذلك في الجواب
 حيث قال كل خبر صادق يحتمل الصدق آية وحمل الاحتمال على المعنى الامكان العام والخاص تدقيق
 لا فائدة فيه سوى نقض التعريف وحمله على ما ينساق اليه الذهن ^{قيل} لانه لا معنى الاحتمال يعني
 ان لفظ الاحتمال مستدرج يجب حذره ولذا قال غير مرضي ولم يقل غير صحيح لان شتمل التعريف
 الى لفظ زايد لا ينافي صحته ولم يتعرض له في شرح المطلاع وبعضهم اطال الكلام بزعم انه تحقيق وهو بالترك
 حقيق ^{قيل} والجواب ان المراد اه صلاحيته تسليم ان المراد من الاحتمال المعنى اللغوي المتبادر كما ذكره
 المتعرض لكن المراد ان المركب تمام يحتمل الصدق والكذب في نفسه كما هو المتبادر من غير نظر الى خصوصية
 زائدة على كونه مركبا تاويل بالنظر الى ماهيته الكلية وهو كونه ثبوت شئ بشئ او انتفاءه عنه فيدخل جميع
 الاخبار الصادقة والكاذبة التي منتسبة صدقها وكذبها امر خارج عن ماهيته سواء كانت خصوصية
 المتكلم او خصوصية الطرفين اذا امر آخر وظاهر لك مما ذكرنا انه حل التعريف على المعنى المتبادر من قال
 بعد لاحظ الاطباء والخاص حاصل الذي ذكره قدس سره انه لفساد لعبارة التعريف بالتاويل و
 حمل الاحتمال على الامكان الذهني وادعى انه معناه عندهم فقد افسد الكلام على نفسه فزع عنك
 خبر ان الاوهام قوله الى محصل زاد المحصل وعطفت عليه ماهيته مقتضيا على ان المراد مفهومة الكلية
 فان الماهية يدل على الكلية كما ينبغي قوله اما ثبوت شئ بشئ او اتصال شئ بشئ او انفصال شئ
 بشئ فهو مذكور بطريق التمثيل قوله ولذا لا يرد ان مثل قولنا آية اي الاخبار البديهية التي فشاردتها
 او كذبها خصوصية الطرفين لانها لا يحتملها عنه قطع النظر عن تلك خصوصية من قال اهل قطع
 النظر عن الخارج كاف في صحة التعريف فقد نسى قوله فلا اشكال اه ومن قال ان الاخبار الخصوصية
 من حيث انها مخصوص فردا بخارجية عن تعريفه فقد نسى الظهور صدق التعريف عليها حال كونها
 مأخوذة بتلك الجينية قوله والجواب لم يتعرض قدس سره بان الصدق المأخوذ في تعريف الخبر
 صفة المتكلم وهو الاعلام عن شئ على هويته بعدم صحته على التحقيق الذي ذكره في احتمال الصدق والكذب
 ولا بان هذين التعريفين لفظيان اذا جاز والصدق والكذب امور معلومة فاشتملها على الدوران
 لان الاصل في التعريف ان يكون حقيقيا مع ان ادعاء معلومية حقيقة الخبر والصدق والكذب
 ما ينظر في المية المنع قوله مطابقة النسبة الى القاعية اي النسبة التي تعلق بها ادراك انها واقعة

حاشية

حاشية

اولست بواقعة النسبة التي بين شيئين في حد ذاتها وحاصله مطابقة النسبة من حيث انها مدركة لنفسها
من حيث انها واقعة بين الطرفين **قال** دلالة وضعيته اسقط لفظا اولية الواقع في المتن للتبني على انه لا دخل
له في التقسيم وانما زاد المص بموافقة لعبارة القوم فيه ثم فسره بما هو المراد يعني ليس المراد بالاولية في المتن
القصدية حتى يخرج عن القسم الاول انهي المستعمل في النفي مجاز فانه لا يدل على طلب الفعل لانه قصدية
بل ما يكون لا بواسطة ما يكون موضوعا له والمراد بقوله وضعيته ان يكون دلالة بتوسط الوضع له بقرينة
وقوعها وتفسير الاولية ولانه المتبادر وما قيل ان دلالة الامر على طلب الفعل لانه تضمنية لان الطلب
مدلول عليه بالفعل فمدفوع بان الطلب الكان مدلول البينة والجوهر فهو تمام الموضوع له **قال** ان
يقارن الاستعلاء اى يفهم معه عند المتكلم نفسه عاليا ثم يقاسوا كان عاليا اولاد يقارن التساوى
لا يفهم معه الاستعلاء والخضوع لانه يفهم التساوى حتى يرد انه بقى قسم وهو ان لا يقارن حتى منهما قول
اعترض عليه اه هذا اعترض ذكره اشره في شرح المطالع وقال والادلى ان التقييد للتفسير
بين الامر وتلك الاخبار في دلالتها على طلب الفعل اذ انه لا يخرج نحو ليست زيد يضرب فانه يدل
على طلب الفعل لا بالذات بل بواسطة تعنية فعلى هذا يجوز ان يكون واعترض على صيغة المعلوم ويكون
في قوله والادلى اشارة الى صحة الاحتراز وعلى وجهه ما ذكره قدس سره بقوله ويمكن ان يجاب
قوله فكيف تخرج اه لانه اخرج الخارج قوله بان المراد الاحتراز اه بل قد ظهر لك مما ذكرناه معنى
قوله وضعيته خروج تلك الاخبار لعدم دلالتها على طلب الفعل بتوسط الوضع وما قيل انها خارجة
عن القسم لانه الدال بالمطابقة فمن دفع ما عرفت من بيان ان اى فيذ بالمطابقة فيجب من حيث اللفظ
دون المعنى وانه في الحقيقة قسمته الى الال بالوضع مطلقا فتلك الاخبار داخله في لكونها والله على الطلب
دلالة التميزية قوله فيكون داخله في الانشاء وقيل ودخلها فيه فسرع كونه داخله في المركب التام
الذى هو قسم الال بالمطابقة ودلالتها على طلب الفعل تنبئ به اذ لا دخل للسند اليه في تلك الدلالة
والجواب لو صح هذا لم ان لا يكون الامر ايضا فسامنه وحله اى المراد بطلب الفعل بهنا طلب الفعل
للمعين الا انه لما كان حصول الاقسام باعتبار الدلالة على طلب الفعل وعدمها ولا دخل فيه لفاعله
ليقتطعه عن الذكر قوله لكن دلالتها على الانشاء اه دفع للتوهم الناشئ من دخولها تحت الانشاء
وهو انه اذا كانت داخله فيه لا يصح اخراجها من الامر لانه يبطل انحصار الانشاء الى اقسامه ضرورة
عدم دخولها في بعض الاقسام وحاصل دفعه ان دلالتها على طلب الفعل مجازية لان الاخبار من
طلب الفعل يستلزم طلب الفعل فاذا كانت تلك الاخبار مستعملة فيه بالقرينة المتعينة للمراد يكون مثاليه

بالمعنى الاخص فتحقق الدلالة بغير انية فلا بعد امر ليس لخاصتها صنع الامر فان اسماها لا فعال الدالة بالوضع
 على طلب الفعل بعينهم امروا ما قال امر مع ان الظاهر فلا بعد من القسم الاول لان بعد ما منه يستلزم عند الضر
 اذ يقال الامر من الامر مطلق الدال على طلب الفعل قال بل الاجابة انا اطلب منك الفعل فظما
 كتب عليك الصلوة فلان معنى كتب اوجه فيكون اخبار عن ايجاب الصلوة الذي هو عبارة عن
 طلب الفعل الوما قال خارجان عن القسمية اى ليسا داخلين في شئ من اقسامها فانه معنى الخروج
 عن القسمية قال اما الاقسام اى لم يتعرض لعدم دخوله في تحت الاقسام الباقية مع ان الخروج عن القسمية
 لقصي ذلك لظهور بانما الاشتباه في دخوله تحت التنبيه وكذا في قوله واما انتهى فلعدم دخوله تحت الامر
 قوله ويندرج اى يندرج فيه المركب التام الذى دخل عليه حرف التنفى وحرف النفي وحرف القسم
 وحرف النداء فان كلها اشارات بعينه على ما في ضمير المتكلم من بنى المهنمون الجملة وتوجيه القسم فان
 معنى باله اقسمت بالله والنداء اعنى او ازاداه على ما في الصراح وتعرف المنادى بالملفوظ اقبال
 لا يستلزم كون معنى النداء طلب الاقبال حتى يرد انه لطلب الفعل من المخاطب فانه تعريف باللازم قوله
 قيل عليه بنى الاعراض توهم اى التقى في القسم الثانى شتى جميع الى نفس المطلوب بنا على انتفاء
 في الاقسام المذكورة من التنفى والترجى والقسم والنداء وتبنى الجواب ان التقى متوجه الى الطلب
 والقياس معا وفي الاستفهام فتحقق انتفاء الطلب بالنظر الى الفيد قوله لكنه لا يدل اه لان القسم
 ليس بفعل قوله بحسبى باعتبار حقيقتيه وماهية قوله بل هو الفعل اه لان نفس العلم وهو انما الخصم
 فيكون الفاعل او الصورة الحاصلة فيكون كيف قوله لكنه بعداه ولذا قال ان افهم واعلم امر والسبب في
 ذلك ان المظم بالامر يكون مقدورا تحصيله سواء كان من مقوله الفعل او لا قوله والمتبادر اه ان لم
 يستعمل اهل الاصطلاح المعنى الاصطلاح لكونه حقيقيا وما عاده مجازا قوله على الاستفهام اى الجملة
 الاستفهامية قوله فلا يندرج في التنبيه والجواب بان المراد بالفعل ما هو معنى ما خذا اشتقاق اللفظ
 المستعمل ولا شبهة في انه ليس للاستفهام مثل ازيد قائم ما خذا الاشتقاق سواء كان اللفظ المستعمل
 او لا ليس بشئ اما او لا فلانه لا دلالة للفظ الفعل على ذلك واما ثانيا فلانه يخرج من الامر بخور ووجه
 قوله لا الفهم الذى هو فعل المتكلم اذ لا معنى لطلب فعل نفسه عن غيره قوله والتفهم فعل تحت الحقيقة
 قوله فيلزم تذكيره من عدم اندراج في التنبيه قوله فالتفهم اى التفهم اه اثبات المقدمة المبنية على
 اعنى لكنه لا يدل على طلب الفعل بالوضع بعد تسليم ان المراد بالفعل ما بعد عرفا فان المتبادر من فظ
 الفعل فعل الجوارح والفهم ليس منه فيصدق عليه انه لا يدل على طلب الفعل فيندرج في التنبيه

استفهام

قوله قلت آه لقص اجمالى ان ما ذكرت ليس صحيح لا مستلزما ان لا يكون مثل فهمنى وعلمنى من الاوامر
المشتقة من التفهيم وما يراه امر او باطل قطعا ويمكن ان يقال انه منع للتبادر المذكور بسند لزوم
خروج مثل علمنى وفهمنى قوله بان المقص الاصلى فقد تباينى ما سبق من ان المطلوب بالاستفهام يفهم
المخاطب لان ذلك مطم من الطبيعة ودلول له وانما قال الاصلى لان الاستفهام ايض غرض لكنه بالنسبة
قوله والامر فى ذلك سهل لان المناسبة مرعية بالنظر الى المقص بالتبع غير مرعية بالنظر الى المقص الاصلى
فلا يتعلق بذلك غرض على قوله كما هو المتبادر الى الوهم من كون كلمة لا للسلب قوله فلا يكون
مقدور ولا يغبر لان متعلق قدرته حادث فى المكلف به لا بد ان يكون مقدورا قوله حاصله بتجصيله لا
تجصيل الحاصل والمكلف به لا بد ان يكون حاصله بتجصيله بعد تحقق فائدة التكلف قوله كف نفس
فى الصراح الكف باز استاون وباز استايندن لازم وتغير فهو فعل من افعال النفس بصير عنها بالا اختيار
به المليل الى شئ قوله هو الكف عن فعل آخر اى الكف عن فعل غير الكف المطم سواء كان كفا او
غيره فيدخل فيه لا يكف لان المطم به الكف غير الكف المطم ولا يدخل فيه كف لان المطم هو الكف
لا الكف عن شئ وكذا كف عن الزمان مثلا لان المطم بالشيعة هو الكف واما كونه عن الزمان فهو مستفاد
من متعلقا قوله كما ذكره حيث اطلق لفعل قوله طلب فعل غير كف اى غير كف عن فعل آخر بقربانية
السابق سواء كان طلب فعل غير الكف نحو ضرب او طلب الكف لكن لا يكون عن فعل آخر بان يكون
طلب مطلق الكف نحو كف او يكون الخصوصية مستفادة عن ذكر المتعلق نحو كف عن الزنا فاستبر
فانه دقيق قوله وهو مقدور اى ان عدم الفعل وان لم يكن مقدورا باعتبار نفسه لكونه ازليا
وحاصلا مقدورا باعتبار استمراره فى الاستقبال واستمراره حاصل بتجصيل العبد باعتبار ان الفعل
ذلك فالمطم بالامراة الفاعل والمطم بالنسبة استمرار عدم قوله جعل الشاه فان قلت طلب شئ
اعم من طلب الفعل فى نفسه لا يتعلق له بجعل الجاعل قلت مراده قدس سره ان الم جعله اعم منه من
حيث الصدق حيث ادخل تحته طلب الفهم مع انه غير متناول له كما سيجى لانه جعله اعم منه من حيث
المفهوم قوله وقد عرفت بقوله وايض المطلوب بالاستفهام تفهم المخاطب للتكلم لا الفهم الذى هو فعل
التكلم قوله وكيف لا اى لا يدل على طلب الفعل والمطم من الغير سواء كان مغاير بالذات كما فى
امر المخاطب والغايب او بالا اعتبار كما فى امر المتكلم نفسه وكذا فى انتهى قوله على راي من يقول ان العبد
ليس مقدورا والمطم بالنسبة الكف قوله واما فعله مع عدمه اراد مقارنته به فى محروكونه مطلوب بالاف
كونها مطلوبين من صيغته واحدة ولو قال وعدمه كان اظهر الا انه راعى مقابلة لفظ فقط قوله

على رأي اسی علی راسے من يقول ان العدم ليس مقدورا باحتيا لاستمراره والمطام بالعدم
 عدم الفعل قوله اتفاقا اى بين الفريقين قوله فالاولى انما قال فالاولى لانه يمكن ان يقال
 مبنى كلام الشافعي المشهور من ان المطام في الاستفهام هو فهم المتكلم او فهم المخاطب كما يدل
 عليه لفظ الاستفهام وان كان كلامهم مبينا على التسامح بناء على ان انهم اثر التفهم فطلبه طلبه والاول
 بالفعل فعل المخاطب وما قيل انه يلزم ح خروج لا علم لان المطام منه فعل المتكلم فمخرج بمعرفة
 من ان الطلب فيه مبنى على التعاير الاعتباري فيكون فيه علم الغير فمفه قوله ان يقال اى اذا
 اريد ابرازها في القسم قوله فاما ان يكون المقصود اى الغرض من طلب الفعل حصول شئ في الذهن
 اى وجوده لموجود وظل قوله من حيث هو اه اى من حيث ذاته مع قطع النظر عما سواه فالحيثية
 للاطلاق قوله واما حصول شئ في الخارج اى وجوده على سوا مكان في الذهن او في الاعيان
 وما قيل ان المراد بالخارج خارج ذهن المتكلم للتلايق بطل اعلم وافهم ففقه انه يريد عليه ح لا علم ولا فهم
 فان الغرض منها حصول شئ في الذهن المتكلم فيخرجان عن الامر ويدخلان في الاستفهام قوله لان
 المقصود منها اه يريد عليه ان اراد بالمقصود المدلول فالاستفهام ايش كذلك كما عرفت به من ان موضوع
 لتفهم المخاطب وان اراد به الغرض فلا نسلم ان الغرض من علمي وفهمي حصول التعليم والتفهم
 في الخارج بل غرضه حصول الفهم والعلم في ذاته وانما يطلب التفهم والتعلم لكونهما وسيلة اليها فظهر ان
 الفرق دقيق وما قيل ان المقصود من علمي وفهمي حصول شئ في الخارج وحصول شئ في الذهن
 على نحو حصول اتصاف اى يترتب عليه آثار وحصول طرفي ظلي لا يترتب عليه آثار مثلا
 اذا انصوت كفر الكافر وحصل في ذهنك كفر صور كفره الذي هو العلم وصرت بقيا مهابذيتك
 عالما به ويترتب عليه آثار العلم به ولما كان العلم عين المعلوم كان كفره ايضا حاصل في ضمن تلك الصورة
 حصولا ظريا غير موجب للاتصاف بالكفر فهو الوجود الظلي للمعلوم الذي لا يترتب عليه آثار ذلك المعلوم
 وهذا على قياس حصول الماهية في ضمن المفرد في الخارج اذا عرفت هذا فالغرض في الاستفهام وجود النسبة
 المستفهم بوجوده ظلي وان كان ذلك مستلزما للاتصاف بصورتها وذلك لان المستفهم ليس غرضه
 من الجملة الاستفهامية الا ان يحصل المخاطب في ذهنته تلك النسبة اثباتا وتقييدا والغرض في الامر هو تصان
 الفاعل بالحدث المستفاد من جوهره ووقوعه على المفعول لا حصول شئ في الذهن وان كان يستلزمه
 في بعض الاوامر بواسطة كونه اثر ذلك الحدث لا من حيث انه حصول شئ في الذهن كما سفي
 فهمي فان معناه اطلب منك فهمها واقعا كما على كما ان معنى اخر بني اطلب منك فهمها واقعا على الا ان

التفهم لما لم يتحقق الا بحصول شئ في الذهن اقتضاه لا من حيث انه حصول شئ في الذهن بل من حيث انه
 اثر التفهم كما ان حصول الضرب يقتضي حصول اثره في الخارج وهو الالم فحصول شئ في الذهن مقصود لم يتكلم
 وغرض لكون لا من حيث ذاته بل من حيث انه اثر التفهم فظهر لك مما ذكرنا ان الفرق دقيق يحتاج الى تأمل
 صادق غفل عنه الناظرون وحسبوا حسيبا وان الاحتياج الى قيد الحاشية انما هو في الاستفهام لان الحصول
 في الذهن على تخويل في الامر والنهي وان اعلم وافهم داخل في لان المظهر لها انصاف المحاط بها ففهم
 والعلم ووجودهما بوجود اصلي يترتب عليه الاثار وان كان ليشترط حصول شئ في الذهن بوجود ظلي
 قال الفصل الثاني في المعاني المفردة اسي تصور مشهورا عنهما تقسيما انتهاء المذكور في الفصل الثالث احوال
 المعاني المفردة فانها احوال الكلي ولذا زاد لفظ المباحث فقد طول الناظرون في وجهه الى فراد والامر
 بين اذا يتعلق به غرض على ^{الشيء} قال المعاني هي الصورة الذهنية لعني المعاني اذا وقعت في مقابلة الالفاظ
 كما في المتن حيث جعل الفعل الاول في الالفاظ والثاني في المعاني يرد بها الصورة الذهنية وليس المقصود
 تعريف المعنى فانه معلوم انه عبارة عما يقصد من الالفاظ والصورة الذهنية يطلق على العلم والمعلوم حصول
 كل منهما في الذهن الاول بوجود اصلي والثاني بوجود ظلي فبارئ منطوقه على انه سبب في منع ان النزاع
 بين الفريقين لفظي كما بين في موضعه وان لم يفرق بين العلم والمعلوم تحريفي مفهوم الاختلاف بين المذهبين
 واطال الكلام ^{الذي} قال من حيث انها وضع بازائها لم يقل من حيث وضع لها الالفاظ ليشتمل المعاني التضمنية
 والالتزامية حيث يطلق عليها المعنى ولان كون المعنى بازاء الالفاظ ليعلم ان يكون موضوعا له وان يكون لازما
 لما وضع له لما قبل ان تلك المعاني معاني مطابقة لالفاظ آخر فقيه انه لا يجدي في دخولها من حيث
 انها معاني تضمنية والتزامية قوله كما هو الظاهر لعدم الاحتياج الى الاعلال قوله من عني اه اما
 مصدر رمي منه او اسم مكان وكذا اللفظ المقصود ولا حاجة حين كونه الى جعله بمعنى المقصود بل عليه
 قدس سره في تحقيق لفظ المجاز في حول شئ مخرج مختصر الاصول اما كونه اسم مكان فبني على تشبيه ما وقع
 عليه القصد بما وقع فيه قوله اي المقصود هو الوجه اقرب من حيث المعنى والاول من حيث اللفظ قوله
 من حيث اه اشارة الى ان الحاشية تقييده وان المعبر فيه تعلق قصد التكلم به من اللفظ في وقت ما لا يكون
 ما هوذا في مفهومه ولا يكفي مجرد الوضع قوله غير معتبر في الاقادة والاستفادة فلا يقصد المعنى نسيبها
 من اللفظ قوله كما مر اه من عدم انصباطها قوله فلذلك اى لاجل ان لا يكون قصد المعنى
 من اللفظ الا بالوضع قوله من حيث اه تبيينها على اعتبار الوضع واما عدم ذكر القصد فلان قصد المعنى
 عليه لكونه معتبرا في مفهومه وقيل معناه اى لاجل كون الوضع سببا للقصد قال من حيث وضع اه

اقتسامه السبب مقام اسبب ثبوتها على ان المراد القصد الجارى على قانون الوضع ويرد عليه ان الوضع ليس سببا للقصد قوله يجوز وصلاحيتهما اه سواء تعلق به القصد في وقت ادلائق جميع المفهومات الموضوعية بها الالفاظ وغيرها قوله سواء وضع اه لم يقل سواء قصد او لا بتليها على انه لا يلزم في هذا الاطلاق الوضع كما لا يلزم القصد وان المراد بالصلاحيته اعم من القرينة والبعيدة قوله تصف بالافراد ام فم يكون قيد المفرد لاخراج المعاني المركبة قوله وعلى الثاني بصلاحيته الافراد اه فان اريد المفردة ما يصلح ان يكون مفردة يكون القيد بعد الصلاحيته جميع المعاني للافراد والتركيب بحسب صنع الالفاظ وان اريد المفردة بالفعل كان اعتبار الصلاحيته في المعنى لغوا قوله ليس المراد اه اى وصفت المعنى بالافراد باعتبار نفسه كما في قوله لم يسم مفردا ومركب على ما هو الظاهر المتبادر من اجزائه عليه قوله بل المراد اه هذه العبارة ظمى انه وصفت للمعنى بحال متعلقة بخزيرد قائم الاب وقوله فيقال المعنى المفردة اه يفيد انه وصفت له بحال نفسه لا انه وصفت حصل له سبب وصفت الالفاظ قوله لا افراد والتركيب اه يحتمل معنيين بان يراد بالتبع ما يحصل بسبب الغير وان يراد به ما يكون صفاته بحال متعلقة وكذا قول الشافعي فان عبر عنها بالفاظ مفردة اه لكن قوله المعاني المفردة يدل على انه وصفت له بحال نفسه لان الوصف بحال متعلق لا يدكر بدون المتعلق فلا يقال في زيد قائم الاب زيد قائم وعلى اى تقدير لا بد من ضرب احد العبارتين عن الظن وحمله على انه بيان للافراد بلا زمة فتدبر قوله بعبارة اخرى للاولى بالاجمال لتفصيل قوله لا يستفاد جزئية الى آخره هذا بناء على عدم اعتبار القصد في تعريف المفرد كما وقع في عبارة المتقدمين او يقال ان الاستفادة يدل على القصد لانها مطاوع الافادة قال والى فالمركية النفي متوجه الى قيد الافراد كما هو السابق الى الفهم والاصل ان محيط الفائدة القيد لا خير قال والكلام اه اى في هذا الفصل في المعاني المفردة دون المركبة فلذا خص العنوان **قال** كما استعرفه من انه لو لم يخص الكلام بالمعاني المفردة بتطل انحصار جزر الماهية في الجنس والفصل بمثل الجهر الناطق **قال** فكل مفهوم اى مفهوم مفرد كما يقتضيه العنوان وقد لخص في الشفاء على ان القسم الكلى والجزرى المفرد والمعنى المفهوم متخذان بالذات مختلفان بالا اعتبار من حيث فهمين الالفاظ يسمى مفهوم ومن حيث قصده منه يسمى معنى غيرا المعنى في العنوان رعاية لمقابلته الفصل الاول حيث جعل عنوانه الالفاظ المفردة في القسمية بالمفهوم لانها باعتبار حصوله في الذم من كونه ما ان اريد المخصوص بالفعل وبوجه خاص ان اريد ما يمكن ان يحصل قوله لم يخص الكلام في التاج التخصيص هو يد اكره اى ما ظهر وخص بعد التفتيش والتفتيح من الكلام في تعريف الكلى والجزرى بهذا المذكور قوله في الحقل اى عند نقل

او في المدرك ليشتمل الجزئي قوله بمجرد حصوله اي مع قطع النظر عن ما هو خارج عنه قوله فرض صدق
 اه اي تجوز جملة ايجابا دون التقدير والاعتبار كما في التعريف المتصلة حيث قالو صدق التالي
 على فرض صدق المقدم فان للعقل تقدير كل شيء ولو لم يكن له تقدير الصدق في الجزئي شي وتصوره
 كيف يحكم بسلبه عنه قوله استحال عنه اه لان الهندية والهوية الشخصية مانعة عن تجوز ذلك قوله
 فالكلية امكان الخ اي كونه بحيث يمكن فرض الاشتراك فلا يرد ان الامكان وصف الغرض
 والكلية صفة المعنى فكيف حمل احدهما على الآخر والاصل ان الكلية لا يقتضي الاشتراك في نفس الامر
 ولا فرضه بالفعل بل يكفي فيها امكان الفرض والجزئية لا يقتضي امتناعه واستحالته قوله كما كان ظاهر
 العبارة يدل اه اي اسناد المنع الى نفس التصور يدل على ان المانع هو نفس التصور وليس كذلك اه
 اذا المانع من حمل المفهوم على كثير من ليس صورته الحاصلة في العقل بل ذاته لكان باعتبار حصوله
 في نفسه وفي غيره قال والا كان للمعنى معنى لان المفهوم هو المعنى فيصير التقدير كل معني جزئي ان منع نفس
 تصور معناه فيكون للمعنى معنى قوله فيقولون اه حضوره غير المقسم وسمي عن تغيير التعريف قوله
 يريد انه لو قيل اه ظاهر عبارة الشرح يدل على ان المقصود بيان فائدة قيد النفس حيث يزاد في
 الموضوعين لفظ مجرد والسيد قدس سره لغرض البيان فائدة التصور ايضا فكيف يصح قوله يريد فقيل
 انه يريد بيانها الا انه ترك بيان فائدة قيد التصور لظهورها ولا يخفى انه مجرد دعوى لا شاهد عليه
 وعندى ان مقصوده قدس سره ان ظاهر العبارة وان كان والا على انه بيان لفائدة قيد التصور
 لكن مراده بيان فائدة القيد لان معنى ما يمنع الاشتراك في نفس الامر كما هو المتبادر ولو لم ينظر
 الى الامر الخارج عن نفس التصور اي عن المفهوم من حيث انه متصور كمفهوم الواجب فان الشك
 فيه ممتنع في نفس الامر بالدليل الذي هو خارج عن مفهومه من حيث انه متصور فلو لم يذكر القيد
 دخل مفهوم الواجب في الجزئي ان قيل ما يمنع عن الشك واذ لو خطا البسطة بان ان
 قيل ما يمنع تصوره عن الشك وفي توصيف الدليل بالخارجي اشارة الى ان مراده بالخارج ما
 ذكرناه لا يقابل الذين او ما يردت انفس الامر ثم انه قدس سره ذكر في حواشي المطالع ان الاحتياج
 الى زيادة قيد النفس بناء على ان يراد منع تصوره عن الشك اي يكون له مدخل فيه ولو اريد ما
 يكون منفصلا فيه فلا حاجة الى ذلك لقيد فقيد النفس احتياطي لرفع توهم الخرج قوله يفهم منه اه
 اور دلام الابتداء للدلالة على تأكيد هذا الفهم لكونه متبادرا على ما صرح به في حواشي المطالع فقيد التصور
 ضروري قوله في نفس الامر طرف منعه يدل عليه لقوله منعه في العقل قوله اي امتناع اه يعني

عبد الحكيم حاشية قطبي ومير قطبي
 اول ما كان المراد
 هو المفهوم
 هو وجود الواجب
 نفسه او المنع
 و عدمه في تصور
 الذات او لا كما
 ان اقتضى ان
 ما كانا سمي
 والاصل على شئ
 انما هو في المعنى
 دون العلم

اسناد المنع الى المفهوم مجازي فانه موصوف باشتراك لانه صور الامتناع بصورة المنع واسناد
 مبالغة في الاقناع كما في اقدمني بلذكر حقالي على فلان قوله منعه اي المفهوم قولا ويمتنع منه ذلك
 اي يمتنع من الاشتراك ذلك المفهوم عطفت تفسير لقوله يمنع لفعل كما عرفت قوله فلان لا يمتنع به
 اشارة الى ان ما نقلناه من حواشي المطالع فان اسناد المنع الى المفهوم ظن من استقلاله بذلك قوله
 مع ملاحظه برهان التوحيد اي برهان يدل على انحصاره في فرد واحد ولا يمكن وجوده في فرد اخر قوله
 لا يمكنه لانه مع حصول اليقين بالوحدة كيف يجوز التعدد قوله صدقنا في نفس الامر اي حملها في حد ذاتها
 من غير اعتبار معتبر وفرض فارض قوله على شئ من الاشياء الخارجية اي الاشياء التي يكون الخارج
 ظرف نفسها سواء كانت ظرف لوجودها او لا يشتمل النسب التي يتصف بها الاشياء في الخارج وان لم يكن
 موجودا في الخارج وكذلك لذهنية فيشتمل النسب التي يتصف بها الاشياء في الذهن وان لم يكن
 موجودا في الذهن اي متصورة قوله فان كل ما يعرض في الخارج اي كل ما يعرض ظرفه الخارج
 لنفسه فهو متصف بالشيئية في الخارج لاضافة لصحة العام الاخبار ولو يكونه مظهر الخارج وكذا في قوله
 كل ما يعرض في الذهن وانما زاد قيد العرض بناء على ما هو التحقيق من مذهب الشيخ ان المعتبرة في القضية
 المحصورة في جانب الموضوعات ذات الموضوع لوصف العنوا في الفعل بحسب العرض تنصيصا على
 المراد ليتضح عدم امكان صدق الاشئ على شئ من الاشياء بخلاف ما اذا قال كل ما هو في الخارج شئ في الخارج
 فانه يجه عليه نظر الى النظام ان اللازم من كون كل ما هو بالفعل في الخارج او في الذهن شيئا ان لا يكون الاشئ
 صادقا بالفعل على شئ من الاشياء لا عدم امكان صدقه عليه فان قيل اذا لم يكن صدق الاشئ على شئ
 من الاشياء فكيف يصدق تعريف الكل عليه الحال انه قسم من المفهوم وكل مفهوم شئ وكذا اعتبر في
 مفهومه التصور والتصور هو حصول صورة الشئ في العقل قلنا مفهوم الاشئ فرد للشئ ولا استعماله
 في كون اشئ فردا نقضه والكلام في انه لا يصدق ذلك المفهوم على شئ من الاشياء في نفس الامر قد برقا
 مما تخر الناظرون في فيه ولا دور شكوكا زاعين انهم على شئ قوله فلا يصدق اه فلا يمكن صدقه كما يدل عليه
 السوق اذ لا فرد لنفس الامر سوى الخارج والذهن وقد عرفت ان ما يفرض منها فهو شئ فلا يمكن صدق
 الاشئ عليه لزم امكان اجتماع النقيضين قوله وكلا لا يمكن بالامكان العام بمعنى سلب الضرورة
 عن احد الطرفين لا بمعنى سلب الضرورة عن جانب الخالف لانه غير متماثل للاقسام الثلاثة قوله فان كل
 مفهوم اي ما يفرض اتصافه بالمفهومية لفعل لما مر قوله فانه يصدق اه اما واجب ومنتزع او ملك خاص
 بالخصر العقلي وكل منهما ممكن عام قوله فمتنع اه الامتناع صدق النقيضين على شئ واحد اما صدق اشئ والمفهوم

على الاشياء والا مفهوم وهو صدق احد المنقيضين على الآخر وهو جازم قوله فان كل ما هو في الخارج اى يرض
ظرفية الخارج له فهو موجود في الخارج اما في نفسه وفي غيره كالنسب لامور لا اعتبارية فلا يرد ان الظرفية
الخارج للشيء لا يقتضى وجوده انها يقتضية كون الخارج ظرفا لوجوده وكذا الحال في قوله وكل ما يرض في الذهن
قوله لا يتبع العقل اه اولى في مفهومها يقتضى امتناع الاشتراك بخلاف الجزئى فان هدمية وشخصية المعبر
في مفهومه يقتضى ذلك نفي الجزئى الفرض متنع وفي الكليات الفرضية الفرض متنع بالاضافة قوله بجميع الاشياء
الذهنية والخارجية اه اى ما يكون الذهن والخارج ظرفا لنفسها سواء كان ظرفا لوجوده فيكون محققا اى متصفا
بالوجود بالفعل اما في الذهن او في الخارج او ظرفا لنفسه فيكون مقدر الوجوده فيه فالمحقق والمقدرة صفتان
لا يشترط مطلقا للخارجية يدل عليه ما قلنا سابق من قوله فان لا يفرض في الخارج شئ في الخارج وما يفرض في الذهن
شئ في الذهن قوله واخلته في الكليات اى في اعدادها ومن حليتها ولم يقل في الكلى دون الجزئى
لان الاعتبار المذكور اعني اعتبار امتناع فرض العقل للاشتراك وعدمه ليس مغاير لاجلها واخلته
في مفهومه فكيف يترتب عليه بالفارق قوله ليتوصل ببعض المفومات الى بعض اى من حيث انهم يشعرون
المفومات قوله وذلك انما هو انما باعتبار حصولها في الذهن اى حصول الوجود والذهنى مدخل فيه
وليس ذلك باعتبار الوجود والخارجى او الوجود مطلقا قوله باعتبار احوالها الذهنية اى احوالها
التي يرض للمفومات نفسها من حيث حصولها في الذهن من غير نظر الى ما لها في الخارج او في نفس
الامر او الامر الخارج عن التصور فيكون الكلى عبارة عما لا يمنع نفس تصور عن الشركة والجزئى ما يمنع نفس
تصوره عنه وهو معنى امكان فرض الاشتراك وعدمه قوله ان افراد الكلى التي تحقق اه اشارة
الى ان الافراد التي بها يتحقق كونها عنوان للمفومات الخارج يجب ان يصدق الكلى عليها في نفس الامر
قوله وكون تلك الافراد محققة لا يلزم الكلية اه عطف على كلية ولفظ محققة ح على بناء اسم الفاعل في
بعض النسخ وكون تلك الافراد محققة غير لازم فالجمله معطوفة على قوله اذ يبين القدر ولفظ على بناء اسم
المفعول قوله اذ لم يتبع العقل اه ظرف لتعلق الجار والمجرور الواقع جزرا اعني من افراد الكلى قوله
فلو لم يعتبر نفس التصور اه في بعض النسخ فلو لم يعتبر التصور وقد عرفت ان قيد النفس احتياطي فمآل
التعجبين واحد والمقصود انه لو ترك قيد التصور فيما ولى قال ما لا يمنع عن الشركة وما يمنع عنه لزوم الدخول
والخروج معا ولو ترك في احدهما لزوم الدخول فقط او الخروج فقط فقول الشم دخل فخرج اعم من ان يكون
على سبيل الاجتماع لولا ان الواو لمطلق الجمع على ان اعتبار القيد في احدهما دون الآخر مما يذهب اليه
الوجه فلا حاجة الى نفيه قوله فلا بد ان يصدق اه اى لا بد من الصدق في نفس الامر بالفعل على رأى الشيخ

او بالامكان على راي الفارابي قوله ^{١١٩} وستظهر آه في ما فرغ عليه الحكم في القضية المحصورة وهو ما يكون
 فردا في نفس الامر محققا ومقدرا لا ما يكون كليتة باعتبار آه وان اعتبر ذلك جيب التقييد بالافراد الممكنة
 لصدق الكليتة الموجبة قوله متعلق بقوله آه يعني انه متفرع ومرتب عليه وليس له تعلق بقوله ومن ههنا
 يعلم بل هو جملته معترضة لبيان فائدة قوله اشارة اه فالمراد بقوله غالب الغلبة باعتبار الارواح الكلي
 لا باعتبار الاشخاص او لا يلزم ان يكون افراد الثلثة اكثر من افراد الاثني عشر قوله فان الجنس
 والفصل اه فبيان انه جزئية النوع للشخص ببيان جزئياتها لان جزء الجزء جزء وما ذكر جزئية الحيوان
 للانسان والجسم الناحي للحيوان فللتبعية على كون الكل جزء للجزئي انما هو بالقياس الى الجزئي الاضافي
 قوله كالاخص والعرض العام من حيث انها كذلك وكذا في الجنس والفصل والنوع لما تقرر من
 ان الكليات الخمس مختلفة باختلاف اعتبارها قال فيكون الجزئي كلا ولا شك ان اتصافها بهما ينشأ
 الاضافتين اعني الجزئية والكليتة اللغويتين لا يلغى في نسبتها احدهما الى الآخر لان الكلي معناه شئ منصوب
 الى امر متصف بكونه كلا فلا بد من نسبة اخرى وكذا الجزئي فلذا تعرض بعد بيان كونها كلا وجزءا لبيان
 انه قد عرض للجزء بالقياس الى الكل اضافة اخرى وهو يعني الكليتة المصطاحية فيصدق عليه
 انه منسوب الى كلمة وللكل معنى وهو معنى الجزئية المصطاحية فيصدق عليه انه منسوب الى جزئه قال في كليتة
 الشئ انما يكون اه هذا تحقيق المقال فرع عنك قليل او يقال قوله هذا اي كون كليتة بالقياس الى الجزئي
 وجزئية بالقياس الى الكلي فيكونان متضالين قوله انما يظهر في الكلي اه هذا مبني على ما ذكره في حواشي
 المطالع من ان المشهور ان الكلي له مفهوم واحد يقابل الجزئي الحقيقي يقابل العدم والمملكة ويقابل الجزئي
 الاضافي يقابل التضالين وفي بعض النسخ في الكلي الاضافي وهو مبني على ما حققه قدس سره من ان الكلي
 ايضا له معنيان كما سيحكي قوله تقابل المملكة والعدم نص عليه قدس سره في حواشي المطالع على ان مفهوم
 الجزئي ملكة ومفهوم الكلي عدم وفيه اشكال اذا اعتبارهما من شانته في مفهوم الكليتة لا فائدة فيه لانه
 انما اعتبر في اعدام الملكات لاخراج الاعداد التي ليست شان محلهما قابلية المملكة فيما نحن فيه ليس كذلك
 وارادة الايجاب والسلب من عدم والمملكة ههنا كما يتوهم من عدم ذكرهما من شانته في مفهوم الكلي
 لتكلف لذكره مع التضالين المصطلح ولذا حمل على ان مفهوم الجزئي عدم ومفهوم الكلي ملكة لان معنى منيع
 صدق فرض الاشتراك انه لا يمكن فرض اشتراكه وعدم المنع امكان فرضه فلا بد من اعتبار
 قيد عام من شانته في الجزئي لاخراج الهويات الخارجية والمفاهيمات التصديقية عنه فانها لا تصيف
 بالجزئية مع امتناع مرض الاشتراك كما قوله فاطلق اسم العام يرد انه وطلق بطريق النقل عن العام

اول بعلاقۃ العموم والخصوص علی الخاص فیکون فی الخاص منقولاً او مجازاً لکونه منافیاً لما یجوز لان الجزئی
یقال بالاشترک علی معنیین ولانه یرد علیہ ان الجزئی طری النقل ولا یرد بحرہنا بل اراد انہ اطلق لفظ
الجزئی المنقول الی العام والی الخاص بطریق النقل من اللغوی الیہ لمناسبة للمعنی العام المناسبة للمعنی
اللغوی فیکون حقیقة اصطلاحیة مشترکة فیہما ومستعلاً فیہما قوله فالاولی ای اذا کان انتضایہما یظهر
بالقیاس الی الجزئی الاضافی فالاولی من ذکر ہما ہنا ان یدکر قال فاعلم ان الکلیۃ والجزئیۃ آہ قبل ان یختصرت
الحقیقة فی المعانی لا یصلح لان الالفاظ جزئیات حقیقة لذواتہا والجواب انہ مالم یعبر حصولہا فی عقل
وضع الالفاظ بازائمہا لیست جزئیات لان المقسم المعنی المفرد علی مام والافراد لا یحقق الا بعد الوضع وبعد
الاعتبار تصیر معانی قال ہذہ المثالۃ ای المثالۃ الاولی قال اقتباس المحولات الاقتباس
الاصطباروفیہ اشارۃ الی ان المراد تحصیلہما بالنظر قولہ لان الجزئیات ای الجزئیات من حیث
انہا جزئیات لا تدبرک ای لیس اور اکما علی الوجوب الجزئی واقعا لا باحد الانواع الثلثۃ من الاحساس
والتخیل والتوہم سمی الکلی احساسا حصولہما باستعمال الحواس للتعنی علی ذلک اور وصیغۃ الجمع وضم الیہ
قوله اما باحد الحواس الظاہرۃ او الباطنۃ لانه لا یکمن اور اکما بدونہما لعدم توقف المقص اعنی عدم
اقتناص المحولات المتصورۃ بالجزئیات علی ذلک اما الجزئیات المجرۃ فلا یدرک لا بمفہومات کلیۃ و
لیس اور اکما علی الوجوب الجزئی وکذا جزئیات الامور العامۃ جزئیات الامکان الا اذا انتشرت من جزئی
مادی ورج یكون اور اکما بالتوہم قولہ بان کس ای بیان لکیفیۃ مادیتہ الاحساس الی احساس
آخر بالنظر معنی الترتیب یعنی لیس الاحساس بالخصوصیات المتعدۃ ترتیبہا بالقصد فخصص بحیث یصیر
ذلک المرتب لخصوص باعتبار قیامہ بالذہن احساس بحسوس آخر و مرآۃ لمشاہدۃ لخصوص کما ان القادیر
بالنظر فی الامور المعقولۃ عبارة عن ترتیبہا علی وجه یکون ذلک المرتب لخصوص باعتبار قیامہ فی
الذہن مرآۃ لمشاہدۃ محمول بل لا بد من احساس آخر وذلک لان الاحساس عبارة عن حصول صورۃ جزئیۃ
کیفیۃ بالعوارض المادیۃ متصورۃ عن محسوس معین ولا شک ان الصورۃ الجزئیۃ المکفیۃ بالعوارض
المشخصۃ المنتزعة عن محسوس معین لا یکمن ان یصیر صورۃ جزئیۃ کذلک بحسوس آخر و بهذا ظہر ان
لا یکون الاحساس مود بالی احساس آخر بالنظر معنی یحصل امر للتادی الی مجهول الا انہ قدس سرہ
لم یتعرض لہ عقلیۃ وعدم تخلق الفن بہ کثیر تعلق والخاص ان الامور العقلیۃ لکونہا منتزعة من امر واحد
بعد حذف الشخصات یجوز ان یکون صورۃ بعض مرآۃ لمشاہدۃ بعض الآخر للتصادق بینہما بخلاف
الامور المحسوسۃ فانہا متبانیۃ فلا یجوز ان یکون لصورۃ الجزئیۃ واحد منها مرآۃ لمشاہدۃ محسوس آخر بل

يحتاج الى احساس آخر نعم احساس محسوس يوجب التحصيل والتوهم اى حصول صورة في الخيال او حصول صورة
 جزئية متعلقة بذلك المحسوس في الوهم وليس هذا تحصيل بالنظر بل ايجاب احساس للاحساس اخر وبما حررنا
 اندفع ما قيل ان التاوية بمحققته في الاحساسات كلاحساس بالمرأة الموجود في الاحساس بالوجه
 وكالاتقال من احساس صورة خاص الى خيال انسان مخصوص ومن ثم يعم شيئا الى تخيله فان في هذا الصدد
 ايجاب الاحساس للاحساس اخر ولا كلام فيها كما لا كلام في التخييل بالنظر بان يكون الاحساس بالترتيب
 او بالتخييل مرآة لمشاهدة محسوس اخر لان مركزنا رجب من محسوسات متوالت بشئ وازيل البستر من احد
 الاجزاء ثم من الاخر الى الامر الاجزاء يحصل من الاحساس بتلك المحسوسات للاحساس بذلك كمركب على
 وجه الترتيب كما في الحد التام وذلك لان احساس كل جزء منها يصير سببا لاجتماع الصور الجزئية لاجزاء في
 الحس المشترك والتخييل فيحصل صورة الكلي فيها فالاحساس ان يتغير ان يوجب احدهما الاخر وكذا الحال في
 الكلمة المنوعة لسباع حروفه المترتبة وغير ذلك مما يتخيل تاوية الاحساس الى الاحساس قوله وذلك فظهر
 مما يتخيل فيها الاحساس لان الاحساس اذا لم يكن موديا الى الاحساس مع التناسب بين المحسوسات في
 كونها مدركة لحس فكيف يكون الصورة المكننة بالعوارض المادية مرآة لمشاهدة امر مجرد وما يتوهم كون
 احساس البلغة الجزئية الى ادراك البلغة الكلية فلي تقدير تحقق الاحساس موجب لحصول الصورة الكلية
 على ما قالوا من ان الاحساس بالجزئيات موجب لان يسعد النفس فقيضان صورة كلية عليها لان الاحساس
 بها ادراك الامر الكلي وانما اطننا الكلام لانه نزل فيه الاقدام قوله فالجزئيات لا يقع فيها اه واما انه
 لا يمكن وقوعه فيها ولا يمكن تحصيلها به فذلك ما اخر لا يتوقف المدعى اعني عدم اشتغال المنطقى بها على ذلك
 مما قيل ان الكلمات مستفاد من الجزئيات بطريق النزاع فلم لا يجوز ان يكون بطريق النظر ايهم وهم
 قوله ولا شئ مما يحصل بفكر لما عرفت ان طريق تحصيلها الاحساس فلا بحث عنها الا بان يجعل الجزئيات
 موضوعات للسائل ولا بان يجعل مفهوم كلي عنوان لما بحث يشترى الحكم الى الجزئيات قوله فلا غرض
 للمنطقى اه لان عرضه عصمة الذهن عن الخطا وفي الفكر اذ لا تعلق للفكر بالجزئيات فلا تعلق لغرضه
 بها اي قوله بل لا يبحث عن الجزئيات اى من حيث انها جزئيات بان يجعل تلك موضوعات المسائل
 قوله في العلوم الحكمية اه اشارة الى ان المراد بالعلوم العلوم الحكمية قوله يحصل كمال هو التشبيه الواجب
 علما قوله يبقى ببقائها اى لا تزول عنها اصلا كما في الواجب تعالى قوله والجزئيات متغيرة اه اى الجزئيات
 المادية متغيرة اذ كانت معروضات ومقابلة اذ كانت عوارض وذلك لان من لوازم المادة الاستعداد
 وعدم حصول الجميع الكمالات بالفعل فخرجوا اليه دفعة واحدة ويجوز ان يستلزم التغير والتبدل قوله فلا يحصل من

اورا كما لانه حين التغير ان لم يتغير العلم لم يكن كما لا يكون جهلا وان تجزم من سبق ببقائه لنفسه واما ادراكها بالاطلاق
 العام عن مقيد زمان وقوع التغير كما دراك النجم الكسوف لمخصوص من مجموع جزئياتها قبل الوقوع فهو ادراك
 تعقلى كل منحصرفي شخص واحد لعدم الانتزاع عن المادة المخصوصة والكلام في ادراك الجزئيات الماديه
 من حيث انها جزئيات قوليه وايضا الجزئيات آه بامر كان خاصا بالجزئيات المتغيره مقيد بعدم البحث
 عن جميعها وعن بعضها وهذا يعلم الماديه والحجوة مقيد بعدم البحث عن جميعها بوجه العلم ببعض الجزئيات لا يوجب
 كما لا يعتد به لعدم حصول التشبيه بالمبدأ وبذلك لما شاركه كحيوانات النجم فيه فلا يرد ما قيل ان ما لا يدرك
 كله لا يترك كله فهذا الوجه لا يفيد عدم البحث عن الجزئيات مطلقا قوليه فلا يبحث الا عن الكلليات اى
 لا يبحث في العلم الحكيمه الا عن الكلليات بان يجعل المفومات الكلويه عنوانا للمسائل بحيث يشتري الحكم منها
 اى الجزئيات يحصل العلم بها على الوجه الكلى الباقى ابدافلا يرد ان الكلليات ايضا غير منضبطة فلا يبحث عنها
 ايضا قوليه فالقلت قد ذكر جزئى تحقيق اه ايراد على قوله فلا يبحث عنه يعنى ذكر الجزئى الحقيقي يجعله قسما من المفهوم
 ويتضمنه ولذا لم يقل عرف فكل واحد منها يستلزم حكما على الجزئيات الحقيقية فقد وقع البحث عنها بحيل
 مفهوم الجزئى الحقيقي عنوانا لما فاندفع ما قيل ان البحث عن مفهوم الجزئى الحقيقي ليس بجنا عن الجزئى الحقيقي
 لكونه كليا قوليه وسذكر جزرا الجزرا الاضافى بان كل شخص تحت اعم وذلك حكم عليه ظاهره يتضمن تعريفه ولذا لم
 يقل وسنتف قوليه وذلك اى المذكور بحث عن الجزئى الحقيقي اى يتضمن البحث عنه اما الاول والثالث
 فظم واما الثانى فلهشمول الجزئى الاضافى للتحقيق فسيرى الحكم من اى افراد الجزئى الحقيقي ايضا قوليه ما ذكره
 ههنا اى ما ذكره وان كان يتضمن حكما على افراده لكن ليس المقصود منه ذلك بل المقصود تصور مفهومه
 يتضح به مفهوم الكلى فان معرفة الشئ كليل بمعرفة مقابلة قوليه واما الجزئى الاضافى اى الحكم عليه كل
 اخص تحت اعم والكان يتضمن البحث عن الكلى والجزئى لكن البحث عن الاول مقصود ودرن الثانى قوليه
 لان البحث اى فى الاصطلاح يقال فالكلى اذا نسب الى ما تحت اى التى ما يحيل هو عليه لان نسبته الى
 المبين غير معتبرة فانه بالنسبة اليه ليس شيئا من الاقسام الى الثلاثة ثم قيده بكونه من الجزئيات سواء
 كانت من تبعيضية او ابتداءية اى حال كونها بعضها منها او ناشيا منها الاشارة الى ان الاعتبار
 المستعمل جزئى واحد اى جزئى كان لا الى مجموع الجزئيات لانه يبطل المحرر ههنا اقسام اربعة اخرى هى
 ان يجمع فى الكلى تلك الاقسام الثلاثة اثناء او ثلاث ولا الى جزئى واحد معين لانح اصيل الاقسام ثنائيه
 قد اعتبر تصادقها حيث ذكر الجنس فى تمام المائيه وجزئها بل هو معتبر على اطلاقه فيكون الاقسام متخالفه
 بالا اعتبار على ما صرحوا به من جواز اجتماع الخمسة فى الكلى واحد ثم الجزئى الواحد لا يجوز ان يراد به الحقيقي

والاخر ج الاجناس والفصول العالمية والمتوسط ونحوها واعراضها مقسمة الى الماهيات التي الى جناس ^{سنة}
او سافله بل الاضافي والاشارة الى ذلك غير عنه بقوله ما تحتها هذا لكن يريد ان يطلع مقياسا الى الحيوان فانه فانه
له مع دخوله في الكلي المنسوب الى ما تحتها من جزئيات الا ان يقال ان يحصل عليه شئ فهو جزئي الاضافي
له ثم ان الظن ان الكليات الفرضية داخله في هذه الاقسام الثلاثة كما يظهر في الحاشية المنوطة على قوله
بل لفظ الكلي ايضا وذلك لان امر كان فرض صدقها على كثير من نظر الى مجرد مفهومه مستدعي امكان فرض
الاقسام الثلاثة فيها وان لم يكن شئ منها في نفس الامر فانه قد قيل ان فرض صدقها في نفس الامر
محال فيجوز ان يستلزم المحال بان لا يكون شيئا من الاقسام الثلاثة فانه يجوز فرض صدقها نفسها
وجزءا وخارجا بالنسبة الى امر واحد فيلزم صدق الكليات الخمسة عليها بالنسبة الى ذلك الامر
لان الفارض والمفروض كليهما متنعان اذ لا يمكن العقل تجويز كونه نفسا او جزءا وخارجا بالنسبة الى
امر واحد ويجوز ان يخرج الكليات الفرضية ويعتبر النسبة الى تحمل عليه في نفس الامر بنا على عدم تعلق
الفرض الحكمي باحوال الكليات الفرضية ويكون ادخالها في التعريف يتبع ادخال مفهوم الواجب فيه
وهذا على طبق ما قالوا في النسب بين الكليات فان بعضهم خصها بما سوى الامور الشاملة وتقا بعضها بعضهم
عما قوله اى عن الماهية لا عن الشخص قوله اجزاءها المنقسمة يريد الاقسام الكلي الى اجزاء فان كل تقسيم
بالنظر الى مفهوم القسمة قسمته الكلي الى الجزئيات بالنظر الى الحاصل من القسمة قسمته الكل الى الاجزاء
قوله اشارة اه سواء كان للتكثير على ما هو الشايع في الاستعمال او للتقليل على ما هو اصل الوضع لان التقيد
ببعض الاوقات يدل على ان الاستعمال الاول مطرد قوله اى ان الافراد الانسان اه لما كان عبارة
الشايهم ان افراد الانسان لا يزيد على مفهومه الالمحوق العوارض المشخصة من الكم والكيف والوضع
وغير ذلك فيكون زيد مثلا عبارة عن الانسان المحقوق والاعراض وذلك مخالف لما تقرر في الحكمة
من ان الشخص عبارة عن الماهية والشخص هو امر وجودي داخل في توأما دفعه السيد قدس سره
بان المراد بعدم الزيادة انها داخله فيه وبالعوارض المشخصة اشخصيات تجوز باعتبار لزومها للشخص
وكون الشخص فاقية من المبدأ عند عرضها الماهية لما بيته في المحاكات قال ثم النوع المتعدد
قيل ان النوع لا ينحصر في القسمين لجواز ان لا يكون تحتها اشخاصا كمفهوم النوع فانه نوع للكل ولا يزيد افراد
بجوارض مشخصة والا كانت اشخاصا لا انواعا والجواب ان افراد المفومات من حيث هي اشخاص
وان كانت باعتبار الصدق انواعا ولذا ادرج بعضهم لطبيعة في الشخصية قال بحسب الشك والخصوصية
في القاموس هذا بحسب ذاي بعدده وبقدرة اى الكان السؤال بالشركة يكون مقولا في جوابه و

ان كان بالخصوصية يكون مقولا في جوابه ومما انتقاه على الحالة اي مجتمع والفرق بين فعلنا معا وفعلنا جميعا ان
 معا يفيد الاجتماع في حال الفعل جميعا بمعنى كلي سواء اجتمعوا او لا كذلك في الرضى فالمعنى حال كون الشركة بالخصوصية
 مجتمعين في المقولية في جواب ما هو ولا يقتضي ذلك فيكون المقولية في زمان واحد قال تمام الماهية
 المختصة به اي المختصة به في السؤال وهذا لا يقتضي عدم اشتراكها في نفس الامر فلا يرد ان النوع المتعددة
 الافراد لا يمكن ان يكون محتثه لشخص لا يحتاج الى الكليات باردة ارتكيبها الناظر ون قال كان طلبا الماهية
 الضمنية الواحد الموث وهو راجع الى الجماعة الدلول عليها بقوله وان جمع كما في قوله نعم واذا راو تجارة او
 لهوا لقضوا اليها اي للروية او لضمير النسبة على ما في بعض النسخ في الرضى لا يشترك وجود ضمنية الاشياء الى المعطوف
 بوضع المعطوف عليه ان كان المراد احدهما لانه لما استعمل او كثيرا في الاباحة صار كالواحد في القرآن ان
 يكن غنيا او فقيرا فالنسبة ادلى بها وعلى هذا يجوز ارجاع ضمير الواحد الموث ايضا الى شيتين او اشياء
 باعتبار كثرتهما في نفسها وان كان شئين من حيث العطف وقد خير الناظر في الارجاع قوله وتتام
 ماهية الاشياء لم يقل او شيتين اختصارا على المقايسته وحمل الجمع ههنا على ما فوق الواحد خروج
 عن السياق قال لان السائل يعني ان كونه مقولا في جواب ما هو بحسب الخصوصية فقط انما هو بالنظر
 الى الخارج لعدم وجود فرد آخر لا بالنظر الى ذات النوع فانه صريح للجواب بحسب الشركة ايضا فلا يرد ان
 هذا انما يتم لو لم يصلح السؤال عن الفرد والمقدر الوجود قال فما واذن كل آية اي فهو اذا كان منقسما الى
 قسمين كل مقول آية ليس معناه اذ علمت ما ذكر لان كونه معرفا بهذا التعريف منوطه بالقسامة اليسا
 لا بالعلم بالشريطة المذكورة فلا يرد ما قيل ان في حجة كناية بالنون ههنا نظر لان التقدير اذ علمت و
 كانه اذ بالقسامة بالفتح والا كان التقدير اذ علمت قال مقول على واحد وعلى كثيرين اه لا يمكن
 الاكتفاء على احدهما لما عرفت ان المقول على واحد يمكن ان يكون مقولا على كثيرين لان المراد
 به ما يكون مقولا بحسب الخصوصية المحضه فلم يذكر او على كثيرين لم يكن التخریط جامعاً قال متفقين
 بالحقايق اور وصيغة الجمع تعيها على كثرة مواد الكثيرين المتفقين والا كان الظن ايضا بالحقيقة قال
 ليدخل في الحد يعني لو لم يثقل على واحد بل كفى على كثيرين لم يدخل النوع المذكور فاذا قيل دخل فيه
 فدخله في الحد بالنظر الى الاكتفاء على كثيرين وكذا دخول النوع لاعتداد الاشخاص بالنظر الى الاكتفاء
 على واحد ولم يثبت اول اول الدخول في الاول بوضوح الدخول لكونه داخلا في الكلي وفي الشان في
 بقاء الدخول لكونه داخلا في كل مقول على واحد قال متفقين بالحقايق ايراد صيغة الجمع المذكور
 السالم لتعريب العقل على غيرهم والمراد لكونهم متفقين بالحقيقة على ما يشعر بتعاقب الحكم ما سبق وما سبق

من كونه جوابا بحسب لشركته والخصوصية معا فلا يرد ان الجنس ايضا قد يقال على متفقين في الحقائق نحو زيد وبكر
حيوان بل في جواب ما هو ايضا فيقال ما زيد وبكر وعمد هذا للفرد الحيوان فالحق ان مقول على زيد و
عمد وبكر كما انه مقول عليهم وعلى هذا للفرد لان مقولية الحيوان عليهم لكونهم من افراده لا الاتفاقيتهم في الحقيقة
اختلافهم فيها وما قيل ان قيد فقط مراد من التعريف ففاسد لانه يخرج الجنس بالقياس الى خروجه
عن التعريف قوله مطلقا اى قريبا كان او بعيدا لما عرفت في حاشية السابقة قوله ويخرج
العرض العام مطلقا اى سواء كان عرض عام للنوع او الجنس مفارقا ولازما وذلك لان مقولية
لكون الكثيرين من افراده لا الاتفاقيتهم في الحقيقة او اختلافهم وكذا الحال في الفصول البعيدة ونحوها
الاجناس قوله فانه والكان اه علة لاخراج الماشي مع كونه من افراد العرض العام يعني ان المقصود
اخراجها عن النوع بالا اعتبارين قوله فانه يخرج الفصول مطلقا لكونه مقولا في جوابي شي في ذاته او
عرضه قوله وكان اسناداه لثلاث شوش ذهبن المتعلم باخراج بعضها بقيد وبعض الباقى بقيد آخر
يحتاج الى ملاحظة التفصيل فيها يعني ان الفصول البعيدة وخواص الاجناس وان خرجت عن قوله
متفقين في الحقيقة لكن ليس ذلك مقصودا منه قوله اولى لخروجه به مطلقا مع مناسبتها للجنس
في العموم قوله وانما اسنده يعني ان الشرحه راعى المناسبة بين العرض العام والخاصة فاخرجهما
بقيد واحد قوله فلا يقال في جواب ما هو والكان يقع في مطلق الجواب اماش زيد ام واقف قوله
لانه ليس باهية لما هو عرض عام له والكان ماهية مخصوصة وبهذا الاعتبار نوع قوله ليس متميزا لما هو عرض
عام والكان متميزا لما هو خاصة له كما شئ نانه من حيث انه عرض عام للانسان ليس متميزا له اصلا لان
جميع ما عداه ولا عين بعضه وانما يميزه عنه باعتبار كونه حاضرا للحيوان قوله لما كانا فصلا وخاصة له قد عرفت
فايدة التقييد غير مرة قوله واما النوع اه اشارة الى هذه القيد بالنسبة الى متفقين بالحقائق اعلم من جهة
وليس خص من مطلقا كما هو الشائع فانها يجتمعان في النوع وتحقيق هذا القيد في الجنس ان الاول قوله
هذه المعاني اى المعاني التي بها تميزت الكلمات الخمسة قوله على واحد زيدا حشوا الحشوة ثلثين زيادته
خفيه اشارة الى تعيينه قيل فيه نظر لانه كما يصدر في مقول على كثيرين مطلقا على النوع الغير المتعدد
الاشخاص يصدر في مقول على واحد على النوع المتعدد الاشخاص فصيح التعريف بان يقال مقول على
واحد في جواب ما هو والجواب انه كيف يمكن اسقاطه وهو معنى الكل كما سيحكي نعم لو كان المراد بالمقول
على كثيرين بالثقل يصح اسقاطه والاكتفاء على المقول على واحد في الخارج او الذين قال
والصواب له لان اشتغال الكلام على المستدرك خطأ سيما في التعريفات فان المقصود منها تفتيش والتحصيل

في الذهن وتصويره قال والكان المراد به واما ارادة الكثيرين في الذهن فقط فهو ظاهر البطلان اذ لا معنى
 للترديد ويلزم خروج الانواع الموجودة في الخارج قولهم بل لفظ الكل اي الترتي بالنسبة الى مفاد لفظه ايضا
 حكم باستدراك لفظ الكل مع ان التكرار حاصل بمقول على كثيرين بنار على وجوب ذكره بواسطة متعلقين
 في جواب ما هو قولهم لغية لا تغاير بينهما الا بالاجمال والتفصيل وكما هما مترادفان قولهم ومفهوم المقول
 آه بنار على ان المتبادر الى الفهم الاطلاق العام قولهم التزام ان سلم دلالة عليه اذ يمكن منع كونه لازمة
 بالمعنى الاخص قولهم الاتصاح اى بالفرض كما مر بالقرينة العقلية وهو ما افاده بقوله اذ لو اريد
 به المقول بالفعل قولهم ليس لما افراد سوار لم يكن لما افراد اصلا كالكليات الفرضية او كان
 لما افراد واحد في الخارج والذهن كمفهوم الواجب بنار على برهان اعتناء تعدد الواجب خارجا وذهنا
 وما قال المحقق الدواني فيه بحث اما اول فلا يلزم ح ان يدخل فيه الكليات الفرضية بالنسبة الى الحقائق
 الموجودة اذ يمكن فرض مقولتيها عليهما بل الكليات المبانية بالنسبة الى المبانية مطلقا واما ثانيا فلان
 الكليات التي ليست لما افراد ليست احتباسا للشي فلا باس بنحو جهاد الجواب عن الاول ان اراد
 انه يدخل فيها من حيث انها حقائق موجودة ومبانية فمن منع اذ لا يمكن ح فرض صدقها عليهما وان
 اراد انه يدخل فيها مع قطع النظر عن صدق الموجود عليها وبكونه مبانية فسلم دلاخيري في ذلك عن الثاني
 ان مقصوده السيد قدس سره انه يلزم خروجها عن الكليات الخمسة لا خروجها عن الجنس فقط ولا شك
 ان المقول بان مفهوم الواجب لا شي منها بطر على ان عدم الافراد في نفس الامر لا ينافي كونها اخبارا
 باعتبار امكان الفرض وليست شخري انها اذا لم يكن داخلية في الكليات الخمسة فما فائدة ادراجها
 في تعريف الكل قال وح يكون كل نوع اه اى جنس واذا عرفت بهذا التعريف يكون مفاد التعريف
 ذلك كما هو في نفس الامر بخلاف تعريف المص قال مفاده التقسام النوع الى قسمين قال والمص
 لما اعتبره بيان لنشأ غلطه اى المص اعتبر في النوع مقولية في جواب ما هو بحسب الخارج وفي بعض
 النسخ لما اعتبر النوع في قوله في جواب ما هو بحسب الخارج فبحسب الخارج متعلق باعتبار المال واحد
 قولهم نظر الفن سوار كان في المبادئ او في المسائل فالتعريفات من المبادئ تصورية قولهم ليشل المولى
 كلما سوار كانت من الموجودات الخارجية او الذهنية فالمراد بالمواد الامور الجسدية التي
 يوجد فيها الامر الكلي لانها اصول الكليات في الوجود لا تنزع منها قال فلان المقول اه يعنى
 انهم اصطلاحوا على ان المقول بحسب الخصوصية المحضة لا يكون مقولا بحسب الشكرا اصلا وهو احد
 المقام بالنسبة الى المحدود والجزء عن اصطلاح القوم من غير داع في قوة الخط

لا يكون الجسم من حيث انه تمام المشترك بين الحيوان والجماد جسا على ما فهم لانه يصدر في هذه الحالة
 انه تمام المشترك بين الماهية وبين نوع حقيقي بان لم يصدر من هذه الكيفية فترد بر قوله هذا القدر يعني ليس
 اعتبار وحدة النوع الآخر لاجل انها معتبرة في الجنس حتى يلزم ان يكون تمام المشترك بين النوعين او الانواع
 واخل في انه لا يكون لاجل ان هذا القدر كاف في تحقق النسبة سواء كان تمام المشترك بالنسبة الى النوعين
 او الانواع او لا يكون معنى قوله فلا يكون تمام المشترك بين الماهية وبين نوع من الانواع فيقول فانه
 اذا كان الجزاء الخ اعتبر في الشرط امرين كون الجزاء مشتركا وكونه تمام المشترك ولم يقتصر على الثاني انه
 كاف في ترتيب النسبة القريبة اشارة الى ان الكلام الامرين معتبران في الجنس قصد احوط للفائدة
 فالتقي في قوله ولا يكون راجعا الى كليهما الا كما يفهم من الظاهر ان المقصود كونه تمام المشترك وعدم كونه تمام
 المشترك وان الاشتراك امر مسلم مفروغ عنه على ما قالوا من ان محيط الفائدة المفيدة فيقول وبين
 النوعين الاخيرين اه لم يقل بين كل نوع ليشترك الماهية في ذلك الجزاء مع انه اخصر متابعه للشم
 فانه لم يقيد قوله وبين نوع آخر بالمشترك لنا في ذلك الجزاء فيقول وسيطلع عن قريب اى في قوله وهو
 قريب لكان اه ولا يخفى لطفه قوله عن قريب قال لا يكون دواء او راوي الاصل مصدر بمعنى استمر
 استعمال بمعنى الدواء وهو الاقدام وبمعنى استنور وهو الخلف ولذلك صارت بين الاعداد والمراد ههنا
 الخلف اى لا يكون مخلقه اى بعد جزاء اخر مشترك فيجوز ان يكون اى قبله جزء مشترك وهو جزءه انما لم يقل اولا لا يكون
 جزء مشترك خارجا عنه رعاية بمعنى التمام فان التمامية يدل على انه لا يبقى بعده شئ آخر دمج على معنى
 غير توهم لعدم المشاهد مع ان التغيير لفظ الوراثة حمل على معنى الغير ثم تفسير الغير بالخارج واشتغال
 بالابقي قوله تفسير اى ليس تفسير القول جزء مشترك كما توهمه القرب ولا تكيك ان والمعنى اذا بصير الكلام
 الجزاء المشترك الذي لا يكون غيره جزء مشترك لا يكون جزءا مشتركا خارجا عنه فيقيد جواز كون
 غيره جزءا مشتركا خارجا عنه دلالة لا معنى لذكره مطلقا ثم يفهمه بالمقيد ولا فائدة في اعادة جزاء
 مشترك كابل تفسير التمام التعريف بيان للمعنى المستفاد من لفظ دواء بلفظ يصرح فانه قد قيل ان تخصيص
 بعيد عن العبارة وكون هذه العبارة الترحيل نظر قوله ليعنى قوله وربما يقال اه كما يشترط لفظه الموضع
 القريب ولفظ البين فانه في الاصل مصدر بان بمعنى الفرق استعمال نظر فالله كان الفاصل بين الشيئين
 الحاضرين فيكون ذكره استطراد يالا لانه بيان يلفظ الماخوف في المقدمة الاولى لدليل الانحصار والقول
 بانه يجوز الحل على مجموع التفسيرين اذ لا يلزم من كون شئ ضروريا ان يكون مقصودا اصليا يجوز ان يكون
 موقوفا عليه والمراد بقوله ما كن فيه هو المقصود الاصلى صرف عن الظن من غير ضرورة ويستلزم ان يكون

التعريفان اطراف المسائل ومقدمات الدليل كلها واقعة في البين قوله لا يكون مقولا ومحمولا على شئ آه لان
 مناط الحمل الاتحاد في الوجود وليس معناه ان وجود واحد قائم لها لا امتناع قيام الغرض الواحد بمقتضى
 معناه ان الوجود لا احدها اصله ولا اخر بالنتج بان يكون منتزعا منه ولا شك ان الجزئي هو الوجود اصلا
 والامور الكلية سواء كانت ذاتية او عرضية منتزعة منه على ما هو تحقيق المناظرون فالحكم بان اتحاد الامور
 الكلية مع الجزئي صحيح دون العكس فان وقع محمولا كما في بعض الانسان زيد فهو محمول على عكس اذ على
 التناوب فانه قد قيل ان يجوز ان يقال زيد انسان فليخرج الانسان زيد لان الاتحاد من الجانبين فظنه انه
 لا يمكن حمله على الكل واما على الجزئي فانه اما نفسه بحيث لا تغاير بينهما اصلا بوجه من الوجوه حتى بالملحظة
 والاتفات على ما قال بعض المحققين انه اذ لوحظ مرتين وقيل زيد زيد كان مغاير بحسب الملاحة والاعتبار
 قطعا وكيف هذا القدر من التغاير في الحمل فلا يمكن تصور الحمل بينهما فضلا عن امكانه واما الجزئي آخر مغاير له ولو
 بالملحظة والاتفات فالحمل والكان تحقيق ظاهر لكنه في حقيقة حكم يتصادق الاعتبارين على ذات واحدة
 فان معنى امثال المذكور ان زيدا لدرج او لا هو زيد المدرج ثانيا والمقصود منه تصديق الاعتبارين على كذا
 في قولك هذا الصاحب هذا الكاتب المقصود اجتماع الصفتين فيه ففي الحقيقة الجزئي مقول عليه الاعتبارين مع
 القول بوجود الكل الطبيعي في الخارج حقيقة كما هو رأي الاقدمين الوجود الواحد انما قام بالامور المتعددة
 من حيث الوجود لا من حيث التعدد وصح حمله على الكل لاستوائهما في الوجود والاتحاد من الجانبين ولعل
 هذا معنى ما نقل عن الفارابي والشيخ من صحة حمل الجزئي هذا ما عني في هذا البحث الغامض واليه الملم
 الصواب قوله فلا يراد به ذلك الشخص بحيث لا يغيره بوجه من الوجوه ولولا الاتفات قال ولقولنا
 مختلفين النوع اى مطلقا لان مقولته على كثيرين لا تفاقم في الحقيقة لا اختلا فم يخرج الكليات الخمسة
 بالقياس الى خصصها ايضا فاقيل الجنس والعرض العام نوعان بالقياس الى خصصها ولا يخرجان بقوله
 مختلفين بالحقيقة توهم قوله ويخرج ايضا فصول آه لان مقولتهما مسلما اتما النوع والاتفاق والاختلاف
 ولذا لم يتعرض الشاخر اجماعا قوله مطلقا سواء كان الانواع او لا بخاس قوله اسند الخراجا نسبيا
 على المستعمل قوله فلا يخرج اه لكونه مقولا على كثيرين لا اجل اختلا فم حتى لو فرض اتفاقهم في الحقيقة لا يكون
 عرضا عما بقى ان الجنس يصدق عليه حين كونه مقولا على مختلفين انه مقول على متفقين اعني المخصص فاليد
 من قيد الحشيتة ليخرج منه بهذا الاعتبار فتدبر فانه من المذاق قال ربوا الكليات اى الكليات
 المخصوصة كما عيने بقوله لوضعوا النفس بالكليات الطبيعية او مغروض الكليات الطبيعية منها التفسير
 بالاجزول قوله ولا يخفى عليك آه لم يصرح في كتب القوم بالترتيب المذكور بقوله فوضعوا اه ولم يشتمل

بتلك الكليات المرتبة في موضع ازال قدس سره الخفا بقوله ولا يخفى عليك انه وحاصله ان ايراد الامثلة
لتوضيح القواعد طريقته مسلوكة بين العلماء فاصحاب هذا الفن ايتهم سلك تلك الطريقة في تفهم ومن جملة
مباحث الكليات فاورودها امثلة ومن حليتها ترتيب الانواع والاجناس من العالي والسافل
والمتوسط والمفرد ومثلوا بها الكليات مخصوصة مرتبة بعضها فوق بعض ترتيبا بينه ثم بقوله فوضعوا
اه فالترتيب الضمني الذي راعوه في تلك الكليات المخصوصة تهليل الانواع والاجناس المرتبة وهو ايراد
بقوله رتبوا الكليات حتى يتبين اهم التمثيل لا التصريح بالترتيب المذكور والتمثيل بها مجتمعة مرتبة والنظر من
ذلك تسهيل فهم تلك الانواع والاجناس المرتبة على المبتدي كما ان المقص من تمثيلات جميع مباحث
هذا الفن بل جميع الفنون ذلك وما قيل ان الترتيب بين تلك الكليات ليس بوضع النظم بل هو حاصل
بين طبائعا فليس بشئ لان كون الانسان تام ما بينه واخره وكون الحيوان جزرا وتام المشترك بين
النوع وكذا ما فوقه موقوف على الاصطلاح على ذوات الحقائق وعلى ترتيبها في التقويم وذلك
متعدد فهو مجرودا اعتبار التمثيل قوله لان القواعد الكلية آه وصف القواعد الكلية والاشكال بالجزئية
للتبينة على علم عدم النفاذ فيها لان النفس لا يفهم بالحسوسات في بدء الفطرة تعقل الكل في ضمن الجزى
اسهل لها من تعقلا اصالة قوله فاصحاب اه تفريع الحكم الجزى على الكل وكذا فاقه فاورود قوله كما بينه
اي بقوله فوضعوا آه متعلق بقوله مرتبة قال اذا نقض اه اي اذا علمت تعدد تمام المشترك فاعلم ان
الجنس في القسمين فانه موقوف على ذلك قوله بالقياس الى كل ما يشارك فيه اه كلمة ما سوار كانت
موصولة او موصوفة ليشمل جميع المشاركات وكلوا احد منها اما اذا كانت موصوفة فظلم لان المجموع من حيث
انه مجموع الهم ما يشارك فيه كما ان كلوا احد كذلك واما اذا كانت موصولة فلانه لم يرد لها الجمع بوصف
الاجتماع بل اعم من ان يكون مجتمعة او متفرقة وكذا الحال في لفظ الجمع فلذا اسوى قدس سره بين العبارتين
او لا كل ما يشارك كما في المتن وثانيا جميع ما يشارك كما في الشرح فالفرق بين العبارتين والنقص
بالقسم الثاني على تقدير ارادة الجميع لوهم ولا حاجة الى دفعه الى حمل البعض على العموم قوله وعن جميع
ما يشارك كما فيه مجتمعة ومتفرقة قوله وهذا اليسى جنسا قريبا لم يكتفوا في الجنس القريب بان يكون تمام المشترك
بالنسبة الى كل ما يشارك فيه او بان يكون جوابا عن الماهية وعن كل ما يشارك فيه ليظهر وجه القرب
فانه بعدم توسط الجنس آخرية وبين الماهية وذلك غالظ بعد تعدد الجواب قوله وهذا اليسى جنسا
بعيد آه لتوسط الجنس آخر وذلك لان الجوابين لا يكون في مرتبة واحدة اذ لا يمكن ان يكون الماهية كما يشارك
في مرتبة واحدة فلا بد من الترتيب قوله والضابط آه يريد ان تعدد الاجابة معلول بعد كما فعله الشرح

بقوله ويكون هناك جوابان آه والعلم بالمعلول يوجب العلم بالعلته قوله واعلم آه يريد ان القرب والبعلية
 قسمين قباينين بل متكفيين بالاقتدار قوله كل ذلك بالتأمل الصادق في كون كل منهما تمام المشكك
 الى ما يشارك فيه وبعض تمام المشترك بالنسبة الى بعض آخر قوله واعلم ايضا يعني لا يتوهم تصوير الش
 ره القريب والبعيد في الاجناس المترتبة ومن كون القرب والبعد من الاضافات من انه لا يتحقق
 القريب بدون البعيد فيكون ترتيب الاجناس واجبا قوله ولا تحت جنس بان يكون تحت نوع فيكون
 جنسا قريبا لكونه جوابا عن كل المشاركات له فاقبل ان قوله من جنس قريب مفقود عن قوله ولا تحت
 جنس توهم قال هذا بيان للشق الثاني آه اى اثبات حكم الشق الثاني من التزويد آه
 اعتبره المص وتركه الصريح والاقتصار اعتمادا على دلالة الشرطين الدارين بين النفي والاثبات عليه
 اعني الحكم عليه بكونه فضلا بالذليل فقوله وهو راجع الى الشق الثاني بناء على حذف التضافات منه
 وقوله وذلك اشارة الى البيان قال اما ان لا يكون آه اى لا يكون ذاتيا لنوع آخر وذلك بان
 لا يوجد في نوع آخر او يوجد ويكون عرضا له او جزاء غير محمول عليه فانه في مقابلة كونه ذاتيا مشتركا
 بين الماهية وبين نوع آخر فيكون جنسا ففى جميع هذه الاحتمالات يكون مميزا للماهية على
 الاول فظ واما على الثاني والثالث فلانه اذا اعتبر ذلك النوع باعتبار ذاته مع قطع النظر عن العوارض
 ومع قطع النظر عن تركيبه من الاجزاء الغير المحمولة يكون مميزا عنه لعدم وجوده فيه بهذا الاعتبار
 ولا يخفى انى لا يجب في الفصلية التميز عن جميع المشاركات فضلا عن التميز بجميع الاعتبارات فاندفع
 ما قال قدس سره في حاشيته المطالع من ان مجرد الذاتى غير مميز للماهية بوجوده في ما يباينها من الماهيات
 ولو بالعروض وان اعتبر لوجده كونه ذاتيا فهو بهذه الجنسية خارج عن الماهية ولا يكون فضلا لها
 وكذا اندفع ما قيل ان الماهية اذا كانت من الامور الشاملة لجميع الاشياء الذهنية وال خارجية المحققة
 والمقدرة لا يكون جزوا بالاختصاص بها مميزا لها عن غيرها اصلا شموله للجميع كالماهية لانه على تقدير تسليم
 جواز الجزاء لها لا تغاير على جواز تركيب الماهية من امرين متساويين يكون مميزا لها عن سائر المقومات
 من حيث ذواتها وان لم يكن مميزا لها عنه من حيث اعتبار صدقها عليه واندفع الاشكال ايضا بان
 المقومات العرضية المختصة لها ليست عرضا عاما لعدم شمولها للماهية اخرى ولا خاصة لعدم تميزها
 عن شئ مميز عرضيا فلا يصح حصر الخارج في القسمين ولا القول بان الخاص في جواب اى شئ هو فى
 عرضه قال مساويا له انما يحتاج الى اثبات المساواة او على سائر التقديرات لا يكون فضلا لان
 المبين لا يفيد تميز الماهية والاختصاص يكون مميزا لبعض افراد الماهية عما لا يوجد فيه للماهية والعام

مجوز انیکون ذاتیا جمیع المفہومات فلا یفید تمیز الماہیۃ اصلا قال فانما ان لایکون مشترکا سے ذاتیا
 مشترکا لان الکلام فی الجزاء المحمول و بہو شامل لاحتمالات الثالثۃ التي مرت وکذا قوله فیکون مشترکا
 بعد لایکون ذاتیا مشترکا قال اما انیکون سبائیا آہ ہذہ النسب معلومۃ للمتکلم کما راعا سبق فی بیان
 قیود التعرِیفات المذکورة سابقا فلا یرد ما قبل الانسب تاخیر انحصار الکلی فی الخمسۃ عن مبحث انسب
 والمراد بالنسب لاسم من حیث الصدق فی نفس الامر فانہا المعتبرۃ فی المفردات لاس من حیث المفہوم
 فانہا لایکون عین الکلیات الابالعموم المطلق اذ من وجہ ولا من حیث الوجود فانہا فی القضا یا قال
 فی الاجزاء المحمولۃ اہ ای علی الماہیۃ فلا بد انیکون البعض و تمام مشترکین محمولین علی الماہیۃ والا ہوں
 الصادقۃ علی شئی واحد متصادقۃ قال سبائیا ای سبائیتہ کلیتہ لانہا المتباعد عنہ الاطلاق وانہا
 المنافیۃ للحمل دون الجزائیتہ ولذا جواز ترکیب الماہیۃ من الجنس والفصل والذین ینتہما عموم و خصوص
 من وجہ کالجوان والناطق عند البعض قال لوجود الاعم بدون الاخص لیس المراد منہ الوجود
 فی الخارج اذ لایجب وجود الماہیۃ فی الخارج فضلا عن اجزائہا ولا الصدق لانه یستلزم وجود کل
 بدون الجزاء بل صدقہ بدونہ بل الوجود فی الذہن وتصورہ ای لجواز تصور الاعم بدون الاخص ہی
 لایکون الاخص معہ فیلزم جواز وجود الکلی فی الذہن بدون الجزاء نہ محال بالبدیئینہ وقد نص علیہ
 الشیخ فی الاشارات حیث قال جمیع مفہومات الماہیۃ داخلۃ مع الماہیۃ فی التصور وان لم یخط
 بالبیان مفضلۃ و ہذا الوجه یجزم فی نفس السبائیتۃ ایضا کما لا یخفی الا ان ما ذکرہ اظہر مما ذکرنا کما لا یخفی
 اعتبار قدس سرہ مع الجواز حیث قال والا جواز وجود تمام المشترك آہ لان اللازم من کونہ اخص
 ہو جواز تصور الاعم بدونہ لا تصورہ بالفعل وان لم یتنبہ بہدہ الدقیقہ قال المراد بکونہ ولا اخص لا
 جائز انیکون اخص فیلزم من جواز کونہ اخص جواز وجود الکلی بدون الجزاء ولا وجود الکلی ثم اشکال علیہ
 سنے قوله ولا اعم آہ لان جواز کونہ اعم لایستلزم وجودہ فی نوع آخر بل جواز وجودہ تفرق
 العنایۃ الی اعتبار مقدمۃ اخرى وہی انہ لو کان جائزا لما لزم من فرض وقوعہ محال لکنہ یلزم
 من وقوعہ النسبۃ فتوسع وایرة البحث لانه انما یمکن اذ اثبت انہ یلزم من فرض وقوعہ بالنظر الی ذاتہ
 المحال ولم لایجوز انیکون بالنظر الی امتناعہ بالغير وقال فی بیان لزوم وجود الکلی بدون الجزاء نہ
 اذ اصدق الکلی ولم یصدق الجزاء فقد وجد الکلی بوجود الجزاء ہی دون الجزاء و بہو مستحیل وان المراد
 بوجود الکلی بدون الجزاء صدق الکلی بدون الجزاء المحمولۃ علیہ اذ الکلام فی الاجزاء المحمولۃ و بہو
 محال اولاً لکن صدق الکلی الا صدق کل جزاء محمول علیہ وانت خیر بان ہذین التعمین مع عدم

تمامتها على ما هيته بعض المقصدين لجميع مباحث تمام المشترك بعيد عن العبارة بحيث لا يرعى به الطبع السليم
 قولهم ولا اخص مطلقا ولا من وجه كما هو الظاهر من اطلاق الاخص قولهم لم يكن اعم من وجه لتلازم العموم
 من وجه مع الخصوص من وجه قولهم اي مطلقا بناء على انه المتبادر عند اطلاق قولهم ويجعل الاعم
 انه يبطل جميع النسب التي سوى المساواة قولهم والحاصل انه يعني ان احد القسمين لازم في اثبات
 المساواة وليس مقصوده قدس سره انه لا يجوز الجمع بينهما على ما ذهبهم قال كان موجودا في نوع
 آخر وما قيل الاعمية لا يقتضي الا ان يكون موجودا في نوع آخر بالاطلاق العام يجوز ان لا يكون ذلك النوع
 موجودا في وقت وجود بعض تمام المشترك فاذا وجد هذا النوع وجد تمام مشترك يكون ذلك لبعض
 اعم منه ايضا على الوجه المذكور وهكذا لا لازم ان يكون ما هيته المركبة من تمام مشتركات لا ينتهي عند
 حد فلا يكون مركبة من الاجزاء الغير المتناهية بالفعل فوهم لانه يستلزم ازدياد ذاتيات الماهية عند
 وجود الانواع وهذا فحش من كون الاجزاء غير متناهية بالفعل قولهم في النوع الآخر الذي هو بازائه اس
 يوجد فيه لبعض بدون تمام المشترك قولهم موجودا ايضا في هذا النوع فلا يتحقق النوع بازا تمام المشترك
 اصلا وليس المراد انه يجوز ان يكون تمام المشترك موجودا في هذه النوع الذي فرض كونه بازا تمام
 المشترك فانه محال لكونه فرض المتباينين فانه دفع ما قيل ان تحقق العموم لا يتوقف على اعتبار جواز
 وجود تمام المشترك في النوع الثاني بل يكفي وجوده في النوع الذي بازائه ما هيته فانه يتحقق لبعض
 فردان تمام المشترك والنوع الذي بازائه الماهية وتام المشترك ليس له الافراد واحد وهو النوع
 قولهم صدقه على تمام المشترك لفرض عموم قولهم وعلى هذا النوع يصدق تمام المشترك عليه و
 صدق الخاص على شئ يستلزم صدق العام عليه قولهم فيكون له اي لبعض تمام المشترك فردان يكون
 صدقه صدق الكلي على جزئياته لاصدق احد المتساويين على الآخر وانما احتلج الى اعتبار الفردية
 لان العموم والخصوص مرجعا الى الموجبة الكلية والسالبة الجزئية فلا بد من صدق احدهما على كل افراد
 الآخر وعدم صدق الآخر على بعض افراده فانه دفع ما قيل يكفي في اثبات الاعمية صدقه على تمام المشترك
 وعدم صدق تمام المشترك على نفسه ولا احتياج الى اثبات المفرد للاحدهما والفردين الآخر قولهم
 فيكون له فردان اي لبعض من حيث انه بعض مشترك فلا يرد ان له فردا فان وهو الماهية لان
 ذلك الفرد من حيث انه ذاتي كما لا من حيث الاشتراك وقس على ذلك قوله فيكون له فردا قولهم
 فلا يصدق على نفسه اي صدق الكلي على الجزئيات فلا يرد ان عدم الفردية لا يقتضي عدم الصدق
 لان احد المتساويين ليس مفردا الاخر قولهم اذ لا يكون الشئ اى الشئ اذ لو حظ ذاته من غير اعتبار

خصوصية لا يكون فردا لنفسه لان الفردية ليست على الخصوصية فلا يرد مثل قولنا المفهوم مفهوم ولا يحتاج
 في دفعه الى ان المراد لا يلزم ان يكون فردا لنفسه ولان نفى الفردية ونفى الصدق متساويان في الجلاء والخطأ
 فلا يناسب الاستدلال باحدهما على الاخر واما فيل الشيء لا بد ان يكون صادقا في نفسه اذا اعتبر بين جملة موضوعا
 ومحمولا مغايرة اعتبارا فتمام المشترك يصدق على نفسه اذا اعتبر بين جملة موضوعا ومحمولا مغايرة بالا اعتبارا غاية
 انه لا فائدة في هذا الكل ثم انه لو صح ما ذكره يلزم ان يكون كل واحد من المتساويين اعم من الآخر من الاخص مطلقا والصدق
 على الأعم وهو لا يصدق على نفسه وان لا يصح الاتساع الى تمام مشترك مساو لان ذلك لبعض الشيء اليه صادق
 على تمام مشترك وهو ليس صادقا على نفسه وكل ان قوله ان تمام المشترك لا يصدق على نفسه ان اراد انه لا يصدق
 بالكل الطبيعي بدون الاعتبار المتعارف فسلم لان الحمل يستدعي الاثنية لكنه غير مانع لانه لا يصدق على
 نفسه مع اعتبار المتعارف وان اراد انه لا يصدق على نفسه بالحمل المتعارف فهو غير مسلم فانه اذا اراد بالحيوان
 الافراد قبل الحيوان الحيوان لا يتك في صحة هذا الحمل فادعاهما فاشية من عدم الفرق بين الصدق والفردية
 وبينها وان لا يصدق ان الصدق يقتضي الاتحاد في الوجود والفردية تقتضي اعتبار خصوصية زائدة بهما
 يصير جزئيا للمحمول ومدار النسب لاربع على الفردية دون مجرد الصدق فان مفهومي المتساويين
 متصادقان ولا يلزم ان يكون احدهما فردا والاخر وجمري مفسد فله التامل اكثر من ان يستحق قوله و
 اجيب آه خلاصة الجواب حذف النسب وتقييد النوع بالمبانية ومدار الدفع على اعتبار المبانية
 فيجوز ان يكون جوبا بالتغير وان يكون بالتحديد قوله اما ان لا يكون مشتركا اصلا ان ذاتيا مشتركا كما
 عرفت قوله عن جميع المبانيات نظرا الى ذواتها كما عرفت قوله في الجملة اى عن بعض المشاركات
 لان مشتركات الجنس بعض مشاركات الماهية قوله لان ذلك النوع مبين للماهية ايضا لان
 مبين تمام المشترك مبين لما فلو كان ذلك لبعض تمام المشترك بين تمام المشترك وبين نوع
 مبين لما يصدق عليه تمام المشترك بين الماهية وبين نوع مبين لما فيكون جنسا دخلا في القسم
 الاول وهو خلاف المفروض قوله لكن اه استدراك لدفع تامة الاستدلال الناش من قوله فاندفع
 بذلك آه قوله ان يقال آه جزاء لقوله اذا قيل قوله بان يكون آه مثلا بازار الانسان والفرس
 والشجر ويشترك الفرس الانسان في تمام المشترك وهو الحيوان ويشترك الشجر في تمام مشترك
 وهو الجسم النامي المنصب القاينة ولا يوجد الحيوان في الشجر ولا الجسم النامي المنصب القاينة في الفرس
 والجزء اعني النامي اعم من الحيوان لوجوده في الشجر المبين له قوله بازاء الماهية اى اعتبار مشترك
 في الذاتى بالقياس اليها فلا يلزم استدراك قوله ومبانيان للماهية قوله مبانيان فيكون لكل

منها تمام مشترك مبين لا آخر كما هو المفروض او صدق في احدهما على الآخر يستلزم صدق تمام المشترك عليه قوله بتبانيان لما هيته ليكون تمام المشترك بين الماهية وبين كل واحد منهما جفا اذ لا بد للجنس ان يكون مقولا على نوعين متحصلين متميزين متفصلين بتبانيين قوله ولا يكون فصل جنس لعدم المساواة قوله مما لا دفع له آه اى عن الدليل المذكور من غير تغيير وهذا المحرر ادعى للتنبيه على قوة الاعتراض فلا بد من علم انحصار الدفع في الثبوت المذكور قال الفاضل القوشجي يمكن دفع الاعتراض من غير بناء على تلك الفائدة بان يقال هذا الجزء الذي هو بعض تمام المشترك يكون مشتركا بين الماهية وكلما النوعين المذكورين فاما ان يكون تمام المشترك بين تلك الانواع الثلاثة وبعضه قوله لا سبيل الى الاول لانه خلاف القدر ولا الى الثاني لانه يلزم ان يكون هناك تمام مشترك ثالث بين تلك الماهية وذئيك النوعين المذكورين يكون ذلك الجزء المذكور بعضا منه والنقل الكلام اليه فيلزم ان يكون هناك تمام مشتركات غير متناهية يكون كل منها اعم مطلقا من الآخر انتهى اقول فيه بحث لانه ان اراد من كلام النوعين مجموعهما فلا نسلم انه لو كان ذلك الجزء تمام المشترك بين الانواع الثلاثة يلزم خلاف المقدور لان المقدور عدم كونه تمام المشترك بين الماهية ونوع محصل لانه في مقابلة ان يكون تمام المشترك بين الماهية ونوع من الانواع المحصلة واحدا كان او اكثر ليكون جنسا ومجموع النوعين ليسا نوعا محصلا وان اراد كل واحد منهما فلا نسلم لزوم تمام مشترك ثالث قوله الا اذا ثبت آه في شرح الجريد للتجريد وقالوا لكن جنسا في مرتبة واحدة لم يحصل كل منهما بالفصل والاك ان كان النوع متحصلا بدون الجنس لا آخر فلا يكون جنسا والتقدير بخلافه بل كل منهما يحصل بفصل وباجنس الآخر فلهما يحصل كل منهما هو المجموع الحاصل من الجزء الآخر وفصل فيكون كل منهما على ناقصة تحصيل الآخر فيكون يحصل كل منهما موقفا على الآخر فيلزم الدور انتهى ويرد عليه اعتراضات يحتاج في دفعها الى اطنا لا تخيل المقام اراد ما قوله ولم يثبت ههنا من الاثبات ههنا اى في مقام انحصار جزء الماهية في الجنس لفصل بالدليل المذكور ههنا ناقص والحالة الى العلم الالهي وتسليمه لا يفيد اطمينان قلب المتعلم فاستحسن ترك هذا الدليل ولتمسك بدليل آخر لا يحتاج الى الحالة قوله الماهيات ما هو بسيطة اذا المركب لا بد ان ينتهي بالتفصيل الى البسيط ولان كل كثيرة والكائن غير متناهية لا بد كنهها من الواحد لانه مبداءها فلا توافق الواحد تبقى الكثير لانتفاء مبدئه ولذا قال في التجريد وجود البسيط والمركب معلوم بالضرورة قوله عن الماهيات آه التي لا يشاركها لا شك في الثبوت الماهيات المركبة المباشرة وكل مركبة لا بد من انتهاء الى البسيط لما عرفت فيلزم ثبوت الماهيات البسيطة قال وهو غير لازم قيل يمكن ان تقرر الدليل على وجبه يلزم ان يكون

تمام المشترك الثاني جز من الاول وهكذا بان يقول بعض تمام مشترك لو كان اعم لابدان يوجد في نوع
 يدونه فهو مشترك بين الماهية وبين تمام المشترك وذلك النوع ولا يجوز ان يكون تمام المشترك بل بعضه
 فهناك تمام المشترك بين هذه الثلاثة فلا بد ان يكون الثاني جز من الاول والا لم يكن تمام المشترك
 الاول تمام المشترك وهكذا وفيه بحث وان يقول ان بعض تمام المشترك بالقياس الى النوع
 وتمام المشترك بالقياس الى تمام المشترك الاول ولا يلزم خلاف المقدول ان تمام المشترك الاول
 ليس نوعا محصلا بل ماهية جسيمة فلا ثبت الجزئية قوله وانما يلزم ذلك اي يلزم الترتيب من الدليل
 المذكور وكله انما مجرد التاكيد والمحصو المراد انه يلزم ذلك على هذا التقدير لا على تقدير كون المشترك
 الاول جز من الثاني فانه بطرفه فضلا عن لزوم الترتيب لانه لا يكون تمام المشترك الاول تمام
 المشترك قال اراد بالنسبة وجود امور غير متناهية على القول بوجود الكل الطبيعي يلزم وجود الامور
 الغير المتناهية بالفعل وعلى القول بعدم وجوده بان الاجزاء والذاتية امور اتمية عند من الهوية البسيطة يلزم
 وجود الامور الغير المتناهية بالفرض بمعنى قدر وجوده كانت غير متناهية وعلى كلا التقديرين لا يجري
 برهان التطبيق والتضاييق فيها على الاول فلعدم تميز الاحاد بحسب الوجود واما على الثاني فلكونها
 متناهية بالفعل وانما ذكر ما ظهر فساد ما قاله المحقق التفقار في من انه يستلزم حصر المتناهية بين حاضرين
 واستدل الشرح المطالع بانه يستلزم اقتلاع تعقل الماهيات بالكنة والكلام في الماهيات المعقولة
 او ما يمكن تعقلها وفيه ان ثبوت تعقل ماهية بالكنة بمعنى الاطلاع على الذاتيات مما لم يقم عليه دليل
 انما الثابت التعقل بالكنة بمعنى تعقل الشيء بذاته لا بامراضه وبقوله عليه السلام لا يلزم تسلسل الوجود قوله كما ذكرتم
 من ثبوت الماهيات البسيطة قوله مجرد تميزه لما اى تميزا ذاتيا قوله في الجملة اى عن كل المشاركات
 او بعضها قوله الظن في العبارة لان التسلسل انما هو في تمام المشتركات والظن اعتبار الانتساب
 الى واحد منها لا يوجد بعده اتهم واما بعض تمام المشترك فهو امر واحد الا ان وجود وصف المساواة
 فيه لما كان موجبا لافقطاع تلك سلسلة لنسب الانتساب اليه تسامحا واما ما قيل ان المراد من بعض
 تمام المشترك فردة وضمير له راجع الى البعض الذي هو جزو تمام المشترك فيخرج عن سوق الكلام
 مع استدراك لفظ البعض قال ولا نفي بالفصل آه اى بعد كونه جزوا غير تمام المشترك وظهوره
 لم يتجوز قال والى هذا اى الى ما ذكر من الاستدلال قال اسے سوا كان تفسير من الشرح
 للعموم المستفاد من كيف ما كان يحلل بين الشرط والجزء من غير الماهية فهو من كلام المصداخل تحت
 قوله يقول وفي بعض النسخ فهو تميز الماهية وهو فاسد فلا يمكن جملة من كلام المصداخل وجعله من كلام الشرح

لا فائدة فيه واحتياج العار الى تقدير الشرط لجعل قوله كيف ما كان ناقصا عن بيان المشار اليه اللهم الا ان
يراد كيف ما كان اه ^{قيل} من الدليل اى من الدليل الذى مر به وان الجزاء اذا لم يكن تمام المشترك يكون
مختصا بها وبعضا منه مساويا له وكلما كان كذلك يكون مميزا لها فى الجملة فاذا لم يكن تمام المشترك
يكون مميزا لها فى الجملة وكونه نتيجته لهذا الدليل لا تنافي كونه مقدمة الدليل حصرا للجزء فى الجنس لفصل
قيل كان فضلا اى الفصل الذى انضم الى الجنس كما هو المتبادر من مقابلته للجنس الماهية
فلا يرد ان الجوهر اذا اشرك من امرين متساويين يصدق على كل منهما انه فصل لماهية الانسان مع
انه ليس مميزا لها عن المشار كات الجنسية واما تقييد الفصل فالمقسم او الترتيب فتقييد الدليل عليه
واصاله للتعليم الى ما ليس معلوما ^{قيل} فيكون فضلا اذ لا تنفى لفصل الا الذى المميز وهو كذلك و
لهم كونه خص او مبينا بظلالان الجزئية نيا فى الخصوص والحمل نيا فى المباشرة ^{قيل} فيكون كل
منها فضلا والا يلزم تواردا لعلتين على معلول واحد لان التميز الحاصل باحدهما غير التميز الحاصل
بالاخر قوله بعضا جنسا وبعضا فضلا اما مطلقا او من وجه كما اذا كان بينهما عموم وخصوص من وجه
كالحيوان والناطق عند بعض قوله قد نناقش آه والجواب بان عدم ذلك من الجنس المتوسط
باعتبار التعبير عنه بمفرد لا جسم مادة الشبهة لانه يروح المحصر على الجوهر الناطق باعتبار التعبير عنه بمفرد
والحق انه لا وجه لجعل الجنسية والفضائية دايمة على الالفاظ قوله اوفصولا فلا يجوز ان يكون كل
اجناسا لانه ان لم يحصل فيها ماهية فظ وان حصلت كان كل واحد منها مميزا لها عما يشاركها فى الاخر
فيكون فضلا وجنسا بالقياس الى الاخر ^{قيل} وقال وهو الفصل بانه كل آه اى بهذا الطريق لا بهذا الرسم
فلا يلزم اخذ الرسم فى الرسم ^{قيل} فى جوهره فى موضع الحال عن هو اما على التساويل او بدو
ومعناه اى شئ هو كانيا فى ذاته اى مع قطع النظر عن عوارضه ^{قيل} وقال اى نفسه عطف نفسى
الجوهر فانه يطلق على الذات وعلى ما يقابل العرض قوله فانه اذا سئل آه دليل لصحة التمثيل بالناطق
والحاساس ^{قيل} انما يتم اه اى ليس ذاتيا مميزا له فلا يرد انه يتم الجواب قيام وقابل الابداد ايضا قوله
اذا سئل عن الانسان اه مقصود السيد السند قدس سره تحقيق المقام وتفصيل جميع ما يقع فى جواب
اى شئ مع الاشارة الى تفصيل بعض الالفاظ الجملة من لفظة فى الجملة ولفظة فى فى جواب اى شئ
هو بان المقصود اختصاصه بكونه جوابا لهذا السؤال حتى لو سئل باى جوهر او جسم او حيوان مثلا لا يكون
الواقع فى جوابه فصلا بل المراد اى شئ وامثاله الا انهم اختاروا هذا اللفظ لشموله جميع الفصول فان
كلها مميزة لماهية عن المشار كات فى الشئ قوله ما يميز اى عن المشار كات فى الشئ والضم

ان السؤال باي يكون عما يميز استئول عنه ما يشار به فيما اضيف اليه اى قوله سوا اركان اه وما قيل
تفسير في الجملة مما ذكره كجبل الترديد في السؤال الاتي في الشرح قبيحا فليقتصر على التعميم الثاني ليس بشئ
لان مقصوده قدس سره تحقيق مطلب اى تفسيره فكيف يصح الاختصار ولا نسلم لزوم قبح الترديد
اذ كيفية تحمل العبارة له في نفسها وان تعين المراد منه على ان القصر المستفاد من انما في قوله انما
يطلب والتعميم المستفاد من قوله وكل ما يميزه في الجملة يتبادى على التعميم الذي ذكره قدس سره قوله
فانما حقيقة مطلقة كانت او مضافة قوله لم يصح آه لعدم كونها مميزة ذاتيا اى بالنظر الى ذاته قوله
وصح بالفصول المذكورة لكون كل واحد منها مميزا ذاتيا عن كل المشاركات في الشيئية او جبرها
قوله الابد التام لان ليس مميزا عن المشاركات في كسبيته قس على ذلك ما سيأتي قال ثم اطلب
المميز الجوهري آه بان ضم اليه في جوهره او في عرضه قال ولقولنا يحمل على شئ اه ان مجموع الفعل
ومتعلقاته عبارة عن مفهوم فصل واحد فلم يقل محمول في جواب اى شئ او كلى هو جواب اى
شئ فهو في ذاته مثلا يتوهم لزوم وقوعه في الجواب بالفعل فان اعتبر مجرد صلاحيته له وانما لم يقل يقال
اه كما في سائر الكليات لانهم ذكره وان الفصل عليه حقيقة الجنس وكان مظنة ان الفصل الاعلى عليه لا يتناول
عمل العلوية على المعلول فصرح بلفظ الحمل انه لانه لهذا التوهم قال يخرج النوع او اى من حيث انما كذلك
قوله في الجواب اصلا اى لاني جواب ما هو ولا في جواب اى شئ فانه يقال في جواب كيف هو كما
اذا قيل كيف زيد يقال صحيح او مريض فان قلت آه اما ايراد على التعريف بانه اما جامع او غير جامع
فيكون نقضا او على قوله يخرج الجنس فيكون منعا وعلى الاول فالجواب منع وعلى الثاني اثبات للمقدمة
المنوعة وما قيل ان ورود السؤال بالنوع اشد لوروده على شئ الترديد والجواب عنه بانه اعتبر
في اى شئ ان يكون جزوا لما هيته فوهم اما لا يرد فلان الطالب باى شئ انما يطلب ما يميز لما هيته
المستول عنها ما يشار به في الشيئية والنوع نفس لما هيته لا يميزها واما الجواب طانه لا يكون النوع
خارجا بقوله في جواب اى شئ هو وقد يجاب عن السؤال بان الجنس من حيث هو جنس مميز لان
الجنس من حيث الاشتراك والتميز باعتبار الاختصاص وفيه بحث لان الحيثية ان كانت تقديرية
ليزوم ان لا يكون الجنس ذاتيا لعدم دخول الحيثية في الماهية والكانات تعليلية فلا يفيد لان كون
ذات الجنس مميزا كانت في انقضاء وان كانت على التميز الاختصاص قال لا يكفي كلمة كذا مبدل على
ان عدم كونه تمام المشترك معتبر في جواب اى شئ لكن المذكور في كتب العربية ان اى شئ يطلب
به المميز مطلقا كما صرح به الشافعي انا لان يقال هذا معتبر فيه اصطلاحا وما قيل ان المراد قيد عدم

كونه تمام المشترك معتبر في التعريف بقدرته مقابلته تمام المشترك مع عدم مساعده عبارة انك وعدم
 يجوز اعتبار مثل هذه القرينة في التعريفات بر د عليه انه يحون الجنس خارجا بهذا القيد لا يقوله
 في جواب اى شئ هو قال يحصل قوله انه كل آه لا يحصل التعريف لهذا يكون قوله ان الفصل
 انوا قوله لم يكن الجنس العالي جنسا عاليا او وجود جنس فوقه ولا الفصل الاخير فصلا اخر لان هذا الفصل
 لكونه مركبا من الجنس والفصل يكون نوعا محصلا في نفسه وكان فصلا مميزا له عما يشاركه في جنسه ويكون
 جنسه مشتركا بين الماهية وهذا الفصل لدخوله فيها اما تمام المشترك او بعضه فيكون للماهية جنسا في مرتبة
 واحدة اذ لا يجوز ان يكون احد الجزاء الاخر للزوم تكرار الذاتي والمميز للماهية من هذا الفصل فصل الفصل
 لا نفس هذا الفصل فلا يكون الفصل فصلا اخر لانه المميز عن كل المشاركات وبما ذكرنا ظاهره تخصيص
 اشناع التركيب منها بالفصل الاخير اذ تركيب الفصل المتوسط او العالي لا يستلزم عدم كونها متوسطا
 عاليا اذ لا يكونان مميزين للماهية عن كل المشاركات وقيل المراد من الفصل الاخير القريب ووجه الزوم
 انه اذا كان للفصل القريب جنس يكون تمام المشترك بين هذا الفصل والنوع المبين له فيكون مشتركا
 بين الماهية وذلك النوع المبين اما تمام المشترك او بعضا منه وعلى التقديرين يكون هذا الجنس جنسا
 من جنس الماهية لا العكس والام لم يكن الجنس القريب للماهية جنسا قريبا فلا يكون له دخل من الحصول
 والتميز بل هو غير متضمن في الحقيقة ويكون المميز للنوع في الحقيقة هو الجزء الاخر فلا يكون الفصل الاخير
 اخيرا اذ لا بد للفصل الاخير ان يكون محصلا ومميزا له وفيه بحث اما اول فلانه لا يلزم من انتفاء العكس
 كون جنس الفصل جزير الجنس اما بهية يجوز عدم دخول واحد منها في الآخر واما ثانيا فلانه في جميع الفصول
 ولا اختصاص له بالآخر واما ثانيا فلان اللازم على تقدير تمام ان لا يكون الفصل بعامه فصلا بل جزؤه والمبدأ
 من العبارة ان لا يبقى الفصل موافقا لصحة التأخير وقيل ان العقل اذا حلل الماهية الى الاجزاء الى ان
 يتم تحليلها يعبر الاعم في جانب الجنس ويعبر الاخص فصلا لان المحصل العام لهم هو هذا الخاص ولذا يعبر بالجزء
 جنسا ولا يعبر بالجنس مجر و الجزء جنسا وقابل الابعاد والحساس والناطق فصلا بان يكون مجموع هذه الاجزاء
 فصلا فاذا تركيب الفصل الاخير من عام وخاص ينبغي ان يجعل العام داخلا في جنس الماهية ويجعل مجر
 الخاص فصلا يكون الفصل الاخير فصلا اخر ابل يكون الفصل الاخير بعضه وفيه بحث اما اول فلان العقل
 انما يعبر الاعم في جانب الجنس اذا كان محصلا ومميزا له في الجملة ويجوز ان يكون جنس الفصل اعم من جنس
 الماهية او مساويا له او مبائيا له والمجموع المركب مجعولا عليه واما ثانيا فلان اللازم منه عدم انتفاء
 الا اشناع واما ثانيا فلان على تقدير تمامه يعيد عدم كون المجموع فصلا لعدم كونه اخر اى ان يكون الا جزرا

تساوية لا متناع كونهما متباينين قال كل منهما شي مثلاً فلا حاجة الى تقدير اوكل منها قال في الشفاء
 واما في الاشارات فقال في جنس اذ وجوده قال فان كان مميزاً عن المشاركة الجنسية اه لم يقل مميزاً
 للنوع اشارة الى ان التقييد في المتن حيث قال والفصل المميز للنوع بطريق التمثيل اذ لا يخص القريب
 والبعيد بالنوع الحقيقي واما حمله على النوع الاضائي فبعيد اذ لم يعرف فيما سبق معناه قال وان ميزه
 عن مشاركاته في الجنس البعيد اي فقط بقية المقابلة لئلا ينقض التعريف الفصل القريب فانه مميز
 عن المشاركات في الجنس البعيد ايضاً قال وانما اعتبر اي اثنافسراً والقريب والبعيد بحيث يخص
 بالفصل الجنس ولم يعتبره بما يعلم الفصل الوجودي فلا يرد انه ان اراد بالقريب والبعيد الاصطلاح
 فلا يمكن اعتبارهما الا في الفصل الجنسي وان اراد يعني آخر فليبين اذ لا حتى يتكلم فيه قوله فلا يمكن عدم
 بعضهما اه فيه اشارة الى ان لا يمكن تحقق القريب بدون البعيد وبالعكس لانها من الاضافات فلا يصح
 كون الفصول الوجودية كلها قريبة فاندفع ما قيل ان عدم تفاوت الفصول الوجودية في التميز في الغيرة
 يفيد عدم صحة تقسيمه الى القريب والبعيد لا عدم صحة القسام مطلق الفصل اليها بما يكون الفصل الوجودي
 داخله في القريب دون البعيد قوله فقد وجداه كما وجد احوال فصول الجنسية مختلفة في التميز فان
 فضلاً واحداً يكون قريباً الى ماهية بعيداً بالنسبة الى آخر كالحساس فصل قريب للحيوان بعيد للانسان
 فلا يرد ان الكلام في الفصول المختلفة في الغير بالقياس الى ماهية واحدة دون الاختلاف في التميز
 بفصل واحد بالقياس الى ماهيتين قوله واما التعريفات اه اعتذار عن عدم تخصيص التعريفات
 الجنسي ودفع ما قيل ان الشره اعترض سابعاً على المصاهرة بتخصيصه تعريف النوع بالخارجي وهما
 بوزن تخصيص وجه الاولية ان التعريفات للماهية من حيث هي دون الافراد فالائق به الشمول
 للوجود والمعدوم قال ليس متحقق الوجود بخلاف الفصل الجنسي فانه ثبت تركيب الجسم من المادة والصور
 وكل منهما اذا وضعه لا بشرط شيء كان جنساً وفصلاً على ما حقق في موضعهم قال كالجوهر مثلاً تقرير الدليل
 في شرح التجريد ان كلاماً بجوهر او عرض فان كان جوهر كان الجوهراً جنساً لها وان كان عرضاً كان احد اشياء
 او الثالثة على اختلاف الماهيتين جنساً لها فلا يكون تركيبها من امرين متساويين وان فرض تلك
 الماهية جنساً من الاجناس العالوية مثلاً لو تركيب اه فعلى هذا قوله مثلاً متعلق بقوله كالجوهر مفعول
 مطلق للتاكيد معنى التمثيل المستفاد من الكاف فانه قديمي التمثيل بما يخص فيه لمثل ويمثل كونه متعلقاً
 بالجنس العالي فيكون اشارة الى جريانه في الفصل الاخير والجنس المفرد ايضاً قال ان كان عرضاً المتردداً
 بين مفهوم العرض والجوهر غير حاضر فالمراد الترددين باصدق عليه العرض وما يصدق عليه الجوهر

قال يلزم تقوم الجوهر بالعرض اتي يكون العرض محمولا عليه مواطاة وذلك محال لاستلزامه
 اتحادهما فلا يريد تقوم السري بالهيئة القائمة بالخشب على ان في كون السري بجنى المركب من الخشب
 والهيئة جوهر مناقشة قال فاما ان يكون الجوهر نفسه اى يكون الجوهر المطلق لنفس ذلك الجوهر الذي فرض
 جوهر نفسه منصوب على التجربة ودخلاد خارجا معطوقا عليه قال وانه محال لانه لا ينبغي الكل كظا
 ولا الجزء جزا قال لاقتناع تركيب الشئ من نفسه وغيره لاستلزام كون الكل نفس الجزء واحتياج
 الشئ في تقوم نفسه الى خارج عنه وتقدم الشئ على نفسه في غير ذلك قال فلا يكون العارض مثلا
 لو تركيب الجوهر من اب ولشئ عرض له الجوهر الذي حقيقة ارب يتبع ان يكون عارضا له نفسه فحينئذ يكون
 العارض ب قوله يعنى ان الاستدلال انه يقتضى التوجيهين ان المطار ح جمع مطرح ظرف مكان
 من المصدر المبني للفاعل على التوجيه الاول نحو المكتب من المصدر المبني للمفعول نحو اشل على التوجيه
 التالى قوله اى هو من المباحث انه يعنى ان كناية عن دفعه على تشبيهه بالمرتفة قوله والمقصود
 اى من الامر بالنظر الاشارة الى استخراج باقى الدليلين من الانظار قوله الماهية الحقيقية اى
 الموصوفة بالوحدة فى الخارج احراز عن الماهية الاعتبارية كالعشرة فانه لا يلزم فيه احتياج بعض
 اضرابه الى البعض قوله المتمايزة فى الوجود العينية ضيقة كاشفة للخارجية فالو لو لم يمتح بعضهما الى
 بعض لم يحصل منهما ماهية حقيقية ويكون كالجبر الموضوع فى جنب الانسان او عو ابدانية ذلك حكم
 قوله صار احتياج احدهما الى الاخر من جهتين كما قالوا فى الهوى والصورة قوله فلا يلزم دور قال
 بعض الناظرين اما المراد بقوله فان احتياج كل منهما الى الاخر الاحتياج من جهة واحدة فيلزم
 الدور قطعاً والاحتياج من الطرفين باختلاف الجهة داخل فى لزوم الترتيب بلا مرجح ولا يخفى انه خلاف
 له العبارة لا فائدة فيه الاقل النظر من موضع الى آخر قوله متخالفين فى الماهية النقي بخلاف
 بناء على مقتضى منصب لمنع والافاق مخالفة واجب والالم يحصل التركيب قوله واما فى الدليل الثانى
 ونقص هذا الدليل بانه لو شئ ان على اعتناع تركيب الماهية من الاجزاء المحمولة متساوية كانت والى
 معنى التركيب عن الاجزاء الخارجية ايضا كما لا يخفى ولم يذكره قدس سره لان المقصود ابيان الانظار
 والادلة على مقدامته قوله خارجا عن الماهية اى ماهية الافراد على ما هو الخارج من قسمته الكلى بالشيء الى
 ماهية ما تحته والخارج عن الحقيقة لشخصيته كالواجب بالنسبة الى ذاته تعالى وطلى الشخص الى افراده
 خارج عن القسم وحمل الماهية بمعنى ما به شئ هو هو الشايل للحقيقة الشخصية على ما هو خروج عن قسمته
 السابقة قال اما ان يمتنع الفكاك عن الماهية اى لا يجوز ان تفارقه وان وجد فى غير ما هو اير واللازم

الاعم فذكر الاستماع اما الذات الملزوم او الذات اللازم او لا من مفصل كالسواد والبشى قولهم وكالسواد
 هذا على تقدير كونه مثالا للعرض اللازم للوجود واما على تقدير كونه مثالا لللازم للوجود فلا حاجة الى القول
 بالماهيته لان اللازم اعم من العرض اللازم ليجوز ان لا يكون محمولا قال اعتمادا انه مكنته مصحح
 والملاحظة مجرد التوسعة في التبعية كما يدل عليه لفظ التسامح قال اما لازم للوجود اى لازم للماهية
 باعتبار وجودها الخارجى اما مطلقا كالتجسس لكم واما خذ العرض كالسواد والبشى فانه لازم للماهية لانسان
 باعتبار وجوده وشخصه لا الماهية من حيث هى ولا من حيث الوجود مطلقا والاركان جميع افراد
 اسودا وباعتبار وجودها الذاتى بان يكون او را كما مستلزما لا دراكه على ما سمعنى اما مطلقا او ما خذ
 ابراض فالحاصل ان اللازم اما لازم للماهية من حيث هى مع قطع النظر عن خصوصية احد الفرضين
 او لازم باعتبار خصوصية احد الوجودين اما مطلقا او ما خذ مع الشخص اى عارض خارج عن الماهية
 وانما يتعرض للاستيفاء لازم الوجود بل اكتفى بابر ومثال اللازم للوجود الخارجى المخصوص الذى
 هو اشغى لان ذلك في طبيعة الحكمة لا يتعلق عرض لمطلق عني الاكتساب به فان الكاسب لازم
 الماهية او هو استعمل في الحدود وانما ذكر لازم الوجود استطراد بما ذكرنا اندفع ايراد المحقق للدواني
 من ان السواد لما لا يلزم ماهية الانسان لا يلزم وجودها ايضا لان الانسان الابيض كشيرل انما
 يلزم الماهية الصنفية اعنى البشى بحسب وجودها فى الخارج فيصير كلامه بحسب لظن في قوة لان السواد
 ليس له لازم الماهية الانسان بل هو لازم لوجود الصنف الذى تحتها ولا يخفى عدم انتظامه وفعات
 الخاطئة المطلوبة بين لازم الماهية ولازم الوجود واما ما قال فى توجيه عبارة الشر من انه اراد بـ لازم
 الماهية ما يلزم النوع وبـ لازم الوجود ما يلزم الشخص كما يشعر به قوله وتخصه فذا تقسيم آخر سوى
 التقسيم المشهور فان محصول هذا التقسيم ان اللازم اما ان يكون لازما للنوع او للشخص من حيث هو
 الشخص و محصول التقسيم المذكور ان اللازم اما لازم لكلا الوجودين او لوجود معين فما انقيضان متفان
 الا ان القسم الاول منها واحد فريد عليه ان المقسم لازم للماهية فكيف يندرج فيه لازم الشخص
 وان التقسيم غير حاصر لان اللازم باعتبار الوجودين ليس لازما للنوع ولا للشخص قال واللازم ذكر
 بلفظ المظهر للاشارة الى انه تقسيم لازم مطلقا لا العرض اللازم فانه مختص بالكل الخارج عن الماهية
 بخلاف اللازم المطلق فانه ينتج انعكاسه عن اشئ كليا كان او جزئيا وليس اللازم معينان على ما توهم
 قال فانه منى تحقق آه اى فى الخارج والذاتى وفيه اشارة الى ان امكان الوجود كان فى
 لازم الماهية ولا بحسب وجوده بفعل فى الخارج او فى الذهن قال كالسواد والبشى المراد به المتميز

بالمزاج الصنفي لخصوص سواد كان المحشية وغيره فيخرج من ليس لهذا المزاج وان تولد بالمحشية والمواد
 بالسواد كونه اسودا بالطبيعة والتخلف برص لانها في ذلك على ان المريض لا يشي له ذلك المزاج وكذا اذا
 المحقق الدواني قال فانه متمنع الانفكاك اه لما كان السائل مبطلا للتقسيم باستلزامه المحال كان منع
 لزوم المحال كافي لرفع السؤال فلما قال اولانا سلم ان لازم الوجود ولكن فك غير كاف في تقسيم
 فلذا تعدى لاثباته بقوله فانه مميّز الانفكاك اه وهو استدلال بالشكل الاول فيخرج ان لازم الوجود متمنع
 انفكاكه عن الماهية قال فان ما يتبع انفكاكه اه هذا دليل على الكبرى يعني انه ليصبح قسمته اليها واصح
 قسمته اليها كان صادقا عليها قوله كان يعني اه وكذا اذا كان متعلقا بالانفكاك كما لا يخفى قوله
 ما يتبع في الجملة اى بوجه من الوجود قوله فاذا اعتبرت اه واما ما لم يعتبر العلة بل نظر الى نفس الماهية
 لا يتبع انفكاكه عنه وان كان العلة محققة فتدبر فانه زل فيه اقام بعض الناظرين قوله لم يكن له
 معنى اصلا اه المتبادر منه ما يكون ماهية بوجه من الوجوه ولا معنى له قوله الا ان يقال اه باينكون
 في الجملة عبارة عن الاطلاق وما قيل بان المراد بالماهية في الجملة ما يطلق عليه لفظ الماهية سواء
 كانت مطلقة او مقيدة فوهم لان ما يطلق عليه لفظ الماهية مفهوم الماهية والمراد ما يصدق عليه فهو
 الماهية وقال المحقق التقنازاني اخذنا تفسير اللازم اعم من المجردة المخلوطة ليصبح جعل اللازم الوجود
 قسما منه وهو عجيب اذ ليس المراد بالماهية من حيث هي الماهية المجردة لا تمناع عروض شئ لها
 فضلا عن اللزوم قوله فالاولى اه انما قال ذلك لانه يمكن ان يراد بالماهية في الجملة مطلق
 الماهية الشاملة للماهية المطلقة اى من عن يقييد شئ كلاما مخوذة مع الوجود ولكن التقسيم لا يكون
 مقبولا لاقسام المحصلة بل مجردة الاعتبار المتعددة على ما قالوا في اعتبار الماهية بشرط شئ وبشرط
 شئ ولا بشرط شئ قوله الماهية الموجودة قال قدس سره المتبادر من الوجود وهو الوجود الخارجى
 مع لفظ اللازم بشرط الوجود والذهنى بطريق المقايضة ذلك ان شمله على ما يتناولهما معا وفوليه فياسياقي
 اى في الخارج ليشير الى الوجه الاول وما قيل انه يلزم خروج السلب اللازمة للماهية المعدومة
 ليس بشئ لان المعدوم المطلق لا عارض له فضلا عن اللازم وكذا المعدوم في الخارج من حيث انه معدوم
 ومن حيث انه موجود ومقدر اذ اخل في الماهية الموجودة قوله ومقدرا كالاعتقاد فانه يلزم كونه طاهرا
 على تقدير وجوده قوله لانه لم يقل ذلك اه قال قدس سره في حواشي المطلاع لو قيل ما يتبع عن شئ
 لا ينحصر في لازم الماهية ولازم الوجود وانتهى وذلك يجوز كونه لازما للشخص وقد عرفت فيما سبق دخوله
 في لازم الوجود قال فاما ان يقال اه يعني ان تصور النسبة مراد الا انه ترك ذكره لعدم التقاوت

اقية بين البين وغير البين ومدار الاختلاف بينهما هو تصور الطرفين بل تصور النسبة على نيج واحد في جميع
 التصديقات قوله فاما ان يقال آه يعني ان اللازم البين هو الذي يكون تصور الطرفين مقتضيا لتصور النسبة
 بحيث يمنع انفكاكه عن نفسه يكون تصور الطرفين كافيا في الجزم لقولنا الاشئين بضعف الواحد واليكن لك
 قول ليس بين والمتاقتة بان المقال الذي ذكره الشافعي ليس من هذا القبيل سهل فليكن فرضا واما ما قيل
 ان مراده ان تصور اللازم من حيث انه لازم مع الملزوم من حيث انه ملزوم ليستلزم تصور النسبة
 على وجه الضرورة فليس بشئ لانه يصدر عن ح على اللازم الغير البين لان تصور اللازم والملزوم من حيث
 انها كذلك ليستلزم الجزم بالملزوم ولان المراد منها في اللازم البين بالمعنى الخاص ذامها اذا لم يكن
 تصور الملزوم من حيث انه ملزوم قبل تصور اللازم قال في جزم العقل فلو كان كافيا في
 الظن بالملزوم لم يكن بين الملزوم قال بان الاربعة منقسمة بنسبة اثنين اي بالضرورة لتحصيل الجزم
 بالملزوم قال فهو الذي يفترقه والافتقار الى الوسط لا يقتضي ان يكون ممكن الحصول فاللازم الذي
 يمنع حصول الجزم بالملزوم اما متناع القصد بالملزوم او باشتناع الجزم بل غاية الظن داخل في غير البين
 لانه يصدر عن عليه انه لو وجد الوسط حصل الملزوم قال اذا وقع خط مستقيم على مثلثة بخلاف ما اذا
 وقع خط مستقيم على قوس فانه يحدث حادثان في الداخل ومفرجان في الخارج قال كنساوي
 الزوايا الثالث والثاني لثلاث لثلاث لثلاث متعلق بالتساوي ولثلاث متعلق بالزوايا حال عنها
 قوله والثالث اي الذي يلزمه التساوي فان مطلق الثالث فيكون اضلاعه فيساوي قوله ان
 مقصودهم منع الجمع فلان في الخلو وتحقق قسم ثالث لا يصدق واحد منهما قوله فواتك الانضباط
 اي المقصود انضباط اقسام اللازم وهو يفتوت حين هو اذا اريد منع الجمع قوله وتوضيحه اه
 لما كان في جواز احتياج الملزوم الى شئ سوى الوسط صفا او حجة بار جاعها الى القضية الاولى
 والنظرية ولا شك في ثبوت الواسطة بينهما قوله فمن اراد حصره واما التفسير للكتابة في البين بمعنى
 عدم الاحتياج الى الوسط فيدخل ما يحتاج الى امر آخر سوى الوسط فيه كما اختاره المحقق التقطاراني
 فبعد عن لفظ الغلبة ولفظ البين الدال على كمال الظهور وكذا حمل الوسط على المعنى اللغوي لان
 اطلاق الوسط على الجرس واما مثاله فكيف لعدم كونها واسطة بين شيئين ولذا لم يتعرض لها السيد
 قدس سره قال ما يفتقرن بقولنا لانه اي ما يجعل محولا للموضوع الذي هو اسم ان الداخلة عليها
 لازم الاستدلال على ثبوت شئ بشئ اوله فيه كما يقال العالم حادث لانه متخير كذا اذا تحقق لتفتار
 فينحصر بالشكل الاول وادخل الاشكال الثالث باعتبار رجوعها اليهما لا يدخل القياس استثنائي فلان

شبه

به ما يقع بعد قولنا لانه سواء كان حدا او وسطا او لا فيكون الوسط اعظم من الحد الا وسط يدخل الجميع قوله هذا
هو اللازم المعبره وان كان العرض اللازم الذي هو قسم الكل الخارج عنه شخص ضرورية وجوب كونه كليا
محمولا على الماهية وشئ منها لا يثبت في اللازم لانه يجوز ان يكون جزئيا وان لا يكون محمولا بالمواطاة فيكون
لازم للشخص فاللازم قيد لقسم من لقسم قوله وان لزوم سى سواء كان وجوديا او عدميا محمولا بالمواطاة
او بالاشتقاق او لا نحو العنى والبصر قوله بحسب الوجود الخارجى اى باعتبار خصوصية قوله على معنى يمتنع
اه لا على معنى انه يمتنع وجود الشئ الاول بدون الشئ الثانى بل على معنى انه يمتنع وجوده فى نفسه وفى
شئ الخارج اى بالوجود الاصلى سواء كان فى الاعيان او فى الازديان منفكا عن الشئ به الاول اى
عن نفسه كما فى العدميات او من حصوله اما فى نفسه كالعرض بالنسبة الى محل او فى شئ غير الملزوم
كالابوة والبنوة او الملزوم كالصفات اللازمة فلهذا كلها اقسام اللازم الخارجى والعصر على بعض
تقصير فلا يمكن من القاصرين قوله لازما خارجيا لكون لزومه لياه فى الخارج وذلك لا يستدعى وجود
الملزوم او اللازم فى الخارج بل وجود الملزوم فيه على ما بين فى محله قوله بحسب الوجود الذى معنى اى
باعتبار الوجود الكلى لمخصوصه وهو وجود المعلوم فى ضمن صورته الموجودة فى الذهن اصالته قوله
على معنى انه اه اى لا على معنى انه يمتنع وجوده الظلى بدون حصول الشئ الاول اصالته فانه يطرأ الوجود
الظلى لا يترتب عليه اثر خارجى بل على معنى انه يمتنع وجوده الظلى الاول بدون وجوده الظلى الثانى قوله
وحاصله اه يعنى ان المراد بالحصول فى الذهن الوجود الظلى الذى هو عبارة عن الادراك المطلق لا الحصول
الاصلى فيه فاللزم بين على الشئيين اللذين بينهما لزوم ذهنى خارجى لكون العلمين من الموجودات
الاصلية قوله على معنى اه اى لا على معنى ان الماهية من حيث هى مجردة عن الوجود يمتنع ان ينفك
عنه فان الماهية من حيث هى ليست الا الماهية المنفكة عن كل ما يعرض بل على معنى انه يمتنع ان يوجد
باجد الوجودين اى وجودا كان منفكة عنها فلا مدخل فى الاشتماع لمخصوصية شئ منهما قوله منفكة عن ذلك
اى عن الاتصاف ببقريته قوله موصوفة به لاعن حصوله فى الخارج او فى الذهن والاركان اللزوم
خارجيا او ذهنيا قوله اينما وجدت اه اى فى الخارج او فى الذهن لكانت معه فاشتماع الانفكاك
بالنظر الى الماهية نفسها و احد الوجودين ايها كان ظرف للاتصاف به بنظر على ان ثبوت شئ شئ
لثبوت المثبت له فى طرف الثبوت سواء كان للماهية وجودا كالاربعة حيث يلزمها الزوجية
فيما ادوجود فى الخارج فقط كذا انه تعالى وتقدس اى لا يوجد فى الخارج منفكا عما يلزمه لكنه بحيث
لو حصل فى الذهن تمنع انفكاكه عنه ايضا او وجوده فى الذهن فقط كالطبارج فانها تمنع ان يوجد

منفكة عما يلزمها عن الكلية والذاتية وسائر المعقولات الثانية لكنها بحيث لو وجدت في الخارج كان
متصفه بها ولذا من قال بوجود الطابع في الخارج قال بانصافها بها فيه ايضا على ما في شرح التكميل
الجديد قال قدس سره في حواشي التكميل للمعقولات الاولى طابع المفومات المقصودة من حيث ماهي
وما يعرض للمعقولات الاولى في الذهن ولا يوجد في الخارج امر يطابقه كالكلية والذاتية وتطابقها
يسمى معقولات ثانية فقلت قدس سره في حواشي المطالع وشرح المواقف ان المعقولات
الثانية عوارض وهي لا يعرض للمعقولات الا في الذهن قلت كونها عوارض وهي بمعنى ان عرضها
لها ليس الا باعتبار الوجود الذهني لا بالنفي ان يكون امتناع انفكاك عنها نظر الى ذاتها بمعنى انه لو وجدت
في الخارج كانت متصفه بها فالكلية عارضة للحيوان مثلاً في الذهن ومن لوازم ماهية بمعنى يتبعها
عنها ايما وجدت ثم اعلم ان هذه الاقسام للارزاق باعتبار انقسام اللزوم فالواجب ان لا يصدق
اقسام اللزوم بعضها على بعض اما اقسام اللزوم فالخارجي ولازم الماهية يكون لازماً ذهنيّاً واللازم
الخارجي لا يكون لازماً للماهية فتدبر فان هذا المقام من المراتب لم زلت فيه اقدم الناظرين قوله
موصوفه به اشار بذلك الى ان امتناع انفكاك لوازم الماهية باعتبار الانصاف بها انصافاً اشرفاً
لا باعتبار خصوصها في نفسها او في غيرها كما في اللزوم الخارجي قوله فقلت ان هذا السؤال
عدم صحته فسيتم لازم الماهية الى المقصود الاصل في تفسير لازم الماهية بما ذكره ومشاوره عدم الفرق بين قول
الشيء في الذهن بالوجود الكلي الذي هو الادراك وبين الانصاف به فيه وان اشار اليه سابقاً بقوله
حاصله ان يتبع ادراك الشيء الثاني بدون ادراك الاول وحاصل الجواب ابتداء الفرق بينهما كما فصل
عالم لا يريد عليه قوله واللازم اهـ اي ان كان حصول صفة موجبة للشعور به لازم من ادراك امر او غير
متناهية لان ادراك امر يستلزم حصول صفة في الذهن وهو كونه مدركاً فيلزم الشعور به بناء على ذلك فيلزم
ادراك كونه مدركاً وذلك يستلزم حصول صفة للادراك لا ادراك وهو كونه مدركاً وهكذا فمعرفة ما في
على من مدعى الاطلاع على الدقائق قوله بل يجوز ان عطفت على قوله يجب واضراب عن نفي الوجوب
قال كاشيت الشياك كفي في شرح المطالع على الشباب وهذه الظواهر اما الشيب من رياض الشعر
او السن الذين يصفون فيه الحرارة العربية ففي كونه بطيئاً والخيال ان يراد الشيب الغير بطيء فانه
يزول بالادوية بعدة مديدة ومغت انهم يلجأون بالعلجات بعدة مديدة فيصير الشعر الابيض اموداً ووجود
القوة التي كانت في الشباب وكثرتها في كبرهم ورايت شيخاً بلغ عتبة مائة وثمانين قد صار شعره كونه البياض في
اصلة السواد ونفي مباحث في اعلاه يلتمس بياناً فيقال وهذا التفسير ليس بجائز ولذا لم في شرح المطالع الى المفاخر

بالقوة والى المفارق بفعل وقسمته الى سريخ الزوال الطويته وما قيل ان التقسيم غير خارجي اذا لم يكن العرض المفارق
 مما يمكن التصافيه ومفارقا عنه ابدأ كالابيض للجشى ففيلان انقسم الكل بالقياس الى ما يهتبه ما تحتمس من الافراد
 وهو لا بد ان يكون محمولا عليها فكيف يكون مفارقا ابدأ قوله الكل الخارج اه جعل المقسم الكل الخارج
 وعييه اشارة الى ان الارباع بالمضمر بعد تقسيمه الى اللازم والمفارق ان يجعل المقسم الخارج و
 تقسيمه يحصل بمقصوده من قسمه من اللازم والمفارق الى الخاصة والعرض العام ويصح ترتيب انحصار
 الكليات في الجنس من غير تكلف لا تقسيم كل واحد منهما اليهما وان كان ذلك صحيحا بناء على ان الخاصة
 قيد القسم لا نفسه فانه يبطل الانحصار فظاير او يحتاج الى الاعتذار قال ان خص اه على صيغة
 الجمول لقال خصه كذا او اختصه به في الصراح خصوص خصوصية بالضم والفتح تخصيص بالفتح
 اصح خاصه كرون لقال خصه كذا او اختصه به وكان المناسب لما سبق ان يخص الماهية واحدة
 الا انه اختار لفظ الحقيقة او الخاصة وكذا العرض العام للماهية المعدومة كما ان المعدوم مطلوب
 في نفسه فكيف يتصرف بشئ وبزاد لفظ الافراد لان كلية الكل بالنظر الى الافراد واختار صيغة الجمع
 اشارة الى ان الشخص بفر واحد سواء كان له حقيقة كخواص الاشياء التي لها ماهية كلية او لا كخواصه
 ثم وخواص الشخصيات لا يتعلق غرض به اذ لا بحث للمنطقي عن احوال الجربيات وادارها ما فوق
 الواحد فيدخل في التعريف الخاصة الشاملة وغير الشاملة وبالحقيقة اعم من النوعية والجنسية ليعم
 خواص الاجناس الهم ولا بد من اعتبار الحيثية لان خواص الاجناس اعراض عامة بالنسبة
 اليها وما المراد باختصاصها بافراد حقيقة واحدة ان لا يوجد في غيرهم الا انها المقابلة للعرض العام
 والخاصة الاضافية فهي ليست خاصة مطلقة والاطلاق الخاصة عليهما بالاشتراك لفظي على ما في
 الشفا وقوله وكذا يخرج فصول الاجناس اى بالقياس الى التوابع او اما بالقياس الى الاجناس
 فهي مقولة على افراد حقيقة واحدة فقط فيخرج بقوله فولا عرضيا وما قيل ان القول على افراد حقيقة
 واحدة فقط فيصدق على الجنس من حيث انه يصدق على افراد حقيقة كما يصدق على خاصته الجنس
 فلا يخرج الجنس هذا الاعتبار والاقول فولا عرضيا فمذ فروع بان التباديل من التعريف ان يكون القول
 غير الحقيقة والجنس من حيث انه يصدق على افراد حقيقة واحدة ليس غير الحقيقة الواحدة قوله اى
 الفصول اى يعنى ان فصول الاجناس بالقياس الى الانواع خارجة بالقياس بالقياس
 الى الاجناس فخارجة بقوله وغير كما لا يخفى فانهم فانه قد حفى على بعض الناظرين وذكر او ما ظنها
 نتائج مراتب العقل تنبئ على ان الجنس الهم خارج بقوله وغير بناء على انه يقال على افراد حقيقة

واحدة جنسية لانه كفصل الجنس الخاصة له وذلك باطل لذلك وقد عرفت ان التعريف يقتضي مغايرة
 المقول للحقيقة ولا يتحقق ذلك في الجنس بالقياس الى افراد حقيقة الجنسية متحقق لفصل والخاصة
 بالقياس اليه وهو قوله امور موجودة في الالعيان آه اى موجودة بموجود الى الشتمل الصفات
 التامة بنفس الناطقة واما باعتبارية ليعتبر النقل اما بان تميز عما من الامور موجودة في الخارج
 كالوجوب والامكان والاعتناع وسائر الامور الاصطلاحية فانها مفهومات انتزعت عن العقل
 من الموجودات العينية وليس لها وجود اصلي ومعنى ثبوتها في نفس الامر ومطابقة احكامها
 اياها ان مبدء انتزاعها امر في الخارج وانه بحيث يمكن ان ينتزع العقل تلك الامور منه ويصفه
 بها او يخبر عنها من عند نفسه كالتساؤل في راسد انياب لا غوال تنوير قد ظهر لك مما ذكرنا فساد ما قيل
 ان الاعتبارية التي وقعت في مقابلة الموجودات قسمان احدهما لا يكون متحقق في نفس الامر لا باعتبار المعبر
 كالمفومات الاصطلاحية والثاني مفهوم له متحقق في نفس الامر بدون اعتباره وان لم يكن موجودا كالوجوب
 والامكان والحدوث وغيره من الامور الممتنعة الوجود في الخارج ولا يمكن التمييز بين اثباتها وضيئها
 في غايه الاشكال فان ما هيئتها متحققة في نفس الامر بدون اعتبار المعبر قوله المسماة بالحدود
 والرسوم الحقيقية وهي التي بشرح ما هيئتها الموجودة في الخارج بخلاف التمييز بين حدودها
 ورسومها المسماة بالاسمية اى ما يشرح لمفهوم وضع الاسم بازائه فانه لا يعتبر قوله لان كل
 ما هو داخل آه اى لانها مفهومات اعتبارية العقل سواء كان مبدء انتزاعها في الخارج
 او لا وكلها هو داخل في مفهوماتها من حيث الاعتبار فهو ذاتي لما ان كان محمولا عليها وفي علم
 بالذاتي ان كان غير محمول اما جنس او في حكم الجنس او فصل او في حكم الفصل قوله فلا اشتباه
 لان ما اعتبره داخلا فهو داخل وان ما اعتبره خارجا فهو خارج قال اما جنس او فصل او
 اى لا يخلو عنها فيجوز ان يكون كل واحد منهما جنسا وفصلا بان يكون بينهما عموم وخصوص من وجه
 وان يكون بعضهما جنسا وبعضها فصلا وان يكون كل منهما فصلا بان تتركب من امرين متساويين
 قال واما تلك المفومات اى قدام تلك المفومات اى متقدمة عليها بالذات فيكون
 تلك المفومات خارجة عنها سواء كانت مشتقة من تعريف او لا فيكون التعريف بهار سما قال فحيث
 لم يتحقق ذلك على صيغة المجهول اى لم يتبين ذلك من قدام حقيقة اى تبينه فلان الظلال
 الرسم مبنى على تحقق هذا الاحتمال لا عدم تحققه والحمل على ان المراد لم يتحقق انتفاء ذلك بعينه
 كل البعد قال حصلت مفهوماتها اى الكليات فالاضافة من قبيل مفهوم الانسان بالفرق

بالاجمال والتفصيل وزاد لفظ المفهوم إشارة الى ان هذا يحصل في العقل دون الخارج قال لما خرج بذلك
 اى المذكور من التحصيل في العقل والوضع ولما كان ذلك يحتاج الى العقل صحيحة قدس سره فخرج رئيس اهل
 هذا فن به واندفع بذلك ما قيل انه يحصل من تقسيم المذكور مفهومات للاقسام الخمسة سوى فهم
 من التعريفات فالظاهر ان تلك المفهومات ماهية وضع الاسماء بازائها قوله اى هذه التعريفات
 يعنى ان ضمير هـ راجع الى التعريفات لا الى المفهومات ولذلك اورد قوله ملزومات اعتبار اللزوم
 بناء على ما هو المشهور من ان الرسم لا يكون الا بالخاصة اللازمة وان يجوز الشك في شرح المطلق
 بالخاصة المفارقة واما المساواة فيكون التعريف بها جامعا ودائما ولكون هذه المفهومات كذلك
 قوله والمصترك المسامحة اى يعنى في ترك المسامحة اللازمة من تمثيل المذكور في مقام تسامح فيه
 القوم تنبيه على تلك الفائدة فلا على ذلك تنسب في مثال النوع والجنس لا اتفاقه في القوم فيه و
 عدى بعبارة الشئ معنى آخر وهو ان في تمثيل الكليات الثلاث بالمشتقات لا بالمبادى مع ان
 الاختلاف بين الكليات ليس الا باعتبار المبادى والذات المبهمة مشتركة بين الكل تنبيه على
 تلك الفائدة فحاجتنا الى اعتبار ترك المسامحة في مقام المسامحة قال وفي مباديها اراد بها
 مبادى لا تنزهها على ما بين في محله من ان الجنس والفصل مبادى للمادة والصورة وكذا تعرضيات
 المحمولة بمبادى العوارض الغير المحمولة وقيل فيه مسامحة او لفظ النطق بمبادى اللفظ الناطق واما
 مفهوم الناطق فليس بمبادى لمفهوم الناطق قوله بل لنطقه اى دفع لما يترس اى من ظاهري
 العبارة ان هذه المفهومات لعدم كونها محمولة على افراد الانسان لا يكون كليات بان المقصود
 البقى كونها كليات بالقياس الى افراد الانسان لا بالقياس الى حصصها قوله ولما كان شواى
 العبارة بين وهو الاتصاف لا الاتحاد كما في حمل المواطة قوله كان جعلها اى تعميلا لا تشابها بقوله
 الامكان والحاصل ان البعض نظر الى جانب اللفظ والكل الى جانب المعنى قوله معتمدا
 في اقسامه والالم يكن تقسيما بل تزييدا لانه ضم قيو ومثاقفة او بتبانية الى مفهوم كل يحصل منه امر
 متخالفه او بتبانية قال فيكون اقسام الكلى اى اقسامه لمصلحة الاولية كما هو التيسار من
 اطلاق الاقسام واضافتها الى الكلى فلا يرد ان الاقسام الاولى ثلثة والاقسام المطلقة تسعة
 لا اقسام كل من الجنس والفصل الى القريب والبعيد لان الاقسام الثلثة وان كانت اولية ليست بمصلحة
 خان الجزر والخارج مهران واقسام الجنس والفصل اقسام ثانوية وفي عطفت قوله لا خمسة إشارة الى
 ان كونه سبعة منات لكونه خمسة لما ان اسم العدد لفظ في مدلوله لا في تحمل الزيادة والنقصان الا جانا

على ما بين في الاصول فلا يخفى في جوابه ان يقال كونها سبعة لانها في كونه خمسة قوله وقد يعتذر في اصرار
عذر بهانه اعتذاره واستقر وفيه اشارة الى ضعفه لانه لا يكون للقسم الخارج الى اللازم والمفارقة
مدخل في التفريق اصلا مع انه المذكور ولا قوله على تقسيمه اى المصنف فليس الضمير راجعا الى الخارج لان
التفريق على التقسيم الكلي الى الاقسام المذكورة قوله ههنا اى في العنوان والمعنون على ما ينساق اليه ليل
قانه لغيره لانه لا شغل للمنطوق بذلك صلا لعدم غرضه ومن هذا يظهر سادته فاقبل ان في الجزى ههنا للتنبيه على
ان له خطأ من بعض هذه المباحث او البحث عن امتناع الوجود وامكانه يرجع الى البحث عن
الجزئيات الحقيقية والبحث عن المعاني الثلاثة لا يخصه بل الجزى ايضا فاذا قلنا زيد خبرى فهناك
امر ثلاثة وانما قال ههنا لاننا ذكره في باب القضاء وذكره في قسمه القضية الى الشخصية والمسوبة
باستطراذى لتعلق الغرض به من حيث انه موضوع الشخصية لوقوعها كبرى الشكل الاول قوله لكنه
استدراك لدفع التوسيم الناشئ من نفى البحث عنه على سبيل العموم وقد نبه قدس سره فيما يمكن
بالتفصيل باعادة ههنا تذكير لما سبق قوله فمناط الكلية اى المحفوظ في الكلية والجزئية الوجود العقلي
ولا يلاحظ في ذلك الوجود الخارجى فيجوز ان يكون ما يصدق عليه الكلي ممكن الوجود وممتنع الوجود
وكون الامتناع والامكان ايضا مناط الوجود العقلي لا يضره فاقبل ان المراد ان الوجود العقلي
من ان تجرد العقل النظر الى مفهوم الكلي فلا يبردان امكان الكلي وامتناعه ايضا مناط الوجود العقلي
مما لا حاجة اليه قبالا واما ان يكون ممتنع الوجود اى لا يصدق عليه الكلي لان مفهومه ممتنع الوجود
في الخارج لكونه من العقولات الثانية فلذا زاد لفظ المفهوم في قوله فامر خارج عن مفهومه
ومن لم يتنبه قال الاظهر خارج عنه اذا الكلي هو المفهوم لا ماله مفهوم قال خارج عن مفهومه اى
ليس معتبرا معه لا بشرط الاشارة كما يدل عليه قوله لا يقتضيه نفس مفهوم الكلي وخض لمص
البيان بامتناع الوجود لانه اذا لم يكن امتناع الوجود مقتضى النفس مفهومه جاز ان يكون ممكن
الوجود فليعلم جواز جمع الاقسام قال احتمال عنده احتمال اسطى ايضا النفس الامر كما يشهد به الوجود ان
فلا يبردان الاحتمال عند العقل لعدم العلم بالضرورة لكونه نظريا فيكون في الواقع مقتضيا لاحدهما
قال يشترك الباري اى ما يشارك وانه نعم في صفاته فانه ممتنع الوجود في الخارج لما دل عليه
برهان توحيد الواجب وكذلك في الذهن او باحصل في الذهن لا يكون موصوفا بالصفات قوله
معيد بجانب الوجود الامكان العام من جانب الوجود ومعناه سلب ضرورة العدم فهو نعم الوجوب
دون الامتناع كما ان الامكان العام من جانب العدم معناه سلب ضرورة الوجود ولعم الامتناع

واما الذي يعيى الجميع فهو مطلق الامكان يعنى سلب الفروقة عن احد الطرفين للوجود والعدم كذا افادة
 المحقق التفتازانى قوله فلا يتجه آه لان المراد الامكان العام المقيد بجانب الوجود لا مطلقا فلا يندرج
 تحته الواجب لانه عبارة عن سلب الضرورة عن الطرفين والواجب ضرورى الوجود وقوله
 والحاصل اى حاصل هذا البحث وفي جبل الاقسام الاولية الموجودة والمعدوم تخرين للمصنفان
 اللاتين ان تقسيمه هكذا لان هذا التقسيم كلى باعتبار الوجود فى الخارج فالنظر اليه فى التقسيم اليه اولى من النظر
 الى احواله قوله وهو ايضا فثمان اثنان مع امكان غيره او مع امتناعه قوله وهو ايضا فثمان مثلاً
 الافراد غير ثمانية قوله فاختص اقسام الكلى الى اقسامه المحققة فى النفس الامروية مثلاً
 لكل قسم مثال فلا يرد ان الكلى المعدوم الممكن يجوز ان يكون مختصاً فى فرد مع امتناع غيره اولاد
 ان يكون متعدد الافراد المتناهية وغير المتناهية فانه مجسر واحتمال عقلى قوله وما وقع اه
 واما غير الاسلوب اعفاء بيان التماسى او عدم التماسى قوله من قال بقدم العالم وعدم
 التماسخ ايضا كارسطوطانه اذ كان نوع الانسان قدماً ويكون لكل بدن نفس يلزم ان يكون لنفس
 الناطقة المفارقة عن الابدان غير متناهية واما عندا فلا طون القابل بقدم العالم مع التماسخ فانه
 عنده متناهية فيبانه قدس سره قاصراً قال اذا قلنا الحيوان مثلاً كلى اشار بذلك الى ان
 فى المتن استدركا كما حيث قال اذا قلنا الحيوان بانه كلى وان صح ذلك باعتبار اللازم لازم
 فى قوله وقالت اخرا اسم لا وهم ربنا هو لا اصل لنا اى عنهم وليست داخله على المقول له كما
 قلت لزيد كذا وان دخول الباء فى مقول القول بكونه يعنى التكلم على ما فى القاموس عن ابن
 الانبارى انه كى يعنى التكلم قال فهناك امور ثلاثة اى ما يتعلق به عرضاً فلا يرد ان هناك امور
 اخرى كحيوان المقيد والعارض المقيد والحكم والنسبة بينها قال ومفهوم الكلى اى مفهوم الكلى
 الصادق على الحيوان صدق العارض على المعرض على بانه عليه قولهم اذا قلنا الحيوان كلى ويرشد
 اليه سمحى فى كلامه قدس سره بقوله والحاصل انه وقد المقوم من حيث هو هو ومن انه يعرض
 له الكلبة اى من حيث اشتركة بين الكلى العارض للانسان والكلى العارض للفرس الى غير ذلك
 على ما اختاره الشرح كلى طبعى والكلى العارض له كلى نطقى ففى قولنا الكلى كلى ايضا امور ثلاثة مفهوم الكلى
 من حيث هو هو والكلى العارض المحمول عليه بالجميع المركب منها وكذا فى قولنا الكلى خبث من وجوب
 جنس كجنس القريب نوع الى غير ذلك فتدبر فانه قد اشتمل الفرق بين هذه المفاهيم الثلاثة على
 من يدعى التفرد بجل المشكلات قال لو كان المفهوم من احدها اى احد العطين اعنى الحيوان

والكلّي ولذا انتمى الضمير وليس راجعا الى المفهومين حتى يلزم ان يكون المفهوم مفهوم على ما فهموا وضمير في قوله
 من تعقل احدهما راجع الى المفهومين اى المفهوم احدهما والمفهوم من الاخر ويرشد الى جميع ذلك قوله
 مفهوم آه ولا اعتبارا للتغاير بينهما من حيث نسبتها الى اللفظين فان لزوم من تعقل احدهما تعقل الاخر ولم يقل
 تعقل احدهما عين تعقل الاخر قال فالاولى اه تفرع على تصوير المفهومات الثلاث في مادة معينة
 يحكم كل معنى المفهوم الذى يصدق عليه مفهوم الكل لىنى كليا طبيعيا ومفهوم الكل العارض
 له لىنى كليا منطيقيا والجموع المركب من المعروض والعارض كليا عقليا محصل لكل واحد منهما حتى
 محصلا ممتازا عن الاخر وان دفع الوهم العارض لبعض الناظرين من ان الفرق بين مفهوم الحيوان
 ومفهوم الكل لا يفيد ما هو المظهر اعنى تحصيل مفهوم الكل لطبعي الصادق على الحيوان من غير قول
 جواز تعقل احدهما اى واحد كان فيقول الى معنى كل واحد قوله ظهر التغاير بين كل واحد
 منهما آه فلا يرد ان التقريب عنه تام لان الدعى التغاير بين المفهومات الثلاث والدليل
 يفيد التغاير بين اثنين منها قوله والخاص حاصل تصوير للمعروض والعارض والذى لا يرد
 الثلاثة الخارجية حتى تتضح تغاير المفهومات حق الايضاح فان الاشتباه بها لاجل كونها عوارض
 ذنبية قوله حاله اعتبار بتمام حاله ليس لهما وجود الا بالا اعتبار والانتزاع قوله كنسبة اليها
 اه في ان كلا منهما قائم بوصفه مختص به اختصاص الناعت بالنعوت الا ان احدهما من حيث
 الوجود والذنبى والاخر من حيث الوجود الخارجى قوله وعارض هو مفهوم كل فيه اشارة الى
 ان الكل المنطقي هو مفهوم الكل من حيث صدقه على شئ صدق العارض على المعروض قوله فلا
 فرق اذن آه اى اذا كان الحيوان من حيث هو كليا طبيعيا وجنسا طبيعيا ايضا كان مفهومه الطبيعي
 من حيث هو فيلزم صدق الفرق بينهما من حيث المفهوم بخلاف ما اذا اعتبر بشرط عرض الكلية
 والجنسية فما قيل كون الحيوان فردا لا يلزم اتحادها بل بينهما فرق العموم والخصوص وهم
 قوله فالصواب ان مفهوم آه هذا ذكره الم في شرح المطلق قال انه متدحرج في الشفاء وقال
 المحقق التضاير اتي وهذا مصرح به في كلام المتقدمين والمتأخرين الا ان بعضهم صرحوا بالقيود بعضهم
 تركوه وقال معنى قولهم الحيوان من حيث هو كل طبيعي انه مع قطع النظر عن عوارض سوى الكلية
 وكذا الحال في الجنس الطبيعي وغيرهما ومعنى قولهم الكل لطبعي موجودة في الخارج ان الطبيعية اى
 يعرض له بالاشتراك في تعقل موجودة في الخارج لا انها مع القاصها بالكلية موجودة فيه لكن كلام
 المحقق الطوسي في شرح الاشارات هرب فيما هو المشهور حيث قال معنى التى لا تقع مفهوماتها عن

وقد عرفت ان الشك في قوله قد لا يخلو من حيث هو لا من حيث انها واحدة او كثيرة فالكيفية او جزئية او موجودة او معدومة
الى قوله فانها من حيث هي كذلك ليسى طبائع اى طبائع اعيان الموجودات وحقايقها وهى التى ليسى بكل
الطبيعى اه قوله او صالحة اه كلمة او الجزى اعني انت مخبر في اعتبار اخلا القيد من لتحصيل الفرق بين مفهوم
الكل الطبيعى ومفهوم الجنس الطبيعى وليسست للترويدا والتعميم لانه طبيعى من الطبائع اى حقيقة من حقائق
اعيان الموجودات فى الجملة ووجه التسمية لا يجب طرادها لقوله اعني ياخذها فليس معنى انفسه ان حيث عن مفهوم
الكل نفسه حتى يكون المسئلة طبيعى بل معناه انه حيث عنه من غير ان تنبيه الى مادة من المواد قوله لا يراد
بالمبدأ المشتق منه لا العلة بان يراد ان الانصاف بالكيفية علمة لكل على لان الكلام فى مفهوم الكل لا فى
الحمل والانصاف قوله فان نسبة الكيفية اه لما كان فى كون الكيفية مشتقا منه والكل مشتقا خفارا لانه
بانها بمنزلة المشتق منه والمشتق لكونها بمعنى المصدر واسم الفاعل قال لعدم تحققة اى هذا المفهوم
الا فى العقل لان التركيب من العارض والمعرض عقلي صرف سواء قلنا بوجود ما يصدق عليه فى الخارج
الكون المعرض والعارض موجودين فى الخارج كالابيض او قلنا بعدمه لعدم كون العارض موجودا
قال ولا المفهوم الكل بهذا بيان زائد على ما يستفاد من المتن فان لفظ مثلافية متعلق بالحيوان فقط
لا مجموع الحيوان كل لان الفصل متعقد فى مباحث الكل ولذا قدم لفظ مثلا على انه كل قوله اى قد يكون
موجودا فيه هو ان كان ذاتيا لما تحته وما تحته موجودا فيه قال والكل الطبيعى موجود فى الخارج اى حقيقة
لا يجوز بمعنى ان فرد موجود فيه على ما ذهب اليه المتأخرون كالشمس ومن تبعه قال لان هذا الحيوان
اى الحيوان الجزى لمحموس مع قطع النظر عن كونه عبارة عن الحيوان المعرض للشخص او عن مجموعها
قال والحيوان جبر ومنه لانا نعلم بالضرورة ان اطلاق الحيوان على اشخاصه ليس كاطلاق لفظ اعيان
على معانيه وكاطلاق الابيض على الجسم حيث يحتاج الى ملاحظة امر خارج عنه بل تجزم بان مفهومه به لشي
بالجزء الا ما يتقوم به لشي ولا يمكن تحصيل ماهيته بدون كالمثلث فانه لا يتقوم ولا يتحصل بدون الخط والسطح
مع قطع النظر عن وجوده وعدمه ولا شك ان ما يتقوم به الموجود يجب ان يكون موجودا وخطا صفة انه
لا شك لبعض الاشخاص بشارك بعضا آخر بدون بعض فى امر مع قطع النظر عن الوجود وما يتبعه
من العوارض فذلك لامر المشترك يتقوم به تلك الاشخاص فى حد ذاتها ولا بد من وجوده اينما وجدت
والا لم يكن متقوم به فانه قد اعترض التى تلقية القول بالقبول وهو انه ان اريد انه جزى له فى الجملة بل
هو اول المسئلة وان اريد انه جزى له فى الزمن فلا نسلم ان الجزء الذى هو للموجود الخارج يجب ان يكون
موجودا فى الخارج وذلك لان الجزء مما يتقوم به لشي ولا يتعلق له بالخارج والذهن بل يتقوم به الماهية

مع قطع النظر عن الوجود والعدم نعم انه ينقسم الى خارجي اي غير محمول عليه فثبتي اي محمول عليه بحسب اختلاف
اعتباره بشرط الاشئ ولا بشرط اشئ على ما حقق في موضعه ولو كان بينهما اختلاف بالذات لزم ان يكون
اشئ واحداهتيان او يكون اطلاق المبرز على احدهما مجرد اصطلاح كما قال المتأخرون من ان الاشئ
هويات بسيطة في الخارج فينزع العقل منها بحسب تنبيه المشاركات المبانيات امور اكلية الا ان ينزع
من ذواتها لشيء جزوا ذاتها وما ينزع منه بلا حطة امر خارج عنه لشيء عرضيا كالوجود فانه ينزع بطلان
ثرتب لا آثار المطلوبة من الشئ ويشهد على وجوده ما انفقوا عليه من ان الماهية اذا لم يكن تشخصها نفسها
لا بد له من علته انقسم فينصرف عما في فرد ولا لعل بمواد واعراض كييف بها فان الاحتياج في الارتقاء
بالتشخص الى العلة يقتضي ان يكون الانصاف خارجا فهو يقتضي وجود الجوهر في الخارج ولا اعتبار في
هذا المطلب الا ما قالوا من انه لو كان موجودا لكان يوجد في فرد فيلزم قيام وجود واحد به من واما بوجوده
مغايرة فلا يصح حل وان كان موجودا في الخارج فهو تشخص بالبدئية وهذا هو الذي قادهم الى الحكم بانتماع
وجوده وقد اجيب عن الاول بما لا تحيل المقام ايراده وتحقيقه والثاني حكم في كيف لا والتفتيش المذكور
سياق الى وجود الامر المشترك والى ما ذكرنا من التحقيق اشار الشيخ الرئيس في الاشارات بقوله تنبيه بطلب
على ادغام الناس ان الموجود هو المحسوس وان بالانثاء المحسوس لوجهه بفض وجوده محال قوله خارج
عن الصناعة لانها باقية عماله دخل في الابطال قال من حيث هو موجوداى مع قطع النظر عن
خصوصية زائدة على كونه موجودا قوله يريدها يعنى ان المشار اليه بقوله هذا مجموع ما فهم من الكلام
السابق من جزوع عن الصناعة وكونه وظيفة الحكم الالهية قال واما الكليات لا يخفى ان مفهوم الكلي
قد مشترك بين المفردات الثلاث عارض لها كما يدل عليها اشتغالها بما قيل ان تنبيه من قبيل تنبيه
اللفظ المشترك وهم قال النسب بين العيين اذ هذا النسب من مقولة الاضافة وحقيقتها النسبة
المشتركة اى نسبة تعقل بالقياس الى نسبة اخرى معقولة بالقياس الى الاولى فاذا اعتبرت من
حيث انها رابطته بين الطرفين من غير اعتبار لوجهها باحداهما وتخصيلها به ليقال النسبة بين الشئين
وكذا به هذا الاعتبار واحدة اما بالنوع فغير عنها بلفظ واحد كالاخوة والجار والقساوى والتباين
واما بالجنس فغير عنها بمجموع اللفظين كالألوة والنهوة والقرب البعد العموم والخصوص على كلا التقديرين
فوجب لخصات كل من الطرفين فردا منها موافق لآخره ومختلف فالنسب بين الكليين الواحد بالانواع
كالقساوى والتباين او بالجنس كالعموم والخصوص مطلقا ومن جهة رابع وباعتبار قيامها بالطرفين
ثانيتها فافهم ولا تنزع الى قول من قال العموم والخصوص المطلق نسبتان عددان واحدة لعدم الانفكاك

احد بهما عن الآخر فانه وهم لا طراده في جميع الاضافات فيجوز ان بعد الابوة والبنوة نسبة واحدة بما حركنا
 اندفع ما قيل ان العموم والخصوص اما صفة لمجموع الطرفين فينتهي ان يصح اطلاق اسم العام والخاص على
 المجموع واما صفة لاحد الطرفين فينتهي ان يطلق عليه اسم العام والخاص يقال اذا نسب ظرف الحكم لاجد الاخر
 اعني الصدق وعدم الصدق لانفسها فلا بد وان اتصافا بكليتين بالنسب ثابت سواء نسب كل
 الى كلي الاخر او لا قوله بان الاشئ والامكن واما اذا كان احدهما من الكليات المفترضة نحو الاشئ
 او الانسان فهما اطلاقان في المتباينين وبين نقيضيهما اعني اشئ والا انسان عموم وخصوص من وجه يصدق
 الشئ بدونه الانسان والا انسان بدونه في الاشئ واجتماعهما في الفرس قس على ذلك الاشئ والبارك
 فلهذا خص مادة النقص بكليتين المفترضتين قوله واجيب اه قال المحقق التقناز في الايقال المعينة في مفهوم
 النسب الصدق في نفس بحسب امكان الفرض والتقدير والنقصان لكونهما كليتين يمكن للعقل ان
 يفرض كلاهما صادق على كل ما يصدق عليه الاخر فيكونان متساويين لانا نقول لو لم يكن المعنى في مفهوم
 النسب لصدق في نفس الامر لم يضيبط لانه يمكن للعقل ان يفرض صدق احد المتباينين على الآخر
 وصدق احد المتساويين على غير الآخر وصدق العام على غير افراد الخاص وان كان ذلك المفروض
 محال بل الجواب ان النقيضين لكونهما كليتين لا بد لهما من صورة حاصلة في العقل وهي لاشئ بالذات
 وشئ من حيث انه صورة حاصلة في العقل ويصدق عليه الامر ان حتى ان الامكن المتصور صادق على
 شئ في الذهن ولا تناقض لتغاير حتمي الايجاب والسلب الصدق ههنا لا يكون كما في القضاء على شئ
 في الموضوع نفس المفهوم اشئ وحاصلة ادخلها في المتباينين لكن انما يتم لو فرض التساوي يصدق كل
 منهما على الآخر واما على ما فرض من صدق كل منهما على كل ما يصدق عليه الاخر فلا كما لا يخفى على ان قوله وهي
 لاشئ بالذات ممنوع لان مفهوم الاشئ ما فرض صدقه عليه فتدبر قوله والتي يمكن صدقها كمنته
 او للتيسر لا للتدبير والتعميم قوله تخصيص الدعوى لم يرض بارجاع النفي في قوله لم يصدق على شئ
 واجدا الى قيد الوحدة مع بقا الصدق واخر اجما عن تغريب المتباينتين لانه يخل بانحصار النسب
 في الاربعة قوله بل في الكليات اه اسي بل غرضهم اصالة في الكلمات الموجودة وفيها في الامور والاصا
 على شئ لان المنطق الوجودي للملكية الباشئة عن احوال الاعيان الخارجية على وجه كل موضوعات
 مسايها ومحمولاتها اذ انيات الاعيان فهي كليات موجودة اذ عوارض صادق عليها في نفس الامر
 كالا امور العامة وليس شيئا منها فلا غرض للمنطق في البحث عن احواله فقول اصالة وبتما متعلق
 بالغرض ومن لم يفهم وقع في حيص بيض قوله ولا يمكن آه ليني لو امكن اوراجع ليهم كما عم تغريب الكلي

داد و زجت فيه وان لم يتعلق غرض بها قوله مع رعاية تلك الاحكام اى الاحكام الآتية لتقيضين قوله
 في زمان واحد تفسير للعيب لدفع ان يحل على مجرد الاجتناع في الصدق قوله فان الناسيم والمستيقظ متساويان
 في الصراح الاستيقاظ بيد ارشاد ان از خواب فاقبل بجوزان يتولد على الاستيقاظ ولا بصيرة
 قايما بل موت مع عدم الاتصاف فالنوم فلا يصدق كل مستيقظ ناسيم وهم منشأ عدم الاطلاق
 على معنى الاستيقاظ قوله اما هو بين الناسيم في الجملة اى في وقت ما قوله وقس على ذلك اه فلا بد
 ان يصدق العام على جميع افراد الخاص بالاطلاق العام وح لا يكون تحقق العام لنفسه لازما لخاص بل
 صدقه بالاطلاق لازم لتحقيقه ولا يكون نفى العام مستلزما لنفى الخاص بل نفى صدقه واعلم ان المراد
 بقوله لم في تعريف النساء بين ان يصدق كل منهما على كل ما يصدق عليه الاخران لا يخرج ما يصدق
 عليه احدهما عن الاخر كما في قوله العلة التامة جميع ما يتوقف عليه الشيء سواء كان بقده ما يصدق عليه
 او لا فيدخل فيه الكلية ان المصغر ان في فرد واحد كواجب بالذات والقديم وكذا الحال في لعموم فيدل
 في العام والخاص الواجب بالذات والقديم بالزمان قال اعم مطلقا اى عموما مطلقا غير مقيد بوجه
 دون وجهه قال ومرجع التباين اه مصدر مسمى وليس بمعنى ما يرجع اليه اى ما يجب ان يتحقق حتى
 يتحقق التباين على ما هو كونه مستعلا بالى واقدم كونه ما يتحقق عليه فاعلية التباين ثم رجوع التباين
 في كليتين الى سالبين كليتين لا يرضى ان لا يتحقق التباين لاهما فلا ينافي ذلك ما سيجي عن تحقق التباين
 بين الجزئين وبين الجزئ الكلي الغير الصادق عليه كما تكرر بسا اثباتا عن المفوضين الذين لم يصدق شيء
 منهما او واحد منهما فقط على امر مع عدم التباين بينهما لان الصدق على امر معتبر النسب كما قال
 الى سالبين كليتين بحيثين لا الى فردين من الطرفين متعلقين بالنسب البتين معناه حاكمتين من سلب
 الطرفين الى كل واحد من الاخر على حذف المضاف وكذا قوله من احد الطرفين اى ايجاب احد الطرفين
 وقوله من الاخر اى من سلب الاخر واما ما قيل من ان قوله من الطرفين بمعنى الناشئين من الطرفين
 لان منشأ القضية الموضوع والقضية لبيانها فكلت كما ان تعبيره بالمركبين من الطرفين غير حاز في
 قوله من احد الطرفين قال الى موجبتين كليتين اى مطلقتين عامتين كما عرفت في الناسيم والمستيقظ
 قوله على معنى اه لا على معنى ان كل كليتين تحقق النسب الاربع بينهما قوله فلا يوجد فيها الاقسامان
 اه على ان الجزئ الحقيقي مفعول على واحد كما اختاره انما على تحقيقه قدس سره فلا متعلق عملة لا تحقق
 شيء من النسب الاربع في الموجبتين قوله فلو قال المفوضان اه لتبريقه قدس سره هذا التوهم على
 وجود النسب الاربع بين كليتين يدل على ان منشأ التوهم خصوص هذا التقسيم بناء على ان بعض ما تحت

كذلك فلا يرد ان هذا التعميم ضيقه لان تقسيم الشيء لا يكون بجزائه في كل ما تحته وليس اكثر مما كل لاسناد لو جبر مثلا
 قوله كان التقسيم لثوابه كون بحيث عن الكل المقصود بالذات لا يقتضي التخصيص لان الاصل في القواعد
 العموم قوله باء في التفات اى بعد العلم بحقيقة الاقسام الاربعه بعلم النسبة بينهما باء في الالتفات
 قوله على ان المقسم اه يعنى لو لم يعلم ما ذاهما فلا ضار قوله قلت اه خلاصته مع تصادقهما على تقدير
 المشار اليه ومنع كونها جزئيين على تقدير وحدته والنظم ان ذكر الشق الاول لمجرد الاستظهار اذ لا
 يذهب لوجه الى تصادقهما على تقدير التعدد قوله وبذلك اه اى بسبب مقارنته باوصاف
 متعدد ولا مدخل لما في تشخصه قوله لم يتعد الجزئى تعدد حقيقيا اى كانيا في نفس الامر قوله بل
 هناك تعدد بمجرد الفرض والاعتبار كما ان مقارنته زيدا بزمته متعددة لا بوجوب تعدده تعدد حقيقيا
 بل فرضيا قوله كما هو المتبادر من العبارة اى من صيغة التثنية فانه يستفاد منه التعدد في نفس الامر
 لا بمجرد الفرض قوله ولو تعد جزئى اه اى لو تعد جزئى واحد بمجرد مقارنته الاعتبار التي لا مدخل
 لما في تشخصه جزئيات متعددة بحسب نفس الامر لزم ان يكون الجزئى مقولا على كثيرين لانه مقارن
 بالادوات المتعددة الموجبة لتكثره في نفس الامر فوجزئيات متعددة لا يصدق كل واحد منهما على ما عد
 فاندفع ما خال لحقق الدواني ان لزوم كون الجزئيات كلية مما لان الكلية يجوز صدقه على ذوات متكثرة
 لا صدقه مع مفهومات اخرى على ذات واحدة والحقق هناك هو الثاني دون الاول وكذا ما قيل انهم
 قالوا ان الحد الثام مغاير للحد وبالا اعتبار مع انهم اعتبر التساوي بينهما فعلم انهم لا يشترطون في التساو
 كون الطرفين متغايرة بالذات لان الكلام في ان تعدد الاعتبار لا بوجوب التعدد فيما اعتبرت فيه
 لان تعدد الاعتبار لا يعتد به في الحد مع الحد واعتبر التغاير بالاجمال بتفصيل حيث جعل احدهما
 موصلا الى الآخر ولم يعتد بذلك التغاير موجبا للتعدد والماهية كما في نحن فيه فتدبر قال بن معينين اس
 بين تفسير لكليتين وذاتهما اى كونها صادقين على ما تحته من غير اعتبار عروص وصفت كونهما تقيضين
 لمفهومين اخر من سواهما كانا وجوديين كالانسان والفرس والعدين كالانسان والافرس ولذا
 اعترض السيد قدس سره فيما سبق على تعريف المتباينين بالاكثر واللا موجود قال في بيان التباين
 بين التقيضين اى في بيان النسب المتصادق والتفارق بين كليتين من حيث عروض هذا الوصف اعنى
 كونهما تقيضين لمفهومين اخرين باعتبار عرض تلك النسب لا بلعلا باعتبار ذاتهما فالبحوث هو مثلا النسبة
 بين الانسان والاناطق من حيث كونهما تقيضين لامر من متساويين لامن حيث كونهما تقيضين لمفهوم
 الانسان والناطق والنسبة بين كليتين بهذا الاعتبار قد يختلف فان الامر بين اللذين بينهما عموم من وجه

ممكنة باعتبارهما في نفسها يكون النسبة بينهما باعتبار كونهما نقيضين التباين الجزئي وتدبر فانه مما خفى
 على من ندعى فهم الدقائق **قال** والالكذب اى وان لم يصدق كل واحد منهما على كل ما يصدق
 عليه الاخر لا يبقى ما صدق احد على بعض ما يصدق عليه الاخر لان رفع الايجاب لكل يستلزم اسلب
 الجزئي فكلية على صلة الصدق الذي يتضمنه الكذب فانه عبارة عن عدم الصدق باس تفسير
 فيه الصدق من الحبل والتحقيق مطابقة الواقع **قال** والالكذب النقيضان اى ان لم يصدق شئ منهما
 على ذلك البعض وهو محال لانه ارتفاع نقيضين **قال** مثلاً يجب اه فقله كل لا انسان لا ناطق
 وكل لا ناطق لا انسان مثال لقوله اى يصدق كل واحد من نقيضى المتساويين على كل ما يصدق عليه
 نقيض الاخر وقوله والا كان بعض الا انسان ليس بل ناطق مثال لقوله والالكذب احداً نقيضين
 على بعض ما يصدق عليه الاخر اى وان لا يصدق الكليتان يصدق نقيض احدهما فكان بعض
 الا انسان ليس بل ناطق مثلاً فمذكور بطريق التمثيل ولا حاجة الى تقديره او بعض الا ناطق ليس بل انسان
 وقوله فيكون بعض الا انسان ناطق مثال لقوله فيصدق عين احد المتساويين على بعض ما يصدق عليه
 نقيض الاخر وليس مثلاً لقوله ما يكذب عليه بعد النقيضين يصدق عليه عينه على ما فهم لانه حكم كل شئ بالصدق
 يقتضى المتساويين وغير ما فهم من لقوله والارتفاع النقيضان او رد ليلد بقوله فيصدق احد المتساويين
 على بعض ما يصدق عليه نقيض الاخر فهو المحتاج الى المثال وقوله لبعض الناطق لا انسان عكس
 لقوله فبعض الا انسان ناطق ومثال لقوله فيلزم صدق احد المتساويين بدون الاخر ان لا يصدق
 عليه الاخر بل خلفه لنقيضه وهو غير لازم من قوله فيكون بعض الا انسان ناطق فاندفع ما قبل ان
 قوله فبعض الناطق لا انسان مستدرك لا يحتاج اليه في محاذاة ما ذكره سابقاً من التمثيل قوله
 او رد عليه اه لا يخفى ان الاجراء على المثال تعدد الاستدلال على المدعى لا معنى له الا انه اورد ههنا
 لوضوح وروده منه فهو في الحقيقة راجع الى قوله فيصدق عين احد المتساويين على بعض ما يصدق
 عليه نقيض الاخر ثم ان هذه المقدمة الضميمة لقوله لكن ما يكذب عليه احد النقيضين يصدق عليه
 عين الاخر فالمنع عليها راجع الى منع قوله والالكذب النقيضان ولذا اعترض اخربان هذا المنع مكابرة
 لان ارتفاع نقيضين محال بالبديهية واجاربان نقيضين بمعنى العدول برفعان نقيضين بمعنى اسلب
 وقد اشبهه على المستدل احدهما بالآخر كذا ينبغي ان يفهم هذا الكلام لا كما قيل ان كلام المستدل ظاهر
 في دعوى استلزام السالبة المعدولة للموجبة المصلية فادرد عليه يحتج الاستلزام فانه لا
 اشارة في كلام المستدل الى ذلك قوله ان السالبة المعدولة للموجبة القضية السالبة التي

يكون سلب جزا من محموله اعم من القضية الموجبة التي لا يكون السلب جزا منها محمولا قولهم ان الايجاب
 يستلزم اه اى صدق الايجاب يستلزم وجود المحكوم عليه في طرف الايجاب ان حارجا خارجا وان
 ذهنا فذهنا قولهم ان ثبوت مفهوم وجودى اى موجود فى نفسه او معدوم او لا يكون السلب
 جزا من مفهومه او يكون جزا منه يستلزم وجود ذلك الشئ المثبت له في طرف ذلك الثبوت
 لاقتناع انصاف المعدوم بصفته قولهم انجبة المنع المذكور وهو انه يجوز ان يصدق الاول لعدم
 موضوعها فلا يصدق الثانية لانه يقتضى وجود الموضوع قولهم فان قلت آه اثبات المقدمة المنوعة
 يعنى استدلال قولنا بعض الاشئ ليس بلاممكن لقولنا بعض الاشئ ممكن وليس ابتداء استدلال
 على ان يقتضى المتساويين متساويان على ما ذهبهم قولهم متناقضان اذا اعتبر في نفسها اى اذا اعتبر
 مفهوم في نفسه وادخل على السلب حصل هناك مفهومان متناقضان يعنى انها متباعدان غاية
 التباعد ليس بينهما واسطة ويسمى هذا النقص بمعنى العدول قولهم واما اذا اعتبر صدقا اى صدق ذنك
 المفهومين المعبرين في نفسها قولهم لان نقیض آه بناء على ان نقیض كل شئ دفعه قولهم ولا شك اه يعنى
 فيما نحن فيه من قولنا ونقيض المتساويين متساويان اعتبر صدق المفهومين سواء كانا وجوديين
 او معدومين على شئ بناء على ان رجوع المساواة الى الموجبتين الكليتين وكذا في ما ذكر في اثباته
 لانه قضاياء المعبرين في اطراف القضايا اى في جانب الموضوع والمحمول صدق مفهوم الموضوع ومفهوم
 المحمول على ذات واحدة فاذا وجد نقیض بشئ منهما كان سلب صدقه على شئ لا ما هو لنقيضه ففي
 نفسه قولهم فوضعت احدهما مقام الاخر حيث قلت ان اللا يمكن نقیض الممكن واذا لم يصدق
 الا يمكن يصدق الممكن والار تقع النقيضان فانها نقيضان باعتبارهما في نفسها وقد اعتبرتهما
 نقیضين باعتبار الصدق قولهم والمخلص اى الاخلاص والواجب الخلاص عن الاشكال المذكور
 قولهم باعتبار الصدق اى صدق المتساويين على شئ بناء على رجوع المساواة الى الكليتين الموجبتين
 فيكون نقیضاهما سلبيين اى سلب صدق المتساويين على شئ لاسيما في نفسها قولهم فيحصل
 قضيتان موجبتان سالبتا الطرفين اى حكم فيهما بايجاب سلب المحمول لما سلب عنه الموضوع
 قولهم والموجبة السالبة الطرفين بناء على ان ما نحن فيه كذلك والقضيتان الموجبة السالبة
 المحمول لا يقتضى وجود الموضوع لان الايجاب اعتبارى صرف اعتبار العقل ان سلب شئ
 عن شئ ايجاب لذلك وسلب له وصورة كذلك ولا ايجاب في الحقيقة بخلاف المعدولة فان
 الانصاف به حقيقى وان كان الصيغة سلبيا واذا تمهدنا ثلثين المقدتين فيقول لو كذبنا احد

هذين نقضتين لكنهما اما لعدم الموضوع وبما نظر لعدم استدعائهما وجوده اما بصدق نقض المحمول عليه
 فبصدق عين احد المتساويين مع نقض الاخر مثلا اذ الكذب كل بالنسبة بالناس ليس بناطق كان كونه
 يصدق نقض ناطق على بالنسبة بالناس ويصدق الناطق عليه قوله فتم البرهان بلا اشتباه لا استلزام
 الموجبة السالبة المحمول للموجبة المحصلة لوجود الموضوع قوله وهذا الفن آله اه يعني
 ان المنطق انما دون للاجل ان لا يعرض الغلط في الحكمة ولا قضيه حكمية لمن المسائل ولا من المبادئ
 المقصد لقيته اطرافها من نقا ايض الامور الشاملة فلا حاجة الى معرفتها فلا باس في اخراجها عن القواعد
 المنطقية قوله كما مر بقوله واعترض عليه بان الاشياء والا يمكن بالامكان العام قوله الى غير
 ذلك من كون الموجبة الكلية تنكسه كنفسها فيعكس النقض ومن كون نقض المتباينين متباينين متباينين
 جزئيا فان بين المعدوم في الخارج بين الممكن العام بمعنى سلب الضرورة عن احد الطرفين مطلقا عموم
 وخصوص مطلقا يصدق الممكن العام على الواجب فيكون المعدوم والا يمكن العام مباينة كلية لما
 من ان بين عين الخاص نقض العام تباين كلي فيكون بين نقضها اعني الالامعدوم والا يمكن العام
 تباين جزئي مع تحقيق عموم المطلق بينهما يصدق الممكن العام بدون الالامعدوم في المنتهى وشمولية جميع
 افراده والالامعدوم لانه ما واجب وممكن خاص وهذا اشكال لا يمكن لنقض عنه الا بالنقض في قوله
 يوجب تكلفات بعيدة ذكره الشرح المطالع اذ بين وجب عدم تامينها وان شئت فارجح اليه
 وفيه اشارة الى ان ما ذكره اولا ايض تكلف بعيد لان القضية السالبة المحمول اخرعه المتأخرون
 مع ان مباحث هذه السبب مذكور في كلام المتقدمين والقول بعدم استدعائه وجود الموضوع
 مما نوقش فيه بان حكم العقل بان الايجاب يسد عن وجود الموضوع لا لفرق بين الايجاب واليجاب
 باخراج الموجبة السالبة المحمول تخصيص في الاحكام العقلية قوله كما اشترنا اليه بقوله وفي كون
 نقض الاخص اعم من نقض الاعم كما لا يخفى على ذي فطره سليم عقل مستقيم قوله لمخصص بمر بان نقول
 نقض الاعم والاخص باعتبار الصدق لكون مرجعها الى قضيتين ما ذا لم يصدق كل بالنسبة الممكن
 ليس بالناس فكذبه ليس باعتبار عدم الموضوع لعدم استدعائه ذلك بل باعتبار صدق
 نقض المحمول فيصدق بعض بالنسبة يمكن عام انسان فيلزم صدق الخاص بدون العام او يخص
 البحث بما اذا لم يكن العام من نقا ايض الامور الشاملة فنقيضا العام والخاص يصدقان على شئ
 خارجي او ذهني فيلزم الموجبة المعدولة والمحصلة قال ونقض الاعم مطلقا آه مطلق التالي
 يتعلق باخص الاول ولا حاجة الى تقييد الاخص الثاني لان لونه مطلقا فتم منه تقييد الاعم مطلقا

قال ان يصديق نقیض الاخص اه بيان الحق العام لطلیق بينهما فامعنی كل فرد يصديق عليه كل نقیض
الاعم يصديق عليه كل نقیض الاخص وكونه عكس ولا غبار على هذا ان تردد بعض الساطرين قال
فلانه لم يصديق نقیض الاخص لشيء اسی لو لم يصديق نقیض الاخص على كل ما يصديق عليه نقیض الاعم
فصديق على ذلك الاخص عليه عین خص على ما فهم قوله ووقعه امر من اعتبنا القضية موجبة سالبتة المحمول
او ان تخصیصا باعدا القضاء التي موضوعها الامور الشاملة قوله فكيف يستدل على التثبت على اثبات ما ادعاه
كمستدل عليه الجواب فيه شارة الى ان ما ذكره التمسك ليس تفسيره الا في المتن فانه بطريقه على ذكره كما ان الظهور
وهو انه اذا صدق العام على كل ما صدق عليه نقیض الخاص لم يبق العام فرد سوى الخاص فذلك يستلزم صدق
الخاص على كل افراد العام باحررنا اندفع ما قيل ان المقصود انه كيف يمكن تفسير كلام المصممه في الاستدلال
بما لا يرخص به فالجواب بان التمسك نظر الى الواقع لا ينفع في دفعه قوله بل لم يتبين بعد اسی بعد هذا المبحث حتى يكون
حواله على ذلك بل انما يعین فيما بعد عكس النقیض على طريقه المتأخرين قوله نظر الى الواقع وان لم يكن مضاهيا
للمصممه قوله ولم كيف اه اسی لم كيف في اثبات الجوز التالي اعني ليس ما تصديق عليه نقیض الاخص
يصديق عليه نقیض الاعم بعكس النقیض اسی برود عليه ما ذكر بل استدلال باصح التمسك به عند المصممه ايضا اعني
قوله او نقول وايضا قوله او نقول آه وما قيل ان للمصممه عن احدهما قوله ليس كل نقیض الاخص نقیض الاعم والتالي
هو مستلزم يصديق الاخص على كل الاعم والذي يميزه التمسك به او بعكس نقیض هو التالي وما يصح التمسك عند المصممه
هو استدلال على الاول فيلزم الاكتفاء فليس شي ان معنى قوله التمسك بعكس النقیض ان مدلوله لانه لازم بتوسط
عكس نقیض اذا ما مغايرة بينهما يدل على ذلك قوله فليس كل الانسان لا حيوان اه حيث انكفي على عكس النقیض
قوله فترتيب الطبع لان المحمول في القضية الموجبة الكلية مامسا للموضوع او اعم منه ولا شك في انتفاء كل منهما
مستلزم انتفاء الموضوع واما نزاع المتأخرين فانما هو في عمومته وجزائیه في شئ كل ممكن شي فانه لا يصديق كل لاشي
لا يمكن بعدد وجود الموضوع الذي يستدعيه الموجبة قوله حيز الدليل اسی صغرى القياس وكبراه مطلوبة اسی كلما كان
كذلك كان بعض الاخص اعم من نقیض الاعم قوله فهو حقيقة اسی اذا كان الصغرى تعريفا للمدعى فهو حقيقة استدلال
بثبوت الحد على الحد وفلا صدارة قوله بعده اسی قوله اما الاول له واما الثاني اه قوله ان المقصود
اه اسی ليس المقصود اثبات الحد للحد ولانه انما يصح لو كان الحد ومعناه غير الحد وفيما نحن فيه قد علم
الحدود بهذا الحد بل المقصود تفصيل المدعى الى جزئين ليستدل على كل واحد منهما على الفرواده اولاد دليل ثبت
المدعى بتمامه قوله ويقال اه اسی يصديق في عطفت تفسيره لقوله يجعل اسی المدعى يجعله تفسيره
له ان نورد بعده بحرف التفسير ليستفاد منه التفصيل لا ان يكون الغرض منه التفسير للاعم لتعديله

قوله في الكلام تسامح اى تساهل في اللفاظ حيث اورد لام التعليل مقام حرف التفسير قوله
 بعمل التفسير اى ما هيته تفسير في الحقيقة بمنزلة جزاء الدليل بحسب الصورة باوخال لام التعليل
 عليه فعنى قول الشافعي وهو مصادرة على المظلم انه مصادرة صورة ولما ذكره قدس سره ظهر كونه
 تسامحا حقيقة ولا حاجة الى ان القول الشافعي بالتسامح تسامح لانه خطأ او لا الى ما قيل ان التسامح
 المأخوذ ربه يقتضى الى الفساد كما يقتضى الى الفساد كما يقتضى الى قوت الاو في فانه خلاف المتعارف
 بينهم قال مصادرة على المظلم في الصراح مصادرة خون كسى را مال او خريدن وفي القاموس
 صادرة على كذا كالبترية والمناسبة ظاهرة قوله حاصله اه لما كان في كلام الشافعي اظنا بدين
 حاصله ودفع به ما قيل ان التباين الجزئي ايضا ثبت المدعى لانه يقال بدون التباين الكلي ولا يعقل
 في مورد العموم من وجه لان ذلك انما هو في لفظ التباين الجزئي مقصود ان انه لو اطلق التباين الجزئي
 لاحتمال ان يكون ذلك مانيا في احد نوعيه عني التباين الجزئي الجاسع للعموم من وجه فلا يثبت
 نفى العموم بينهما قال اذ لم يتصادق ان اى ان لم يحل كل واحد منهما على الاخر باعتبار بعض الافراد
 كون مرجعه الى سالتين جزئيتين فما قيل انه يدخل فيه لعموم المطلق فلا يصح قوله فان لم يتصادقا
 آه وهم لانه انما يلزم ذلك اذا كان معنى لم يتصادقا لم يثبتنا في بعض الامور قال فان قلت
 اه معارضة متساوية توهم كون المدعى سالية كلية كما هو المتبادر من وقوع التكرار في سياق
 النفي وعدم المعلومية بادة من المواد قال المراد انه ليس يلزم آه بقرينة ان جميع القضايا التي ثبتت
 النسبة فيها ضرورية مع ان الشيخ قال ان قضايا العلوم كلييات اكثر باخر ورية ولذا قدم هذا الجواب
 قال لا فائدة للعموم بناء على ان المهمات العلوم كلييات قوله فيكون سالتين جزئية وليست
 من البسائل اذ المقص منها دفع توهم بينهما بناء على ان اكثر الصور كذلك على ان ما ذكره عام
 مخصوص البعض قوله كان حاصله آه لئلا يكون التعرض للبهيم مع تحقق خصوصية احد الفردين ابهاما
 في بيان النسبة قوله ولا يعنى بالبيان بالجزئية الا هذا القدر سيجي في كامة قدس سره ان
 هذا القدر غير كاف فيهما لان المراد بهما البانينة مجردة عن خصوصية فردية فلا بد من وجود فردية
 قال كالا وجود والا معدوم اى الوجود والا معدوم فان كل واحد منهما يصدر عن على نقض
 الاخر ولا يصدران على شئ واحد فما قيل انه من الكليات الفرعية فلا يتم بيانه على تقدير تخصيص
 النسبة بالكليات الصادقة في نفس الامر وهم قال تباين جزئي آه بمعنى صدق كل منهما بدون
 الاخر في بعض الصور فقط بقرينة حصوله في مقابلته التباين الكلي وهذا كما يطلق السلب الجزئي

في مقابلة السلب الكلي ويراد به نفى عن بعض مع الاثبات لبعض فكانه قال وان صدقنا ما كان ثبوتها
 عموم من وجه الا انه عبر عنه بالتباين الجزئي فيترتب عليه قوله فالتباين الجزئي اى بالمعنى الاعم
 لازم جزوا قال يصدق كل واحد من المتباينين مع الاخر بناء على ان الكلام فى الكليات الصادقة
 فى نفس الامر على ما مر بيانه فى قوله ونقيضا للنسأ وبين نسأ ويان قال وانث تعلم اه يريد انه لم
 يعتبر العموم فى قوله احد المتباينين لم يتم التقريب وان اعتبر العموم اما بقدر لفظ كل او بحصل
 الاضافة للعموم بثبت المدعى بمجر ذلك المقدمة فيلزم استدراك ما فى المقدمات من قوله لانه
 اما ان تصدقا الى قوله ضرورة صدق آه فاستدراك فى المقدمات غير معنية بخلاف استدراك
 قيد فقط فلذا اقتصر فى بيان ما لا يحتاج اليه على استدراك قيد فقط وبما حررنا لك اندفع ما قيل
 ان المص لم يذكر قيد لفظ كل فكل ما ذكره المص مستدر ك قوله اجيب خلاصته اى قيد فقط متعلق
 بقوله مع نقيض الاخر تشابهة بقوله احد المتباينين ومحط الفائدة اضافة احد الى المتباينين اى يصدق
 احد المتباينين لا احد النقيضين مع نقيض الاخر لا مع عليه فيفيد الاول صدق احد النقيضين بدون نقيض
 الاخر والثالى صدق نقيض ذلك الاخر مع عين الاخر مثلا يصدق الفرس مع الا انسان يصدق
 الا فرس مع الا انسان فيكون مفاد هذه العبارة مفاد يصدق كل واحد من نقيضين بدون الاخر
 قوله وليس معناه آه اى ليس قيد فقط متعلقا بقوله احد المتباينين ويكون محط الفائدة لفظ احد
 فيكون معناه ما ذكره قوله خاليا عن الفائدة فقط لا يخفى عليك حسن العبارة قوله الى هذا القيد
 متعلق تبرك متضمن معنى الرجوع قوله وحل اللفظ اه لان التبادر ان يكون محط الفائدة لفظ احد
 الاضافة الى المتباينين قوله لكن الخلل اه لا بالمعنى فالحمل عليه اى قوله اذ لا يقال آه لما مر ان
 ملاكتفاء على اسمهم مع تحققه فى جميع الصور فى ضمن احد الفردين بخصوصية تصور فى بيان النسبة قوله
 ويعلم من ذلك عطفت على قوله يقال ان النسبة اه اى يعلم من ذلك القول ثبوت التباين الجزئى
 فى الموضوعين اى فى المثالين المذكورين من غير حاجة الى التصرح بخلاف ما اذا قيل النسبة بينهما التباين
 الجزئى فانه لا يفهم منه احدهما بعينه فيكون البيان قاصرا قوله ولا شك اه عطفت على قوله بان
 معنى قولهم آه مقدمة ثانية من الجواب قوله وهذا الكلام اه يحتمل ان يكون من تنتم كلام المحيى ويحتمل
 ان من كلامه قدس سره بحسبنا للجواب قوله قيل اه جواب عن اعتراض ذكره الش بقوله
 نعم لم يبين لما ذكره المصنف به النسبة بين نقيضى امرين بينهما عموم من وجه كما سيصرح به اخر اخره
 بهنا لتوقفه على قوله يصدق احد المتباينين مع نقيض الاخر قوله فى بعض الصور آه وهو عين الاخص

مع نقیض الاعم قوله فاذا انضم اه فانما اشيج الى انضم لان الازم ما ذكر ثبوت التباين الكلي في بعض احواله
وثبوت اعموم من اوجبه في بعض امروا بالنسبة التي هي شاملة لجميع الصور فلم يعلم ما هي فاذا انضم ذلك
الى ما يستفاد ما ذكره في نقیض المتباينين من صدق عين كذا احد مع نقیض الاخر ظهر ذلك قوله
فانه جاز فيها اه اى ما ذكره في نقیض المتباينين جاز في نقیض الامر من اللذين بينهما عموم من وجه قوله
فبل جملة معترضة من قوله نفى اولاد من يعطوف عليه اعني قوله ولم يتعرض لدفع توهم انه اذا كان
المقصد نفى ما يتبادر اليه الوهم فلم نفى العموم مطلقا حيث قال ليس بينهما عموم اصلا اى لا مطلقا ولا من
وجه بانه لاجل المباعدة في نفى قوله ولم يتعرض للنسبة اى ثانيا فقول المتبادر انما قال ذلك
الاحتمال ان يحل على ان الكلي مفهوم واحد يسمى باعتبار مقابلة الجزئي الحقيقي حقيقيا وباعتبار انه
امر نسبي لا يعقل عروضة الشئ الا بالقياس الى كثيرين اضافة كما يشير اليه كلامه قدس سره قوله
لان التمايز بين اثنين اه فان عدم صلاحية فرض الاشتراك وان كان متعلقا بالقياس الى
كثيرين لكنه عروضة للشئ بحسب نفس تصور مفهومه ولا يحتاج الى وجود كثيرين فالجزئية بهذا المعنى ثابت
للشئ بالنظر الى نفس مفهومه وكونه اخضع لعارض له بالقياس الى ما هو اعم منه فهو معنى اضافي
لا يمكن عروضة للشئ الا بالقياس لعموم شئ اخر قوله تمايز ان كذلك يكون احدهما حقيقيا والاخر
اصفا بابل معنى واحد اضافي قوله ولا شك انه امر نسبي اى النسبة داخل في مفهومه او النسبة الى
كثيرين لا يعقل عروضة للشئ والتضاهيه الا بالقياس الى ذات كثيرين ويستلزم نسبة اخرى عاكسة
لكثيرين وهو كونهم معرض للاشتراك فيه قوله هذا المعنى ويكون التجهيل لقوله هو الاعم من شئ تعميلا
منه لجملة واصح في كونه اضافيا بابل كما يشير اليه قدس سره في رسالته القاسية ان كل واحد من الاثنين
يسمى فردا لكلي وجزئيا اضافيا له قوله وان اراد معنى آخر اى منابر ذلك المعنى المتقدم فانه
ويشاهد السؤال عدم الفرق بين صلاحية للاشتراك بين كثيرين وعين الاعم من شئ الا من حيث
التجهيل علم انه لو ترك في السؤال وجوابا وكفى لقوله ومعناه الذي يندرج آه كان اخضع وخضع
اذا تردد في السؤال والقول فانه لم يثبت بعد ان فسر الشئ الكلي الاضافي بقوله وهو الاعم شئ
يشي ثم الجواب بانه اراد معنى اخر وقد بيناه مشبه معنى جدا الا ان الشئ في شرح المطالع لمرحوم
هناك مفهومات ثلاثية الجزئين والكليين فلذلك ترد قدس سره وتشكك في كون المفهومات
الاربعة اذ ثمة عند الشارح ولذلك قال سابقا المتبادر قوله حتى يرجع الى المعنى آه فيه إشارة الى
ان مشاهد السؤال عدم الفرق بين اثنين قوله لا ذهابا ولا خارجا كالكليات المعدومة اذ العلم بجزئ

بها فرد في الذهن حدودا كان المفروض ممكنا او متعنا كما في تركيب البارسي قوله لان الاضافة فيه اظهر
 لان كون الاندر راج والاند راج فيه من الاضافة امر ظاهر في بادى الراسى بخلاف صلاحية لقرض
 المشترك بين كثيرين ولا يناقش فيه قوله لكونه مقابلا له فهو توصيف للشيء توصيف مقابلة باجزاء
 المتقابل بحسب التناسب قوله في كونها اضافة اى منسوبة الى الاضافة نسبة الفرد الى الكلى قوله
 موقوفا على تعقل الغير اعنى الكثيرين لكونه داخل في مفهومها قوله كما ان تعقل منع اه اى تعقل مفهوم
 الحقيقى موقوف على تعقل الغير اعنى كثيرين لدخوله في مفهومه ايضا قوله لان تحققه في شيء عروضا له لا يتحقق
 على تحقق الغير وكذلك مفهوم الكلى عروضا لشيء لا يتوقف على تحقق الكثيرين فالتوقف في كلامه قدس
 سره في جميع المقدار على معناه الحقيقى لا بمعنى الاستلزام على ما ذهبهم قوله مقابلة العدم والمملكة هكذا
 صرح في حاشية شرح المطالع داخل بيانه على ذكره سابقا في القسمة حيث قال المفهوم اما من شأنه ان
 يحصل في العقل سواء حصل بالفعل او لا ان منع هو من حيث انه مقبوع ومن وقوع الشك فيه بل على
 كثيرين ايجابا فهو الجزئى ان لم يمنع فهو الكلى انتهى ففهم منه ان الذى ليس من شأنه الحصول في العقل فسطه
 بينهما لغير مفهومه الكلى قيد عما من شأنه ان يتحقق اى من شأن نوعه هو المفهوم مطلقا معتبرا والظلم الايجاب
 والسلب وانه تحقق شيئا ليس من شأنه الحصول في العقل اصلا محل تردد ثم المراد ان المتقابل بين كلية
 والجزئية اعنى المنع وعدم المنع كذلك لا بين الكلى والجزئى لانها مفهومان من صفتها المنع وعدمه فليس
 احدهما منع الاخر حتى يكون بينهما تقابل العدم والمملكة او الايجاب والسلب فهما متضاوان قوله
 تقابل التضاليت كالكلية والجزئية من المتضاليت الحقيقى والجزئى والكلى من المتضاليت المشهورة
 قوله من ان المعتبر في الكلى الاضافى الاندر راج بالفعل وفي الحقيقى امكان فرض الاندر راج وهو
 اخص منه قوله وهذا هو المعنى الخاص بعينه واما ما قيل ان معناه ان يقع موضوع له في القضية
 الموجبة الكلية حتى ان احد المتساويين عجز بيا اصغافيا لاخر فمع كونه خلاف المتبادر يستلزم ان
 لا يكون تعريف المصباحا قوله فلا يجوز ان يذكر احدهما فيه اشارة الى تعرض الشى لبيان
 ان الكلى معناه العام ليس لاجل ان اتام النظر في تعريف المصباح موقوف عليه لانه ماخذ الكلى الاضافى
 في التعريف بل لفظ الاعم فيكفى في اتامه ان الجزئى الاضافى معناه الخاص كما ان الخاص خاص له نسبة
 اه بل التعميم الفريدة وهى انه لا يجوز ان يذكر في تعريف الكلى الاضافى الجزئى الاضافى والخاص قوله
 مقدم على معرفة المعرف لكون معرفة سلبيا المتعرف ولو اخذ احد المتضاليتين في تعريف الاخر لزم
 تقدم الشى على نفسه بربتين قوله تعقل الاعم اه يعنى ان الاعم من حيث انه والى زيادة العموم

ماخوذ في التعريف وهو متوقف على تعقل زيادة العموم على تمام آخر فيلزم احد المتضايقتين في التعريف
 بالواسطة فيلزم تقدم الشيء على نفسه بثلاث مراتب قوله مع ان المقصود ان كان اللفظ مستعملا
 في معنى التفصيلي كما يقال جعل اعمى من الخلل اعمى على تقدير فرض الملاوة فيه فيرجع الى معنى اصل الفعل
 فلا يريد انه لا يمكن ارادة هذا المعنى في عبارة المتن لان صيغة التفصيل اذا استعملت من يكون نصافي الزيادة
 قوله لا معنى الزيادة والتفصيل والالزام ان لا يكون الشخص جزئيا اضافيا بالنسبة الى ما فوقه كليا
 اضافيا بالنسبة اليه قوله اقوى من الثاني لان امتناع تعقل شيء قيل نفسه اظهر من امتناع تعقل
 احد المتضايقتين قبل الاخر قوله فالاولى ان لا يقتصر المقصود منه ان في كلام الشرح نقصانا
 كما في البطل السند الاخص فلا يريد انه ليس من المباحث الثلاثة فلا وجه لاراده انما قال فالاولى
 لانه غير لازم على المعترض ايراد جميع الاعتراضات قوله تعريفه اعمى الشرح وما قيل ان التعريف
 هو الاخص من شيء خارج عنه ففيه نسبة لخصوص الى شيء اخر معتبر في مفهومه قوله مع زيادة وهو
 تعريف الشيء بنفسه او بما يتوقف عليه قوله وان لم يسلم بان يقول معنى الاندراج الدخول تحته
 ومعنى المخصوص عدم الشمول لما يشمله الاخر وهما معينان متغايران وان استلزم احدهما الاخر قوله
 ينفع الاشكالات للذان ذكر بالشرح وهما لزوم تعريف الشيء باضافته وعدم جواز ذكر لفظ
 كل والالزام تعريف الشيء بنفسه او بما يتوقف عليه وان ادفع ايضا لكنه اشكال اورده قدس سره
 قوله الا ان المقام مقام بيان معنى اخر للجزئي ولذا شبه بالمعنى الاول فهو يقتضي الاعتراف بكون
 القصد الى التعريف قال وهذا منقوض اه اسي وليلكم على ان كل جزئي حقيقي اضافي ليس
 بجميع مقداره صحيحا لاستلزام المحال وهو ان يكون لذاته له ماهية كلية وقد تقررت في الحكمة بطلانه
 وما قيل انه نقض تفصيلي للمقدمة القابلة ان كل جزئي حقيقي داخل تحت ماهية المعرأة فهو لان
 سائل لا مبطل وكذا ما قيل انه نقض اجمالي لتلك المقدمات بناء على كونها لا لاهية بزم المستدل وتوجيه
 ان اسي دليل اوردها ليس بصحيح اذ لو كان صحيحا يلزم منه محال لانه يلزم في الصحة صحة تلك
 المقدمة مع انه بطلان المقصود من بيان عدم صحة الدليل ببيان عدم ثبوت تلك المقدمة فلا معنى
 للاستدلال بعدم صحته على عدم صحته اسي دليل واردها قوله كما مر به الشرح حيث قال المفهوم
 اسي ما حصل في العقل اما جزئي او كلي قوله وليس من شأن اه اسي كان المقسم بمعنى الحاصل في
 العقل بالفعل فالعرض بنفي الشأن للباقية كانه قيل ليس شأنه ثم الحصول في العقل فضلا عن حصول
 فيه بالفعل وان كان بمعنى ما من شأنه الحصول فيه فالامرظم قوله حتى يتصف بالجزئية فهو علم

عین الکل والجزئی وكذلك الحال في الشخصات الجزئية فانها كذا انما تقوم في كونها مشخصة بنفسها لا بامر زائد عليها
 والا لزم اليه ومن هذا ظهر كون التقابل بينهما تقابل العدم والملكة قوله بل لا يعقل اذ اى فيما اذا اريد
 تعقل بالوجه المختص به فالعلوم بها كل بناء على اتحاد العلم والمعلوم بالذات وان العلم بالشئ بالوجه
 نفس الغير بالوجه على ما هو التحقيق فلا يراد ان كون الوجوه الكلية مرآة لمشاهدته لا يستلزم كون العلم كلياً
 قوله ورد بان معنى الجزئى آه كيلا يخرج منها شئ من المفهومات على ما هو الا ان يعبر عن قواعد الفطن فعلى
 هذا الكلية والجزئية له من عوارض الماهية لان هذه الحقيقة ثانية للاشياء ايجاداً وجدت ويكون التقابل
 بينهما تقبل السلب والایجاب وما قالوا ان مناط الكلية والجزئية هو الوجود الذهني وانها من المعقولات
 الثانية فبين على ان انصاف المفهوم بهذه الحقيقة واير على انصاف صورته بالمنع عن الشراكة فيه وعدمه
 ولما افقت وعدمها انما يتصف به شئ بعد حصوله في الذهن سواء في الشراكة بالمطابقة فيكون انصاف الصورة
 بها بالذات وذو الصورة بالتبع فان مطابقة صورته لكثيرين حقيقة له والكانت المطابقة صفة للصورة
 او في النسبة الصحيحة بالحمل فان الصورة الحاصلة بالنعنة عن شراكة ذي الصورة بين كثيرين اى جملة عليها
 سواء قلنا ان العلم نفس المعلوم او شئ او مثال له فتدبر فانه وقيق وبالتامل تحقيق ولا تلتفت
 الى ما قبل انه ما ذكره قدس سره في حواشي المطلاع ان الكل والجزئى معاني اربعة الاول الشراكة
 الحقيقية وثانيهما الشراكة بمعنى المطابقة وثالثها النسبة الصحيحة للحمل ورابعها كون الشئ بحيث اذا حصل
 في الذهن عرض له الشراكة والمعنى الاول لا بعض الشئ لافى الخارج ولا في الذهن والثاني
 والثالث يعرض في الذهن والرابع يعرض للشئ في الخارج ولا الى ما وقع في المواقف من ان الكلية
 والجزئية صفة للصورة على راي من قال باتحاد العلم والمعلوم وصفة المعلوم على راي من ذهب الى
 القول بالشیخ والمثال ولا الى ما وقع في شرح التبريد الجديد انه لا يصح تفسير الشراكة بالمطابقة
 لان الكلية والجزئية صفة المعلوم على ما نص عليه المنطقيون والمطابقة وعدمها صفة الصورة على حقيقة
 السيد قدس سره قوله بحيث لو حصل اه اور كلمة لو اشارة الى ان فرض الحصول كاف في
 الجزئية والكلية والكان الفروض محلاً ولا نيا في ذلك استلزامه على تقدير حصوله لمنع الشراكة او
 عدمها لعلاقة عقلية بينهما والا يرد عليه بانه على تقدير فرض حصول يجوز ان لا يكون مستلزماً للشئ منها
 او مستلزماً لكليته لان المحال يجوز ان يستلزم المحال مد فروع بانه لا بد للزوم من العلاقة ولا يتصور
 للشئ علاقة بالمنطقيين كما يشهد به البديهة وقولهم المحال يجوز ان يستلزم المحال مخصوص بما اذا كان
 بينهما علاقة عقلية على ما هو التحقيق قوله اولم يرد وا ه كونه مفهوماً بالفعل لا كونه من شأنه ذلك الا يخرج

الامور الغير الحاصلة بالفعل وليس من شأنها ذلك عنهما وانقضى بنفي الاول لانه المتبادر الى الفهم قوله
 وذلك اي المذكور من معنى الجزئي الحقيقي قوله يصدر على الواجب لعدم اي على ذاته المقدسة
 لانه على تقدير حصوله في العقل مانع عن وقوع الشبهة فيه واللام يمكن شخصاً فيه قوله وايضا المستبعد
 بناء على انه لا طريق مقدور الناحية حصول كنه الشيء الا التجديد والبسيط تمنع جديدة قوله لاذاته على
 وجهه يعني له الجزئية اذ يجوز ان يحصل مع اجتماع الوجوه الكلية وجه جزئي يكون مراداً لمشاهدة ذاته
 المخصوصة وما قيل ان ضم الكلي الى الكلي لا يفيد الجزئية فليس كلي على ما بين في محله كيف لا وقد
 صرح بان لفظ الية علم لذاته لعدم والتعريف بالعلية لاحضار شيء بعينه في ذهن السامع فلم يمكن
 احضاره بوجه جزئي لم يحصل الفرض من وضع العلم واجاب العلامة التقطاً في عن النقص بان
 تشخصه عدم عين ذاته في الخارج ولا ينافي ذلك تحليله الى ماهية وشخص في الذهن فيكون اخللا
 تحت ماهية المعرفة ويمر ان هذا مصداق ما قيل ان الكل عالم بفهمه لانه مصرح في الكتب
 الحكمية بان تشخصه عين ذاته لعدم بحيث لا يتصور الانفكاك بينها وهذا غاية مرتبة التوحيد وان
 تقوم فرد الوجود وشخصه ولسائر الصفات مع كونه قائماً بذاته وما قيل ان نسبة الشخص الى الماهية نسبة
 الفصل الى الجنس في كون كل واحد منهما رافعا للابهام فعلى تقدير صحته انما هي في الماهيات لمكانة قوله
 وبما ذكرت من معنى الكلي الحقيقي والكلي الاضافي قوله النسبة بين الكليتين وهي ان الكلي الاضافي
 اخص من الكلي الحقيقي بدرجتين او بدرجته قوله وصدهما بدونه قيل فيه بحث اذ كل مفهوم
 شامل يندرج تحت الاخر واللام يمكن شيء سائلاً بل يندرج تحت نفسه والجواب انه ان لا يلاحظ راج
 كون كل منها موضوعاً للاخر فلا يرفع في كونه جزئياً اضافياً عند الجمهور وان اراد به كون كل واحد منهما
 اخص من الاخر فهم لان التعميم والمخصوص باعتبار الصدق ومجمعهما الى موجبة كلية وسالبة جزئية ولا
 سالبة جزئية فيها قوله فليس آه فليس فيها اضافة زائدة على ما اعتبر في مفهوم الكلي الا انه عرض
 لها المخصوصية وهو كونهم منفصلين فيها بخلاف النوع الاضافي وانما لم يقل بهما ما قال في الجزئي
 الحقيقي والكلي الحقيقي من ان تعقله وان كان موقوفاً على تعقل الغير الا ان تحققه لا يتوقف على تحقق
 الغير لان تحقق النوع الحقيقي واتصاف شيء به يتوقف على تحقق الافراد ان ذهناً فذهناً وان خارجاً
 فخارجاً والسري في ذلك ان مفهوم الكلي اعتبر امكان فرض الاشتراك وفي النوع الحقيقي كونه مقولاً
 بالفعل على كثيرين متفقين بالحقيقة قوله فلا بد في نوعه اي مع ما اعتبر في النوع الحقيقي قوله فيكون
 مضاهياً لاي يكون النوع الاضافي مضاهياً للجنس وبهذا ظهر انه لا يجوز اخذ احدهما في تعريف الاخر

الا انه لم يتعرض له بهذا المنزلة مما تقدم قوله وبيان ذلك في التضايف بين قولهم الى الجنس اذ بيان
 سبب التضايف بينهما كالقول سبب التضايف الى الاب والابن قوله فلا شك اذ بيان الترتيب الاصناف
 والحاصل بذلك السبب النوع الاصناف في اعني مقولته الجنس عليهما في جواب ما هو كما ان صفة الجنس
 فيكونه مقولا على مختلفين في جواب ما هو قوله يتضايفان مشهورتان عرض لهما المتضاهان
 الحقيقيتان وهو كون الجنس مقولا عليه في جواب ما هو والما لم يكتف في بيان تضاهيهما لكونهما متساويين
 ومتساويين لان ذلك ثبت كونه جزئيا تضاهيهما لانهما تضاهيا قوله في الاشارة اذ يعني انه موافق
 على المصنوع على ما هو الحق لا على ما اختاره من كون التعريفات الكلية استرسوا حتى لم يدان لا يلزم
 ذكر الجنس في الرسم قوله كما هو الظاهر مما قالوا انه لا حقيقة لها سوى ذلك المقومات قوله رعاية
 بطريق اذ تعليل بقوله لا بد اذ انه على تقدير كون المذكور في التعريفات محدودة اسمية ثامة بكونه
 ان يكون ما ذكره المصنف حدنا تضاهيه اذ اذ اعترافه بيان الوجه تسمية اخرى في النوع الاصناف وهو اشتغال
 على الاصناف اخرى سوى ما اعتبر في الحقيقة على نحو ما قيل في تسمية القصر بالحقيقي والاصناف في قولهم
 المقولة من شئ اى الماخوذة من شئ بحيث لا يخصصها لانها عبارة عما يجاب بها عن السؤال ما هو
 ولا يكون الاكليات والصورة كما عرفت يطلق على العلم والعلوم وكل منهما متساو في الصورة العقلية
 اى الماخوذة عن الشئ فلا بد ان صورة المجردات على تقدير حصولها وحيثيات الامور العامة فانها
 عقلية وليست بكمالات قال في غايته ما في الباب فيه اشارة الى منع كونه لازما فمغنيا قال فينتهي
 بالاشخاص هذا مثال قولهم سلسلة ممكنات ينتهي بالواجب فالطرف خارج عن السلسلة قوله النوع
 الحقيقي المقيد اذ فالشخص عارض للنوع نسبة اليه نسبة الفصل الى الجنس بجزء للشخص كما يدل عليه قوله ففى
 زيد مثلا ما قيل ان لينا دل كلامه يدل على العوض واخره يدل على الجزئية وهم هذا التعريف للشخص
 بالذم ينتهي اليه سلسلة الكمالات فلا بد اذ منقول بذاته نعم والبراد والنوع ما يصدق عليه النوع
 كالانسان مثلا لا مقنونه فما قيل انه لو صدق عليه النوع المقيد يصدق عليه النوع المطلق لكنه
 ليس كذلك وهم قوله وهو النوع المقيد بصفات عرضية كلية وهذه الصفات في النوع جزئية للصنف
 والصنف مركب من الداخل والخارج وداخل في الخاصية كما صرح بعضهم وفي اختيار لفظ المقيد على
 المتصف اشارة الى ان النوع المتصف بصفات عرضية مساوية له كالانسان انما حله خارج
 عن السلسلة وكذا الجنس اذ متصف بصفة مساوية له كالحيتوان الماشي قوله واذ جعل كليات
 ذاتيات مترتبة فلا بد ان حمل الانسان على زيد ليس بواسطة حمل التركة عليه قوله لكن لاني جوابا

ما هو الحي من حيث انها فصيل وخاصة وعرض عام فلا يراد منه قد يقال عليها الجنس في جواب ما هو
 اذا كانت داخلية تحتها لانها بهذا الاعتبار النوع اضافية قال فان الحيوان اه انصوبه للحكم الكلي بصورة
 جزئية ليقاس عليه غير ما وليس اثباتا له بها حتى يرد ان المثال الجزئي لا يثبت للقاعدة الى الحيوان
 مثلا انما يتحدد زيدا في الوجود بواسطة اتحاد الانسان معه ولذا يستدل بثبوت الاختصاص على ثبوت
 الاعم استدلالا لم يقال زيدا انسان وكل انسان حيوان فزيد حيوان قوله لان الحيوان اه اس
 الحيوان المطلق اعني لا بشرط شي الذي هو الجنس لكنه امر بينهما محتملا لانواع كثيرة ما لم يهر انسانا
 نوعا محصيا لفصل فيه لم يكن محمولا على زيدا في معنى مع فرد من افراد النوع لانه يلزم منه
 تحققه في الخارج قبل تحصيله فيلزم منه جواز كون زيدا حيوانا من غير ان يكون نوعا من النواع وذلك
 قوله فان الحيوان اه اى لو كان الحيوان المطلق محمولا على زيدا من غير تحصيله انسانا اى نوعا متدينا
 لما حكمه عليه باعتبار تحققه في نوع اخر اعني بالين بالانسان ويسلب عنه فعل ذلك على ان حكمه عليه
 بعد تحصيله انسانا وبما ذكرنا اندفع توهم من ان عدم صحة حمل الحيوان الذي ليس بالانسان لا يثبت
 عدم صحة حمل عليه بما لم يهر انسانا لانه لا يكون المحمول عليه الحيوان مطلقا فان مثل الحيوان جزر الانسان
 متقدم عليه فلا يكون محمولا عليه قلنا لا نزاع في ذلك لكن لا امتناع في ان يكون المتأخر في الوجود
 على ثبوت المتقدم بشي آخر كذا في حواشي النطالع وهو ماخوذة من كلام الشيخ في الشفاء حيث
 قال فليكن الجسم المحمول على الانسان علم الوجود والحيوان وليس ذلك بالعلم ان يكون الحيوان علم الوجود
 الجسم للانسان فخر ما وصل المعلول الى الشئ قبل علمه بالذات وكان سببا لعلته عنده اذ لم يكن وجود
 العلوية في نفسه ما ووجوده بالذات الشئ واحد في مثل وجود الغرض في نفسه ووجوده في موضوعه
 فان العلة فيها واحدة وليس كذلك حال الجسم والانسان فانه ليس وجود الجسم هو وجود الانسان
 الشئ كلامه لكن لا حاجة اليه لان الجوز هو الجسم بشرط الاشئ اعني المادة والمحمول لا بشرط الشئ فالمحمول
 غير المتقدم قوله انما سمى نوع الانواع فيه انه لم لا يكون شبيهة بذلك لكونه نوعا تحجب جميع الانواع
 المرتبة قوله بما كان مضائفا للجنس اى لمطلق الجنس كما عرفت ذلك من قوله قد من سره وبيان
 ذلك اه فانه قد قيل انه اذا اعتبرت قيد الاول في تعريف الجنس كان التضاليف للنوع الجنس
 القريب لا مطلق الجنس فلا يلزم ان لا يكون الاجناس البعيدة اجناسا للماهية التي هي بعيدة بالقياس
 اليها ولا استحالته فيه قوله ويقال النوع الاضافي اه فقوله كل جنس وقوله مقول في جواب ما هو يخرج
 المعنى الخاصة والعرض العام لفصل ويقال عليه وعلى غير المقول في جواب ما هو يخرج الجنس

العالي قال دون الحقيقي حال من مراتب النوع الا من فاعل اراد ان يشير على ما فهم فاعترض بانه لا حاجة
 اليه لعدم سبق الفهم الى ذلك اسي اراد ان يشير الى مراتب النوع حال كونها متجاوزة عن النوع
 الحقيقي غير موجودة فيه وستهتفد ذلك التجاوز من ايراد صميم المفرد الرجوع الى النوع الاضافي ولا يقال
 يشير دون بشي لان ذلك مستفاد بطريق الاشارة حيث لم يشر على انه من ان المقام مقام البيان
 وانما قالوا مراتب النوع الاضافي دون اقسامه لكونها بوقوع تحت نوع اخر او قو له لا حسب لنفسه
 اليها في نفسه قال لان النوع اه دليل لقوله دون الحقيقي كما هو الظاهر لوجودها في النوع الاضافي
 وعدمها في الحقيقي بان يجعل قوله واما النوع الاضافي تتمه الدليل لان كلمته انا في قوله واما النوع
 الاضافي تمنع العطف على اسم ان ولان ذلك لا يفي ليس مذكورا صريحا قوله وذلك اه اثبات
 للملازمة وحاصله ان مقتضوا ان لزوم كونه جنسا على تقدير الترتيب حال كونها النوعين حقيقيين فلا
 يرد منع الملازمة بان اللازم اما تعدد الماهية بشي واحدا وخلاف المفروض بان لا يبقى الفوقاني
 نوعا حقيقيا بصيرة ورتبه جنسا او عرضا او فصل جنس او ان لا يبقى التماثي نوعا حقيقيا بصيرة ورتبه جنسا
 قوله تمام ماهية افراده لم يقل جميع افرادة لان هذا القدر كاف في النوعية الاخرى ان الحيوان نوع
 حقيقي بالنسبة الى شخصه مع عدم كونها تمام الماهية بالنسبة الى جميع افرادة قوله بالقياس الى
 كل فرد من افراده حتى يكون تمام الماهية بالنسبة الى افراد النوع التماثي اليه لانها ايضا من افرادة
 على تقدير كونه فوقه قوله والا لكان الذي تحته اه اي لكان التماثي مشتملا على الفوقاني الذي هو
 تمام ماهية افراده وعلى امر خارج عنها كلي فليكون التماثي صنف او في حكمه فلا يرد ما قيل لا يلزم من
 كون الشئ مشتملا على تمام الماهية وكل ان يكون صنفان التركيب من الانسان والنصارى كذلك مع
 انه ليس بصنف قوله امر زايد في خارج لا متنازع ان يكون الشئ واحدا حقيقيا ان قوله هذا اختلف
 اسي خلافا للمفروض وهو كونه نوعا حقيقيا قوله اسي اذا لا يمكن ان يكون الفوقاني تمام الماهية بالقياس
 الى كل فرد من افراده يكون بالنسبة الى التماثي بعض تمام الماهية حتى لا ينافي نوعية التماثي فيكون
 تمام المشترك بين افراد التماثي وبين افراد آخر فرض كونه تمام الماهية بالقياس اليها فيكون
 جنسا بالقياس الى التماثي وقد فرضناه نوعا حقيقيا بالنسبة اليه حيث فرض كونه نوعا حقيقيا
 حال كونه فوق التماثي فيلزم كون الكل الواحد بالقياس الى افراد معينة نوعا حقيقيا وجنسا وانه
 محتمل بر فانه من المداخل قد تغير فيه الناظر و في بعضهم انكره رجعا بالغيبة لجهلهم بان يكون بالمشبهة
 والريب قوله ولو صححه اه زائد في التوضيح لزوم تعدد الماهية وتبين فساد وتركة في حمل الظهور

فساده قوله فلو فرضنا أن الحيوان مثلا كذا كذا أي تمام ماهيته كل فرد من أفرادها اعتبر فيما سبق نوعه الفوقاني
 في نفسه فالتفتي على كونه تمام الماهية بالنسبة إلى أفرادها مطلقا ثم البطل بأنه لا يمكن أن يكون تمام ماهيته
 كل فرد من أفرادها وهنا اعتبر نوعه بالقياس إلى أفراد التثنائي فلذا مرتب عليه قوله لو يجب أن يكون
 الحيوان تمام ماهيته كل فرد من أفراد الأنسبان قوله لم يكن شئ منها تمام ماهيته ضرورة احتياجه في نفسه
 إلى كل واحد منها قوله بل جبر منها بعدم كونها خارجين عن الماهية قوله صح أي حين إذا ثبتت
 أن تعدد الماهية المختصة محال فلما يكون تمام الماهية الا واحد ما كان الفوقاني وحدة تمام الماهية
 يلزم كون التثنائي صفا وان كان وحدة تمام الماهية يكون الفوقاني بالنسبة إلى أفراد التثنائي
 تمام الماهية المشتركة فيكون جنسا قوله لما مر من استلزامه جنسية النوع الفوقاني أو صفة ما كانت
 أو تعدد الماهية المختصة قوله الامفرد الماعرفت من امتناع الترتيب بين الأنواع الحقيقة قوله
 اما مفرداه لانه لا يكون تحت نوع بل اشخاص فان لم يكن فو قو نوع يكون مفردا لا سافلا قوله اما مفرد
 أي لا يجوز أن يكون متوسطا ولا سافلا والالزم كون النوع الحقيقي بحسب حقيقى وقد سبق بطلانه
 قوله ايضا متعلق بقوله تحت أي كما أن ليس فو قو نوع حقيقى بل جنس قوله نظر إلى ملاحظة أنه
 قيل ومراتبة باعتبار وجود الترتيب وعدمه يرجع يدل على ذلك قول الشئ قديم ترتب فان لفظ
 قد يدل على ملاحظة عدم الترتيب وليس هذا من قبيل تسمية الجاهل عالما باعتبار عدم العلم على ما هم
 بل من قبيل جعل الانسان سميان باعتبار وجود العلم وعدمه قوله هذا المثال اه تعرض للمصنف
 بأنه ترك احد الامرين اللذين لابد منهما في صحة التمثيل للنوع المفرد بالعقل واللام في قوله متفقة الحقيقة
 للحدود عوض المضافات الالهية حقيقة العقل فلا يرد ان مطلق الاتفاق في الحقيقة لا يكفي في التمثيل
 وكذا ما اور على الشئ من ان كون العقول العشرة متفقة العقل لا يكفي في صحة التمثيل بل لابد مع ذلك
 من كونه تمام الحقيقة فان الاتفاق في الحقيقة لا يطلق الا اذا كان تمام الماهية ولذا اكتفوا في تعريف
 النوع الحقيقي بذلك القدر قوله لم يوافق ان يكون هناك نوع يعني ان الترتيب سواء كان في الأنواع
 او الاجناس لصحة الاضافة باعتبار الاندر ارج تحت الجنس كان معنى نوع النوع نوع تحت نوع آخر
 فيكون جنس منه وهكذا فيكون بطريق التنازل وكما كان الجنسية إلى ما تحتها كان معنى جنس الجنس
 جنس دون جنس آخر فيكون اعم منه فيكون الترتيب من خاص إلى عام وهكذا فيكون بطريق
 التصاعد قوله ان النوع السافل اه وكذا النوع المفرد لظهوره بما سبق لم يتعرض له قوله عليك
 باستخراج الامثلة قال في شرح المطالع ابا عبد الله السافل النوع العالي فلتصا دهما فيما ذكر ترتيب

جنسان فقط كاللون تحت الكيف، وصدق احدهما بدون الآخر في الجسم والحيوان واما بين الجنس
 السافل والنوع المتوسط فلتحققهما في الحيوان واخرهما في اللون والجسم النامي واما بين الجنس
 المتوسط والنوع العالي فلتصاوقهما في الجسم واخرهما في الجسم النامي واللون واما بين الجنس
 المتوسطين فلتصاوقهما في الجسم النامي واخرهما في الجسم والحيوان قوله قد عرفت انه لو تضمن للش
 بان تخصيص فساد احد التمثيلين بالترديد بين ان يكون العقول العشرة مشقة الحقيقة او متعلقا ليس على
 ما ينبغي لان صحة التمثيل الاول يوقف على كون الجبر حسنا و التمثيل الثاني عدم كونه حسنا ولا ينبغي ان يهين
 التقديرين ايضا لا يجتبعان كتقديرى الاتفاق والاختلاف في الحقيقة واحد التمثيلين فاسد نظرا
 الى هذين التقديرين ايضا قوله اذ يكفيه الفرض اه لكن نفى وجه تخصيص هذا المثل بالفرض بناء على
 كلاً واحدا من التقديرين المتناقضين مع كونه موهما فساد احد التمثيلين قال لما هيته اه انما قال فيه
 لان معنى النوع الحقيقي قد علم من تعريف النوع ومعنى النوع الاصنافي من تعريف الجنس الا انه عام
 يعلم تقدم تسميته بديك الاسمين قوله حاصلة اه دفع لما يترأى من ان الشرطية المذكورة بقوله
 لما هيته مستند ركته اذ يكفي قوله قد ذهب قدما^{١٩٩} لمتطيقين الى اخر الكلام في شرح عبارة المتن واصل
 الدفع ان المقصود منها التنبيه على ان المقصود الاصل من قوله المص والنوع الاضافي اه بيان النسبة
 والعرض نفى العموم المطلق اسطر ادى لتحقيق النسبة بالعموم من وجه قوله لكن لما كان اه في
 ايراد كلمة لكن الاستدراكية اشارة الى ان قول الش وقدر ذهب اه استثنائية جواب سوال
 كانه قبل فسلم تعرض لنفى العموم المطلق قوله ولا تصرح لما علم من كلمة ثم في قوله ثم بين قوله اعم من
 قولهم اى من حيث التحقق قوله وهو اعم^{١٩٩} بما هو اعم قوله فقال تفسير بقوله لا قوله^{١٩٩} بقوله
 اه تفرج على البيان السابق اى ظهر منه ان لفظا ذلك اشارة الى ما ذهب القدما والى
 قوله اعم صفة لدعوى وان قوله هى راجع الى الدعوى وان الاعم هو المنفى دون النفى فانه
 روله قوله اى تلك الدعوى فسر التركيب الوضع بالمعنى الجزئى بناء على ان الاوصاف في الاصل
 اختار للتخصيص على ان العموم صفة لمنفى دون نفى فصيح ان يحمل في قوله هى ان ليس بينهما عموم
 مطلقا باعتبار المنفى دون النفى وقيل ان الضمير راجع الى الفرد المدلول عليه بقوله رد والثاني
 باعتبار تاويل الجبر بالقضية وفيه انه لا شاهد له وقيل ان الضمير راجع الى الصورة وايضا فتها الى
 الدعوى ليست ببيان قوله بل لا مية با دنى ملاسبة والمراد منها الرد فيصع العبارة من غير تكلف
 ولا ينبغي ان على جميع المتوجهات لا يظهر للفظ الصورة فائدة ولا للتعيين ذلك الحكم العام بل فظا لدعوى

وجهه وانه ليس دعوى الفرد بل دعوى المص والوجه عندى ان المراد من الدعوى هو النفي ومعنى كونه اعم انه اعم من رد قولهم وزاد لفظ الصورة لان المص اوردته في صورة الدعوى حيث جعلها نتيجة للدليل وليست دعواه حقيقة لان مقصوده الاصل المراد قوله يعنى الحقائق اه ليكون النوعا حقيقية قوله يكون الجوهر جنسا لما تحته من عقل ونفس والسيول والصورة والجسم فيكون النوعا اصنافية قوله ولكنهما مختلفا لافراد اما العقل فلان تحته العقول العشرة التى هى النوعا حقيقية كل واحد مختص في فرد واما النفس فلان النفس لفظي والانسانى نوعان اما حقيقيان اما صنفان داخلان تحتهما قوله وقد يناقش اه انا في الموضع الاول فلان النقطة تحت النقطة التى هى طرف الخط والنقطة التى هى طرف السطح المخروطية والنقطة التى يفرض في وسط الخط ونقطة المركبة فيجوز ان يكون كل واحد منهما نوعا مندرجا يجب جنس النقطة وكذا الوحدة فان تحتهما الوحدة الشخصية والنوعية والجسمية والعرضية والاتصالية والاجتماعية والاعتبارية واما في الموضع الثالث فانها مندرجان بحسب جنس الكيفية عند بعض فيكونان نوعين اصنافيتين وطلاصته المناقشة في الموضعين ان الثابت انما هو بساطة افرادها في الخارج وهو لا يستلزم البساطة في الدهرن فيجوز ان يكون لها ماهيات كلييات مركبة من الجنس لفصل داخل تحت احد من المقولات العشرة او لا ولا يتوهم تعدد المناقشات باختلاف العبارات قال وليست النوعا حقيقية اعنى بالقياس الى افرادها الحقيقية والافنى النوع حقيقة بالنسبة الى حصصها الا انها افراد اعتبارية اذ ليس الفرق بين الحصة والماهية الا باعتبار ملاحظة التقييد بامر خارج وعدسه قوله يعنى اذا سئل اه يريد ان تعرف التمسدية والتمسدية وان افاد قصر كل منها على الاخر الا ان المقصود منها هو قصر المقول في جواب ما هو على الدال لا العكس وان محظ القصر هو القيد لا معنى بالمطابقة لانفس الدال تضمن والالتزام لا يقالان في جواب ما هو قوله اذ ربما انتقال الخ بمعنى استعمال اللفظ في جزو ما وضع له او في لازمه مجاز والمجاز مشروط بالقرينة المانعة عن ارادة الموضوع له فالتمسدى والكاتب اذا استعمل استعمالا صحيحا في المعنى تضمنى او بالتمسدى اى لا بد ان يكون معهما قرينة من ارادة معناها المطابق فلما ينتقل اليه اصلا لكن يجوز ان ينتقل الى جزو اخر او الى لازم اخر او ان يكون لازم اخر والقرينة المعينة للمراد لا يجب ان يكون قطعية الدلالة على تعينية اذ يجوز ان يكون المعرف والعادة او خصوصية المقام او اعتبار خطابي مدخل فيه فلا يرد ما يتوهم ان الظاهر ان يقال اذ ربما انتقال الدهرن الى معناها المطابق ولا يعتمد في

فهم المقصود على القرينة لجوازها خفاؤها ولا حاجة الى ما اعتبر قدس سره من الانتقال الى الجزر والاخر والالزام
 الآخر فيجوز ان يدل عليه مطابقة كما يقال في جواب ما زيد حيوان لما حق وج لا يكون بتفصيل تفصيل
 المستفاد منه مقصود الان المسؤل عنه تمام الماهية لا ما يوجب عنه تصور ما وهو باعتبار تفصيل حد
 موجب التصور المحدود وتفصيله في حواشي المطلق قوله وان يدل عليه تضمن بيان يقال في جوابه ان
 قوله لان جميع الاجزاء مقصودة فلا ينقل الذهن الى غير المقصود قوله معتبرة كلا او بعضا اى معتبر
 في كل الجواب وجزئه وقس على ذلك قوله يذاى الحكم المذكور من سيجرا تضمن كلا وسيجرا لا التزاما مطلقا
 قوله فقد قيل اه لم يتعرض للتضمن لكونه معتبرا فيها حرر وهو ظم لكونها مركبة وكلا ايضا لان
 الرسم الاكمل يدل على ماهية المحدود وتضمننا قوله ان الالتزام سيجر يعني لا يجوز ان يذكر لفظ
 يدل بالالتزام على مفهوم معتبر في التعريف وحاصله عدم جواز ذكر الالفاظ المجازية ولا يتوسم من
 ذلك سيجر الرسوم فانها مفهوماتها المطابقة موجبة لمعرفة المعرفة قوله والاولى جوازه اه لما استغنى
 من جواز استعمال الالفاظ المجازية في التعريفات مع القرينة المعينة للمفهوم وذلك لكثرة الاحتياج
 الى التعريفات ولكونها مشروطة بالالزام البينة المساوية للمحدود فلما يوجد جواز شئ واحد كذلك
 ولو وجد فكل واحد منها موجب لمعرفة المحدود فلا يضر الانتقال الى غير ما قصده صاحب التعريف قوله
 اى بلفظ تلبس جزر المقول باللفظ المذكور من قبيل تلبس الكل بالجزئى لاس من قبيل تلبس المدلول بالمدل
 فلا يرد ان المقول وجزئه من قبيل اللفظ فلا يمكن ان يكون مدلول عليه بالمطابقة ولا يحتاج ان يقال
 المراد جزر مفهومه قوله ان نسب بالمدلول مطابقة لظهور الوقوع فيه كما ان الدخول في الثالثة
 اظهر قوله وان كان ككل منهما اى من الواقع والداخل مناسبة مع كل من الجزئيين المدلول
 بالمطابقة والمدلول يتضمن الاستلزام كل من الوقوع والدخول لاخر قوله نظر الى ان الحيوان
 اه فان قيل فلما جعل قوله لوها دون حد المفرد مراتب قلت اى تحصيل تفصيل المقسم من الجنس تحصيل
 قسم له في نفس الامر لا في مجرد اعتبار العقل ولذا لا يكون لفصل امر عدينا قوله لا ندر اجه في الجنس
 المتوسط اى حكمه لا شتر كما في ان فوقها جنسا وتحتها نوعا وكذا قوله لا ندر اجه في النوع المتوسط
 اى في حكمه فلا يرد ان النوع العالى لا يجب ان يكون جنسا متوسطا ولا الجنس السافل نوعا متوسطا
 كاللون فانه نوع عالى لدخوله تحت الكيف وجنس سافل لان تحته الانواع الحقيقية وكذا الحال في النوع
 المفرد فانه في حكم النوع السافل في وجود القوم له لدخوله تحت الجنس دون المقسم لعدم نوع تحت
 وفي الجنس المفرد فانه في حكم الجنس العالى في وجود المقسم له لكونه جنسا دون المقوم بجواز تسامحه وم

لم تعرض قدس سره لبيانها لان الكلام في بيان النسبة بين الفصول التي للاجناس في الانواع الواقعة
 في الترتيب والمقدور ليس منها قوله اراد بالعالى اه يكون الحكم شاملا للمتوسطات ايضا يقال لان
 جميع مقامات العالى اى على تقدير وجودها في شمل المتوسطات والعالى بان تركيب من امرين
 متساويين اه وانما لم يقل لان العالى مقوم للسافل لان الكلام في الفصول المقومة ومقسمة قوله
 كان جميع مقدماته اه لان جزاء الجزاء جزاء قوله لان الكلام فيها يعنى ان الحكم المذكور وان كان صحيحا
 في نفسه لكنه خرج عن البحث لان المراد بقوله ان كل مقوم للعالى فهو مقوم للسافل لفصل المقوم
 ففي العكس ايضا يجب ارادته قوله فرضنا متعلق بالمشاركة قوله الحد العالى والسافل باهية
 لا شتمال كل منهما على باهية العالى والفصول المقومة للسافل قوله فانه اذا ترتبه لتعليل لقوله ليس
 في السافل امر وراها بهية العالى الا الفصول المقومة اه وهو مختص بالسافل اذا قيس الى ما يكون
 غالبا بالواسطة اذ السافل بالقياس الى العالى الذى فوقه بلا واسطة ممتاز لفصل واحد للفصول
 وهذا بيان حال السافل بالقياس الى العالى الذى فوقه بلا واسطة فلا يكون قوله فاذا فرض مشتركا
 لم يبق فرق بينهما اعادة بقوله فاذا فرض مشتركة اتحاد السافل والعالى وحاصل لتعليل ان كل سافل
 بالقياس الى العالى الذى فوقه بلا واسطة لا يمتاز بالفصل واحد مقوم له فلو فرض الاشتراك فيه
 بينهما لم يمايز كذلك فالسافل بالقياس الى العالى الذى فوقه بالواسطة الواحدة لا يمتاز عنه
 الا بتفصيلين وهكذا فلو فرض الاشتراك فيهما لم يميز عنه ايضا يقال ما يستلزم تصوره اه اى بالذات
 كما هو المتبادر فلا يراد بلفظ لا يمايز ولا يمايز بالجزء الاخر من الحد التام لان استلزامه بواسطة استلزامه التام
 الحد قوله بطريق النظر هذا التقيد اولى مما قيل ان المراد الاستلزام بطريق السببية او الاستلزام
 بطريق استعقاب فانه لا قرينة على هذا تخصيص مع ان الانتقاص باللزومات بالنسبة الى اللوازم
 التنبيه لا يندفع قوله لما يقدم اه ليس المراد انه مذكور ما تقدم صريحا بل انه مستفاد منه على ما ذكره
 قدس سره في حاشية المطالع وذلك انهم قسموا العلم الى التصور والتقدير وبينوا ان كلا واحد منهما
 ينقسم الى ضرورى ونظري وانه يمكن اكتساب النظري من الضرورى بطريق النظر وان الموصل
 الى التصور النظري ليسى قولنا اشار حاشية تامل في مقالتم هذه علم بان مرادهم ما ذكرناه وهذا هو
 معرفت شئ ما يكون تصوره مستلزما بطريق النظر للتصور الكسبي لذلك الشئ قوله وكيف اه نصب
 قرينة اخرى على التقيد قوله بيان طرق اكتساب اه والاكتساب لا يكون الا بالنظر قوله بان
 تصور المعروف اه وذلك لان معنى الاستلزام انتفاء الاتفاق بين التصورين فلما ان تصور الحد

بالكنه مشترك لم تصور الحد ذو بالكنه كذلك العكس ضروري اتحادها بالذات الا ان الاستلزام من جانب
الحد استلزام السبب للسبب ومن جانب الحد واستلزام السبب للسبب فما قيل ان تصور الحد
محلا غير مشترك لم تصور حده مفصلا عين الحد فالاستلزام اصلا وهم مشترك عدم الفرق بين الاستلزام
والسببية قوله تصور لوجودها بالكنه او بوجه ميثاقا عدليا قوله او ليس شي منها اه ان دفع تصور لوجودهم
الناظر او السبب انما من غير ان ينسب اليه بالطلب لتعريفه للاستلزام حصه الانسان في
الذين فكيفت يستلزم تصور كنه الحقيقة او اقتضاه عما عداه قوله لا يحصل الا من تصور جميع
اجزائها فانه اذا تصور بعض الاجزاء بوجه عرضي كان ذلك تصور الشئ بالرسم واذا تصور بوجه ذاتي
كان ذلك تصور الوجود بالحد الناظر بناء على ان تصور الشئ بالوجه تصور لحد ذلك الوجه من حيث
اتحاده بذلك الشئ كان الحد مركبا من ذلك العرضي والذاتي مع ذاتي اثر فندبر قال لا يشترط
تدريستلزامه وذلك اذا كان بينهما علاقة موجبة لاقتناع الانكسار في التصور ^{وهو} قال وكان قوله
واما تارة حكم باستدراكه بناء على ما ذكره في الاقاليم استدراك احدتها قوله من غير ان
يوصل به بناء على ان العام او قول بالخاص كان المراد بوجه ما عدا الخاص فكلية ولان انفصال اي شئ
في الرسم الاكمل خارج عن الاستلزام العنصري عند رسم كالمركب من العرض العام والفصل الخاص او هو ما يمكن
مركبا متوقفا على الحد في التعريف المعرف عليه وبعض الناطقين قال من غير اشتراط ان يوصل الى
كنهه حدودا في الرسم ويكون كلمة او معنى الخلق وفيه انه لا حاجة الى هذا التقييد قال لا يطلق ظهر
فيما تصدق منه قوله ولذلك حكموا فيه ان الاخص توجب الاستدراك من كل ما عدا المعروف ضرورة عدا
وجوده في اعيانه ولذا عدا عدم صلاحية التعريف بكونه خفي او غايه ما يقال ان الاخص لا يكون
الكنه واما المشاهدة فتدرك من حيث اتحادها بالاعم فلا يكون مميز للاعم من حيث عمومته واليه
يشير قوله قد من شدة اشتراط المساواة ما في سبب اليه المتأخرون اوضح يحصل التميز التام بحيث
يمتاز من جميع افراد المعروف عن جميع ما عداه قوله مع التصور بالوجه فبذلك لان التصور
بالكنه لا يكون معناه الاستدراك التام قوله او لا يمكن اه لان التميز لازم للتصور وما قيل انه يجوز ان
يتصور الشئ بانماضات بل في المقامات فلا يقيده التميز اصلا توهم لانه يوجب التميز عن التقييد والكان
ذلك التقييد غير ابا اعتبار اخر قوله فيما يصلح ان اه فلا بد من اوضح المعرف والاعم يمكن المنطق
مع توهم ان الاستلزام قال ثم انكرت اه فالتقليد بعد ما عرفت المعروف بانماضات متناهية
المتن فالتدوير المذكور فيجوز كلف اللازم منها فيكون بينهما مغايرة بوجه ولا يلزم ان يكون ذلك من

حيث انه معرفته فالمراد ثم المعرفة اما ان يكون نفس المعرفة من حيث انه معرف او غيره قال لا فائدة
 ان يكون نفس اه من حيث انه معرف نفس المعرفة بحيث لا يغايرها بوجه من الوجود قوله هذا موقوف
 اه اى هذا الحكم الكلى كما هو المظهر موقوف على ذنوبك الامر من فلا يتباني كون وجود الخاص مستلزما
 لوجود العام في البعض التصور بان يكون العام لازما بذنا الخاص قوله معقولا بالكنه اى التفصيل
 لا الاجمالى فانه لا يستلزم تصور العام قوله لم يلزم اه والسرفيه اى العموم والخصوص ليس بينهما
 بحسب العقل بل بحسب الصدق وكل في نفس الامر قوله اذ جازاه اذ ليس العموم والخصوص
 بينهما في العقل ووجود اللزوم البين بينهما ليس بل لازم فيجوز حصول الخاص في العقل بدون حصول
 العام فيه قال والمعرفة لا بد ان يكون اجلى من المعرفة اى المعرفة من حيث الوجود الذى
 هو معرف لا بد ان يكون اكثر ظهورا من المعرفة من حيث انه معرف بالنسبة الى السامع لوجوب
 تقدم معرفته لكونه سببا واسبعية في الحصول يستلزم زيادة ظهوره عند العقل وانما يفيد بالنسبة
 الى السامع لان الشئ قد يكون اجلى بالنسبة الى قوم بحسب علمهم وحققتهم ولا يكون كذلك بالنسبة الى
 قوم اخر كذا افاده قدس سره في حواشى شرح المطالع وانما قال اجلى لان للمعرفة ظهورا في الجملة
 بالوجه الذى هو آلة الطلب وهذا الشرط شامل للحد والبرسم كما لا يخفى فانه رفع الشبهة التى عرضت
 لبعض الناظرين وطول الكلام فيه قال فكل ما يصدق عليه المعرفة الاول بكسر الراء والثاني
 بفتحها قال وان يكون المعرفة متناوذا الاول بكسر الراء والثاني بفتحها وكذا في تفسير المنع
 قال يلزم للكلية الثانية اه التصواب انه عنهما كما نص عليه السيد في حواشى المطالع اللهم الا
 ان يعتبر التغاير الاعتبارى قال وهو يلزم للكلية الاولى لكونه عكس نقض بها اى ما يصدق
 عليه المعرفة بفتح الراء لم يصدق عليه المعرفة بكسر الراء متى وجد المعرفة اه الاول بكسر
 الراء والثاني بفتحها وكذا في تفسير الانعكاس قوله ثبت الملازمة اه اى اللزوم من الطرفين
 التى او عاها وان لم يكن لها مدخل في المقصود التى استلزام القضية الثانية للانعكاس قوله والمقصود
 بيان اه يعنى ان مصحح الاطلاق في المقبول هو النقل لانه وضع ثنائى والمناسبة بين المعنيين لمجرد
 ترجيح هذا اللفظ على غيره من الالفاظ ووجود المنع لا يفيى في الاطلاق بخلاف المجاز قال اصح فيه
 وجود العلاقة والمناسبة فكما يوجد فيه اصح الاطلاق قابل ما يتركب من جنس اه اذ ما في حكمها
 بان يقام تعريف الجنس والفصل مقامها والمراد جنس الفصل فى الصلبيين نفسهما سواء كانا خاصين
 بالكنه التفصيلى او لا اذ لو كانا خاصين بالوجه كان المعرفة هو ذلك الوجود وهو وجه المعرفة ايضا فورد ذلك الوجه

في التفرقة لا يكتفى الفصل واما المركب عن الفصول المساوية وان كان هذا ايضا لا اعم لما لم
 يثبت وجوده في المقاييس سقطوه عن درجة الاعتبار واما التجديد بالاجزاء الخارجية فان شرطنا
 في المعرفة كونه محمولا على ما في التهذيب فلا يمكن التجديد بها الا ما خذ لازم بالقياس اليها كما يقال
 النسب ذو سقف ويدران فيكون ربما لاحدا وان لم يشترط ذلك في التجديد يحصل بذلك الاجزاء
 الا انه لندرية سقطوه عن الاقسام كما سقطوا بحث عن نفس تلك الاجزاء وكذا المركب من امرين
 عموم وخصوص من وجه ساخط عن درجة الاعتبار لا يقتضيه في الماهيات الحقيقية قال وان لم
 يعتبر واه فيه اشارة الى التبادلية في العرف الا انهم لم يعتبروها في الاقسام فلما برز ان تعريف الموت
 مقتضى بها في الرسم الاكمل من الحد الثام كالمجوان الناطق الصالح وانما لم يعتبروه في الاقسام
 لانه في الحقيقة اجتماع القسمين قوله وكثيرا فيقتض على اطلاقها تم بنا لا نسلم كونه حدها لعدم احتمال
 على الذاتيات قوله واعلم ان المقاييس الموجودة اه ذكر الموجود مع ان حقيقة يقال للماهية
 الموجودة تنصيصا للمراد وفاعلم على الماهية مطلقا والمراد بالموجود الموجودة في نفس الامر سواء كانت
 في الاعيان او في الازمان كالامكان والوجوب قوله مفسر اذ اصلا الى حد التعذر لانه لا يقدر
 على ذلك الا صاحب النفس القدسية الذي ليس علمه كسبيا قوله ليس القوم اى شيخ ابا على ابن سينا
 فتعدير المفهومات اى من حديث انها مفهومات وضع اللفظ بانها في اللغة او في الاصطلاح قوله
 ليسى حدودا وادرسوا بحسب الاسم لانها شارحة للماهية الموجودة في نفس الامر بالذاتيات والمفاهيم
 قوله واما الاطلاع عليه اه فيه اشارة الى ان في عبارة الشرح تسلم اذ ليس المقصود من التجديد
 الاطلاع على الذاتيات بل الاطلاع على الحدود والذاتيات قوله بهذا القرض الاخير كذا في اكثر
 النسخ ولا فائدة في لفظ الاخير والظم بهذا القرض ايضا قوله والعرض العام قد يقيد التميز الثاني
 وهو ما اذا جعل انه يميزه بشئ الى ان لا يكون جزء من جزء ان يصير المركب من العنصرين العامين
 خاصة مساوية كالطائر المولود قوله فالصواب اه ولا اشارة الى هذا اطلاق الشرح الرسم الناقص
 في وجه الخصم ليقيد بغيره لما ذكره الا لكن على ما ذكره الشرح المركب من العرض العام والفصل
 تحت الخاصة داخل في الرسم الناقص بخلاف ما ذكره قدس سره قال لمصنعت المقالة الثامنة
 في القضايا واحكامها اى في تعريفات القضايا واقسامها وفي بيان احكامها اى احوالها من عكس
 والنقيض وعكس النقيض والتلازم زاد لفظ في القضايا في العنوان اشارة الى ان المقدم في
 مقاصد المقالة الثانية فما قيل انه لا يمكن التعاقب بين القضايا واحكامها لان معنى قوله في القضايا

انها الموضوعات الحقيقية بهذه المباحث فلا يصح ذلك المعنى في قوله وانما هما احوال القضايا
ليست موضوعات حقيقة في شيء من المباحث فالمراد انما ما صدق عليها الاحوال وهو البعض القضايا
فيلزم مقابلة الخاص بالعام واما انفسها والمراد انها موضوعات ذكرية فيلزم ان لا يكون قول
واحكامها على نفع قوله في القضايا واما اجيب عنه من ان المراد في كلا الموضوعين انها موضوعات
ذكرية ليسا بشئ ومنشأهما فله التدبر على انه لا معنى يكون القضايا موضوعات ذكرية اذ الموضوع
الذكرى ليس الا الوصف البتة في هو مفهوم تصورى قابل لا فرع من مباحث القول اذ قد
جرت عادة المشارعين ايراد هذه الصفة الاتفاقية بعد الفراغ من بحث وشرع في آخر تشييطا
للتعلم وتحديد المطلبه فيما سياتى حيث حصل قدر استعداد من العلم وتبينها على انه ان وقع مسئلة ما تفكر
فيما تاتى هو بطريق الاستطراد ومعنى قوله يشرح جان الشرع فيه كما صرح به في اول فصل التمهيدات
فالتمنى لما فرغ المصنف من المباحث المختصة بالقول الشارح سوى المباحث المذكورة في فصل الزايج
حال اى شريع في المباحث المختصة بالجمعة ولما توقف تلك المباحث على مباحث القضايا وضع المقالة
الثانية لبيان ذلك اى قدمها عليها معطى الفائدة وهو ضعف المقالة الثانية واما جعلها مقالة على
فلا يميز بين المبادئ والقواعد على ما هو الاصل فلا يخرج الى نكته انما المحتلج اليها جميعا في مقالة
واحدة من القول الشرع وقوله دريتها معطوفه على الجملة الشرطية لا على الجزئية واستينافا فله تحليلك
سلوك الطريق المستقيم وترك الالتفات الى التعققات والاعتقاقات التى عرضت لبعض الناطق
المن يمشى عليها على وجهه ادى الى امن مسمى سويها على صراط المستقيم وما قيل اراء بقوله المباحث المتعلقة
بها فيدخل فيها مباحث القضايا وكذا في قوله مباحث القول الشارح للتوافق فقوله يشرح
على حقيقة ولا يخرج الى التاديل باراد ان يشرح ادخال ان يشرح مع انه صرف عن اللفظ المبادى
باني عنه قوله ولما توقف معرفتها على معرفة القضايا واحكامها قوله كما ان قول انه لا يرد بيان
جهة التوقف التى احكامها التمهيد واصله ان توقف بعض المسائل على البعض المبادى لا على البعض
من التشبيه لوضوحها علم سائيا من توقف مباحث القول الشرع على مباحث الكليات والمراد بالقول
الشرع مباحث لان المقصود بيان جهة توقف المباحث على المباحث ولذا الحال قدس سره ففى
مباحث الكليات الخمس فان مباحثها مبادئ لمباحثه لانه هو انما المبادئ لا انفس الكليات
قوله لتتركب المعرف منها اى من الكليات الخمس لو باعتماد بعض تحليل الكليات مبادئ
لمباحثه معنى ان المعروف مركب من الكليات الخمس فلا بد من معرفة من حيث انه لو فعل من معرفتها

من حيث يتوقف عليها الاتصال فيكون مباحثا لمبادئ لباحث في قوله كذلك المحجة استلزاما
 المحجة مبادئ يتركب منها اى من موضوعاتها على حذف المضافات بقية قوله وهى مباحث القضايا
 بقوله كذلك اعادة وبقوله كما ان للقول اسم مبادئ لتخلل الفاصلة الكثيرة وكان الظن تركه
 والناظر ان اعتبر النفس القول الشئ والمحجة جعلوا مبادئها نفس الكلمات والقضايا فاشكل
 عليهم امر المحل في قوله وهى مباحث الكلمات نفس وفي قوله وهى مباحث القضايا فتكلفوا بما لا يرزى
 بساعة الا ان الكريمة وغاية جهلهم تصحيح العبارة ولم يجزموا حول انه على ذلك التقدير لم يزلوا وعظ
 المباحث ولم يقل وهى الكلمات وهى القضايا وان المقصود بيان وجه تقديم المباحث على المباحث
 قال فان القضية التحليل لمقدمه مطوية مستفادة مما سبق اى انما قيد الاقسام بالاولوية
 لان القضية اقسامها ثلثية والعرض من وضع المقدمة ذكر الاقسام الاولوية وبذلك استلزم
 ان يكون قوله والعرض بالاولوية كما في بعض النسخ واما على تقدير كونه بالافعال كما في اكثر النسخى جزموا
 شرط محذوف اى اذ التقرر ان لها اقسامها ثلثية ايضا فالعرض من وضع المقدمة ذكر الاقسام الاولوية
 فلذا قيد العنوان لها والناظر ان تكلفوا في تصحيح التحليل بما لا يرزى به بطبع سليم قال بل اقسامها
 ثلثية اى ليست باولوية سواء كانت ثلثية او بالاولوية اى بالاولوية اى بالاولوية اى بالاولوية
 فمن فصله ليست بمقصودة في المقدمة بل منتظر اوسى ولا يفي ما فيه الوجه ان يقال ايراد الاقسام الاولوية
 ما يكون اقسامها بالنظر الى ذاتها لا باعتبارها خارج عن حقيقتها فالحلية والشرطية المتصلة والافعال
 الاولوية لكونها باعتبار الحكم المنقسم الى المحلى والشرطى والاتصالى والاتصالى الذى هو جزء القضية
 بخلاف الموجبة والسالبة والتركيبية والاتفاقية فانها باعتبار صفات الحكم وبخلاف الكلية
 والجزئية والضرورية واللا ضرورية فانها باعتبار صفات الموضوع والمحمول قال قول صحيح
 انه لم يقل قول يقال انه اذ لا يلزم في القضية ان يقال بالفعل لقائله انه صادق او كاذب
 ولم يقل قول قائله صادق او كاذب فيه يخرج قول المجنون والنايم فريد قايما فان كلا منهما و
 اركان في نفس الامر صادق في كلامه او كاذب الا انه لا يقال بهما انه صادق او كاذب في العرف
 لان كلا منهما يلحق بالجان الطيور ليس بخير ولا النشاء نص عليه في التلويح ولم يقل قوله صادق او
 كاذب لتلايمهم الدور حيث اخذ وفي تعريف الصدق والكذب خبر المرادون للقضية ولذا ترك
 التعريف المشهور اعني ما تحتمل الصدق والكذب مع احتياجه الى مؤنة بيان الاحتمال بان المراد
 به الاحتمال بالنظر الى ذات الخبر مع قطع النظر عما هو خارج عنه حتى عن خصوصية الطرقتين

قوله اما التعريف اه اى اما تعريف القضية وتعريف اقسامها الاولية فلا بد من تقديره على المباحث الالائية
 فى الفصول الثاثة لان البحث عنها موقوف على معرفتها واما تقسيم القضية الى تلك الاقسام مما لا حاجة
 اليه فى تلك المباحث فكانه اوردته تكميلا لتعريفات القضية وتلك الاقسام او بالتقسيم يكشف بقسم
 زيادة المكشاف حيث ينكشف من حيث التحقيق ايضا وتعيين الاقسام الاولية بحيث لا يصور غير ما
 فكان التقسيم من تمة تعريفات القسم والاقسام فقول المص واقسامها عطف على القضية والتعريفات
 كلها مقصودة فى المقدمة فاقيل ان التقسيم اذا كان من تمة التعريف لم يستحسن ذكره فى العنوان و
 ما قيل ان التقسيم اذا كان موجبا لتعيين تلك الاقسام ناسبا ان يجعل هذا وجه المقدمة لا يجعله من
 تمة التعريف ولم يبنى على ان مراده قدس سره بقوله واما التعريف تعريف القضية فقط وان
 قول المص واقسامها عطف على تعريف القضية ومعناه تقسيمه الى اقسامها الايجابى يقال ان
 ثم الحلية الى الضرورية اه والموجبة والسالبة والمحمولة وغيرها وان كانت من الاقسام
 الاولية فظاهر لكن الاختلاف الايجابى والسلبى الكلية والجزئية فى الشرحية والكلية كانت فى
 الحقيقة اقسامها ثلثية لقوله لان المعتبر اه لانها الموصوفة بالصدق والكذب والاتصال
 هذا الوجه مختص بهذا المقام والوجه العام ناقالوا من ان اللفظ اذا اذرين الاشتراك والحقيقة
 والمجاز يحمل على المجاز قوله قسميت اه اطلقت عليه لا صنعت له والالكان مشتركا قوله وكذلك
 لفظ القول النسبة فى مطلق الاطلاق فان القول مرادف المركب المركب صفة اللفظ لانه ما دل
 جزوه على جزوه معناه والمعنى انما يوصف به بالعرض على ما نص قدس سره فى اول بحث الجاني
 المفردة فالقول حقيقة فى المفظوظ مجازى لمقول على عكس القضية ولا يمكن ان يقول لفظ القضية
 منقول من القضية المفظوظة الى المعقولة بنا على ان القدر ما جعلوا موضوعات مسائل المنطق
 الالفاظ والمتاخر دن اجر والاحكام على المعقولات لان المنقول بشرط فيه تغير المعنى الاول
 ولا حجر منها على ان جعل القدر ما الالفاظ موضوعات المسائل لا يقتضى الوضع لجاز ان يكون ذلك
 الجعل باقائه الدال مقام الحدول تنبيلا للفهم كيف وقد تفقوا على ان موضوع المنطق لمقولات ثلثة
 والمعلومات المتصورة بية والتصديقية قوله ثم القضية اه بيان للفرق بين القضية والتصديقية
 فانه قد يشبهة على بعض الادباء لا اعتبار حصول فى الذهن فى القضية لان الصدق والكذب
 انما يرضى لها باعتبار حصولها فى الذهن ولا اطلاقم التصديقي عليها وحاصل الفرق ان القضية من
 قبيل العلوم والحصول فى الذهن شرط لبا والتصديقي من قبيل العلم والاطلاق التصديقي اما على التجوز

باعتبار انه متعلق بتصديق او على ارادة المصدق غير التصديق قوله ^{هو العلم} بالعلم بالعلم آه بمعنى الاذعان
 والتسليم له لا بمعنى التصور له قوله فلهذا المعلومات من حيث اه حصول المعلومات حصول حصول
 ظلي الا لو جوب التصافات النفس بها وحصول العلم حصول حلي فلا يرد انه اذا اعتبر حصول في الذهن
 في القضية يلزم اتحاد القضية والتصديق اذ لا فرق بين العلم والمعلوم عند القائل بحصول الاشياء
 النفسها في الذهن الا باعتبار القيام بالذهن وعدم القيام به على ما تقرر في محله قوله العلم بالمعلوم
 الى آخره بمعنى الاذعان والتسليم له الا المعنى التصوريه قوله لا يتعلق الا بها بخلاف اطراف القضية
 فانها كما يتعلق التصديق بها يتعلق باعداها اي الوقوع واللا وقوع فليس لها اختصاص بالتصديق
 مصحح لان يطلق بمعنى المصدق به عليهما فاذا عاد المحصر ليكون لا طلاق التصديق بمعنى المصدق
 به نوع اختصاص بالقضية قال وقوله يصح ان يقال آه اى في حكم الفصل في حق الاختيار فان الفصل
 يشترط ان يكون مفردا محمولا قال فاما ان يغفل بطرفهما اى باعتبار طرفيها وبالنظر اليهما الى مفردين
 فالقيد المذكور في جانب الموضوع او المحمول فالجدة غير معتبرة في الاختلال حتى يرد انه قد يغفل
 الحماية الى اكثر من مفردين فخر زيدا القايم قايم في الدار قوله القضية لا بد فيها آه مقصوده بيان ان
 زوال الربط بين الطرفين اختلال لا الجزئية قوله من الحكم بمعنى الوقوع واللا وقوع كما نص سابقا
 ولاحق لكن بشرط كونه معقولا كما ذكره سابقا بقوله من حيث انها حاصلة في الذهن ولا ينافي
 ما ذكره قدس سره في شرح المفتاح من ان المنحل للمصدق والكذب هو الحكم المعقول عني الايقاع
 والانتزاع دون الوقوع واللا وقوع قوله فاما الفاء للتفسير او جزاء شرط محذوف اى اذا كان
 لا بد فيها من امور ثلاثة قوله بمنزلة المادة في كون القضية بها بالقوة كالحكم بالمادة انما قال بمنزلة المادة
 لا اختصاصها بالاجسام ونس على ذلك قوله بمنزلة الصورة قوله ونحوه لاختلال القضية اه فان الاختلال
 في اللغة كشاده شدن كره وهو البطلان الصورة مع جعل بحاله قوله كلمة ليس اه لما كان كلمة ليس
 بحسب التركيب لا متزاجي والا على رفع نسبة الايجابية فلا يكون والا على ما يربط المحمول بالموضوع
 وجهه بان المجموع من حيث المجموع يدل على وضع النسبة سلبية فيكون رابطا لها بمنزلة الصورة
 للقضية السالبة فصح الاختلال فيها فيشتملها التعريف بها اى الحكم عليه قوله وبه اى الحكم على والاتصال
 والاتصال فيدخل فيها المقدم والتالى قال لما الحكم عليه الى آخره اراد بالحكم المحلى او الاتصال
 والاتصال فيدخل فيها المقدم والتالى قال ان يحد آه كما لا بد في القضية المعقولة من
 الحكم الذي هو بمنزلة الصورة بها كذلك لا بد في القضية الملقولة مما يدل على الحكم المذكور لفظا

كان او حركته وهو بمنزلة الصورة اما سوار كانت ثنائية او ثلاثية فخذها واذا التما البطل بصورتها
 واخلال الى اجزائها المادية فيشتغل بخزير قائم وقام زير بلارية وحل الحذف ههنا على الترك
 لفظا او تقدير ليشتمل الثنائية بناء على حل الاداة على الالفاظ الدالة على الربط لاصح تفسير الاخلال بانه
 ابطال الصورة ثم ما ذكره السمعنى اخلال القضية المفوضة واخلال القضية المعقولة ما ذكره تدرك
 في الحاشية السابقة قال ان حكم فيها آه بان احدهما هو الاخر اما صريحا كما في العملية الاسمية او
 ضمنا كما في العقلية كما سيجي في كلامه قدس سره وانما لم يعتبر العملية العقلية قسما آخر من حكم تعليل
 الاقسام وضبطا لا منشار بقدر الامكان قال ان حكم فيها بان احدهما ليس الاخر الى تصددا
 كما هو المتبادر فلا يرد الموجبة السالبة المحمول فان الحكم القصدى فيها الايجاب يقال الشمس طالعة
 والنهار موجودة فمن ان كان رابطة زمانية فيجب حذفها ايضا فالمراد بقوله كلمة ان مع مدخولها او
 لان معنى كانت الشمس طالعة كاي طلوعه وهو معنى الشمس طالعة على حقيقة الشره في شرح لم يطالع
 من ان كلمة كان معتبر في جانب المحمول كما سيجي واما القول بان ايراده مجرد رعاية ان حرف الشرط
 لا تدخل على الاسم لا مدخل لها في القضية فلا يطابق كلامهم قال المراد بالمفرد اما المفرد لفعل او بقوة
 الى ما فيها كلمة او التعميم كافي قوامه كونا حجارة او جديدة ايات بل التجميعا واما مجرد التاكيد ليس له مد
 او التعميم قال هو الذي نفسية المفرد بالقوة يعني ان لفظ القوة تدل على عدم كونه مفردا وهو نظم
 على صلاحية لها وذلك بان يمكن التعبير عنه بالمفرد قال واقلما اه اقال الالفاظ المفردة التي يمكن
 التعبير عنها عن اطراف تلك القضية مشقة هذه الالفاظ وقلة مونتها ظاهرة بعدم احتياجا الى ملاحظة
 خصوصية الاطراف ومجانيتها والنظم كلمة ان كما لا يخفى وقرانها كمسورة غير صحيح لوقوعها موقع مفرد
 قال بل يقال اه يعني ان الحكم في الشرطية لما كان باتصال قوع النسبة وقوع اخرى او انفصاله
 عنه لم يكن التعبير عن اطرافه بالمفرد وما قيل انه قد عبر عن طرفي الشرطية بقوله هذه القضية فتوهم ان يعتبر
 به عنه مجموع قوله وان تحقق هذه القضية ففي هذا التعبير صار ما كان مقدما في التعبير الاول جبررا لمن
 حيث انه مقدم قال بقى ههنا شئ يعني وان اندفع التعميم المذكور الانتفاص بالاشكالية المذكورة عن
 التعميم لكن بقى اشكال اخر وهو انه على هذا التعميم يدخل جميع الشرطيات في العملية لتحقق التعبير عن
 اطرافها بالمفردين بعد الاطلاق اى حذف الحكم الاتصالي والانفصالي لانه كان مقتضيا لملاحظة
 طرفين تفصيلا مانعا عن التعبير للمفردين فاذا ازال يمكن التعبير بالمفردين فيصدق على جميع الشرطيات انما
 ينحل طرفاها الى مفردين بالقوة وان دفع ما قيل انه لا يمكن التعبير عن طرفي الشرطية بعد الاخلال بمفردين

لان الخلل العنصرية الى ما فيه تركيبها لان تركيب الشرطية من قضيتين بالقوة يمكن التعبير فيها المفرد
 بعد زوال الحكم الشرطي لمقتضى ملاحظة الطرفين تفصيلا فيكون الخلل الى مفردين بالقوة
 فتدبر فانه خفي على الناظرين قال والصواب اى فى التقسيم والضمير في قوله يريد عليه ارجع
 الى القول المدلول عليه فيقال دور قوله لا يزيد ابوه قايم على تقسيم المصمخ ووجهه عن التقسيم
 الاول فودخله في الثاني بملامات هذا التقسيم فانه لا يريد عليه وكذا رد بعض المنقوض
 عليه مما قيل ان الواجب ثنائية الضمير في الموضوعين لرجوعه الى القسمين وبديل للملايرد
 بقولنا لانه يمكن لا يريد وشم لان معنى للملايرد والملايد خلل احد القسمين في الاخر قوله والاولى
 آه لم يقل والصواب لانه يمكن توجيه ما ذكره بحيث لا يريد عليه شئ كما اختاره المحقق للفتنة
 من ان المراد بالمفرد بالقوة ما يمكن التعبير عنه بمفرد حال كونه جزءا من القضية عند افادته حكمها
 والحملية تتخلل الى شيئين ويمكن التعبير عنهما بلفظين مفردين حال اعتبار الحكم الحكمي بينهما بملامات شرطية
 فانه لا يصح فيهما هذا اذ عند افادة الحكم الشرطي ففى يخل الى شيئين يكن تعبيرا بمفردين عند قصد
 افادة الحكم الشرطي ولما كان هذا التوجيه مكلف في تفسير المفرد بالقوة ولزوم استدراك
 فبعد الخلل قال الشا والاولى قابل واما ثانياه انما اخره مع انه تحقيق والاولى التزامى لانه
 يستلزم عدم صدق التعريف الشرطية على فرد من افراده واقوى من الاولى فقيه شرقي من
 الاضعف الى الاقوى قوله ومن اضعف اه والسر في ذلك ان الحكم في الحملية واتحاد الطرفين
 في الوجود وهو يقتضى ملاحظة اجمالا فلا بد ان يكونا مفردين لفضل او بالقوة بملامات الشرطية
 فان الحكم فيها بالتصال وقوع النسبة بين شيئين لوقوع اخرى او بالتفصال بينهما ولا شك
 انه يقتضى ملاحظة النسبة والظرفين قصد او قلنا هذا لزوم لذلك ليس تعبيرا عن الشرطية
 بل هو قضية حملية معناها معنى الشرطية قوله سميت حملية زاد لفظ التسمية اشارة الى
 انه مفهوم اصطلاحى قوله هذا هو المطابق اه في المحصر اشارة الى ان ما قاله المتأخرون
 من زيادة لفظ الخلل غير مطابق لكلامه قوله اى اجزائه الموجودة فيه اى المادية
 كما يشعر به اخر كلامه وقول الشا ما منه التركيب فان التركيب مبتدأ ومنها اسل
 حصول الصورة فلا يريد ان الصورة من الاجزاء الموجودة ولا يخل اليها قوله الا اذا
 اعتبر فيها الحكم البقاء او انتزاعا اى اعتبر الوقوع والا وقوع حال كونه حاصل في الذهن
 وتفقوا كما عرفت مرارا قوله لا يرتبط بتعبيره ضرورة آه لان النفس لا يمكن ان يلتفت

الى شيتين قصدا وبالات و عدم صيرورته محكوما عليه او به عدم اقتدار النفس على ذلك
لا يستلزم عدم اتصافه بشئ من النقيضين في نفس الامر حتى يلزم ارتفاع النقيضين على ما قدم
قوله ان يصير محكوما عليه او به بالحكم المحلي والاتسالي والافصالي قوله فالحكم مجرد القضية
اي عن الوقوع والا وقوع من حيث حصوله في الذهن فلا يرد انه كيف يمكن خبرها
عنه والحال ان الحكم الاتصالي والافصالي انما هو بين وقوع النسبتين اللتين هما في المقدم
والثاني قوله بالانضمام اليه الحكم بمعنى الوقوع والا وقوع من حيث انه حاصل في الذهن
وكذلك فيما بعد قوله فقد وجد الحكم في الاطراف اى الوقوع والا وقوع من حيث حصوله
في الذهن على وجه الاذعان فلا يرد ان وجود الحكم لانياني اعلم بكونه لان القضية قد يكون
كاذبة قوله ان اردت اه هذا التفصيل ما هو من كلام الشيخ في الشفاء وظن بنقله لك
لبارته فانه يوجب لثباتي ثقتك في تحقيق معنى الحملية والشرطية قال والقول الجازم حكم فيه
بنسبة معنى الـ معنى اما بايجاب واما بسلب وذلك المعنى اما ان يكون فيه ايضا مثل هذه النسبة
ولا يكون فالكان وكان النظر فيه لا من حيث هو واحد وحمليل من حيث يعتبر فيه
فان القول الجازم ليس بسيط ولا محلي كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
فقد حكم بهنا بايجاب نسبة الاتصال بين قولنا الشمس طالعة وبين قولنا النهار موجود
فاوجب هو ثابتهما الاول وكقولنا اما ان يكون لشمس طالعة واما ان يكون الليل موجود
فقد اوجب بهنا نسبة عنا وبين قولين وبين اجزاء كل واحد من القولين في المثالين
تركيب ايضا حكم قوما هذه النسبة اعني النسبة الجامعة للقول جازما فان قولنا الشمس طالعة قد قيل
على الايجاب النسبة بين الشمس وكذلك في سائر الاجزاء وان لم يستعمل من حيث هو بهذا
وجميع ما كان على هذا الوجه يسمى شرطيا و ما جرى مجرى الاول يسمى متصلا و ما جرى مجرى الثاني
يسمى منفصلا واما ان لم يكن كذلك بل كان التركيب بين معنيين لا تركيب فيما اصلا كقولنا
زيد حيوان او بين معنيين فيما تركيب لا صدق فيه ولا كذب يمكن ان يقوم بدله مفرد كقولنا زيد
حيوان ناطق ثابت فان تركيبا لم يرد منه وهو حيوان ناطق ثابت تركيب بهذه الصفة يقوم بدله
لفظ مفرد كقولنا انسان او تركيب فيه صدق وكذب ولكن اخذ من حيث هو جملة يمكن ان يدل
عليها لفظ مفرد و غيرت وحدته لا تفصيله كقولنا الانسان ممشي قضية فانه ليس متليفة الى
حال الانسان وحال حمل الشئ عليه بل الى الحملية التي يجوز ان يسمى قضية كذلك لو قلت سمعت نه ركا

عبد الله زيدا به بالاشبه بالجميع هذه التي لا يرد ان يحكم في اجزائها بالنسبة للايجابية او السلبية وان كان يتفق
 في بعضهما ان يكون في الجزء منهما ايجاب او سلب فيجعل التاليف الايجابي والسلبى كشي واحد ملتفت الى
 وحدة بحيث يمكن ان يدل عليه اسم واحد ان اريد حمل على وخاصة ان ينسب اليه يقال في جملة انه
 هو جعل ينسوبا كما يقال ان الانسان هو حي وفي السلب خلافة واما في الشرطي فانما يقال في ايجابه
 ان هذا اللازم قال لذلك ومعاذ له ولا يقال لاحد الجزئين انه الاخر انتهى فتأمل في هذه العبارة
 الجزل تجذ فيه تحقيقا واثباتا لان الاقسام شافيا عن الشكوك والادغام ما شافا لما ذكر قدس سره
 في تفصيل المرام قوله الانسان حيوان بناء على ان معنى الحيوان جسم نام حساس لاشئ وحيوانه و
 الا ان كان مشتملا على النسبة التقييدية قوله تقييدية المراد بها ما عدا التامة بمعنى بالصح السكوت عليه
 فيدخل فيه التوضيحية والاضافية الامتناعية نسبة المشتقات الى فاعلها قوله فيكون القضية اجزاء
 حملية لانه لا بد من ملاحظة النسبة اجمالا ليكن الحكم بالاتحاد كقولنا زيد ابوه قايم وكذا زيد اخضر به لا
 لا يقع محمولا لا ابتداء ويل مقول في حقه قوله ملحوظا اجمالا بان لا يلتفت الى نسبة قصدا بل الى المجموع
 من حيث المجموع قوله ايضا حملية لصحة الحكم بالاتحاد قوله ملحوظا تفصيلا اى يكون النسبة ملتفيا اليها
 قصدا وذلك يستدعى ملاحظة طرفيها مفصلا فلا يمكن الحكم بالاتحاد قوله كقولنا ان كانت الشمس طالعة
 آه وكذا وان جارك زيد فاضربه سواء جوز ما وقع الانسانية جزوا ولا تاويل او بتاويل قوله على
 التقييدية مطلقا اى من غير تفصيلا كما اشار اليه بقوله بان كانت تقييدية ففى ايضا حملية وذلك
 لانها لا يكون ملحوظة الا اجمالا آله التعريف حال المنسوب بالقياس الى المنسوب اليه قوله لان لالة
 اى اشتمل المذكور قوله اذ لا يمكن ان يستفاد آله لما عرفت من ان النسبة فيها ملحوظة قصدا وبالذات
 وذلك يستدعى ملاحظة الطرفين كذلك لا يمكن ان يستفاد من المفرد ملاحظة امور المتعددة مفصلة
 وما قيل انه يمكن ان نضع مفردا لاراء مفهومات مترتبة صيغهم منه تلك الامور مفصلة مترتبة بناء على
 ان الدلالة تابعة للوضع فجوابه انه قدس سره يعنى الامكان الوقوعى لا الذاتى قوله اراد ان كل واحد
 آه ونحو ان جارك فاكرمه داخله في الشرطية بناء على تحقق قدس سره من ان جزوا طلبى باقيل بالجزئى
 اى يقال في حقه اكرمه وما ادرى عليه من ان مقصود التاويل ليس الا تعليق الطلب بالشرط
 استلزامه للاجبار لا يقتضى اتحادها فاحتج ان يقال انه ليس القضية بل هو الشار كقولنا كذا كذا
 جارك فمندفع بما حققه في حواشى المطالع لا يلحق الموضوع ببيان قوله فيكون القضية بالقوة القهرية
 من الفعل اذ لا يحتلج فيها بعد حذف الرابطة الى شئ سوى الاذعان لتلك النسبة بخلاف ما اذا احتلج

النسبة اجمالاً فانه قضيت بالقدرة البعيدة لاحتياجها الى ملاحظة النسبة تفصيلاً ايضاً قوله فصيح التقسيم
 بهذه الوجهة اي باعتبار الخلط الى قضيتين صدق قوله لا يوجد في شيء من طرقات الحكم بمعنى الوقوع واللا وقوع
 الذي اعتبر فيها من حيث انه حاصل في الذهن اذ لو وجد ذلك لم يتركب الشرطية الصادقة عن كائنين بل
 فرض الحكم فان معنى قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود انه يقع الثانية على تقدير وقوع النسبة
 الاولى سواء وقعت النسبتان اولا قوله فان ادوات الشرط والمعاداة اراوا بالشرطية التعليق
 كما هو السليح فلذا قال به بالعناد قوله اخرجت اى على تقدير وجود الحكم فيها قيل ودخلها كما يدل
 عليه البيان وانما خص هذه الصورة بالبيان لانها مشاء توهم القابل بان اطراف الشرطية قضايا
 وقابل ان المراد اخراجهما عن صلاحية الحكم فمع كونه تكلف محل المنع فانه لو انتفت
 الصلاحية لما عاد الحكم بعد الحذف كما في القياس الاستثنائي قوله المتصلة الموجبة اه لما كان تعريف
 المتصلة في المتن اعني وهي التي تحكم فيها بصدق قضيت او لا صدقها على تقدير اخرى بعد ما افاده
 ان المراد بلا صدقها سلب صدقها لا العود واللا يخرج السالبة ولزم اعتبار لا صدقها في قوله على
 تقدير صدق اخرى فلا يخرج ما حكم فيها بصدق قضيت او لا صدقها على تقدير لا صدق اخرى انه خلا
 الواقع اذ لا يكون في المتصلة التعليق بصدق بصدق لفي فيه ايهام اختصاصه بالزمومية فان
 المتبادر من حدث التقضية على تقدير صدق اخرى ان يكون بينهما علاقة يقتضي ذلك ايهام ان الحكم
 فيها باى وجه وان معنى الصدق ما هو لانه بعد الاضافة وان تعين انه ليس بمعنى الحمل لكنه يحى بمعنى
 المطابقة للواقع والتحقق فترض قدس شره لتعرفها وبيان اقتسامها بحيث يندفع ذلك فتعين
 ان الحكم ههنا بالاتصال في تحقق سواء كان لعلاقة او لا وان الصدق ههنا بمعنى التحقق في
 نفس الامر لا بمعنى المطابقة للواقع واللا تركب المتصلة الكلية الصادقة من مطلقتين عايتين
 ضرورة ودام صدق المطلقة العامة وليس كذلك فانه لا يصدق قولنا كلما صدق الانسان حيوان
 صدق زيد قائم ولا يصدق كلما كان الانسان حيوانا كان زيد قائم قوله يتحقق قضيت من
 تحققت القضية وقوع نسبتها في نفس الامر والمراد من الحكم فيها بالاتصال ان يكون مدلوله المطابق
 ذلك فلا ينقض تعريفها كواحد من المتصلة والمنفصلة بالاخرى بناء على تلازم الشرطية قوله
 وسبب عليك اشارة الى ما سمع من ان كل واحد من الاتفاقيات المتصلة وما نوعه اخلو والمائة الجمع
 عني من عام وجمعاً قال ولكنها قد يكونان اشارة بذلك الى ان المراد المانعة الجمع بمعنى الاخص
 اعني ما حكم فيها بالتثاني بالصدق فقط اى مع عدم التثاني في الكذب لا بمعنى الاعم اعني ما حكم فيها

بالتشافي في الصدق فقط بمعنى عدم الحكم بالتشافي في الكذب بلانه شامل للحقيقة ايضا وكذلك الحال في
 مانعة الخلق **قَالَ** فلا يكون حليته آه اى لا يصح اطلاق هذه الاسامى عليها كما يدل عليه الجواب ليس بمعناه
 فلا يكون اخلته في ثياريها اذ بعد ما بين المعنى الاصطلاحي الشامل للسؤال بل كيمشلا امرية فيه لا معنى لثياريها
قَالَ باثبت ما موصلة اى لان الحليته والمتصلة بمنفصلة بحسب اللغة التي ثبت فيها الحمل والاتصال
 والاتصال والحمل على النافية نارجاع الضمير الى السؤال بهم لوجب التكرار وما حذرنا ان دفع قيل
 ان الحمل بمعنى اوراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة ومعنى النسبة الحكمية متحقق في السؤال
 فيصح اطلاق الحليتين بمعنى المنسوب الى الحمل لان الكلام في الاطلاق بالمعنى اللغوي لا الاصطلاحي
 على ان ما ذكره لا يطرد في المتصلة والمنفصلة **قَالَ** بحسب مفهوم اللغة اعني ما نقصت بالحمل والاتصال
 والاتصال بل بمعنا الاصطلاحي قوله وان لم يكن معنى الشرطية آه وهو المنسوب الى الشرطية
 بتعليق شئ بشئ قوله وقد يتوهم آه التوهم ناكش من تخصيص السؤال في التعبير بالتوهم بحسب الفاعل
 اشارة الى كمال صفة فلذا لم يتفرص لدفعه لان تخصيص السؤال بالجملة اسطحة ان الكلام فيها انفي حكم
 عن الموجبات ليشهد عليه بيانه لقوله مفهوماتها الاصطلاحية اه ولذا قال الاظهر ولم يقل والظاهر قوله
 وقد يتوهم من هذه العبارة فان معناه واما المناسبة المحققة للنقل في السؤال فينه يدل على تحقق
 النقل اليها والتعليل بقوله فلمشا بينهما يدل على تاخيرها لكن المتوهم مندفع بالعناية بان يقال معناه نعم
 المناسبة المحققة للنقل الى المعنى اعم محققة باعتبار جميع افرادها **قَالَ** اما الموجبات آه والقرينة على انها
 منقولة الى المعاني الاصطلاحية العامة ما سبق من قوله مفهوماتها الاصطلاحية آه فيصرح به اشر
 في شرح اطلاق قوله فلا حاجة الى الالتزام اه وكيف يلزم وهو يستلزم ان يكون اطلاقا عاما على الموجبات
 مجوزا لان النقل مشروط بطريق المنقول عنه قوله هي الحليته والشرطية واما ما وقع في الاشارات من ان
 اصناف التركيب الجزئي ثلثة حليته ومنفصلة فاما دمنه الاضافات لمصلحة والشرطية لكونه جنسا
 لها ليس امر محصلا قوله كان مفهوماتها اه انما قال كان آه لان الايجاب السلب خارجان عن
 حقيقة الحليته فالتحصيل لها نسبة بتجصيل الماهية اليه بفعل بخلاف الشرطية ولذا قال فلما قيل مفهوماتها
 الا بها قوله ان القسم اقصيته اه لانه حصروا بين نفى والايجاب يحزم العقل ليجر ولا حظ في مفهوم
 القسمين بالاختصار باي تقسيم قسمت من التقاسيم المذكورة واما كون كلامي طر في الشرطية مشتملا على
 ملاحظة النسبة تفصيلا وبالنظر الى الواقع حتى لو وجد وفيه احد طرفيهما مفردا فالحمل والقوة والاخير
 مشتمل على النسبة الملاحظة لتفصيلا يكون شرطية واما ما قيل او علمت زيدا انما قضيتها بقول

والنسبة الملتصقة بين علمت وبين زيدا قايما نسبة تامة خبرية وليست بحملية لان احد طرفيها ليس بمفعول
بالفعل ولا بالقوة فانه لا تغاوت بين ملاحظته مفهوما علمت وحده وبين ملاحظته حال كونه جزءا
هذا المركب ولا شرطية لان الشرطية لا يكون شيء من طرفيها قضية صلبة بفعل ولا سلك ان احد
طرفيها قضية فمفعول بان علمت قضية حملية لانه بمعنى انا عالم زيدا قايما بتاويل قيام زيد ولذا يصح
دخول ان المفتوحة عليهما والمجموع فصله خارج عن النسبة التامة الجزئية كان قيل انا عالم لقيام زيد
ولو كان يعلق الفعل بالمفعول نسبة تامة خبرية لزم ان يكون مثل ضربت زيدا قايما في الدار وقت
انظر مشتقاً على النسبة خبرية ملحوظة قصد اذ الوجدان يكذبه وكلام القوم يربطه قوله فان الحملية
اه يعني ان الحملية مركبة نفسها من اجزاء ثلثة فليس سيط بمعنى مالا جزوله لكنه يقع جزواً من الشرطية
فيكون بسيطة بالقياس اليها بمعنى انها اقل جزواً منها ولم يكتف بكونها اقل جزواً منها بان يقول
الشرطية لا بد فيها مع لا بد منه في الحملية من المحكوم عليه وية والنسبة ان يكون طرفاها مركبة بخلاف
الحملية لان مجزؤ ذلك لا يكفي في تقديم مباحث الحملية على مباحث الشرطية فلذا اعتبر البسيط
من حيث الجزئية لكن بعد اعتبار الجزئية لاحاجة الى اعتبار البسيط كما لا يخفى قوله ولا تعني اه
اي من قولنا انها يقع جزواً للشرطية قوله التي هي سوى الحكم اي الوقوع واللا وقوع من
حيث حصولها في الذهن بطريق الاذعان وهذه الجملة معتبرة في كونها قضية فلا بد وان ذات
الحكم معتبر في الشرطية ايضا الا انه مفروض فيها عدم عن في الجملة ووصفت الجزر لا بد محل له في الجزئية
فيكون الحملية بجميع اجزائها جزواً للشرطية من غير حاجة الى ما تكلفه السيد قدس سره منها قوله
فكانها اه اي اذا كانت باعتبار اكثر اجزائها جزواً منها فكانها بتامها جزواً منها فيكون متقدمة
عليها طبعا فتحققت التقديم في البحث ليوافق الوضع الطبعي قال ويسمى موضوعا اي المحكوم عليه
في الحملية لا مطلق المحكوم عليه وكذا قوله يسمى محمولا قال ان تدل عليها اللفظ التسوية بين الاجزاء
فلا بد وان حقا ان يدل عليها بادل لفظا كان او لا قال واللفظ الدال هذا بناء على الاكثر والا
فالرابط قد يكون حركته كما سيصرح به قوله لان محصل معناه اه اي معناه الذي لا يتبدل بتغير العبارة
وبهذا الاعتبار حصروا القضية في الحملية والشرطية وان اختلفت القضيتان في المدلول لاول
الذي يخلف بحسب تغير العبارة ولا اشاره الى ذلك زاد لفظ محصل فما قيل لانهم ان محصل معناه ذلك
بل بمعنى آخر لازم لمعنى هذه القضية وهم قال واما النسبة اه اي النسبة التي هي مورد الوقوع
والا وقوع فان الايجاب والسلب يطلق بمعنى الثبوت واللا ثبوت ايضا على ما ذكره المحقق لتفتنا زاني

في شرح بعض ذي حيث قال لوقوع اللاذوقع هو الالجاب والسلب اي ثبوت شيء بشي او انتفاءه
عنه في توصيف النسبة الحكمية بالمورد ولما ووضيغها بعينه الالجاب السلب توضح بمغائرهما على ما يدور
المتاخرين من اثباتهم القضية جزء آخر سوى الوقوع واللاذوقع ليسمونه النسبة الحكمية بتقيدية مشتركة
بينهما كما يدل عليه قولهم وقوع النسبة ولاذوقعها يقال ان اجزاء الحكمية اربعة على راي المتأخرين
والتحقيق ما ذهب اليه المتقيدون ان الجزء الثالث شيء ثبوت المحمول للموضوع لكنه يتعلق به علمان
لتصورى من حيث انها نسبة بينهما وعلم تصديقي باعتبار مطابقة النسبة التي بينهما في نفس الامر و
عدم مطابقة اياها يقال فان النسبة ما لم يعتبر معهما هي الرابطة بالعرض والمتبادر من قوله بها
يرتبط ما يكون الرابطة بلا واسطة وهي الوقوع واللاذوقع في قوله بها يرتبط اشارة اليه
يقال ثانيا وان لعبارة واحدة احد ما بدلالة المطابقة والثاني بدلالة الالتزام فلا يلزم الجمع
بين الحقيقة والمجاز على ما ذهبهم قوله والكانت التزامية كما يدل عليه التعبير بوقوع النسبة اي
وقوع النسبة التي اوركت بين المحمول والموضوع بينهما في نفس الامر وتغيير اسم ادراك النسبة لا
وقوعها بادراك ان النسبة واقعة او ليست واقعة للاشارة الى ان المراد يكون الادراك بطريق
الاذعان لذلك الوقوع واللاذوقع الذي هو امر اجمالي موزعه النسبة لا ان الوقوع واللاذوقع
عبارة عن هذه القضية والالزم اعتبار القضية في القضية والتصديقي في التصديقي الى ما لا يتناهى
يقال ولهذا اخذ اجزاء القضية واحدا في القضية المفقوطة وهذا متفق عليه من الفقهاء في الاختلاف
في اجزاء القضية المعقولة يقال حتى ينحصر الاجزاء اي اجزاء القضية المفقوطة يقال ثم الرابطة او القضية
مهمة فلا بد ان يكون حركة قوله بمعنى ان النسبة آه وقع لما اوردده المحقق التفتازاني من انه لو كان
توقف مفهوم اللفظ على شيء موجبا لكونه اداة لكان جميع الاسماء الدالة على النسب الاحفادات ادوات
وحاصل الدفع ان المراد بالتوقف عدم الاستقلال لمفهومية لكونها دالة على نسبة هي آله لتصرف حال
الطرفين غير ملحوظ لذاتها كسائر معاني الحروف واشارة اليه بقوله على النسبة الرابطة فانها باعتبارها
ملاحظة من حيث ذاتها ليست برابطة يقال وهي غير مستقلة وهي تمام معناها والدال لهما لفظ
مفرد وظهر هذه القيود تركبها وما توهم من ان ليس هو مركب فمندفع مما ذكره قدس سره سابقا من ان
الجموع موضوع لوضع النسبة السلبية قوله وقد يناقش آه اجاب المحقق التفتازاني بان ليس مرادهم ان
الغلة هو الرابطة في لغة العرب بل ان قالون المنطق الى العربية متعار والفظ هو لال رابط الغير الزمانية بتركة
است في الفارسية وستين في اليونانية وردة المحقق الدواني بانها تعالفا لما ذكره الشيخ في الشفاء حيث

قال ولما خلت العرب فرما خذت الرابطة الكالا على شعور الزهين بمعناها وبما ذكرت والمذكورة بها كان
 في قالب الاسم كقولك زيد ملوحى فان لفظ ملوحى جازت لا يدل بنفسها بل يدل على ان ليذا هو امر ملوحى
 بعد ما دام يقال الى ان يصرح به فقد خرجت عن ان يدل بذاتها دلالة كالملة فلهذا كانت بالادوات كالتثنية
 الاسماء التي وايضا ما الناعت بهم على الاستعارة المذكورة اذا لم يكن في لغة العرب لفظ ملوحى بل لفظ
 عليهم ان يقولوا لا رابطة في لغة العرب سوى الحركات ثم قال ان المنطقيين لا يسمون ان يكون الهمزة مفتوحة
 ليكون ملوحى عنه بحسب المعنى بل يصحون على انه ادوات في صورة الاسم فيكون اختصاص لفعل بالماضي
 المتخصصه ولا يلزم لهم موافقة النحويين ولا يخفى انه يحكم لان اختلاف حالة بالتذكير والتانيث والافراد
 والتثنية والجمع باختلاف المرجوع اليه واستفادة الحكم بدون ذكره يتبادر على عدم كونه مستعملا في لغة
 العرب للربط واسى دليل على ما ادعوه وانما ملوحى جم بالغيث من غير داع يدعوا اليه قوله فلا يكون رابطة
 ولو قيل المراد به الفصل اعما فيقول الامثلة التي اوردده فيها ليست من مواضع الفصل ولو لم يفسر
 ايضا لا يدل على الرابطة بل على تخصيص والتاكيد والفرق بين النعت والجر كذا في شرح المطالع قوله
 ويقال آه عطف على نياقش والمناقش والتقابل الشئ في شرح المطالع قوله هو حركة الرفع قال المحقق
 التفاز في المكان المرفوع والمحمول مثبتين فالقضية ثنائية وان كانا معفتين فثلاثية تامة وان كانا احداهما
 فقط معرifa فثلاثية ناقصة انتهى ولو ارد الرفع لفظا او تقدير او محلا لم يكن القضية في لغة العرب ثنائية
 قوله زائد على مدلول الرابطة فلا يكون دلالة على النسبة دلالة مطابقة فلا يكون رابطة لانها الدال
 على النسبة بالمطابقة ولو ارد اعم من ذلك يدخل كان التامة بل الافعال المشتقات كلها في الرابطة
 وما قيل ان الرابطة مدل على نسبة شئ الى شئ هما خارجان عن مدلولهما سواء كان دالا بالمطابقة او لا فلا
 يدخل الافعال التامة منع كونه خلاف المتبادر عن تعريف الرابطة يد وعليه سائر الافعال الناقصة وافعال
 المقاربة قال باعتبار الرابطة فيمد ذلك لانها باعتبار اشتغالها على السور وحرف السلب لايجاب
 والجهته تقسيمات اخرى قال لا شتغالها على ثلثة اى من حيث اعتبار الرابطة فلا نيا في اشتغالها على الزائد
 من ثلثة باعتبار آخر من الايجاب والسلب السور والجهته قال لثلاثه معان اى لاوقاتهما فلا نيا في
 دلالة الرابطة الزمانية على الزمان لانه غير مقصود بالافادة ولذا يستعمل فيما ليس زمانيا نحو كان الله
 غفورا رحاما ولا يدان المعاني الاربعة كما مر لان وقوع النسبة والنسبة معنى واحد لشدة الايمان بينهما
 قال وان خذت اى تركت فنحو ضرب زيد ثنائية والقول بانه خارج عن التقسيم للاستغناء عن الرابطة
 والتقسيم للقضية فيها رابطة ففهم ان الراد بقوله فيها رابطة مدلول الرابطة فهو لازم في كل قضية كذا

عليه قوله فالمحملة انما هي من اجزاء ثلثة وان اراد بها لفظها فكيف يصح جعل الثنائية قسما بها قال شعور
 القسمن ليس قيد الحذف بل بيان لوجه الحذف قوله الوجوب اه اى وجوب استعماله واقتناعه وجراره
 قوله وفيه بعده ان كان مراد القائل ضبط الاختلاف المشار اليه بقوله ان اللغات مختلفة في
 استعمال الرابط فلا يخفى بعده لان كون الاحتمالات التسعة واقعة في الاستعمال محل تردد وان كان ارد
 ضبط الاحتمالات العقلية لاستعمال الرابط كما يشير اليه قوله او في شرح المطالع وعدم شعور على البعض ان
 لا يضرب الخوض فوجه بعده ان ضبط الاحتمالات العقلية ليس مطلوباً في المقام ولا فائدة يعتد بها في مقترنا
 قال اى لا يستعمل الرابط زمانية كانت او غير زمانية كذلك الحذف قال ولغة الجم اى اللغة
 الفارسية فانه المتبادر من اطلاقها بشيوعها بدل عليه الامثلة ويا وقع في بعض كتب اللغة الفارسية
 بدلها قوله ونقص ذلك اه وايضاً نقص بقوله زيدا تد وايد واجيب تخصيص القضية مما يحتلج فيه الى
 ذكر الرابط وهو ما لا يكون المحمول من الافعال التامة فانها يرتبط لادلتها على النسبة الى موضوع
 يعنى ولذا لا يعقل معناها بدون ذكره قوله فان قولهم نمج اه فيه بحث لانه من عطف المفرد على المفرد
 فالرابطة المذكورة يرتبطها بالموضوع ولو سلم فالمراد لا يستعملون القضية التامة بدونها على انه وقع
 بعض العبارات واللغة الفارسية في الاصل يستعملون القضية بدون الرابط فيجوز ان لا يكون هذا الكلام
 من اصل اللغة قال بهذا تقسيم ثان اه لم يورده المص جميع التقاسيم المذكورة في هذا الفصل اعنوان التقسيم
 قال ان كان كذا يسمى كذا فلذا اصرح الشم بكونها تقسيمات ومعنى كونه اولاً وثانياً وثالثاً انما كذا في التقسيم
 وقوله باعتبار الرابط وباعتبار النسبة وباعتبار الموضوع في التقاسيم اثلثة يتعلق بقوله تقسيم لا بقوله ثانياً
 فلا يتوهم انه يفيد ان القضية تقسима اولاً باعتبار النسبة قال وهذا الاشتمال القضايا الكاذبة اى التقسيم
 المذكور وما قيل تعريف الموجبة يشتمل القضايا الكاذبة السالبة لان النسبة التي بها ان يقال الموضوع محمول
 وتعريف السالبة يشتمل القضايا الكاذبة الموجبة لان نسبتها يصح بها ان يقال الموضوع ليس محمول فلا يقتصر
 فساد التعريفين على عدم الانعكاس لعدم اطرافها ايضاً ولا يصح قول الشم وهذا الاشتمال القضايا الكاذبة لانه
 يشتملها لكن لا على وجه مستقيم فهم لان النسبة التي هي مدلول الرابط في الكواذب السالبة ليست نسبتها
 ان يقال الموضوع محمول كذا في الكواذب الموجبة قوله فيشتملها قطعاً لان النسبة التي هي مدلول الكواذب
 يصح بها عند قائلها ان الموضوع محمول او ليس محمول لكن هذا انما يصح في الكواذب التي لا يعلم اهل كذا
 واما الكواذب التي يعلم كذبها وتعدد الكذب فلا يصح بزعم الناظر ايضاً ان الموضوع محمول او ليس محمول
 اللهم الا ان يراد بما هو محسوب زعم القائل ما هو كذا في الظاهر الى ما يستفاد من كلامه ولا يخفى بعده

وقال المحقق الثقلاني ان النسبة التي لغيرهم من قولنا الانسان مجزئي التي بها يصح ان يقال الموضوع محمول
حيث يصح وان لم يصح ههنا بخصه الماده التي في قولنا الانسان ليس مجزئاً هي التي بها يصح ان
يقال الموضوع ليس بمحمول وان لم يصح ههنا وهذا في غاية الموضوع لكن المانع ان يمنع اتحاد النسبة
في الكاذب والصادقة لم لا يجوز ان يكون للطرفين مدخل في ذلك الاظهر ان المراد الصحة بحسب التفسير
هذه القول سواء طابى الواقع او لا يقال اى على كية الافراد سواء دخل على الموضوع او المحمول
او على متعلقاتها قال يحصرها ويحيط بها بحيث يخرجها عن الشيوع الذي كان قبل دخول السور
فيدخل لفظ البعض اي من غير حاجة الى محل انه يسمى باسم الكل قال فلا شكا لما على السور ووجوده
التسمية في المنعفة تخويز بعض الانسان لا يصح اطلاق السورة عليها لعدم وجوب طرده قال
وسور باكل وكل ما يوردى معناه من اى لغة كانت قال اى كل واحد لا الكل المجمعي اى سور الموجبة للكلية
الكل الا فرادى الذي يشمول الافراد لا الكل المجمعي الذي هو عبارة عن شمول الاجزاء فان القضية
المشتملة عليه شخصية لاقتناع صدقه على كثيرين ههنا وخارجها ما قيل هي مملنة ولفظ كل عنوان الموضوع
ليست بسور وعدم جنس دخول لفظ البعض على الكل المجمعي ليس لاجل عدم تعدد افراده حتى ينافى كونه
مملنة بل لاجل كون الموضوع مفهوماً منحصراً في فرد كانه العالم وواجب الوجود والقديم والشا
الاولى فوسم لانه لا بد في المملنة من ان يكون الحكم على ما يصدق عليه العنوان ولان الانحصار في فرداها
يصح فيما بعد افراده ههنا وفيما نحن فيه لا عنوان ولا افراد فضلاً عن الانحصار كما لا يخفى وليست بشرى
ما يقول هذا الفاضل في نحو كل زيد حسن فانه حكم على اجزاء معينة شخص معين ثم ما قاله من ان ادخل بعض على
ما انحصر في فرد ليس بحسن غير مستحسن اذ لفظ البعض لا يفيض ان يكون كما دخل عليه افراد متعددة فيخرج
بل كيفية التعدد الذهني قال اى بعض الافراد اى انما يكون لفظ البعض سور الموجبة الجزئية اذا اراد
به بعض افراد ما دخل عليه بكلمات ما لا يريد به بعض اجزاء نحو بعض الزنجى اسود فانه لا يكون موجبة جزئية
بل مملنة لان لفظ البعض عنوان قضيتيه لا سورة كانه قبل جزاء الزنجى اسود وله مفهوم كل يصدق على
كثيرين في الذين لم يبنى ان الحكم على كل افراد او بعضها قال ان ليس كل دال على ان ليس كل
لدخله على القضية الموجبة المشتملة على الحكم الايجابى سواء كانت ثنائية او ثلاثية بدل باعتبار وضعه الذي
على رفع النسبة على الوجود الكلى ويلزمه السلب الجزئى كما فصله المجموع يدل على وضع السلب الجزئى فيكون
ليس داخل في السور والرابط مع الافادة نفى الرابط الكلى قال وعلى السلب الجزئى بالالتزام وهو
مستعمل فيه لما عرفت من ان المجموع يدل على وضع النسبة السلبية فلا يراد ان ليس هو في قولنا ليس الانسان

هو مقام على وضع النسبة بينهما بالمطابقة وعلى السلب الجزئي بالاتزام ضروري ان رفع النسبة لا يكون الا رفع
عن كل واحد وعن البعض فقط وعلى التقديرين يتحقق السلب الجزئي فيلزم ان يكون لهمة السالبة بل كل
لهمة الموجبة هي سرسة والرابطة سور الاندالة على الثبوت المطلق ويلزمها الايجاب الجزئي وذلك لان ليس
هو في السالبة لهمة وهو في الموجبة لم يستعمل في المدلول الاتزامي قبال فاما ان يكون معمول اه وذلك
لان ارتفاع الايجاب الكلي اما بارتفاع القيد اعني الكلية او بارتفاع المفيد اعني الايجاب باقل ان ينفي
يتوجه الى القيد وانه لحظ الفائدة وكونه لازمه للرفع عن البعض او الثبوت للبعض فهو في المقامات
الخطابية واما في المقامات البرهانية فيتوجه اليها لانه لا يتحقق قبال جزئيا اي صدقا لا شبهة في العقل اصلا فيكون
السلب الجزئي لازما للتقديرين اللازم لا على التعيين لرفع الايجاب الكلي قيل ان عدم تحقق رفع
الايجاب الكلي بدون احدهما وعدم تحقق التقديرين بدون السلب الجزئي انما يدل على
اللزوم الخارجي ونجبر وذلك لاثبت ان يكون دلالة ليس كل عليه بالاتزام ما لم يثبت اللزوم
الذهني بينهما قلت كونه دالا عليه مسلم لانه فرض انه سور السلب الجزئي والسور ما يدل على كمية الافراد
والمقصود بهما الفرق بان رفع الايجاب الكلي نفس الموضوع له والسلب الجزئي خارج عنه لازم له يدل على
هذا التفاد الشبهنا وفيما سياتي على مجرد اللزوم والتقييد باللزوم في نظر العقل او في الذهن على قبال تكلف
لا يبا عنه عبارة البت على السلب الجزئي بالاتزام قبال من ضرورات مفهوم اي مالا بد منه وقوله من لوازمه
عند تفسيره له ولو يعبده ما في بعض النسخ المصححة اي من لوازم قبال لا يقال آه معارضة منهاه على
شذويع اطلاق السلب الجزئي على احد فرديه اعني السلب عن البعض والثبوت للبعض كما اشار الشرح الى
ذلك لتفسير السلب عن البعض بقوله اي السلب الجزئي والمراد من عموم رفع الايجاب الكلي منها عموم
حيث الصديق اذ يصح ان يقال السلب الكلي والرفع عن البعض رفع للايجاب الكلي فلان في ما سيجي و
من انه مشترك بينهما قبال لان العام اه اي لفظ العام ما عدم دلالة عليه بالمطابقة فلانه يستلزم
اتحاد العام والخاص واما بالتضمن فلانه يستلزم ان لا يوجد العام بدون واما بالاتزام فلان الخاص
من حيث انه خاص ليس لازما للعام فضلا عن اللزوم الذهني وتحققه في بعض الصور كدلالة العالم على
المعلوم الذي هو اخص منه فذلك لاجل اللزوم الذهني بينهما لا من حيث العموم والخصوص قبال
لانا نقول اه منح عموم رفع الايجاب الكلي عن السلب الجزئي وبين غشاو غلطة بالاضراب بقوله بل
اعم عن السلب عن البعض مع الايجاب للبعض وبهذا القدر غم الجواب عن المعارضة فقوله واذا انحصر
تفسير الدليل المذكور على لزوم السلب الجزئي لرفع الايجاب الكلي وحاصله انه اذا انحصر

رفع الايجاب الكلي في القسمين اعني السلب الكلي والسلب على البعض دون البعض الذين
 هما لازم وان السلب الجزئي مكان السلب الجزئي لازماله فيثبت اللزوم بين رفع الايجاب
 الكلي والسلب الجزئي ودلالته ليس كل عليه مسلمة فيكون مدلول التزايما يقال وبعبارة
 اخري اه اسه بدل قوله واذا انحصرت وفيه اشارة الى ان مال التمسك من واحد
 كما لا يخفى يقال يكون مفهومه الصريح اه وذلك لان لفظ البعض يستعمل فيما اذا لم يقصد الحكم على الكل
 يقال بعض الانسان حيوان ويراد به كل بعض منه بان يكون الاضافة للاستغراق باوخال حرف
 اسلب يكون معناه انفي عن فرد منه غير معين ما قيل ان ليس بعض بعض ليس رفع الايجاب الجزئي والسلب
 الجزئي لازم لرفع الايجاب الجزئي والاختلاف في التعبير فقط يقال واما انما يدان اه تعرض لذلك مع
 عدم الاحتياج اليه ليظهر الفرق على وجه الكمال دون بينهما تماكسا في الدلالة على رفع الايجاب الكلي
 والسلب الجزئي فليس نقيض صريح للايجاب الكلي كل لازم ونقيض الايجاب الجزئي ليس بعض بعض
 بالعكس يقال لان تعيين بعض الافراد اه اى ليس مدلول القضية ومفهوماتها في الجزئية فلا يكون
 انفي في بعض ليس متوجبا الى معين حتى لا يحل المحل على السلب الكلي يقال فاشبه النكرة انما قال ذلك لانه
 لا يستعمل لفظ كل وبعض الاضافا او بابدال التنوين من المضاف اليه نص عليه الرضى فلا يكون نكرة لان
 تنوين التذكير لازم له يقال والنكرة في سياق انفي اه قد يفيد العموم اذا قصد منه نفس كقوله من هو الحق
 نص عليه السيد السند قدس سره في حواشي المطول وحتى وقوعه في سياق انفي ان يكون انفي متوجبا اليه
 فلا يرد ليس كل انسان حيوان لان النفي متوجبا الى كل يقال الا انه ليس واقعا في سياق انفي
 اى ليس النفي متوجبا اليه بل اعني البعض او لا سلب عنه المحمول فالسلب واراد عليه بعد اعتبار
 لا يفيد العموم واعتبار الضمير في ليس بمجرى الرابط فلا يفيد العموم كما يدل عليه الرجوع الى الوجدان
 والتعقيب عنه بالفارسية بقولنا بعض انسان ليست ان بعض كاشب من لم يفهم مقصود الشرح في الضمير المرفوع
 الى بعض فقال بل السلب انما هو اى لفظ البعض واراد عليه في الاكثر ولا يخفى ان لفظ السلب
 زائد كفى وان يقال بل انما هو واراد عليه قوله هذا كلام ظاهرى اى مشاوه النظر الى ظاهر اللفظ حيث
 دخل ليس على بعض في الاول وبعض على ليس في الثانى واما في الحقيقة فليس كذلك
 لان كلمة ليس زائدة يفيد سلب بط المحمول بالبعض سواء قدم ليس او اخر قوله فان اردت
 بحرف السلب اه يعنى ان ليس رابط يفيد سلب الربط لكن اعتبار ان اعتبارت اسلب ولا غير
 البعضية بعده ويكون معناه سلب المحمول عن الموضوع من غير نفي البعضية كان مفاد سلبا جزئيا وان

اعتبرت لبعض اولاد واعتبرت السلب بعده ويكون لازماً للسلب القضية الموجبة اخرى كغيره كان مفاده بيليا
كليا وليس مراده بقوله وان اردت سلب القضية آه اسي يحيل النفي متوجها الى القضية حتى يرد عليه ان
قصد ان هذه القضية ليست محققة بحيل القضية شخصية لقضية تامها اسم ليس خبر ومخدوت فلا يصح
مع هذا القصد نصب خبر الثاني من هذه القضية التي ذكر فيها كل وبعض قوله فلي هذا على عكس
ما ذكر فانه اعتبرت السلب اولاد واعتبرت الكلية بعده كان سلبا كليا وان اعتبرت كلية الموضوع
مقدرا على السلب كان سلبا جزئيا قوله كما حققته اسي في ليس بعض وفي بعض النسخ كما حققته اسي في
في شرح المطالع حيث قال والصواب ان يقال ليس كل وليس بعض لما ان ليس سلبها بالقياس الى
القضية فليس كل مطابق لرفع الايجاب الكلي ليس بعض لرفع الايجاب الجزئي وان اعتبر بالقياس الى المحمول
فليس كل مطابق للسلب الكلي ليس بعض للسلب الجزئي قال بامكان اه اشارة الى ان قوله وان لم يبين
اه عدل بقوله وان لم يبين معطوف عليه ذلك بطول الفاصلة قال لما ان يصلح لان يعرف كليتة وجزئية تميز عن
فاعل يصدق اسي يصدق الكلية والجزئية وليس جالا وليس المقصود صدق القضية حال مقارنتها الكلية
والجزئية ليرد ان الانسان في خبر وان يصلح لان يكون كليتة وجزئية فلا يصلح لان يصدق حال كونها
كلية وجزئية واهمها ليس لها وصف الكلية والجزئية حتى يقال ان صدقها بما بل صدق من حيث الكلية
والجزئية ولا مصدر اذ الظاهر كليا وجزئيا قال بان يكون افساد صلاحية بمعنى ان صلاحية الصدق
بالجنتين عبارة عن ان يكون الحكم فيها على الافراد فانه مناط الصدق المذكور وليس المراد معناه الظاهر
يصلح ان يتصف بالصدق في كلا العالمين حتى يخرج مثل الحيوان انسان والكواذب نحو الانسان حجر
لكن تعريف المسملة ويرد ان ذكر احد المصنفين كاف في التعريف وذكر الاخر اطالة وان التعريف
صنادق على بعض الطبيعيات اعني حل الحد على المحدود ومثل الانسان حيوان ناطق فانه يطالع لان يصدق
كلية وجزئية مع انها طبيعيتة وذلك لان معنى الصلاحية المذكورة ان يكون الحكم على الافراد وليس ان يكون
الحكم على الافراد حاصل كونها طبيعية نعم اذا اعتبر الحكم فيها على الافراد كانت مسملة ولتدور الشرح حيث
وقع ظلمات الشكوك بكمية واحد والعجب ممن لم ينبه بهذه الدقة فادركه لا بماث المذكورة ثم
ان الظاهر قدم ذكر المسملة لكونها وجودية واخرها المصرفة تتعلق ببيان الحكم بها قوله نعم بعضهم ففي اختياره
ره في تمثيل به اشارة الى الرد على زاعم المذكور قوله ههنا اسي من قولنا الحيوان جنس واحترز به
عن المسملة كقولنا الحيوان ماش فان الحكم عليه فيها ما يصدق عليه الحيوان لعدم جهة الحكم على الطبيعة
قوله فان القيد اعني ان الزاعم المذكور لم يفرق من قيد الثبوت وقيد الالفاظ فان قيد الالفاظ

ما يلاحظ حال الاثبات ويعتبر في جانب الموضوع وقيد الثبوت ما يكون الثبوت باعتباره فان قيل قيد العموم
 صرح في جانب الموضوع وانما لم يجب اعتباره حصل هناك قضية عامة لقولنا الانسان من حيث العموم
 نوع قلت بكيف ما كان فالقضية طبيعية والطبيعية الحكم في احد القسمين على طبيعة الكلي المطلق وفي الآخر على
 طبيعة الكلي المقيد كذا في شرح المطلاع قوله وان لوحظ انه اى ان لوحظ قيد الثبوت حال الحكم وحل القضية
 متعددة باعتبارها مثلا القيود المتبعة في ثبوت بنفسية الحيوان من حيث الكلية والذاتية وكونه تاما ام لا
 لو اعتبرت حال الحكم وتعددت القضية باعتبارها لا يكون القضية منحصرة في ثمة اذ بها حظ كل قيد قضية
 اخرى كما انها باعتبار قيد العموم قضية غير الطبيعية قوله احسن بما في المتن اما اذا قلنا في قوله ان يصلح لان
 يصدق كلياته وجزئية من الابهام المحتاج الى التفسير الذي ذكره الشارح واما ثانيا فلان قوله وان لم
 يبين فيها كلياته الا فراد قريبا ومنه ان الحكم فيها على الافراد لكن لم يبين قسمه للطبيعة بناء على ارجاع النفي
 الى القيد والمقيد واما ثالثا فلان الطبيعية لها الفعالة لخصوصية باعتبار كون المصنوع فيها كلياته والمسورة لهما
 باعتبار عدم كون الحكم فيها على الافراد فالاولى ان يحيل في تقسيم عدليا لجميعها ولان كل شئ من تلك الاقسام
 واما ما قيل في وجه الاحسنية ان الطبيعية على مقتضى تقسيم المصطلح للكليات والجزئية ولا يتناول مثل قولنا
 الانسان حيوان ناطق لانه يصلح الكليات والجزئية وعلى تقسيم الشئ ما يكون الحكم على نقص الطبيعة سواء يصلح
 للكليات والجزئية كالمثال المذكور او لا نقولنا الحيوان جنس فقد عرفت ان تقسيم المصطلح يتناول له ولو سلم فهو
 لا يفيد احسنية تقسيم الشئ بل بطلان تقسيم المصطلح قال قد اهل في التاج الابهال فلو كانت في مقتضى اصطلاحية
 فلذا قال لان الحكم اه قال نقولنا الانسان نفى خسه على ان اللام للعبد الذي ينفي قال قلت انقسمت
 في التاج لبعثي التثنية سه كوشه كردن مسكي كردن چنانچه دورخ ميشود وسكي بماند ونوعى ساختن از
 عطر كه آن را مثلث خوانند وسر خلف اثره بشتن في الحديث بشر الناس المثلث يعني الساعي باخره ملك
 ثلثه نفسه واخاه واما له انتهى فعلم ان التثنية مستعمل في اللغة وليس مستخدما وانه لا يقتضى بها بقية حالية فما
 قيل انه مستخدم وانه يقيد ومنه انه كان قيل الشيخ التقسيم الرباعي ثلثة الشيخ وهم قال جبرون الطبيعية
 اى عن الاقسام الثلاثة بناء على ما هو المصطلح فيما بينهم من تفاسير تلك الاقسام فلا بد وان القسم حاصرة
 انما اللازم دخول الطبيعية في المهلة وبعضهم تكلف فادرجها في اشخصية بناء على ان الطبيعية لا تحيل الشر كنه
 وبعضهم في المهلة بناء على ان معناه ما لم يبين كميته الا فراد وسواء يصلح الحكم عليها او لا وتفصيله في شرح المطلاع
 قال في العلوم اى في العلوم الحكمية وذلك لان مسائل العلوم قوانين فلا بد من اعتبار انطباقها
 على جزئيات موضوعها كما عرفت في تعريف المنطق فمن قال ان المنطق خارج عنه بناء على ان الحكم في قولنا

كل جسم موصل يفيد وكل معرف يجب ان يكون اجلي على الطبايع فقد سمي لان الحكم فيها على الافراد لان
افراد تلك القضايا الطبايع وليس الحكم في شئ منها على طبيعة الموضوع من حيث هي قوله لان الموجودات
اه اى الموجودات التي يترتب عليها الآثار في الخارج قوله هي الافراد وطبيعة انما توجد في ضمنها معنى
امور انتزاعية على ما هو راي المتأخرين النافين بوجود الطبايع او بمعنى انها لا يوجد بدون الفرد
عند التامل لوجودها وانضمام الشخصيات اليها قوله لانه لا يجب فيها عن الاشخاص لما عرفت من انه لا
كمال للنفس في معرفة احوالها ولا انها لا تكاد تنحصر في عدد قوله هي معتبرة في ضمن المحصورات فان الحكم
فيها في الحقيقة على الاشخاص والمفهوم الكلي عنوان استحصارها قوله بخلاف الطبيعة فانها ليست بـ
والتوهم من ان الحكم في قولهم الكلي الطبيعي موجود على الطبيعة توهم لان الحكم فيها على الطبايع من
حيث انها افراد الموضوع لا من حيث انها طبايع قوله لاعلى الطبايع اه اسے من حيث انها طبايع
قوله في الظه انما قال ذلك معا على ما حققه سابقا من ان الجزئى ممتنع جملة على شئ وانما على تقدير جواز
جملة على ما ذهب اليه المحقق الدواني فاستخصيصه كبرى للشكل الاول في الحقيقة ايضا قوله تقوم
مقام الكلية فلها مناسبة تامه بمسائل العلوم لانها كبريات الشكل الاول فلا يرد ان الطبيعة تقع ضمن
الشكل الاول لان الضمري لا اختصاص بالمعلوم حتى يكون مناسبتها موجبة للاعتبار في العلوم
قال والطبيعة بدون ياء النسبة وفي بعض النسخ بها فتح يحتاج الى تقدير المضاد اى موضوع الطبيعة
ليست من الافراد قال الانحصار اى عدم انحصار التقسيم واما تناول الاقسام سببا لا يتناول
بمقسم فهو بطلان التقسيم لعدم انحصاره قال المهمل في قوة الجزئية يعنى مقابل الفعل اى ليس
جزئية بالفعل للاختلاف تذكير السور وعدمه والاختلاف بالسور لا يوجب للاختلاف في حقيقتها
فيكونان متلازمين في الصدق فتفسير القوة بالتلازم تفسير الحكم بالتلازم قال فانه معنى تفسير التلازم
للتلازم المصادرة والدليل ما بعده قال يصدق على بعض الافراد فلا يرد والنقض بقولنا الشمس
مفني خارجا والواجب قديم حقيقيا لعدم حجة ادخال البعض لان الافراد الممكنة للواجب الافراد
الخارجية للشمس لا يتعدد ولا بد منه في دخول البعض لاننا انما اقتضنا دخول البعض وجودا متعددا
الا ترى انه اذا قيل كل شمس وجد في الخارج فهو معين وكل ما فرض صدق الواجب عليه كان محققا او
تقديره فهو قديم يصدقان كلتيهما وهكذا الجزئان قال الص في تحقيق المحصورات الاربع في التلخيص تحقيق
بيان حقيقة كرون وبداستقن في الصرح حققت الامر اذا صرت من على يقين بتحقيق بيان درست
وراست كرون وكلام محقق اى بين وجميع هذه المعاني مناسبة للمقام كما لا يخفى والنقض من هذا الوجه

بيان معنى الحقيقة والخارجية وانقسام القضية اليها ليس بمطلوب فيه ولهذا قال تاشية تارة كذا وتارة كذا فاقبل
 انه تقسيم للقضية الى الحقيقة والخارجية فلا وجه لجمله بحث علاصة لا وجه له عند التحقيق قال عن الموضوع
 عن المحمول سبب اتى عالق موضوعا في القضايا الموجبة الكلية وعالق محمولا عن مفهوم الموضوع المحمول
 اعلم انه قد اشتهر بسببها كما يقتضيه الكناية وهو الحق لان الاختصار حاصل به واما التلغظ بها بمعنى كل
 باء فهو تلغظ بـ ثنتين تشاركهما ساير الاسماء الثمانية ولانه اذا تلغظ بها ففهم منها الحرفان المخصوصان
 كما في قولنا كل انسان حيوان يفهم منه مدلول طرفيه فلا يكون التعبير والا على الشمول لجميع القضايا بخلاف
 اذا تلغظا بسيطين فانه لا معنى لهما اصلا فيعلم انه لا يتبع عن الموضوع والمحمول فاقبل انه خطأ فخطا ولا يجب ان
 استدل على ان الحق ان تلغظ بهذا كل جيم باءانه لا اسم لحروف النجا بسيطا لكونها من قبيل الحروف
 لاجابة في التلغظ بها الى التوسل بالاسماء كما في قولنا زيد ثلثي واختاروا هذين الحرفين لان الالف
 الساكنة لا يمكن التلغظ بها والمتحركة ليست لما صورة في الخطا فاعني الحروف الاول اعني الباء ثم الحرف
 الثاني الذي يتميز عن سبب في الخطا وعكس الترتيب المذكور فلم يقدروا كل سبج الاشعار بانها حالان
 عن اصلها هو ان يراد بها نفسها يقال وقا بهم قالوا كل موضوع محمول اى كل عالق موضوعا في
 القضايا الموجبة الكلية فهو عين محمولا والتشبيه في عدم اختصاص كل منها بقضية معينة لان الشمول
 كل سبج القضايا على البدل وشمول كل موضوع محمول على الافراد فلذا قال كان يقال في هذه
 المادة وان صمم اليها ما يدل على التمثيل لعدم كونه نصا في عموم جميع الموجبات الكلية واحتمال ان يكون
 المراد ما يكون من نوعه يقال متصوره اى تصور ومفهوم القضية الموجبة الكلية اعني ثبوت المحمول
 للموضوع شاملا لجميع افراده وقس على ذلك قال وجردنا لم يعتبر واحصوله في صورة بعينه وليس
 المراد انه اشترعا ذلك المفهوم من القضايا الجزئية فيكون التجريد مقدما على التصور يدل على ما قلنا قوله
 من غير اشارة الى مادة من المواد قال ويبحث عن احوالها اى عن احوال مفهومات الكليات لا
 من حيث القسمات بل من حيث صدقها وشمولها بطبائع الاشياء التي تحتها بحيث يصل الحكم فيها اليها
 فشمول لجميع الطبائع بالنسبة الى جميع المفهومات على سبيل التوزيع كل احد منها لما تحتها قال ولذا صارت
 اه لانه لما صارت مباحث الكليات والقضايا قوانين والبحث في القول للشيء والقياس انما هو منهما
 من حيث الصورة صارت مباحث القن كلها قوانين قوله بان يقال كل موضوع محمول آه في
 عدم ايهام هذه القضية لتخصيص فرد لان العنوان له مدخل في الاحكام فيجوز ان يتوهم ان الاحكام
 الجارية عليه من حيث خصوص هذا العنوان والتعبير بالموضوع والمحمول بخلاف قولنا كل سبج فلا

معنى له في نفسه حتى يتوهم الاختصاص ^{للمعنى} اخذوا التفصيل اجمالا ثم وقوله الشامل ايها الصفة للمفومات
 بعد صفة اي المفومات الشاملة للطالع وقوله محكوما عليها مفعول ثان لجعلوا قال امران بل ثلثة ثالثا
 كل فهو يطلق بالاكثر اك على الكل وعلى كل المجموع وعلى كل الافرادى كذا في مخرج المطالع قال مفهوم
 ج وحقيقة اراد التخصيص بعد التعميم للتخصيص على ان معنى الموضوع قد يكون حقيقة ما تحته على ما قال في شرح
 المطالع ان يعتبر القضية لا بد ان يكون عاما منطبقا على جميع القضايا المستعملة في العلوم ليكون احكامها قانون
 كليته فلو كان المراد ما صنفه لا يتناول ما حقيقته ج وكذا لو كان المراد ما حقيقته ج قال من الافراد
 اي الافراد الحقيقة كما هو المتبادر فخرج مسمى ج اى مفهومه المطابق لعدم كونه فردا وخرج المساوى والاعم
 حتى لا يدخل في قولنا بل انسان حيوان مفهوم الناطق ولا مفهوم الجسم وخرج الافراد الاعتبارية اعنى
 المحصص فانها لا لاغير في الحكم وقولهم كل وجود كذا حكم على افراد الوجود هي الموجودات الخارجية على
 حصصه على ما فهم قوله مستبعدا وسمي الكل بمعنى الكل نادى في كل سيما داخل على النكرة قال
 لفظين مترادفين اي اكثر اوفين سواء كان مفردين او مركبين او احديهما مفردا والاخر مركبا وسواء كان
 ذلك المفهوم معنى حقيقيا لهما او مجازيا لهما ولا احد بها مجازيا ولا آخر حقيقيا وفايدة هذه الزيادة التوضيحية
 كما لا حكم في المترادفين لا يكون الحكم ههنا ولذا اسقطه اليه قدس سره قال فان قلت آه يريد ان البطلان
 ارادة المفهوم فيها لا يصح الاضراب المذكور بقوله بل معناه ان كل ما صدق عليه ج من الافراد فهو مجاز
 يراد ما صدق عليه من الجانبيين بقى الاحتمال بان يراد ج المفهوم وبسبب صدق عليه لم يتعرض له الشارح
 لا يمكن ذلك الاحتمال في المحصورات او الكلام فيها وتعرض له السيد قدس سره لانه يصح بيان معنى
 بدون اسور قال فنقول اه البطلان للاختلال المذكور لتعيين المطاذا لا احتمال سوى الاربعية قال كان
 ضرورى الثبوت اذ لان الوصف المتوفى والمحمول آله للملاحظة الطرفين بوجه الثغائر والحكم انما هو
 بافتاد ما صدق عليه الموضوع باحد طرفي المحمول وهو في الطرفين احد فيكون الحكم بثبوت الشئ نفسه
 وهو ضرورى فما قيل اذا اعتبرت الافراد في جانب الموضوع من حيث يصدق عليه ج واعتبرت
 وجانب المحمول من حيث يصدق عليها ب كان الحكم في القضية بان ما صدق عليه ج هو ما صدق
 عليه ب وعلى هذا لا يلزم انحصار القضايا في الضرورية لا احتمال ان يكون صدق ب على ما صدق عليه ج
 بالامكان دون الفعل فيصدق الممكنة دون الفعلية او في بعض الاوقات لا دائما فيصدق الفعلية دون
 الدائمة كلام منشأه عدم الفرق بين ان يكون مفهوم المحمول آله للملاحظة وبين ان يكون محمولا على
 الموضوع قال ولم يصدق اه اشارة الى ان الانحصار اضافى بالقياس الى الممكنة الخاصة التى

هي نقض الضرورية فلا يرد ان الاختصار ممنوع لانه اذا صدق الضرورية صدق كل ما هو اعم منها ايضا
 قوله فتصوره هنا كما هو ذلك لان الحكم على عبارة عن هو هو فاما ان يعتبر بين المفهومين وبين الذاتين او بين
 ذات الموضوع ومفهوم المحمول او بالعكس فاقبل ان الاحتمالات زائدة على الاربعه متشابهه عدم اختصاص
 معنى الحكم الحمل قوله سواء انحصاره سواء كان المحمول مساويا للموضوع او اعم منه قوله واما باعتبار
 آه جواب شبهه وهو انه يجوز ان يعتبر الاتحاد في المفهوم ويكون حجة الحمل باعتبار التغاير من حيث دلالة
 اللفظين قوله فغير ملتفت اليه اذا التغاير في اللفظ لا يؤثر في تغاير الاحكام بخلاف التغاير من حيث
 المفهوم قوله وهو ايضا اه اى كما ان اعتبار التغاير في مفهوم واحد باعتبار الدلالة ليست غير ملتفت
 اليه لك هذا الاحتمال غير معتبر وتفسيره باقيل كما ان القضية التي يراد بكونها احد من طرفيها لا فراجه كما لك
 هذه القضية وهم لان ذلك الاحتمال بطلانه غير معتبر قوله اذا المقصود منها اى من القضايا المعبرة في
 العلوم اجزاء الاحكام اه لان المقصود من العلوم الحكيمية معرفة اعيان الموجودات بقدر الطاقة البشرية
 فلا بد ان يسرى الاحكام الى الموجودات العينية فان وقع فيها بعض القضايا المختصة بالامور الدنيوية
 فهو استطرادى او بطريق البدايات قوله هذه شبهه اه اشار بذلك الى انه ليس اعتراضا على ما سبق فان لم
 كان بياننا وتحقيقا لمعنى القضية الموجبة الكلية وهذه ابطال الحمل وردا يتعلق بما به فالقائل مستلزم
 معارض وما تكلف الناظرون من انه من لقوله فقد ظهر معنى القضية اه بان ابطال الاحتمالين لا يستلزم
 كون معنى القضية ذلك كما لا يستلزم ذلك لم يكن هذه الاحتمال ايضا باطلا لكنه بطر لبطال الحمل مستلزم
 لبطال جميع الاحتمالات او معارضة لان تحقق معنى القضية فرع صفة الحمل فكانه ادعى ذلك وادعى
 بداهته او المعارضة للمعارضة على هذه الطريق بان يكون ثبوت مدعاه مستلزما لبطاله بانه جائز فكلما كان
 شاعته على فوى الافكار السلبية قال فاما ان يكون مفهوما آه اى ما يفهم منه عين ما يفهم من ب
 وليس المراد من المفهوم الذات فاشبهته وارادة بعد ما حققته انه من ان معنى القضية كل
 ج من الافراد فهو ب لان التزديد المذكور جار فيه بخلاف ما يقول في مرتبة الجواب ان معناه ما صدق
 عليه ج لصدق عليه ب ويجوز صدق الامور المتغايرة آه فانه بعد ذلك نيكشف المقصد ونحيل شبهة
 فاقبل ان ايراد هذا السؤال بعد تحقيق معنى القضية ضائع لانه فاعه لتحقيق ليس بشئ متشابهه عدم
 الفرق بين العبارتين قوله اولا حمل آه يعنى ان القول بعدم الفائدة بالنظر الى حجة من حيث اللفظ
 واما بحسب المعنى فلا حمل لانه يستلزم ثبوتية الواحدة كما ان الغيرية تقتضى وحدة الاثنين قوله هذا الجواب
 معارضة آه قرر ما عارضته لانه لا يمكن جملة على المنع وهو ظاهر ولا على النقض لان الدليل ليس مستلزما

للمحال بل ثبوت المدعى يستلزم لبطلانه فيكون باطلاً قوله فلا يصح هذا الجواب قيل هذا الجواب لا يتم لو كانت
الشبهة مخصوصة بالموجبات وليس كذلك فانه يمكن ان يقال في قولنا ليس ج ب اما ان يكون مفهوم
ج غير مفهوم سب فلا يفيد السلب واما ان يكون عينه فيمتنع وفيه ان تغايرهما في نفس الامر لا يستلزم ان
لا يفيد السلب لجواز ان لا يكون المخاطب عالماً به وما قيل من انه لا يجب ان لا يكون له دليل ان الدليل
مستل على الحمل فيستلزم البطلان الشيء ينقضه جوابه اما تقرير الدليل بهذا الوجه كحل فاما ان يكون مفهوم
الموضوع عين مفهوم المحمول او يكون غيره وكل ما كان عينه يلزم المحال عني ثمينية لو اريد كتمان غيره
يلزم المحال عني وحدة الاثنين فلو رد الحمل يلزم المحال وما قيل ان للسائل ان يقول اننا لا ندعي الحمل
بل المناقاة بين الافادة والامكان وجوداً او عدماً يعني ان المدعى منفصلة حقيقة لا موجبة حتمية فلا شيء
اخذاه لان المدعى البطلان كحل لا اثبات المناقاة بين الافادة والامكان قوله بل يجب ان يقال
آه هذا الجواب منع للوجه ان اريد بالتفسير العينية من كل الوجوه وبالاخرية الغيرية من كل الوجوه منع لما مر
ان رد في القسمين عين السلب والايجاب قوله ان مفهوم ج هو عين مفهوم ب آه زاد لفظ المفهوم مع
ان اللفظ على طبق ما في شرح ان ج نفس ب ليفيد ان الحكم بوحدة الاثنين طلقاً بحال سواء اريد المفهوم او الذات
رعاية لمطابقة كلام السائل حيث قال اما ان يكون مفهوم ج عين مفهوم ب فالمراد بالمفهوم ما يفهم من
اللفظ الشامل للذات والمفهوم قوله ان ما صدق عليه آه فالاعتقاد من حيث الذات والتغاير من
حيث المفهوم فلا يلزم شيء من المجذورين قوله فقد حملت آه يعني ان معنى الصدق المحل يعلى الحمل
فيكون معنى قولك ان ما صدق عليه مفهوم ج يصدق عليه ب اى ما يحل عليه مفهوم ج يحل عليه
مفهوم ب ديول لما ان الشيء الذي هو مفهوم ج مفهوم ب فيعود الترديد المذكور في الموضعين وتضعف
الاشكال قوله سواء فرض بينهما اتصال آخر وبما ذهب اليه البعض من ان الاجزاء الجمولة صور لا مواد
متعددة موجودة بوجوه ذات متعددة في الخارج الا انها لشدة الاتصال بينهما وحصول ذات واحدة
منها وحدة حقيقية صح حملها على الذات وحمل بعضها على البعض قوله اتحاد التغايرين فهناك في الوجود
الكلّي نظمي هو العلم في الخارج اى في الخارج عن الوجود الذهني الذي يتغايران فيه سواء كان في الوجود
الخارجي المحقق او المقدرا وفي الوجود الذهني الاصل المحقق او المقدرا لا اول كالحوان والناطق المتحدين
في ضمن وجود زيد والثاني كجنس العنقاء وفصله المتحدين في ضمن وجود فرد المقدرة والثالث كوجود جنس
العلم وفصله في ضمن فرد منه كالعلم باسنان والربع كشمسك البارى ممتنع فانهما متحدان بالوجود الذهني
المقدرة وسواء كان الاتحاد بالذات كما في الذاتيات او بالعرض كما في العرضيات والعديدات فالجمل

اتحاد المتماثلين من مفهوماتي وجوداً وظلياً في الوجود المتماثل لمحقق اذ المفروض ولا شك ان المتماثل في الوجود وهو الاشخاص فتعين للموضوعية والمفومات للمعمولية وهذا امر خارج عن مفهوم الحمل ^{١٩} قال ليسى ذات الموضوع المراد بالذات ما يستعمل الوجود بالوصف ما لا يستعمل سواء كان ذاتياً او خارجياً والاضافة اما بيانيتها اي الذات الذي هو الموضوع الحقيقي او لامية اي يصدق عليه الموضوع المذكور وكذا الحال في قوله وصف الموضوع قوله فلابد ان يكون اجمالاً قسم الثابتة كما مر اشارة الى ابنه لا يمكن اجتماع القسمين كما لا يمكن ان يكون الكلي بالقياس الى ما تحته ذاتياً وعرضياً ونوعاً وجنساً وفصلاً ولذلك لم يعبر في الجهر المذكور ما هو المشهور من ان الشيء بالقياس الى آخره ما لنفسه وجزءه او خارج عنه فانهم يجوز اجتماع الاقسام بتعدد الغير ^{٢٠} قال وغيرهما من افرادة دون حقيقة لما عرفت سابقاً فان الحكم على الافراد الحقيقية دون الاعتبارية ^{٢١} قال فحصل مفهوم القضية الموجبة المسورة مع قطع النظر عن خصوصية ليسور يرجع الى عقدين والمراد بالعقد والاتصاف الحاصل بالمصدر ليصبح تفسيراً واحداً بالآخر ^{٢٢} قال تركيب تقييدي لان المراد بالموضوع الذات الموصوفة بمفهومه ونفذه كل الاحاطة والتميز ^{٢٣} قال فهناك ثمة اشياء اي مقام تحقيق لمصورات فلا يراد منه احصر مفهوم الموضوع والمجموع في جهة غير ^{٢٤} قال افراد ج مساو او كانت حقيقة او اعتبارية حتى يدخل الاجناس في فصول والاوصاف بل الافراد الحقيقية ^{٢٥} قال بل الافراد الشخصية آه في شرح ابطال التقييد بالجزئيات ليس لاخر ^{٢٦} قال مسمى ج لا يصدق عليه ج بل لاخراج المساوي والاعم فان اول الفهم من كل ج كل ما يقال عليه ج سواء كان كلياً او جزئياً لكن المتعارف حقيقة بالجزئيات والمراد بالجزئيات الاضافية لا الحقيقة ولا كل جزئيات كيف يتحقق حتى ان طبعه ج اذا قيدت بقيد او عرض يكون داخله في كل ج المراد بها الجزئيات الشخصية ان كان ج نوعاً او مماثلة من الفصل والخاصة والنوعية ان كان جنساً او نحوه من فصله والعرض العام انتهى فما قيل ان المفهوم من شرح ابطال ان ادخال الانواع والاشخاص واخراج الفصول والاجناس مع اسناد الانواع متساوية الاخراج في الاتصاف بالمجموع في ضمن الاشخاص وعدم الاتصاف بالاستقلال مبنى على دعوى اقتضاء اللغة والعرف ذلك فان تم والافلا اقراء مختص انما المفهوم مما في شرح المطالع اخراج المساوي والاعم من الحكم وما قيل ان المراد من النوع اعم من النوع الحقيقي سهو كيف وقد بين ان المطالب النوعية بقوله من الانسان والفرس وغيرها وظهر ان تخصيص الافراد بالاشخاص والانواع بناء على الحكم في القضايا المستعملة في العلوم انما هو على الافراد لمحصلته في الخارج وهي الاشخاص والانواع دون الاجناس وفصول فانها

غير متصلة في نفسها كما لا صنف يخص قال اذ الافراد الشخصية والنوعية ان كان ادلا ليقال هذا الكلام
على الكليات كقولنا كل نوع كذا وكل كلي كذا لان الكلام في تحقيق القضايا المستعملة في العلوم الحكمية والقضايا
المستعملة في هذا الفن فلما كان مرادهم منها يتناول جميع الخلق الى تعريفه وتعليمه قال من قصر الحكم مطلقا سواء كان
الموضوع نوعا او جنسا قال وهو قريب الى التحقيق واما التحقيق فهو ان يخص ذلك بما سوى المحمول لا سيما
التي تصنف بها الطبائع مستقلا لا تخول حيوان شئ او مفهوم او ممكن لان القرينة دالة على ارادة التخصيص
لما ان الكلام في تحقيق القضايا المعينة في العلوم الحكمية والمحمولات فيها احوال الموجودات المتصلة في الوجود
فانصاف الطبائع بها انما يلهي ضمن اشخاصها وان وقع البحث فيها عن احوال الطبائع ايضا على سبيل
الملازمة واستطراده ان ادرا قال لان انصاف الطبيعة بالمحمول اى في القضايا المعينة في العلوم الحكمية
كما سيصرح به الشرح في آخر البحث قال ليس بالاستقلال اى بذاته بدون الاشخاص قال بل لا تنفك
شخص او لا يجنى ان هناك التماثل بين احدتها سببها للاخر اذ لا تغاير بين الطبيعة والاشخاص في الخارج فمحملا
عن ان يتصور انصافات يكون احدها سببا للآخر بل بمعنى ان هناك انصافا واحدا يعبر بالقياس
الى الاشخاص ابتداء وبالقياس الى الطبيعة بعد ان تراعى من الاشخاص وتعلمها اليه والاعتبار الاول
سبب الثاني قال اذ لا وجود لها آه سواء قلنا بوجود الطبائع من الخارج وزيادة لتعين عليها
في الخارج كما هو مذموب الاول او قلنا انها من الامور الانشائية والموجود في الخارج هي الموهبة
البسيطة قوله لانه لما اعتبر ثبوت المحمول لجميع الاشخاص اى لشخص شخص بحيث لا يشترط فيها فرد كما هو
مدلول الكل الافرادى او المجموعى من حيث هو مجموع كما يوسع ظاهر العبارة قوله فقد اندرج فيه
ثبوته آه قد عرفت ان ثبوته للشخص هو ثبوته الطبيعية فالاندراج بحسب التغاير الاعتبارى وما قيل ان
ثبوت الاشخاص صريحا وثبوته الطبيعية ضمنيا ثم الاعراض عليه بانه لا تكرر الميزان اعتبارا لثبوت الصريح
والضمنى والتمثل بجوابه كلها ناش من قلة التدبير قوله فمننا اعنى في الاحكام المشتركة آه قيل فيه بحيث
لانه يجوز ان يكون الاحكام المشتركة تصنف به الطبيعة مستقلا لا كما انصاف نحو كل حيوان مفهوم والجواب
ان الكلام في القضايا المستعملة في العلوم الحكمية ومحمولاتها في الغالب احوال الموجودات المتصلة في الوجود
قال واما صدق وصفه اى في القضايا التي لم يقيد فيها عقد الوضع بجهة من الجهات فيما لا مكان
بحسب نفس الامر لا بحسب العرض اما اذا قيد بجهة مخصوصة فقصد الوضع فيها على ما ذكره او ما قيل لا يريد
بذلك شيئا شاع انه لا يصدق العرفية والمشرطة على ما ذهب لفارابى لكذب كل كاتب متحرك الاصلح
بالضرورة او داما مادام كاتبنا اذ لا يكون الكاتب بالامكان متحرك الاصلح بالضرورة او داما مادام

كاتباً بالامكان فوهم اذا حكم فيها بشرط الاتصاف بوصف الموضوع فالحكم المذكور صادق ايضاً اذا عبر عن الموضوع
 بالامكان **قال** فبالامكان اه اي الامكان العام المقيد بجانب الوجود ويشمل ما يكون وصف الموضوع
 ضرورياً للذات وما اوردته لتحقيق الطوبى من ان لظفه يمكن ان انساناً فيدخل في كل انسان للذات
 كل انسان حيوان فمخاطبة نشارت من اشتراك لفظ الامكان بين الامكان الذاتي المراد به مساو
 بين الامكان الاستعدادي الثابت للذات **قال** ما لمكن ان يصدر في اه اي الذات الذي يمكن
 صدق ج عليه **قال** بعد ان اه قيد بقوله مسلمو يا عنه ليدخل تحت ما لمكن ان يصدر عليه قوله
 انما عدل اه في الشفاء قولنا كل بعض معناه كل واحد مما هو وصف بانه بعض دائماً وغير ذلك كان موضوعاً
 لا بعض موضوعاً به او كان نفس الابيض وهذه الصفة ليست صفة الامكان والصحة فان قولنا كل
 ابيض لا يفهم منه الثبوت ان كل ما يصلح ان يكون ابيض بل كل ما كان هو موضوع الفعل بانه بعض
 كان وقت ما غير معين او معيناً او دائماً بعد ان يكون بالفعل وهذا الفعل ليس فعل الوجود في الاعيان
 فقط فربما لم يكن الموضوع متعلقاً اليه من حيث هو موجود في الاعيان كقولك كل كرهة يحيط عني عشرين
 قاعدة ثلثة ولا الصفة هي على ان يكون للشئ وهو موجود بل من حيث هو مقول بالفعل موضوع
 بالصفة على ان يكون بالفعل بصفة بان وجوده بالفعل يكون كذا سواء وجد او لم يوجد فيكون
 قولك كل بعض معناه كل واحد مما هو وصف عند العقل بان يجعل وجوده بالفعل بانه بعض دائماً
 في وقت اى وقت كان فهذا جانباً للموضوع انتهى يعني ان هذا الفعل الذي اعتبر في اتصاف ذات
 الموضوع بمفهومه ليس الفعل الذي يكون باعتبار الوجود في الاعيان حتى لا يشمل الموضوع الا الاضافة
 دخلت في الوجود اذ ربما لا يكون الموضوع متعلقاً اليه من حيث انه موجود كما في القضايا الهندسية ولا الصفة
 متعلقاً اليها على ان يكون للشئ من حيث انه موجود بل يكون ذات الموضوع متعلقاً اليه من حيث انه محال
 في العقل موضوع بالصفة اي بمفهوم الموضوع على معنى ان الفعل بصفة اي يعتبر التصاف بان وجوده بالفعل
 في نفس الامر يكون كذا اي بعض فقوله على معنى ان العقل بصفة اي الموضوع بان وجوده بالفعل يكون
 كذا يدل على ان معنى الاتصاف بالفعل في الوضع ان يعتبر العقل بالفعل الاتصاف الذي يكون
 لذات الموضوع بمفهومه باعتبار وجوده بالفعل في قولنا كل اسود كذا يدل على ان الشي الموجود وغير الموجود في حكم
 ولا يدخل الرومي وهو المعنى الموافق للعرف ولكنه لا ان يعتبر العقل اتصافه به بغيره العقل بعد ان كان اتصافاً
 به فيدخل الرومي في الحكم المذكور على ما قاله الشرح في شرح المطالع من ان العارضي يقتصر على هذا الامكان حيث
 وجوده الشرح مخالفاً للعرف زاد فيه قيد الفعل لا فعل الوجود في الاعيان بل بالمعنى الفرض الذي هو الوجود

الخارجي فالبراهنة الخارجية يدخل في الموضوع اذا فرضه العقل موصوفاً بالفعل مثلاً اذا قلنا كل اسود كذا دخل
 في الاسود وما هو الاسود في الخارج وما لم يكن اسود ويكن ان يكون اسود اذا فرضه العقل اسود بالفعل و
 اما على راي الفارابي قد خوله لا يتوقف على هذا الفرض وقد ادعى اليه الشيخ في الشفا حيث قال وهذا
 الفعل ليس فعل الوجود في الاعميان فقط فربما لم يكن الموضوع ملتفتاً اليه من حيث هو موجود بل
 من حيث هو معقول بالفعل موصوفاً بالصفة على ان العقل بصفة بان وجوده بالفعل سواء وجد ولم
 يوجد قال في الاشارات اذا قلنا كل ج ب يعني ان كل واحد مما يوصف بج كان موصوفاً بج في
 الفرض الذهني او في الوجود الخارجي وكان موصوفاً بذلك دائماً وغير دائم بل كيف اتفق قدراك
 الشيء موصوف بان ب فالكل امان صريحاً في ان اعتبار عقد الوضع يحتمل الفرض الذهني والوجود
 فانه فاسد من وجوده اما اولاً فلانه لا بدح من اعتبار امكان الاتصاف مع نفس الامر ايضا كما
 اعترف به الشارح والادخل الا افراد المستغنية الاتصاف اذا فرض اتصافها وليس في عبارة الشيخ دلالة
 على اعتبارها اى صريحة في نفي اعتبار الامكان والصحة واعتبار الفعل واما ثانياً فلان مخالفة العرف
 واللغة باق على حالها اذ العرف واللغة لا يكمن بدخول الرومي في الحكم المذكور واما ثالثاً فلانه لا شرة لهذا
 الاختلاف في الاحكام اصلاً واما كما هو اختلاف لفظي بخلاف ما قلنا فانه يؤثر في الاحكام من اشترط
 فعلية الصغرى في الشكل الاول وعدم انعكاس الضرورية كنفسها وعدم انعكاس الممكنة على ما ينبغي واما
 رابعاً فلان عبارة الشيخ لا يساعد فانه قال على ان العقل يصنع بان وجوده بالفعل يكون كذا لا على
 ان العقل يصنعه بها واما خامساً فلانه لا دلالة في الكلام الشيخ لتعميم الذي افاده الشارح بقوله بل ما يحتمل
 الفرض الذهني والوجود الخارجي اما المستعار من كلامه تعميم الافراد حيث قال سواء وجد ولم يوجد
 وهو المراد من تعميم الذي نقله من الاشارات لتعميم الاتصاف قال سواء كان ذلك الصدق في الماهية
 او على سبيل منع التلويش بل الدوام قال لا يتناولهم اه هذا على ما هو المشهور من مذهب الشيخ من
 ان المعبر عنه الاتصاف بالفعل في نفس الامر واما على تحقيق الشارح للذهبي فقد عرفت انه لا فرق بين
 المذهبين الا بالاعتبار قال بحسبنا حقيقة اى على قدر حقيقة التقضية وذهبا منها من غير اعتبار امر
 زايد عليها يقال هذا بحسب ذلك اى بقدر ذلك قال كانها حقيقة القضية لكثرة استعمالها بهذا الاعتبار
 فهي نسبة الشيء الى مفهومة الذي هو كالحقيقة له قال والمراد من الخارج عما هو حقيقة ما لان هذا
 الاعتبار ايضا معنى حقيقى له ولذا قال سافها كانها حقيقة القضية وتسوى بين الاعتبارين فقال يعتبر
 بآخرة كذا او بآخرة كذا قال الخارج عن المشاعر اى ادراك ان الشاعر فلا يشكل بالحكم على صفات المشاعر

مع أنها خارجية وليس بخارجية عن المشاعر بل قائم بها قولهم هي القوى المدركة هي النفس والآثار بل هي
 جميع للقوى العالمية والساقطة ولما كان كل ما قابلية للعلوم الفالصة من جناب نعم بل واسطة او بوسطة
 كانت كل ما موضح الشعور والنهاية ويكون اسناد الادراك اليها تجوز كاسناد القطع الى السكين لا كما
 وهم من ان اللام على النفس تغليب لانها شاعرة قال من الافراد الممكنة في نفس الامر فلا ينبغي
 كونه في الخارج محصور في فردا لا مكان العام المقيد بجايب الوجود بقدرته انه لاخراج الافراد الممكنة قال
 بل على كل ما قدر وجوده اعم التقدير بهنا بحيث لا يتخلل الوجود والمعدم فالمراد بالمقدرة الوجود في قوله
 على افراده المقدرة في الموضعين المعدومة بقدرته المقابلة بالوجود قال واما قيد الافراد اه اي في
 تفسير الحقيقة الموجبة الكلية قال لم يصدق كلية لم يقيد بالموجبة مع ان الكلام فيها اشارة الى
 ان اعتبار القيد المذكور تصحح الكلية ولا يدخل للايجاب في ذلك والى ان اعتبار القيد المذكور
 في الجزئية متبع اعتباره في الكلية لتحقيق التناقض بينهما قولهم يعني اعتبر المصداق يعني ان في قوله وانما
 قيد اشارة الى ان قوله من الافراد الممكنة يفيد لاخراج الافراد الممكنة وذلك لان ايراد كلمة اذ
 الشرطية المستعملة في المقدرات لا يدخل الافراد المقدرة المعدومة في الخارج في القضية الحقيقية
 من جملة المتعدي في الخارج فلا يكون الحكم ثبوت المحمول لها في نفس الامر ايجابا كان او سلبا
 صادقا فلا يصدق قضية كلية اصلا نعم او كان الحكم في جانب المحمول ايضا بطريق الفرض كان صادقا
 في تقريره قدس سره اشارة الى دفع ما قيل ان القيد المذكور ليس لاخراج الافراد المستحيلة بل بتقييم
 الافراد حتى لا يتوهم اعتبار صدق ج بالفعل على ما هو مذهب الشيخ بتحقيقه بالافراد بالفعل لان كلمة
 اذ المستحالة في المقدرات استدفع بذلك التوهم والى دفع ما قيل من ان التقيد المذكور لا بد منه
 في تفسير القضية ليستفاد منه اعتبار الصدق بالامكان اذ لو لم يقدر وفسر القضية بمجرد ما لو وجد
 فكان ج لم يصدق قضية اصلا لان لو وجد كان ج بالامكان او بالفعل لا يوجب امكان ج
 لان تقدير الوجود يمكن ان يستلزم كون الشيء ج بالامكان او بالفعل ولا يكون الشيء ج بالامكان
 او بالفعل لان ايراد الشرطية مجرد ادخال الافراد المعدومة لا افادة تعليق حتى يكون معناه
 استلزام تقدير الوجود كون الشيء ج بالامكان او بالفعل اذ لا معنى لتفسير المحلية بالشرطية كما سمعنا
 تفصيله في كلامه قدس سره قولهم وهذا القيد اه هذا البحث اورده لتحقيق التفتار في ولم يتوقف البحث
 الثاني وهو ان لا نعم امتناع صدق المحمول على افراد المقيد بقبضه ولا امتناع سلبه عن المقيد بعينه وانما
 يلزم ذلك لو لم يكن ذلك التقدير محالا لا نظور اندفاعه لان المعبر صدق المحمول في نفس الامر

لا بطريق الغرض والقول بجواز صدق المحمول في نفس الامر على الفرد المفيد بتقيضه مكابرة قوله في
صدق الكلي آه يتعلق بالآخر قوله فلا حاجة الى اعتباره آه اذ لا ينفلك مكان صدق الوصف في ظرف
من امكان الافراد فيه فاندفع ما قيل ان قولنا كل ممتنع معدوم افراده مستحيله وعنوانه ممكن الصدق
عليها فلا بد من اخرية بقيد امكن ان الافراد لان امكان صدق العنوان عليها انما هو في الزمن و افراده
ممكنه فيه وذلك لا يتاى استحالتهما في الخارج **قَالَ** واما الموجبة الخ اى اما عدم صدق الموجبة
الكليته فلانه اذا قيل كل رجب بهذا الاعتبار اى اعتبار كون الحكم فيها على الافراد المقدرة مطلقا صادقا
ففقول ليس كذلك اى ليس صادق فهو مدعى دليله بالبعده وليس دليله حتى يكون مصدرة على
ما دهم وتطعن في دفعها **قَالَ** لان في الذي ليس ب او وحده اعترض بان المحمول اذا كان امرا
شاملا لا يكون القضية كاذبة مثل قولنا كل انسان شئ لان الانسان الذي ليس بشئ لا محالة يكون
شيئا والجواب ان عند الحمل بحسب نفس الامر فالانسان المفروض ليس شيئا عدم تحققه في الخارج
والزمن لا يكون شيئا في نفس الامر نعم مفهوم الانسان الاشئلي فرد منه لكونه امر اثابنا في الزمن وظلالته
الاستدلال ان كل مفهوم له نقيض فاذا فرض ذات الموضوع متصفا بتقيضه لا يصدق عليه
ذلك لمفهوم في نفس الامر فلا يصدق القضية كليته لاموجبه ولانسانيته **قَالَ** وانه تناقض اه واذا
صدق تلك الجزئية لا يكون الكليته صادقة وهو المظهر **قَالَ** بسبب ان ج آه منع لاستلزام فرض ليس
ب لصدق الجزئية المذكورة حتى يلزم كذب الكليته بسبب انه يجوز ان لا يكون فردا له والحكم في القضية
انما هو على افراد الموضوع فلذا اكتفى فيه بالجواز **قَالَ** لان نقول آه وما قيل يمكن ان يدفع بذلك
بان الفرد الذي يحقق الكليته يتناول الفرد بحسب لفرض لكن ما يحيط به السور وينصرف اليه الحكم
الفرد بحسب نفس الامر فلا حاجة الى التقييد بالامكان في حاصله ما ذكره قدس سره سالقاسم ان اعتبار
امكان صدق العنوان في نفس الامر اوضح الفعل مغن عن اعتبار هذا القيد **قَالَ** لكنه يجوز آه كنعني
ههنا بالجواز لان المدعى انه بعد تقييد بقيد امكان الافراد يجوز ان يصدق الكليته ولا يمتنع
ذلك فيكفيه جواز كونه ممتنع الوجود واما اذا كان المدعى يتحقق صدقها فلانه لا بد في الجزم باستناع
وجوده قوله هذا بحسب الظاهر تحقيق للمقام ذكره الشرح في شرح المطالع قوله ان لا يصدق هناك
اه اذ ليس ههنا حكم يتحقق نسبة على تقدير اخرى قوله وقد عرفت آه اذ معناها ان كل ما فرض ج
قوله ان يكون معناه متصلة فان الاتصال نسبة تامة خبرية قوله لكنه حله اى عقد بين
الطرفين اذ هو لا عقد بالاتصال في التحقيق بين الطرفين قوله فان كلمة الشرط اه سبوا وقال

استعماله في المقدرات الشيع قوله فيلغو ابراده آه قد يقال فالكثرة اذ لو لم يذكر لئولهم ان ما فرض
 ج ب بفعل قايي ولزمهم ايضا آه عطفت على قوله لزمهم خروج الكثرة والخروج والحصر المذكوران
 متغايران من حيث المفهوم وان تلازماني لتحقيق قلنا جعلنا لارمين قايي وفي بعض النسخ
 اى نسخ القتن قايي على ما فسر به اسے فسر المص حيث قال اى كل ما هو ملزوم بـ ج فهو ملزوم
 لب فلما قيل ان وجود الواد في تفسير القوم دليل على عدم صحته تفسيره باللزوم مينة ولا يلزم من
 عدم مساعدة تفسير صاحب الكشف واتباعه اياه كونه غلطاً فاحشاً فليكن الغلط في التفسير غلطاً
 فاحشاً قايي ولا معنى للواد والباطفة بين اللزوم والملزوم اى من حيث انها كذلك بان يقصد بـ
 بهما فائدة اللزوم بينهما بخلاف ما اذا لم يقصد ذلك فانه يدخل الواد بينهما نحو الانسان والنصاحك
 متساويان قال ليس بمشبهة ايضا آه اسے كما انه ليس بمشبهة على التفسير المذكور قايي لا بد
 له من الجواب يمكن ان يقال قد تجرد نوع الشرطية وليستعمل بمجرد الفرض كما قال صاحب الكشاف
 في قوله تعالى لو اعجبتك حسن من مضر وضاعجك حسن وهو المناسب للمقام اذ لا معنى للاتصال
 في تفسير الحلية فكانه قيل كلما فرض وجوده وكان ج قايي لانه خبر المبتدئ ولا يجوز ان يكون
 تاماً بمن الجزاء لانه يكون جزءاً بحسب المعنى فيكون من تمة المبتدئ فلا فائدة في الاخبار به بعد
 اعتبار به في جانب المبتدئ قايي وكل ج في الخارج ب في الخارج لا يقال قولكم في الخارج
 انما ظرت لذات الموضوع والحمول اذ وصفها اذ لصدقيها على الذات فان كان ظر فالذات الموضوع
 والحمول فقولكم ثانياً في الخارج مستدرك لان ذات الموضوع بين ذات الحمول بعينها وان كان
 ظر فالوصف فهو بطلان الاوصاف ربما يتقدم في الخارج كما في المحدولة وان كان ظر فالصدق
 فهو ايضا بطلان الحمل والوضع من الامور الاعتبارية فكيف يوجدان في الخارج لانا نقول فرق
 ما بين قولنا يصدق عليه في الخارج وبين قولنا الصدق متحقق في الخارج فلا يلزم من بطلان هذا
 لطلان ذلك كذا في مشرح المطالع والفرق ان الوجود في الخارج ما يكون الخارج ظر فالتحقق لانا
 يكون ظر فالنفسه الا ترى الى قولنا زيد موجود في الخارج فان زيد موجود خارجي دون وجوده
 وبما ذكرنا ظهر ان كونها في الخارج لاني في كونها من العقولات الثانية قايي سواء كان انضافه
 فان الحكم اذ با حكم الوقوع والادقوع لا الايقاع والانتزاع اذ لا يشبهه على احد وقوع الاخبار
 من الخارجى والمستقبل المحدثين حال الحكم قايي يستحيل ان يكون ب في الخارج وفي نسخة السيد
 قدس سره يستحيل ان يكون ج في الخارج ولذا قال لان ما لم يوجد اصلاً لم يصدق عليه ج في الخارج

قايي لا بد له من الجواب

في نفس الصدق في الخارج

اى ما دام هو معدوم فى الخارج فلا نيا فى كونه ممكن الوجود فى نفسه فاندفع ما قيل ان مالم يوجد فى الخارج
 ازلا وابد يصح ان يكون ممكن الوجود فى الخارج فيصح ان يكون فى الخارج فلا يستحيل قوله لتعليل بقوله فالحكم
 اه لا التعيين المدلول عليه بقوله سواء كان آه كما توهمه القرب منه قوله لان مالم يوجد اصلا اى فى
 وقت من الاوقات لم يصدق ج فى الخارج لما تقرر من ان ثبوت كى لا يخرج عن ثبوت الاخر ان
 خارجا خارجا وان فبهنا فدهنا والافى نفس الامر فى نفس الامر قوله اسع دفع لى ذكره آه يعنى
 قوله فان الحكم لتعليل لمقدمته مطوية مستفادة من قولنا ودعا لتوهم من ظن اى دفع المصم ذلك
 التوهم لكونه باطلا لان الحكم ليس آه **قال** ليس على وصفت الحكيم بان يكون محمولا عليه وشروط او طرقاله
 بل هو آله للملاحظة باهوا المحكوم عليه ومراودة لاستحضاره **قال** والفن يجب ان يكون آه يعنى ان
 قولكم كل ج ب يعتبر تارة كذا وتارة كذا قاعدة منطقية لان ماله كل قضية موجبة كلية يعتبر باحد الاعتبارين
 فيجب ان يكون شاملة لجميع القضايا الموجبة الكلية مع انه غير شامل للقضايا الصادقة التى افرادها
 معتنة الوجود وما قال لمحقق التقادراتى من انه انما قال يعتبر تارة كذا وتارة كذا ولم يقل بالتحقيق
 واما خارجية لان بهنا قضايا خارجية عن نفسين غير معتبرة فى العلوم الحكمية فحديثة ان ذلك
 يستفاد فيما اذا تقدم لفظ تارة على يعتبر وبهنا يعتبر قدم على تارة فيفيد ثبوت الاعتبار الموزع
 على الوجبين فكل ج ب فيستفاد المحصر بمجموعة انه مقام البيان وبما ذكره اندفع الابحاث التى اوردها
 بعض الناظرين وتكلف اجوبتنا بالابتنى الطبع اسلم بقولنا ضبط القضايا المستعملة فى العلوم
 فى الاغلب اى فى اغلب مباحث تلك العلوم فالمقصود من قولنا كل ج ب يعتبر تارة كذا وتارة
 كذا كل قضية موجبة كلية مستعملة فى العلوم الحكمية يعتبر باحد الاعتبارين وما ذكرتم من القضايا التى
 افرادها متمتعة الوجود يستعمل فى تلك العلوم نادرا فلم يلتفتوا اليه واخرجوها من جميع القواعد ولم يكن لهم
 ادراجها فيها بسهولة وفى تقديمه قدس سره الجار والمجور واعنى فى الاغلب لشارة الى آفى عبارة
 الشرح منقلبه بقوله المستعملة الا انه اشرعن الخبر لتوسعه فى الظروف ولكن ان تقول انه حال من ضمير
 ماخوذة والمراو اغلب افراد القضية فالمعنى ان القضية المستعملة فى العلوم ماخوذة كانيته فى اغلب
 افرادها باحد الاعتبارين فمال العبارتين واحدا لانه يحل الاغلب فى عبارة الشرح على الافراد
 بقرينة ذكر القضية بلفظ المفرد وفى عبارة قدس سره على الباحث لذكره صيغة الجمع فتدبر ولا تخير
 باختلاف العبارات **قال** فلذا وضعوها اى ذكرها وعرفوها واستخرجوها احكامها من العدول
 والتحصيل والعكس والنقيض والجملة وغير ذلك **قال** واما القضايا يدفع لتوهم ان القضايا المستعملة

في العلوم الحكمية والكانت مأخوذة باحدا الاعتبارين الا ان اللاحق بالمباحث المنطقية لتعظيم لانها آله
 لاكتساب الجهولات مطلقا وحاصل الدفع ان احكام تلك القضايا غير مستحقة فلا يمكنهم او خالبا في القواعد
 المشتملة على بيان الاحكام بسهولة تعميم القواعد اعداها هو بقدر الطاقة وانما قال الشبه بل زعمهم آله لان
 التحقيق عنده ان القضية مفهوم واحد متعلقا على جميع القضايا وهو ان كل ما يصدر في عليه ج في الخارج
 او في الذهن محققا ومقدر الصديق عليه في المفومات الثلاثة جزئيات له قوله يتناول الافراد
 الموجودة في الالهي فقط الظاهر ان المراد بها الحقيقة الوجودية في الذهن فيخرج منه كل شريك الباري
 ممنوع اذ ليس له فرد محقق في الذهن لا متناع تعدد الواجب خارجا وذهنا على ما قالوا وتاويله بالسلب
 دون كل ممنوع معدوم حكم فان قلت لا بد من تصوره والا متناع الحكم عليه فيكون موجودا في الذهن
 قلت تصوره انما هو باعتبار مفهوم الموضوع اعني شريك الباري والتضافه ببعضه والقرض والتقدير
 الا في نفس الامر فالحق تعظيم الوجود الذهني ايضا كالوجود الخارجي قوله فالاولى آله اي اذا جعل اقسام
 القضية ثلاثة فالاولى ان يجعل الحقيقة شاملة لافراد الذهنية والخارجية لمحقة والمقدرة ولا ينحس
 بالافراد الخارجية لمحقة والمقدرة كما جعله ذلك البعض ليشتمل القضايا الهندسية والمسابية فان الحكم
 فيها شامل لافراد الذهنية ايضا وانما قال الاولى لانه يمكن ان يقال ان المقصود بالذات هي الحكم
 على الافراد الخارجية والكانت شاملة للذهنية ايضا وذلك لان المقصود معرفة احوال اعيان الموجودات
 قوله قسم يتناول آله اي قسم يلحق الماهية من حيث هي مع قطع النظر عن خصوصية احد الوجودين فانها
 وجدت الماهية كانت متصفة وهذا القسم يكون شاملا لجميع افراد الماهية لازمه لها والاما كانت عارضا
 لها من حيث هي وما تير اسي في بادي النظر من عروض القيام بالغير لجميع افراد الجوهر في الذهن وبعضها
 في الخارج والتركيب وعدم الانقسام له باعتبار بعض افراد في الخارج والذهن فمن دفع بان القيام
 بالامر العارض له في الذهن مخالفت في الماهية للقيام بالغير العارض له في الخارج فان الاول قيام
 المستقيم بمفهومه والثاني بالعكس وان اشتركا في مفهوم القيام بالغير اعني الاختصاص وكذا
 التركيب الخارجي وعدم الانقسام الخارجي مخالفت للتركيب الذهني وعدم الانقسام الذهني فليس
 شئ منهما من لوازم الماهية بل اما من عوارض الوجود الخارجي او من عوارض الوجود الذهني قوله
 كالزوجة للاربعه الى تساوي الزوايا او دالا مثلية اشارة الى انها قد يكون بنية وقد يكون غير بنية
 قوله قسم ينحس بالوجود الخارجي اي يكون بخصوص الوجود الخارجي ودخل في عرضه وكذا قوله ينحس
 بالوجود الذهني قوله كالقضايا الهندسية آله فان قولنا كل كرة كذا وكل مثلث يشتمل الافراد

الذنبية اليهم بل الذنبية لم تنعته في الخارج كالكرة التي تفرغ من الطلح الاعظم والثلث الذي يفرغ
 مخالفه اعظم من قطر الفلك الاعظم قوله كالتقضايا الطبيعية اي المستعملة في الحكمة ايعني وان كل حكمة جزئية
 طبيعية او عقلية طبيعية قوله كالتقضايا المستعملة في المنطق فان موضوعاتها مستقولات ثمانية لا يجازيها امر في الخارج
 وهي كلها موجودة استنادا لثبوت الفعل اما في القوى العالية والقوى القاصرة فلا حاجة في ادخالها في الافراد الذنبية
 الى تقسيم الافراد الذنبية لمحققه والمقدرة قوله فانما هو بحسب الجسد آه اي المعبر فيها بينهم ذلك لا ان
 لا يتصور النسبة منها الا كذلك فلا مانع عن اعتبارها باعتبار تحقق كفاي الدلائل الثلث وانما اعتبرها
 كذلك لانها لعم المفومات الوجودية والعدمية بحذف اعتبارها من حيث التحقيق فانه يختص بالمفومات التي
 تحقق في نفسها او في شئ قوله كما مر اي بحسب النسب قوله لان القضية لا يحل على المفرد او لان
 كون نسبتها تامة مستقلة في ملاحظة العقل مقصودة بالافادة ^{١١٣٣} يمتنع ان يلاخطا ربنا بلها بشئ آخر على
 يكون تلك النسبة مستقلة في العقل مقصودة بالافادة او لوجه ان النفس اثنيتين قصد كوابدات في آن
 واحد محال قوله انما اعتبر آه قيل غير ادى في هذا الكلام ان المراد من النسبة المذكورة آه هي النسبة بحسب
 التحقيق وليس كذلك والنسبة المذكورة انما هي بين مفهومي التقضيتين لا من بين فروجها وهما من قبيل
 المفردات اقول النسبة بين المفهومين هي التباين اذ لا شئ من افراد القضية الحقيقية ما يصدر عن
 القضية الخارجية وبالعكس ضرورة ان الحكم في احدهما على الافراد المقدرة وفي الاخرى على المحققين نعم
 اذا كان الحكم ماله يتناول افراد المحققة والمقدرة يتحقق مضمون القضية الاولى والثانية فالنسبة بينهما
 والمخصوص انما هي فيما صدق عليه باعتبار التحقيق لا بين المفهومين على ما فهم قوله اي تحقيقا في الواقع
 اي كونها ثابتة بين الطرفين مع قطع النظر عن اعتبار المعبر فلا يبا في كونها من الامور الاعتبارية
 بمعنى ان لا وجود لها في الخارج قوله والصدق بمعنى الحمل آه اي لا بد في الاول من اعتبار كلمة
 على ذكرها ومجرد ما لا يتم معناها بدونها وفي الثاني من اعتبار كلمة في كذلك وذلك لانها في
 استعمال الاول بمعنى بعد ذكر كلمة على بان يقال الانسان صادق على زيد في الواقع قلنا لا بد
 من اطلاق الفرق ^{١١٣٣} بعد استعمال كلمة على في الاول دون الثاني واما كلمة في مشتركة بين المحققين قال
 رفع الايجاب لكل الايجاب بمعنى الثبوت لا الايقاع اذ لا اطلاق في القضية السالبة فالمعنى رفع الشبهة
 المتصور بين الشيعيين وادعان انه ليس بينهما في الواقع وليس معناه ان الثبوت الواقع بينهما ليس
 الواقع حتى يلزم التناقض في مفهوم السالبة ولا حاجة الى ما قاله الشافعي في المطلق من الايجاب
 جزء من مفهوم السلب بمعنى انه لا يمكن تعقله الا مضاعفا اليه وليس جزءا منه كما ان البصر جزء من مفهوم

الطبيعة لا على ما كان

العلمي وليس جزءاً من اللازم اجتماع العلمي او البصري في مفهوم من الاعمال **قال** ايجاب على بعض الافراد
 مطالباً اي يستلزمه لانه عليه ضرورة ان لا يوجب على الافراد الخارجية مغايرة للايجاب على الافراد مطلقاً
 اي الشامل للحقيقة والمقدرة قوله مبانيه جزئية متحققة في ضمن العموم وبخصوص من وجه وانما لم يعتبر
 لان العلوم ما سبق في بيان النسب بين المعاني المفردة هي المباني الجزئية لا العموم وبخصوص من
 وجه بخصوصه **قال** البحث الثالث في العدول لم يقل في المعدولة ولمصلحة تضيقاً على المقصود فان
 البحث منها انما هو من حيث العدول والتحصيل ولم يعم اليها البساطة لانه اراد بالتحصيل شيئاً ما **قال**
 لان حرف السلب تقسيم للقضية المفروضة اليها تفصيل للتحريفي مفعولها وان تقسيم العقولة اليها فان
 اما ان يكون معنى السلب جزءاً من الشيء من طرفيها او لا فلا يريد ان زيد العلم معدولة على مانص عليه في
 شرح المطالع مع ان حرف السلب ليس جزءاً من طرفيها ولا نحو اللامجاوز اذ يسمى بالاجزاء وخص
 فان حرف السلب جزء من الموضوع مع ان القضية محصلة لان الاول معدولة من حيث المعنى
 لا من حيث اللفظ والثانية بالعكس **قال** وغير اي اذا شتمل بمعنى لا **قال** انما وضعت اه فيه
 بحث لانه ان اراد انما وضعت لسلب يحكم فم وانما اراد اعم من ذلك فلا يفيد لكونها مبنياً مستنداً
 سلب الشيء في نفسه فالاولى ما في شرح المطالع من انها سميت معدولة ومعتبرة لان الدلالة او لا
 على الامور الثبوتية واذا قصد الامور الغير الثبوتية لم يعدل بها وغير يادوات السلب او يضع اخرى
 ابو ما **قال** فيثبت له الجار والمجرور في محل الرفع على انه مفعول تام لم يستم فاعله وكذا في سلب عنه
 ترك ذكر المثبت لعدم تعلق العرض به ويثبت له في الموجبة المعدولة الموضوع وعن شيء في الموجبة
 المعدولة المحمول ويسلب عنه شيء في السالبة المعدولة الموضوع او عن شيء في السالبة المعدولة
 المحمول **قال** فقد عدل به اي بحرف السلب عن موضوعه الاصل اعني سلب الحكم فتوصيف القضية
 بالمعدولة توصيف بحال جزء وهو حرف السلب وفيه اشارة الى ان اصل المعدولة المعدولة لما على
 الحذف والاتصال والاستثنا كما في المشترك خان العدول على ما في التلخيص بلشتين وبعدي لهن
 يقال عدل عنه وانما اشتقاقه من العدل فغير صحيح لان العدل معناه داد وادون وبعدي لعل وبراير
 كردن چیزی را بچیزی وبعدي الى المفعول الثاني بالباء وكذا الخمين غير مستقيم منها **قال** قال ليست
 جزء من طرفيها اي من شيء من طرفيها ببساطة بالقياس الى المعدولة ولذا خص هذا الاسم بالسالبة
 مع ان المحصلة الموجبة مشترك مما في عدم كون حرف السلب جزءاً من طرفيها **قال** لان جميع الامثلة
 كل واحد منها **قال** حتى يرتفع الاستنباه بمعنى ان قوله والا اعتباراً بايجاب القضية آه

رفع الاستنباه الناشئ من قوله سميت القضية معدولة موجبة او سالبة **قال** فقد عرفت آه يعني قول **قال المص**
 بالنسبة الشبثية السلبية على خلاف اختلف اى بالقلع النسبة الشبثية ورفع النسبة السلبية وذلك لانك
 قد عرفت ان الايجاب بالقلع النسبة والسلبية فيما النفس النسبة الشبثية والسلبية والا كانت كل قضية صادقة
 في كون القضية موجبة وسالبة بالقلع النسبة ورفعها اذ الموجبة ما تشمل على الايجاب والسالبة ما تشمل على السلب
 احتمال الدال على المدلول في القضية المطلقة وشمال المشروطة على الشرط في القضية المعقولة فالمدلول بقوله
 فالمعتبر هو اعتبار الشرط في المشروطة واعتبار الجز في الكل حتى يروا ان الايقاع علم فكيف يكون جبر المعلوم **قال**
 فمضى ثم كانت النسبة واقعة الموافق السابق واللاحق حيث قال مرفوعه ان يقول موقته الا انه اراد واقعة
 في الزمن **قال** فان الحكم فيها اى يرد اياها والمراد بالاعلمية مفهوم الا عالم تعبیر عن الشيء بعبارة اشتقاقه
قال بقولنا لا نرى من المتحرك بساكن يكون السكون وجودا بنا على ان المراد منه معنى اللغوي اعنى الاستقرار
 فما قال المحقق التفتنا الى في تشكيل السالبة لمصلحة الطرفين بقولنا لا نرى من المتحرك بساكن اشارة الى ان المراد
 ابدية الطرفين ههنا ان يكون حرف السلب جزءا من لفظ لا ان يكون العدم محتبزا في مفهومه فان السكون
 عدم الحركة مع انه ليس من المعدولة في شئ محل بحث كيف وقد صرح الشرح في شرح لفظ بان قولنا لا نرى
 معدولة **قال** بقولنا كل باليس كى فهو لا عالم اشارة الى ان قول المص آه فان قولنا كل باليس كى و
 قولنا لا نرى من المتحرك بساكن مثالان لما تقدم والغار للتفرع دون التعليل اذ الجزئى لا يثبت المدعى الكلى
 واو خال كلمة ان لمجرد التاكيد **قال** كذلك يكون آه الصواب ترك كذلك لعدم بعد السالبة بالنسبة السالبة
قال فحين ما شرع كلمة ما انا لندة او مصدرية فان حين من الظروف التي يجوز اضافتها الى الجملة وهو ظرف
 بفعل محذوف اى وجب التعرض لاحكامها وقوله فلم يخص عطفا عليه وليس ظرفا فخص بديل ايرادها
 فلا يلزم لطلان حذارة الاستفهام **قال** ثم ان المحصلات اه سوال ثان كانه قبل ثم نقول انه المحصلات
 آه وليس معناها انه بعد تخصيص بالموجبة المعدولة المحمول انه المحصلات اه حتى يروا انه لا يخصص بالوجبة
 المعدولة لا السالبة المعدولة المحمول فكيف يصح قوله كثيرة قوله اى لوجب اختلاف آه حاصل كلامه
 قدس سره ان اختلاف المحمول بكونه وجوديا وعدليا لوجب اختلاف مفهوم القضية طر ابا شبيهته
 بخلاف اختلاف الموضوع فانه لا يوجب طر ابا لجزا ان يكون لذات واحدة عنوان وجودى وعدمى فليكون
 الحكم على ذات واحدة في الحقيقة ويكون ان يقال ان اختلاف الموضوع لا يؤثر في اختلاف القضية اصلا
 لان الوصف العنوانى انما هو الالة لحظ الذات غير مؤثرة في اختلافه فانه اذا كان لذات واحدة وضعت
 وجودى وعدمى فان جملا موضوعين لم يتخلعن مفهوم القضية وان جملا لموضوعين مختلف واختلاف الذات

في نحو كل كاتب جسم وكل لا كاتب جسم ليس لاجل اختلاف العنوان بل للاختلاف بينهما في الذات في نفسهما
والعنوانان آتية ملاحظة تلك لافراد مختلفة لكي ان هذا الوجه انهم بعد اعتبار العدول في جانب الموضوع وقوله
والمحكم على الشيء لا يختلاف باختلاف العبارات اقل عليه ثم ان عدم تأثير اختلاف العنوان في القضية حقيقة
لا يقتضي عدم تأثيرها في مطلق فلا بد ان لو لم يكن للعنوان تأثير في مفهوم القضية لما كذبت القضية باقتناع
اتصاف شئ بالعنوان ولما اراد الاستدلال على اختلاف العنوان قال فلان اعتبار العدول
اه حاصله ان ههنا اربع قضايا درست نسب منها خمس منها ظاهرة وفي واحد منها اشتباه فلذا تعرض لها
قال فلعدم حرف السلب اه بناء على الفرق على عدم اعتبار السلب في جانب الموضوع واستقاط
عن نظر الاعتبار كما بينه فلا بد ان من الموجبة المحصلة في التقسيم المربع قولنا اللاحق جماد وفي حرف السلب
ومن الموجبة المعدولة اللاحق لا عالم وفيها حرف السلب فلا يصح ظهور الفرق المبني على عدم حرف السلب
في الموجبة ووجودها في السالبة والمعدولة على وجود حرف السلب في السالبة المعدولة وحرف واحد
في السالبة المحصلة والمعدولة قال بخلاف الموجبة المحصلة فانه لا يوجد فيها حرف السلب قال
لوجود حرف واحد في الايجاب وحرفين في السلب بناء على ان المفهوم انا وجودي واما عدي واما
معني رفع الوجود واما عدم العدمي فمجرد وغير عن الوجودي فلا بد ان قولنا زيد الا كاتب معدولة موجبة
مستثناة على حرفين كقولنا زيد ليس لا كاتب فالالتزام من باق قال ان حرف السلب الموجب فيها
واحد بناء على ان في كل منهما سلب امر وجودي الا ان في احدهما سلبا في نفسه وفي الاخرى سلبا
شئ قال واما المعنوي اه حاصل الفرق ان بينهما عموم وخصوصا من حيث التحقيق لان مفهوم
احدهما ثبوت ومفهوم الاخرى سلب قال ولا ينعكس اى كليا قال ويبدو اجتماع التقييد بين
المفهومين الذين بينهما غائية الخلاف واجتماعهما بالبدئية وان جاز ارتقاءهما بناء على ان
ثبوت شئ بشئ يقتضي وجود المثبت له سواء كان المثبت وجوديا او عدليا قال فلان الايجاب
لا يصح على العدم اى في الطرف الذي فيه الايجاب قال ضرورة ان ايجابا لشيء اه اى صدق
ايجابا لشيء غيره فرع على وجود المثبت لان صدقه يستلزم ثبوت غيره وثبوت غيره فرع ثبوت
الغير في نفسه في ذلك الطرف اذا كان الثبوت حقيقيا سواء كان الثبوت بهو اى الاتحاد في
الوجود او بالانتماء كما في ثبوت اتصاف لهما فانه المقدمه بدئية او الشئ ما لم يوجد لم يكن اتحاد
الشيء مع في الوجود ولا حصول صفة له بخلاف الموجبة السالبة لمحمول فلان معناه سلب المحمول عن
الموضوع ثم اثبات ذلك السلب له والفرق بين ارتقاء شئ عن شئ وثبوت ذلك الانتفاء له

دار

الشيء
الذي
ان
الاجاب

الابحار واعتبار العقل ولو كان ذلك لانصاف حقيقيا لزوم من سلب شي عن شيء وجود التصانعات غير متناهية
 في النفس الامر وهذا ما ذكره السيد قدس سره ان صدقها لا يقتضي وجود الموضوع لان حقيقتها راجعة الى
 معنى السلب ضرورة ان امتناع شي عن شيء آخر يستلزم انصافا لاخرية وبالعكس بل الاختلاف بينهما
 الابا اعتبار ولا شك ان صدق السالبة لا يقتضي وجود الموضوع فلذا ما يلزمها قال كما انه يصدق قولنا
 شريك البارى ليس يصير المثال لمجرد انصاف ان لايجاب يقتضى الوجود دون السلب فان هذه القضية
 ليست حقيقية ولا خارجية لان الحكم فيها ليس مقصورا على الافراد الموجودة في الخارج محققا ومقدرا بل
 الذهنية الصم والقول بانها تصدق حقيقية او خارجية توهم لان الصدق فرع قصد مفهومها قال لما كان
 الموضوع معدوماى في الخارج والذهن بقرينة قوله صح سلب كل مفهوم عنه قال في نفسه اى مع قطع النظر
 عن الغرض سواء كان في الذهن او في الخارج قال لا يقال آه معارضة لدليل قوله بخلاف اسلب ونقض
 له يشترطه المحال ولا يجوز ان يكون منع لانه مدلل وما قيل انه يمكن ايراد هذا المنع على ان لايجاب لا يصح
 الا على موجود بانه لو لم يكن كذلك لم يكن الموجبة الكلية نقیضا للسالبة الجزئية فوهم اذا اسوال واراد على
 الاختلاف بينهما فى الاقتضار ولا اختصاص له باقتضاض لايجاب الوجود لا بعدم اقتضاض اسلب اياه
 قال الحكم فى السالبة ثم اللام فى لفظ السالبة والموجبة المذكورين فى الجواب فى جميع المواضع
 للحد اى السالبة الجزئية والموجبة الكلية ولفظ الجميع بمعنى كل واحد دليل قوله اى كل من الامور
 الموجودة قوله فيبقى منه المحمول ايضا اى كما تتحقق عنه الوجود فانما تتحقق عنه الوجود تنفى عنه كل صفة قال
 لم يكن شي من الافراد موجودة انما اعتبر السلب لكل لانه لو كان شي من الافراد موجودا يصدق الموجبة الكلية
 اعنى كل راجع الموجود بقال فلا دخل له فى بيان الفرق اى ليس فلك مناط الفرق وان كان موضعنا
 للفرق حيث يندفع به شبهة قال فكانه جواب آه يعنى انه يذكر فى كتب القوم السوال المذكور و
 هذا الكلام يصلح جوابا له نظرا انه جواب لذلك السوال ليس نصا فى الجواب لعدم الاشارة فيه الى
 السوال فلذا قال فكانه قال الا فى القضية المقصود منه نص قرينة على ان المراد الموجود فى الخارج
 على التفصيل المذكور والاختصاص الجواب اختيار شي الاول تعميم الوجود فيشمل الحقيقية قال لا فى
 مطلق القضية حتى لا يصح تخصيص الموجود الخارجى وبما انقض بالقضايا الذهنية قال مقدرة الوجود
 سواء كان موجودة او لا ثم اعلم ان استدعاء القضية الموجبة وجود الموضوع على التفصيل المذكور مبنى
 على ما حققته الشره ان الممكنة الموجبة ليست قضية فى الحقيقة لظهور ان امكان المحمول لا يستلزم
 امكان الموضوع لا وجوده قال وذلك كله اذا لم يكن الموضوع موجودا اشارة الى ما سبق من

قوله وهو انه لا يلزم من صدق السالبة البسيطة صدق الموجبة لعدم دليل قوله مثلا زمان ليس بشاره
الى اعمية السالبة البسيطة الا الى الفرق بالاعمية فان وجود الموضوع لا ينفي الاعمية والفرق بينهما وقوله بشاره
الى ان قول المصداق وانما اذا كان الموضوع موجودا فاما مثلا زمان عدل لقوله لصدق السلب عند عدم
الموضوع معطوف على مقدار اى هذا اذا لم يكن الموضوع موجودا ودليل العموم مركب من مقدمتين احدهما
مطوية وهى لصدق السلب عند صدق الايجاب تركها المصداق لظهورها على ما يدل عليه تقرير الشافعي فيما سبق
ولم يكمل قوله وانما اذا كان الموضوع موجودا فاما مثلا زمان على انه مقدمة ثانية للدليل لان وجودها او عدمها
المتلازم يابى عنه قوله كما ذكرته اى فى قوله فالاولى قوله اذا اخذت ذهنية اسى يكون الحكم
فيها على الافراد الذهنية فقط اعلم ان القضايا الذهنية على اقسام منها ما يكون افرادها موجودة في الذهن
متصفة بمجولاتها في الذهن اتصافا مطابقا للواقع لجميع المسائل المنطقية فان محمولاتها عوارض تعرض للفعول
الاولى في الذهن ويكون لموضوعاتها وجوديان ذهنيان احدهما مناط الحكم وهو الوجود الظلي الذي
له تعاريف الموضوع والحمول وثانيهما الوجود الاصلى الابرار اتحاد المحمول بالموضوع وهو مناط الصدق والكذب
والفارق بين الموجبة والسالبة ومنها ما يكون محمولاتها متصفة للوجود نحو شريك لبارى متنع واجتماع
التقييد مع والمحمول المطمئنه الحكم عليه والمحدوم المطم مقابل للوجود المطم فاطلاق قوله وكذا الحال
في الموجبة آه يقتضى ان يكون في هذا القسم الضم للموضوع وجودا واحدا مناط الحكم والثاني مناط الصدق تحقيقه
ان مناط الحكم هو تصور العنوان الموضوع ومناط الصدق هو الوجود لمرضى الذي يعتبره فردتها للموضوع كانه
قال ما يتصور بعنوان شريك لبارى ويفرض صدقه عليه متنع في نفس الامر وقس على ذلك قال المحقق التفتازاني
ان هذه الذهنيات وان كانت موجبة لا يقتضى الا تصور الموضوع حال الحكم كما في السوالب من غير فرق وفيه
نه تهدم المقدمة البديهية التى يتبنى عليه كثير من المسائل من ان ثبوت شى بشى ثبوت ثبوت اثبت له او التخصيص
لا يجرى في القواعد العقلية وقال الشافعي انها سوالب فيلان الحكم فيها انها لم يوقع النسبة والارجاع الى السلب نعمت
ومنها ما يكون محمولاتها متقدمة على الوجود والنفس الوجود نحو زيد ممكن او واجب بالغير او موجود فلموضوعاتها
وجود في الذهن حال الحكم كسائر القضايا ويكون الاتصاف بها ذهني انشراحيا لا بدان يكون لموضوعاتها
وجود آخر في الذهن ويكون مبداء الانشراح هذه مور ومناط صدق القضية واتحاد المحمولات معها
ثم اذا توجه لعقل اليها ولا خطها من حيث انها موجودة لهذا الوجود انشراح علتها وجودا او امكانا او وجودا
اخر باعتبار الاتصاف بهذا الوجود ليستدعى تقدم وجوده يكون صدقا فها هذه الاحكام وليس هذه الملاحظة
اللزمية للذهن دليلا فيقطع بحسب الملاحظة وانما اور وانه الغوامض مع عدم كونها من مسائل

هذا الفن وعدم مناسبة لهذا الكتاب هذا صنع المتعلمين كيلا يقعوا في الشكوك التي اورد بها البعض الناظرين
 في هذا الكتاب والله اعلم بالصواب قال واما اللفظي آه فيه اشارة الى ان قول المص والفرق بينهما في اللفظ
 عدل قوله والسالية للبيضة اعم من الموجد المعدولة وهو الينم وليس متعلقا بقوله واما اذا كان الموضوع موجودا
 فهما متساويان بان يكون معناه والفرق بينهما في اللفظ فقط او لا اختصاص بجمالة الوجود قال و
 هذا ان القضية اي القضية التي واشبهت كونها معدولة موجبة او سالبة بسيطة وهو ما يكون حرف
 السلب فيها موخر عن الموضوع قال لان من شان الرابطة التي في تلك القضية وكذا في قوله لان
 من شان حرف السلب المراد حرف السلب التي من تلك القضايا فانها لكونها متاخرة عن الموضوع
 يكون لربطها بعد بابا قبلها فلا يرد كان زيد قائما وكذا الحال في قوله لان من شان حرف السلب
 فلا يرد وليس زيد قائما قال بان هو لربط السلب او سلب لربط فيكون هذا فرقا لفظيا اسي متعلقا بآه
 المعنى من اللفظ واما قال المحقق التفتازاني يعني ان الفرق اللفظي ساقط لان هذا فرق لفظي ففيه ان
 ذكره في ضمن الفرق اللفظي ياتي عنه وكذا ما قيل انه اذا لم يربط السلب بقدر السلب موخر او اذا لم يربط
 سلب الرابطة بقدر مقدما فهو ايضا فرق لفظي نظرا الى تقدير الربط لان النسبة لا يلزم التصدير قوله اذا قلت
 آه يعني ان ثبوت المحمول للموضوع وان كانت متصورة بين الموضوع والمحمول الا لان له مزيد اختصاص
 بالمحمول وهو كونه مقتضيا للاربطا بغيره فلذلك ضاقت النسبة الى المحمول قال سواء كانت ايجابية او
 سلبية نه على ان ايجابية او سلبية في عبارة المتن تعنيا للنسبة لا كيفية على ما توهمه القرب بها لان النسبة
 لا يكون سلبية وما قيل ان الاضرورة والادوام كفيئتان سلبيتان فتوهم نشار من التعبير بالسلب بها
 في الحقيقة عبارتان عن الامكان والاطلاق العام كما سيجي قال كالضرورة والاضرورة آه المراد
 مفهوماتها اذ لو اريد ما صدقت عليه كان ذكر الدوام والادوام مستردا كالدخولها تحتها الا اضرورة
 قال فان الكل نسبة آه تحليل بقوله لا بد اي كل نسبة فرضت وتعلقت بين شيئين اذا تقيست الى نفس الامر
 واعتبر في جوابا بينهما مع قطع النظر عن الاعتبار والفرض تكون متصورة في الضرورة والاضرورة لا تتلذ
 ارتفاع التقيضين في التصور عن امور موجودة افاد بهذا التحليل ان المراد بالجملة المذكورة الكلية وان
 لا بد من تقييد نسبة المحمول الى الموضوع بشئ اذا قيست الى نفس الامر اذ النسبة الحقيقية بين شيئين
 اذا لم يفسر عرض وجودها في نفس الامر لا يفسر في لها كيفية في نفس الامر اصلاحا ان ليس
 المراد بقوله كالضرورة والاضرورة والادوام خسر النسبة في الازل كما هو محتمل جعل
 الكل تشبيها واحدا بل حصرا في شيئين منها كما صرح به في شرح المطالع والمص من ذكر التقيضين فكسرة الحجة

على المظن والمراد باللا ضرورة والادوام معناها المصطلح اذ لا واسطة بين الامكان العام والضرورة والادوام
العام والدوام في الصدق وان وجد الواسطة في المفهوم ^{٨٧} قال تسبي مادة القضية هي مشتركة بين الطرفين
والنسبة وكيفية ما في نفس الامر يكون كلا منهما جزئ وعنصر الكونه جزئ ومن القضية المربعة الاجزاء ^{٨٧} قال واللفظ
الدال عليها اى على الكيفية الثابتة في نفس الامر لا بمعنى ان مدلوله النسبة المتصفة بالثبوت من نفس الامر
حتى لو لم يكن ثابتة لم يكن اللفظ الدال عليها ^{٨٧} والاعلى الكيفية الثابتة في نفس الامر لانه ينافي تجويز مختلفة الهمته
المادة بل بمعنى انه يفهم منه ثبوت تلك الكيفية في نفس الامر سواء كان ثابتة فيها ولا بد من المعنى والكان
خلافا للظن الا انه يجب الحمل عليه بقرينة ما سياتى من قوله لان اللفظ اذ دل على ان كيفية النسبة آه
^{٨٧} قال او حكم بعقل آه لكن بشرط ان يعينه قيد في القضية لمعقولة اذ لو لم يعتبر كذلك لا يكون جملة القضية
بل حكما بر ^{٨٧} قال لم يكن الحكم آه لان الحكم في القضية مفيد بهذا القيد فلا بد في صدقه من تحقق الحكم
مع القيد واذا انتفى احدهما لم يكن الحكم المقيد مطابقا للواقع ^{٨٧} قال وتخصيص الكلام آه ذكر فيما سبق
ان النسبة المحمول الى الموضوع كيفية في نفس الامر وكيفية في حكم بعقل وكيفية يدل عليه اللفظ وانما قد
يختلفان لما في نفس الامر وبكذب القضية عند ذلك ولما كان في ذلك اجمال من حيث ان وجود
الكيفية في الظروف الثلاثة فرع وجود النسبة وان الظن مطابق لعقول لما في نفس الامر والالفاظ
للمعاني وانه كيف بكذب القضية مع تحقق حكمه فضل في هذا التخصيص كالا مزيد عليه فثبت وجود النسبة
وكيفية في الظروف الثلاثة واضحه لقياسها على المحمول والموضوع وسائر الامور الموجودة في نفس الامر
اثبت ان العلم قد لا يلقى العلوم وان الالفاظ موضوعها بازا الصور فلا يلزم ثبوت مدلولاتها في
نفس الامر ان صدق القضية باعتبار مطابقة حكمها للواقع وذلك انما يتحقق في الموجبة اذا تحققت
نسبتها مع كيفية ما في الواقع ^{٨٧} قال نسبة المحمول الى الموضوع اى النسبة الصادقة في القضية للمفوضة
اذ الكاذبة لا وجود لها في نفس الامر وفي المعقولة لا وجود لها في اللفظ فلا يصح الحكم بعقله يجب ان
يكون آه قال من الاشياء التي لها وجود آه وفي بعض نسخ بدون التي والاول نظر الى الترخيف
والثاني الى كونه للعدد الذي في مجوز وضعه بالجملة الجزئية كالنكرة ^{٨٧} قال اما مطابقة للواقع آه اختار
ببيان المطابقة واللامطابقة في التصورات وهو الظن وما قالوا من ان التصورات كلها مطابقة
للواقع والخطا وانما هو في الحكم الضمني فتدقيق الاصطلاح ان التصورات لا تلتصق بها قال انما في
عبارة صادقة او كاذبة لما حكم على التصورات بالمطابقة واللامطابقة وصفت العبارة الدالة عليها
بالصدق والكذب تجوز واختصاص الصدق والكذب بالخبر لانها في ذلك ^{٨٧} قال فلذلك اى

مثل ذلك الشيخ كيفية نسبة الحيوان اوضح جريان المطابقة والامطابقة للواقع في كيفية النسبة التي هي
 من المعقولات تجريانها في الصورة المحسوسة من الشئ ويظهر التصاف بقتضيه بالصدق والاعتبار
 قال القضية اسم الموجه قدم تقسيما الى البسيطة والمركبة على عكس اختيار المصنّف تبينها على انها اسم
 من ثلثة عشر المذكورة التي قسمها المصنّف الى مباني ومركبات والمراد بالاشتمال الاشتمال الدال على المدلول
 لا اعم منه ومن اشتمال لكل على الجزئية في تقسيم المفقظة والمفكولة على ما فهم فان فاء التفريع في قوله فاقضية
 البسيطة يكذبه قال اي لعنايهما في الحقيقة بالمعنى لان حقيقة القضية المفقظة الفاظ مخصوصة لا
 ان اللفظ لا اعتبار له بدون المعنى فكانه حقيقة التي يدور بها هو قوله اذا حكمت تفصيل التعريف المركبة و
 اشارة على اعتبار قيود فيه تركها الشان مقصوده اعتبار المركبة عن البسيطة لا تعريفها الجاح مانع هي ان
 يكون السلب مقصودا في القضية كالايجاب لا يكون لازما غير مقصودا في الحكم وان يكون السلب قيد الايجاب
 لا عبارة مستقلة وان يكون السلب رفعا لكيفية النسبة لنفسها نحو لشي اما موجودا وليس بموجود قوله
 فمن حيث آه دفع وهم انه اذا كان والا على الحكم لا يكون جهة القضية قوله وكذا الحال اه عطفت قوله
 اذا حكمت بايجاب آه قوله يكون موجه لان العقد الدال على السلب جهة القضية قوله وليس كل جهة
 مركبة لجواز ان لا يكون الجهة دالة على الحكم السلبى او الايجابى قال وهي التي يكون آه اسم القضية
 الواحدة يرد لمجموع القضيتين المختلفين بالايجاب والسلب قال ملتزمة من ايجاب وسلب والابرار
 نحو لاشئ من الانسان بحجر بالضرورة فانه مشتمل على حكم سلبى وعلى حكم ايجابى وهو بان ذلك اسلب
 ضرورى لعدم كون الحكم الثانى جزءا من القضية بل هو سفا من تقيد الحكم سلبى بقيد الضرورة بطريق
 اللزوم فلا حاجة الى التقيد بان يكون الطرفان متحدان في الحكمين المختلفين وان حرج المصنّف بذلك سفي
 جامع الحقايق كما صرح بالتوافق في الحكم توضيحا قال لانه ربما يكون قضية آه خلاصة ان قيد الامكان
 لعدم اشتماله على حرف السلب لا يدل على حكم مخالف الاول لفظا بخلاف اللا دوام او الا ضرورة لاشتماله
 على حرف السلب يستفاد منه سلب الحكم السابق سواء كان ايجابيا او سلبيا فالقضية لاشتماله عليها مركبة لفظا
 ايضا قال غير محصورة في عدد لان الكيفيات التي يمكن اعتبار عروضا للنسبة غير منحصرة قال لان
 التي جرت لم يقل الا ان التي سمحت عنها لان من الموجهات قضايا تور في العكس والتفويض كما سيجي
 الا انه لم يجزى العادة بالبحث عنها وقد ضبطها المحقق التقناز في انها ثمانية عشر قال والقياس عطفت
 على التناقض بجذوف المضاف اى تابع القياس منها وهو بحث احتمالات وحمل القياس على المعنى
 اللغوى واردة النسبة من الموجهات بها او جعله عطفا على التضمين المجزوف في عنها واردة القياس المؤلفة

سما ومن غير ما من مواد الالفية خارج عن القياس قال ثلثة عشر قد صرح صاحب المكاشف في تفسير
قوله تعالى ان يترفعن لهن من الربعة اشهر وعشر انه اذا لم يذكر تميز الورد يجوز ان يذكر العدد على موافقة القياس
وقال البوصيان انه المطر ويجوز عكس الثابث فقوله ثلثة عشر صحيح فاقبل الصحيح ثلث عشرة غير صحيح
قال وهي التي يحكم اه اى يحكم فيها بان المحمول ضرورى الثبوت لذات الموضوع سواء كان منشأها
نفس الذات او امر اخر باقا الضرورة لاجل الموضوع فرد منها نحو كل جسم متغير بالضرورة مادام ذات
الموضوع موجودا بان يكون اوقات وجوده ظرفا للضرورة لا شرط فلا يرد ان قولنا زيد موجود بالامكان
الخاص قضيه ممكنه ويصدق عليها تعريف الضرورية لان الضرورة فيها بشرط الوجود لاني زمان الوجود
وما اوردده عليه انه يلزم حضر الضرورة الذاتية في الازليته لانه لا يصدق الا في الموضوع الواجب
او الممتنع لانه لم يجب وجوده لم يجب له شئ في جميع اوقات وجوده فمردود بان ثبوت الذاتيات
لذات ضرورى في زمان وجوده لا بشرط الوجود نحو كل انسان حيوان بالضرورة فان الذاتي متقدم
على الذات وجودا وعدا وما قبل في الجواب ان زيد موجود قضيه ذهنيه والكلام في القضايا الحقيقية
والخارجية فلا يحسم مادة الاشكال لان كل قضيه خارجيه او ذهنيه يكون محمولها الوجود وعليه يرد الاشكال
نحو كل مربع موجود فان المحمول ضرورى الثبوت مادام الموضوع موجودا وكذا ما قيل ان الامكان
الخاص الحكمى اعنى ما لا يكون وجوده وعدمه لاجل ذاته لانها في الضرورة الذاتية بهذا المعنى لا ازان يكون
المحمول ضرورى الثبوت لذات الموضوع مع عدم كونه مقتضى الذات فزيد موجود ضرورية مطلقة
منطقية وممكنه خاصة حكمية لان توجيه الاشكال بان زيد يصدق عليه الوجود بالامكان الخاص
المنطقي اذ ليس الوجود ضرورى الثبوت والسلب لزيد مع انه يصدق عليه انه ضرورى الثبوت له
مادام موجود فتمد برقانه غلط فيه من يدعى التجرد قال فان الحكم فيها بضرورة سلب التجريد اى يعنى ان
المعتبر في مفهومها ضرورة سلب المحمول عن ذات الموضوع في جميع اوقات وجوده تفنى كل الناظرين على
ان هذه السالبة ليست اعم من المعدولة لان السلب مفيد لجميع اوقات وجود الموضوع فلا يصدق عند
عدم الموضوع وقالوا معنى قولهم السالبة البسيطة اعم من الوجوبية المعدولة مفيد بها اذا لم يمنع مانع عن
ان لا يكون صدق السلب لعدم الموضوع ان معنى لئلا ان يكون في جميع الاوقات طرفا للسلب ويلزم ان
لا يكون قولنا لا شئ من العقارب انسان بالضرورة ضرورية فالحق انه طرف للثبوت التي يتضمنه السلب اى
ثبوت المحمول لذات الموضوع جميع اوقات وجوده يكون مسلوبا بالضرورة وح يجوز صدقها بانتفاء الموضوع
نحو لا شئ من العقارب انسان بالضرورة وان يكون بانتفاء المحمول لاني جميع اوقات وجود الذات نحو لا شئ

في شرح التلخيص
الامكان في جميع
الوقت
في ذلك
لانه لا يتغير
والواجب
مردود
الخاص
عصا
الخاص
والذي

من الانسان بحجبه بالضرورة او في بعض اوقات وجود الذات نحو لا شيء من القمر بمنصف بالضرورة وان لا انحناء
 ضروري اى في وقت الحيلولة الذي هو بعض اوقات الذات قال وانما سميت اى انما اعتبر في
 اسمها هذا اللفظان وانما اقر بذلك لانه لم يقع التقسيم بلكل واحد من الطرفين ^{٨٩} قال لعدم تقييد الضرورة
 اى بمعنى ان الضرورة التى يذكر في افراد هذه القضية لا تشير شئ من الوصف والوقت فليقتل كل انسان
 حيوان بالضرورة وان كان مفهوما قيما مادام ذات الموضوع موجودا معتبرا لانه لا يخرج الضرورية الوصفية
 والوقعية فمن قال ان في جميع الادوات ليس تقييدا بل تعيما لم يفرق بين اعتبار القيد في المفهوم و
 فيما حذف عليه ولم يفهم انه في التعريف لا يخرج فكيف لا يكون تقييدا ^{٩٠} قال مادام ذات الموضوع
 موجودا المتبادر من التعريف ان يكون المحمول معاير للموجود فلا يرد انه يلزم على هذا التعريف ان
 يكون زيد موجودا دايمة لدوام ثبوت المحمول للموضوع مادام الموضوع موجودا ويلزم من ذلك ان
 لا يكون بين الموجبة الدائمة والسالبة المطلقة تناقض لصدق قولنا زيد موجودا مادام موجودا وزيد
 ليس بموجود بالاطلاق العام ^{٩١} قال على قياس ما راي وايمده لاشتمالها على الدوام ومطلقة لعدم
 تقييد الدوام في موادها بوصف ^{٩٢} قال ما راي باذني تغييره وتغيير الجبهة وفيه اشارة الى مادة اجتماعها
 قوله قد عرفت انه اعادة الامر للتنبيه وازالة غفلة المتعلم عما سبق قوله امتناع في انفكاك النسبة عن
 الموضوع ^{٩٣} ايجابية كانت او سلبية لكن امتناع انفكاك النسبة قد يكون باقتناع الموضوع وقد يكون بثبوت
 المحمول له ثم هذا ليس تعريف للضرورة بل تعبیر مفهوما بعبارة مفصلة ليظهر النسبة ظهورا تاما فلا يرد ان امتناع
 عبارة عن ضرورة او سلب الامكان الذي هو سلب الضرورة فيلزم الدور ^{٩٤} قال وليس منته
 كانت النسبة آه معناه ليس منتهى كانت النسبة متحققة يلزمها امتناع انفكاكها عن الموضوع لان اقصية
 سالبه لزومية ^{٩٥} قال يجوز ان كان انفكاكها فلا يلزمها امتناع فلم ان جواز امكان الانفكاك كان
 في ثبوت المدعى ولا يرد ان امكان الانفكاك لا يستلزم امكان الانفكاك لجواز ان يمكن امكانه
 ولا يقع فيكون الانفكاك مرتفعا ولا حاجة الى ما قيل من ان المراد جواز اجتماع امكان مع الانفكاك
 عدم الوقوع ولا الى التصدي لأن امكان الامكان لا يستلزم امكان الانفكاك او غايته الجبهة
 الصحيح امكان الامكان لا بيان فائدة اعتباره وفي الاكتفاء بمجرد جواز امكان الانفكاك اشارة
 الى ان النسبة منهما وكذا بين سائر القضايا انما تعتبر بالنسبة الى مفهوم ما قطع المنظر عن الامور الخارجية
 والا فالدوام لا يستلزم الضرورة اذ لا بد له من حكمة تجيب اماذا انها او بواسطتها انها انما اى ما يجب لذاته
 ومع وجود العلة بحسب وجود المعلول ومع عدم تمتنع كيف دلوا على الامور الخارجية يلزم لا يخصار

القضايا في الضرورية الموجبة والسالبة لان الحكم بالنظر الى العلة اما واجب ^{ممتنع} قال بشرط ان يكون متعلق
 بضرورة لا بثبوت فان الضرورية منقسمة الى الذاتية والوصفية والوقعية سواء كان الوصف منشأ للضرورة
 نحو كل متعجب ضاحك ويسمى الضرورية لاجل الوصف او لا نحو كل كاتب متحرك الاصلح ما دام
 كاتباً ^{قَالَ} وهى التى يحكم اخرج بقيد الضرورية ما حكم فيها بجهته غير الضرورية وبقوله بشرط ان يكون حكم
 فيها بالضرورة الذاتية والوقعية وما يكون الوصف ظرفاً وبقوله ما دام متصفاً بوصف الموضوع ما حكم
 فيها بالضرورة الوصفية لكن لا يكون الوصف غير العنوان نحو كل انسان متحرك الاصلح ما دام كاتباً
 فانه قضية مشروطة غير معتبرة ^{قَالَ} مطلقاً اى غير مقيدة بوصف او وقت بان يكون فى جميع اوقات
 الذات بل ضرورة بثبوتها كالمثال المذكور انما هو بشرط اتصافه بالكتابة فلا يتناهى ضروريته فى مادة
 اخرى لامر آخر كما لم تلش قوله حاصله ان المشروطة اذا اعتبرت اذ يريد ان ثبوت المحمول فيها
 وان كانت لذات الموضوع الا ان الوصف لما كان له دخل فى الضرورية كان منسب اليه الضرورية
 ايجاباً وسلباً مجموع الذات والوصف فمعنى قولنا كل كاتب متحرك الاصلح ما دام كاتباً كل ذات متصفه
 بالكتابة ثبت له التحرك بالضرورة بشرط اتصافه بها فانفع ما توهم من ان المحمول ليس ثابته بالمجموع
 الذات والوصف بل للذات فقط فانه مبنى على عدم الفرق بين ثبوت المحمول وضرورة ثبوته ولا حاجة
 الى تاويل كلامه قدس سره بان مقصوده ان الموضوع فى المعنى الاول مقيد والثانى مجزى الذات
 فانه مع عدم مساعدة العبارة له يرد عليه ان التقيد ان كان داخل يرد عليه ما يرد على تقدير دخول
 الوصف من ان الثبوت للذات ^{المجموع} الذات والتقيد وان كان خارجاً لم يكن فرق بين ^{الغنيين}
 قوله ولا فائدة آه لان اعتبار الظروف وبيان اوقات الضرورية وقد استغنى عن اعتبار الضرورية بالقياس
 الى المجموع فانه لو تحقق الحكم فى بعض اوقات الوصف لم يكن ضرورياً للمحمول فاعتبار الضرورية بالقياس
 الى المجموع اعني عن اعتبارها فى جميع الاوقات قوله على ما زعموا اشارة الى ان ذلك مبنى على زعمهم
 من ان نور القمر مستفاد من شمس وانه فى نفسه كدوران مدار حركته بتقاطع مدار حركته الشمس على
 نقطتين اذا كان احدهما فى نقطة والاخر فى الاخرى لفتح الارض حالاً بينهما ما لانها من محور ^{نور} الشمس
 اليه فبرى على ظلمة الاصلية وظلمة الاصلية ^{ممتنع} انفا كما منه لكونه مقتضى طبيعته قوله لان ما دام
 الوصف اعم مطلقاً منشأ زعمهم اما عدم الفرق بين الظروف والشروط واما النظر الى ان الثبوت
 فى وقت الوصف لا بد له من علة فثبوت الوصف فى ذلك الوقت ضرورى وقد عرفت ان النظر
 فى النسبة الى مجرد مفهوم القضية ^{قَالَ} اى يكون آه تفسير للشروط المجزى فى قوله بشرط آه لا يكون

حتى يلزم اجتماع الشرطية والمجزئية فيفسد المعنى على ما دهم للمفسر. ووجه التفسير ان لميل المراد من الشرطية بانها التقيد
 منه حتى يكون الضرورة للذات والوصف خارجا فان الضرورة غير متحققة بالنظر الى الذات ولو قيد بالذات
 قيد بل بها بالنظر الى مجموع الذات والوصف وان كان الحكم على ذات الموضوع فلا وجع دخل في الضرورة
 وانما قالوا بشرط الوصف لكونه خارجا عن الضرورة وان كان داخلا فيما ينسب اليه الضرورة فما قيل من انه يغوله
 دخل عام من الاستقلال والخلية وان كان المتبادر الثاني وجه قال بسبب تهمة اى بسبب إطلاق اسم مركب
 عن الجزئين مفصل لهذا التفصيل قال ليست ضرورة الثبوت لذات الكاتب اعني افراد الانسان فلا يشترط
 ضرورة ظهوره لبعض افراده بسبب الارقاش قال فانما تلك المشروطة بها اى بالحركة المشروطة ضرورة الكتابة
 على افعال النمره في شرح المطالع فان الكتابة نفسها ليست ضرورية لما صدق عليه الكاتب في اوقات توثيقها
 فكيف يكون محرك الاصابع بها ضروري انتهى اراد التنازع لما في الضرورة ولا يريد ما قيل ان الكتابة مشروطة بتحرك
 الاصابع دون العكس ولا يحتاج الى تكلف شئ وهو ان المراد بالمشروطة بها الضرورة لما يقتضيه اصنافه
 اشترط الى تحقيق الضرورة فان الكلام في كون محرك الاصابع ضروريا وغير ضروري لاني ضرورة ضرورية انما قال
 ذات الموضوع اى حقيقة قال فاذا اتحداه فانه اذا كان المحمول ضروريا للذات الموضوع والذات انما
 هو ذات حقيقة كان الحقيقة ايضا دخل في تلك الضرورة قال ولم يكن للوصف مدخل اه سواء كان الوصف
 خارجا كما في مثال الشرح او ذاتيا نحو كل ناطق حيوان بالضرورة واما اذا كان الوصف مدخلا في الضرورة
 الذاتية فلا يجوز ان يكون الوصف مفارقا بل لازما للماهية فمحال ان يصدق القضاء بالثبوت نحو كل ناطق
 مستعجب بالضرورة او دائما او اداما ناطقا ونحو كل متعجب منا حاك بالقوة كذلك من هذا الظاهر ذكر ضرورة
 الاتحاد لا اجتماع القضايا بالثبوت بطريق التمثيل واختاره لكونه مطردا من غير اشتراط بخلات ما اذا تباير
 فانه لا بد من اشتراط ان يكون الوصف دخل في الضرورة الذاتية فتدبر فانه غير فيه من يدعى الفطانة
 قال كقولنا كل كاتب حيوان اه مثال القضية التي هي ضرورية ودائمة وليست بمشروطة وقوله لا بالضرورة
 عطف على قوله بالضرورة اى امثال ذلك قولنا كل كاتب حيوان حال تلبسه بالضرورة او الدوام وعدم
 تلبسه بالضرورة بشرط الوصف قال لا دخل له في ضرورة ثبوت الحيوان اه ضرورة ثبوت لذات الكاتب
 اعني افراد الانسنة كاتبا مع قطع النظر عن الكتابة قال عن الضرورة اى الضرورة التي فيها الكلام
 وهي الضرورة في جميع اوقانه الوصف فاللام للسند او مطلق الضرورة بان لا يوجد الضرورة اصلا لاني
 جميع الاوقات ولا في بعضها وليس المراد بالضرورة المطلقة اذ لا يكفي لحاؤها في تحقق الدائمة بدون الضرورة
 في جميع اوقات الوصف قوله لم يعتبر معناه ان يريد ان مادام لتوقيت حكم بعبارة ثبوت خبرا

لغا علما وذلك لتوقيت قد يكون باعتبار المدخلية وقد يكون باعتبار النظرية بصرفه ولما كان هذا الاعتبار
 مختلفين بالقياس الى الضرورة لانه قد يتحقق الضرورة باعتبار المدخلية دون النظرية اعتبر
 للضرورة المشروطة معينان بخلاف الدوام فانه لا يختلف باعتبار المدخلية والنظرية فلم
 يعتبره معينان ولم يفرق بين النظرية والمدخلية ولذا وقع في عباراتهم نادام الوصف
 من غير تفصيل وفي المتن بشرط الوصف وليس مقصوده ان اسمه المعين يعتبر دون الآخر
 نيزدوني ان ايها معتبر وانما ترك على ما فهم قال لان العرف يفهم هذا المعنى من السالبة اي المعرفة
 العام يفهم هذا المعنى من بعض السوالب الغير المقيدة بقيد دوام وهي التي يكون بين وصفي موضوعه ومحموله
 تنافر نحو لا شيء من الثايم بقا عدد هذا القدر كات النسبة المعنى الى العرف ولا يجب طراد هذا الفهم في
 جميع السوالب فاقيل بقى انه لا يفهم العرف بتقييد الوصف في ليس لرجل في الدار ولا في ليس الانسان
 جرو مثال ذلك وبم وكذا ما قيل انه لا اختصاص له بالسلب بل كذا في الايجاب فانه يفهم في الايجاب
 الاطلاق العام نحو كل ثائم مستيقظ وبالعكس قال بالفعل متعلق بمبوت لا بالحكم كما لا يخفى والمراد
 بفعل ما هو قسم القوة وهو كون الشيء من شأنه ان يكون وهو كائين قال لان القضية اذا طلقت
 ان القضية المطلقة هي التي لم يذكر فيها الجهة بل تعرض فيها بحكم الايجاب السلب اعلم من ان يكون بالقوة
 بالفعل فهي مشتركة بين الموجهات العقلية والممكنة الا انها اذا اطلقت يفهم منها تعلية النسبة فيسمى القيد
 المطلق فلهذا استعماله فيه كذا افاده الشاه في شرح المطالع ويستفاد منه ان الفعل والامكان كلاهما
 كيفيتان زائدتان على النسبة ثم قال والحق ان الفعل ليس كيفية النسبة لان معناه ليس الا وقوع النسبة
 والكيفية لا بد ان يكون امر اغاير الوقوع النسبة الذي هو الحكم وانما تعد المطلق في الموجهات بالمجاز كما انه
 السالبة في الحملات والشرطيات وان الممكنة ليست قضية بالفعل لعدم شتمها على الحكم وانما هو قضية
 بالقوة القريبة من الفعل باعتبار شتمها على الموضوع والمحمول والنسبة وعدا من القضايا كعدم
 الخيلات منها مع انه لا حكم فيها بالفعل والعجب من المحقق التفاتنا في انه بعد الاطلاع على ما ذكره الشاه من الوجهين
 كيف اعترض على الشاه بقوله وفيه نظر لان قولنا كل ج ب بالامكان شتم على الحكم والبطالة لانه مفهومة
 ان ب ثابت كج مع انتفاء الضرورة عن الثبوت والاثبوت ولا معنى للقضية الا ان يحكم فيها بان وصف
 المحمول صادق على ذات الموضوع سواء كان بالامكان بالفعل وكل منها كيفية زائدة على نفس النسبة
 لانه ليس نظره التفصيل ما ذكره الشاه ولا بقوله القضية المطلقة هي التي لم يذكر فيها الجهة بل تعرض فيها الى آخره
 ولانه لا يدفع ما ذكره من ان القضية لا بد فيها من وقوع النسبة ولا وقوع في اداة الامكان فان ارادوا بقاء

والمراد

قضية مطلقة

ان قولنا كل ج ب بالامكان شئيل على حكم انه مشتمل على وقوع النسبة فهم وان اراد انه مشتمل على صورة الحكم كما يشتر
به عطف الرابط عليه فسلم لكن انما يصح في الحقيقة من حيث الصورة كالتحليلات لا بحسب الحقيقة والذوق يقضي
النظر الصائب ان الثبوت بطريق الامكان ان كان متغيرا الامكان الثبوت فالممكنة مشتملة على الحكم والممكنة
فيكون قضيتها موجبة وكذا المطلقة العامة ليكون اصل خبره مقابلة للامكان ح وان لم يكن متغيرا فلا حكم
فيها ولم تطلق هي القضية المطلقة وعدا من الموجهات باعتبار كونها في صورة الموجبة لا مشتملا على
قيدها فعل فمدير فان التحقيق بالقبول قال لانها اعم من الوجودية واديمه لم يقل لانها اعم القضايا
المذكورة فيكون العموم والمخصوص في جميع القضايا على وتيرة واحدة ولك في الممكنة العامة قال
وحي التي حكم فيها اعم لم يقل ما حكم فيها بثبوت المحول او سلبية بالامكان اشارة الى ان الممكنة انما يشتمل
على الحكم باعتبار الجبهة لا بحسب ذاتها قال لا اختوانها على الامكان اي لا شتملا على جبهة الامكان اشتمال
الكل على الجزر فلا يريد ان جميع القضايا الموجبة مشتملة على الامكان فان اشتملا عليها باعتبار صدق
والتحقق قال والاعم من اعم اذا كان لعموم والمخصوص من حيث التحقق فلا يريد ان الجنس اعم
من الجنوان وهو اعم من زيد مع ان الجنس ليس اعم منه لعدم صدقه عليه قوله والتفسير ان نقسنا ومان
اي تحققا فان ضرورة احد الطرفين يستلزم اقتضاء الطرف الاخر فعدمها يستلزم عدمه قال من المركبات
المشروطة لم يقيد بابا لاوليته اشارة الى ان الاولوية مستفادة من قول المص الاوول المشروطة الخاصة
اوليته ذكرية وليست اوليته رتبة قال مع فيند اللادوام يعني ان اللادوام جزو منها فلا ياتي كون
الجزر الاوول مشروطة عامته لان كونها بسيطة انما يقتضي ان يشتمل على حكم آخر بطريق الجزئية ولا يقتضي
ان لا يعتبر معها بطريق التقييد فما قيل ان المطلق المشروطة على الجزر الاوول منه باعتبار انه كان مشروطة
عامته قبل التقييد بالادوام لان المشروطة العامة هي المكيفية بكيفية واحدة لا المكيفية بكيفيتين وهم
نشاء من عدم الفرق بين اعتبارها بطريق الجزئية واعتبارها بطريق التقييد قال وانما قيد اللادوام
اي يعني ان اللادوام المعبر في الموجهات نوعان ذاتي وصفي التقييد تسليبا ان يكون بالادوام الذاتي
او اللادوام الوصفي ولان الثالث والتقييد بالادوام الوصفي وكذا بالادوام المطلق غير صحيح فبقى التقييد بالادوام
الذاتي فمعنى قوله فان قيد تقييد صحيحا ان قيد بالادوام تقييد صحيحا لان الكلام فيه قال لان
المشروطة اى جهة المشروطة العامة قال والضرورة بحسب الوصف اى مستلزم له قال لا اذية
في بعض اوقات الموضوع طرف مستقر اى كائنه في بعض اوقات الذات فيه اشارة الى ان تسليب
الادوام الذاتي فيها انما يتحقق باعتبار بعض اوقات الذات لا باعتبار جميع الاوقات لتحقيق الضرورة

م

الادوام

والدوام في جميع اوقات الوجود الذي هي بعض اوقات الذات ولذا قالوا ان الذات لا يكون الوجود فيها
 فيها وصفها مفارقا على ما ينبغي ومن لم يتنبه لهذه الحقيقة قال الاول لا دأبته في جميع اوقات الوجود
 او غير متحققة في بعض اوقات الذات بنار على ما زعم ان قوله في بعض اوقات الوجود مطلقا لعلنا لا ندرك
 قال لان ايجاب المحمول للموضوع اى في القضية الملقولة كالمثال المذكور اذا لم يكن دأبا بان قديرت
 بالادوام كان معنى ذلك الايجاب المقيّد بالادوام انه ليس متحققا في جميع الاوقات اى يتحقق ذلك
 الايجاب في جميع الاوقات متفق فالجاء والمجور متعلق بمحقق وليس ظروفا لنفسه لان في الادوام لا يتحقق في
 استمرار الحكم واذا لم يتحقق الايجاب اى اذا اتفق تحقق الايجاب في جميع الاوقات يتحقق السلب في الجملة اى في
 جميع الاوقات او بعضها فمفهوم الادوام باعتبار منطوقه بصريح منطوقه عامية وان كان متحققا في بعضها
 رفع الايجاب في بعض الاوقات بنار على ان الجزء الاول الذي قيد بالادوام يقتضي تحقق الايجاب في
 زمان الوجود ثم ان قوله لا دأبا عطفت على ما دام وهي توقيت الثبوت المحمول للموضوع فيكون الادوام
 سلبا لذلك الثبوت بالنظر الى الذات وليس توقيتا للضرورة حتى يكون لغيره ادوام تلك الضرورة
 ولما قررنا طهر لكنا ملغ الشكوك الثلاثة التي اورد بها بعض المتأخرين حيث قال يرد مننا اشكالات
 الاول اتحاد الشرط والجزء في قولنا اذا لم يكن دائما لم يتحقق في جميع الاوقات ولزوم الاستدراك
 بعبارة قولنا اذا لم يكن دائما لم يتحقق السلب في الجملة الثاني ان اللازم يقتضي تحقق الايجاب في جميع الاوقات
 تحقيق السلب في وقت وفاعلية النسبة اعم منها بل هي القضية المطلقة المنتشرة لا المطلقة البائدة فالتحقق
 يقتضي جيل الادوام مطابقة منتشرة لا مطابقة عامة الثالثة ان قيد الادوام في القضية لا يلزم السلب
 دوام الضرورة بحسب الذات لا سلب دوام ثبوت المحمول للموضوع لانه بقاعدة اللغة عطفت ايماء على ما دام
 بكلمة لا فيكون ظرفا للضرورة كما دام قال ملتزمة من الايجاب والسلب فيكون شتمة عليها فكيف يكون
 احدهما وقد سبق ان معنى الموجبة والسالبة ما اشتمل على الايجاب والسلب قال والجور الثاني في جملة
 ابتداءه لبيان حال الجزء الثاني لا حاشية اذ لا معنى للتقييد قال والنسبة بينهما وبين القضية بعبارة
 محذوف دل عليه ما بعده اى بمصلحة هذا التفصيل في تعديل ما سوى في الصبغة الابنية قال في الشبهة
 من المطلق اى بحسب التحقيق قال وصفها مفارقا لذات الموضوع متعلق بوجوه لا بمفارقا ولا لا يجب
 عن الوصفية تسليمة لكونها مأخوذة في معنى مما قلنا لم يتعرض للثبانه وان ثبت وجوب كونه مفارقا قال
 ولم يتعرضوا لمبدء محذوف انجمن العكس المنتقض في تركيب القياس في الصراح التعرف شاعرت قال صدق
 فعلية النسبة لا بالضرورة اما فعلية النسبة فلان الاطلاق العام اعم من الادوام الوصفية واما بالضرورة فلا

بعبارة محذوف

اعلم من اللادوام ^{الوقت} قال وصدر قها بدونها في مادة الضرورة التي يكون العنوان عيين الذات نحو كل انسان حيوان بالضرورة وكذا الحال فيما ساقى في الوجودية اللادائمة ^{الوقت} قال هي التي فيها اخرج بقيد الضرورة ما ليس الحكم بالضرورة اعني لمطلقة والممكنات والوجوديات بقوله في وقت حين المنتشرتان اذا اعتبر فيما تعميين الوقت بوجه من الوجوه وبقوله من ادقنا وجود المصنوع لعماتان والخاصتان فان المتبادر منه ما لا يقابل اوقات الوصف ^{الوقت} قال كالمثال المذكور اى قولنا كل قمر متخسف وقت حيلولة الارض لادايها ^{الوقت} قال وجميع اوقات الوصف لبعض اوقات الذات لكون الوصف مغاير قابنا رسل على ان الكلام في الخاصيتين ^{الوقت} قال من غير عكس اى ليس متى تحقق الضرورة في بعض اوقات الذات تحققت الضرورة في اوقات الوصف نحو كل قمر متخسف وقت حيلولة الارض لادايها ^{الوقت} قال لادايها بحسب الذات معطوف على ضرورة ليصير المعنى التي حكم فيها الضرورة المنتشرة حال كون تلك الشئو والسلب مقيد بعدم الدوام ^{الوقت} الثاني قال ان يوجد اذ وجود الوقت الغير المعينين محال فضلا عن ضرورة ثبوت شئ في غير علمية ^{الوقت} قال ولا يلزم من امكان الایجاب اما لان الممكن لا يجب وقوعه لا يقال يلزم خلوا الواقع عن التقيض لانا نقول ليس الایجاب والسلب على طرفي التقيض مطلقا فان قولنا كل انسان كاتب بالامكان الخاص صادق بمعنى ان جزئيا كلاهما ارتفاع الواقع وهذا القدر كاف لنا في عموم الممكنة الخاصة من سائر القضايا ولزوم تعلية النسبة في القضية الشخصية والجزئية نحو زيد كاتب بالامكان وبعض الانسان كاتب بالامكان ^{الوقت} لا يلزم ارتفاع التقيضين لا يضر في ذلك ^{الوقت} قال واعم من الدائمة لجواز خلوا الدوام من الضرورة كما مر ^{الوقت} قال تصادقها اى الخمسة في مادة الوجودية الا ضرورية اذا كانت الاطلاق في مادة الدوام الخالي من الضرورة نحو كل فلک متحرك يفعل او مادام فلکا لا بالضرورة ^{الوقت} قال حيث لا يخرج آه نحو كل الاعتقاد موجود بالامكان الخاص ^{الوقت} قال في مادة الضرورة اى الذاتية النكان الوصف العنوان عيين الذات نحو كل انسان حيوان بالضرورة ^{الوقت} قال على وجه اى اذا فسرت بالضرورة في جميع اوقات الوصف بخلاف ما اذا فسرت بشرط الوصف فانح اخص من الوقتية من وجه كما مر ^{الوقت} قال وموافقين لما في الكم بناء على انهما رفعان النسبة استه قيدت بهما من غير تفاوت ^{الوقت} قال في معرفة تركيب القضايا اى تركيبها مع قيد اللادوام واللا ضرورية واعلم ان عبارة المشن والضابط ان اللادوام اشارة الى مطلقة عامة واللا ضرورية الى ممكنة عامة اه بخلاف لفظ اشارة عن الجملة الثانية كيلا يلزم العطف على معنوي عاليتين مختلفين في غير تقديم المجزور ^{الوقت} قال فان كان اه وكان قصده الاختصار يترتب الجزاء عليه ولا يردانه لم يستعمل الا اشارة في اللادوام واه في اللا ضرورية ^{الوقت} قال فيكون

مشتركة بينهما فان الاشارة يستعمل الى المعنى المطالب وغيره وان كان استعمالها في غيره شئ وكون استعمال
الاشارة بهذه النكتة لانبا في ان يكون لا استعمالها لنكتة اخرى لكون كل منهما امرا اجماليا لو فصلار اجبا
الى قضيتين وعدم صراحتها في الاتفاق في الحكم قال من الحملات او جمعها اشارة الى النوعين
المختلفة كما قالوا في جميع الطهارات والمراد من الفراع من الحملات الفراع من تحريف النواعما
وتقسيمها والنسبة بين اقسامها ولا يلزم عليك انه لا يجري العدول لتفصيل في الشرطية لان حرف
السلب اذا كان جزرا من المقدم والتالي كان العدول في اطرافها باعتبار الحكم الذي فيها بالقوة
لان الشرطية لان الحكم فيها بالاتصال بين المستقيمين او الانفصال او سلبها سواء كان التخييل
موجبين او سالبين او معدولين وكذا الجته اذا لزوم والحاد والاتفاق اقسام الحكم الشرطي لا كيفية
وكذا الحقيقة والخارجية اذا الحكم في كل شرطية شامل لجميع التقادير الممكنة ولا يقتصر على التقادير المحققة
قال بتذكير لما في المقدمة من تعريف الشرطية وتقسيمها الى المتصلة والمنفصلة ليعتب عليه تقسيم المتصلة
الى اللزومية والاتفاقية فقوله وهي اما متصلة عطفت على ما يتركب من قضيتين داخل تحت اسموع
قال والقضية آه معطوف على قوله قد سمعت وليس داخل تحت اسموع لعدم سبقه تفسير لقول
المصدر والجزء الاول يسمى مقدما والثاني تاليا قدم بيانها لكونها مأخوذتين في تعريف اللزومية والاتفاقية
والمراد بها الموصولة القضية بقرينة ان القسم معتبر في الاقسام فلا يقتض التعريف بالقياس قال
عند الاخيرين عند مثل الاول ظرف مكان وزمان كذا في القاموس وهما ظرف زمان اي زمان حصول
الاخرى قال سوار كانت آه تعميم للشرطية ليعيد ان المقام والتالي ليجان المتصلة والمنفصلة وجعله
تعميما للقضية الاولى وهم طوله عما هو المقصود مع ايهام ان القضية لا يكون حملية قال لتقدمها
في الذكر بمعنى اذ اذكر الجزء ان يقوم الجزء الاول غالباً بشئ الملفوظة والمعقولة قال والمراد بالعلاقة
شئ يستصحب الاول اه استصحب دعاه الى الصحبة ولازمه كذا في القاموس يعني ان المراد بالعلاقة هنا
ما نسبته لطلب الاول اي المقدم ان يكون الثاني في امي التماس مصاحبه سواء كانت موجبا
او لا فيكون قيد ليجوب ذلك احترازاً عما لا يوجب وليس مقصودة تفسير العلاقة حتى يرد ان العلاقة
شئ بسببه يستصحب شئ شئياً ولا اختصاص له بالاول والثاني قال كالعلية والتضائيف هذا
على ما ذهب اليه الجمهور من ان التلازم بين شئين ليس احدهما علته للآخر بما يكون من غير ان يقتضي
الارbitا بينهما ثالث ويمثلون في ذلك بالمتضاديين وذلك ظن باطل فان المتضاديين الحقيقيين
سعلوا لاعانه احقر كالتعوله المابوة النبوة كل منها يحتاج للاخر الى ذات فان المابوة يحتاج وجودها الى

ذات الالين والنبوة يحتاج الى ذات الالاب وهو الرابطة المحوطة واما المتضايفان المشهوران فلا انهما معلولان
 عليه واحد كالعقل مثلا وكل منهما محتاج لا كلة بل بعضها الى الاخر لا كلة بل الى بعضها كذا افاده لمحقق الطوسي
 والمحكم قال فان يكون المتقدم معلول للتالي اى علمه موجبه له يى ما يجب به وجود المعلول ناقصة كانت او
 تامة قال اذ لا معلول له اى المتقدم معلول للتالي فان وجود المعلول يستلزم وجود العللة مطلقا موجبه
 كانت او لا قال او يكونا معلولى علمه واحدة لا كيف ما اتفق والاكانت الموجودات باسرها متساوية
 لكونها معلولة لواجب بل لا يدفع ذلك من اقتضاها تلك العللة ارتباطا احدهما بالآخر بحيث يتنوع الانفكاك
 بينهما كيلا يكون مجرد مصاحبة كالفلک الاول والعقل الثانى كذا افاده لمحقق الطوسي ومن هذا يبين ان
 الاحتمالات التى ذكرها البعض الناظرين منضملة وهى ان يكون المتقدم والتالي علمى معلول واحد بان يكون
 احدهما علمه تامة والاخر علمه ناقصة فان العللة الناقصة جزء للتامة فلا يستلزم بينهما من حيث ذاتها من
 استلزام المعلول للعللة ومن حيث وصف الكلية والجزئية من المتضايفين ومن حيث اسناد المعلول
 الواحد اليهما مجرد مصاحبة وان يكون كلاهما علميتن مستلزميتن وان يكونا معلولى علميتن متضايفين او
 علميتن معلولين متضايفين او الشرط علمه متضايفيه للجزء او بالعكس فان فى جميع هذه الصور مجرد مصاحبة كما
 فى العقل الثانى والفلک الاول قال واما المتضايفان فبان يكونا متضايفين اى لا تفصيل فيه كما
 فى علميته فلا يرد ان الحمل غير مفيد وما قيل ان تضاديهما كما يدعى عللة الاستلزام تضاديه علميتهما ومعلوم انهما
 ومعلوم احدهما مع الآخر كك فوهم لان تضاديه علميتهما ومعلوم انهما لا يوجب الارتباط بينهما بحيث يتنوع
 الانفكاك بينهما بل يوجب المصاحبة بينهما قال وهذا التعريف لا يتناول ابناء على ان المتبادر
 من قولنا هو الذى صدق التالى فيها على تقدير صدق المتقدم ان يكون لك فى نفس الامر ولو اريد به
 ان يكون ذلك مفهوما منها ومدلولاتها سواء طابق الواقع او لا يشمل الكاذبة ايضا ولذلك قال اولى
 او لما فى شرح المطالع من ان هذا التعريف للصادقة والتعريف الكاذبة بالمقايضة كما انه يختص بالموجبة
 قال لعدم اعتبار آه لفظ الاعتبار مستدرک لان مناط الخروج وعدم صدق التالى فيها بعلاقة
 ثم اى جميع التقادير الكانت كلىة او على بعضها الكانت جزئية فما قيل انه يتناول الكاذبة الكلية التى
 يصدق التالى فيها على تقدير حذف المقدم لعلاقة لكون لا يصدق على جميع تقادير المقدم لعلاقة اما
 لعدم صدقها على بعض التقادير لا لعلاقة وهم لان المعبر فى التعريف صدق التالى على تقدير صدق
 المقدم ان كان كلياً فكلية وان كان جزئياً فجزئية على تقدير صدق المقدم فى الجملة وكذا ما قيل ان التعريف
 يتناول الاتفاقيات الصادقة ايضا لما حقق ان الاتصال لا اتفاقى ايضا لموجب لان الممكن لا يتحقق الا

للموجب لما عرفت من ان مجرد الاتصال في التحقق لموجب لا يكفي في كونه لعلاقة موجب فلكل بل لابد ان يكون
ذلك الموجب مقتضيا للارتباط بينهما والا لكان مجرد مصاحبة كما في معلول العقل الاول والسر من موجب
لكل واحد لجهة غير ما هو جهة الايجاب لا آخر فلا يمنع الانفكاك بينهما قال كان الحكم محققا اي بين الطرفين
وذلك لعلاقة لان يكونا محققين في أنفسهما حتى يرد ان العلاقة والحكم ليسا من الموجودات قال بعد
الحكم اي بينهما قوله او لثبوت من غير علاقة فان صدق المقيد بقيد اما يكون صادقا اذا كان الحكم
مع ذلك القيد محققا في الواقع وليس هذا من قبيل انتفاء موجب الحكم حتى يرد ان انتفاءه لا موجب
انتفاء الحكم كما ان بطلان الدليل لا موجب بطلان الحكم النظري فتدبر قال لا للعلاقة قال المحقق
التفتازاني اي من غير وجود علاقة يقضي ذلك او من غير اعتبارها فعلى الاول لا يلزم اللزومية والاتفاقية
بعلامات الثاني قال مجرد توافق الجزئين بان تحقق موجب تحققهما من غير ان يكون الارتباط بينهما بمنع الانفكاك
بينهما فان قيل اذا توافق الجزوان في التحقق كان المقدم متحققا فما فائدة اعتبار تقدير صدقه قلت
ذلك لا فائدة بمعنى الاتصال الذي هو مدلول حرف الشرط والتعليق قال فانه لا علاقة بين ما يقيد
الحمارة كلامه يدل على انه لا علاقة في الاتفاقية بل قوله وليس فيها الاتفاق الطرفين على الصدق
نص على ذلك وهو المستفاد من كلام المحقق الطوسي في شرح الاشارات كما مر فاما في شرح المطالع
ان للاتفاقيات شمله ايضا على علاقة لان المعبر في الوجود امر ممكن فلا بد له من علته فمدفع بان وجود العلة
لا يقتضي وجود العلاقة والارتباط بينهما يجوز صدورهما من علة واحدة بحيثين مختلفتين بحيث لا يكون فيهما
الا مصاحبة في الوجود مع جواز الانفكاك ولا حاجة الى ما تركبه من الفرق بان العلاقة في اللزوميات
مشعور بها بعلامات الاتفاقية فانما غير مشعور بها وان كانت واجبة في نفس الامر ولا الية ما تركبه
صاحب النفس طاس من ان العلاقة في الاتفاقية نادرة الوقوع قال على تقدير المقدم لكن يجب
ان يصدق التالي على تقدير صدق المقدم حتى لو كان التالي الصادق منافيا للمقدم لقولنا ان لم
يكن الانسان ناطقا فهو ناطق لم يصدق الاتفاقية كذا افاده المحقق التفتازاني واطلاق الشره يشعرون
لا يشترط ذلك فان الصادق باي تقدير يعتبر اقترانه قال وبهي الشئ يحكم فيها ما اتفنا في بين جزئيهما
صدقا وكذا باي في الصدق والكذب ظاهر التعاريف الثلاثة يشعرون بان المنفصلات الثلاث لا تتركب
الا من جزئين واليه ذهب الشره ونبه المحقق التفتازاني وقال ان مثل قولنا لمفهوم اما واجب او
ممكن او ممتنع ومثل هذا الشئ اما ان يكون شجرا او حجرا او حيوانا مثل هذا الشئ اما ان يكون لا شجرا ولا حجرا
او لا حيوانا منفصلات متعددة بناء على ان الانفصال الواحد نسبة واحدة والنسبة الواحدة لا يتصور

شجر

فصلات

الابن شين فعدد زيادة الاجزاء متعدد. الانفصال وحظه ان القول بان لا يمكن تركيب الحقيقة من اجزاء
 كثيرة بناء على انها تركيب من الشيء ومن نقيضه او مساوي نقيضه ولا يكون الشيء الانقيض واحداً ويمكن
 تركيب المانع للجمع ومانعه الملو فرق من غير فارق لان منفصلة الواحدة لا يمكن تركيبها من اجزاء كثيرة حقيقة
 كانت او غير باء منفصلة المركبة من منفصلات متعددة يمكن تركيبها منها هذا لكن الحق ان الاشئلة المذكورة
 ونحوها منفصلات حقيقية من غير نظر الى تحليلها الى منفصلات وان الدليل المذكور فيه مصادرة لانه
 ان اراد بقوله والنسبة الواحدة لا يتصور الابن شين كل نسبة واحدة انفصالية كانت او حالية فهو محل
 النزاع وان اراد النسبة الحالية والانصالية لك مسلم ولا ينفج وكذا ما قال الفارق بين ان الحقيقة
 الاثير كلب لاسن شين ونقيضه او مساوي نقيضه ممنوع بل يتركب عن شين وعن شينين كل واحد منهما من
 نقيضه كما في الامثلة المذكورة وكذا ما قيل لو يتركب الحقيقة من ثلاثة اجزاء فاجزاء الثالث اما صادق فيجتمع مع
 الصادق من دينك جزئين او غير صادق فيقع مع الكاذب منهما فلا يتحقق الانفصال الحقيقي بالقياس
 الى اجزاء الثالث فاللازم ان لا يكون انفصال حقيقي عين كل واحد من تلك الاجزاء بالقياس الى الآخر
 لان لا يكون بين مجموع الاجزاء الثلاثة فالحق ان اعتبار الجزئين في التعارض والتقاء على اقل الوجود فيه
 الانفصال فعدد برقيال صدقاً فقط اى من غير ان يتنافى الكذب بل يمكن اجتماعاً على الكذب و
 كذا مانعه الملو معناه من غير ان يتنافى في الصدق فكل واحد منهما بهذا المعنى يكون مباحثاً للحقيقة قال في
 الحق باسم منفصلة لكمال الانفصال فيه وان كان يوجد في غير ما اليه فالنسبة للمباغنة كاحمرى قال
 بل هي حقيقة الانفصال الحاقاً لاسواه بالعدم فالنسبة الفرد الى الكفرشي فالحقيقة بمعنى ما به الشيء
 يوجد لا بالقابل المجاز على ما فهم قال مطلقاً قال الحق التفتت الى هذا يستعمل معنيين احدهما ان يكون
 ان يحكم في مانعة الجمع بالتنافي في الصدق ولا يحكم البتة في جانب الكذب لشيء من التنافي وعدمه وليس
 بعيد ان يكون هذا مراد المصداق ويكون قوله فقط إشارة الى عدم الحكم في جانب الكذب لا لئلا الى الحكم بالعدم
 ويحكم في مانعة الملو بالتنافي في الكذب ولا يحكم البتة في جانب الصدق لشيء من التنافي وعدم الحكم بالآخر ان
 يحكم في مانعة الجمع في الصدق سواء حكم في جانب الكذب بالتنافي او بعدمه او لم يحكم بشيء من التنافي
 وعدمه ويحكم في مانعة الملو بالتنافي في الكذب سواء حكم في جانب الصدق بالتنافي وعدمه او لم يحكم
 بشيء منها فائدة الجمع للمعنى الاول مشروطة بالحكم بعدم التنافي في الكذب وبالمعنى الثاني مجردة عن
 ذلك لكنها مشروطة بعدم الحكم بالتنافي في الكذب وعدمه وبالمعنى الثالث مجردة عن بن الامر
 فكل منها اعم مما قبله وكذا قياس مانعة فكل منها يستعملين الاثيرين اسم من الحقيقة باعتبار الموجود والمعنى

الثالث خاصة نعم منها باعتبار المفهوم الضيق قال وبهذا المعنى آه يكونان عام من الحقيقة ومنها بالمعنى السابق
 قال بحث شريف آه وصفه بالشبهة للتكلم سواء كان نقله من كلامه وصفه من عند نفسه قال لكن الشيخ
 نص على منع الجمع بينهما اذ لا يكون شئ واحد او كثير من جهة واحدة قال من هذا النظر اسي ان يكون المراد
 عدم الاجتماع بحسب الحمل قال وقد جمعوا آه وذلك لان تحقق الملزوم يستلزم تحقق اللازم وانتفاء
 اللازم يستلزم انتفاء الملزوم قال ورجا من الله ثم آه بصيغة الماضي عطفت على قال وفي بعض النسخ
 بصيغة المصدر فهو معطوف بتقدير العامل الماضي يعني ان ذلك الفاضل قال وارجو من الله ان يفتح
 الجواب اظهار الصعوبة دفعه قال الا نظر فيما اراده من عبارة القوم فهم انه مراد القوم من عبارتهم لاني
 ما هو مرادهم في نفس الامر كما يدل عليه آخر كلامه من قوله فقد بان ان الاشكال انما نشأ من سوء الفهم
 قال لم يعتبره الا بين القضيتين لكونه عبارة عن الحكم بالتنافي بين القضيتين ايجابا وسلبيًا فما قيل انه يجوز ان
 يريدوا بالمنافاة عدم اجتماع محمول القضيتين في الصدق وهم قال واقله مفرد من المفردات اسي
 اسي مفرد اخذ من المفردات ضرورة اقتناع حمل القضية على المفرد قال واما ان الشيخ بيان لمنشأ
 غلط ذلك الافاضل قوله لا يقال آه منشأ هذا السؤال اطلاق قول اهل ليس مرادهم بالمنافاة
 في الجمع ومخالفة الجواب بتحقيقه بالمنافاة في الجمع والقضايا القرينية ان الكلام فيها قوله فان اردت
 المنافاة بين هذا واحد آه اسي اردت المنافاة بين الحكيم المستفاد من القيتين فيقدر بعدا
 الثاني موضوعا آخر قوله فالقضية حملية كانه قيل هذا الشئ متحد باحدها فالحكم واحد والترويد في المحمول
 قوله شبهة بالمنفصلة باعتبار اشتماله على التنافي بين الحكيم قوله وقد يكون آه جملة ابتدائية لتكميل
 بيان الانفصال بين المفهومين قوله كانت القضية منفصلة لا شتماله على التنافي بين الحكيم قوله
 كانت حملية لا شتماله على حكم واحد وهو ثبوت احد الامر بين قوله وبالجملة اسي كل ما تقدم ومخالفة
 قوله لا بد ان يكون مخالفة آه فان المفهوم المتصلة الاتصال بين الحكيم والحملية كذا احدهما ملزوما
 لا آخر قوله وان كان المفهوم الصريح متخالفًا فيها فان المفهوم الصريح للمنفصلة الاتصال بين الحكيم
 والحملية ثبوت احد الامر للوضوح ولا يخفى ركائز العبارة فانه اسندت لمتخالف اسي امر واحد والصحيح
 ان كان المفهوم الصريح متخالفًا فيه قوله والمنافاة آه معطوف على قوله كما ان الحملية آه هو المقصود
 في الاجمال واسبق كان تهيداً له قوله وقد يعتبر في المفردات آه لم يعتبر في هذه الصورة التعبير
 كما اعتبر في صورة المنافاة بينهما في الوجود اذ لا يبقى المنافاة في الصدق حين التعبير بالقضيتين ثم
 كلام قدس سره صريح في ان مدلول الحملية الشبهة بالمنفصلة الافصال في الصدق والحمل لا ثبوت

احدهما الممنوع فانه لازم له فاقبل ان المقصود بقولنا هذا الشيء اما واحدا وكثير ليس الانفصال بين حدثي ما بل
 بثبوت احدهما الممنوع فانه لازم له فاذا قصد الانفصال بينهما وهو معنى تصحيح القصد يكون القضية غير حملية
 او نسبتها الانفصال ونسبة الحملية الثبوت بينهما بلون بعيد فاما ان يثبت قضية غير حملية ولا شرطية
 واما ان يبطل حصر نسبة الحملية في الثبوت واما ان يبطل حصر شرطية في الشرطية في مقتضىين من دفع لان بدلول
 الحملية الشبيهة انفصال المحمولين في الصدق فان ذكر المحمول الاول فاذا ثبت للوضوع ثم اذا ذكر المحمول الثاني
 باوفا وثبوت له مع منافاة اياه واليه اشار قدس سره سابقا بقوله فالحقيقة حملية مركبة من موضوع واحد والا
 قد روي في محمولها بدلول الشبهة الانفصال في الثبوت معاقولة ونسبتها الانفصال ونسبة الحملية الثبوت
 وبينهما بلون بعيد فاما ان يثبت قضية غير حملية ولا شرطية واما ان يبطل حصر نسبة الحملية في الثبوت واما ان يبطل
 حصر شرطية في الشرطية في مقتضىين من دفع لان بدلول الحملية الشبهة انفصال المحمولين في الصدق فان ذكر
 المحمول الاول فاذا ثبت للوضوع ثم اذا ذكر المحمول الثاني باوفا وثبوت له مع منافاة اياه واليه اشار
 قدس سره سابقا بقوله فالحقيقة حملية مركبة من موضوع واحد والا انه قد روي في محمولها بدلول الشبهة
 الانفصال في الثبوت معاقولة ونسبتها الانفصال ونسبة الحملية الثبوت بينهما بلون بعيد بلين بلين
 قوله فانه حملية صرفية لا شتما لها على حكم واحد من غير ترديد قوله وان عبرت عنها اه اي ان
 عبرت بما يدل على حكمين كانت منفصلة وان عبرت بما يدل على حكم واحد في محموله كان حملية فلا
 نيا في امر من ان هذا الشيء اما واحدا وكثير يحتمل ان يكون منفصلة وان يكون حملية قال كما ان المتصلة
 اه اشار بهذا التنبيه الى ان الانقسام لمتصلات الثلث والى القسمين ليس باعتبار خصوصية ذاتها
 كما لو سمي جملة مقسما بل باعتبار الانقسام المتصلة الثلث اليها كالانقسام المتصلة الى الزمنية والاتفاقية
 الا انه جعل القسم كل واحد منهما تنبيها على وجود القسمين في الانقسام الثلاثة قال فنسبة العنادا تفرع
 على التشبيه المذكور اى نسبة العناد والاتفاق الى المتصلات في كونها قسمين للاتصال من غير
 خصوصية شئ منها في القسمة قال التي يكون الحكم فيها اه زادا الحكم ليشتمل الكاذبة وفيه اشارة
 الى عدم شمول تعريف المتن بها كما في الزمنية وقسم التنا في لذات الجزئين لقطع النظر عن الواقع
 اشارة الى ان ليس المراد ان يكون المراد بهما مع قطع النظر عن كل امر خارج عن ذاتهما فانه لا يتصور
 الا بين شيئين ونقيضه مع تحقق العناد بين شيئين ومساوى نقيضه او خص منه او اعم منه قال وان
 لم يقتض اه لا بنفسه ولا باعتبار ما يستلزمه قال قد عرفت ان من التعريفات المذكورة في
 من المعرفة وقد روي على صيغة المجهول من التعريف قال لان تعاريفها اه فهي التعريفات تقسيم

فيما يقرينه قوله وسالبة كل واحد منهما والضمائر المذكورة في التعاريقات راجعة الى المذكورات في القسمين باعتبار قسم منها وبى الموجبة والداعي الى تخصيص التعريف بالموجبات او لا ثم تعريف السوالب بالتفصيل اقسام السوالب بحيث يتميز عندهم تميزا تاما فتم قال ^{في} التي يرفع الحكم به في موجباتها قدر العالم المحذوف في عبارة المتن اشارة الى ان ضمير موجبتها راجع الى السالبة ولا يلزم الدور لان سالبة كل واحد منهما معلومة بعنوان ان سالبة وان لم يكن معلومة بخصوصها ثم المذكور يحل تعاريقات المفصلة بعده وليس تعريفها حتى يلزم كون التعريف للافراد على اننا نقول انه تعريف للمقدّر المشترك بين تلك السوالب لا تعريف لها قال ما حكم فيها بلزوم التالي للزوم والعناد والاتفاق النواع الحكم الاتصالي والانفصالي كما ينبغي كلامه قدس سره فالقول بانه كيفية النسبة الاتصالية والحكم بالنسبة الحكمية لا بالكيفية فالمراد بالزوم النسبة المكينة به كلام خال عن تفصيل قال فان التي حكم فيها اه اى بلزوم سلب شئ عن شئ لا اثر موجبة لزومية لانه حكم فيها بالزوم الا ان اللازم سلب ^{في} التي راعى كون الطرفين اه فيه اشارة الى ان طرف القضية لا يكون محدوله وان كان طرفا محدوله قال انما يلزم مطابقة الحكم بالاتصال اى في المتصلة على الوجه الذي اعتبر فيها من الزوم والاتفاقات والانفصال اى في المتصلة على الوجه الذي اعتبر فيها من الانفصال الحقيقي او منع الجمع او الخلق عنادا والاتفاقات قال نفس الاخر اى الحكم الذي بين الطرفين من الاتصال والانفصال في حد ذاته مع قطع النظر عن الاعتبار والقرض قال لانها اما ان يكونا صادقين اه اى بعد تحليل واعتبار الحكم فيها والافادوات الشرط والجزا واحالهما عن كون قضيتين فضلا عن الصدق والكذب ومعنى صدقهما ان يكونا الحكم الذي فيهما مطابقا لما في نفس الامر او تتحقق فيهما فلا فرق بين اعتبار الصدق بمعنى المطابقة وبين اعتبارهما بمعنى التحقق و قال فليس اما على صيغة الامر للمتكلم او على صيغة المضارع المستعمل مع لام الابتداء قال ان الكلام الشرطيات المتصلة ولم فصل من اى هذه الاقسام الاربعة يتكرب المتصلة التي يتكرب من الاقسام الاربعة الا ان المقدم فيها لا يمكن ممتازا عن التالي بالطبع اعتبره التقسيمين فيها قسمين اخذ قال من صادقتين اى معلومي الصدق وكذا قوله عن كاذبين وعن مقدم كاذب وثالث صادق ليصح مقابلهما بمجمولي الصدق والكذب قال لا يتعارض اه استدلال على عدم التركيب المذكور باقتناع الاستلزام المذكور وليس هذا العادة الدخلى على ما قيل على ان الاستلزام المذكور اعظم من ان يكون في القضايا او في المفردات قال لا يقال اه معارضة للدليل السابق الدال على اقتناع التركيب المذكور وحلى الجواب ان المذكور في معرض المعارضة لا يصلح للمعارضة لان كلامنا في الكلية واللازم من العكس

رشد

العلامة قال بل لا بد مع ذلك من عدم العلاقة اى على ما ذكره المصنف في تعريفها حيث قال فبى النجى
 يكون ذلك فيها مجرد توافق الطرفين على الصدق فما اجاب به المحقق التفاتا زانى من ان هذا اشارة
 الى ان المعبرة في الاتفاقية عنده هو عدم ملاحظة العلاقة اعتبارا بالاعدم العلاقة اصلا غير ترفع في
 رفع البحث عن المقصود بمقتضى تعريفه لانه يمكن تقييد الحكم بصدق التاملى على تقدير صدق المقدم بعدم
 ملاحظة العلاقة لا الصدق في نفس الامر قال فيجوز كذبها في الصادقتين سواء كانت اتفاقية خاصة
 او عامة وعن مقدم صادق وتال كاذب اذا كانت عامة قال لما استعرف اه فاقسمين المتكلمين
 بحسب الوضع راجع الى قسم واحد قال كقولنا اما ان يكون الاربعة زوجا او منقسمة بمقتضى وبين
 الانقسام المتساويين اعم من الزوج لوجوده في المقادير فالافصال بينهما انفصال بين الخاص
 والعام فيجتمعا في كذب مانعة الجمع عنها قوله الموجبة الحقيقية لئلا يدعى لما وجب تركيبها هذه الاحكام
 الثلاثة التي ذكرها قدس سره مبنية على الانفصال للكون الالهيين قضيتين واما اذا تحقق بين اكثر من
 في ممنوعة كما عرفت فيما سبق قال هذا اذا اخذناه اى مانعة الجمع والخلق قال كما ان كلية الجملية
 الى الكلية التي صفتها الجملية ليست بسبب كون موضوعها او مجموعها كلياً اى مقولاً على كثير من
 فان الموضوع في قولنا الانسان نوع كلي مع ان القضية ليست كلية بل باعتبار كون الحكم فيها كلياً اى
 شاملاً لجميع افراد الموضوع فالبيان في لفظ الكلية الاولى للنسبة وفي الثانية للمصدرية قال ليست
 لاجل ان مقدمها وتاليها كليتان كذا في بعض النسخ وهو المطابقة لقوله شخصيتان وفي بعضها مقولة
 وتاليها كلي اى موضوع مقدم وتاليها كلي اى مقول على كثيرين فالمقابلة لقوله شخصيتان باعتبار ان
 موضوع الشخصية جزئي قوله اراد بالادعاء الاحوال ره في الصراح الوضع هنا دل على بيانى ولما كان
 الوضع اللغوي مستلزماً لحصول حالة السببية الوضع اطلق على مطلق الحال واما اختياره على الاحوال لم
 يقولوا في جميع الازمان والاحوال لان المتبادر منه الاحوال الحاصلة في نفس الامر بخلاف الاوضاع
 فانه يشعر في الغرض والاعتبار حاصلة كانت او لا ولذا قال وقع في عبارة بعض احوال لفظ
 المفروض تخصيصاً لما يدل عليه لفظ الاوضاع بالالتزام وح اندفع ما قال الشارح في شرح المطالع زدا
 على ذكر المفروض بعد الادعاء واما المفروض فان الريد بها التقادير حتى يكون معنى الكلية ان الاتصال
 والانفصال ثابت على جميع التقادير كانت شرطية على التقدير والكلام في الشرطية في نفس الامر وان
 اريد بها فرض المقدم مع الامور الممكنة الاجتماع فقد اغنى عن ذكره الاحوال قال فالشرطية
 انما يكون كلية اه لا شك ان كون اللزوم والعناد في جميع الازمان والادعاء جهة اللزوم والعناد

والكلية صفة بشرطية فالكلية ليست نفس ذلك الكون بل صفة حاصلة بحصوله كما يدل عليه قوله بحسب
 كلية الحكم بالاتصال والانفصال وهو كونها بحيث يكون اللزوم مستقفاً منه لك ولذا قال الشافعي إذا كان التالي
 فلما كانت تلك الصفة الشبيهة عن هذا الحصول تسامح لمص فقال وكلية بشرطية ان يكون التالي لازماً للمقدم
 كما في تعريف الدلالة بفهم المعنى من اللفظ وما قيل ان الوقت مقدر في عبارة كثر فقيهه لا يفيد بيان
 معنى الكلية بل حصولها في هذا الوقت والمقصود ببيانهم ان هذا بيان الكلية الشرطية اللزومية والعنادية
 الموجبة الصادقة ان حل وقوله اذا كان التالي لازماً او معانداً على اللزوم والعناد في نفس الامر
 وان حل على ان يكون ذلك مستقفاً منها سواء طابق الواقع او لا كان شاملاً للصادقة والكاذبة فكلية
 الاتفاقية مشتركة لبيان لعدم الاعتبار بشانها اذ لا تتركب لقياس الاستثنائي منها وكلية السالبة
 تعرف بالمقابلة بناء على ما مر غير مرة من ان السلب يقع الايجاب قال في جميع الازمان لا يتوهم
 من هذا انه يخرج منه القضايا الشرطية الكلية اللزومية والعنادية التي كان المقدم غير زامياً فيها نحو
 كلما كان الامور موجوداً كان عالماً او في نفس الزمان نحو كلما كان الزمان موجوداً كان الفلك متحركاً لان
 كون الشيء غير زامياً بمعنى انه غير واقع في الزمان ولا في طرفه لا ينافي ان لا يكون لزوم شيء له في جميع
 الازمنة بمعنى مقارنته اياً بما وكذا في كونه نفس الزمان لا ينافي ان لا يكون لزوم شيء له في جميع اجزائه
 فقدر قوله فان كون الانسانية اه يعني ان الاجتماع نسبته بين المقدم والامور الممكنة الاجتماع
 معه يحصل للمقدم سبب هذه النسبة كونه مقارناً لها والامور كونه مقارنته له والمراد بالاحوال هذه
 المقارنات الحاصلة بسبب الاجتماع فصيح بالاستقفاً منه كلام الشافعي من حيثية اقتران الاوضاع لا
 عبارة عن النسبة التي بين المقدم وبين الامور الممكنة اعني المعنى المصدرى فلا يراد ما قيل ان الاقتران
 ان كان بينهما للفاعل فهو عين مقارنته لذلك الامور ان كان بينا للمفعول فهو مضالفة لكونه
 مقارناً لها وعلى التقديرين لا يصح تعليله بالاقتران وما سيجي في كلامه قدس سره من ان الضرب سبب
 للمضاربه والمضروبية فهو خلاف ما اشتبه به من ان المصدر المبني للفاعل بمعنى كون الشيء مفعولاً فان
 ذلك مبني على ان يراد بالاجتماع والاقتران المعنى المصدرى لا النسبة التي بين المجتبهين والمتغاضرين
 وكذا الحال في الضرب قوله وقد يفسر في كتب الميزان الاوضاع الحاصلة اعمل التعبير عن النتائج
 بالاوضاع باعتبار انها يحصل من وضع المقدم الممكنة للصدق معه المقدم قوله لان فهمه بعيد اذ لا
 يتقل ذهن من ذكر الاوضاع الى النتائج المذكورة قوله سواء كانت قضائياً او غير زامياً في هذا التفسير
 المستقفاً من قول الشافعي كونه قائماً او قاعداً او كون الشمس طالوتاً او غيره بالنتائج فانها لا تحقق الا

اذا كانت الامور الممكنة الاجتماع قضايا ليجعل علم كبير القياس بخلاف ما اذا كانت مفردة كالقيام والقعود
او قضايا لا يصح ضمها مع مقدم ككون الشمس طالعة فتح زيد النسيان يستفاد من مثل الشمس وجه اخر للمردود وهو
انه قد يكون مقارنته مع تلك الامور بديهيا لكونه قائما او قاعدا فلا يحتاج الى الاستفصال بالنظر قوله
هذه الحالات متماثلة لتلك الامور اي للاقتراح فتلك الامور كما يدل عليه السياق قوله وبذلك اي
بما بيناه من اصل الحالات عبارة عن المقارنات المخصوصة بين دفع ما قيل لان المراد مثل كونه مقارنا
بكونه قائما او قاعدا او كونه الشمس طالعة قوله في جميع الازمان لانه معنى كل ما في كل وقت سواء
كان ما مصدرية والوقت مقدرا او موصوفة عبارة عن الوقت وجملة الشرطية مضافة فتفيد عموم
الاقوات بحسب الوضوح اللغوي ^{قيل} ولنا نقصر على ذلك اه اشارت بذلك الى ان عموم الاجتماع
امر معتبر القوم في كلية الشرطية زائد على ما يستفاد من سورها من حيث اللغة ولذلك لم يقل اردنا
اي لزوم الحيوانية للانسانية ثابت في جميع الازمان والاحوال ومن هذا ظهر وجه اقتصار الشيخ
الرئيس ومن يتبعه على الا وضلع لان عموم الازمان امر مقرر ثابت في اللغة وانما العناية بامر معتبر
القوم في كليتها اصطلاحا وما قيل ان عموم الازمان يستلزم عموم الا وضلع وبالعكس فوهم لا يجوز ان
يكون اللزوم متحققا في جميع الازمان غير متحقق باعتبار بعض الا وضلع الممكنة وان يكون متققا في جميع
الا وضلع الممكنة دون جميع الازمنة بان يكون حصول المقدم في بعض الازمنة متعاضدا ما وقع في شرح ابطال من انه
لو نفى عموم الازمان كان له وجه فغير لان عموم الازمنة انما يستلزم عموم الا وضلع الممكنة الحاصلة لا عموم الازمان
الممكنة التي لم يحصل قوله الاظهر في العبارة اه اشار الى ان ما ذكره الشره ظم في المقصود وذلك لانه اذا
فرض المقدم على وضع عدم التالي او عدم لزوم التالي كان احد الامرين ما خذ معه فيكون مستلزما له
قطعا بوجوب استلزام المفيد لما قيد به وان لم يكن مستلزما له نظر الى ذاته لكن ما ذكره قدس سره اظهر
اذ لا حاجة فيه الى دعوى الاستلزام فان عدم الاستلزام كاف في العظم اعني عدم لزوم التالي للمقدم
على بعض الا وضلع وما قيل في بيان كونه اظهر من ان ما ذكره الشرير عليه ان فرض المقدم على
على احد الخالين لا يوجب كونه ملزوما لاحدهما بل كونه مجامعا معهما ثم توجيهه بان المراد من قوله استلزام
انه يمكن الاستلزام المذكور وقوله فلا يكون التالي لازما معناه لا يجب ان يكون لازما وقوله والا كان
اه معناه ان يكون المقدم مستلزما للنقيضين او توجيهه بان المراد بفرضه على عدم التالي او على عدم
لزوم التالي فرضه على احد العدلين بالضرورة ممتنع عديم ورود الاعمراض لما عرفت وكون التوجيهين
خروجاً عن ظاهر العبارة انما يفيد ان محتملا لكونها ظاهرة وما ورد على السيد بان لا يكون هذه المقدرة

في قوة الدعوى فلا يصح بيانها لان الدعوى ان المقدم مع فرض احدية لا يلزم التالي فكيف يبين بان
المقدم اذا فرض على شئ من هذين الصنفين لا يستلزم التالي فيحيط لان الدعوى مقدم على بعض الاوضاع
المفروضة لا يستلزم التالي ولا يدين التقييد بالاوضاع الممكنة لان من جملة الاوضاع المفروضة من عدم او عدم
لزومه لا يستلزم على هذا الوجه ولا لا يجمع التقييدان قال والا كان المقدم على هذا الوضع مستلزما للتقييد ببعض
عليه المحقق التفتنا في باننا لا نعلم قتل استلزام شئ للتقييدان وانما منع معاندة هما وانما منع اذا كان شئ
امرا ممكنا واما اذا كان محالا كما تقدم مع الوضع المفروض فيجوز ان يستلزم التالي وتقييده في المنفصلة بوجه
التالي وتقييده في المنفصلة مع الحاجة الى القيد المذكور قول الكلام في كفاية الشرطية بسبب نفس الامر على ما
نقلنا من شرح المطلاع ولا شك انه لا يكون التالي لازما للمقدم في نفس الامر ولعمري كيف يخفى هذا على العقول
وتحملوا الى دفعه بما لا يرضى به العقول من انه استلزام شئ للتقييد لنزول المناقاة بين اللازم والمزوم فان المناقاة
بين اللازم والمزوم ليس اجملي فسادا من استلزام الشئ للتقييد فمن يجوز الاول على التقدير المفروض في الحال
يجوز التالي ايضا ومن اطلاق الاوضاع وتعميدها لوجب عدم الجزم بصدق الكلية لان المحال وان جاز ان
يستلزم التقييد لكن لا يجب ذلك وكذا المعاندة فان المانع ان يقول على تقدير تسليم عدم وجوب ذلك مطلقا
يجوز ان يكون هذا المحال مستلزما للتقييد بطريق الوجوب قال كصدق الطرفين فان التالي على هذا الوضع
لازم للمقدم لانه اذا اخذ المقدم مقارنا لصدق التالي وقيل سيكون التالي لازما له بالضرورة وقيل المراد يجوز
ان يكون لازما له وقوله فيكون نقيض التالي معناه فيجوز ان يكون نقيض التالي اه وقيل المراد لصدق الطرفين
بالضرورة على قياس ما عرفت في لزوميته قال وانما خص هذا التفسير اه اى تفسير كلية الشرطية او تفسير
الاوضاع الممكنة الاوضاع المتصلة بالضرورة والضرورة حيث ذكر اللزوم والعناد في التفسير قال
في الاتفاقية اه اى الخاصة بدل عليه جعل النتيجة قوله فلا يكون التالي صادقا على تقدير صدق المقدم
واما الاتفاقية العامة فلا يعتبر فيها الاوضاع اصلا اذا المقدم اذا كان ذاته معروضا لا معنى لاعتبار الاوضاع
معها فافهم ولا يلتفت الى غلو طه الوهم قال لولا ذلك اشارة الى قوله ليست هى الاوضاع الممكنة
الاجتماع لا الى قوله بل الاوضاع الكائنية اه لان المقصود بيان نتيجة تخصيص مقوله بل المعية اه بيان الخواص
وليس داخل في الدعوى فيصيح عليه النتيجة المذكورة بقوله فلا يكون التالي صادقا قال فلا يصدق كلية
الاتفاقية اه اى المتصلة وقس على ذلك حال المنفصلة الاتفاقية باعتبار العناد بدل اللزوم قال
كذلك اه اى الجزئية التى هى صفة المتصلة المنفصلة ليست بسبب الجزئية هى صفة المقدم والتالي
بل بسبب بعضيته الزمان والاحوال والتعبير عنها بالجزئية للمشاكلية كما نفصح عنه آخر كلامه وليس الجزئية فى

شيء من الموضع بالمعنى المضطربى اعني كون الشيء جزءا او جزءين كما لا يخفى على من له ادنى فطانت قال في
 بعض الازمان وعلى بعض الاوضاع الى بعضه كليهما لان القضية اخذت على التعيين يستلزم بعضها الآخر
 كذلك اذ لا يتحقق له الوضع بدون الزمان ولا الزمان بدونه واما القضية التي حكم فيها في جميع الازمان من
 غير تعرض للاوضاع او بالعكس معتبرة فيما بينهم لاصطلاحهم على اعتبار الاوضاع في مفهوم الشرطية مع الازمان
 المعتبرة فيها بحسب اللغة قال على وضع كونه من التعصبات فان الجماد لا يطلق على العكليات قال
 فتعين بعض الازمان والاحوال اما منفردا بقرينة المثال فان الوقت فيه متعينة دون الوضع وزاد
 في شرح المطالع قوله اذراكبا فيكون مثالا لتعين كل واحد منهما وكلية ما قال كلمة او لمخ الخلق القضية التي حكم
 فيها على وضع معين من غير تعرض للازمان بخلافه اذراكبا اكرمتك او في زمان معين من غير تعرض
 للاوضاع كمثل التشرع واختلافه في الخصوص صرته واما القضية التي حكم فيها على وضع معين في جميع الازمان
 او في زمان معين من جميع الاوضاع فاما لا يكون وجودها واما الثانية فظن لان علوم الاوضاع يستلزم عدم
 تعيين الزمان ضرورة عدم تحقق جميع الاوضاع في زمان واحد واما الاولى فلان الوضع معين وان كان
 متجددا بحسب الازمنة لم يكن متعينا وان كان باقيا بشخصه كان جميع الازمنة زمانا له فيكون الحكم فيها على جميع
 في زمان معين فاندفع ما قيل ان النقيضين المذكورين واسطان بين الاقسام قال سخوان يفتنى اليوم
 فأكبر ذلك لفظ اليوم ظرف للشرط فيفيد توقيت اللزوم لكن توقيت اللزوم من حيث انه يلزم يستلزم
 توقيت اللزوم ضرورة فاندفع ما قيل ان المثال المذكور لا يصلح للخصوصية وليس العموم وقتا للزوم بل للزوم
 وافرقة بين اللزوم في وقت معين وبين اللزوم لاني وقت معين فائدة اليوم قال لشي في شرح المطالع
 وما يجب بهما ان طبعية المقدم في الكليات لمقتضية للتالى مستقلة بالاقتضار اذ لا دخل للاوضاع فيها
 لو كان الشيء منها دخل في اقتضار التالى لم يكن اللزوم والمعاند هو وحده بل يلزم الاخر واما في الجزئيات
 فلهذا دخل في اقتضار التالى فان كانت تخفف عن الكلية فظم والافه لا يستقل بالاقتضار فيكون بهما
 امر زايد على طبعية المقدم اذ انضم اليهما كفى المجموع في الاقتضار ويكون الملاءمة بالقياس الى المجموع كلية
 وبالقياس الى طبعية المقدم جزئية ثم افاد انه باشرط الدخول في اقتضار اللزوم الجزئي سقط ما قيل
 انه يجب بثبوت اللزوم الجزئي بين كل امرين فرضا فان كلاهما لازم للاخر على بعض الاوضاع وهو وضع
 كونه مجتمعا معه لا يصح في السالبة الكلية اللزومية اذ لكل امرين الامر من من الامور التي لا تعلق بينهما كما هو
 به في سابق كلامه لا امرين مطلقا فلا يروى ما يسمون ان تسليم اللزوم لكل متحقق بين الشيء ولزومه لا محالة ولا
 يفتى به مستلزم له بشرط الاجتماع لان الاستلزام منها بحسب الالتزام وكلامنا في اللزوم بحسب الرفع

قال واطلاق لفظان آه اى اطلاق هذه الالفاظ من سور الكلية والجزئية للإيهال وكفى بذلك ما لا يعلم
من اللغة انه لا يتركب من عدلها التي هي اما الثانية او لفظ او ذكر المصنف رح لفظ اولان ان انفصال
بداوئها قال كان تركيبها اى ابتداء قال لا يتركب على هذه الاقسام لان التركيب بالقبائ من الشائبة متحصرة في
هذه السقنة قال لان مقدم المتصلة اه اى مقدمة المتصلة اللزومية فانها المتحدثة عنها في القرن واما
الاتفاقية فلا يتركب من مقدمتها واليهما للابا الوضع وما قيل من ان المقدم فيها مستصحب للثاني واستصحب اسم
فاعل غير المستصحب اسم مفعول فوهم ان طرفها متوافقان في اصدق وليس بشئ منها مستصحب للآخر
والا يوجد العلاقة بينهما على ما مر من ان العلاقة امر سببية مستصحب للاول الثاني ولعله لم يفرق بين المصاحبة
والاستصحاب قال اى بحسب المفهوم الطبع ليقال بمعنى الحقيقية ولما لم يكن المقدم والثاني حقيقيتين سوى
المفهوم لكونهما من القضايا الطبع بالمفهوم قال لان مفهوم المقدم اه يعنى ان مفهوم المقدم في القضية
اللزومية بالنظر اذا نظر الى مفهومها مع قطع النظر عن الخصوصية المواد ومنه عن مفهوم التالي لان مفهوم
المقدم فيها الملزوم ومفهوم التالي اللازم وذلك لان معنى قولنا هي التي حكم فيها يصدق قضيتها على تقدير
صدق قضيتها اخرى العلاقة انها التي حكم فيها يصدق اللازم على تقدير صدق الملزوم للشيء من حيث انه
ملزوم له بحيث ان لا يكون لازما له وان كان في بعض المواد التلازم من الجانبين لكن ذلك خارج عن مفهوم
اللزوم فالمقدمة في المتصلة اللزومية متعين بان يكون مقدما لكونه ملزوما والثاني متعين بان لا يكون تاليا
لكونه لازما وبما حررنا ذلك ندفع ما قال المحقق التفننا في من ان لا نسلم ان اللزوم بدخلا في مفهوم المقدم
والثاني وبعض الناظرين قال يريد ان مفهوم ما يصدق عليه المقدم في القضية ملزوم ويصدق بالملزومية
نظرا الى ذاته مع قطع النظر عن معناها في القضية وكذا قوله ومفهوم التالي ولا يخفى عليك انه بعيد عن عبارة
الشم وان لفظ المفهوم زايد قرح فان اللائق ح ان يقل وما يصدق عليه المقدم ملزوم وما يصدق عليه
الثاني لازم وان كون ما يصدق عليه احدهما ممتازا عما يصدق عليه الاخر بصفة اللزومية واللازمية
التي يقتضى ايقار احدهما عن الاخر بحسب المفهوم في المتصلة ما لم يعتبر انها من حيث انها متصفان بصفة
الملزومية واللازمية ما خردان فيه قال بخلاف المتصلة اى الصادقة فان مفهوم التالي فيها اى
بعد اعتبار كونه تاليا للمعاند اسم فاعل ومفهوم المقدم فيها بعد اعتبار كونه مقدما للمعاند اسم مفعول
واما بدون اعتبار الوصفين المذكورين فلا فرق بينهما ولذا قيل في تعريفه هي التي حكم فيها بالتالي لذلك
الجزئين لا كون الثاني مناهيا للاول او بالعكس قال والمعاند لا بد ان يكون معاند الا ان المعاند علمية
يكون من الطرفين والتعاين اسماء بحسب المذكور وجعل احدهما فاعلا صريحا والاخر مفعولا ههنا وبها معنى قوله

لان عناد احد الشككيين لاخر في قوة عناد الاخر اياه اى تنصيص قال محل كل واحد منهما جزئية عند الاخير
 واحدة اى اذا نظر الى ذاتيهما ولم يلاحظ معهما الوصفان المذكوران وبما حركناك انفع اقال الحق النقض اذ انى
 من ان كون الشئ في قوة الاخر يقتضى عدم تميزها بحسب المفهوم لان غاية التزام فى الصدق لا يخفى
 ان مفهوم المعاند اسم فاعل غير المعاند اسم مفعول لان ذلك للتغاير انما هو بعد ملاحظة اعتبار التوفيق فيهما
 واما اذا نظر الى ذاتيهما فليس بينهما الا التعاند وبما عتساويان فى ذلك قال فى لواحقها واحكامها لو حق
 القضايا التى يقل بها النقيض والعكس لازم الشرطية واحكامها هى المعاني المصدرية لان المحولات
 يؤخذ منها فيقال من قضية كذا او من عكسها الى كذا او لازم لكذا والابحاث الاربعه مشتتة على بيانها قال نقض
 غيره اه لان اوله عكس القضايا وتلازم الشرطيات يتوقف على اخذ النقيض قال وهو اختلاف
 اه اجل ههنا كونه حد او رسا لان بيان كون تعريفات المفهومات الاصطلاحية حدودا لا رسوما
 قد سبق فى تعاريف الكليات الخمس بالايديز عليه قال ان كون الاولى صاوية اه لفظ الاول
 وقع فى مقابلة الاخرى فهو معنى احديهما وقد وقع فى بعض النسخ احديهما قال جنس بعيد خرم بالجنسية
 اما لكونه تعريفا للمفهوم الاصطلاحى واما لان ذكر العرض العام لا يجوز فى التعريف مطلقا عنه المتأخرين
 قال لانه قد يكون اه واذا كان كذلك فبعد والجواب عنه فيكون جنسا بعيدا قال يخرج
 الاختلاف اه لم يصرح فى القيود المحرجة يكون مقولا او خواصا اعتمادا على التحقيق السابق فى تعريف الكليات
 او لعدم تعلق العرض بغيرها فيها قال لانه اوصوله ايضا قد اورد الى الاختلاف من اصنافه العام
 الى الخاص كاصنافه الذات فلا يقيض ان يكون للاختلاف مادة بصورة على ما هو محل مادة يكون الاختلاف
 صورة له وهى القضايا ان اه قوله قد تجرى فى المفردات اه قد حقق قدس سره فى مواضع من كتبه ان النقيض والمفرد
 قد يوجدان بلا ملاحظة مفهوم فى نفسه ويدخل عليه النفي فيكون نقيضا له معنى الورد قد يوجدان بلا ملاحظة النسبة
 الى شئ ويدفع تلك النسبة فيكون نقيضا له معنى السلب قوله فلا يصح تخصيصه لانه يلزم ان يكون التعريف جامعاً
 قوله بالمقاييس اى بعد العلم بان نقيض كل شئ زعمه وان الصدق والكذب فى المفردات بمعنى محصل تعريف
 التناقض فى المفردات انه اختلافها بالاجاب السلب بحيث يقتضى لانه حل احدهما وعدم حمل الاخر فلا يريد ان
 المفهومات الاصطلاحية كيف يعرف بالمقاييس قوله فلا وجه منفرع على قوله المعص ههنا تعريف تناقض
 القضايا وقوله اما تناقض المفردات جملة تعرضه قال بل بخصوص المادة اى بخصوص المادة اسع
 كون المحمول اعم من الموضوع فى عينك القضييتين يدخل فى تحقق التناقض واستلزام الاختلاف صدق
 احدهما كذب الاخرى فلا يريد اقل ان الاختلاف ليس مقتضيا لصدق احدهما وكذب الاخرى

بل احدهما صادقة والاخرى كاذبة اتفاقا قال النقيضان ادعى القضيتهان المتعارفتان فلا يراد بقصدهما
 بالبطبيعة على انها داخلية في مخصوصة عند بعض المختلفان بالاجابات السلب للثان يمكن تحقيق التناقض
 بينهما فلا يراد انه يجوز ان يكون احدهما مخصوصة والاخرى محصورة لعدم امکان التناقض بينهما بناء على
 امتناع ان يتحقق بينهما الاختلاف الذي يقتضي لذهبه صدق احدهما وكذب الاخرى قال لان هاتين
 الى آخره فلا يراد عدم التعرض للمسألة واما ما قيل ان المراد القضيتهان المختلفتان بالاجابات السلب للاختلاف
 المحمود لمبين في تعريف التناقض فليس بشئ اذ بعد اعتبار تقييدهما بالاختلاف لمخصوص لا معنى لاعتبار
 الشرط في تحقيق التناقض بينهما قال فالتناقض لا يتحقق فيهما الا بعد تحقق ثلثة وحدات يعنى بعد
 تحقق تلك الوحدات قد يتحقق التناقض بينهما على ما هو مقتضى الاستثناء عن السلب الكلي وذلك لم
 يعتبر معهما الجهة بخلاف المحصورات فانه لا يتحقق بينهما الا بعد اعتبار شرط اخر وهو الاختلاف في الكمية
 فانه فح ما قيل ان اريد لمخصوصتين يتوقف تناقضهما على هذه الشرط فلا اختصاص له لمخصوصتين
 وان اريد انهما يكفي في تناقض لمخصوصتين فلا تخم ذلك لانه لا بد من الاختلاف في الجهة وليس المراد
 يلزم تلك الوحدات في لمخصوصتين انه لا بد من تحقق جميعها في كل لمخصوصتين متناقضتين فان الازم
 في الجميع وحدة الموضوع والمحمول ودون سائر الوحدات اذ قد لا يكون الحكم مما يقبل التقييد بالشرط والزم
 والكان والقوة والفعل بل المراد انه اذا اعتبر في احدي القضيتهين وحدة منهما لاحد من اعتبارها
 في الاخرى ثم ان ذكر شرط تحقيق التناقض بعد تعريفه لان التعريف انما يفيد معرفة مفهومه وبفهم
 عما عداه لنا ظريرت عمله ونحن نحتاج في الاقيسة الى اخذ النقيض فلذا ذكر شرط تحقيقه واخذوا لتحقيق لثانتهما
 ان الشرط المذكورة لا يعنى تحقيق التناقض منهما فان الاختلاف قد يكون لغير ما ذكر نحو زيد كاتب اى
 بقلم الواسطي على القرطاس لبعث ادعى وليس يكاتب اى بقلم اخر على قرطاس اخر ولعل ان جميع ذلك
 داخل في الاختلاف وفي الشرط فان المراد به شئ اعتبر في الحكم سواء كان وصفا او آلة او محلا او غير
 ذلك قال وحدة الموضوع لم يقل وحدة المحكوم عليه لان المصنفين تناقض الشرطيات على حدة
 قال وحدة الشرط اى اذا اعتبر من احدهما قيد لا بد ان يعتبر ذلك في الاخرى قال لعدم التناقض
 عند اختلاف الشرط اى عند اختلاف القضيتهين في الشرط وذلك بان يعتبر الشرط في احدهما دون
 الاخرى او يعتبر في كل منهما شرط مخالفت لشرط الاخرى فلا يراد ان الدليل لا يثبت وجوب وحدة
 الشرط لانه يجوز مع ذلك التناقض بين شرطية وغير شرطية مع انه ليس فيه وحدة الشرط فلا بد من ابطال
 التناقض بينهما حتى يثبت وجوب وحدة الشرط مثاله بهم مغرق شرطا كونهما بهض لمهم ليس بمغرق لبحر

اى مطلقا من غير تقييد بالبياض قال فانه اذا اختلف الكل والجو لم يتناقضا مع اشتغال الكل على الجز فانه
 اختلفا بان يكون الحكم فى احدهما على الجز والاخرى على جزه الاخرى الجزى هو دوى بعضه والجزى ليس بأسود
 بعضه كان انتفاء التناقض بطريق الاولى قال اى بعضه وهو جلدته وشعره قال اى كله فان عظامه
 واعضائه واظفاره وعينه فليس بأسود قال وحده بقوة وفعل اراد بالقوة عدم الحصول فى الزمان
 الحال مع امكانه له وبالفعل الحصول فى الحال وبها غير الامكان والاطلاق الذين من الجهات الاخرى
 انه يمكن تقييد بها بالامكان والاطلاق العام ففى الحقيقة هما قيدان للحمل وليس كما يفتتن للنسبة قال يعنى
 لا بد فى التناقض اى معنى قوله لتحقيق التناقض حيث لم يفيد للخصيصيين انه لا بد منها فى تحقيق لانها كما يفيد
 فيه اذ لا بد من الاختلاف فى الجهة فى الكل واختلاف الكمية فى المحصورات وليس مراده انه لا بد فى تناقض
 الخصوصيين منها وان لم يكن كافيه فيه حتى يرد انه لا وجه للتخصيص بالخصوصيين قوله والنسب واقوى
 لان الشرط فى الاغلب وصحت الموضوع وخالف من احدهما والكل والجز وانما هو الموضوع والباقي فيكون
 الاحداث دون الذات فاعتبارها فى المحمول الذى هو عبارة عن المفهوم اولى قوله يعنى انتفاء
 التناقض اى حاصله ان اشتراط الاختلاف فى الحكم فى المحصورات انما ثبتت اذا ثبت ان الاتحاد
 فى الكلية والجزئية موجب لعدم التناقض وقد ثبتت الاول بقوله لكذب الكليتين فيما اذا كان المحمول
 اعم واما الثاني فلا يثبت بصدق الجزئيين فيه لان صدقهما كما انه مقارن لاتحاد الحكم كذلك مقارن لعدم
 الاتحاد فى خصوصية الموضوع فلم لا يكون الاتحاد فيما شرط لتحقيق التناقض فى الجزئيين فلا يثبت بشرط
 الاختلاف فى الحكم بل عدم الاتحاد فى الكلية وليس حاصله الاستفسار انه لم اعتبر الافتراق فى الحكم ولم
 يعتبر الاتحاد فى خصوصية الموضوع مع ان التناقض يحصل بكل واحد منهما مع اعتبار بان الشرط حتى
 يرو عليه ان الاعتبار لاختلاف اختلافات فى الحكم لانه كاف لتحقيق التناقض فى جميع محصورات بخلاف الاتحاد
 فى الموضوع فانه لا يكفي لتحقيق الاتحاد مع الشرط الباقية فى الكليتين مع عدم التناقض قوله فلم لا يكون
 الاتحاد اى اشار بذلك الى ان مقصود الشرح استلزام صدق الجزئيين لاشتراط الاختلاف بسند جواز
 ان يكون الصدق بواسطة الاتحاد وانما ذكره بصورة الاعدى حيث قال انما يتصاد فان لاختلاف
 الموضوع للاتحاد الكمية بطريق الاستظهار قوله انما هو مفهومها وما قبل انه قد اعتبر فى التناقض الوحدات
 النسبية التى هى مواد وحدته الموضوع والمحمول مع انها خارجة عن مفهوم القضية فنسب بها عرفت من
 ان المراد اعتبار تلك الوحدات فيه انه اذا اعتبرت احدهما فى المفهوم القضية معتبرة فى نفيها ايضا قوله
 خارجة عن مفهوم القضية لان الحكم فيها على البعض اى لم قوله فانها داخلية فى مفهوم القضايا لان الكلام

في المحصورات الاربعة قوله هذا سوال متعلق آه منشاءه عدم الفرق بين وحدة الموضوع وخصيصة الموضوع
قوله في بقضايا الجزئية اشار بذلك الى ان المراد بقوله في المحصورات الجزئية بقضية سوف الكلام قوله
وحدة الموضوع في الذكر اى يكون عنوان القضية واحدا قوله انه اعتبر الاختلاف في الكمية اى في
الجزئيتين دفع اعتبارهم عطفت على قوله ان القوم قد اعتبروا الاتحاد وقوله ان حاصل لسوال آه و
اما حاصل السوال الاول فهو المذكور سابقا قوله انهم اعتبروا وحدة لكيون اسوال متعلقا باصل المدعى
اعنى اشتراط الاختلاف في الكم معارضة له ليله آه قال فكيف يشترطه على سبيل الاستفهام الانكارى
قال كذب الضرورتين في شرح المطالع لا يقال هذا الدليل لا يرد على الدعوى لانه انما يدل على اختلاف
الجهة في الضرورة والامكان والضرورة الجزئية لا تثبت الكلية لانا نقول نقض الموجه رفعها ولاخفا في
ان دفع الجهة اعم من رفع النسبة موجبا لتلك الجهة فلا يكون تلك الجهة ملحوظا في انقضاء ولما كان هذا المعنى
كمال ظاهره انه عليه بايراد الضرورة والامكان على ضرب من التثليل انتهى يعنى ان رفع النسبة الموجهة
بجهة قد يكون باعتبار رفع تلك النسبة حال كون ذلك الرفع موجبا لتلك الجهة فيكون الجهة وحدة في القضية
وقد يكون رفع الجهة مع بقاء النسبة فرفع النسبة الموجهة وما يساويه اعم من الرفع المكيف بتلك الجهة
فلا يكون الرفع المكيف بالجهة نقضها لها ولا مساويا له بل يرفع الجهة لا ما يساويه فانه رفع قابل ان يرفع
النسبة الموجهة بجهة كما انه اعم من رفعها الموجهة لما اعم من رفع النسبة الموجهة بجهة اخرى فيعنى ان لا يكون
الموجهة موجهة لان الجهة للاخرى مساوية لرفعها او عين رفعها كما بينه الشرح واما ما قيل ان رفع
النسبة مقيد لوقت معين لتساوي رفع النسبة في ذلك الوقت ولذا اثبت صاحب الشرح التناقض
بين المطلقتين الوقتيتين حتى صرح بانها لا تخصير المتناقضتين ان رفع الاطلاق اعم من المطلقات الرفع والاثبات
مع اختلاف الاطلاق الرفع فلا يصح في الاطلاق الرفع والايجاب معا وان رفع الامكان ليس اعم من
امكان الرفع والالزام لا يصدق امكان الايجاب مع امكان الرفع فجوابه ما اشار اليه الشرح في شرح
المطالع من ان الكلام في الموجهات قد سبق ان الاطلاق ليس من الجهات وكذلك الامكان فان
الممكنة ليست قضية بفعل فضلا عن ان يكون موجهة وان التناقض بين الوقتين لم يشبه اجمالا لانقسام
الوقت الى اجزاء يمكن التبعيض في بعضها والسلب في بعض الاخر اللهم اذا اخذنا النسبة بحسب ان الزمان
لا ينقسم لكن الوقت لا يكا ومنطلقا عليه بحسب التفارق ثم اقول لا نسلم ان رفع النسبة مقيد بالوقت
معين ليساوى لرفع النسبة في ذلك الوقت بل هو ان يتحقق رفع النسبة في ذلك الوقت بانتهاء الوقت
رفع الاطلاق وان لم يكن اعم من اطلاق الرفع لكن اطلاق الرفع اعم منه فانه يباح مع اطلاق الايجاب

الاطلاق

2

منی الی حج الزمان
 والتمکین عنہم من
 الزمان الحج عنہم
 الزمان الحج عنہم
 من فی الزمان
 فانه یجب مع
 الزمان الایجاب
 صدور الزمان
 ہما مع الزمان
 من فی الزمان
 یجب فانه یجب
 صدور الزمان
 من فی الزمان
 یجب فانه یجب
 صدور الزمان

ودوام الرفع بخلاف رفع الاطلاق فانه يخص بالذوام فلا يكون مساويا لرفع الذوام الذي يقتضيه الاطلاق
 وكذا الحال في رفع الامكان وامكان الرفع فان رفع الامكان لا يجامع الضرورة وامكان الرفع يجامعها
 فتدبر قال اعلم اولاً اي قبل بيان نقض الخيارات فان هذه المقدمة مأخوذة من لا يلزم على ما هو مقتضى
 قوله فيه مناقشة يعني ان تلك المقدمة سواء كان لمقتضى منها الحكم على النقيض كما يشعره لفظ كل وتره في
 لعدم شمولها للايجاب مع كونه نقيضاً للسلب فاذا كان تعريفاً لم يكن جامعاً واذا كان حكماً يلزم حمل
 الخاص على جميع افراد العام قوله فان السلب شيء اهـ لكان القول لا نسلم انه شيء بل هو الاشياء من
 صيد ذاتها والكان شيئا من حيث انه مفهوم من المفهومات الصريح لتعلق العلم به والمتبادر من الشيء
 يكون في نفسه شيئاً سيما اذا رفع في مقابلة الرفع ولو قال ان السلب نقيض الايجاب كما يستفاد من
 تعريف التناقض حيث اعتبر فيه الاختلاف في الايجاب والسلب فلو لم يكن الايجاب نقيض السلب
 لم يحقق التناقض بينهما لكان اولي قوله وليس الايجاب رفع السلب لان رفع السلب يتوقف
 نقله على تعقل السلب بخلاف الايجاب قوله فالاولى لم ان يقال رفع كل شيء نقيضه لانه يكون حكماً
 عام على الخاص فيجوز ان يكون لنقيض غير الرفع وهو الايجاب واما رد وان يكون شيئاً واحداً فنقدان
 ان لا يصح تعريف التناقض لان سلب السلب ليس نقيض السلب ليسا مختلفين بالاجاب والسلب
 مشترك الوجود بين العبارتين لصعوبة هذا الاشكال اختار السبيل الفاضل الشيرازي في حاشيته
 ما شرح التجريد ان الايجاب ليس نقيضاً للسلب بل لازم مساو لنقيضه اعني سلب السلب لانه
 ما يتساويان في عبارة المقصود ولا يخفى ان ما اختاره تزيل تعريف التناقض حيث اعتبر فيه الاختلاف
 في نقيضين بالاجاب والسلب يستلزم ان لا يكون التناقض نسبية متكررة ضرورة ان نقيض اليجاب
 سلب نقيض السلب السلب وليس سلب السلب نقيضه لانه في قوة السالبة المحمول
 خذ معني رفع الايجاب فنقيضه الايجاب ليس سلب السلب نقيضه لانه في قوة السالبة المحمول
 لا يكون نقيضاً للسالبة وان اخذ ثبوت السلب يكون في قوة الموجبة السالبة المحمول فيكون نقيضه
 في سلب الذي في قوة السالبة السالبة المحمول وكون الايجاب نقيضاً له فعلي هذا يلزم ان يكون
 سلب نقيضاً بل لكل اعتبار نقيض فيكون التناقض منحصراً بين الايجاب والسلب لكن يرد عليه ان
 يشق الاول ولا تخم ان سلب السلب في قوة السالبة السالبة المحمول انما يكون كسلب السلب
 ب عن شيء واما اذا اعتبر سلب النسبة السلبية التي هي بين شيئين في نفسها فلا نعم وثبتت انه لا يمكن
 سلب الاثنين فلا يمكن تعقل سلب السلب الا بان تعقل سلبه غير شيء فغير الامر لكن دون شرط الفناء

اقول الاشبهة على عاقل ان النسبة بين شئين في نفس الامر اما بالثبوت او بالسلب لان التصديق بان شئ
 اما ان يكون او لا يكون الهى او لى ليس في نفس الامر نسبة بين شئين من سلب السلب كما هو مجرودا عنه على غيره
 عن النسبة الايجابية بما تلازمه ولا مغايرة بين الايجاب سلب السلب في نفس الامر لا اتحادهما فيما صدق
 عليه انما هي في العقل فلا يلزم ان يكون شئ واحد نقيضان وهذا معنى ما قاله في شرحه في شرح ابطاله في بحث
 نسب الطبقات في شرح ابطاله ان سلب سلب ضرورة الايجاب عين ضرورة الايجاب مغايرة الضرورة
 بعين ان عينها في نفس الامر لا الاتحادهما فيما صدق عليه من حيث المفهوم لان سلب ضرورة الايجاب نقىض
 ضرورة الايجاب فيكون ضرورة الايجاب ايضا نقيضا له لان التناقض مراد بالاندين فلو كان سلب سلب
 ضرورة الايجاب مخاير للضرورة الايجاب يلزم ان يكون شئ واحد نقيضان على هذا معنى قولهم نقىض كل شئ
 رفعه ان نقىض كل شئ وجودى اما لا يكون مفهوما سلب شئ كما هو المتبادر من محال شئ مع الرفع فوجه اذا
 كان الرفع نقيضا له يكون ذلك الشئ الوجودى ايضا نقيضا له وهذا هو المستفاد من تعريف التناقض لان
 الاختلاف بالايجاب السلب الذى نقىض لانه صدق احدهما وكذب الاخرى وانما يتحقق اذا كان سلب
 رفعه لذلك الايجاب بعينه لا انتفاء الواسطة بينهما وكون التناقض بينهما بالذات وانما لم يقولوا نقىض
 كل ايجاب سلبه ليشتمل نقايض المفردات فانه سيجي ان نقىض ضرورة الايجاب مكان السلب نقىض
 ضرورة سلب مكان الايجاب لمعنى قولهم رفعه في نفسه ورفع عن شئ على ما في حواشى الخيال لانه رفعه في نفسه
 في القضايا والمفردات واذا اخذ نقىضها بمعنى الحدول ورفع عن شئ اذا اخذ نقىضها بمعنى سلبها
 والمراد بالرفع ما يستفاد من كلمة لا وليس غير ما لا المعنى لمصدرى كما لا يخفى فتدبره فخذنا اينناك وكن
 من المشاكسين ولا تلتفت الى ربك الناظرين فانما كتب البقية بحسب الظان ما قوله الا ان يريد متناهن
 قوله فيه مناقشة اى فيه مناقشة في جميع الاوقات والوقت تلك الارادة لكن تلك الارادة يابى عنه وهذا القدر
 كات وقوله واطلق لم نقىض عليه تجوزا ونيا فيه كون هذا الكلام تهيد التعيين نقىض ولعل مراده قدس سره
 بقوله فيظهر صدق انه ح ل يظهر صدق في نفسه وان لم يكن مناسبا لهذا الكلام قال وهذا القدر اى في القدر
 الاجمالى من المعرفة كاف في اخذ نقىض القضية بل في اخذ نقىض اى مفهوم اريد ولقد احتج ابتداءه بالاعتناء
 قال لكنه اه استدراك لم يتوهم ان هذا القدر الاجمالى اذا كان كافيا في الحاجة الى بيان نقايض الوجودات
 مفصلة قال قضية لها مفهوم اراد القضية بل مفصلة لان الحق لا نفس المفهوم وكذا من قوله من القضايا متعلق
 نقىضه ومن قوله لازم مساو ومن قوله نقايض القضايا وانما صدق نقىض في المفهوم مع ان الاصل
 القضية لم يقوله لان فهم المعاني في ثاب السلب لا الفاظ سهل واظهر قال لازم مساو له متجه معه في الاطراف

فلا يقتضئ انه يلزم ان يكون كل انسان حيوانا يقتضئ البعض لنا طبق ليس يحوي ان قال فانه اطلاق اسم
 التقيض تجوز من باب اطلاق اسم احد المتلازمين على الاخر فالعلاقة التجاوه وليس هذا التقيضا حقيقيا بل
 المستعمل في التناقض ان يكون الاختلاف لذاته مقتضيا للصدق في احدهما وكذا في الاخرى وما ذلك الا بين
 الشئى ورفعته كما عرفت قال في الاحكام اى احكام وعكس التقيض وكذا في قياس الخلف قال فالمراد
 بالتقيض اه اى بلفظ التقيض المستعمل في هذا الفصل قد يراد بنفس التقيض كما في قوله فالتقيض الضرورة يمكنه
 وقد يراد به بعض اللازم المساوى كما في قولهم يقتضئ الدائمة المطلقة العامة فلفظ التقيض مستعمل في
 بعض المواضع فى المعنى الحقيقي وفى بعضها فى المعنى المجازى او فى معنى الاعم الصادق على كل واحد منهما على طريق
 عموم المجازى اى يطلق عليه التقيض واما تفسيره بان المراد بالتقيض ما يصدق على احد الامرين من المفهوم الاعم فم
 اذ المفهوم الاعم صادق على كل واحد منهما لا على احدهما قال سلب الضرورة عن الجانب المخالف اى
 الجانب الذى قيد بالامكان العام قال ضرورة الايجاب اه اى اذا اعتبر الضرورة مفهوما وجوديا
 قال وكذلك الامكان الايجاب اى اذا اعتبر الامكان مفهوما وجوديا فالرفع ما قيل من ان
 بعد ما بين بان الضرورة تقتضئها الامكان ثبت ان الامكان يقتضئ الضرورة فقولنا وكذلك الامكان
 الايجاب مستدرك قال الذى هو بعينه ضرورة الايجاب ومن لم يفهم مقصود الشرح وقع في حيز من
 قال انما ثبنا فيه الايجاب فى بعض وبالعكس اى تناقضه صدقا وكذا بهذه العبارة تدل على ان
 تقيض الدائمة المطلقة المنتشرة لا المطلقة العامة فالصواب نيا فيها اطلاق الايجاب على ما وقع فيما بعد
 اذ ليس يلزم من صدق الحكم بفصل صدقه فى شئ من الاوقات بحوز ان يكون الموضوع نفس الوقت فلا
 يصدق الحكم عليه فى وقت والا كان للوقت وقت كما يقال الزمان موجود فى الجملة او مقدارا الحركة
 اذ غير فادوات كما افاده الشئ فى شرح المطالع فما ذكره الشرح مناقشته فى العبارة وليس مقصود انه
 لم يثبت بذلك كون التقيض الدائمة المطلقة العامة بل ثبت بذلك كون تقيضها المطلقة المنتشرة على
 ما فهم فاورده عليه انه لا يصح ان يكون المطلقة المنتشرة تقيضا للدائمة اى تقيض بدوام السلب رفعه ويلزم
 الثبوت فى الجملة اعم من ان يكون بالثبوت فى جميع الاوقات او فى بعض فقط او لا فى وقت قال و
 هذا البيان فى ان تقيض المطلقة العامة اى اذا اعتبرت فيه الاطلاق وجوديا يكون تقيضا لسلب الاطلاق
 وهو يستلزم الدوام الذاتى قال المشروطة بالمعنى العام اى لما اعتبر فيها الضرورة فى وقت الوصف
 لا بالمعنى للاخص قال وهى التى تحكم فيها بسلب الضرورة بحسب الوصف ليس معناه بشرط الوصف
 على ما فهم لان سلب الضرورة بشرط الوصف لا ينافي اقتضئ الضرورة بشرط الوصف اما اذا اعتبر بشرط الوصف

قيد للسلب فلانه يجوز ان لا يكون الضرورة ولا سلبها كليهما بشرط الوصف فان لا يكون الوصف دخل منهما
 نحو كل انسان كاتب مادام انسانا وليس كل انسان كاتب مادام انسانا واما اذا اعتبرت قيد الضرورة
 الكاشية بشرط الوصف يجوز ان يكون في غير اوقات الوصف لان السلب ليس مقيدا بشرط الوصف مثلا
 ضرورة تحرك الاصابع مادام كاتبها يفعل التي بشرط الكتابة مسلوب في غير وقت الكتابة فيصدق كل
 كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبها وليس كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبها بل معناه في بعض اوقات
 الوصف كما يشهد به المثل روح يرد عليه ما اورد عليه الشئ في شرح المطلع من انه انما يصح كون جنسية الممكنة
 فقيضا للشرطية اذا فسرت الشرطية بالضرورة في اوقات الوصف اما لو فسرت بالضرورة بشرط الوصف
 فلا يكون فيها في مادة ضرورة فلا يكون الوصف الموضوع دخل فيها فلا يصدق كل كاتب حيوان بالضرورة بشرط
 كونه كاتبها ولا ليس بعض الكاتب بحيوان بالامكان حين يكون كاتب صدقها في مادة لا يكون الوصف ضروريا
 ويكون له دخل في الضرورة نحو كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبها وليس بعض الكاتب متحرك الاصابع
 بالامكان حين هو كاتب قال ورفع المجموع انما يكون برفع احد الجزئين اى الرفع المجموع لا يوجد الا
 ملاسا وطرز والرفع احد الجزئين على سبيل منع الخلوص او كانت مغايرة بالذات او بالاعتبار على ما بين
 في محله من ان رفع الجزئين رفع الكل بالذات او غيره وذلك لانه لما صدق كلما تحقق الجزء ان تحقق
 المجموع صدق كلما لم يتحقق المجموع لم يتحقق الجزء ان اما بارتفاعها معا او بارتفاع احدها فيكون رفع
 المجموع طرزا والرفع احد الجزئين معلوم ان رفع احد الجزئين يستلزم رفع الجميع لان انتفاء الجزئ يستلزم
 انتفاء الكل فيكون رفع احد الجزئين لازما مساويا لرفع المجموع فلا يرد ان كون رفع الجميع برفع احد الجزئين
 لا يستلزم المساواة بينهما لجواز كون رفع المجموع برفع احد الجزئين خاص منه فلا يصح قوله فيكون لازما
 مساويا لنقيض المركبة قال لا على التعيين متعلق باحد الجزئين لا بالرفع او عدم تعيين الرفع تابع لعدم
 تعيين الجزئين قال ورفع احد الجزئين اى لا على التعيين في القضايا الكلية هو احد يعني الجزئين كان
 الظاهر ان يقول هو نقيض احد الجزئين لا على التعيين الا ان نقيض احد الجزئين هو احد نقيض الجزئين فلا بأس
 بواسطة قال وهو مفهوم المردود اى احد نقيض الجزئين هو مفهوم المردود بينهما لان احد النقيضين
 مرطفا مساويا كان نقيض الجزئين او غيرهما مفهوم مردود بينهما بان يقال اماه لنقيض واما ذاك فيكون
 احد نقيض الجزئين مفهوم مردود بينهما فلا يرد ان الدليل عين المدعى فقوله ويقال عطفت تفسيره بقوله
 مردود بينهما في بعض النسخ يرد وبصيغة المضارع وهو اظهر قال ففى مساوية لنقيضها لا نقيضها فلا يرد
 انه لا اختلاف بين مفهوم المردود والنقيضة المركبة في الايجاب والسلب والاتحاد في الموضوع لكون

احدها حاشية والاخرى منفصلة ولا اختلاف في الجهة قال على فلذا تم تميز تفصيل النقايض المركبات كالسلب بطله
قال بحقائق المركبات وهي ما يتركب منه لا الاساطفة لمفهوماتها قال نقايض السلب اعطت على الحقائق
قال اسي نقايض الوجودية الالادائية اما الدائمة لمخالفتها اي عدم المدونة منها لا احدها كما هو سالف الى الوجود
قال يكون نقايضه اسي بالمعنى الاعم ليصح الاضراب وانما اضراب لان الكلام في بيان النقايض معنى لازم
قال اعني الوقتية المطلقة والمنشئة المطلقة بيان للجزئين قوله ثبتت منه قضايا اه لم يذكره في النقايض
واورد في بيان النقايض بينها على عدم شهرتها قال فلا يكفي اه فيه اشارة الى ان نقايضها مشتق على مفهوم
المدونة يقضي الجزئين وشي زائد عليه كما سيجي من ان نقايضها مفهوم مشترك على ثلث مفهومات ثالثة
غير نقايض الجزئين قال بل الحق اضراب عن الباطل فالمدونة بالحق بالقائلة لا معنى للرجح على ما فهم قال
ان يردوا اه اللام في الكلا واحد زائده كما في ما ذكره ثم لا يخفى ان نقايض الجزئين قضيتان ولا معنى للتزويد
بينهما الكلا واحد اذا القضية لا تثبت بشي فالمدونة بالمدونة يقضي مجموعها معنى السلب بان يردوا كلاهما
حين ثبوت المحمول وسلبه مقيد بحتم نقايض الجزئين فيحصل قضية كلية ثبتت مجموعها الى كلا واحد من افراد موضوعها
ايجابا او سلبا بحتم نقايض الجزئين كذا ذكره في شرح لمطلوع واراد بقوله او سلبا رفع الايجاب الى سلبا
الى كلا احد من السلب الكلي والسلب عن البعض وبن البعض قال اسي كلا واحد لا يخفى عن نقايضها اعتبر
منع بل هو بينهما معانها لا يتبعان اليه اذ لا واسطة بين الايجاب الكل واحد سلبا في ذلك الايجاب لانه الوجوب
في كونه نقايض المركبة الجزئية ولا دخل لاشتراك جميعهما في ذلك كما لا يخفى قال او لا ثبت اه اسي ثبت
الكلا واحد المحمول في جميع الاوقات فهو رفع الايجاب الكلي مقيد بحتم الدوام وليس سلبا كلياً حتى لا يشتمل على المفهومين
وتتبع مع الاصل في الكذب ولا سلبا جزئياً فيجتمع مع الاصل في الصدق ولا سلبا لدوام فانه ليس بجزئيين
الجهات فحصل عن ان يكون نقايض الاطلاق العام كل ذلك فلم بالتأمل الصادق منه ولا تنفع الى ما تجسده
بعض الناظرين في هذا المقام فانه من تسويات الاوامم والى ما عرض لبعضهم من انه ان اراد بالجزئ
النش في دوام السلب فيتناول دوام السلب لبعض دون البعض ان اراد سلبا لدوام فلم يخبر دوام سلب
بكل واحد دوام سلب لبعض دون البعض بل يتناول دوام الايجاب في البعض لا اياها القدي هو مفهوم الجزئيين
المركبة فيكون لبعض مشتركاً على مفهوم بعض الاشرارة محل ولا يجتمع ولا يتصلج الى ما قيل انه فرض ان المركبة
الجزئية ليست بمحققه وانفردت القضية المساوية لثبوتها فلا احتمال لذي هو عين المركبة الجزئية في
نقايضها فانه ايجاز من شرحه يكتبون ما قال والجزء الثاني مشترك اه في شرح الاشارة الى ان كل راجح اياها يقال
ليس بصدق في ثلث مواضع احدها ان يكون لايها على البعض وسلباً عن البعض كقوله لا تأخروا واما ليس

بشيء من السلب الكلي والجزئي انتهى ولجدا ظهر فساد ما قيل ان المراد بالجزء الثاني مما ذكره في البيان لاسن المفهوم
 المرود لكل واحد واحد قال فالتفت آه بتفسير عن سائر التفادات كما يدل عليه قوله في الفرق قال مفهوم
 الكلية المركبة بعينه آه لاتحاد الموضوع فيها وهو جميع الافراد قال واما المفهوم الجزئية المركبة فهو ليس بعينه واحد
 اتحاد الموضوع ومن هذا ظهر انه اذا اخذه الموضوع متحد ابان يفيد في السالبة مما ثبت له الجمول كان المفهوم
 المرود من لقيضي جزئي الجزئية مساويا لنقيضها كما اذا نظمت في المثال المذكور فنقيضه واما كل الجسم الذي هو مجموع
 دايما ولا شيء من الجسم الذي هو ليس بجوهران دايما وهذا طريق الاخر لاخر فنقيض المركبة الجزئية ذكره التارة
 ولحقق التقارن في معنى قوام لا يكفي في نقيض المركبة الجزئية اخذ فنقيض الجزئية لانه لا يكفي فيه فالطريق المذكور
 في الكلية اعني تحليلها الى البسيطتين والترديد بين نقيضها قال بعينه موضوع السلب لكون الجزء الثاني
 قيدا للاول قال فيصد في نقيضه يصدر في الجزئين المختلفين قال فنقيض الجزئية فيها الجزئية آه فالتفت
 قد مر ان المفصلة المانعة لملكو المركبة من ثلاث افعومات نقيض المركبة الجزئية فيكون للعقولة نقيض العمليات
 فلا شرط لاتحاد في الجسم فضلا عن الاتحاد في النوع قلت المراد منها بيان لبعض الحقائق وما مرسا لبعض
 فالمراد بالجزئية المسورة بليس كلما وليس دايما كما يدل الامثلة قال فنقيض الجزئية صريح للزمنية بالاختلاف
 الكيف واجمل في العنادية موجبة فاما ان يفيد الكلية بالموجبة والجزئية بالسالبة على قياس السابق واما
 ان يجري على اطلاقه اى العنادية موجبة كانت اوسا يلقيضها الجزئية المخالفة لها وقس على ذلك قوله
 والاتفاقية الكلية الاتفاقية لشرطيات الحقيقية وما في الجمع والخلق قال من احكام النضاي اى
 من الاحوال المحولة عليها العكس بالمعنى المصدري هو معنى اصطلاحى كما يدل عليه قوله وهو عبارة اه وقد صرح
 به في شرح اطلال واما اطلاقه على القضية فانظروا انه اليوم حقيقتية لكثرة الاستعمال في ذلك واليه يشي عبارة
 السيد قدس سره وفي شرح اطلال انه بطريق التجوز ذلك ان يحجج منها بان العكس نقل اول من المعنى اللغوي
 الى المعنى المصدري ثم استعمال في القضية لمخصوصة بطلاقة السببية ثم كثر استعماله فيها صار حقيقة بطلت عن
 بانه يخص قضية اه قال لعكس المستوى لا يتلجج في ذهابك من تفهيد لعكس المستوى واذن ان نقيض ان
 لعكس معنى اصطلاحيا مشتركا بينهما بل بعد تخصيص للعكس اللغوي بالصفة والاضافة فتعال كل من المفيد في
 معنى اصطلاحى وليس لفظ لعكس مشتركا لفظيا بينهما اذ لا دليل على وضعه على ما فهم وانما سمي مستويا
 لاستوائه وموافقة مع الاصل في الطرفين بخلاف عكس فنقيض ليقال مستوى الماز وخصبة وقيل لانه طريق
 مسؤلات فيه ولا عوجاج وفيه انه نقيض ان يكون توصيفا بالمستوى توصيفا للشبهة المشبهة على المبالغة وهو
 بعيد عن الفهم قال جعل الجزء الاول من القضية آه ملحوظة كانت او مقولة فتكون بعض البشر هي ان بالقياس

الى كل حيوان انسان مساويا للعكس وليس لعكس معنى الجعل المذكور ان يصير الجزاء الاول موصوفا لثانوية
 اى المحولية والعكس فلا يرد تقديم المحمول على الموضوع اذ ليس فيه تبديل الصفة قال الجيزان في الذكر لافى
 الحقيقية افاد بهذا النفي ان المراد بالذكر ما يعم الذكر اصالته كما فى القضية الملقوطة وبتعالم كما فى القضية المعقولة
 قال فالتبديل اه الا انه فى القضية المعقولة بتبديله اصالته وذكر ما يتبعه فى الملقوطة ذكر الجزاءين اصالته
 بتبديلهما متبعا اذ تبديل الالفاظ فى المحولية والموضوعية بتبديلهما فى قال فعلى هذا اه يعنى على ارادة الجزاءين اصالته
 وبتبديلهما اذ تبديل الالفاظ بما ذكره يلزم وجود لعكس المنفصلة وهو خلاف ما تقر عندهم فلا يصح ارادة معاشرة
 للاستدلال المذكور على صحة الارادة عكس لعدم تميز لهما بالطبع اذ المعادة من الطرفين قال لانا نقول اه
 حاصله تسليم اللزوم المذكور ومنع فى شرح المطالع حيث قال والجواب ان المراد بالتبديل التبديل المعنوى
 اى تبديل بتغير المعنى وحيث لا يتغير معنى المنفصلة بحسب التبديل او معناها المعادة بين اثنين سواء جرى فيها
 التبديل او لا لم يتغير التبديل بها فكانه لا يتبديل انتهى فان المراد بقوله لا يتغير المعنى المنفصلة لتغير مقدار التبديل
 قوله لم يعتبر الدليل لهما فكانه لا يتبديل فمعنى قولهم لعكس لهما لعكس معتبر لهما والقول ان هذا الجواب مبنى على
 تفسير الدليل بالتبديل المحترمة وجزء قولهم على ظاهرة والجزء المذكور بهما معين على الجزء اذ معنى التبديل
 على ظاهرة والتبديل فى قولهم كذب قوله لم يعتبر التبديل المذكور وقوله وكأنه لا يتبديل لهما قال فان
 المفهوم من قولنا قال المحقق التفتازانى الحكم فى المنفصلة انما هو بالعناد بين الطرفين معاقصا غير ممكن
 على ما يشهد به تفسير المنفصلة لتقول مفهومها فافهم من ان الحكم فى الاولى بمعادة الزوجية الفردية وفى الثانية
 بمعادة الفردية للزوجية ممنوع اقول الحكم بالعناد بين الطرفين معاقصا غير ممكن فلا بد من ان يكون من
 اصدا الطرفين لمحوظا قصد او من الاخرية على ما قالوا ومن خاصة باب المفاعلة ففى كل قضية منفصلة يكون الحكم
 بالمعادين لمحوظا قصد او الاخرى متحققا المغايرة بين المفهومين قطعاً لا انه مغايرة لاثاثير لهما فى المقصود اعنى
 الحكم فى العناد قال المشتمل على الحليات والشرطيات فهو اولى لا فادته ان حقيقة لعكس منها واحدة بخلاف
 ان هذا الموضوع والمحمول فانه وان كان المقصود من تعريف عكس الحليات ليوهم اختلاف حقيقة فيما قال ان يكون
 صادقين كما هو المتبادر من لفظ البقاء قال بل المراد اه بان يراد بالمعنية على وجه اللزوم لانه الفرد الكمال
 وما يصدق اعم من المحقق والمقدر بدليل قوله لهما فان معناه مع بقاء اصدق متلبسا بحاله من كونه محققا
 مقعدا وكذا معنى بقاء الكيف بحاله بقاء متلبسا بحاله من كونه عدوليا او تحصيليا او سلبيا وبما ذكرنا من هذه
 قوله لهما فافهم قيل انه زائدة قال وانما اعتبرناه بيان مسبب اعتبار اللزوم فى فى الصدق فى العكس
 المعنى المصدري وحاصله ان لعكس معنى القضية الحاصلة من التبديل لازم من لوازم القضية مطلقا وصدق

المزوم بدون اللازم مستحيل فيكون اللزوم في الصدق لازما بالعكس بمعنى القضية فلا بد من اعتباره في معنى
 المصدرى كيلا يكون القضايا الحاصلة من التبديل الموافقة للاصل من غير لزوم عكسها نحو كل ناطق انسان
 بالقياس الى كل انسان ناطق ليس معناها وانما صح اعتبار اللزوم في الصدق وكذا معنى قوله ولم يعتبره اه
 ولم يصح اعتباره في الكذب على ما فهم فانه صرف عن الظاهر المتبادر من غير ضرورة قال وانما وقع اصطلاح
 عليه لانهم اه اى ليس بهذا الشرط مجرد اصطلاح بل هناك شئ اخر يستدعي اعتباره قال لانهم يتبعوا القضايا
 اه اى القضايا المستعملة في العلوم فما وجدوا في اكثر بعد التبديل صادقة لازمة لهما الا قضية موافقة في الحقيقة
 لا مخالفة لهما فيه وانما قال في الاكثر اشارة الى ان هذا مستقر او ناقص لقيد الظن بذلك الحكم المبين عليه
 الاصطلاح المذكور وليس المراد انهم وجدوا في الاقل القضية صادقة لازمة موافقة مخالفة لهما فيه على ما فهم
 بعض الناظرين ومثل له بقوله كل انسان حيوان فانه بعد التبديل يصدق بعض الحيوان ليس بالانسان
 وبعض الحيوان ليس بالانسان لان بعض الحيوان ليس بالانسان بان ليس لازمة لهما في الكيف ولا لزوم
 بين الايجاب والسلب ثم بين بيني لعمرى تفاسد قلة التامل اكثر من ان يحصى قال وقد جرت العادة
 اى عادة المنطقين وهو لا ينافي ترك بعضهم للتقديم لانه نادرا خلاف العادة ولو اريد بالعادة ما هو دائم
 الوقوع فالمراد عادة اكثرهم قال لان منها اه لان بيان عكس بعض الموجبات يتوقف على عكس
 السوالب قال لانه افيد لانه يصلح لكبرى تشكل الاول واضبط بجعل الاحاجة لجميع افراد المصنوع
 قال لان كل منخسف بالضرورة لان الانحساف عبارة عن الظلام القمر قال لانه لو انعكس الاغم
 اه وتحقق اللزوم بين الانعكاس لا يقتضى ان يكون الثاني بواسطة الاول فلا بد ان انعكس عبارة عن
 شخص قضية لازمة بعد التبديل بلا واسطة ومنها تحقق الواسطة واما قوله لان انعكس لازم الاغم فهو بيان
 الاستلزام فيكون لزوم الاغم للاخص واسطة في الثبوت دون الشك فانه مما مضى على بعض الناظرين
 فاحاج الى ان المراد ان لا يكون بواسطة بتبديل اخره قال والاغم لازم للاخص بناء على ان المعبر في العموم
 والخصوص بين القضايا مجرد وجوب واحد بما دون الاخر ولا وقوعه ولا حكموا بان الدائمة اعم من
 الضرورية قلنا لم يكن الاغم لازما للاخص بانه يحقق الاخص بدونه فلم يكن الخاص خاصا فلا بد ان الخاص
 لا يحقق بدون العام لانه لا يجوز تحققه بدونه فلا يكون العام لازما له قال واعلم ان شيعى انعكاس اه لان
 انعكس لازم للقضية وفراعد العلوم لا بد ان يكون كلية فاذا قلنا الضرورية تنعكس الى دائمة كان معناه
 ان كل ضرورية يلزمها الدائمة وبها معنى يلزمها انعكس لزوميا كليا واذ كان معنى الانعكاس
 ذلك كان معنى عدم الانعكاس عدم ذلك اللزوم الكلي قال بل يحتاج الى برهان قبل يجوز

ان يقام برأيهين متعددة على اقسام للمواد يحصل من الجميع لزوم العكس في جميع المواد قول لا بد من لزوم العكس
هنا بان يتركب قياس بهذا القضية اما هذه او تلك كل منهما يلزمهما العكس هذا بيان واحد لانه نتيجة في بيانها
الى برأيهين متعددة قال والا صدق اى وان يجب صدقه لما يصدق نقضه نصيم الى الاصل على تقدير
صدقه وينتج المحال فيكون جواز صدق النقض مستلزما لامكان المحال امكان المحال محال قال نصيب فيكون
واقعا في نفس الامر فلا يكون مستلزما للمحال والا لزم من محالته فضلا عن وقوعه قال في صدق سلبه عن نفسه علم
ان السلب والاثبات لكونه نسبة لا تعقل الا بدين في متغايرين بالذات او بالاقتضا فان كانت النسبة
سلبية عنه اما في صور اذ لو خلا الشيء باعتبارين يكونان مراديين للملاحظة على ولا يكون ما هو ذين في
جانب الموضوع والحصول ثم ان اريد اثبات الشيء لنفسه او سلبه عنه ان الشيء بعد اعتبار شئ به ثبت له
نفسه او سلبه عنه كما في سائر الصفات فيطلانه ظم وان اريد اثباته في نفسه سلبه كذلك صحيح ذلك هذا مرادنا
فان الشيء اذا كان معدوما يصدق سلبه عن نفسه بمعنى انه مرتفع بالضرورة وليس في نفسه ثانيا وبما ذكرنا اندفع
ما قيل كيف يصدق سلب الشيء عن نفسه مع ان السلب نسبة لا بد له من مرتين قيل في جوابه ان هذا القول
لا توجيه له لانه ينبغي عقد الحمل في قولنا بعض بليس ب لا صدقه نفسه عقد الحمل لا يضر السائل لا يقتل
معه من كذب اللازم الى الملزوم فانه اذا لم يتصور عقد الحمل بين الشيء ونفسه لم يلزم من تركيب المقدتين
قضية كاذبة لان الكذب فرع الحكم كالصدق وفي انه ح لقول المستدل بعد تركيب المقدتين قياس سلب
الشيء عن نفسه وهذا ما لم يعقل فضلا عن صدقه فيتم الدليل ويندفع السؤال وقد يجب بان بقوله في صدق
سلب الشيء في نفسه يصدق سلب الشيء عن نفسه وهذا الجواب في هذا المقام صحيح لكنه غير مطرد في كل قضية
الشخصية وما قيل انه غير مطرد في الجزى ليس بجزي قضية انه ليس من قبل سلب الشيء عن نفسه فان معناه
الجزى ليس بموصوف بالجزئية قال لوجود بعض ب الذي هو محكوم عليه في القضية لان عين البعض الذي
هو موضوع نقض العكس المفروض صدقه قال وهو فاسد وهذا ظهر ان السالبة الدائمة خص القضية
لازمة للذاتين بعد التبديل قال لاشي من مركوب زياده اى بفعل ينهار على ان عقد الوضوح معتبر
بفعل قال في بعض ب ليس ب حين هو ب لم يقيد بالضرورة اذ الدوام بيان للنقيضة المستمرة
بمين القياس فانه اذا كانت الكبرى مشروطة عامته ينتج النتيجة المذكورة مفيدة بقيد الضرورة واذا كانت
عامة نتيجتها مفيدة بقيد الدوام بناء على ان النتيجة فيها كالكبرى ومن قال يحدث المعطوف او
تنزيل لازم لنتيجته منتزعا فقد اخل بمقصد الشئ قال ومن البين ان الاول لا يستلزم الثاني اى معلوم
بالضرورة عدم الاستلزام المذكور لان اتحاد ذات الموضوع والحصول آه في الموجبة فاندفع ما توهم ان

ما هو بين تجويز العقل انفكاك الثاني من الاول وذلك لا يفي في نفس الاستلزام بجرانته في كل لزوم غير بين
 في هذا البيان لا يفي لعكس بل يفي العلم به على ان نقول اذا ثبت المناقاة بين وصف المحمول ومجموع ذات
 الموضوع ووصفه ثبتت المناقاة بين وصف الموضوع ومجموع ذات الموضوع ووصف المحمول والا ثبتت
 وصف الموضوع لمجموع ذات الموضوع ووصف المحمول فلا يكون مناقاة بين وصف المحمول ومجموع ذات
 الموضوع ووصفه لاجتماع الامور الثلاثة اما الاولى فللعلم بعدم الاستلزام ههنا وفي اللازم الغير البين عدم
 العلم بالاستلزام واما الثاني فلانه انما يتم ما ذكره لو كان ذات الموضوع والمحمول متحد ههنا ليس كذلك
 ومثله الشرح في شرح المطالع بقوله مثلا اذا فرضنا ان لا حار في الواقع الا الذين يصدق لاشي من
 اسرار يجاد بالضرورة مادام حار او مفهوم المناقاة بين وصفي الجار والجار فيما يصدق عليه الجار بالفعل
 وهو الذين لا يستلزم المناقاة بينهما فيما يصدق عليه الجار بالفعل ضرورة صدق قولنا بعض
 الجار حار بالامكان هذا اذا فسرت المشرطة بشرط الوصف وان فسرت بما دام الوصف كذلك
 لان عكس نفسها لانه حكم في الاصل ان ذات الموضوع ينفي وصف المحمول في جميع اوقات وصف
 الموضوع ولا يلزم منه المناقاة بين الوصفين مطلقا حتى يلزم من صدق احدهما على شئ انتفاء الاخر غايته
 ما في الباب ان يكون وصف الموضوع ووصف المحمول متنافيين في ذات الموضوع ومفهوم العكس
 مناقاة ذات الموضوع ووصف الموضوع في جميع اوقات وصف المحمول واحدهما لا يستلزم الاخر لانه
 ان يكون ذات المحمول مغاير لذات الموضوع مثلا يصدق في الفرض المذكور لاشي من مركوب زيد بجار
 بالضرورة مادام مركوب زيد ولا يصدق لاشي من الجار مركوب زيد بالضرورة مادام جارا لصدق
 وهو بعض الجار مركوب زيد بالامكان حين هو جارا نعم لو فسرت بالضرورة لاجل الوصف فكنت كيفها
 لان المناقاة بين وصف الموضوع ووصف المحمول مع متحققة ضرورة ان متشاور بالضرورة ليسلية فهو
 وصف الموضوع واذا تحققت المناقاة بين الوصفين فمعي تحققت وصف المحمول تقع صدق وصف الموضوع
 فيكون المناقاة متحققة بين ذات الموضوع ووصف المحمول لاجل وصف المحمول وهو مفهوم العكس كذا
 فسر الشرح في شرح المطالع وبهذا يظهر ان تقييد المشرطة بقوله التي الوصف الموضوع فيها وخل في
 الضرورة بيان للتوقع ليس احتراز عن المشرطة بل معنى العام نعم يمكن جعله احترازا عن المشرطة بمعنى
 ما يكون الضرورة فيها لاجل الوصف لكن لا ذكر له في هذا الكتاب ومثله المسم بصواب قال وكذب
 لاشي من الساكن اي ساكن الاصابع وكذا في المثاليين التالبيين قال لان من الساكن
 ساكن الاصابع ما هو ساكن الاصابع دائما كالارض فان يسكون عدم الحركة ويصدق على الارض

انها ليس بمحرك الاصالح دايما لعدم الاصالح وما قيل ان اظم المناسب لما هو وجدده انما يمثال القول الثاني
 من الكاتب ليساكن ولو لم يكن من تصرفات الناس كان غاية توجيهه انه قصد الى الساكن الا انه نبه
 بذكر الاصالح الى وجه سلب السكون عنه وهو انه لا بد من محرك الاصالح فوجهه مبني على ان حركة الجبروت في
 الاين يستلزم حركة الكل وهو بطم فان الحركة الوجودية يخرج بها الاجزاء عن اكنها ولا يخرج
 الكل عن مكانه قال قد عرفت اه فذلك لما تقدم لتذكير المتعلم والاهتمام لحفظه قال فانها
 يعكسان عريفية خاصة ولا يمكن اثباته بانه اذا تنافى وصف الموضوع والمحمول في ذات الموضوع
 بحكم وصدق الجزء الاول صدق عكس الجزء الاول بلا خفاء والجزء الثاني موجب جزئية مطلقة عامة
 وهي يعكس بنفسها لان ذلك مما يتم اذا كان ذات الموضوع وذات المحمول واحدا ويجوز ان يتغيرا
 في السالبة كما مر قال وهو ظهري لان صدق العنوان على ذات الموضوع حيث فرض ذلك البعض
 الذي هو جرح وما قيل لا يظهر صدق جرح على والا يحكم لادوام الاصل فدعوى ظهوره وبناء صدق ب
 على وعلى حكم الادوام يحكم من التمسك قال لان الوصفين اذا انفارقا اه قيل كما ان هذه الدعوى
 ظاهرة كذلك دعوى ان الوصفين اذا انفارقا في ذات واحدة لم تثبت شي منتهال في وقت الاخر
 ظاهرة فالطريق الاخصر في بيان ليس جرح مادام بتمسك بالدعوى الثانية وفيه ان الاصل للبدل
 الا على تنافي الوصفين في بعض افراد الموضوع ولا يدل على تنافيهما في بعض افراد المحمول بجواز تغير البعض
 تعيين البعض خارج عن مفهوم تقضيده قال فانه لما صدق اه تفصيل للاجمال السالبة يرد كل واحد من
 جزئي العكس الى ما لزوم فيه فلا يرد ان صدق بعض ب ليس جرح مادام ب لادايما لازم ما سبى
 بديهية لاحاجة فيه الى الاستدلال قال واخص الاربع الضرورية مطلقا من الدائمين العامة
 والعرفية والمشروطة بالهتي الضرورة مادام الوصف والعرفية العامة من وجه كما في المشروطة
 العامة المستقرة بالضرورة بشرط الوصف واذا لم يعكس الاخص من وجه صدق ان العكس غير لازم
 الاعم من وجه لانفاكا عنه في مادة الاجتماع مع الاخص فما قيل ان لازم الاعم من وجه ليس لازم
 الاخص لان الاعم من وجه ليس لازم الاخص من وجه فلا بد في مشروطة العامة من بيان مادة التعلق
 وهم صرح قال بهذا طريق آخر اه اى ما ذكره سنها طريق اخر سبوى ما فهم مما سبق من كون عدم
 انعكاس الاعم مستلزم لعدم انعكاس الاخص وليس لفظ هذا اشارة الى الطريق الذي ذكره السائل على
 ما فهم قال في انعكاس كلية لما كان انعكاسها جزئية بدلية لا اجتماع وصف الموضوع والمحمول في ذات
 الموضوع والمحمول فيهما بين انما لا يعكس الى الاخص منها اى الكلية ليثبت كون الجزئية تخص قضية لا رتبة

بعد التبريد فلا يريد ان المقصود بيان الانعكاس لا عدم الانعكاس قال واقتناع حمل الخاص الخ
اي بالاطلاق العام لوجوب سلب الخاص عن بعض افراد العام بالاطلاق العام فلا يريد ان الاقتناع
ممنوع وسند المنع واضح عند من حقق القضية التي هي كمال النسب في المفردات يعني انها مطلقة عامسة
ضرورية لان النسب بين المفردات بحسب نفس الامر قال او مادام ج اراد به الجهة المشتركة
بين العامين فهو عطف على قوله بالضرورة او دايما فان المراد بهما الذاتين على ما هو الشك في الاستعمال
فرا قيل انه عطف على قوله مقدر اى بحسب الذات اتركيبا لا يحتاج اليه ثقل عن اختصاص الشرح
يرشدك اننا الى ما قلنا قوله لا يفتي لا شئ من ج بالضرورة او دايما كان الاصل ضرورة او دايما
او مادام ج ج ان كان احدى العامين قال اى يمتنع استعماله اى الكاتب ضرورية او دايمة
واما استعماله على تقدير كونه احدى العامين فينبه لانه يلزم من سلب الشئ عن نفسه في اوقات وجوده
قوله فينتج لا شئ من سبب بفعل وهذا ليس بحال لان سلب الشئ عن نفسه صحيح اذا كان محذورا فلذا
لم يكن بضم نقض العكس الى الجزء الثاني من الاصل واعتبر ضمنا الى الجزء الاول ايضا قال وانه جتماع
النقيض اى يستلزم لكونهما كليتين والتناقض انما يكون بين الكليتين والجزئية قال وهذا اى البيان المذكور
في الاله وام قال والجزئية لا يفتي اه وان جعلت صغرى نقض العكس كبرى لا يكون القياس
على بهية شكل الاول ولا بد في الخلف من ان يكون القياس المنتج للحال كذلك قال ولو اجبره
بذا الطريق آه يتوهم من تخصيص المصطلح بالاصل الكلي والافتراض بالاصل الجزئى ان احدهما لا يكفي في
ثبوت اطراف كلا الاصلين وليس كذلك لافتراض فيهما بان اخرى في الاصل ان كان الضم لان فرض
المفروض شطحا معينا لانها في كليات الاصل واقصر على البيان بطريق الافتراض في الاصل الجزئى لان الجزئى
اعم من الكلي والانعكاس الاعم يستلزم انعكاس الخاص وفي بعض النسخ الوادى الجاسعة بدل او كليهما صحيح
لشاركتها في الكفاية قال والوقتتان اه قيل يمكن اقامته برهان واحد على ان عكس هذا القضايا
المطلقة العامة لا يخص منها من غير حاجة الى التمسك بالنقيض فان عند الوضع مطلقة عامة بما مع ضرورة
والدوام واللا ضرورة والا لا وادام فاذا جعلنا محمولا تصدق القضية المطلقة لا محالة ولا يلزم
بصدقها مقيدة بخصوصية من خصوصيات اخر اصلا وفيه ان المقدمة الاخيرة ممنوعة
اذا الغاية عدم العلم بلزوم صدقها مقيدة بخصوصية لا العلم بعدم اللزوم والمطعم هو الثاني قال
وهو ضم نقض العكس اى الخلف يستعمل في العكس هذا الفرد منه واما الخلف مطلقا فهو اثبات المطعم بالاطال
فقيضه مع الاصل بنفسه ان كان بسيطا والجزئية او باحد هما ان كان مركبا كما عرفت في الامثلة السابقة

قال وهو فرض آه انما اعتبرنا الفرض المشتمل القضية الخارجية والتحقيقية فالفرض منها يعني الاعم والجما مع
 للتحقق قال حمل صفي الموضوع آه حمل صفي الموضوع يكون بالاجاب وحمل صفي الموضوع كما هيته
 في الاصل ايجابا وسلبا قال يحصل لعكس بان يترتب من يتكلم لمقتدين قياس غرض العكس لمظم
 او يحتاج الى صمم مقدمته اخرى صادقة معها لما عرفت في بيان عكس اللادوام في خاصيتين قال فانه
 لم يمتنع اى يجرى في الموجبات والسوالبت وليس معناه انه ليعم كل فرد منهما لما عرفت من عدم
 جريانه في عكس اللادوام الخاصتين الجزئيتين السالبتين قال مانيا في الاصل سواد كان تقيضه
 وهو في المطلقة العامة الجزئية واخص وهو فيما عداها كما سيظهر من تفصيل آتى قوله وهو اخص من تقيض
 الاصل بحسب الكم قوله كذلك يطلق آه فيه اشارة الى ان كلا المعنيين اصطلاحى بل الاول اصل بالنسبة
 الى الشاسنة وانه نقل منه اليه فاقبل ان اطلاقه على المعنى الاول بطريق التجوز لا يعابيه قوله على
 التقضية المحاصلة بالتبديل لا مطلقا بل بشرط كونه اخص القضايا اللازمة من التبديل المذكور قوله
 واذا قلنا آه عطفت على قوله والضابطه قوله اردنا انه بحسب صدق عكس لان المقصود اثبات
 لزوم العكس له لا مجرد الاتفاق في الصدق قوله ويلزم منه اى من امكان صدق التقيض
 المحال لا وقوعه لجواز ان لا يقع التقيض وامكان المحال لانه يلزم الانقلاب فعنى قوله وتضمنه
 مع الاصل امكن ضمنه مع الاصل وقد يقال معناه تضمنه مع الاصل على تقدير وقوعه فيلزم المحال
 فلا يكون ممكنا لان الممكن لا يستلزم من فرض وقوعه محالا فحصل البيان ان الممكن بانبات
 استحالة ولا حاجة فيه الى اعتبار ان امكان محال فمفيه ان خاصية الممكنة ان لا يستلزم
 فرض وقوعه محالا بالنظر الى ذاته اما بالنظر الى غيره فيجوز ان يستلزم المحال بواسطة اعتنا بالغير
 لعدم العلول الاول وفيما نحن فيه يجوز ان يكون كذلك لا بد كنفية من دليل فعدم تمامية تركه
 رخ في شرح المطالع والسيد السند قدس سره بهذا قوله فان قيل آه منع لقوله فيكون محالا يمنع لزوم
 قوله فتعين ان يكون لازما من التقيض لعكس من السابق لجواز ان يكون لازما للمجموع من حيث المجموع
 قوله قلنا آه اثبات للمقدمة بمنوعة تجريرة بحث يندفع عنها المنع وهو ان المراد من قولنا فيكون
 محالا لا يكون اجتماعه مع الاصل وكذا المراد من قوله تقيض العكس من اجتماعه مع الاصل وذلك
 لان المقصود لزوم عكس الى الاصل لا صدق في نفسه قوله على ما ذكره اى البص انما قال ذلك
 لما سياتى من ان التوقف لا وجه له قوله وهى خمس قضايا الوجوديتان والوجوديتان والمطلقة
 العامة قوله وهى اربع قضايا الوجوديتان والعامةتان قوله وهى قضيتان الخاصتان

قوله في الجمع اي في جميع الموجبات الكلية المطلقة عامة كانت او غير باقوله وفي غير المطلقة العامة
اذا كانت موجبة كلية واما في المطلقة العامة الموجبة الكلية يكون عين نقیض الاصل من حيث الجزئية
قوله ايضا اي كما انه خص من حيث الكسبية قوله كما يظهر فيما اذا كان الاصل جزئيا اذ لا فرق بين
الاصل الكلي والجزئي في الالزام كاس من حيث الجزئية قوله واما اقتصر آه يعني ان المقصود بيان ذلك
اذا عكست نقیض عكوس هذه القضايا المستوية يكون العكس خص من نقایضها فلا بد من جريان طريق
العكس فيها وذلك لما يجري في الجزء الاول من الخاصيتين فلذا اقتصر عليه قوله لا يمكن اثباتا بطريق
العكس لان نقیض سالبية الجزئية المطلقة العامة موجبة كلية دائمة وعكسها حينئذ مطلقة موجبة وهي
لا تاتي الاصل التي هي سالبية جزئية مطلقة عامة اذا السلب في بعض اوقات الذات لاني في الشئ
في اوقات الوصف قوله وخص من نقیض الخاصيتين آه قيل لاجابة الى هذا البيان لان اثبت
بطريق العكس هو جزو الاول منها كما اعترف به قدس سره فيكون العرفية اعمامة خص من الحقيقة الممكنة
والمطلقة الشئ بها نقیضها العامين سواء كانتا قضيتين او جزئيتين خاصيتين كانت وليس بشئ لان كون
العرفية العامة خص من نقیض جزئيتها لا يكفي فيما هو المقصود اعني كونها خص من نقیضها ما لم يبين ان نقیض
الجزئيين خص من نقیضها قوله لانها اي الجزئية الممكنة والجزئية المطلقة نقیضها الجزء الاول من الخاصيتين
قوله فيكون العرفية العامة خص آه نحو بعض ج ب مادام ج لا دايما عكسه بعض ب ج حين يوجب
ونقيضه لاشئ من ب ج مادام ب وبى تنكس الى لاشئ من ج ب مادام ج وبى خص من نقیض
الجزو الاول اعني لاشئ من ج ب حين يوجب الذي هو خص من نقیض الاصل اعني كل ج ب حين
يوجب او بعض ج ب حين يوجب وليس بعض ج ب حين يوجب قال مثلا اذ صدق بعض ج
ب لعل آه لم يترخص لقيد الادوام ههنا ايضا لما عرفت انها سالبية دائمة لا يمكن اثباتها بطريق
العكس قوله فيكون خص من الاخص فيكون السالبة الدائمة اخص من الاخص اي من نقیض
العكس لان الممكنة الوقيعية والمطلقة الدائمة اخص من احد المفومات الثلاثة الذي هو نقیض الاول
قوله هي اي السالبة الدائمة نقیض الجزء الاول من الوجوديتين اعني المطلقة العامة لان قيد
الادوام لا يمكن اثباتها بطريق العكس قال فيكون خص من نقیضها اعني احد المفومات الثلاثة
قال لان بيان انعكاس السؤال آه يريد انه لو لم يكن اثبات عكوس كلما بطريق العكس للزم
الدور فلا بد في اثبات عكوس احدیهما من معرفته عكوس الآخر بطريق آخر فلما قدم المصل لسؤال الب
واثبت عكوسها بطريق الخلف والافتراض امكنه ان ثبت عكوس الموجبات بطريق العكس بخلاف

عكس السواليب فانه لا يمكنه شأنا تها به لانه يلزم البيان بالمسميين بعد و هو ان كان جازي الككن ترك بقدر
الامكان اذ في هذا القدر كات في مكنة تخصيص فالمراد بقوله امكنة آه امكنة من غير لزوم محذور فلا بد
ان البيان بالمسميين بعد شائع بل قد تبين بما بين في علم اخر وان كان الافتراض اليم فيه البيان
بالمسميين بعد عنى انتاج الشكل الثالث قال مكنة عامة ولا يعكس المكنة الخاصة كنفسها صدق بل
بعض الانسان كاتب بالامكان الخاص مع عدم صدق بعض الكاتب انسان بالامكان الخاص
صدق كل كاتب انسان بالضرورة نعم لصدق بالامكان العام لان سلب الانسانية ليس
ضروري من الكاتب وبما ذكرنا ظهر لك اندفاع ما توهم من ان السالبة الوقتية اخص من الممكنة
الخاصة الموجبة لانها اخص من الممكنة السالبة والموجبة والسالبة لا فرق بينهما في الممكنة الخاصة اللفظ
ومتى لم يعكس الاخص لم يعكس الاعم واذا ثبت عدم انعكاس الممكنة الخاصة الموجبة ثبت عدم
انعكاس الموجبة الممكنة العامة فلا وجه لما ذهب اليه القدماء ولا لتوقف المص وذلك لان اللازم
ما ذكر عدم انعكاس الممكنة الخاصة باعتبار الجزئي السلبى والقدماء انما ذهبوا الى انعكاسها باعتبار الجزئي
الثبوتى وكذا توقف المصرد فيه قال بعض ج بالامكان بـ وعليه انه لا بد من اثبات كونها
اخص قضية لازمة بعد التبديل وهو محمول جوازا ان يكون اللازم كونه ج بفعل بناء على كون عقد الوضع في
الاصل بفعل وبهذا اليم ظهران الاستدلال انما يتم على مذنب الفارابي قال على انتاج الصغرى
الممكنة وانما ضم المص فوله مع الكبرى الضرورية لان القرينة فيما نحن فيه كذلك قال واما الثالث
لم يتعرض المصرد له بناء على انه يمكن اثبات بعض ج بالامكان من غير ملاحظة كون المقدتين
الافتراضيتين على هيئة الشكل الثالث بان يقال اذا انفارق وصفان على ذات واحدة يكون كل
منهما ثابتا في وقت آخر ولو بالامكان قال وسعرت انما عقيدة وانما اكتفى المص على عدم التحقق
حيث قال وكل منهما غير متحقق لانه كات في عدم تمام الدليلين ولا حاجة الى ادعاء البطلان قال
وان لا يخرج اما لو فرض خروجه يكون ج بفعل فيصدق بعض ج بفعل ولا يكون الممكنة اخص
قضية قوله يلزم انعكاس السالبة الى قوله ويكون الممكنة العامة متجهة في الصغرى الشكل الاول والثاني
بلا شبهة لاندراج الاصغرى في الاوسط بلا شبهة واذا كان الصغرى الممكنة متجاثبات بالدليلين المذكورين
انعكاس الممكنة كنفسها واذا ثبت ذلك ثبت انعكاس السالبة الضرورية كنفسها لانه اذا صدق لاشئ من
ج ب بالضرورة صدق لاشئ من ج ب بالضرورة والا لصدق نفقيضه وهو بعض ج بالامكان
ويعكس الى بعض ج بالامكان وهو نيا قضى الاصل والسرى ذلك ان الممكنتين اذا كانتا لازمتين

كان نقضها بما تلازم من قطعها وبما حررنا لك فظهر ان تقديم نتائج الممكنة على انعكاسها وتقديم انعكاسها على انعكاسها
 الضرورية في الذكر اولى والامر في ذلك سهل ولما كان ترتيب الاحكام الثلاثة على منسب لفارابي في غاية
 الظهور لم يتعرض قدس سره لبيان قوله بنقض اه اخره عن الاحكام الثلاثة لتعلقها جميعا فانه لو ثبت
 المثال المذكور ليطل الاحكام الثلاثة كما لا يخفى قوله اذ لا يصدق على منسب لفارابي ان كل ما هو مركوب
 زيد فرس بالضرورة يصدق نقضه ح ولان بعض ما هو مركوب زيد بالامكان حمار بالضرورة فيصدق
 بعض ما هو مركوب زيد بالامكان ليس بفرس بالامكان قوله بزعم المتأخرين قيد بذلك لانه لو اعتبر
 اتصافه به بالفعل بحسب الفرض كما هو متحقق الشرع يكون الاحكام الثلاثة ثابتة اليقين بناء على تلازم
 الامكان والفعل بحسب الفرض قوله بحسب ان لا يثبت اه اى عدم اشبوت والافتقار واجب لتفرض
 عليه بطلان توقف امصره قوله فتوقف امصره قال لمحقق التفات الى قلت لمعتبر بفعل لكن
 وقع التردد في انه لفعل بحسب نفس الامر بحسب فرض العقل وان لعقل بحسب الفرض بل هو مساو
 للامكان ام لا انتهى وفيه ان اعتبار الفعل بحسب الفرض انما هو تحقيق الشرع لم يمتنع عليه احد قبله فبناء
 تردد امصره عليه مما لا وجه له كما لا وجه لما قبل ولعل ذلك لتوقفه فيما هو محقق من منسب لفارابي
 والمشيخ لانه يلزم من ذلك ان يكون امصره متوقفا في جميع اسائل علمية قال ليتضح لك اه فيه
 اشارة الى ان جزم امصره بعدم انعكاس السالبة لضرورة كنعكاسها استفاد من جزئية انعكاس
 الدائمين الى الدائمة وتوقفه في انعكاس الممكنة الموجبة مما لا وجه للاستلزام بينهما قال كل ذلك
 بطريق انعكاس الاله اذ اثبت انعكاسا بطريق انعكاس لا بد من بيان انعكاس الاخرى بطريق آخر
 كما يلزم الدور كما اثبت الشرع انعكاس الممكنة كنعكاسها ليقوله لان مفهومها ان ما هو ج بالامكان اه
 قال الكائنات موجبة قدم بيان حكم الموجبات ههنا لكثرة استعمال الشرطيات الموجبة وقيل لان
 الايجاب اشرف والسوالب الجمالية انما استحق التقسيم لان انعكاسها كلية وهي افيد في العلوم واضبط
 والشرطيات ليست مسائل العلوم حتى يكون الكلية افيد واضبط وفيه ان السوالب الجمالية ليست
 مسائل العلوم قال بالمثل لم يبين بطريق انعكاس مع جريانه فيما لا بد لانه جعل لدعوى مركبا من انعكاس
 الموجبة والسالبة معا ولا يمكن اثبات ذلك بطريق انعكاس اذ لا بد فيه عند اثبات انعكاس احد منهما من تسليم
 انعكاس الاخر وبيان بطريق آخر قال كلما ان هذا الصادق اه يعنى ان الصادقين متوافقان من غير
 تفاوت لان الامور الصادقة صادقة في جميع الاوضاع والاحوال لتحققها معهما في نفس الامر فقل ان
 موافقة التالي للمقدم في الاتفاقية ليست كموافقة المقدم لجواز ان يكون التالي عم فكون موافقة المقدم

له حجة ثالثة مع ان موافقة التالي له كلية فيصدق عكس الموجبة الكلية وهم فتدبر قال يجوز موافقة آه لان
 الصادق صادق على اي تقدير فترض اذا كان يمكن الاجتماع معه قال ونقيض الجز اول ثانيا في بعض
 النسخ والاول ثانيا فهو من قبيل الخطط على مجهول عالمين مختلفين والمجور مقدم قال مع بقائه كيف
 والصدق بحاله قد عرفت فيما سبق ان المراد بالمعينة لمعينة اللازمة من لبقاء الصدق بحاله لبقائه في القضية
 الحاصلة بعد التبدل متلبسا بحاله من كونه محققا ومقدرا اذ المتبادر من اللزوم ان لا يكون بواسطة فيخرج
 القضية اللازمة التي هي اعم من عكس نقيض القضية كالدائمية والمطلقة العامة للآخرين للضرورة وهذا الترتيب
 لعكس النقيض مع قطع النظر عن الجهة بقرينة بيان الموجبات فمن ادروا على قوله وهذا خلف بانه لا تناقض
 بين بعض ج ليس بـ وكل ج بل لمطلقة العامة لجواز ان يكون لبعض ليس بـ في وقت وب في وقت آخر
 واجاب بانه لم يرد بقوله كل ج بل لمطلقة العامة فانها لا تنعكس بل بالضرورة او دايما مثلا او كعامة
 كل باليس بـ ليس ج دايما فبعض باليس بـ ج بالفعل تنعكس بالعكس المستوى الى قولنا بعض ج ليس
 بـ بالفعل وقد كان كل ج بـ بالضرورة او دايما هذا خلف فقد خرج عن المرام والخيال الكلام يحيل يمكن اثبات
 انعكاس الموجبة الكلية لنفسها بان انعقاد الموجبة الكلية امان متساويين او خص واعم مطلقا وقد ثبت ان
 نقیض المتساويين متساويان نقیض الاخص والاعم اعم واخص فيه نظر لان الثابت بما ذكر ان صدق القضية
 المركبة من نقیض طرفي الموجبة الكلية على تقدير صدقها والمطلقات اثبات اللزوم بينهما قال ينعكس سالبه جزئية
 لا كلية اصدق قولنا لا شيء من الانسان او ليس بعض الانسان بفرس وكذب لا شيء من اللافرس بل الانسان
 او بعض اللافرس كانه لا شيء من الانسان قوله قد وقع ذلك آه وعند رفع بالتخصيص بان لا يكون المحمول من المفومات
 الشاملة ج يكون بعض المحمول افراد موجودة في اللازم السالبة لمصلحة والمعدولة لتعميم قواعد الفن انما هو
 بقدر الحاجة وقدم مثل ذلك في قوله ونقيض المتساويين متساويان لاجل ذلك كان المستعمل في العلوم
 عكس النقيض على راي المتقدمين اذ لا مسئلة في العلوم يكون محمولها من المفومات الشاملة فليس اعتبار
 المتأخرين الامم في تعميم القاعدة من غير ضرورة علمية ترتب عليه قوله انما نأخذ نقیض الطرفين اه ولذا اوردهم
 ليس الدال على سلب شيء عن شيء وزيد لشبهة ما حيث لا يضاف على الفعل ولو اريد الحد في مثل كل لـ
 الـ ج قوله لم يسألوه بالسالبة لان اسلب عن الشيء واثبات اسلب له لا تغاير بينهما في نفس الامر بل و
 بالاعتبار فالموجبة في حكم السالبة في عدم اقتضاها الموضوع قوله فلا بد ان يصدق اه وذلك لان كذب
 الموجبة المذكورة اعني ليس بـ ليس ج اما لعدم الموضوع او لعدم ثبوت المحمول والاول بطم لعدم اقتضاها
 لوجود الموضوع لكونها في قوة السالبة فتعين ان يكون بالاعتبار الثاني اعني باعتبار سلب سلب ج عن

ما صدق عليه سلب ب واذا كان سلب ج مسلوبا عن اصدق عليه سلب ب كان نقيضه اني ثبوت ج
صا وقا عليه الا ان رفع نقيضه ان فالتساليته ساليته الجمل في قوة الموجبة لمصلحة لان سلب السلب لا يخالف
الايجاب في نفس الامر بل يجر والا اعتبار فلا حاجة الى تخصيص قولهم الساليته لا يقتضي وجود الموضوع بما بعد
الموجبة الساليته الجمل لان ذلك فيما اذا كان الايجاب حقيقيا قوله هذا قد فهم اه اى ما ذكره الشارح
بقوله قال المتأخرون قوله ان يقال لا تسلم اه يمكن وفيه بيان ذلك العكس على تقدير تعاقب اللزم قوله
لتعين نقيضه اى لتخصيل نقيضه با دخال حرف السلب فيه قوله فيجعل الجزء الاول اه بان يوضع
ذلك لنقيض المحصل با دخال حرف السلب في الماتية الاولى فيصير الجزء الاول من العكس موصوفا بكونه
نقيض الجزء الثاني من الاصل وخلاصة ان العكس المذكور انما يحصل بان لو خذ الجزء الثاني من
الاصل فتدخل عليه حرف السلب ويندكر اذ لا فوج لصح ان يقال جعل لنقيض الجزء الثاني اولا اى موصوفا
بالاولية وهو الاصح ووجه ان يقال جعل الجزء الاول من العكس موصوفا بكونه نقيض الجزء الثاني من الاصل
مفاد عبارة المصنف ان حل على ظاهرنا قوله ولو فسرت اى عبارة لمتن قوله لزم ان يراد اذ لا يقال
بتقديرهم لمفعول الثاني على الاول تعويلا على ظهور المراد وانما ترك السيد قدس سره لكون المفعولين معرفة فوج
يجب تقديم الاول على الثاني لكونهما في الاصل مبتدأ وخبر الا اذا قامت قرينة والقرينة خفية قال قدس سره
اى مسلوب عنه سواء كان الموضوع موجبا او لا لانه ثابت لا ياباد عنى العدول على ما فهم فانه غير مفهوم
عن الجزء الاول بل يحتاج فيه الى اعتبار اللادوام فلا حاجة اليه فان بعد اعتبار اصدق ج عليه كون
صدقه با باعتبار التصاف وليس ب لا باعتبار التفاد الموضوع او باعتبار التفاد تصافه بوصف الموضوع
قال يحكم اللادوام لم يقل اولا لاجزائة لان اللادوام شخص منه فاذا اقتضى سلب اللادوام وجود الموضوع
اقتضى سلب الضرورة ايضا لانه ان تحقق في ضمن اللادوام فذاك ان تحقق في ضمن اللادوام فبطريق الاولى
قال ايا انعكاس الفعلين اى العامتان والخاصتان والمطلقة العامة وهين الانعكاس في المطلقة
العامة التي هي اعم منهما لان انعكاس العام يستلزم انعكاس الخاص كما مر قوله وهي مستلزمة للموجبة
المحصلة بحكم بالاستلزام بالنظر الى التغاير بينهما مقبولا والا فقدرت ان سلب السلب عين الايجاب
من حيث الذات قال من الشكل الثالث قيل بربان من الشكل ينتج النتيجة المذكورة هكذا اذا تحقق
هذا الشيء تحقق المجموع وكلما تحقق المجموع تحقق الآخر انتهى ولا يخفى ان الصغرى على هذا التقدير اتفافية
لعدم العلاقة فاللازم النتيجة الاتفافية ومقتضى الشارح والسيد السند قدس سره اثبات الملازمة الجزئية
بمين كل امرين فلذا اخذ النظام القياس على طريقة الشكل الثالث ثم لا يخفى ان الامور الثلاثة باطله لان

عدم استلزام الكل للجزء وتحقيق الملازمة الجزئية بين كل امرين حتى انقيض بينهما البطمان وانتاج شبهة الشكل
 الثالث مبين عليه فلا بد من انقذح في تلك المقدستين وقد اخذ الشرح في شرح ابطال بيان المجموع انما
 يستلزم الجزء لو كان كل واحد من اجزائه مدخل في اقتضاء ذلك الجزء ضرورة ان لكل واحد من الاجزاء
 دخل في تحقق المجموع فبالاولى ان يكون له دخل في اقتضائه وتأثيره ومن المعين ان الجزء الآخر
 لا يدخل له في اقتضائه وذلك الجزء بل وقوعه في الاستلزام وقوع اجنبى بحرى مجرى الحشوة فان الانسان
 والا انسان لا يستلزم الا انسان ولا الانسان نعم الملازمة ثبات صادقتان على تقدير الملازمة لكن الكلام
 في الملازمة بمقتضى نفس الامر انتهى على تقدير اللزوم وجود الموضوع تحقيق الملازمة بين المجموع وكل واحد
 من الجزئين ضرورة ان لكل واحد من الجزئين دخلا في وجوده ولو جوده دخل في الاقتضاء والمذكور للجزء يكون
 وجوده محالا فلا يكون اللزوم بينهما بحسب نفس الامر والكلام فيه وفيه بحث لان اللزوم بين شيئين لا يقتضى
 ان يكون للملزم اقضاء الملازم وتأثير فيه لانه عبارة عن اشتراك الالف كما كان منها فجزء ان يكون مجموع مستلزما
 مجموع للجزء من غير اقتضاء وتأثير فصلا عن ان يكون للجزء دخل في اقتضائه وتأثيره فالبحث في الجواب
 ما اشار اليه بقوله نعم انه من الاكتفاء على منع كناية كما ثبت مجموع الامرين ثبت احدهما لجزء ان يكون
 بثبوته محالا فعلى تقدير ثبوته لا يفيى الملازمة بينه وبين جزئه وما قيل من ان اللازم ما ذكره ثم علم
 صدق المقدستين المذكورتين لزوميه وذلك انما يتحقق ثبوت الملازمة الجزئية بين كل امرين لا يحسم
 مادة الاشكال فان كونها اتفاقية كانت في انتاج الشكل الثالث اذ لم يشترط في التاجه من المتصلين
 ان يكونا لزوميين فح بدل قوله واما ثبوت الملازمة الجزئية اه بقوله واما اجتماع كل شئ مع
 نقيضه فمذموم اذ كونها اتفاقية بالمعنى الاخص بطل لعدم تحقق كل مجموع من كل افرادها وباعنى
 الاعم لا يفيد اذ لا يلزم منها اجتماع الشئ مع نقيضه في نفس الامر قوله في تنازم الشراط وفي بعض
 النسخ في لوازم الشرطيات الى القضايا التي يلزم الشرطيات وكلها با واقع في عباراتهم مطالبين لما من
 قوله في العكس المستوى وفي عكس النقيض فان كلا منهما يطلق على المعنى المصدرى على اقتضائه لموصوته
 الملازمة ثم ان التلازم مخصّر في عشرة اوجه لانه اما ان يعين المتصلات او بين انفصالات او بين متصلات
 والمتصلات وتلازم المتصلات اما بين المتحدة بنفس او مختلفة بنفس والمتحدة بنفس اما حقيقتان او
 مانعة الجمع او مانعات الخلو وتلازم اختلافات ما بين الحقيقية ومانعة الجمع او بين الحقيقية ومانعة الخلو او بين
 مانعة الجمع ومانعة الخلو وكذا تلازم المتصلات انفصالات اما التلازم المتصلة والحقيقية او المتصلة بالغة
 الجمع او المتصلة ومانعة الخلو قد جرت عادة القوم بالاستقضاء في تفاصيلها بلفظه جوده لم يترخص المصنف منها

رشد

الا تلازم المفصلات والمفصلات وتلازم المفصلات المختلفة الجنس للاحتياج الى ذلك لتلازم في معرفة
 انتاج القياس الاستثنائي باعتبار وضع احد طرفيه واقعه كما يحكي قال المقصود الاقصى لم يطلب اليه علم من الفن
 المقص منه ترغيب المتعلم الى تحصيله وبذل السعي في تحقيقه وحفظه وكلمته من اياتيضية اى من جملة مباحث
 الفن واما صلاته المقص فان بعض المقاصد قد يكون وسيلة اه وعلى التقديرين في بيان مباحث القياس
 اهم مقاصد الفن قوله وذلك خلاصة ان المنطق آلة للعلوم حقيقة التصديقات بالمسائل وتصورات مباد
 وبمسائل اليها ولا شك ان تعلم القصد بالآلة على حسب تعليق المقصد بذى الآلة فيكون مباحث الوصول الى التصديق
 ادخل من القصد ما عداها ثم العدة منه القياس فيكون مباحثه مقصدا اقصى من كل ما عداه قوله لان
 المقاصد آه اى المقاصد الاصلية نيا في ما قيل ان اجزاء العلوم ثلاثة لبادى والموضوع والمسائل قوله
 اى وصلت اه اى التمثيل النقض في نفس الامر ولا عند العالم قوله في المبادى القطعية اى يقضية بدية كانت
 او نظرية قوله ما وصل الى كنه الحقيقة لان تصور الشئ بالوجه تصور ناقص المراد بالكنه الكنه التفصيلي فان
 تصور الشئ بالكنه الاجمالى لتحقيق الا لا تنسخ التصور بالوجه قوله بل متعذر لعدم الاطلاع على ذاتيات
 قوله فانه محاذ لابد لكل تصديق من ثلاث تصورات قوله وايضا اعطيت على قوله ان التصديقات
 الكاملة بيان للشيء بوجه اخر قوله التصديقات يقينية كانت او غير يقينية قوله تقع بنفسها تفسير
 للثبات لما فيها من بردا لحاظ حصول الجزم في الجملة بخلاف التصورات فان النفس بعد ما يتقرب لان
 يحكم عليها او بها قوله فاذا كان آه مقدمة ثانية للدليل معطوف على قوله فالمتقصد في تلك العلوم هو الاكوار
 التصديقية واما بينهما اعتراض لبيان ذلك قوله بالقياس الى الوصول الى التصور فاندفع ما توهم ان
 الفن شمان مباحث التصورات والمقصد الاعلى منها المعارف مباحث التصديقات والمقصد الاقصى منها
 القياس فلا يقع حصر المقصد الاقصى من الفن في القياس قال وحده اشارة الى ان حده شئ بكونه
 مفهوما اصطلاحيا قال هو المركب هو فصل او مبتداء وخبرة الجملة خبر فالقول وقوله اما المفهوم العقلى خير
 بعد خبر وقيل الجملة معتضة بين المبتداء وخبره اى اما المفهوم العقلى قوله حقيقية اى من حيث حقيقية و
 ذاته لا باعتبار امر خارج عنه ولم يرد بها ما يقابل الجواز فان اطلاق القياس على المفهوم ايضا حقيقية الا
 نقل اليه بواسطة والتمس على المعقول واليه اشار بقوله لسمى قوله فان جعل حدا اما يستفاد من كلامه
 في شرح المطالع ان القول مشترك معنوي بينهما وان التعريف للمقدرا المشترك حيث قال فالقول جنس
 بعيد يقال بالاشتراك على المفوظة وعلى المعقول فكانه اراد بالمركب المعنى اللغوى لا الاصطلاحى وليس
 ذلك قدرا مشتركا بين المركب المعقول والمفوظة ووجه يرد الاعتراض المذكور في شرح المطالع من ان لفظ

مؤلف مستدرک ولا يندفع بانه ذكر ليصح تعلق من به على ما فهم وما ذكره قدس سره موافق لما ذكره المحققين
يدل على انه حمل القول على المعنى الاصطلاحي وابنه مشترك لفظي بينهما ولا يصح تعلق كلمة من به ولذا قال
الحقق التفتازاني اى ذكر المؤلف ليصح تعلق من به وقال السيد السند في شرح المواقف ان ذكر المؤلف
للا يتوهم ان المراد قول من جملة القضايا بان يكون من تبعيضه وناقيل ان العبارة باعتبارها في ذلك
المعنى قضيه من القضايا او قول من الاقوال وان الحق في ذلك المعنى يكون بمعناه لا بمعنى ما فوق الواحد
فانما يدفع كونه صريحا في ذلك المعنى لا لقوله قال وعلى التقديرين بخلاف المعقولة فانه لازمه للقول المعقول
وهو ظم والمفهوم لان اللفظ يستلزم تعقل معانيها بالنسبة الى العالم بالوضع تعقل معانيها على تقدير التسليم
يستلزم النسيجه قال وبالنسبة الى المركب آه قال المحقق التفتازاني الى القياس المنجى بطاوب احد يكون موافقا
بحكم الاستقراء الصحيح من مقدمتين لا يزيد ولا ينقص لكن ذلك القياس قد يقتصر مقدمته او احديهما
الى الكسب لقياس آخر وكذلك الى ان ينتهي الكسب الى المبادئ البدئية او المسلمة فيكون هناك قياسات
بمرتبة محصلة القياس المنجى المظم فسموا ذلك قياسا مركبا وعدوه من لواحق القياس انتهى يظهر منه ان
كل واحد من تلك الالقيمية بالنظر الى نتيجة داخل في القياس البسيط ومجموعهما ليس من افراد القياس فلا معنى
لقوله يشتمل لقياس المركب فالصواب ان يقال والمراد بالقضايا ما فوق الواحد لان القياس لا مركب
الا من قضيتين قال الظم في شرح المطالع لا يقال او عنى القضايا ما بهى بالقوة دخلت القضية الشرطية
واو عنى ما بهى بالفعل خرج القياس الشرعى لانا نقول المعنى اى بالقوة ونخرج الشرطية بقوله سمى
فان اجزاءها لا يتحمل التسليم لوجود المانع اعنى ادوات الشرط والعناد او اعنى بالقضية يتضمن تصديقا
او تحميلا فيخرج الشرطية بها قال ما فوق الواحد سواء كانتا كورتين او احدتهما مقدرة نحو فلان فانفس
فموجي ولما كانتا شتمس طالعة فالنهار موجود قال يجب ان يكون مسلمة في نفسها اى مقبولة بل لو كانتا
كاذبية متكررة لكن بحيث لو سلمت لزم عنها قول آخر فمضى قياس فان القياس من حيث انه قياس
يجب ان لو خذ بحيث يشمل البرهان والجدلي والخطائى والسوفسطائى والشعرى والجدلي والخطابى
والسوفسطائى لا يجب ان يكون مقدما منها حقه في نفسها بل يجب بحيث لو سلمت لزم عنها ما يلزم
واما القياس الشرعى فانه وان لم يجادل الشاعر التصديقي به بل التحميلي لكن يظهر ارادة التصديق
ويستعمل مقدما على انها مسلمة فاذا قال فلان ثم لانه حسن فهو مقبوس هكذا فلان حسن وكل حسن فهو
قول اذا سلم ما فيه لزم قول آخره لكن الشاعر لا يقصد هذا اللازم والكان بظنه انه يريد به حتى يحيل اليه فيجب
او يفر كذا في شرح المطالع قوله يريد آه اعلم ان الوقوع واللا وقوع الذى يشتمل عليه القضية

ليس من الامور العينية لا باعتبار ان يكون الخارج نظرا لوجوده وهو ظم ولا باعتبار نفسه لان الطرفين قد لا يكون
من الامور العينية فالزوم النتيجة للقياس لا يكون بحسب الخارج بل بحسب نفس الامر في الذهن فلما ان غير العينية
التي يشعر به لفظ عنها فالزوم بينهما من حيث العلم فان التصديق بالمقتدين على الهيئة مخصوصة بوجوب
التصديق بالنتيجة ولا يوجب تحققها تحقيق النتيجة وكذا القضية الواحدة بالقياس الى عكسها الزوم بينهما
اعلم فضلا عن ان يكون عنهما الزوم بمعنى الاستعقاب فان العلم بالنتيجة ليس في زمان العلم بها يحصل من غير
حصول العلم بالنتيجة وما قيل ان الزوم اعم من البين وغيره لا يقع لان التعميم في تحقق الزوم وان ينساع
الانفكاك والانفكاك بين العلمين متحقق في تلك الاشكال وح قيد متى سلمت للاشارة الى ان الزوم
بين العلمين متحقق بشرط تسليم مقدمات القياس والاعتبار بها لا ترى ان قياس كل واحد من الخصمين
لا يوجب العلم بالنتيجة للاخر لعدم اعتقاده بمقدمات قياسه والصواب سح عنه لان للهيئة مدخلا في الزوم
واما ان لا يعتبر العلمية المستفادة من لفظ عنها فالزوم بينهما من حيث التحقق في نفس الامر بمعنى لو تحقق
تلك القضايا في نفس الامر تحقق القول الآخر سواء علمها احد او لم يعلم وسواء كانت المقدمات صادقة او كاذبة
فان الزوم لا يتوقف على تحقق الطرفين لا ترى ان قولهم العالم قديم وكل قديم مستغن عن المؤثر لو ثبت
في نفس الامر مستلزم ثبوت العالم مستغن عن المؤثر في الزوم بمعناه اعني انتناع الانفكاك وهو متحقق
في جميع الاشكال بلارية ولا يحتاج الى تقييد الزوم بحسب العلم ولا الى اعتبار الهيئة في الزوم والقضية
الواحدة المستلزمة لعكسها داخلية فيه خارجة بقوله مؤلف من قضايها وقيد لو سلمت ليس لا فائدة ان لا
لزوم على تقدير عدم التسليم بل لا فائدة التعميم ورفع توهم اختصاص التعريف بالقضايا الصادقة كانه
قول مؤلف من قضايها سواء كانت صادقة او لا لزوما قول آخر فمفهوم المخالفة استفاد من التقييد بشرط
غير مراد منها لان التقييد بها في نفس التعميم وهذا هو مراد الشا والسيد قدس سرهما حمل التعريف على ظاهره
واما ما افاده المحقق التفتازاني في شرحه بشرح المختصر العنصرى من ان الاستلزام في الصناعات ليس
انما هو على تقدير التسليم واما بدونه فلا استلزام في البرهان فوجهه غير ظر لانه ان اعتبر الزوم من حيث
العلم فلا لزوم في البرهان بدون التسليم ايضا فان نظر البطل في دليل المحقق لا يفيد العلم بعدم التسليم
وان اعتبر الزوم بحسب الثبوت في نفس الامر فهو متحقق في الكل من غير التسليم كما عرفت هذا هو التحقيق
بالقبول وانت بعد الاطلاع عليه وتدبره حتى تدبر تفقت على عشرات الناظرين في هذا المقام تركب بها
مخافة السامنة والامال قوله فان اداة الشرط اه لان التقدير يحتاج لتحقيق فاقيل ان المتبادر من
حذف الشرط المقدر فالعكس با وراجحه ام التوهم او يتوهم ان تلك القضايا مع ما يلزمها من النتيجة كاذبة

فيخرج بعد القياس الصادق المقدمات توهم قال وكاذا بها كلها او بعضها فان الكذب عدم اصدق ولا
 وقع في بعض النسخ كل حجر حمار وبعضها كل حجر حمار قال فيخرج الاستقراء او التمثيل اي من حيث انه استقراء او
 تمثيل اما اذا راد الى تهية القياس فاللزم متحقق والسري في ذلك ان اللزوم المنوط باندرج الاصح تحت
 الاوسط والاوسط تحت الاكبر في القياس الاقتراني وباستلزام المقدم للتالي في الاستثنائي سواء كانت
 المقدمات صادقة او كاذبة فاذا تحقق المقدمات المشتملتان عليها تحقق اللزوم بخلاف الاستقراء والتمثيل
 فانه لا علاقة بين شئ من الجزئيات تبعنا قضا وبين الحكم اكل الاظن ان يكون الجزئي غير المتبع مثل التبع ولا
 علاقة بين الجزئيتين الا بوجود الجامع المشترك فيهما وناشره في الحكم لو كانت العلة منقوصة ويجوز ان يكون
 خصوصية الاصل شرطا او خصوصية الفرع مانعا وما قيل انه يلزم على هذا ان لا يكون الاستقراء التمثيل بل
 لانهم فسروا الدليل فلا يلزم من العلم به العلم بشئ آخر فمذموم له بان الدليل عند فهم معنيين يربط احدهما بالاصل
 الى التصديق وبما اختلفا والثاني يخص وهو المختص بالقياس بل انقطع على ما نص عليه في المواقف بما حوزا
 لكن القياس الفاسد لصوره غير داخلة في تعريفه ولذا اخرجوا الضروب العقبية عن الاشكال بالشروط
 فالمعاطلة ليست مطلقة من اقسام القياس بل هي فاسدة المادة قال بل بواسطة مقدمة غيرية اي لا يكون
 لازمة لاحدى مقدمتين القياس او يكون لازمة ويكون طرفاه مغايرين لبطر في كل واحد من المقدمتين
 وهذا اخرجوا ما يكون اللزوم فيه بواسطة عكس النقيض والفرق بين الاستلزام بواسطة العكس وبين
 بواسطة عكس النقيض يحكم لم يظهر الى الآن وجهه ولا تتوهمنا ان الاشكال الثلاثة يخرج عن التعريف لا يحتاجها
 الى مقدمات غيرية ثبت بها انتاجها لان تلك المقدمات واسطة في الاثبات الانفي لثبوتها انفي من النفي
 هو الثاني قال في القياس المساواة النتيجة الكل باعتبار ما يوجد في بعض افرادها وانما اخرجوا قياس
 المساواة عن التعريف لعدم انتاجه مطردا لاختلافه بحسب اختلاف المواد كما اخرج الضرب العقبية لعدم
 اطرافها شيئا وبما اختلفا في الانتاج قال لان ملزوم الملزوم ملزوم اي في التحقق لا في الجمل فان تحقق الانسان
 ملزوم الحيوان فالحيوان ملزوم الجنس مع عدم صحة حمله على الانسان فضلا عن اللزوم قال اراد به فان
 الواحد اذا وصفت بمغايرة للجماعة يراد به مغايرة لكل واحد من اجزاءه ومغايرة للجموع غير محتاج الى البيان
 وما قيل انه يفيد مغايرة الاجزاء الاحاد ايضا توهم الامر اي انه اذا قال له على دراهم شئ آخر ففسه شئ تصف
 الدراهم فصع قال لزوم ان يكون اه قد عرفت ان بناء تحقق الم التعريف على عدم اعتبار العلية يشبه ما كلمه
 عننا فلا يتجه ان النقيض مستلزمان لاحدهما ولا يلزم منهما قال هذا منقوض اه قال المحقق التفتازاني
 في القضية المركبة انما يقال لها في اعرافنا قضية واحدة مركبة من قضيتين لا يقال انها قضيتان فسقط

اعتراض الشافعية انه اذا صدق عليها انها قضية واحدة مركبة من قضيتين صدق عليها قول مؤلف من قضيتين
لزم عنها لزاما قول اخر وعدم اطلاق انها قضيتان لا ينفع في دفع الانتقاض الجواب عن النقيض ان المتبادر من
قولنا من قضاياها يكون قضيتان محترقتين فيه ومن القضية المركبة الجزء الثاني قيد الاول يستفاد منه القضية
باعتبار نحن دوام الحكم السابق او ضرورية قال اما استثنائي آه قدم في التقسيم لكون مفهومه وجوديا وكونه
مبدئي الاشتراج بجميع قرائنه واخره في الاحكام اهتماما بشأن الاقرار في لكثرة مباحثه قال مذكور فيه بالذکر
اللساني في القياس الملفوظ وبالذکر القلي المعقول قال على حرف الاستثناء اعني لكن في
النتائج الاستثناء انشاء الله كفتن واستثناء كرون والباب يدل على تكرير الشئ مرتين او جعله شقين
متواليين او متباينين والاستثناء من قياس الباب وذلك ان ذكره في مرة في الجملة مرة في التفصيل للمكان اذا
قلت خرج الناس ففي الناس زيد وعمرو فاذا قلت الا زيد فقد ذكرت زيدا مرة اخرى ذكر ظاهر انتهى وهذا
ظهر كون لكن حرف استثناء قال لاقران الحد وفيما هي الاصح والادنى والاكثر قال لانه لو لم يفيد
اه ذكر النتيجة ليس الا ذكر جزئها المادية لان الهيئة ليست بملفوظة لكن فكرها قد يكون متلبسا بحال كونها
بالفعل وقد يكون متلبسا بحال كونها بالقوة فلم يفيد كونه بالفعل تنقضي الحدان طردوا عكسا فما قيل ان ذكر
بالفعل تأكيد التقيد او استعمال المذكور في المذكور بالقوة فجاز ليس بشئ لان الذکر ليس بالقوة بل كونه
نتيجة بالقوة قال مذكورة فيها بالقوة فاندفع ما قيل لاحد ان يناقش في كون يحصل به بالقوة ما ذكره
بالقوة او حصل الشئ مع شئ بالقوة لا يستلزم ذكره مع ذكره بالقوة قال والا كان تقسيم الشئ اى
لا يبطل التقسيم كان ذلك تقسيما للشئ الى نفسه والى غيره وهو مبطول لانه يستلزم اندراج الشئ ومباينة تحت
شم الظاهر ان يقال لانه يكون تقسيم الشئ الى نفسه والى غيره فما قيل ان كونه تقسيم الشئ الى نفسه والى
غيره لازم للتقسيم على تقدير عدم كون القياس الاستثنائي قياسا فهو لازم لبطلان التقسيم وعنده لم يكن ان
يعارض مع قوله والا كان تقسيما للشئ الى نفسه والى غيره اى ان لم يبطل التقسيم كان تقسيما للشئ الى
نفسه والى غيره بانه ان بطل التقسيم كان تقسيما للشئ الى نفسه والى غيره وفيه نظر لان كونه تقسيما للشئ الى
نفسه والى غيره يستلزم كونه باطلا دون العكس قال بل استلزامه بوجود اى القضية التي يفيد استلزامه
بوجود النهار قال النتيجة آه متشابهة السؤال كون النتيجة جزءا المقدمه يعني ان النتيجة تقيدها قضية
والمذكور في القياس النسبة تقيده ولا يكون النتيجة تقيدها مذكورة فيه ومعنى كونها قضية انها مشتملان
على النسبة التامة بخلاف الجزء المقدمه فما قيل ان ذكر الشئ القياده وهو لا يستدعي التصديق به فالنتيجة
او تقيدها مذكورة فيه بالفعل الا انه لا يحصل من ذكره التصديق به وهو مناط كون النتيجة قول اخر مخرج كونها

مذكورة فيه بعينها فانه يصح ان يكون شي عيني شي في الذكر ولا يكون عينه في العلم وهم قال وعلى هذا اشكال
 آه اصل الكلام فلا اشكال على هذا الا انه لما قدم الجار والمجوز داخل عليه الواو ليدل على انه متعلق بما
 بعده وهو مثال كل ما هم في بعض النسخ بدون الفاء فاقبل داخل الفاء للتنزيل قوله هذا منزه اذا كان
 كذلك وهم قال البسيطة اى اقرب الى البساطة لكونها اقل اجزاء من الشرطي واكثر بسطا واوفر
 بحثا قال القياس الاقتراني آه فيه تعريف للمصرد به بانه ينبغي له ان يقسم الاقتراني الى الضم والحق
 والاتصالي ثم نقول موضوع المصرد اقول والمحكوم عليه والمحكوم به لان الموضوع والمحمول قال فليثبت
 على صيغة المضارع مع لازم الابتداء ليصح عطف لقول عليه قال القول اللازم تهديد لبيان لفظ المطلوب
 الواقع في قوله موضوع المصرد ومعنى قوله لسيى نتيجة يطلق عليه النتيجة وهو لا يقتضى اختصاص النتيجة والمطم
 بالقول اللازم من القياس فان ما يلزم منه الدليل لسيى نتيجة وكذا المطم ليعم المعرفة ايضا قوله كل قياس
 اقتراني لا بد فيه اه مقصوده ان القياس مطلقا استثنائيا كان او اقترانيا حتميا او شرطيا لا بد فيه
 من مقدمتين فمحط الفائدة في قول ان كل قياس حتمى لا بد فيه من مقدمتين احدهما آد هو القيد اسعنه
 قوله احدهما يشتمل على موضوع المطم لاقوله من مقدمتين لكن الصواب ترك قوله اقتراني وقوله ايضا الاول
 كما لا يخفى قوله وذلك لان القياس اه هذا دليل على لوجوب المقدمتين فلا بد ان الاشتغال ماخوذة في
 تعريف القياس فلا حاجة الى الاستدلال عليه قوله لا بد اى يشتمل اه لان المطم لما كان نظريا لا يكفي
 فيه تصور الطرفين لا مجردا ولا بانضمام المتي في المطلوب يحتاج الى ثالث يحصل به العلم بالنسبة الثابتة التي
 في المطم ولا بد ان يكون لذلك لثالث مناسبة الى مجموع المطم بان يكون يلزوما ولازما ينتقل من ثبوت احدهما الى
 ثبوت الاخر ومن انتقاله الى انتفاء او معانده منتقل من ثبوت احدهما الى انتفاء الاخر فلا بد من مقدمتين احدهما
 يفيد الملازمة او المعاندة والثانية تحقق احد الامرين او انتفاء او مناسبة الى اجزاء المطم بالثبوت والسلب اما
 حتميا او اتصاليا او افتقاريا فيحصل المقدمتان من الثبوت والانتفاء من تكرار ذلك الثالث سواء كان اجزاء المطم
 مفردا او قضايا وهذا الحد انما هو بطريق الاستقراء فلاننا فيه جدا ان يكون لزوم المطم للقياس لذاته بواسطة
 سوى نهرين الوجهين ولا بد من قياس المساواة لان الكلام في حصر القياس المؤلف بما سبق وهو خارج عنه ولا
 ان قولنا كل ج في كل اب ينتج الاشئ من ج اح عدم تكرار الاوسط لان انتاجه بواسطة مستلزام الكبرى بقوله
 الاشئ من ج في كل اب ينتج الاشئ من ج ان الدورا او التسلسل لتقسيم يفيد عليه الامر المشترك مع خروجهما
 عين الوجهين المذكورين لانتفاء اللزوم فيهما قوله الشرط المطالب اه يريد ان قوله في الاغلب ليس على
 اطلاقه ان الموضوع في السالبة الكلية المحمول وفي الموجبة والسالبة الجزئية قد يكون اعظم منه بل المراد

منه في الاغلب لنشر لمطالعة عنها عن الموجبة الكلية انما اطلق العلم بينهما على شرافتها فكانا كل المطالب قوله
 جاز ان يكون اه بنية بالفظ الجواز على قلته والا فالواجب ان يكون مساويا له قال المتوسط اي لكونه واسطة يتوسط
 الى نسبة احد الطرفين الى الاخر ويتوسط في الذكر وانتقل او في الصغر والكبر لكونه اعم من الاصغر وخص من الاكبر في
 الاغلب قال لانها ذات الاصغر فتسميته بوجوب جبرية قال وانما ان اه قال المحقق التفتنا الى تحقيق
 ان القياس باعتبار ايجاب مقلد عليه المترتبين وسلبها وكليةها وجبرية بينهما قريبة وحريبا باعتبار الهيئة
 الحاصلة من كيفية الوضع الحد الاوسط عند الاصغر والاكبر من جهة كونه موضوعا ومحمولا تسمى بشكل فمقتضى
 بشكل مع اختلاف الضرب وهو ظم وقد يكون بعكس كالموجبتين الكليتين من الشكل الاول والثالث
 قوله لمباشرة المتكثرة للظن لمباشرة اي الشرط الا انه اورد ضمير المذكر الواحد سبق التعبير عنها بفعل قوله
 على انظم لطبيعي اي الذي تقيضه الطبيعة مستقيمة قال ففي الشكل الاول الامر ان قيل في تحقيق الشرط
 ولا يخرج وقد لا يتحقق الشرط ايضا ويخرج اما الاول فتقولان مورد تقسيمه علم وكل علم اما ضروري او نظري وقولنا
 بعض بعض النوع انسان ولا شيء من الانسان بنوع مع كذب ينتجها والجواب عن الاول ان الصغرى
 كما في لان مورد اقتسمة مفهوم العلم وهو معلوم لا علم وان اراد من حيث حصوله في الذهن فلا نسلم كذب
 النتيجة وعن الثاني بان الصغرى ليست من القضايا المتعارفة بان يكون المعنى المحمول فيها صادقة على افراد
 الموضوع صدق الكل على جزيئاته اذا حكم بينهما باسناد المحمول بالموضوع وهما خارجا واما الثاني فتقولان
 لا شيء من الجبري حيوان او بعض الحيوان بل هو صهل فانه ينتج لا شيء من الجبري صهل مع انتفاء الامرين لان سلب
 شيء عن كل افراد شيء وحصر شيء اخر في المسلوب يقيض سلب المحصور عن ذلك الكل والجواب بان الانتاج
 المذكور بواسطة خصوصية المادة وكون المحمول محصورا لا باعتبار هيئة الشكل فانه لو بدل الكبري بقه لكان
 الحيوان جسم كان الحق الايجاب قال اما الاول اه ما ذكره دليل على الاشتراط المذكور وظهوره في
 الشكل الاول اوردته ولم يذكر الدليل لاني اعني الاختلاف مع جريانه فيه لعدم الجبرية اليه بخلاف بشكل
 الباقية فان دليلها اللمسي وهو عدم الاندراج فشي فلذا اكتفوا فيها بالدليل الثاني وانما قال بجبرية لان
 فيه عند انتفاء احد الامرين لانا اذا قلنا لا شيء من عجمي حيوان وكل حيوان حساس وجسم كان الحق في الاول
 وفي الثاني الايجاب واذا قلنا كل انسان حيوان وبعض الحيوان فرس وناطق كان الحق في الاول سلب
 وفي الثاني الايجاب قال وضرورية الناحية في شمس العلوم بحث الناقية منتج انتاجا وقيمتها اعلم او تربعا
 المنفع يتعدى ولا يتعدى وانجبت الفرس اذا كان نتاجا ونبيل نتجت بمعنى منتجت فما قيل من ساء عمل
 اللغة استعمال الناحية لان منتج لم يستعمل لا محبولا وكذا الاصح قولهم لصواب المنجوبة على مسيئة سوء العمل

المستعمل ينتج التامة اهلها هم قال الاول من الموجبتين كالتبيين اه جعلوا الضربين الاولين اثنين كالتبيين
مع انها ينتجان للجزئيتين ايضا لان لزوما بواسطة المقدمة الاجنبية وهي ان لازم اللازم للشيء لازم لذلك
الشيء قال ونتائج هذه الضروب اثنى من حيث انها نتائج فيقول انتاجه بعينه اي ظاهرة بذاتها فهو
لا يحتاج الى برهان قال والوجوب اشرف ليرتب الكمالات عليه قال لانه اضبط اى اسهل
ضبطا بخلاف الجزئيات قال ولما كان المقصود من الاقيسة الى النتيجة فلذا رتب الضرب وتب
النتائج ولم يرتب الاشكال بحسبها لعدم لزوم النتيجة بها قال يحصل الاختلاف الموجب للعقمة موجب
العقمة عدم الاندراج وبخلاف اشرف الدال عليه فالاجاب من حيث العلم قال مستلزم لعدم انتاج
الاعم اذ لو انتج الاعم انتج الاخص لان النتيجة لا رتبة الاعم والاعم لازم للاخص فيكون النتيجة لازمة
الاخص لان لازم اللازم لازم ولذا يكون النتيجة عكسا لما يكبر من القياس ولا ينافي ذلك كونها لازمة
لذات الاخص لان الاعم ليس به مبهمة غيرية فان لا يكون لازماله او محالها في الطرفين ولان معنى
انتاج الاعم كذب النتيجة لازمة في جميع المواد ومن جملةتها الاخص فلو كان الاعم منتجا كان الاخص
منتجا وعدم كون للاخص ج ضرر بما غير الاعم لا يضري في ذلك قال ان كانت السالبة مكرية لا حاجة الى
ذلك القيد لان الصغرى موجبة كليته فالمنوع موجود ولذا لم يذكره في شرح المطالع قال لتحقيق وجود المنوع
موجبة كليته فالمنوع محققا ونقدرا فيضف فرضه شيئا معينا قال وانما وضعت اه وما تقدم الاول على
الثاني فلسفة الاشباب وكذا التقديم الثالث على الرابع لكون كثيره موجبة وكذا التقديم الخامس على السادس
لكون كلتا المقدمة موجبة ولظهور كل ذلك لم يتعرض لشره له قال واما اذا كانتا سالبتين من الاختلاف
في السالبتين كالتبيين مع عدم المدعى للسالبتين الجزئيتين ايضا لان عدم انتاج الاخص مستلزم لعدم
انتاج الاعم قال كما مر اى مع عكس النقيض قال فانه يمكن ايهان يجعل مقدمة الافتراض صغرى
صغرى القياس هكذا كل وب وكل ب ج ينتج كل ج ثم انضم النتيجة الى المقدمة الثانية هكذا كل ج و
كل و ا وب بالعكس ينتج النتيجة المطلوبة قال الافتراض اه يعنى ان تخصيصهم الافتراض بالجزئيات صحيح
في الشكل الثاني والثالث لا يجرى في المقدمة الكلية التي فيها واما في الشكل الرابع فبتم في المقدمة الكلية
ايضا واما في الضرب الاول من الثاني اعنى كل ج ب ولا يثنى من اب فلانا اذا فرضنا المنوع يحصل
كل ج و ب فان جعلناه صغرى لكبرى هكذا كل ب و ولا يثنى من اب يحصل بعينه نتيجة الضرب
اعظم انتاجه وان جعلناه كبرى لكبرى القياس هكذا الاشئ من اب وكل ب يصير الضرب الثاني من اب
اذا ضمننا ينتج الى المقدمة الثانية يحصل الضرب الرابع من الرابع ونتيجة سالبة جزئية ولمهم الكلية واما في

الثاني منه اعني لاشي من ج ب وكل ا ب يحصل واوكل وب فان جعلناه كبرى الصغرى القياس يحصل
بعينه بعينه الضرب المظلم انتاجه وان جعلناه صغرى الصغرى القياس هكذا كل وب لاشي من ج ب ينتج لاشي
من ج ب تضمنه الى كل يحصل الضرب الثاني من الشكل الثالث من ج ب ينتج سالبه خبر بعينه والمظلم المكنة واما في
الضرب الرابع منه اعني ج ليس ب وكل ا ب يحصل وكل واوكل وب فان جعلناه كبرى الصغرى القياس
يصير بعينه الضرب المظلم وان جعلناه صغرى الصغرى القياس هكذا كل وب وبعض ج ليس ب بتقدم شرط
انتاج الشكل الثاني اعني كلياته الكبرى وكذلك في الشكل الثالث اما في الضرب الاول منه على كل ب ج
وكل ب ا وان فرضنا في الصغرى يحصل كل وب كل ج ب فهم المقدمة الاولى الى الكبرى القياس
هكذا كل وب وكل ب ينتج من الضرب الاول من الشكل الاول كل وا فبعد ضمها الى المقدمة الثانية
يحصل بعينه الضرب المظلم وان فرضنا في الكبرى يحصل كل وب وكل و فهم المقدمة الاولى الى الصغرى
يحصل الضرب الاول من الشكل الاول وينتج ينتج بعد ضمها الى المقدمة الثانية يحصل بعينه الضرب المظلم
واما في الضرب الثاني منه اعني كل ب ج ولاشي من ب فان جعلنا المقدمة الاولى من مقدمة ثانيا فترش
اعني كل وب وكل ج صغرى الكبرى القياس هكذا كل وب لاشي من ب ينتج من الثاني الاول لاشي
من و ا فان جعلنا النتيجة صغرى المقدمة الثانية من عدم شرط انتاج الثالث اعني ايجاب الصغرى وان
جعلنا كبرى الكبرى القياس يحصل ضرب الثالث من الشكل الرابع ينتج للسالبه الكلية مع ان المظلم الكبرى
القياس الجزئية واما في الضرب الثالث اعني بعض ب ج وكل ب يحصل كل وب كل و ا فان جعلناه
كبرى للصغرى يحصل الشكل الرابع ويتقدم شرط انتاجه وان جعلناه صغرى الصغرى القياس يحصل الشكل
الاول ويتقدم شرط انتاجه اعني كلياته الكبرى واما في الضرب الخامس اعني كل ب ج وبعض ب يحصل
كل وب وكل ج فان جعلناه صغرى الكبرى القياس يتقدم شرط انتاج الشكل الاول وان جعلناه
كبرى الكبرى القياس هكذا بعض ب وكل ب يحصل الشكل الرابع ويتقدم شرط انتاجه واما في السادس
اعني كل ب ج وبعض ب ليس يحصل كل وب وكل وب فان جعلناه المقدمة الاولى صغرى الكبرى
القياس يتقدم شرط انتاج الشكل الاول وان جعلناه كبرى يحصل الشكل الرابع وينتج بعض ليس تضمنه
الى المقدمة الثانية يحصل الشكل الاول ويتقدم شرط انتاجه ولا يخفى ان بعض الاحتمالات في غاية الظهور
لذلك يترك لشارة الماشارة اليها وانما ذكرنا احاطة جميع الاحتمالات تسميها للمبتدئ قال فقد تم في المقدمة
الكليات لعل تخصيصهم الا فترش من الجبريات لعدم الاعتماد على الشكل الرابع قال فلا يتقضى فلك النقوض
فيما لكون السالبة المستعملة في تلك النقوض بسيط قال محكوم عليه ايجابا او سلبا قال والا فترش

ليس مما يلو او وسط آه اى على تقدير كون الصغرى ممكنة ليس مدلوله ان الاصغر ليس اوسط الفعل بل ان الامر
فجاز ان يخرج الى الفعل وليس المراد ان الاصغر ليس اوسط الفعل بحسب الاحتمال العقل فيكون له انه يجوز
ان يكون اوسط الفعل فيلزم استدراك قوله فجاز ان يكفى بالقوة آه وان يكون تعريفة على ما قبله فخرج
الشيء على نفسه على ما فهم قال وكل مركوب زيد فرس بالضرورة لا يقال لو صدق هذه القضية لصدق
لا شيء من مركوب زيد حمار بالضرورة وهي لا تنعكس الى لا شيء من الحمار بمركوب زيد مما فكيف يصح
كل حمار مركوب زيد بالامكان لانا نقول امكان الايجاب لا ينافي دوام السلب نعم لو استلزم الدوام
والضرورة كان منافيًا له وبما ذكرنا ظهر انه لو انعكست الضرورية لنفسها ابطال القياس المذكور يتحقق المناقاة
بين المقدمتين قال والحكم على المركوب الفعل لا يتعدى اليه اى تعدى اصادا قاطبا لواقع كما يدل
عليه قولنا مثلا يصدق آه فلا بد ان التعريف على ما تقدم محل بحث لا على مدار عدم تعدى الحكم عدم جعل
الاصغر مركوب زيد بالفعل حتى لو لم يكن مركوب زيد عليه كذلك تتعدى الحكم اليه قال وكذلك اى
مثل حذف قيد الاولادوام واللا ضرورة حذفنا الضرورية المخصوصة الاولادوام الجزوى فلعدم انتاجه في
الكبرى في الشكل الاول لا يضم الى النتيجة قال فلان دراج اربعين اى اندراج الاصغر تحت الاوسط
بحسب الجدة لان الكلام فيه فلا بد انه حاصل في جميع ضروريات الشكل الاول بحسب كلية الكبرى قال فان
الكبرى آه اثبت الاندرراج اربعين بقياس متشابه متشابه في عين المقدم فالنفي عين التالي ولا يخفى ان
القياس المذكور جار في القضايا الاربع فيلزم كون النتيجة فيها كالكبرى ايجاب النتيجة في شرح المطالع
بانه لا شك في ان جميع احتمالات هذا الشكل ينتج نتيجة تالية في الكبرى الا ان النتيجة اذا كانت الكبرى
احدى الوضعايات الاربع هي ان الاصغر اكثر مادام اوسط والاوسط واجب حذف من النتيجة وما
حذف الاوسط منها ونظر في جبهتها وجدت تابعة للصغرى بالنسبة الى المذكورة قال وان كان الاوسط
مستنديا لكبرى بالضرورة هكذا وقع في شرح المطالع ولا يخفى ان كالكبرى لا يمكن عطفه على قوله ولما كان
الاوسط مستنديا لأكبر لشموله له فلا على قوله فاذا كان ثبوت الاوسط له واما وهو بطور ولان كون ثبوت
الأكبر اوسط الاصغر بحسب ضرورة ثبوت الاوسط مستحقق سواء كان الاوسط مستنديا لأكبر بالضرورة او لا
والصواب ما قال المحقق النجاشي من انه لما كان الاوسط مستنديا لأكبر كان ثبوت الاكبر للاصغر
بحسب ثبوت الاوسط من الدوام والتوقيت بالضرورة لان واثم الدائم الشيء واثم كذلك الشيء وكذا
الضروري الشيء ضروري لذلك الشيء وان اردنا ان قال فلان الصغرى آه هذا لتعليل لظنه الشه في
شرح المطالع عن البعض ثم قال وفيه ما فيه ولعل وجهه ان اللازم منه ان لا ينتج منه لا دوام الصغرى

مع الكبرى لان لا يكون النتيجة كالصغرى في اعتبار الادوام معه فان الاوسط اذا كان مستنداً بالكبرى قاضياً
 جهة ثبت الاوسط للصغر كان النتيجة مقيدة بها ولا يتوقف ذلك على انتاج الادوام السالب في صغرى
 بشكل الاول وعلى صاحب المطالع بان مثل الكبرى على الاوسط وان كان مقيداً بالدوامية الوصل لكن لا يلزم منه
 ان يكون مقتصر على ثبوت الاوسط بل يجوز ان يكون دائماً لكل ما ثبت له الاوسط فلا يصدق لادوام الصغرى
 كقولنا كل انسان ضاحك لادايما وكل ضاحك انسان مادام ضاحك كذب كل انسان حيوان
 لادايما قال المحقق التفاتاً في ولا يخفى ان هذا انما يتم على تقدير ان تفسير القضية بما دام الوصف لا لا
 الوصف ولا بشرط الوصف قال وان فسرت آه ذكر هذا الشق لتزويج اسوال واقاده انها مع الصغرى
 الدائمة منتج ضرورية والا فالمشروطة المذكورة في الموجبات ما فيها الضرورة بشرط الوصف والمقصود بيان
 الاختلاطات من الموجبات المذكورة سالفاً وما قيل في الجواب باختبار الشق الاول من ان انتاجه ضرورية للثبات
 انتاجه الدائمة لاستلزام الضرورة الدوام الا انه يختار في بيان الانتاج الدوام دون الضرورة ليدخل
 في الضابط ان النتيجة كالصغرى فليس بشئ لانه قال في شرح المطالع واعلم ان تمام الكبرى ان على الانتاج
 بيان عدم لزوم الزائد لان الدعوى في جهة النتيجة يخص الجهات اللازمة للقياس قال فاللازم ليس
 الا ان آه هذه الظاهر كاف في اثبات عدم انتاجها مع الصغرى الضرورية ضرورة ان الضرورة الوضعية
 ليست ضرورية ذاتية الا ان زاد قوله لكن وصف الاوسط اه ترويحاً للسؤال يانه لا يبقى الضرورة اصلاً فضلاً
 عن الضرورة الذاتية قال لانا نقول اه جواب باختبار الشق الثاني واثبات المقدمة لمنه عت
 اعني انتاجها مع الضرورية ضرورة قياس على نتيجة الشكل الاول من متصلتين قال لان المشروطة التي
 خص اه من المشروطة العامة والوقتيتين لم يجز خصوصها من المطلقة العامة ولمكنين واعين خصوصاً الوقتية
 منها لا شتر كما مع الوقتية في عدم الانكاس قوله والوقتية من السبع الباقية من قبيل العطفت على
 معمولي عالمين والمجور ليس عدم ولذا وقع في بعض النسخ والوقتية اخص من السبع الباقية وعلى
 اي تقدير الصواب من الستة الباقية او اخص من السبع الباقية لان المنفصل لا يكون داخل في المنفصل
 عليه من تفصيلية ويكون داخل في المنفصل عليه بالاضافة على ما صرح به في الشرحي قال يجوز ان يكون
 اه بناء على ان الدوام لا يستلزم الضرورة واللا متع ثبوتها بالامكان وكذا قوله في ما ساقى قال يجوز
 ان يكون المسلوب عن شئ بالامكان ثابتاً له دائماً قال لما ذكرنا من اتفاتها في الكيف قال لان
 قيد الوجود اه اي في المقدمتين مطلقاً ان اي الكائنة مقدمتين بالدوام او ممكنتان الزكائنة مقدمتين
 باللا ضرورة او مطلقة وممكنة الكائنة مختلفتين قال ان الدوام لا يصدق على الصغرى تخصيصاً صغرى

بأنه كره لان الكلام في حذف الضرورة منه والا كما قلنا عدم صدق الدوام على شئ من المقدسين اذا كان الاشكال
 ان لا يكون ان خص لا اختلافات فلا بد من اختلافات المشروط مع الضرورية او الوقتية مع الضرورية
 قوله وتفصيله بطالب من شرح المطالع واعلم ان الصغرى الضرورية اذا دلالة منع افعليات
 اعني الوقتيتين والوجوديتين والمطلقة العامة يلزم ما ذكرناه من النتيجة وهو ما يلزم الكبرى بحسب جهة
 جنسية لادائمه في الثلاثة الاول والآخرية في الواقع حيثية مطلقة في الاخرية فاذا اصدق كل
 ج ب وايضا وكل ج ا بالاطلاق العام يلزم لبعض ب ا عينين يوجب اذ لابد من اجتماع وصفي الا صغر
 والا كبر جنسا بالانضمام الاوسط بالصغر وايضا وانصافه بالا كبر بالفعل وكذا لو كان بدل الكبرى لاشئ
 من ج ا يلزم لبعض ب ليس ا عينين يوجب لانه لابد من عدم اجتماع الوصفين في الاوسط وقتما اتقى
 ومقصوده الا تعترض على القوم بانهم قالوا النتيجة فيها كالكبرى وليس كذلك لان النتيجة لابد ان يكون
 خص قضية يلزم القياس وفيما نحن فيه ليس كذلك فانه كما يلزم ما ذكرناه يلزمها الاخص من ذلك
 قال الشارح في شرح المطالع واعلم ان من تمام البرهان على الانتاج بيان عدم لزوم الزايد ان الاعداد
 في جهة النتيجة اخص الجهات اللازمة للقياس على ما سمعنا وبما ذكرنا ظاهر فساد ما قيل ان ما في شرح المطالع
 موافق لما في هذا الشرح فانه مبني على ان كون نتيجتها كالكبرى لانها في كون نتيجتها القضايا المذكورة قال انما
 يتم لو بين فيها امتناع الايجاب قال المحقق التفتنا اني والقوم اعتمدوا على ان كل ضرب شغل على سلب
 فينتج سالبه فاذا اني تصور امتناع السلب فقد تم المطمئنين ان يقول لم لا يجوز ان يكون النتيجة ممكنة
 موجبة وكثيرا ما يتبع الموجبة من التساوي بالعكس الاستدلال لا بان فان النتيجة ينتج احسن المقدتين
 اعلم لان هذه القاعدة انما ثبت باستقراء الجزئيات فلو ثبت شئ من الجزئيات لما كان دور التوقف بثبوت
 القاعدة على ثبوت ذلك الجزئي بالعكس قال من العكس اختلف اه ليرد الى الشكل الاول في جميع ضربها
 الا في الخامس فان فيه عكس الكبرى وجعلنا صغرى انتم عكس النتيجة الا في السادس فان فيه لا فتر من حفظ
 قال قد علم في فصل القياس حيث من ان المتأخرين اشتراط كذب السالبة في الضرب الثلاثة
 الحاصتين وكان الاولى على هذا ان يترك اشتراط كون صغرى الثامن من احد الحاصتين الا انه انما
 ذكره لبيان اشتراط كون الكبرى اه مما يصدق عليه العرف في العام كما يظهر من ملاحظة دليله وانما قيل من وجه
 عدم الذكر من انهم ما ذكره ثامن كما يشعر به قوله ومن هنا يظهر اه فليس شئ لانه لم يذكر في المتن
 دليل اشتراط في الثامن حتى يظهر منه اشتراط في السابع قال الفصل الثالث في الاقترانيات اه كذا ان
 عمليات فطريات ومطريات كذلك الشرطيات قد يكون فطرية كقولنا كلما كانت الشمس طالعة كان النهار

سبعة

سبعة

بأنه

موجود وقد يكون نظرية كقولنا كلما وجد الممكن وجد واجب الوجود فمست الحاجة الى معرفة الاقيسة الشرعية
والاقترانية لاسيما في الهندسية المشتملة عليها كتاب قليدس بسبب ان ارسطو لم يورد هذا الباب في تنظيم
زعم بعضهم انه لا حاجة اليه لان معرفة الاقترانية العملية تعين من ذكرها وليس بشي لما عين احكامها من الاختلاف
الواضح قال سواد كان تركيبه اما تسمية الاول فظروا انها تسمية الثانية فتسمية الكل باسم الجزء والا عظم
قال القسم الاول بهذا قسما جعل اوله لان اطلاق الشرطية على المتصلة حقيقة وعلى المنفصلة مجاز قال
ويبدو غير معتبر اه اى ما يتركب من المنفصلات قسما ثانيا لا شتماله على الشرطيات الصرفة وما يتركب من المتصلة
والعملية ثالثا لا شتماله على المتصلة قال بحسب تركيب لسالبه بل بحسب كونه من الجانصتين ولم يتوصل كذا
التركيب في عدم تحقق الضروب الثلاثة فيها قال وصدق منع اكلوها سوادا كالثالث ما نعتي الخوا او
حقيقتين او مختلفتين قال فانه لو كان المقدمتان مانعتي الخوا بالمعنى الاعم ليشتمل الحقيقة ايضا قال
ويعقد فيه الاشكال الاربعه مثال الشكل الاول بامر ومثال الشكل الثاني قولنا دايا ما كل اب ج ود دايا
اه اما لاشي من ه و او كل و ر يتبع دايا ما كل اب ج ولا شي من ج ه او كل و ر يتبع ومثال الشكل الثالث قولنا
دايا ما كل اب او كل ج ود دايا ما كل ه و ج او كل و ر يتبع دايا ما كل اب وبعض ه و او كل و ر يتبع
الشكل الرابع قولنا دايا ما كل اب او كل ج ود دايا ما كل ه ج او كل و ر يتبع دايا ما كل اب وبعض ه و او كل
قال ما يتركب من العملية والمتصلة واقسامه اربعة لان العملية اما ان يكون صغرى او كبرى واياها كان فالمشترك
بها اما مقدم المتصلة او تاليها فالاول كقولنا كل ب كلما كان ب ج فكل ه والثاني كقولنا كل اب كلما كان
ج فكل ب والثالث كقولنا كلما كان ب ج فكل ب و الرابع وهو ما طبع ما ذكره اشارة قوله وبعقد فيه
الاشكال فالاول كما مر والثاني كقولنا كلما كان ب ج فكل ب و لاشي من ج ه والثالث كقولنا كلما كان ب ج فكل ب
من د و الرابع كقولنا كلما كان ب ج فكل ب و لاشي من ج ه والثالث كقولنا كلما كان ب ج فكل ب و لاشي من ج ه
المصممة فبعده عن الطبع قال لفرض اه اشارة الى احتمال اخر تركه المصممة بعدد عن الطبع وهو ان يكون العمليات
بعدوا جزاء الانفصال ولا يكون كل واحد من العمليات مشاركا لجزء من اجزاء الانفصال قال من الشكل
الثالث كذا اذا تحقق بفيض الاوسط تحقق الطرف الاول من النتيجة عني ليس ب وكلما تحقق بفيض الاوسط
تحقق الطرف الاخر اعني ه ر يتبع فدايا ما كل ب ج فكل ب و لاشي من ج ه والثالث كقولنا كلما كان ب ج فكل ب
اب كلما لم يكن ج وقد ر يتبع قد يكون اذا لم يكن ب قد ر يصديق احد الطرفين اي و قال لان العلم يصديق
الاتفاقية اه اى المتصلة موقوف على العلم يصديق احد الطرفين اي الثاني اذ لا بد فيها سوادا كانت عامته وحقا
من صدق الثاني فلذا اكتفى ولو استفدت منه العلم يصديق احد الطرفين اعني الثاني لانه لا يمكن تنفاذه

صدق المقدم في الاستثناي المتصل مطلقا يلزم الدور وهذا التعجيب هو الموافق لما في شرح لمطالع حيث
قال لا اله الا العلم لصدق الاتفاقية مستفادة من العلم لصدق التالي ولو استفيد العلم به من الزم الدور فروح
يكون التعرض للذب في جميع موارد ه ينتظر اديا وانما يتوض لبيان عدم انتاج الرغبتنا لان المتصلة
الاتفاقية لا يمكن انتاج الرغبتنا لان صدق التالي فتعين فيما ذكرنا المقدم انتاج المتصلة الاتفاقية
لظهور حالها بالقياس على المتصلة بان يقال صدق المتصلة الاتفاقية موقوف على صدق احدى طرفيها
او كانت مانعة الجمع او كذبها كانت مانعة الخلو فلو استفيد العلم لصدق احدى طرفيها اعني التالي في الاتفاقية
او كذبها من الزم الدور والمناقشة لان المعلوم سابقا لصدق احدى الطرفين على التبعين لازم في الاتفاقية
والمستفادة صدقه على التبعين مدفوعة لان العلم لصدق احدى الطرفين على التبعين لازم في الاتفاقية المستفادة
ولك ان تقول في توجيه عبارة ان العلم لصدق الاتفاقية متصلة كانت او منفصلة موقوف على العلم
لصدق احدى طرفيها اعني التالي في الاتفاقية المتصلة ولصدق احدى طرفيها مطلقا في المنفصلة الاتفاقية
المانعة جميع او كذبها في المنفصلة الاتفاقية المانعة الخلو وعلى صدقه كذبها في حقيقة الكلمة اذ في قوله
او كذبها لمنع الخلو فلو استفيد العلم لصدق احدى الطرفين اعني التالي في المتصلة او مطلقا في المنفصلة
المانعة الجمع او كذبها في مانعة الخلو يلزم الدور وكون يكون ذكر قوله او كذبها فقط ينتظر اديا او لا دخل للذب
الاتفاقية في الانتاج وعلى كلا التوجيهين يندفع ما اورده المحقق التفتازاني من ان تقرير المنع في غاية
انفساد لانه جعل كلا من الموقوف والموقوف عليه الحكم لصدق احدى الطرفين او كذبها وجاز ان يكون الطرف
الموقوف غير الطرف الموقوف عليه فلا يلزم الدور وتقرير ما قيل قال او كلمة الاستثناي رويين الامر من
على طبق المتن وذكر اتحاد وقت الاتصال والانفصال والاستثناء ليقوله اللهم اذا كان آه اشارة الى
بذرية كما ذكر كلاهما في شرح المطالع طبق المتن بلفظ اللهم اشارة الى قلتهما بالنسبة الى كلية الشرطية
فلذا لم يقل وثالثهما احدا لأمور الثلاثة قال والمراد بكلية الاستثناء اه سواء كان جملة اذ كانت الشرطية
مركبة من حليتين او شرطية بان يتركب من شرطيتين او من شرطية وجملة عموم اللازمان والاضمار ولما
عموم الافراد بقية ان الاستثناء جز من الشرطية وكليةها لعموم اللازمان والاضمار قال من لشكل
الثالث بان يقال كلما كان الواجب والجزء موجودين كان الواجب موجودا وكلما كان الواجب والجزء
موجودين كان الجزء موجودا نتيجة القضية المذكورة ومناسبتنا في تحقيق نتائج هذا الدليل عدمه مما لا مزيد
عليه في بيان قول السيد السند وقدس سره ومنهنا كتبت اه قال وليس لواقع اصلا لاقتناع بوجوده الجزاء
الذي لا يتجزى عندهم قال فلا يلزم من وجوده اى من حيث هيته وان استلزمه بواسطة خصوصية المادة

جاء

تصلية

المساواة قال المصنف في لواحق القياس عدد القياس المركب من لواحق القياس لان المركب فرع البسيطة
وتابعه والاستقرار والتشليل لعدم افادتهما اليقين قال فيكون هناك قياسات آه فبالنظر الى نتائجها اقسامه
وبالنظر الى المطم قياس واحد قال وهو مركب من قياسين آه فهو قسم القياس المركب عدده من اللواحق
بالفراده بواسطة خصوصية كونه خلفا قال احدهما استثنائي لما كان القياس منحصر في الاقتراني والاستثنائي
وجب روي القياس وتخصيله الى ذلك وقد وقع اختلاف عظيم فيه والذي استقر رأي الشيخ عليه انه مركب من
الاقتراني والاستثنائي قال من متصلة وحملية آه في شرح المطالع ويكون هذا ابداعا من قياسين احدهما
اقتراني مركب من متصلتين احدهما من الملازمة بين المطلوب والموضوع على انه ليس تحت نقیض المطم وهذه
الملازمة بينه بذاتها والاخرى الملازمة بين نقیض المطم الموضوع على انه حق وبين امحاله وهذه الملازمة ربما
يحتاج الى البيان فينتج نتيجة من المطم على انه ليس بحق ومن الامر المحال ثالثهما استثنائي لمشتغل على متصلة
لزومية هي نتيجة ذلك الاقتراني واستثنائي نقیض التالى لعنق نقیض المقدم فيلزم تحقق المطم لخصمه ولم يتحقق
لمطم ليتحقق نقیضه ولو تحقق نقیضه لمتحقق نقیضه لمتحقق نقیضه لمتحقق نقیضه لمتحقق نقیضه لمتحقق نقیضه
المطلوب ليس بتحقيق فالمطلوب متحقق انتهى وهذا اعتبر تركيب الاقتراني من متصلة وحملية هي المقدم في نفس الامر
مطلقا بطول المسافة كما يظهر من المثال المذكور في الشرح قال الاستقراء الذي عد من اللواحق فلا يرد
ان القول صرحا بالقسام الاستقراء الى تام وهذا القياس مقسم الى ناقص وهو الاستقراء المتعارف المقدم
من اطلاق لفظ الاستقراء قال بدوا الحكم على الكل آه فيه تسامح لان الاستقراء حجة موصلة الى التصديق الذي
هو الحكم الكلي لانفسه فهو تعريف الغاية المركبة عليه كما ان قولهم هو توضيح المورج بية ليحكم بحكمها على امور
يشتمل على تلك الجزئيات تعريف له بالسبب الحقيقية معلومات التصديقية يحصل من نتائج الجزئيات يستلزم
معلومات تصديقية متعلق لكل شتمها قال لوجوده في اكثر جزئيات اى في نفس الامر لا عند المستقري والالما
افادة الحكم على الكل قال لانه لو كان موجودا يعني ان الاصل ان يكون الشيء وفي التعريفات للاحتراز
فيكون قيدا لاكثر للاحتراز عن الجميع فلا يرد ما اوردده محقق التفنار في من ان الحكم اذا وجد في جميع الجزئيات
يكون فقط وجد في اكثر باضرورة قال موجود في جميع جزئيات اى في نفس الامر كما هو عند المستقري
يكون مستقرا اى ناقصا محدودا من لواحق القياس بل قياسا مقسماني حقيقية وان لم يكن في صورة
القياس كما ان الاستقراء الناقص اذا اورد على سبيل ترديد الموضوع بين الجزئيات يكون في صورة
القياس المقسم وليس ذلك حقيقة فلا يرد ما قيل لانه انما يمكن قياسا مقسما لو كان تحصيل الحكم الكلي بترديد
الموضوع بين الجزئيات والحكم على كل واحد لا كبر ما لو كان مجرد الحكم على كل واحد لا كبر ما لو كان مجرد الحكم

على كل واحد كما في صورة متبع الاكبر ولا تفاوت بين الاكثر والجميع وتحقيقه ما ذكره قدس سره في حاشيته شرح تقرير
لا بد من حصانه كلي في جزئياته ثم اجزاء حكم واحد على تلك الجزئيات يستعدي ذلك الحكم الى ذلك الكلي فان كان
في ذلك حصرا قطعيا بان يتحقق ان ليس له جزء ان اخر كان ذلك لا مستقرا تاما وقياسا تقسيما فان كان ثبوت
ذلك الحكم بتلك الجزئيات قطعيا ايضا فاذ الحكم بالقضية الكلية وان كان ظنيا افاد الظن به او كان ذلك
الحصرا عاكيا بان يكون هنالك جزئي آخر لم يذكر ولم يستقر احواله لكنه ادعى بحسب الظن ان جزئياته ما ذكره فقط
افاد ظنيا فالقضية الكلية لان المنفرد الواحد ملحق بالاعم الاغلب في غالب الظن ولم يفيد نفيها لجزاها المخالفة
انتهى كلامه وهو تحقيق نفيس يفيد فرق الجلي بين القياس التقسيم والاستقراء الناقض والشك الذي عرض
لبعض الناظرين من انه لا يجب اعداد الحصر في الاستقراء الناقض كما يشهد به الرجوع الى الوجدان في وقوع
فانه اراد به عدم التصريح به فسلم وان اراد عدمه صريحا فمنا فم فانه يتعدي الحكم الكلي بدون الحصر قال
التمثيل حكم في جزئي اه فيه الضم تصاح لتعرف الشئ باشهره المرتب عليه وحقيقته معلومات تصدق بيقينه يفيد
اثبات الحكم في جزئي لثبوته في الاخر لا جمل معنى مشترك بينهما موثر في ذلك الحكم والمراد بالجزئي الاصل
للمعنى المشترك بل الاشتراك المعنى المشترك سواء كان محمولا عليه ولا على في شرح لطالع من ان الاستدلال بها
اما بالاستشمال او بالاستلزام والاول واما باشتمال الدليل على المدلول وبالعكس او باشتمال امر ثالث
عليهما والظاهر ان يقال اثبات حكم لا مر في ثبوته في اخر لعله مشترك بينهما قال والمشتراك علة لكونه
موثرا في الحكم وجامعا لمجمعه الاصل والفرع في الحكم قال واشتقاقه عليه المشترك آه خصل اثبات العلة بينهما
لكونهما اشهر الوجود المقيد للعلة قال احدهما الدوران وقد يعبر عنه بالطرد والعكس اي الاستلزام وجود
عدا قال السيرة والتقسيم في القاموس السيرة امتحان غورا بجزع وغيره والمراد امتحان اوصاف الاصل بها صلح
لعلة الحكم قال اما الدوران آه يعني ان الدوران لازم اعم من العلية ولا يلزم كون المدار عليه للحكم حتى
يستلزم وجوده في الفرع وجود الحكم فيها قال مع تسليم صحة الحضر بان يكون مرددين النفي والاثبات قال
لجواز ان يكون اه وبهذا ظهر ان التمثيل لا يكون مقيد للثبوت الا اذا ثبت عليه الجامع وعدم كون خصوصيته
الاصل بشرط او خصوصية الفرع قطعيا لكن تحصيل العلم لهذه الامور معجب جدا لذلك لم يقسموا التمثيل الى المقيد
الظن كما قسموا الاستقراء قال بحسب عليه النظر بموادها اي النظر في اقتضاها من حيث ذاتها مع قطع النظر
عن تركيبها لعلته مخصوصة فالبحث عن اشتراط الشرط في الصغرى والكبرى بحسب الكمية او الكيفية او لهما
ليس نظرا في مواد الاقيسة بكونها مختصة ببنية مخصوصة قال والمحققين هذا اعتقادا وحقيقته لم يقين اعتقاد
بسيط وهو الاعتقاد المجازم المطابق الثابت الا انه اذ الوخط الفصل يرجع الى اعتقادين فان الجزم تفصيله

نحوه

المعنى

شبه

الجزم

اعتقادية به انه لا يكون الا كذا قال انه لا يمكن الا ان يكون الا كذا اي لا يجوز لعقل نقضه لانه لا يمكن في
 نفس الامر ذلك لاذلك الاعتقاد اللازم انحصار لقين في القضايا الضرورية قال لان الحكم هذا وجه
 ضبط الاقسام الثبوتية وليس دليل عقليا لان انحصار كما لا يخفى قال اما الفعل ان بدون استقامة في المحسوس
 قال او المحسوس معنى كونه حاكما انه لا يتوقف حكم العقل بعد الاحساس على امر آخر فكانا الحكم بخلاف ما اذا كان
 الحكم مركبا فانه يتوقف الحكم على انضمام قياس الخفى قال يجوز تصور الطرفين سواء كان بدسيا كالمثال المذكور
 او نظريا نحو الممكن يحتاج في وجوده الى مرجح وقد يتوقف الحكم في الحكم الاول بعد تصور الاطراف اما النقطة
 الخريزة كما للصبيان والبله والاندلس الفطرة بالعقائد المتضادة للاوليات كما يكون لبعض
 العوام او الجبال قال والكل اعظم من الجزاء لكل المقدار اعظم المقدار من جزئية المقدار
 قوله ان لا تعين اي يكون تصورات اطرافها ملزمة لقياس يوجب الحكم فيها وهي قرينة
 من الاوليات قال لم يكن تلك القضايا مبادى الاول ضرورة احتياجا الى تحصيل قياس مشتبهات
 انه يجوز ان يحصل للذهن مرتبا فيكون مبادى الاول والجواب انه يجوز ان يكون من الحدييات والمفروض
 انه ليس من الاقسام الباقية قال فان من تصور الاربعية وهما ما يتركب من الربع وحدات والزوج
 هو كون العدد مشتقا على عدد من الانفصال احدهما على الاخر وهو غير الانقسام ولذا اذا ترد والذهن في
 فروض عدد وزوجية قسمته فان القسم متساويين حكم بانه زوج والا حكم بانه فرد فاقيل ان الزوجية هو الانقسام
 بتساويين والانقسام بتساويين هم قال ففى المشاهدات سواء كانت بيزئية كقولنا هذه النار حارة او
 كلية نحو كل نار حارة فان الاجناس بالجنسيات الكثيرة افيد لنفس لقبول حكم الكل والفرق بينه وبين الاستقراء
 ان الاستقراء يحتاج فيه الى حصر الجزئيات باحقيقها او ادعاءها كما مر قال وان كان من المحسوس الباطنية
 اختلف في ان هذه القوة هي ما ذاسن احدى القوى المذكورة المشهورة ام غير ما قال لا امام كلا القولين
 ثم انه اذا كانت احدهما فالظن انها الوهم فالعاني الجوزية الجسمانية التي يكون ادراكها بحصولها تقسما يسمى
 واحدا نيات والى اورا كما بمثلها يسمى وبهيات كذا افادة بعض الفضلاء في تعليقاته على شرح مختصر الاصول
 والشم اطلق الوجدييات ههنا على التمثيل القسمين ولذا لم يذكر الوهيات تقسما بل القاسم الضروريات ومن
 الوجدييات وما تجده بنفوسها بالاشكال كشورنا بذا واثنا او بافعال فواثنا قال بواسطة ليعلم انه ولا بد من
 ذلك من انضمام قياس ففي وهو انه خبر قوم يستحيل طواطوسهم على الكذب وكل خبر كذلك فمدلوله واقع
 ان العلم بهذا القياس حاصل بالضرورة ولذا لم يفيد المتواتر العلم بالبله والصبيان بخلاف خبر الرسول فانه
 يفيد العلم النظري والاحتياجه الى قياس فكرى ويشترى في المتواتر ان يكون مستندة الى محسوس فيكون

يرفعك

فان احصاه
تعيد

توحيده

نحوه

الحاصل من التواتر علماً جزئياً من شأنه ان يحصل بالا احساس ولعله ترك هذا القيد لان احاطة العقل طوعاً وكوفاً
على الكذب لا يكون الا في المحسوس قال في المجرىات ولا بد فيها من انضمام قياس خفي او هو ان الوقوع
المكرر على نهج واحد او اكثر لا يكون التفاضل لا بد له من سبب وان لم يعرف ماهية ذلك السبب
واذا علم حصول السبب على حصول السبب قطعاً قال وان لم يتجسس السبب لمكرهه هذا مخالف لما في مخرج
المواقف من انه لا بد في الحسيات من تكرار المشاهدة ومقارنته بقياس المقارن الخفي كما في المجرىات وما
بينهما ان السبب في المجرىات معلوم السببية محمول لماهية ولذا كان القياس المقارن على جزر واحد وهو انه
لو لم يكن لعله لم يكن دليلاً واكثر ان السبب في الحسيات معلوم نسبته وغير ذلك كانت المقارن لماهية
مختلفة بحسب اختلاف العلل في ما هي انما انتهى والحق ان الحسيات لا يحتاج الى المشاهدة فضلاً عن تكرارها
فان المطالب العقلية قد يكون حسيه قوله والامر حينئذ لا يخفى بعد التعليل ما هو المراد قال من حركتين
حركة يحصل المبادى وحركة لثبتهما قال اذا حركته فيه اى لا يلزم فيه حركة من الحركتين بل انما هي
والمطعم بها في الذهن من غير تفهم شوق وطلب قال وحقيقة اى تسبب المبادى اى ان انتفاء الحركة
الثانية لازم في الحدس سواء وجدت الحركة الاولى او لا قوله والمجرىات اه وكذا المتواترات لانها لم يكررها
لانها لا يقيد الا حكماً جزئياً من شأنه ان يحصل بالا احساس في لا يستعمل في العلوم قال في عبارة مساهمة
باقامة اصل اليقينيات مقامها قال عليه للنسبة الاكبر اى الاصغر في الذهن اى عليه للشبوت يثبت
الاكبر للاصغر قال لانه يعطى اللمية في الذهن وفي الخارج اى يعطى اللمية في الذهن اعطاء السبب
في التصديقات ومعنى اعطاء اللمية في الخارج اعطاء سبب الحكم في الوجود الخارجى على ما في شرح المطالع
فولفظ اللمية على الاطلاق فيكون كالمعاني افادتها فلذلك سمي برهان لمياً فانه مع ما قيل ان ذكر اعطاء
اللمية في الذهن مستدرك لا شتر كما بين البراهين قال لانه مقيد لثبته النسبة في الخارج الى تحقق النسبة بين الاصغر
والاكبر في خارج الذهن دون لثبته اى في الخارج قال وهى قضايات يعرف بها جميع الناس
لم يرد بها الناس الاستغناء عن التحقيق اذ لا تقضية تغيرت لما جميع افراد الانسان بل يعرف اى من اهل قرن او
اقلهم او بلدة او جماعة او غير ذلك ولا بد من اعتبار ثبوت اى حكم بها العقل لاجل اعتراف الناس بمخرج
الاوليات او بقيد القضايا باعتبار اليقينية لثبته التقسيم والقول بانه يجوز ان يكون بعض القضايا من الاوليات
باعتبارها ومن المشهورات باعتبارها في جعل كل منها قسمياً للمعقولين اى اليقنيات وغيرها فانه لا يمكن ان يكون
قضائية يقينية باعتبارها غير يقينية اذ لا تتجامع اليقينين بخبره وهذا ظاهر فساد ما قيل الجدل قياس مؤلف من قضايان
مستندة او مسندة الى الحكمة اى ان الوجه اليقينية او اولية على انه لم يترك من داخل الصناعات الخمس قال

لا تصدق

من المتيقنة آه في القاموس هي من الشيء كتر في حميته ومحمية كتملة الفت قال والغرض من الزام الخصم اى بهنكا
 فان الجدلي قد يكون مجيبا حافظا للرأى وغاية سعيه ان لا يصير ملزوما وقد يكون سائلا مختصا بما ايا الوضع ما و
 غايته سعيه ان يلزم الخصم قال يؤخذ من يعتقده فيه لا بد منها اليقين من اعتبار الحقيقة او التقيد لغير اليقينية للملا
 يرد ان الماخوذ ممن يعتقده فيه قد يكون يقينيا فلا يصح قوله والقياس لتركيب من المقبولات يسمى خطابه قال
 كالانبياء الضوابع بتركه لان القضايا الماخوذة من الانبياء قضايا يقينية نظرية مستفادة من قياس
 برهاني وهو انه خبر من ثبت صدقه بالمعجزات وكل خبر شانه هذا فهو صادق ولعله اذا اجابهم في غير
 الاحكام السابقة فان كذبهم فيه جازع عقلا مع عدم وقوعه نقلا على ما بين في محله قال يحكم بها الحكم حكما ^{معتقلا}
 راجحا ان كون سلب الحكم بها ملو الرجحان فيخرج المشهورات والمسلمات والمقبولات ويدخل التجربات
 والمتواترات والحدسات الغير الواصلة حد البرم ثم انهم خصوا البطل والخطا ببيت القياس لانهم لا يبحثون
 الا عنه حالافها قد يكونان استقرا وتثليلا قال والغرض منها ترغيب الناس اى الغرض من الخطابة
 تحصيل احكام ينفع الناس او يضرهم ليرغبوا في الايقان منها او ينفرد عنه فيتم لهم امر المعاشش والمعاد
 قال تحليل بها اى توقع تلك القضايا في الخيال لاثار النقص بالقبض او البسط او جنتين للنقص
 او الرغبة وذلك لان النفس اطوع للتخييل من التخييل لتصدق لانه اغرب والهامه والذرو ولا بقايشه ^{برهنة}
 كانت مسلمة او غير مسلمة صادقة او كاذبة واسباب التخييل كثيرة تغلب بعضها باللفظ وبعضها بالمعنى بغير ذلك
 قال اغسل مرة مئونة اما بضم خندرا خلوا او بالكسر الصغرا والتلويح بقى كردن آوردن كذا في التاج
 وفي بعض النسخ معناه اما نصفه اسم العاغل او المفعول قال والغرض منه ليعنى ان الشاعر لو رد لمقدّمات
 الخيلة على هيئة القياس المتبع للنتيجة لكونها غير مقصودة منه بالذات اما المقصود منه الترغيب والترتيب
 فها بمنزلة النتيجة له قال على وزن لطيف قال المحقق التقنا في الوزن هيئة تابعة لنظام ترتيب
 الحركات والسكنات وتساها في العدد والمقدار بحيث تجد النفس من اوراقها اذية بخصوصية يقال
 بها الذوق والانتشار شعر خوندن قال وانما قيد بالامور الغير المحسوسة مع ان الحكم الكاذب بالمعوم
 لا يكون الا فيما فوجد الكاذب مغن عنها للاشارة الى ان حكم الوهم في الامور المحسوسة ليس بكاذب
 قال قوة جسمانية الى حاله في الجسم وهو اخر البطن الاوسط من ان الدماغ قال تدرك الجزئيات
 المنسقة اه دون الكليات والجزئيات المتفرعة من غير المحسوسات قال فان الوهم والحس الخ
 دليل لما يفهم من قولهم فان الحكم على غير الحديسات باحكامها مسمى ان يحكم على غير المحسوسات
 مع كونها تابعة للحس ولفظ سا بقا بالباء الموحدة من السابق بمعنى ميثني كرفتن عيني انهما حاصل للنفس

ووصلنا اليه قبل العقل وسي منجز به اليها مستمرة لهما فلذلك لطف بينهما في الاحكام في غير مداركها وادنى اجزائها
 بالياء المنقوطة بنقطتين من تحت بصيرته الجوهري من الصدق بمعنى راندن والمآل واحد من واحدة ونقص من
 حد ضرب من النقص بمعنى كسستن وفسطية مشتقة من سوت بمعنى راندن وهي الحكمة ومن قسطا وتقسيم
 ومعناه الحكمة المتوهمه قال المفاطه المفاطه اعم من بفسطية وثموله القياس لفاسدة الصورة فذكرها
 ههنا استطرادى لان الخاتمة في بيان مواد الاقيسة قال لا يكون على هيئة منتجة لكن يكون شبيهة بها
 ولذا يقع الغلط قال وهو المصادرة على المظن في الصراح المصادرة تخون كسي را بهمال او فرد شتم
 يقال المصادرة على كذا قال كاخذ الذهنيات اى الامور الذهنية مكان الامور الخارجية فانه
 المحذو حيث امور ذهنية اخذ مكان الخارجى فحكم عليه بالحدوث اذا كحا وحدث وهو الموجود الخارجى لم يصدق
 بالعدم قال الجوهر موجود في الذهن فان الجوهر هو الموجود في الخارج والموجود في الذهن صورته
 فخذ اخذ الخارجى مكان الذهني قال وفي اخذ وضع الطبيعة اجيب بانه ان اعتبر تلك القضية قطعية
 كان الفساد من جهة الصورة وان اعتبر كونه لوقوعها كبرى كانت الفساد من جهة المادة ولاجل
 الاعتبارين عده المصنف ههنا من فساد المادة وفي الجامع من فساد الصورة قال وهو سوء فسطانية اى
 منسوب الى الحكمة المتوهمه فانه بزوجها والمشاعية بايكم غير مشورا لثبوتين قال اما امر واحد اما مطلقا كالعقد
 او مقيدا كالجسم من حيث الحركة والسكون الطبيعى قال فلا بد من اشتراكها في امر لا يخطأ الخ بان يبحث من
 العوارض التى يلحق الموضوع باعتبار ذلك الامر المشترك لا يبحث عما لا يضره باعتباره قال يتوقف
 عليها اى على نوعها مسائل العلم اى التصديق بها اذ لا يتوقف للمسئلة على دليل مخصوص قال في حدود
 الموضوعات اى ما يصدق عليه موضوع العلم لا مفهوم الموضوع ولذا اختار صيغة الجمع كالجسم الطبيعى واجزاءها
 كاليولى والصورة وجزئياتها كالجسم البسيطة واعراضها الذاتية كالحركة للجسم الطبيعى وظواهره لقصورات
 اطراف المسائل على وجه منطاط الحكم قوله سميت مصادرات لانه يصدر بها المسائل مما يتوقف عليها
 قال كقولنا ان فعله عدد المحقق التفناز اى من الاصول الموضوعية وهو الظن اذ لا فرق بين هذا وبين
 قولنا لانا نصل بين كل لفظين في قبول المتعلم لها بحسب الظن واوردا مثال المصادرة قول
 اقليدس اذا وقع خط على خطين وكانت الزاويتان الداخلتان اقل من قائمتين فان الخطين اذا
 فرجا بتلك الجهة النقيضا لكن المقدمة الواحدة قد يكون اصلا موضوعا عند شخص مصادرة عند اخر فيجوز ان
 يختلف ذلك القول عند الشارح والمحقق قوله ان التصديق لوجود الموضوع في اطراف الذهن
 عوارض العوارض الذاتية خارجا وذهنها قوله قد صرح في الشفاء حيث قال ووضع وجوده من جملة المباني

رسول

مستد

ينجحه

الصناعة التي ليسى اصولها موضوعية لانه مقدمة مسكونة فيها سميكت عليه الصناعة انتهى ولا يخفى لانه ان المبادئ
 التصديقية بما يتألف منها ولا يل المسائل كما وقع في الشفاء ان المبادئ منها مبرهن على المسائل فان تصديق
 بالوجود ليس منها وان ضربا يتوقف عليه المسائل دخل فيها اذ لا شك ان ثبوت الاعراض للذاتية
 موقوف على وجود الموضوع من طرف الثبوت قال بل يلزم من مقدمات الشروع فيه ومقدمته لشرع
 خارجة عن العلم والالزم الدور كما مر قال الكانت كسببته فيه اشارة الى جواز كون المسئلة بدئية او رد
 في العلم اما لالزال خفاها او لبيان لميتها كما صح به من شرح المواقف وقال لمحقق التفاتنا في المسئلة
 لا يكون الا نظرية وهذا ما لا خلاف فيه لاحد ما قال اشره من احتمال كونها غير كسببته هو ظاهر قال
 كل مقدار اما مشارك او مباين مشاركة المقدارين ان بعدهما عدد غير الواحد كالاربعة والمبانية بالقبالة
 قال مع كونه وسطا في النسبة اى كونه بين مقدارين كسببته الى احدهما مثل نسبة الاخر اليه كالاربعة
 بين الاثنين والثمانية فانها نصف الثمانية كما ان الاثنين نصف بها معنى كونه ضلع ما يحيط به الطرفان
 ان الحاصل من ضربه في نفسه مثل الحاصل من ضرب احد الطرفين في الآخر قال ثبته الثبوت للشيء
 لا خفاء فيه بعد تصور الشيء بوجهه مناط الحكم اعني الكلية ولا يمكن بيان لميتها اذ الذاتي لا يعمل فلا يكون
 مسئلة من العلم وهذا اندفع ما قيل انه يجوز ان يكون مسئلة غير كسببته والشراح له جواز ذلك فقد اشرح
 بنان البيان بعون الملك المنان عن كشف الايضاح عن وجوه فخر ايد ما ودع في الكتابين بحيث
 يتجلى على منصة التحقيق ودفع الشكوك والادغام بحيث يتجلى بها ارباب التدقيق والانداع علم بالصواب
 واليه المرجع والمآب قد وقع الفراغ في ليلة الجمعة تسع من شهر ذي الحجة سنة الف وسميتين وسبعة من الهجرة
 النبوية على صاحبها الصلوة والتحية والحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا

خاتمة الطبع

احسن الكلام والبلغ النظام حمد العزيز العلام الذي خلق الانسان واطلق له اللسان بمنطق
 فصيح وبیان ملج ورعاش المرام وقصد المقام نعت سيد الانام الذي جاء بالهداية والبرهان
 ليهتدوا الناس الى سواء السبيل لتوحيد الرحمن وآله واصحابه اللذين سحوا في اشاعة الدين الحق المبين
 وتصلوا القضاء الكلية والجزئية على السبق القويم عما يوجب بازاء التصديق واليقين وبعد
 فبشرى لكم ايها الشائقون الى استكمال العلوم الجزيلة والراغبون لاستكساب الفنون الجليلة
 الآن قد استتب طبع الحاشية النافعة للمحصلين والوافية للمدرسين مشتملة على تعقل تحقيقات شائنة
 وتحصل حقائق راسخة بحمل المطالب المشكلة وكشف المآرب المعصنة كانهما في نوادرها
 عديم السبب الموسومة بجاشية عبد الحكيم على شرح الشمسية المعروفة بالقطب
 المنطق وجاشية للسيد الشريف الشهير بمير تاستها قبله طبعه ايدي اطبا عين ما وجد
 بحسن الطبع ولم يصب بلطافة وقائق معاينها عام المتعلمين قد صنفها الخري العلامة والجر الفها بمر
 راس رؤس المحققين خير اخبار المدققين وحيد العصر فريد الزهر تلج العلماء فخر الفضلاء الموقين بتايب
 الكريم المولوي عبد الحكيم السيا الكوفي كلا ان تصانيفه كثيرة متداولة بين جماهير الفضول العلماء
 ومقبولة عند الفضلاء الاذكياء طبع العالم البيل والفاضل الخليل للودعي اليميني مولانا ابو الحسن
 ناصر الدين احمد المشهور بمولوي السيد محمد صادق علي اللكنوي في المطبع الر فنج
 العالي المتعارف اكناف العالم المغربي الى صاحب الفتوة والكرم عتي اعيان
 المودة والهم المشهور بين كافة الجمهورا عتي نفسي نول كشور ما برح
 اقباله بالفرح الموفور سيدة اللكنو في شهر محرم الحرام ١٢٨٨
 الهجرية الموافقة لبشر اگست سنة ١٩٩٠ الهجرية رجا ان
 يقبل الله تعالى هذه الحاشية عند سائر الناس
 وينفع بها الطالعة ومن يشترى ومن
 استس بقراءتها الاساس
 آئين ثم آئين

تسبیح الکافیہ شرح عربی کاغذ مصنفہ
مولوی عبدالحق خیر آبادی۔

کتب فقہ عربی

در مختار شرح شریعہ الالعبار۔ معتبر فتاویٰ
مولانا محمد عارف الدین اصفہانی بن شیخ علی چارجلد
بین بکینی لینی جلد اول کتاب الطہارت سے
کتاب الحج تک۔ جلد دوم کتاب النکاح سے
کتاب الوفت تک۔ جلد سوم کتاب البیوع
سے کتاب العصب تک۔ جلد چہارم کتاب الشفہ
سے تا مسائل شیعہ۔

ہدایہ مع شرح الکفایہ۔ از سید جلال الدین
کرانی بہت معزوف و مستند متداول چارجلد
بین بکینی ذیل میں شرح ہدایہ پر حاشیہ
بہت مستند لکھے گئے ہیں۔

الغیاہ جلد اول و ثانی مطبوعہ ۱۲۹۷ھ۔

الغیاہ جلد ثالث مطبوعہ ۱۲۹۷ھ۔

الغیاہ جلد رابع مطبوعہ ۱۲۹۷ھ۔

فتاویٰ قاضی خان۔ مصنفہ قاضی خان۔

بن مہدوی بن محمود از بخاری مع خلاصہ سراج
حاشیہ پر طے رتبہ کا فتاویٰ بہت مفید و
متداول و بخاری کو شش سے بجز تمام چھاپا
کامل چارجلد میں تفصیل ذیل۔

(۱) جلدین اولین یعنی جلد اول و دوم۔ کتاب
الطہارت سے کتاب الوفت تک۔

(۲) جلدین آخرین یعنی جلد سوم و چہارم کتاب البیوع
سے تا مسائل شیعہ۔

شرح وقایہ علی نظم کمال حاشیہ و خیرہ اقطار
راحمی یوسف بن حبیب طبعی داخل در مساجد کمال

خوشخط و صحیح۔

شرح وقایہ۔ متوسط طبع رسالہ دائرہ ہندیہ
جلدین اولین مصنفہ محمود بن صدر الشریعہ۔

در خیرہ النبی۔ حاشیہ شرح وقایہ از احمی بن
بن حبیب طبعی جو طلباء و علمائین متداول ہو۔

اشباہ و النظائر مع الحاشیہ سبب شیخ بن محمد
مع شرح سید احمد حموی طلباء اہل علم و فضل سے
نزدیک بہت قابل قدر ہو۔

علامہ حاشیہ۔ حاشیہ شرح وقایہ۔ مصنفہ علامہ ابو
کتاب البیوع سے تا کتاب الوصایا و پختگی جوید
از مولانا محمد حسن صاحب بھلی مرحوم۔

کنز الدقائق محشی۔ مصنفہ عبد العزیز الدقاق
سبب اہل الحقائق۔ شرح کنز الدقائق۔

عینی شرح کنز الدقائق۔ جلدین اولین مصنفہ
ابا محمد محمود بن احمد البیہ۔

عینی شرح کنز الدقائق۔ جلدین آخرین مصنفہ
ابو البرکات عبد العزیز احمد نسفی۔ شرح کمال

مبسوط پایہ اعتبار کی ہو جانے مساعلی کلیہ درجہ
فقہ خفی۔

مختصر وقایہ محشی۔ از محمد الدین بن محمد الشریعہ

عقدہ البضاۃ۔ فی مسائل الرضاۃ۔ مصنفہ
مولوی محمد ترا ب علی بن شجاع علی بچون کے

و دو دیوانے کی مدنیہ ای از راہ شریعت۔

قدوری محشی۔ مصنفہ ابو الحسن بن زادی۔

مخرج الیاس۔ مصنفہ محمود بن الیاس۔

مختصر نافع۔ فقہ مزہب امامیہ مصنفہ جناب

محقق ابو القاسم رحمہ اللہ۔

ہدایہ الہدایہ۔ فقہ مزہب امامیہ از علامہ شیخ
محمد بن الحسن۔

پنجم صاحب کی عجیب و غریب گولیان



سالہا سال سے پنجم
فروخت کی جاتی ہیں اور ان کی بکری دنیا
انیسویں صدی میں کوئی دوا ایسی
ہوئی جیسی پانچ سالہ گولیاں ہیں۔
کر لیا ہے وہ اور کسی دوا کو چھوٹے بھی

صاحب کی گولیاں تمام عالم میں
کی تمام دواؤں میں بد بھاریا و دیگر
سیریل الٹر مفید اور عمدہ گولیاں ہیں
جن کو گولیاں فی انکا ایک مرتبہ استعمال
نہیں اور تین تین گولیاں کا

ایک ایک کبس ایک ایک شرفی کو بھی مستعار ہر عمر اور مزاج کی مرد و عورت کو برابر فائدہ ہوتا ہے۔ اس میں
کوئی نقصان نہیں، سنٹ میں مرص کو فائدہ دیتی ہیں۔ یہ صحت بنانا ہی جتنی جتنی شان میں کشتہ ہی نہ پارہ نہ
چربی اور نہ کوئی ایسی شے جس سے کسی غریب کے آدمی کو شک ہو نہ نیت بہت ازان ہر کبس میں جو ۱۲ گولیاں
۱۰ گولیاں گویا ہارون کی خوراک جتنی ہمارا خون کی خرابی سے پیدا ہوتی ہیں اور جھڑکا لکھت
شکم اور جگر کی نادرستی سے ہوتی ہیں ان کے استعمال سے بالکل دور ہو جاتی ہیں۔ کسی شخص کو اگر ارام
سندرجہ ذیل کی شکایت ہو تو ان کا استعمال کریں۔ ہم ضمانت کرتے ہیں کہ اسکو ضرور ضرور فائدہ
ہو گا۔ ستر لیب استعمال کا ہر کبس کے ہمراہ لکھا۔ شکم میں بادی۔ مہر کا درد۔ ستر کا چکرانا۔ کھانا
کھانے کے بعد عمدہ کی گرائی۔ گھمری۔ آنکھانی۔ سردی۔ زکام۔ کھانسی۔ دہ۔ پٹی کا اچھلنا
پھوک کی کمی۔ ہاتھنا۔ تھکن۔ کھسرا۔ بدن چھینا۔ دلغ ہونا۔ نیند کا اچھا ہونا۔ بد خوابی۔ کھسرا
تور۔ پھٹسی۔ پھوڑا۔ ناستور۔ خارش۔ جھکی امرات۔ کمزوری۔ بد ہضمی۔ جگر کی خرابی۔ شکم کی
بیماری۔ گام تھینے جانا۔ سانس رک رک کے آنا۔ ایام کا خلل ہونا یا رک جانا۔ سینہ کا بلغم
سے بھاری ہونا وغیرہ وغیرہ مبالغہ نہ سمجھیے واقع امر ہو کہ لاکھوں کمزوروں مریموں کو فائدہ
دیا ہے۔ ایک دفعہ آزما کر نظر کر۔ ہر کبس پر ہر کاری مہر ہے امین لفظ جیسے پلس سینٹ ہلبر
قوس پر اگر یہ نہ ہو تو چلی بھو اور مت خرید و ہر جگہ پر بساطی اور انگریزی دوا فروشوں سے

سکتے ہیں ہلبرس کرکس اینڈ کمپنی ۳۰ اسٹریٹ کلکٹہ اس کے واسطے ایکٹ ہیں اگر
ذرا بھی وقت ہو تو ایک روپیہ کے ٹکٹ آدھ آنہ والے آنکھ بچو۔ ۱۲ قیمت اور ہم محصول
شمار سے نام ایک کبس فوراً ارسال ہوگا۔ خود فروش بھوک کے نرخ کو اسی دکان سے
دریافت کر سکتے ہیں۔ جس ریل کے اسٹیشن پر ویلینڈ کو انگریزی کتابین فروخت کرتے ہیں
وہ ان پنجم صاحب کی گولیاں لے سکتے ہیں

3182